

دكتور محمد صابر عرب

حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢

والحياة السياسية المصرية



دار المعارف

حادث في فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية

تأليف

دكتور محمد صابر عرب

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الأزهر

الطبعة الأولى ١٩٨٥

الناشر

مكتبة المعارف



الناشر : دار المعارف بمصر — الطبيب كورنيش النيل — القاهرة ج ٢٠٠٤

تقديم

للمكتبة المصرية محمودة منسى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ...

لنى حياة كل أمة من الأمم أحداث جسام تترك بصماتها على تاريخها بل وتترك محسراته . وبطل الأجيال تذكرها جيلا بعد جيل ، ومن هذه الأحداث التي سرت بتاريخ مصر الحديث أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢

ورغم أن الحادث لا يبدو أن يكون قد خلا في شئون مصر الداخلية واعتداء على كرامتها ، وبما أن أكثر الأحداث المماثلة التي وقعت من جانب بريطانيا سواء في عهد الاحتلال أو في عهد الحماية ، أو بعد الاستقلال النقص الذي حصلت عليه مصر منذ سنة ١٩٢٢ إلا أن هذا الحادث كان له دوى واسع بين صفوف الشعب المصري أشعل جذوة حماسه ، وذلك في فترة انتشر فيها الوعي السياسي إبان الحرب العالمية الثانية ولذلك كان لهذا الحادث نتائج عميقة سواء على الصعيد الداخلي من ناحية علاقة الشعب المصري بمختلف القوى السياسية في البلاد : القصر والأحزاب وزعمائها ، أو على الصعيد الخارجي من حيث نظرة الشعب نحو بريطانيا ومثلها في مصر وكذا نحو الداعين إلى مهادنتها وتوثيق عرى الصداقة والتحالف والتعاون معها .

وقد تناول هذا الحادث بالدراسة كثير من الباحثين مصريين وأجانب ، ورغم أن هذه الأبحاث كانت لها قيمتها وقت ظهورها إلا أنه كان ينقصها إمران : الأمر الأول : أن بعض هؤلاء الباحثين كانت لدى كل منهم فكرة مسبقة ووجهة نظر معينة أراد أن يثبتها ويقم الدليل عليها من خلال كتابته بينما المقروض ألا يكون البحث وجهة نظره إلا بعد الانتهاء من الدراسة وعرض كل جوانبها . أما الأمر الثاني : فهو النقص في المصادر التي اعتمدت عليها معظم هذه التحوث وذلك باستثناء السادة المستلمة التي لم تعرف على وجهات النظر من جانب واحد دون استقراء وجهات النظر

الأخرى بالرجوع إلى نوعيات أخرى من المصادر ، حتى لقد ذكر أحد الباحثين الأفاضل الذين أسهموا في هذه الدراسات بأنه « من ثم لم تقدم » هذه الحادثة دراسة كافية من أحد المؤرخين .

ومن ثم جاء هذا البحث الذي أعده الدكتور محمد صابر عرب ليسد هذا النقص .

والدكتور محمد صابر عرب ليس غريبا على فهو تلميذ من تلاميذ مجلة للبيسانس ، وهو حاليا أحد فرسان التاريخ الحديث بجامعة الأزهر ، وقد عرفت فيه الاستقامة في الخلق وفي العمل ، ولست فيه حب مصر الذي تفيض به كل قطرة من دمه وعرقه صبورا مجلدا على البحث بحرصا على السعي وراء الحقيقة وحدها ولا شيء سواها مهما كلفه ذلك من جهد ومال ووقت ونصب ، وهو يتمتع بعقلية منظمة ، وتفكير عميق ومتسيرة على التوصل إلى الحقيقة .

وعندما أشرفت عليه في رسالته الماجستير تأكدت لي هذه الصفات والسجلات ، وذلك فأنه عندما طرح موضوع حادث ١ فبراير لرسالة الدكتوراه رأيت أن صابر عرب هو خير من يستطيع القيام بعبء هذه الدراسة عن هذا الحادث الذي اختلفت فيه الآراء بدرجة جماعات بعض الأطراف توجه تهمة الخيانة إلى أطراف أخرى بسبب موقفها خلال هذا الحادث .

ولقد دأب محمد صابر عرب على هذا البحث طوال سنوات أربع خرج علينا بعد ذلك بهذه الدراسة التي بين ايدينا والتي حصل بها على درجة الماجستير (الدكتوراه) في التاريخ الحديث بمرتبة الشرف الأولى والتي يستغنى ويشرعني أن أكتب لها هذا التكريم وثنى في طريقتها التي للطبيعية .

ولست جنبا في مجال عوض ليهم الدراسة ومحتوياتها فأنني أقدم ذلك للقارئ ليتعرف عليها بقراءتها بعين شريفة ، ولكنني أود أن أسجل أن ما دفعني إلى كتابة هذا التقديم ليس الرابطة الشخصية ، ولكن ما يتميز به البحث من ميزات عديدة .

يؤكد فيه المجلات التي يصدرها المجلس العلمي من حيث موضوع البحث والحقائق التي
استقياها من مصادر هذا العلم المتنوعة وعرض وجهات النظر وتطبيقاتها في
المجتمعات الحديثة من تصويرها، ومحاولة الوصول إلى الحقن في حرجية تلك
المسائل، وهذا هو الغرض الأساسي من المجلات التي يجب أن يعطى بها الباحث
الذي يريد أن يصدق في الحقائق التاريخية ويؤمن بالحقائق الأحداث التي
التي اختلفت فيها الآراء كحدث ٤ فبراير، وما أشبه الباحث هنا
بالتقاضي على منصة القضاء العادل.

والى جانب ذلك فإن نظرة إلى المصادر العديدة والمتنوعة التي
استقى منها مكتبه العلمية لتدلنا على الجهد الكبير الذي بذله والامانة
العلمية التي التزم بها، فمن تقارير الأمن العام واوراق الاحزاب السياسية
المحفولة بدار الوثائق القومية بالعلماء، إلى وثائق وزارة الخارجية
البريطانية من الفترة من ١٩٣٤ حتى ١٩٤٥ والتي تضم معلومات في ما
الاصح والخطورة كانت في المراسلات المتبادلة بين دار السفارة البريطانية
في القاهرة ووزارة الخارجية البريطانية.

ولاول مرة بين الكتب والباحثين المصريين يستخدم الباحث الوثائق
الأمريكية المتعلقة في المراسلات المتبادلة بين البعثة الدبلوماسية الأمريكية في
القاهرة ووزارة الخارجية الأمريكية وقد جلتها على اطلاق، وهي تتضمن
معلومات ذات قيمة تاريخية لا يستهان بها.

وبالاضافة الى ذلك اعتمد على مضابط مجلس النواب والشيوخ
خلال الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٤٥ واستخلص منها مساهمة علمية على جوانب
كثير من الاممية والخطورة ولا اعتمد ان ايراد من الكتب استخدمها والاعتماد
منها مثلما فعل د. محمد سليم عراب سواء من حيث الكم او الكيف.

وفي اعتقادي ان هذه المضابط كثر قنى بالسادة التاريخية يجب ان
يتمتع بها الباحثون في تاريخ مصر الحديث.

وأحب أن أتوه ضمن مصادر المانة العلمية التي استخدمتها بالاعتمادات الشخصية التي أجراها مع بعض الزعماء السياسيين الذين مالوا على قيد الحياة ويملكون اتجاهات مختلفة ، فمن الوفيد التقى بالاستاذ محمد فؤاد سراج الدين ، ومن الجانب الآخر التقى بالاستاذ فتحي وضوان ومن الضباط الأحرار التقى بالسيد حسين الشافعي وخلد حسن الدين .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الباحث استخدم هذه المصادر الأصلية استخدمها حقيقيا ، ولم يفعل مثلما فعل البعض حين يزعمون أبحاثهم بوثيقة هنا ووثيقة هناك لايهام القارئ بأنهم استخدموا وثائق تاريخية أصلا في رفع القيمة العلمية لأبحاثهم . وتدل على ذلك حواشي البحث فلا تخلو صفحة من عدة مصادر أصلية .

وبهذه الإمكانيات استطاع الباحث الدكتور محمد حبيب عريان أن يتوصل إلى حقائق وأراء قيمة ، منها ما يتعلق بـ « قضية مصر وبلات العرب » وأن ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن مسألة بريطانية بحتة كانت بعض العناصر من الزعماء المصريين ضالعين فيها بالتحرير وتكير بريطانيا في إلغاء النظام الملكي في مصر وإقامة نظام جمهوري ورد الفعل لحادث ٤ فبراير على الجيش المصري مما أدى إلى مولد حركة الضباط الأحرار ، وحالة الملك الانتقام من الهند بتقويضه من الداخل وتحقق ذلك بانشقاق مكرم عبيد وإخرا وليس آخر ظهور العديد من الاتجاهات السياسية الجديدة التي كان بعضها ينجح إلى العنف وذلك بعد أن فقدت الجماهير ثقتها في الأحزاب القديمة التي كانت تفضل مهالفة الاحتلال .

وتلخصنا نحن هذا بحث مميز يستحق أن أقدمه لكل مصري بوجه عام وإلى المهتمين بالدراسات التاريخية على وجه الخصوص ،
بفضلنا في هذا شيعه من الأصدقاء
وبالله التوفيق ،

د. محمود حسن حنا
استاذ التاريخ الحديث بجامعة الأزهر سابقا

مُقَدِّمَةٌ

يُنْفَرُ حَالَتُهُ : فبرابر سنة ١٩٤٢ بمكفة خاصة سواء بالنظر للظروف الموضوعية التي أدت إليه أو للآثار التي ترتبت عليه وعلى مختلف المستويات :

ولعل البداية الجيدة لهذه المصداقية بين القصر والتجليين ترجع إلى أولها سنة ١٩٤٣ حيث تمكن الملك فاروق من إقالة الوفد تلك الاقالة التي وصفتها الدوائر الامريكية بأنها بداية للعديد من الخلافات بين فاروق والسفير البريطاني في الوقت الذي كان السفير البريطاني قد بذل جهدا شاقا في محاولة الوساطة بين الملك والنحاس ، وكان مثله في تلك المهمة موضع لوم من حكومته .

وقد عرضت في تلك الأزمة فكرة ترقية الملك فاروق من العرش ٧٤ ان الخارجية البريطانية لم توافى طلبها بحجة ان هذا الاجراء سيهدمه اثره كجدا في صفوف الشعب المصري بسببه الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها الملك الشاب .

ثم تطورت الخلافات في سبتمبر سنة ١٩٤٩ حين وجد السفير البريطاني ان هناك خلل في القصر تنطو نحو الاسان بل ان الملك فاروق شخصيا على علاقة ببعض الدوائر الاستيطانية ، وفي محاولة من بريطانيا لتطهيره من القصر فقد صدرت الاوامر البريطانية باخراجه على ما هو من الحكم . ثم جاءت الأزمة مرة اخرى الى الظهور في يونيو سنة ١٩٤٠ بعد ان دخلت ايطالية للحمية بجيشها المسلحا ويوناني اقترحت للحكومة البريطانية تغيير الوفاق بين عارض الملك فؤاد ابنه بتخليه عن عرشه ، ووجه السفير البريطاني انذارا الى الملك فاروق بضرورة خروج علي ماهر من الحكم واستدعاء النحاس والعمل بمشورته . ووافقت الحكومة البريطانية على التهديد بعزل فاروق عن العرش اذا لم يستجب للمطلب البريطانية ، وانتهت الأزمة بالذهاب الى القصر لطالبة تعيين النحاس النحاس لورده في الموقف وخروج علي ماهر من الحكم وخروج علي ماهر الى رعايته في دار الملك . وقد اعرّب السفير البريطاني في نهاية تقريره للأزمة بقوله :

(وقد نخرج من الثورة العاليية دون حاجة الى تغيير الملك ولكن اشك
كثيرا في انه سيبقى طويلا ملكا على مصر)

وفي يناير ١٩٤٢ كان الحكم لوزارة حسين سرى الذى خلف حسن
صبرى في نوفمبر سنة ١٩٤٠ وكان حسين سرى صديقا للانجليز ملبيا كصفة
مطالبهم غير ان وزارته قد بدأت تعاني من ازمات متلاحقة تجمعت كلها او
اغلبها في يناير ١٩٤٣ . ولعل اشدّها خطرا ازمة الثمور لدرجة ان الناس
هاجموا المخازن للحصول على الخبز وكانوا يخطفون الرقيق من جابه
في الشوارع وزاد من ضعف هذه الوزارة المظاهرات التى انطلقت والتي
تنادى بسقوط الانجليز في الوقت الذى عجزت فيه الحكومة عن السيطرة
على الموقف تماما .

ولعل الدوائر البريطانية كانت وراء حركة الاضطرابات الي عبت
العاصمة كوسيلة لسا قد تقيم عليه من تدخل . ومن ناحية اخرى فلم تعد
الحكومة موضع ثقة فاروق بسبب ازمة حكومة فيش حيث طلبت بريطانيا
من حسين سرى قطع العلاقات مع حكومة فيش (الشرعية) حدث هذا
وفاروق في رحلته الى البحر الاحمر مما كان سببا في اقالته وزير الخارجية
(صليب سامى) في الوقت الذى اصبحت فيه بريطانيا ان اقالة وزير
الخارجية المصرى بسبب تلبية المصالح البريطانية بعد عملاء عدائيا من
الملك فاروق وجهل المصالح البريطانية .

وهكذا وصلت العلاقات بين بريطانيا والمصر الى حد التصادم الحاد
في الوقت الذى تجاوزت قوات المحور حدود مصر واوغلت في سيطرتها
وانسحبت القوات البريطانية فاضلت مرشى مطروح واضطراب الاحوال
في مصر خوفا من زحف القوات الالمانية والاطالية صوب الاسكندرية .

وهكذا عادت فكرة تغيير الوزارة المصرية وعودة الوفد الى مصر
فاروق عليه ان يتخلى عن مرشى مصر .

« وعلى ما يبدو فإن التفكير في عزل فاروق وفرض وزارة مصرية معينة وزعيم مصري معين كان موضع تفكير واهتمام دائم من جانب الحكومة البريطانية . من ثم يمكن القول إن حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٤ لم يكن نتيجة قرار أو سياسة اتخذت فجأة وإنما كان الفصل الأخير أو الخاتمة لمحاكمة مرسومة كان قد بدأ تنفيذها . ووفقا لرأي الخارجية البريطانية : « إن النحاس هو وحده الزعيم الشعبي القادر على تحويل الدفة - دفة مواطن الشعب من الاتجاه نحو ألمانيا إلى الاتجاه نحو بريطانيا »

وهكذا أو عزت السلطات البريطانية إلى حسين سري « رئيس الحكومة » بتقديم استقالته في الوقت الذي كانت العزائر البريطانية تعد العدة لعزل فاروق لذا لم يستجب لرغبة بريطانيا في عودة الوغد في الوقت الذي كان المنصر البريطاني يرسى إلى ردم الاعتبار إلى نفسه في نظر حكومته . (مختصا فشل في إبقاء الوغد سنة ١٩٣٧)

إذا كان وزير الخارجية « آيدن » قد وجه إليه نوعا من اللوم لفشله في الوساطة بين القصر والوند في أزمة ديسمبر ١٩٣٧ التي انتهت بإقالة النحاس باشا .

وعلى الرغم من أن الوند قد شكر لسنوليتيه من تلك الأحداث إلا أن الوثائق البريطانية قد كشفت إلى أي حد كان الوند ضليعا في تلك الأحداث .

يقول د. قبة حاش : « فبراير بالنظر للنتائج التي ترتبت عليه ، حيث تأكد لجموع المصريين أن الوجود البريطاني في مصر إنما هو انتهاك خطير للاستقلال الوطني ، مما اتخذ هذا الوجود من أشكال احتلال أو حماية بواسطة أو تحالفه . »

وبسواء إكفئت الأوضاع الدولية من المسئولية من التدخل البريطاني أو أن الوند كان ضليعا في تلك الأحداث فإن النتيجة واحدة حيث كان هذا الحادث بداية النهاية للشعبية التي ظل يتمتع بها الوند على امتداد العقود

لثلاثة السابقة حيث كان الوفد يستمد الجانب الأكبر من شعبيته من خلال صراعة مع الاحتلال البريطاني أما أن يصل الوفد الى الحكم بواسطة الدبليات البريطانية فهو امر لم يالفه المصريون ، وكسان من الصعب عليهم أن يتقبلوه .

ويبدو أن فارق قد استغل هذا الحادث بذكاء شديد حيث تمكن من توسيع دائرة شعبيته لدرجة أنه تمكن من اقتحام الجيش المصرى في هذا الحادث واستطاع ان يحظى بشعبية كبيرة وسط صفوف القوات المسلحة .

وفي محاولة من القصر لتدمير الشعبية التي يحظى بها الوفد فقد وقع في العديد من التجاوزات التي تمخضت عن ظهور تيارات سياسية أخرى من الإخوان . والشيوعيين والاشتراكيين وغيرهم انتزعوا قدرا كبيرا من الشعبية التي يتمتع بها الوفد ولعل من أخطر التنظيمات التي تكونت بصورة عملية نتيجة لحادث ٤ فبراير تنظيم الضباط الأحرار . ثم ظهور بعض التنظيمات السرية بهدف اغتيال كل من ساهم في أحداث ٤ فبراير . ويقع التنظيم المديدى على راس تلك التنظيمات .

غير أنه من الأهمية ان نوضح ان تدخل الانجليز في شئون مصر الداخلية منذ ان احتلوها في سنة ١٨٨٢ كان ضد ارادة الحركة الوطنية المصرية ولحمالية القصر من الحركة الوطنية لكن ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ كان تدخلا بريطانيا عنيفا تحت وطأة الحرب العالمية الثانية في صالح حرب الأغلبية « الوفد » بهدف قيام حكومة قوية تمكن من تطويع مصر سياسيا وعسكريا واقتصاديا لخدمة القوات المتحالفة .

ولعل ما يميز حادث ٤ فبراير انه وقع في ظل معاهدة ١٩٣٦ والتي استرنت مصر بمقتضاها قدرا كبيرا من استقلالها وحريتها ، وكسان من المتوقع أن ينتقل الحكم من يد الانجليز الى يد الشعب . ولكن الذى كسان متوقعا لم يحدث حيث تأكد لجموع المصريين أن الاحتلال حقيقية واقعة وان معاهدة ١٩٣٦ ما هى الا صورة بترقة للهدنة النفوس الماثرة .

ومن هنا فقد كان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ مضيقاً ثلثاً على قدم
معاملية تلك المعاهدة لأن ما حدث بعد اعتداء على أبسط حقوق دولة مستقلة .

ولكل هذه العوامل الموضوعية وقع اختياري على حادث ٤ فبراير
ليكون موضوعاً للدكتوراه التي أشرف بتقديمها إلى قسم التاريخ والحضارة
بجامعة الأزهر وخصوصاً وأن العديد من الدراسات التي تناولت العلاقات
المصرية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية قد أغفلت هذا الموضوع
على الرغم من أهميته سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الخارجي .

وإذا كانت هناك بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلا أنها
قد تناولته إما من منطلق حزبي أو استناداً إلى وجهة نظر واحدة من غير
النظر إلى وجهات النظر المتعددة سواء التي ساهمت في صنع الأحداث أو
التي سجلت انطباعاتها وهذا ما حاولت أن اتفاده في هذه الدراسة التي
تناولت هذا الموضوع ولقد حاولت أن أتبع مراحل الصراع بين بريطانيا
والملك فاروق منذ اقالة الوفد (ديسمبر ١٩٣٧) هذا من جانب ومن جانب
آخر فقد حاولت رصد كل النتائج التي ترتبت على هذا الحادث وعلى الرغم
من أهميتها إلا أنها لم تحظ باهتمام ملحوظ من الباحثين والمؤرخين .

أما بالنسبة للمصادر والمراجع التي استقيت منها المادة العلمية
للبحث فتكفي في مقدمتها الوثائق البريطانية وهي عبارة عن مراسلات بين
السينير البريطاني في القاهرة (لورد كيلرن) وحكومته في لندن وهي تسجل
لحظة بلحظة تطور الأحداث وتفاقم الخلاف حتى وصل إلى طريق مسدود
(صياح ٢ فبراير) .

وتبدو أهمية تلك الوثائق في أنها توضح مسئولية كل القوى التي
ساهمت في صنع الأحداث . ولعل أخطر ما احتوته تلك الوثائق التفكير
من جانب الحكومة البريطانية في إعادة النظر في النظام الملكي في مصر ومنها
ومحاولة استطلاع وجهات النظر المصرية في إقامة نظام جمهوري شريطة
أن يحظى بموافقة الرأي العام .

ثم تاتي الوثائق الامريكية في مقدمة المصادر التي اعتمدت عليها حيث يسجل السفير الامريكى في القاهرة (كيرك) انطباعه ومشاهداته من خلال الصراع الدائر بين القصر والانجليز ومحاولة الملك فاروق الزج بالسياسة الامريكية في الشئون المصرية .

ومن خلال التقارير التي بعث بها السفير لامريكى الى حكومته يبدو ان الدوائر الامريكية كانت على علم بتطور الاحداث اولا بأول الا انها كانت حريصة على عدم التدخل في الشئون المصرية نظرا لان مصر تقع في دائرة النفوذ البريطانى في وقت تحتاج فيه قضية التحالف (البريطانى الامريكى) الى مزيد من الترابط والتفاهم .

ويبدو من الوثائق الامريكية والبريطانية الى اى حد كان التنافس بين القوتين المتحالفتين نظرا لان السياسة الامريكية قد بدأت تبدي اهتماما خاصا لمنطقة الشرق الاوسط في محاولة لتثبيت اقدامها كبديل عن الاستعمار البريطانى وهو ما كان يسبب ازعاجا شديدا لدى الدوائر البريطانية لدرجة ان اعضاء السفارة الامريكية في القاهرة كانوا جميعا تحت مراقبة المخابرات البريطانية .

اما عن وجهة النظر المصرية فقد تتبعناها من خلال العديد من المصادر الهامة وفي مقدمتها مضابط مجلس النواب والشيوخ والذين يعدون تسجيلا حيا للحياة السياسية بكل ابعادها .

واسمعيلى ان نقول اننى قد استفدت فائدة كبيرة من هذين المصدرين الهامين عن الوثائق التى امتنعت فية كل الصحف المصرية عن الاشارة الى حادث ٤ فبراير . عملا بقانون الاحكام العرفية فقد شهدت اجتماعات مجلس النواب والشيوخ العديد من الاراء المتباينة والتي وصل بعضها الى حد الاعلان صراحة بان الفحاش كان على علم بكل ما بيته الانجليز اتجاه للعروش .

وعلى الرغم من اهمية هذين المصدرين الا ان العديد من الدراسات التى تناولت تاريخ مصر المعاصر لم تعتمد عليها كمصدرين من اهم المصادر المصرية .

وحتى تتكشف الحقائق بكل أبعادها فقد أجريت العديد من اللقاءات الشخصية مع بعض الزعماء السياسيين وأصحاب الرأي والفكر سواء ممن شاركوا في صنع الأحداث أو ممن عاصروها ، ولعل أهم هذه اللقاءات وأعظمها فائدة لقائي مع الاستاذ فؤاد سراج سكربتير عام حزب الوفد (المسابق) .

وتأتى أهمية هذا اللقاء لانه يمثل وجهة نظر الوفد الرسمية . ثم لقائي مع الاستاذ فتحي رضوان والذي شغل منصب نائب رئيس حزب مصر الفتاة ثم رئيسا للحزب الوطنى الجديد عقب انشقاقه على مصر الفتاة بسبب موقف احمد حسين (رئيس مصر الفتاة) من أحداث فبراير ١٩٤٢ م وعلى الرغم من أن فتحي رضوان يمثل وجهة النظر المغيرة للوفد إلا أنه قد روى الأحداث بموضوعية شديدة وبدقة متناهية .

وحتى تستكمل كل اطراف القضية فقد أجريت حوارا موضوعيا مع حسين الشافعى على اعتبار انه يمثل وجهة نظر الضباط ، والانطباع الذى تركته أحداث فبراير على تنظيم الضباط الاحرار .

وعلى الرغم من أن كامل زهيرى (الصحفي) لم يشهد أحداث فبراير إلا انتهى قد حرصت على إجراء حوار معه نظرا لاهتماماته الخاصة بتاريخ مصر المعاصر ، وقد اقتصرت الملاحظات على تفسير بعض المواقف التى اتسمت بقدر كبير من الغموض وكان لتفسيراته الموضوعية . أهمية كبيرة فى تحليل بعض المواقف ودراستها .

وتبدو أهمية المذكرات الشخصية التى سجل أصحابها أحداث السياسة المصرية من منطلق مواقفهم كمسؤولين فى الإدارة المصرية . وفى مقدمتها مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ، وحسن يوسف « وكيسلى الديوان الملكى » وإبراهيم امام « رئيس البوليس السياسى » ، وكريم ثابت المستشار الصحفى لملك فاروق ، وإبراهيم عبد الهامى « رئيس الوزراء السابق » وجميع هذه المذكرات متشورة إما فى مكتب مطبوعة أو فى الصحف المصرية .

وعلى الرغم من أنني لم أستند إلى آرائهم كحقيقة مطلقة إلا أنني استطعت تفسير كل هذه الآراء ومطابقتها بغيرها من المصادر الأخرى ثم الخروج بوجهه نظر اعتقد أنها أقرب إلى الحقيقة التاريخية .

ثم تجيء العديد من الدوريات والتي تناولت الحياة السياسية المصرية يوما بيوم وقد أطلعت على أكثر من عشرين دورية بين يومية وأسبوعية . ولعل ما يلاحظ أن الدوريات قد أغفلت الحديث عن ٤ فبراير صراحة خروجاً من دائرة الوقوع تحت طائلة القانون (الاحكام العرفية) إلا أن العديد من الصحف قد تناولته ضمناً وبقى هذا المنع قائماً منذ اعتقال الوفد أريكه الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ م .

وبإتالة الوفد تبارت الصحف في كشف الغموض الذي واكب حصار قصر عابدين وقد نجحت العديد من الصحف في كشف أطراف القضية . إلا أن بعضاً من الصحف قد غالبت في عداوتها للوفد بقدر أخرجها من نطاق الموضوعية .

وكان لابد من الرجوع إلى كل الدراسات التي تناولت تاريخ مصر منذ معاهدة ١٩٣٦ م وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، سواء ما تعرض منها لحادث ٤ فبراير أو لم يتعرض لـه .

ولقد كانت طريقة تناولى للموضوع من خلال هذا الكم الهائل من المعلومات مبعث تفكير عميق إذ كان السؤال المحير هو : كيف يمكن تقديم كل هذه المعلومات من خلال دراسة تاريخية شاملة تخضع لمنهج البحث التاريخي وتعتمد على كل المعلومات المتاحة بحيث لا تقطع سياق الدراسة أو تقحم معلومات لا حاجة إليها ؟ .

والتزاماً بمنهج البحث التاريخي فقد حرصت على تحليل وجهات النظر منها بتأنيت . ولما كان في بعض الحالات لا توجد الرواية واحدة عن حادث معين فقد كنت أتناولها بحذر شديد ونظراً لخطورة النتائج التي قد

هزمت على مثل هذه الحالة فقد اعتمدت على منهج علماء الحديث النبوي الشريف الذين توافروا على غلبة الروايات وتحليلها ، سواء ما يتعلق منها بالاحاديث النبوية او بالاخبار التاريخية . وقد اتضح لى انهم نطنوا الى خطورة الاعتماد على رواية الاحاد فجعل العلماء الحديث النبوي درجات واشترطوا فيه أن يبلغ عدد المحدثين مبلغا يمنع في العادة تواطؤهم على الكسب .

وفي الحالات التي كانت تتعارض فيها المصادر فقد كفت أحول التوفيق بين الخبرين المتعارضين دون النظر الى اجماع الاراء على حادث معين او انفراد راي واحد بوجهة نظر مغايرة لانه من الجائز أن يكون الرأى الواحد هو الصحيح والكثرة العددية لا تحدد حتما صحة ما تورده ، والعبرة قائمة في نوع هذه الكثرة أو في نوع الواحد من حيث صفات الرواه وظروفهم ، ولا عبرة بالعدد أحيانا في بعض المسائل التاريخية .

وليس مجرد اتفاق عدة روايات على حادث معين يجعله حادثا صحيحا ففي حياتنا اليومية يميل الناس الى نقل الاخبار والمبالغة فيها وأن أكثر من شخص قد يرجع الى أصل واحد لاستقاء معلوماته وأن عدة صحف قد تنتشر خبرا واحدا أرسله مراسل واحد ، وهو ما قد يحدث في كثير من الاصول التاريخية .

وعلى الرغم من أنني قد التزمت بالمنهج الموضوعي الا أنني لم أسقط الاعتبار الزمني لأهميته في العلاقة بين الاحداث التاريخية من جانب ، ولأنه يعطى للبحث مدلولاً موضوعياً ، على اعتبار أن الفترة الزمنية وعلاقتها بموضوعية الاحداث تضمنى على البحث قدراً من الاتسجام والتوافق .

ونظراً لتعدد القضايا وتداخلها عن فترة زمنية محددة فقد حاولت أن أتناول كل موضوع بشكل مستقل بحيث يمثل وحدة متكاملة على اعتبار أن كل موضوع يكمل الموضوع السابق له أو اللاحق عليه حتى يتسجم البناء وتكتل الصورة دون ملل أو ضيق .

وإذا كانت الفترة الزمنية التي تناولها تبدأ من ١٩٤٢ م وتنتهى
 ١٩٤٥ إلا أن محاولة استكمال الموضوع اضطررتنى إلى أن أتناول العلاقات
 المصرية البريطانية منذ ١٩٣٦ م . على اعتبار أن معاهدة ١٩٣٦ تمثل الجو
 العام الذى تفجرت عنه قضايا الصراع المختلفة والتي دارت فى عدة محاور :

أولها : قضية الصراع بين القصر والانجليز .

وثانيها : قضية الصراع بين القصر والوند .

وثالثها : قضية الصراع بين الوند والانجليز .

ولعل هذه المحاور الثلاثة قد انطلقت من الجو العام الذى أحدثته معاهدة
 ١٩٣٦ م ولذا فقد كان من الضرورى أن أتناول العلاقات المصرية البريطانية
 عقب معاهدة ١٩٣٦ م وأجعل من هذه الدراسة تمهيدا لبحثى .

أما الفصل الاول : والذي يقع تحت عنوان جذور حادثة ٤ فبراير
 سنة ١٩٤٢ فله يعد جزءا أساسيا من أحداث ٤ فبراير لأنه يتناول
 الظروف الموضوعية التى دفعت بريطانيا إلى تجاوز معاهدة ١٩٣٦ والوثوب
 إلى شتى مغاير تماما يعرف فى الدبلوماسية المعاصرة « بالتسلط السياسى » .

أما الفصل الثانى : فانه يتناول الوقائع التى حدثت فى ٤ فبراير أولا
 بأول وعلى الرغم من أنها قد تبدو ظاهريا أحداثا عادية إلا أنها تعد انتهاكا
 لأبسط حقوق الدولة المستقلة . ومن جانب آخر فإن شكل الأحداث وتطورها
 يساهم إلى حد كبير فى وضوح الرؤيا مما يسهل مهمة الوصول إلى نتائج
 محددة .

أما الفصل الثالث : فكان عنوانه سياسة حكومة ٤ فبراير . وقد
 تناولت فى هذا الفصل السياسة التى اتبعتها حكومة الوند ليس على المستوى
 السياسى فقط وإنما على المستوى الاقتصادى والاجتماعى أيضا ، سواء
 فيما يتعلق بالعلاقات المصرية البريطانية أو بعلاقاته بغيره مع بقية دول
 الحلفاء ومنها أيضا ما يتعلق بموقف حكومة الوند من قضية الديفولتة

والتي تصورها تفسيرات اجتهادية ولعل من أخطر القضايا التي تناولها هذا الفصل ما يتعلق بديكتاتورية الاقلية في محاولة مستعجلة لتبديد الاضرار الناجمة عن ٤ فبراير .

لها الفصل الرابع : وعنوانه : القوى السياسية وموقفها من ٤ فبراير وفي هذا الفصل حاولت ان اضع كل قوة من القوى امل مسئولياتها ، سواء فيما يتعلق بالاحداث التي تسببت في صنع ٤ فبراير او فيما يتعلق بردود الفصل التي واكبت الاحداث وقد تناولت من جانب آخر ما سمي بقضية « التفاتق السياسي » حيث تبارت القوى السياسية في التقرب من القصر في محاولة لاستثمار الاحداث وتصعيدها انطلاقا من الصراع التقليدي بين الوفد وبقية الاحزاب الاخرى .

ثم اوضحت العلاقة بين خلعت ٤ فبراير وظهور العديد من التيارات السياسية الاخرى ولعل اهمها خطورة تلك التي اتخذت العنف وسيلة لتحقيق اهدافها ثم اوضحت العلاقة بين احزاب الاقلية وبريطانيا والسياسة ذات الوجهين والتي دفعت بريطانيا الى الاستخفاف بالقوى السياسية المصرية .

لها الفصل الخامس : فكان عنوانه : الجيش المصري وحادث ٤ فبراير وقد بينت فيه ردود الفعل التي أحدثها ٤ فبراير داخل الجيش المصري والى اى مدى حظى فاروق بشعبية وسط الضباط والجنود ثم تتبعته سياسة القصر في محاولة للزج بالجيش في السياسة لتحقيق اهداف سياسته الخاصة .

ونظرا لاهمية تنظيم الضباط الاحرار فقد حاولت ان اوضح العلاقة بين ما حدث في ٤ فبراير وردود الفعل التي دفعت الضباط الى تنظيم أنفسهم بضرورة جدية وطموح حركتهم وانتشارها داخل فروع القوات المسلحة المصرية وفي هذا الفصل ايضا اوضحت موقف الجيش من الوفد ومحاولة النحاس التكيل بعدد من الضباط بسبب ميولهم المحورية .

أما الفصل السادس : وعنوانه : سياسة القصر عقب ٤ فبراير ١٩٤٢
وقد تناولت فيه السياسة الهادئة التي التزم بها القصر في محاولة للتوفيق
بين الوفد وإحاطة خطر تلك المحاولات ما يتعلق بخروج مكرم عبيد من الوفد ،
ولما كان مكرم عبيد يمثل الفراع اليمنى للنحاس فقد حرص القصر على
بتر هذا الفراع ، وقد تتبع دور القصر في تصعيد حدة الخلاف بين
العلمين الوطنيين . ثم إلى أي مدى نجح فاروق في محاولاته .

ولعل من أخطر القضايا التي تناولتها في هذا الفصل ما يسمى
« بالانظيم الجديد » والذي ابتكره القصر بهدف اغتيال كل من ساهم في صنع
٤ فبراير وفي مقدماتهم النحاس وأمين عثمان وقد نجح التنظيم في اغتيال
أمين عثمان .

وحاولت كشف قدر من الغموض الذي كثر يحيط على هذا التنظيم .

أما الفصل السابع : وعنوانه : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في
ظل حكومة ٤ فبراير .

وقد أوضحت أن ما حدث في ٤ فبراير لم يكن هدفا بريطانيا وإنما
كان وسيلة لتطويع مصر سياسيا واقتصاديا لخدمة القوى المتحالفة .

ومن البديهي أن الأوضاع الاجتماعية نتاج طبيعي لكل من العوامل
الاقتصادية والسياسية ولذا فقد أوضحت الظروف الاجتماعية التي عاشها
الشعب المصري في ظل حكومة ٤ فبراير .

أما الفصل الثامن : فقد تناولت من خلاله العلاقات المصرية
البريطانية على ضوء المفاهيم الجديدة وهذا الفصل ترجمة عملية للعلاقات
المصرية البريطانية عقب أحداث ٤ فبراير حتى نهاية الحرب العالمية
الثانية . وفي هذا الفصل أوردت دراسة خاصة عن جامعة الدول العربية
وتحيف أن فكرة الجامعة قد خرجت من مجلس العموم البريطاني وإلى أي
مدى كانت تهدف بريطانيا من وراء هذه السياسة .

ولا يسعنى الا ان اتقدم بخالص الشكر الى استاذى الدكتور محمود منسى والذي اشرف على هذا العمل العلمى طوال ثلاث سنوات فعلمنى كيف يكون البحث وكيف تكون كتابة التاريخ لهذا فانى مدين له بكل ما تعلمت بل يزيد .

كما اتقدم بخالص الشكر الى الاستاذ الدكتور مصطفى رمضان والذي اشرف على هذا البحث طوال فترة كتابته والتي استغرقت عاما كاملا .

كما اتقدم الى شيخ المؤرخين الاستاذ الدكتور عبد الحميد البطريق بخالص التقدير لمشاركته فى مناقشة هذا البحث .

واخيرا فاننى اتحمل وحدى تبعة اى قصور فى النتائج التى توصلت اليها فعلى وحدى تقع مسئوليتها . ويشهد الله اننى قد حاولت واجتهدت قدرا امكانتى ومن اجتهد فأخطأ فله اجر ومن أخطأ فله اجران .

وما توفيقى الا بالله عاياه توكلت واليه انيب ،،،،

محمد صابر عسرب

١٩٨٣/٧/٢٥ م .

تمهيد

العلاقات المصرية البريطانية عقب معاهدة ١٩٣٦م

- تقديم معاهدة سنة ١٩٣٦ م .
- موقف بريطانيا من الصراع بين الوفد والقصر .
- الوجود البريطاني في السياسة المصرية (ديسمبر ١٩٣٧ - يونية ١٩٤٠ م)

تقييم معاهدة ١٩٣٦ م :

منذ أن احتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢ وهي تردد أن الاحتلال مؤقت، ومع ذلك فقد استمر الوجود البريطاني في مصر بكل شكله .

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى في أواخر سنة ١٩١٨ ما لبثت الدول الكبرى المنتصرة والمنهزمة على السواء أن اعترفت بالحماية البريطانية على مصر ولذا فقد كان لبريطانيا مركز متميز في مصر .

وحرصت الحكومة البريطانية على أن تظل تلك العلاقة متميزة على الرغم من قبولها مبدأ التفاوض شريطة ألا يتعارض هذا التفاوض مع المكاسب البريطانية .

ولعل الرغبة في الوصول إلى التفاهم من جانب مصر كانت رغبة صادقة ، ومع ذلك فقد تعذر الاتفاق سواء في مفاوضات ملر — سعد زغلول سنة ١٩٢٠ ، أو في مفاوضات كرزن — عدلي سنة ١٩٢١ ، إذ كانت مصر تتفاوض وهي طالحة إلى التوصل لإلغاء الحماية فعلا ، وإلى الاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة بينما كانت انجلترا — مع قبولها فكرة إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر فإنها كانت — تضع مصالحها في مرتبة الحقوق التي لا تقبل نزاعا ، فتضيق من استقلال مصر بمقدار ما تتطلبه من ضمانات لصيانة تلك الحقوق .

وبطبيعة الحال لم يكن فشل المفاوضات يؤدي إلى عودة المسكينة والأطعمتان إلى ضفاف النيل ، فعادت الاضطرابات واتخذت شكلا جعل حكم البلاد من الأمور المتعذرة ، فماتت بريطانيا لتقليل هذه المصاعب ربط مصر بمعاهدة في نطاق السياسة التي حددها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ (١) ومنذ هذا التاريخ اعتنقت بريطانيا مبدأ التفاوض مع مصر ليس بهدف تحقيق الأمن الوطني المصري وإنما لإعطاء الوجود البريطاني صفة الشرعية الدولية ، ثم أعقب ذلك سلسلة من الحوادث بين حكومة سعد زغلول

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ — ١٩٥٦ ص ٢ — القاهرة ١٩٧٨ .

وماكدونالد سنة ١٩٢٤ ولكن ما لبثت أن انقضت تلك المحادثات لاتساع هوة الخلاف بين الطرفين المتفاوضين ، ثم كلفت محاولات ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ونشلت جميعها ، وبقي الوضع معلقا الى أن تزم الموقف الدولي لقصر اعتداء إيطاليا على الحبشة سنة ١٩٣٥ ، حينئذ شجرت إنجلترا بضغط مركزها في مصر في الوقت الذي كانت تعتب فيه على إيطاليا الاتجاه الى القوة كوسيلة للنض منازعاتها مع الشعوب الاخرى (٢) وفي نفس الوقت كانت الدعاية الإيطالية تدفع المصريين الى الثورة ضد إنجلترا وتطلبهم بالتقرب من إيطاليا بل وانضمت إيطاليا تطالب بمركز لها في ادارة شركة قناة السويس (٣) .

وبدا ينمو لدى بعض القوى الوطنية المصرية اتجاه يقوم على مبدأ التقارب ازاء إيطاليا ، وكانت في مقدمة تلك القوى جماعة مصر الفتاة (٤) ، وقد وجد ذلك صدى في ظهور العديد من المنشورات الخاصة بالمسائل العربية والإسلامية ونشطت الجمعيات الألمانية ، والتي أعطت أهمية خاصة للطلبة العرب الذين يدرسون في ألمانيا ، وأصبحت البلدان الحرة مسرحا للدعاية الألمانية ، واستطاع الألمان أن يحققوا بعض الإنجازات التي قاموا بها وصمموا على استغلالها في الوقت المناسب : كشفاء جمعيات وخلايا تميل الى الفاشية بصورة واضحة ، وأجراء اتصالات مع الزعماء العرب والساسة وأعضاء الصفوة الحاكمة ، ودعوة بعض المسلمين العرب الى مهرجانات الحزب النازي التي اقيمت في نورمبرج الى غير ذلك وكان هذا بالطبع مصدرا لقلق الحكومة البريطانية .

وفي هذا الوقت كانت حلجة بريطانيا الى عقد معاهدة مع مصر كوندون فالتة على الصداقة والتعاون ، فصدقة مصر ، كما كتب نهر السنون الخارجية لجريدة الفايز حينئذ « أعظم نفعا للقيادة البريطانية من أوطى عقيدة في حالة حدوث حرب في البحر المتوسط (٥) » .

(٢) تقرير لجنة الخارجية ، ملحق بـمضبطة مجلس النواب ، الجلسة الثانية

لدور الاجتماع غير العادي ، ١١ نوفمبر ١٩٣٦ ص ١٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٤ .

(٤) لوكار ميرزويك ، ألمانيا الهتلرية والشرق العربي - ترجمة الدكتور

أحمد عبد الوهيم - مصطفى - القاهرة ١٩٧١ - ص ٧٧ .

(٥) محمد فتحي غزالي ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية كداس

٢٩٦ ، القاهرة ١٩٥٢ .

والعل بريطانيا اولدت لمن يكون استقلال مصر زمرا قبلو ماسيا. لا او
 صيغة تعدد نيات الحكومة البريطانية. ندو مصر في طرف معين او شكلا
 الاشكال لا يتخذ له هيكلا ولا يصبح حقيقة واقعة الا متى ابرم اتفاق بين
 الامور المتعلقة بين الدولتين (٦) .

ومن المعتقد ان حاجة مصر الى التفاوض كانت لا تقل عن حاجة بريطانيا
 بلقد بدأت بريطانيا تجري العديد من المناورات العسكرية على ساحل
 الاسكندرية وعلى الحدود المصرية الليبية من غير رضى السلطات المصرية (٧)
 مما كان يصيب قدرا من الطق لدى الدوائر المصرية .

وعلى ضوء كل هذه التطورات تكونت في مصر « الجبهة المتحدة »
 لضم جميع الاحزاب ، بما عدا الحزب الوطنى ، على اساس ان جولة جديدة
 من المفاوضات مع الحكومة البريطانية ستبدأ ، وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥
 قدم زعماء الجبهة مذكرة الى اللندوب السامى يلتمسون فيها فتح باب
 المفاوضات لتعد معاهدة جديدة وفقا للشروط التى تم الاتفاق عليها سنة ١٩٢٠ ،
 واجابت الحكومة البريطانية بمذكرة وتبلغ شفوى فصرحت في المذكرة انها
 فى الوقت الذى تريد فيه ان تصل الى ابرام معاهدة برمتها فليس فى وسعها
 قبول التقييد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٢٠ ، او اى مفاوضة اخرى
 لم تنطه الى اتفاق واثبتت فى تبليغها الشفوى انها تقترح تهيذا للمفاوضات
 ان تتباحث الحكومتان — وبمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية
 ويروج التحالف المنشود — فى تطبيق الاحكام العسكرية الواردة فى مشروع
 معاهدة سنة ١٩٢٠ على الحالة التى تغيرت مما كانت عليه من قبل (٨) .

ورفق تطورات الصراع الدولى (حينذاك) فلقد كانت معاهدة سنة
 ١٩٢٦ جزءا من استراتيجية بريطانية غايتها تأمين المواصلات البريطانية فى

(٦) تقرير لجنة الخارجية ، مضبطة مجلس النواب — الجلسة الثانية

١٠ نوفمبر ١٩٢٦ ص ١٤ .

(٧) د. احمد عبد الرحيم مصطفى — مرجع سبق ذكره ص ١٢ .

(٨) مضبطة مجلس النواب — الجلسة الثالثة ليدور الاجتياح غير الجادى

١١ نوفمبر ١٩٢٦ ص ١٨ .

الشرق الأوسط في حالة نشوب حرب بين بريطانيا وبين ألمانيا وإيطاليا حيث
 كان توقيع ١٩٣٦ ، وثبطا بتوقيع المعاهدة البريطانية العراقية سنة ١٩٣٠ ،
 ثم المعاهدة البريطانية الأردنية سنة ١٩٢٨ ثم التي عدلت وفق التصالح
 البريطانية سنة ١٩٣٤ م .

وهكذا أقبلت بريطانيا . علاقاتها مستقبل الحرب العالمية الثانية . أصبح
 للبلدان الثلاثة (مصر ، العراق ، شرق الأردن) بالشكل الذي يحقق إغراض
 السياسة البريطانية ، ويعتبر عنصر الاختلاف بين المعاهدات الثلاث شيئا
 لا يهمل منه عمليا .

وعلى الرغم من المبالغ التي أحيطت بتلك المعاهدات ، إلا أننا نعتقد
 أن النفوذ البريطاني قبل توقيع تلك المعاهدات كان نفوذا مباشرا ، ثم
 أصبح نفوذا غير مباشر ، مستندا إلى قوى وطنية تحقق أغراضه وفق
 معاهدة تقبليين توجهات للنظر في تفسير نفوذها .

ومن الملاحظات الغربية أن تتفق هيئة المفاوضات المصرية على أن
 معاهدة ١٩٣٦ قد حققت الاستقلال التام بما لا يتعارض مع حقوق بريطانيا
 في مصر (٩) .

ويبدو التناقض الواضح في هذا التصريح اعتقادا منهم بأن الاستقلال
 التام لا يتعارض مع ما أسماه بالحقوق البريطانية في مصر ، وإذا كانت المادة
 الأولى من المعاهدة تنص صراحة على انتهاء احتلال مصر عسكريا
 بواسطة القوات البريطانية (١٠) فإن ذلك يتعارض صراحة مع نص
 المادة الثامنة والتي ترخص لبريطانيا بأن تقيم في الأراضي المصرية
 بجوار القتال قوات بريطانية ، بهدف الدفاع عن القتال (١١) ويحدد ملحق

(٩) مضبط مجلس النواب في ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ، من بيان رئيس
 الحكومة أمام مجلس النواب ص ٤ .

(١٠) نص معاهدة سنة ١٩٣٦ ملحق بمضبطة مجلس النواب - الجلسة
 الثانية ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٢٤ . عهد العزيز التستاري ،
 جلال يحيى : وثائق نصوص التاريخ الحديث والمعاصر من ٧٤٦
 - القاهرة ١٩٦٩ م .

(١١) المصدران السابقان .

المادة الثامنة عدد القوات البريطانية بعشرة آلاف جندي وقت السلم ، وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن تبني على نفقتها — مع مساهمة مالية بسيطة من الحكومة البريطانية — ثكنات للقوات البريطانية في منطقة القناة ، وأن تمد طرقا تصلح للأغراض العسكرية معظما بين تلك المنطقة وبين كل من الدلتا والاسكندرية والحدود الغربية ، وعمل على الجانب البريطاني نقل قواته الى منطقة القناة على استكمال تلك المشروعات على أن تنسحب تلك القوات من مصر حين يصبح الجيش المصري قادرا وحده على الدفاع عن القناة (١٢) ، ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال ، ومن المتفق عليه أيضا أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه .

ووفقا للمادة السابقة لمن المدة التي تصل بالجيش المصري الى درجة الدفاع وحده عن القناة تعتبر مبهمة لأن الجيش لكي يصل وحده الى الدفاع عن القناة وحرية الملاحة فيها يجب أن يكون جيشا لا يقل عددا ومدة من جيش فرنسا أو إيطاليا ، وهما الدولتان الواقعتان على البحر المتوسط ، وأن عملية (القدرة) تعتبر حالة نسبية تختلف من دولة الى أخرى ، يضاف الى ذلك أيضا اتهام بريطانيا بعرقلة نمو القدرة العسكرية لمصر كمبرر لتسليح الجلاء ، وعلى هذا فقد نصت الفقرة الثالثة التي قدمها مصطفى النحاس الى المستر آيدين « يفسول البعثة العسكرية البريطانية حق اختيار العناصر القادرة على الارتقاء بمستوى الجيش المصري من طريق الاشراف والتدريب دون التقييد بحد زمنية محددة » (١٢) .

(١٢) نفس المصدر السابق .

(١٣) المصدر السابق ، محمد شفيق غرمال مرجع سابق ذكره ج ١ ص ٢٧٤ ، د. الشناوي مرجع سبق ذكره ص ٧٤٩ ، القضية المصرية « الكتاب الأبيض » ص ١٧٨ رسالة من النحاس الى آيدين .

وأعطيت المعاهدة حقوقاً للقوات العسكرية البريطانية من حيث الانتقال براً أو بحراً أو جواً وكذلك للمخابرات المطلقة من كل قيد سواء بالراديو أو غيره كالتلغراف أو التليفون أو أية وسيلة من وسائل الاتصال المتحضرة (٧٤) .

وفي الوقت الذي حصلت فيه بريطانيا على كل الحقوق التي تتبع بها الدول الاستعمارية في مستعمراتها حرمت هذا الحق على الدول الأخرى فنفيا يتعلق باستعمال الشفرة بين ممثلي الدول في مصر وبين حكوماتهم أصدرت الحكومة المصرية قانونا يحرم استعمال الشفرة إلا للدول الحليفة (بريطانيا) فقط مما كان موضع سؤال في البرلمان المصري تقدم به النائب الدكتور حنفى أبو العلا ، وعجزت الحكومة عن إيجاد رد مقنع لهذا السؤال (١٥) .

وتشير الوثائق البريطانية الى ان مشكلة التفاوض حول الامور العسكرية قد اخذت وقتا طويلا وخصوصا فيما يتعلق بالدفاع عن مصر حيث اتجهت نية الحكومة البريطانية الى الابقاء على الوضع العسكري كما هو ، او ان تقتصر مهمة الجيش المصري على الحفاظ على الأمن العام وان تتفرغ القوات البريطانية للدفاع عن الاراضي المصرية (١٦) .

وقد تمكك المفاوض المصري بأن يكون الدفاع عن مصر من مهام الجيش الوطني بحجة أن المعاهدة ستفقد الغرض منها ، وكان الثماس بالأساس أكثر وضوحا حينما أمر علي أن تقوم مصر بشهمة الدفاع عن نفسها وتلبية جيشها حتى يستجيب قادرا على التمسك بمصالحه الدولية . ولن

(١٤) المصدر السابق ص ١٨٤ ، مضابط مجلس النواب « ملحق رقم ١ » مجموعة مضابط دور الاعتقاد غير العادي ٢ - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٣٥ .

(١٥) مضبطة مجلس النواب — الجلسة الحادية والأربعين ١٩٤٦ ٢٥٦
١١ مايو سنة ١٩٤١ دور الاعتقاد الرابع من ١٢٢

يتردد الشعب المصري في اجابة داعى الوطن للدفاع عن ملامته بها عرف
هنا من صدق الحزم وقوة الايمان (١٧) .

❦

وقد هبر البعض عن هذه الفكرة بشكل انكر وضيوحا حيث قال :
« ان على المصريين ان يستعدوا على اعتبار انهم اصحاب النصيب الاول
في الدفاع عن بلادهم داخل اراضيهم وعلى الحليفة بقية
المجهود » (١٨) .

وعلى الرغم من التفرقات العديدة التي قدمتها جبهة القضاة
المصرية فيما يتعلق بمركز القوات البريطانية في منطقة القناة
وضواحيها الا ان هذه القضية بالذات كانت موضع استجواب في مجلس
المصوم البريطانى ، وقد اشار وزير خارجية بريطانيا الى بعض
الاسباب التي من اجلها وافقت الحكومة البريطانية على الانسحاب من
مصر القهرى كالتاهرة والاسكندرية وارجع ذلك الى عاملين : -

اولا : ان القوات الحربية البريطانية قوات ميكانيكية يسهل عليها
التحرك السريع في اى وقت وإلى اى مكان ويتضمن سرعة حركة .

ثانيا : ان الطيران البريطانى قد اعطى حق التطبيق في اى مكان يراه لازما
لأغراض التدريب ، كما اوضح ليدن في نهاية بيانه (أمام مجلس
المصوم) ان الأماكن التي حددت لتدريب القوات الجوية في منطقة
المويس هي مناطق صحية ومريضة وعتفاسب مع الانتشار السريع
للطيران هناك من الوصول إلى أهدافه بالسرعة المطلوبة (١٩) .

ومن البديهي أن هدف بريطانيا من تقديم المساعدة هو اعطية
وجودها في مصر صحة الشرعية التي كانت تقدر اليها منذ احتلالها لمصر

(١٧) مجموعة مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثالثة - يوم الاثنين
العادى الاول من يونية ١٩٣٩م ص ١٢٠ .

(١٨) جريدة الدستور ٢٣ ، ٢٧ سبتمبر ١٩٣٨ مقال لعباس الحفاد .

(١٩) د . محمد عبد الرحيم برج : حزين المصري والحركة الوطنية
المصرية ص ٢٢ القاهرة ١٩٨٠م .

سنة ١٨٨٢ وفي برقية من السيد مايلز لابسسون (سفير بريطانيا في مصر) الى ايدن وزير الخارجية ما يؤكد هذا المعنى ، فهو يشترط في برقيته الى ما يقال في القاهرة من أن النفوذ البريطاني في مصر سيتكلم ويؤكد لابسسون أن هذا الكلام لا يطابق الحقيقة ، فإن النفوذ البريطاني ينبغي أن يزداد وإن كان من نوع مختلف حيث لم يحد هناك الآن عنصر الاملاء ، وإنما النصيحة الودية التي ترمى الى المساعدة وأن نحصل على ما نريد بكل لباقة ، ولكن دورنا كحماة لمصر لن يضر ، بل أنه في الحقيقة قد ازداد قوة ، وأصبح شرعيا بالمعاهدة فبعد أن زال عنصر الاملاء الذي كان كامننا سوف نكون في وضع الشقيق الأكبر مع الشقيق الأصغر ، أو وضع الشريكين في بيت تجزى ولو أنه بحكم طبيعة الأشياء فإن نفوذنا يجب أن يكون هو الأكبر وخصوصا في الشؤون العولية (٢٠).

ولقد اقتضى تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية فيما يختص بالطرق العسكرية حشد مهندسي الطرق والكبارى للاشراف على أعمال الطرق العسكرية وسحب الكثيرين منهم من التفاتيش التي تقوم بمشروعات الطرق في مجالس المديرية ، فكانت النتيجة أن وقف الجزء الأكبر من هذه المشروعات ، وقد رفعت مصلحة الطرق والكبارى مذكرة الى وزارة المواصلات لفتت فيها نظرها الى تدهور الحالة في هذا القطاع الحيوى الهام (٢١) .

أما فيما يتعلق بالسودان فلقد أصبح السودان بموجب معاهدة ١٩٢٦ مستعمرة انجليزية. فهرسه جنود مصرية تحت امرة حاكميه العام البريطاني (٢٢) .

(٢٠) د. محمد جمال الحسنى وآخرون - مصر والصرب العثمانية

القضية من ٨٦ القاهرة ١٩٧٨م ..

(٢١) الأهرام ٢١ يونية ١٩٢٨م ..

(٢٢) مضابط مجلس النواب - الجلسة الثالثة ١٤ نوفمبر ١٩٢٦

من ٥١ عبد الرحمن الراغب في لجان التحقيق المصرية ١٩٢٦

من ٢٢ ، الأهرام ٦ سبتمبر ١٩٢٦م .

ففي المادة الحادية عشرة : اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مبنية من اتفاقيتي (١٩ يناير ، ١٠ يولية ١٨٩٩) ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين (٢٣) .

فهذا النص هو القرار الصادر باتفاقية ١٨٩٩ والتي انخرعت السودان من مصر وتتضمن المادة السابقة بأن السلطة العسكرية والمدنية في السودان تفوض إلى الحاكم العام الذي يكون تعيينه بناء على طلب الحكومة البريطانية ولا يفصل عن منصبه إلا برضاها (٢٤) . وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سواؤانيون اكفاء (٢٥) .

ولما كانت هذه المادة قد ووجهت بفوجعة من الغضب سواء من جانب المصريين أو السودانيين فإن السير ستوارت ستايمز حاكم عام السودان قد عبر عن وجهة النظر البريطانية بأن يقدم للمصريين وعداً بأن تكون لهم الامتياز في شغل الوظائف التي لا يتمكن من شغلها سودانيون أو بريطانيون ولكن — كما قال بالحرف الواحد : « ان مثل هذا الوعد سوف يكون اقرب الى وهم كبير » (٢٦) .

وتعد المادة الحادية عشرة من أخطر بنود المعاهدة حيث جعلت السلطان العسكرية والمدنية معا في يد الحاكم العام فهو الذي يحكم

(٢٣) الأهرام ، السياسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ، القضية المصرية ، مصدر سبق ذكره ص ٤٣٨ .

(٢٤) مادة ٣ ، ٤ ، ٥ من اتفاقية ١٨٩٩م .

(٢٥) مضابط مجلس النواب ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٣٨ ملحق رقم ١

معاهدة ١٩٣٦م .

(٢٦) صحيفة السياسة أول يولية ١٩٣٧ ، د . يونان لبيب رزق - السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ص ٢١٢ ، ١١٤ .

السودان ويعين موظفيه ، ويقوده عسكريا ، وهو الذى يأمر أن تنفذ فى السودان القوانين التى تصدرها الحكومة المصرية ، أى أنها لا تنفذ الا بقرار منه ولذا فانه غير مسئول مسئولية كاملة امام الحكومة المصرية لأنها لا تعينه او تقيله بمطلق سلطتها ، فالقول بان المعاهدة قد ضيقت الحكم التام فى السودان هو قول لا يصلح قدرا من الحقيقة ، لأنها تركت الأمر كله فى يد الحاكم العام يتصرف فيه كما يشاء ولا محاسب لحكمه .

فإذا قيل بعد ذلك أن المعاهدة تنص على أن الحاكم العام يعين الموظفين من المصريين والانتجليز فهو قول غير مفهوم لأن الحاكم العام غير ملزم أصلا ، وكذلك نسبة من يعينون من المصريين الى زملائهم من الانتجليز غير محددة ولا مقررة .

ولعل النحاس باشا أو اقطاب الوفد عموما وعلى رأسهم مكرم عبيد ، قد فهموا المواد التى جاءت فى المعاهدة عن السودان بشكلها الظاهر ، كما يبدو فى الخطبة التى القاها زعيم الوفد فى مجلس النواب « للنظر فى معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى » فبعد استعراض المواد الخاصة بالسودان فى المعاهدة أعلن النحاس باشا : « لقد أصبح للمصريين نصيب فعلى فى إدارة السودان سواء فى ذلك الإدارة المدنية او المالية او الحربية (٢٧) .

ويلاحظ أن قضية السودان قد أثارت احتجاج عدد كبير من أعضاء مجلس النواب حيث أجمع عدد كبير منهم بأن موضوع السودان سيظل الثغرة التى تؤرق مضاجع المصريين فلقد حصلت بريطانيا على كل شيء من خلال شخصية الحاكم العام الانتجليزى ، ولم تحصل مصر على شيء يتناسب ، والتضحيات التى قدمتها حفاظا على السودان (٢٨) .

(٢٧) مضبطة الجلسة الأولى لدور الاجتماع غير العادى لمجلس النواب ٢ نوفمبر ١٩٢٦ ص ٨ ، الأهرام والسياسة ٣ نوفمبر ١٩٢٦ .

(٢٨) من كلمة النائب عبد العزيز الصوغنى — مضابط مجلس النواب الجلسة الثالثة ١٤ نوفمبر ١٩٢٦ ص ٦٦ .

ويُسجل أحد تقزير - قياس الزاى - الصنام - فى السودان انه - « نتيجة
لما تفسر بمقتضى المعاهدة من عدم وجود بديل سوى القبول بالحكومة
العثمانية فان المتعلمين السودانيين قد ضايقتهم الطريقة التى تقترن بها
مصر بلادهم دون أى تفكير بالأخذ برأيهم ، وقد رأى هؤلاء أن وضعهم قد
أصبح مهيناً بسبب ذلك ، ومن ثم فقد قرروا أن عليهم أن يظهرُوا
شخصيتهم المستقلة سواء من أجلترا أو عن منسـر وألـى بدأت فى
الظهور منذ سنوات تحت شعار « السودان للسودانيين » وأن عليهم
أن يعبروا عن وجهة نظر جماعية تضعها الدولتان الحاكمتان موضع
الاعتبار (٢٩) .

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا أن نقول : ان قضية السودان فى مفاوضات
١٩٣٦ تؤكد عدم ملابـة المفاوض المصرى فى تلك القضية الهامة
والأساسية . ونعد اتفاقية ١٨٩٩ والـى كانت هى الأساس فى مفاوضات
١٩٣٦ فصلا للسودان عن مصر وجعله مستعمرة انجليزية ، فقرار
المعاهدة لهذه الاتفاقية هو اقرار لهذا الوضع . .

وقد بات انجلترا يرأعها فى اتفاقية ١٨٩٩ على ما اغتصبت به
لنفسها من حق الفصح وعلى أنها اشتركت مع مصر فى استعبدته . على
أن الحقيقة الثابتة أن انجلترا هى التى منعت مصر من تثبيت سلطانها
فى السودان بعد ثورة المهدي وعملت بذلك على استفحال تلك الثورة ثم
كهرت مصر سنة ١٨٨٤ على اخلائه مما تسبب فى استقالة شريف باشا
احتجاجا على هذا التدخل ولذا فمن اتفاقية ١٨٩٩ ليس لها أى سند من
الحق أو القانون .

وعلى الجانب الآخر كانت هناك بعض الانجليزات لعل من أهمها
ما جاء فى مطلع المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ من نص قتل مع

(٢٩) دكتور : يوان لبيب رزق — قضية وحدة وأدى النيسـل بين
المعاهدة وتفسير الواقع الاستعماري ١٩٣٦ — ١٩٤٦ القاهرة
١٩٧٥ ص ٦٨٨ ، ٦٩ .

الحفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩٠٤ و ١٩٠٦ يوليو ١٨٩٩ (٣٠) .

اذ يعترف هذا النص صراحة بأن الوضع القائم في السودان بعد تنفيذ المعاهدة انما هو وضع مؤقت ثم انه لا يحدد امدا معيناً للنظر فيه كما حدث لبقية مواد المعاهدة التي تحددت مدة عشرين عاماً لاعادة النظر فيها ومعنى ذلك أن مصر تستطيع في أى وقت طرح قضية الوحدة المصرية السودانية على بساط البحث .

وقد نصت المادة الثالثة عشرة على أن نظام الامتيازات الأجنبية لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، وان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها خليفة لمصر لا تعارض بتاتا في الغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب وستعاون تعاوناً فعلياً مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير (٣١) .

ويمكننا القول أن مصر قد تكسبت من وراء معاهدة ١٩٣٦ بعض المكاسب وفي مقدمتها الغاء الامتيازات الأجنبية ، ودخول مصر عهداً جديداً ، على أن الغاء هذه الامتيازات ، وإن كان قيد عائد على قطاعات كبير من الشعب المصرى بالفائدة الا أنه لم يعد على بريطانيا بأى نوع من الضرر فلقد سقطت الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأوربية الاخرى ، أما بريطانيا فقد تمتعت بمقتضى المعاهدة بحرية كاملة في علاقاتها بمصر سواء اكانت علاقات عسكرية أو اقتصادية أو سياسية واستطاع كبار رجال المال وبعض كبار الملاك من المصريين أن يوظفوا أموالهم في مجالات الصناعة التي انتعشت بعض الانتعاش (٣٢) .

(٣٠) القضية المصرية ، مصدر سبق ذكره ص ٦٩ ، مضابط مجلس النواب ٤ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٩٥٨ .

(٣١) المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ ملحق بمضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب في ١٧ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٢٩ ، الوقائع المصرية ١٥ نوفمبر ١٩٣٦ .

(٣٢) عندهى عطية الشيسامى . تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ص ٨٢ .

ولقد ساد شعور بالقلق لدى الجاليات الأجنبية المقيمة في مصر بما فيها الجالية البريطانية التي لم تستطع ان تخفى قلقها من إلغاء الامتيازات ، وقد عقد اعضاؤها بالأسكندرية اجتماعهم السنوى حيث وقف رئيسهم السير هنرى باركر ليحبر عن القلق الذى يحس به كثيرون من أفراد الجالية الذين يعيشون في مصر ويقول : ان مجلس الجالية قد اتخذ التدابير ليضع أمام وزارة الخارجية البريطانية النقطة التي رأى أنه ينبغي لفت نظرها اليها (٣٣) .

وقد علقت الصحف المصرية على هذا الاجتماع غاضبة بقولها : « لماذا لا يتفضل هؤلاء السخاطون على إلغاء الامتيازات بالمجسرة التي بلد غير مصر يكون مستعدا لتلثمها بأكرم من المظاهر التي تشوى مصر أن تتنقاهم بها وهي محسرة من الامتيازات (٣٤) .

واعتقد أن الوفد المصرى قد حرص على النص صراحة على إلغاء الامتيازات على الرغم من أن عددا من الدول حاولت الضغط على بريطانيا لبقاء الوضع كما هو عليه أو النص على وجود فترة انتقالية تنقضي فيها الحقوق الامتيازات على مراحلها فيما بعد (٣٥) .

ولقد انعكس موقف الأجانب في مصر على بعض الوفود الأجنبية في مؤتمر الامتيازات خاصة الوفد الفرنسى الذى كان أحد الوفود صلابة في المؤتمر نظرا لضخامة المصالح الاقتصادية والثقافية الفرنسية في مصر ، وحرص الجانب الفرنسى على أن يظل عدد الموظفين الفرنسيين في مصر كما هو وأن تثبتى فرنسا حرصا على العلاقات التاريخية التي تربطها بمصر (٣٦) .

(٣٣) د. عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٢ ص ١٥٨ .

(٣٤) آخر ساعة ٧ مارس ١٩٣٧ م .

(٣٥) مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين لمجلس النواب في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ من ١٤٤٢ ملحق خاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية .

(٣٦) آخر ساعة ٢٣ مايو ١٩٣٧ .

ولقد أثر هذا الموقف نقد الصحف المصرية نعلق بعضها قلقة : يجب أن تنتظر من الفرنسيين وغيرهم من الأجانب سياسة جديدة غير سياسة استغلال موارد الثروة في مصر دون أن ينال المصريون أكثر من الفئات ، ويجب أن تنتظر من الفرنسيين وغيرهم معاملة غير التي عرفتوها إلى اليوم وهي معاملة السادة لتعبيد وانفراجات للولاد انبلد فالمعنة الأوربية يجب أن تغير والاستقلال المحقوت يجب أن ينتهى والشركات الأجنبية يجب أن تفتح أبوابها ثببناء مصر ، والمعاهدة يجب أن تبدى احترامها لتستفيد مصر ولغة مصر أما أن تظل روح الماضي التي تجلت في مؤتمر الامتيازات هي الروح السائدة في المستقبل ، فذلك ما لا يدع بين المصريين والأجانب سبيلا إلى التعاون المنشود ولا هو مما يفيد الأجانب كثيرا ولا قليلا (٢٧) .

ومن الطريف أن موقف فرنسا من الامتيازات الأجنبية كان محل نقد شديد من الصحف الإنجليزية (٢٨) .

ولما كانت المصالح الفرنسية في مصر تمثل ثقلًا حقيقيا فقد عقدت لجنة القسئون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي اجتماعا لسماع اقوال المسيو بونيه وزير خارجية فرنسا في صدد مشروع إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر (وهي الاتفاقات التي وقعت في مونترو ٨ مايو ١٩٣٧) وقد بسط وزير الخارجية الايضاحات المطلوبة ، وأكد أن الحكومة الفرنسية لن تدخر وسيلة في سبيل الحسوسول من الحكومة المصرية على الضمانات التي تصون مصالح فرنسا المادية والأدبية (٢٩) .

(٢٧) آخر ساعة ٢٦ مايو ١٩٣٧ .

(٢٨) القيمس نقلا عن آخر ساعة ٧ مارس ١٩٣٧ ، السياسة ٩ مارس ١٩٣٧ م .

(٢٩) صحيفة الوفد المصري ١٠ يونية ١٩٣٨ — عقد المؤتمر في مدينة مونترو السويسرية ١٦ يناير ١٩٣٧ ، واشترك في المؤتمر الدول صاحبة الامتيازات وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأيرلندا والدانمرك وفرنسا واليونان وإيطاليا والنرويج وهولندا والبرتغال والسويد .

ولعل هذا التحالف العسكري بين مصر وبريطانيا واعتراف مصر بالحكم الثنائي في السودان هو الثمن الذي دفعته مصر في مقابل السيادة التي أضفها عليها تتمتعها بعضوية عصبة الأمم ، والفناء الامتيازاته الأجنبية .

ولذا فإننا نعتقد أن معاهدة ١٩٣٦ كانت وليدة اصطناع القوة بحكم أن إنجلترا بسبب وجود قواتها العسكرية في الشرق الأوسط كانت تستطيع مواصلة الاحتلال لمصر والسودان سواء رضى المصريون بذلك أم كرهوا كما كانت تستطيع الدفاع عن مصر سواء اشتركت مصر في هذا الدفاع أم لم تشارك ولذا تنازل المفاوضون المصريون عن نصف مطالب مصر في سبيل الحصول على النصف الآخر .

وهكذا أدت معاهدة ١٩٣٦ الى تحديد شكل الوجود البريطاني في مصر للمرة الأولى كما تم تعميق هذا الوضع طبقا للتحالف المعقود بين الدولتين ولهذا السبب ذاته تسجل المعاهدة نهاية الاحتلال البريطاني بالمعنى القانوني الا أنها أيضا تقر واقع الاحتلال من حيث الجانب العملي .

وخلاصة القول : أن المعاهدة لم تغير كثيرا من طبيعة القهر السياسي الذي مارسه إنجلترا على مصر ، فقد استمرت السيادة الحقيقية للإنجليز الذين لم تقطع مؤامراتهم ضد مصر والبحث بالحياة الدستورية المصرية ، وأصبح الوطنيون السامعون الى التخلص من النفوذ البريطاني يظهرون بمظهر من ينقض على مصالح بريطانيا الحيوية ، وبذلك أعطت بريطانيا لنفسها الحق في التدخل بالقوة المسلحة محافظة على هذه المصالح ، وبالتالي أصبحت القوى الوطنية التي تطالب بالاستقلال التام معادية للمصالح البريطانية وبالتالي فهي (من وجهة النظر البريطانية) تعمل لخدمة المخططات النازية والفاشية .

وطبقا للمعاهدة فقد تعهد الملك تعهدا ضمنيا باعتبار مصالح إنجلترا - الحيوية مصالح حيوية بالنسبة لمصر أيضا (١) .

(١) - الوقائع المصرية أول نوفمبر ١٩٣٧ ، مضبوط مجلس النواب ١١

نوفمبر ١٩٣٦ ملحق رقم ٣ ص ٤٠ .

وبذلك كانت المعاهدة أن تشكل جزءا لا يتجزأ من الدستور ، ولذا نائفا نعتقد أن معاهدة ١٩٣٦ مسئولة عن تدهور الأوضاع السياسية في مصر بالشكل الذي حتم نمو الاتجاهات الثورية التي كانت تستهدف ضرب النفوذ البريطاني ، وإلغاء المعاهدة التي لم تحقق كل الطموحات الوطنية التي ضحى الشعب المصري كثيرا من أجلها .

ومن الواضح أن الاحتلال وإن تغير في شكله إلا أنه لم يتغير في جوهره بناء على هذه المعاهدة والتي عدتها الوزارة المصرية في ذلك الوقت نصرا يستحق التبريل ، واتخذت من يوم توقيع المعاهدة عيدا من الأعياد القومية هو في الواقع لا يخرج عن كونه عارا لحق بمصر من جراء انقياد حكامها وراء أوامر ورغبات سلطات الاحتلال (١) .

ووفق معاهدة ١٩٣٦ فإن العلاقات المصرية البريطانية قد دخلت مرحلة جديدة تحكمها معاهدة واضحة الشروط وخصوصا بحسب دخول مصر في عصبة الأمم حيث امتلكت مقومات الدولة من الناحية القانونية إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ قد شجع بريطانيا على أن تضرب عرض الحائط بنصوص المعاهدة .

ويذهب البعض إلى أن توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وما ترتب عليها من ردود فعل متباينة قد أفقد الوفد قنرا كبيرا من قوته وشعبيته (٢) ، ويصدد ردود الفعل الناجمة عن توقيع المعاهدة فقد تباينت وجهات نظر القيوى السياسية في مصر وبدأ ذلك داخل الأحزاب وفي الاجتماعات التي عقدتها للنظر في المعاهدة .

وعن موقف الحزب الوطنى فعلى الرغم من أنه رفض مبدأ « المفوضة » إلا بعد الجلاء إلا أن تعاملت مجلس النواب المصرى ، قسدا شهدت العديد من الانتقادات الموضوعية والتي أبداه أعضاء الحزب

(١) محمد رشدي ، التطور الاقتصادي في مصر ج١ ص ٩ .
(٢) د. يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية من ٣٩١ ، القاهرة سنة ١٩٧٥ .

الوطني بالذات على الرغم من ديكتاتورية الأغلبية ومحاولاتها التقليل من حجم تلك الاعتقادات (٤٢) .

أما موقف الأحرار الدستوريين فقد اتسم بالتخبط فقد شن أعضاؤه حملة شديدة على المعاهدة في أول جلسة عقدها الحزب حتى شمر محمد محمود — وهو الذي كان يمثل الحزب في جبهة المعارضة — بأن الحملة ليست موجهة إلى موضوع المعاهدة بقدر ما هي موجهة إلى شخصه بالذات (٤٤) .

وقد اقترح الدكتور هيكل تشكيل لجنة لدراسة المعاهدة وتقديم تقرير عنها إلى مجلس إدارة الحزب (٤٥) .

وبعد ولادة عسرة تمخضت عن قرار له مقدمة طويلة تحدد أوجه القصور في المعاهدة وخصوصاً المسائل العسكرية ومشكلة السودان إلا أنه خشي الانقسامات داخل الحزب ومراعاة لموقف محمد محمود (رئيس الحزب ومضو لجنة المناقشة) فقد قرر الحزب قبول المعاهدة في الوقت الحالي مع العمل على تعديلها بأسرع ما يستطيع تعديلاً يزيل منها ما يمس استقلال مصر ، وتبادل الثقة بين الحليين خير مبرر لهذا التعديل (٤٦) .

ولعل محمد محمود كان في موقف لا يحسد عليه حينما عاد ليؤكد أن معاهدة ١٩٣٦ لا تحقق مطالب مصر المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية وأنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب ، ولم ير محمد محمود في مزاياها شيئاً يتحدث عنه سوى مسألة الامتيازات (٤٧) .

- (٤٣) مضابط مجلس النواب من الجلسة الأولى إلى الجلسة الخامسة
٢ نوفمبر — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ من ٩ إلى ١٢١ .
(٤٤) آخر ساعة أول نوفمبر ١٩٣٦ ، الأهرام ٢٣ أكتوبر ١٩٣٦ م .
(٤٥) الأهرام ١١/١٠/١٩٣٦ ، المصور ٢٥ أكتوبر ١٩٣٦ م .
(٤٦) نص قرار مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين ، الميمنة
٢/١١/١٩٣٦ م .
(٤٧) مضابط مجلس النواب — جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ من ٩٦ .

أما عن موقف حزب الاتحاد ، والذي نشأ في أحضان القصر ونحت رعايته وكان لصلن حالة المجر عن مصالحه فإن نسبة الأعضاء المعارضين للمعاهدة لم يتجاوز الثلث ، فقد وافق على المعاهدة تسعة بينها رفضها ثلاثة وموقف واحد على الحياد وهو توفيق رفعت باشا (٤٨) .

لذا فقد وقف اسماعيل صدقي باشا (رئيس حزب الاتحاد) في مجلس النواب لصلن موافقته بصفته الشخصية مؤكدا على أن المعاهدة هي خطوة في سبيل الاستقلال وليست الاستقلال الفام (٤٩) .

أما الاخوان المسلمون ومعاهدة ١٩٣٦ فعلى الرغم من أن الرؤيسا السياسية للاخوان لم تكن قد اتضحت بعد الا أن احدى الرسائل التي بعث بها الشيخ البنا الى رئيس الوزراء (على ماهر) في اكتوبر ١٩٣٦ يفهم منها أن معاهدة ١٩٣٦ قد وقعت تحت ضغط ظروف وأحوال خاصة لا على أنها غاية بل ترجوه مصر ولكن على أنها خطوة في سبيل تحقيق الاهداف المصرية ويضيف حسن البنا في رسالته قائلا : فالأخوان المسلمون وهم الذين يرون في المعاهدة المصرية الانجليزية اجهاتا كبيرا بحقوق مصر واستقلالها الكامل يريدون من حكومة مصر أن لا تتجاوز هذه الحدود المرسومة على ما فيها من اجهات باية حال (٥٠) .

وعلى ما يبدو فإن مجلس النواب والشيوخ في جلسته المنعقدة في ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ قد وافقا على معاهدة ١٩٣٦ بما فيها من تجاوزات وأثقل بحجة الظروف الدولية القائمة ، وما كان يحقق مصر من خطر ايطاليا الفاشية ومن عدم استقرار الحالة السياسية والدمتورية والاقتصادية في البلاد ، وأما كانت هذه الظروف فهي لا تبرر التنازلات التي قدمها وفد مصر والتي تتعرض بشكل واضح مع حقوق مصر الوطنية وهي تنازلات كان لها أكبر الأثر على حركة النضال المصري ضد الاستعمار بل كان واجبا

(٤٨) آخر ساعة ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦ م .

(٤٩) مضابط النواب ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ م ص ٤٦ .

(٥٠) حسن البنا : مفكرات الدموة والجاهلية ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ،

بيروت ١٩٧٤ م .

على الجانب المصري، أن يستمر في مقاومته ولا يقبل معاهدة تهدد الاستقلال وتفسر الاختلال (٥١)

موقف بريطانيا من الصراع بين الوفد والقصر :

في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ بلغ الملك فاروق الثامنة عشرة بالحساب الهلالي وأقسم اليمين الدستورية وكان من الطبيعي أن تستقيل الوزارة القائمة فهي وكيل عن الملك في ولاية السلطة التنفيذية (٥٢) . ولذا فقد تقهقروا

مصطفى النحاس باستقالة الوزارة إلى الملك فاروق . ولما كان النحاس صاحب الأغلبية البرلمانية في مجلس النواب فقد عهد إليه الملك أن يؤلف الوزارة الجديدة ، وبدأت الأمور وكأنها تسير في اتجاهها الصحيح وخصوصاً أن العلاقات المصرية البريطانية باتت تحكمها معاهدة واضحة المعالم في الوقت الذي كان فيه الملك فاروق يخطي بشعبية عريضة وسط قطاعات الشعب المصري وزاد من شعبية الملك الخطوة الفاجحة التي استخدمها بعض رجال القصر في أوائل عهده (أمثال علي ماهر وأحمد حسنين) في إبراز صورة الملك الصالح الذي يناضل من أجل إيجاد دور لمصر الإسلامية ، في الوقت الذي كان فيه النحاس باشا يفقد جذره من جانب القصر تحت وهم أن علاقة التحالف الجديدة بين الوفد وبريطانيا سوف تتيح له فترة التقاط أنفاس دستورية طويلة يوجبها جهوده فيها إلى إعادة بناء الدولة وتعزيز الاستقلال الذي انتزعته من الإنجليز ليصبح حقيقة واقعة في المجالين الداخلي والخارجي (٥٣)

وقد بلغت بمصطفى النحاس الطمأنينة لمن أغفل المصير الذي يكمن قد أخذ يصيب الجهاز التنظيمي للوفد ويصل إلى القيادة ذلتها بفعل الصراع على النفوذ بين مكرم عبود من جهة وبين محمود فهمي القزويني والديكسور

(٥١) الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ٣٥

(٥٢) د . محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ٢

صفحة ٣٣

(٥٣) الوفد المصري ١٥ يوليو ١٩٣٧ م .

أحمد، من جهة أخرى، وكان النحاس باشا يصفى إليه مكرم عبيد
تحت فلسفة الوحدة الوطنية المقدسة . ووسط هذه القابلية المتعددة
فوجيء النحاس بحادث له مفزاه في النظام النيابي فقد رفض الملك أن
يكون يوسف الجندي وزيرا وكان الجندي نائب زعيم المعارضة في مجلس
الشيوخ ثم كان الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية في الوزارة السابقة ،
وقد رفض الملك تعيينه بحجة أن تراحمته أبان وكالته البرلمانية لوزارة
الداخلية لم تكن فوق الشبهات (٥٤) .

وكذا فقد تصاعد الموقف وتآزمت العلاقات بين الوزارة والقصر وبدأ
هذا الحادث وكأنه الأول من نوعه وتناولته الناس بالحديث بين مؤيد للقصر
ومعارض للوفد ، وبالرغم من أن الوزارة قد تنازلت عن ترشيحها حرصا
بها على عدم التصادم مع الملك وهو في بداية عهده (٥٥) . إلا أن الخلافات
بين الوفد والقصر بدأت تأخذ شكلا جوهريا ، فعندما خلا مقعدان في مجلس
الشيوخ رشحت الوزارة لهما محمود فهمي النقراشي وحسين نافع ، فوافق
القصر على ترشيح الأول ولم يوافق على ترشيح الثاني من غير إبداء
للاستجابة ولما استبكت الوزارة فخرى بك عبد الثور ، بحسن نافع ظل
القصر على رفضه مقترحا عبد العزيز فهمي بكتشا (٥٦) .

ثم تعمقت الخلافات بسبب رغبة القصر في أن يقسم الجيش بين الولاء
للملك ورات الوزارة أن يتضمن هذا القسم يمين الولاء للدستور (٥٧) .

ولاعتقدت إحدى الصحف للقصر أن هذا المبدأ يعني تخويل الجيش حق
التدخل إذا ما انتهكت أي قوة سياسية الدستور (٥٨) . ولما كان معلوما
أن الملك هو أول هذه القوى فإن ذلك يعني أن يتدخل الجيش ضد الملك

(٥٤) مذكرات كريم ثابت ، جريدة الجمهورية ١٥ يونيو ١٩٥٥ ،

د. محمد عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ص ٤٠ .

(٥٥) الوفد المصري أول أكتوبر ١٩٢٧ .

(٥٦) البلاغ ١١/٧/١٩٢٧م .

(٥٧) الوفد المصري أول سبتمبر ١٩٢٧م .

(٥٨) المصدر السابق نقلا عن الديلى تلجراف

وبالطبع رفض القصر مثل هذا الاقتراح حفاظاً منه على مبدأ الحيولة بين الجيش والسياسة .

وقد تزايدت شكوك القصر بعد ما لوحظ أن وزير الحربية الوندى — هدى سيف النصر — قد دخل في التشریفات الملكية على رأس الضباط يقدمهم إلى الملك وهو تقليد لم يتبع من قبل (٥٩) .

ولما كان السفير البريطاني حريصاً على الاستعانة من التناقضات بين القصر والوند بهدف إضعاف الفريقين لصالح السياسة البريطانية في أطوار يتفق مع الوضع السياسي الدولي الذي صار مصر بعد المعاهدة ، ولذا فقد كان الصراع على السلطة بين الوند والعرش هو المدخل المناسب والمتاح للسياسة البريطانية ، وكان السفير على ثقة من أن هذا الانحسار بين القصر والوند سيدخله إلى حلبة الصراع بدون أى جهد ، وهذا ما حدث حيث تعددت الشكاوى من رجال القصر إلى السفير اتهموا فيها الوند بأنه يحاول إقامة ديكتاتورية على حساب الحقوق الشرعية للقصر (٦٠) .

ولعل شكوى القصر من الوند كانت من باب حبس نبض بريطانيا في محاولة لكسب ودها أو على الأقل إضمان حيديتها وهي سياسة ما كسره من القصر .

ووفق سياسة الوند في محاولة منه للسيطرة على القصر فقد تضمن خطاب النحاس باشا إلى مجلس الوصايا بمناسبة تأليف وزارته : أنه بهدف توثيق العلاقة وتدعيم الثقة بين القصر والامة ، واقتداء بالأمم ذات التقليد البرلمانية فإنه ينوى إقامة وزارة للقصر (٦١) .

ويعتقد السفير البريطاني أن الهدف من وراء ذلك أن يسيطر الوند تماماً على القصر ، ويتدر الصراع بين الوند والقصر كان يتحدد حجم التدخل

(٥٩) الوثائق البريطانية ، وثيقة رقم ٨٦ بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٢٦
F.O. 407-210 من لامبسون إلى حكومته .

(٦٠) الوند المصري ، الميمنة ، البلاغ ٢ أغسطس ١٩٢٧ م .

(٦١) الوثائق البريطانية ، برقية رقم ٨٢ من لامبسون إلى أيدن في ٢
سبتمبر ١٩٢٦ م .
F.O. 407-210

البريطاني في محاولة لاستئثار هذا الصراع وتطيته لصالحه السياسية البريطانية ولعل النحاس باشا ورجالات القصر لم يقدروا حجم الخطر من جراء هذا الصراع .

وشهدت تلك الحقبة اشكالا متعددة للصراع بين القصر والوفد لعل أهمها ما قام به القصر من محاولات الاستيلاء على الوفد من الداخل كوسيلة لخروج الدكتور أحمد ماهر والنقراشي من الوفد على اعتبار انهما من أكثر زعماء الوفد شعبية ، ويشير السفير البريطاني الى مسئولية القصر في تنمية الصراع داخل الوفد وخصوصا فيما يتعلق بالنقراشي **أحمد ماهر** (٦٢) . والأخطر من هذا انه واكب خروج النقراشي وأحمد ماهر من الوفد دخول عناصر أخرى ممن وصفوا بالاقطاعيين ، وهي عناصر تملك بطبيعتها مقومات إثارة الغرور الشعبي لكثير مما تملك جذب الاعجاب الجماهيري .

يضاف الى كل ذلك ان خروج هذه العناصر من الوفد قد اثار العقيد من التساؤلات حول سمعة هذا الحزب الكبير في الحكم أكثر مما اثار من شكوك حول تواطؤ القصر والعناصر المنشقة ، ولعل السبب في هذا ما كان من تحول واضح سواء في سياسة الحزب الخارجية وخصوصا عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ والتي اثارت العديد من التساؤلات حول تاريخ الحزب وجماهيرته المطلقة بسبب تشدده الواضح في المطالب الوطنية او فيما يتعلق ببناء الحزب من جديد وفق المتغيرات التي احدثها انشقاق ماهر والنقراشي هذا البناء الذي اتسم بالعديد من السلبيات التي دفعت الحزب الى الوقوع في سلسلة لا تنتهي من الأخطاء لعل أهمها ما وقع في ٤ فبراير وما ترتب على ذلك من خروج مكرم عبيد من الوفد وما أعقب ذلك من تجاوزات لمثل بدايتها كانت عقد معاهدة ١٩٣٦م .

ولم تكن عين السفير البريطاني غائلة عن كل ما يجري من خلافات بين القصر والوفد ففى احدى تقاريره يلقى بقدر كبير من المسئولية على

(٦٢) د. : محمد السدي وآخرون : مصر والحزب المصري

النحاس الذى « لا يبذل أى جهد لارضاء الملك وكسب وده معتقدا بأن هذا السلوك سيكسبه قدرا كبيرا من شعبيته متناسيا أن فاروق يحظى بشعبية كبيرة لدى المصريين ، ولذا فإثنى اعتقد أن النحاس يرتكب أكبر خطأ » ثم أخذ يتبنا بدقة غريبة بما يمكن أن يحدث : « أنه من المتوقع وفقا لتلك السياسة الخاطئة أن تقال حكومة الوفد فى الخريف القادم » وقد أرجع السفير البريطانى عداء أحمد ماهر والنقراشى لمصطفى النحاس لأسباب كثيرة منها : عنصر المنافسة وما زعمه من كراهية المسلمين لاية صورة من صور السيطرة القبطية ، ثم واصل السفير تحليله للموقف قائلا : أن خصوم النحاس هم من يكرهون العهد يلزمهم بشكل أساسى نقطة تجمع لم تعد تتوفر الا فى القصر ، وعلى ماهر هو صاحب كل تلك المؤامرات ولا يوجد بينه وبين العناصر المعادية للنحاس من يملك مقومات شعبية لدى الجماهير الا الملك فیساروق شخصيا ، ويختتم السفير تقريره بقوله : « وتلجأ الملك فى خطأ اتخاذ إجراءات متسارعة ضد الوفد قبل تشويه سمعته بدرجة كافية حتى لا يصور الوفد نفسه فى صورة شهيد الحرية والديمقراطية (٦٣) » .

وفى الوقت الذى كانت فيه العلاقة بين الوفد والقصر تلخذ أبعادا مختلفة كانت العلاقات بين السفير البريطانى والملك فاروق تزداد سوءا بدرجة عبر عنها الدكتور هيكل بقوله « لقد اتاح هذا الود المفقود بين السفارة الانجليزية والقصر فرصة ذهبية لطائفة من بطلانة الملك كى يفسدوا الجو بينه وبين رئيس الوزراء (٦٤) » .

لقد تطورت الأحداث السياسية الداخلية بصورة سريعة لدرجة أن أخذ القصر يتنهد لأول انقلاب دستورى فى عهد الملك فاروق وانتهت تقديرات السفير البريطانى للموقف الى أنه يفضل حكومة وحدية مثلكسنة على حكومة قصر موالية للفائضية (٦٥) .

(٦٣) الوثائق البريطانية ، وثيقة رقم ٢٠٩ من لابسون الى لندن بتاريخ ١٦/٢/١٩٣٧م . F.O. 407-221

(٦٤) د. : هيكل ، مرجع سابق ذكره ج ٢ ص ١٦٠ .

(٦٥) وثائق الخارجية البريطانية بوقية رقم ٨٢ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ من لابسون الى لندن . F.O. 407-221

وأدى هذا بطبيعة الحال الى وجود تقارب بين الوفد واللاتجيز ، وهذا مما أكد الدافع وراء عقد معاهدة ١٩٣٦ ، وحملت رسالة لامبسون الى حكومته في ٢٨ يوليو ١٩٣٧ اخبار العلاقات الجديدة بين السفارة والحكومة الوفدية مصورا اياها بقوله : ان الموقف يبعث على الرضا ويثير بالامل ويسرني ان اعبر عن تقديري لموقف النحاس باشا تجاهنا بالرغم من مبالفته في تطبيق نصوص الدستور بصدد الحفل الدينى عند تولى الملك العرش ، واعتقد ان موقف النحاس من هذه الناحية لا يتسم بسلامة التقدير ، وغير خاف ان النحاس يريد ان يحد من امتيازات الملك ما أمكنه ذلك (٦٦) .

ويلاحظ ان العلاقات بين الوفد واللاتجيز قد ارتبطت الى حد كبير بعلاقة الوفد بالقصر ، فكما ساءت العلاقات بين الوفد والقصر يسارع الوفد الى توطيد علاقته باللاتجيز حماية من ديكتاتورية القصر والتي تجاوزت روح القانون والدستور ومن المؤكد ان عدم حسم الكثير من القضايا الدستورية قد شجع القصر على المضي في سياسته العدائية ضد الوفد .

ولعل ما توقعه السفير البريطاني قد حدث بالفعل حيث ذهب اليه النحاس باشا شكيا محددا اليه كثيرا من الاهداءات التي لحقت بشخص رئيس الحكومة ويضيف السفير قائلا : ان دولا العمل في الحكومة كاد ان يتوقف بسبب العديد من تدخلات الملك التي لا تستند الى أى وضع قانونى ، ويعلق السفير قائلا : يكفى النحاس ما لاقاه من غلام عديم التجربة ناقص التعليم ، متفطرس (٦٧) .

ويبدو ان الدوائر البريطانية قد تعاملت مع الطرفين من منطلق سياسة النفس الطويل بهدف اجهاض كل من القوتين المتصارعتين . وانطلاقا من هذا المهوم فلم يحاول السفير اظهار نفسه بصورة المتضامن مع الوفد

(٦٦) الوثائق البريطانية برقية ٢١ بتاريخ ٢ مارس ١٩٣٧ من لامبسون الى ايسفن .
F.O. 407-221

(٦٧) المندرج السابق برقية رقم ٩٠٢ بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٣٧ من لامبسون الى ايسفن .

على حساب العرش أو المتضامن مع العرش على حساب الوفد ، وهكذا كانت سياسته في تعامله مع القصر ، ولعل الغرض من تلك السياسة إن يتكالب النحاس على بريطانيا وإن يلتقى بكل ثقله تجاهها وكانت الحكومة البريطانية تقدر قيمة تلك السياسة اعتقاداً منها بأن الوفد هو القوة السياسية الوحيدة التي يمكن التعامل معها وقت الشدائد باعتباره حزباً يحظى بشعبية مطلقة لدى المصريين .

وهكذا اتاحت الفرصة لكي يتدخل السفير انبريغاني في محاولة منه لإقناع طرفي الأزمة بتقديم تنازلات كل من جانبه ، وأبدت الحكومة الوفدية استعداداً طيباً سواء بحل جماعات القمصان الزرقاء أو بقبول الإبقاء على قسم الجيش دون أن يدخل عليه تعديل بأن يتضمن القسم ولاء للدستور . وإن كانت قد تمسكت بحقها في تعيين أعضاء مجلس الشيوخ وأيضاً بحقها في اقتراح القوانين دون موافقة مسبقة من الملك في تعيين أو فصل المواطنين على مختلف درجاتهم (٦٨) .

وفي الوقت الذي كانت تزل فيه السلطات كان الوفد يستخدم أسلوب المظاهرات الشعبية كنوع من التأثير على انتصر من ناحية ، وإسناداً على أن الوفد يعنى الشعب المصرى كله من ناحية ثانية وتلك ورقة استعملها الوفد في جميع مراحل صراعه مع العرش ، وأخذت الجماهير الوفدية تطوف شوارع القاهرة تهتف « النحاس أو الثورة » (٦٩) .

إلا أن الوفد قد أخطأ في حساباته هذه المرة لعدة اعتبارات موضوعية من بينها : —

أولاً : أن هذه المظاهرات قد اتسمت بعامل « الصنعة » التي افتعلتها فرق القمصان الزرقاء التي اصطنعها الوفد لنفسه ، وبدأ الوضع أمام الراى العام المصرى وكأنه اعتداء على حقوق الملك الدستورية .

(٦٨) الوفد المصرى ٣ أغسطس ١٩٢٧ ، البلاغ ١٢ سبتمبر ١٩٢٧ .

(٦٩) المصرى والجهاد ٢٠ ، ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ م .

ثالثا : لقد أخطأ الوقت في حساباته أيضا حيث أن هذه المظاهرات كانت من الأساليب التي يلجأ إليها الوفد أمام الملك مؤادا ، أما هذه المرة فلأن الملك فاروق كان يحظى بشعبية كبيرة .

رابعا : لقد أدرك الفخاض باشا أن وزارته على أحراب الإقالة فقصصوا أن هذا الأسلوب سيحول بين القصر وبين الأقدام على تلك الخطوة إلا أن هذا التقدير كان خاطئا ، فلقد كانت تلك المظاهرات من أهم العوامل التي جعلت بالإقالة .

وفي الوقت نفسه سارت جيوع غفيرة من الشعب المصري في شكل مظاهرة تهدف بحياة الملك واتجهت إلى قصر عابدين حيث خرج الملك لتحياتها أكثر من مرة (٧٢) . مما يؤكد رغبته في انتهاز هذا المسلك .

ووفق حديث لامبسون (السفير البريطاني) مع علي ماهر عن تصاعد الموقف بين الملك والنحاس يقول لامبسون : أن هذه التصرفات من الملك تؤكد تماما اعتقادي بأن الملك عنيد ومتهور وأحمق ، وقلت له (أي علي ماهر) ألكا قد يخلصنا ما في وسعنا لاحتواء الأزمة ، وإذا تدخلنا أكثر من ذلك فسوف نفتهم بأننا نتدخل في شؤون مصر الداخلية ، ولقد وصلت إلى نتيجة وهي أن صدع الفريقين يخوضان معركةهما إلى النهاية وأتمنى أن يتفهم الملك طبيعة تلك المظاهرات التي تهل له فإن هذا التحليل يمكن أن يكون مفيداً ، ولقد أكدت للملك مرارا أننا نؤيده بشرطين أن يكون سلوكه مستوريا وأن يكون حكيما ولا اعتقد أن أي من هذين الشرطين قد تحقق (٧١) .

ولقد تطورت الأمور تطورا خطيرا وبقيت ما تفاقمت مظاهر الخلاف بين الوفد والقصر بقدر ما تدخل السفير البريطاني ، وهذا مما يزيدنا قناعة بعدم اخلاص السفير في محاولته احتواء تلك المشاكل ، وفي ٣٠ أكتوبر ١٩٣٧ تدهور الموقف بشكل خطير بسبب مصادرة الحكومة لجريدة البلاغ — لملأ حال القصر — لنشرها نص حديث دار بين الملك فاروق والنحاس طلب فيه الأولى على جماعت القمصان الزرقاء (٧٢) .

(٧٠) البلاغ والساسة ٣١ ، ٣٣ ديسمبر ١٩٣٧م .

(٧١) الوثائق البريطانية برقية رقم ٢٥ من لامبسون إلى ايمن بتاريخ F.O. 407-221

(٧٢) البلاغ ٢٩ أكتوبر ١٩٣٧ .

وانطلاقاً من مفهوم أن الوعد يعني كل الشعب المصري فقد بدأ النحاس باشا يفكر جدياً في خلع فاروق وتنصيب الأمير عبد المنعم ملكاً على مصر (٧٣) .

ووفقاً للمصالح البريطانية وتقدير أهمية أن تبقى الثغرات قائمة في السياسة المصرية لتمكين بريطانيا من التدخل فلم توافق الحكومة البريطانية على خلع الملك فاروق واقترحت على النحاس أن يندرج بمزيد من الصبر لأن الفرصة مازال قائمة لاصلاح الخل القائم (٧٤) .

الآن أن محاولات السفير البريطاني لاصلاح الخل القائم بين النحاس والملك لم تحقق قدراً ملحوظاً من التقدم وخصوصاً بعد محاولة اغتيال النحاس باشا (٢٨ نوفمبر ١٩٣٧) على يد عضو من جمعية « مصر الفتاة » يدعى عز الدين عبد القادر (٧٥) واعتقاداً من النحاس باشا بأن الملك فاروق هو المسئول الأول عن هذا الحادث . فلقد نقل أمين عثمان رسالة شفهية من النحاس إلى السفير البريطاني يطلب فيه الترخي المباشر لاتفاق المعاهدة مما قد يحدث من تصرفات الملك المستبد ، ويتساءل لامبسون في رسالته إلى حكومته ؟ هل نحن مستعدون لدفع الثمن المحتمل لمساندة النحاس ضد الملك فاروق ؟ وهل نحن على استعداد لأن تمضي بالأمور إلى نهايتها ؟ إن ذلك قد يعجز جلع الملك نهائياً مع الأخذ في الاعتبار أن الأمير محمد على الذي يليه في ولاية العرش صاحب خبرة كبيرة وسيكون أسهل قياداً وأكثر تقبلاً للاتناع والنصح (٧٦) ، ومن الواضح أن وجهات النظر كانت مختلفة بين الوفد والبريطانيين على من يخلف فاروق . والملاحظ

(٧٣) منكرات كريم ثابت المنشان الصحفي للملك فاروق ، الجمهورية

١٥ يونيو ١٩٣٥ ، لقاء مع فتحي رضوان ١٢/٦/١٩٨٢ .

(٧٤) الوثائق البريطانية برقية رقم ٦٢٧ من لامبسون إلى حكومتهم

بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٣٧ م . F.O. 407-221

(٧٥) الوفد ، المصري والإصرار والهلاك : الأول من ديسمبر ١٩٣٧ .

المسدي وآخرون . ، مصر في الحرب العالمية الثانية ص ٥٥ .

(٧٦) الوثائق البريطانية ، برقية رقم ٦٧٩ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٣٧ من

لامبسون إلى حكومته . F.O. 407-221

على ضوء العلاقات المصرية البريطانية أن الحكومة المصرية قد تجاوزت في علاقتها ببريطانيا حدود معاهدة ١٩٣٦ ، فلم يكن من بين بنود تلك المعاهدة ما ينص صراحة أو ضمنا على أن تتدخل بريطانيا في شئون مصر لدرجة التفكير في خلع الملك فاروق وعلى الرغم من أننا لا نغنى القصر من المسؤولية التي دفعت بالعلاقات بين الحكومة والقصر الى هذا الحد من التردى ، الا أننا لا نغنى الحكومة الوفدية من مسئوليتها في اعطاء الحكومة البريطانية فرصة التدخل في الشئون الداخلية لمصر ، وهو ما يتعارض مع معاهدة ١٩٣٦ التي تنص على عدم التدخل بأى صورة من الصور .

ولما كانت تلك المسائل الخطيرة تحسم في لندن فقد جاء رد الحكومة البريطانية بعدم الموافقة على خلع الملك فاروق . وخصوصا في هذا الوقت بالذات ، كما طالبت السفير البريطانى بالضغط على النحاس ليقبل اعادة تشكيل وزارته بما يرضى كل الأطراف وطالبته أيضا بمقابلة الملك وحثه بأشد لغة على التعاون مع الحكومة الحالية مع العمل في الوقت نفسه على كسب ثقة الملك (٧٧) .

ومن الواضح أن موقف الحكومة البريطانية من هذا الموضع الدائر كانت تحكمه عدة اعتبارات : —

أولا : ان العلاقات المصرية البريطانية كانت تمر بفترة اختبار لمعاهدة ١٩٣٦ ، واقحام بريطانيا في مثل هذه المسائل الخطيرة سيفسر على أنه ارتداد بالعلاقات الى ما قبل المعاهدة .

ثانيا : لقد كان الملك يحظى بقدر من الشعبية لدى الرأى العام المصرى والاقدم على عزل الملك قد يترتب عليه عواقب خطيرة ليست في مصلحة بريطانيا .

ثالثاً : لقد قدر وزير خارجية بريطانيا أهمية الصراع بين الوفد والقصر حتى تتاح الفرصة لمزيد من النفوذ البريطاني .

ونستطيع بعد كل هذا أن نؤكد على قضية هامة وهي رغبة بريطانيا في مساندة الوفد تلك المساندة التي تفسرها العديد من الاسباب الموضوعية وفي مقدمتها : —

١ — أن حكومة الوفد تستند الى قاعدة شعبية عريضة تمكنها من تطبيق معاهدة ١٩٣٦ تطبيقاً يعتمد على روح المعاهدة قبل التقييد بنصوصها .

٢ — أن حزب الوفد بشعبيته الكبيرة هو الحزب القادر على الوقوف موقف الند ضد شعبية الملك الشاب .

٣ — يمكن لبريطانيا عن طريق حكومة الوفد أن تصدر ما تشاء من قرارات تتفق مع المصالح البريطانية .

وفي الوقت الذي كانت العلاقات بين الملك والنحاس تمضي الى طريق مسدود كانت هناك بعض القوى الملتفة حول القصر بهدف أن تؤجج نيران الفرقة بين العرش والوفد ويعتبر المقال التالي والذي نشرته احـدى الصحف الموالية للقصر نموذجاً غريداً لأسلوب الوقعة والمزايدة لا لخدمة الأغراض الوطنية ، وإنما لتحقيق مكاسب شخصية وحزبية ، فكتبت جريدة البلاغ تقول : « حينما سافر النحاس الى لندن لأجل المفاوضات ودعته مصلحة خفر السواحل باطلاق المدافع وحينما عاد استقبلته بنفس الطريقة ويدهي أن اطلاق المدافع من مميزات جلالة الملك وحده ، بذلك جرت القواعد وجرت العادة في مصر .. فاطلاقها للنحاس في توديعه واستقباله اغتصاب لمظهر من مظاهر تلك المميزات ، كإن من الضروري أن يترك أثره في ذلك القلب البريء الذي يجلس على العرش .. ثم الحفلة الدينية التي كان مزعم قيامها عند تولية الملك سلطاته ولكن النحاس ثار وزعم أن فيها اعتداء على الدستور ، كل هذا والملك وهو طاهر القلب خال الذهن من الأشخاص لا يضمّر غير حب خالص لبلاده ، ثم أخذت

الصحيفة تعدد على النحاس مواقفه المناهية لحقوق العرش ، ففى احدى الحفلات التى اقامها النحاس فى قصر الزعفران جلس النحاس بجانب الملك فى الحديقة ، وكان الجو معتدلا ومع ذلك شوهده النحاس يخلع الطربوش ويبقى برأسه عاريا لمدة عشرين دقيقة ولم يخلع الملك طربوشه ، فأى معنى يفهم من هذا غير أن النحاس يتململ فى حضرة صاحب الجلالة ، واستقبل الملك مستقبليه فى محطة الاسكندرية مصافحا لهم فشوهده النحاس يصافحهم هو الآخر من ورائه ، ولما ذهب جلالته الى البرلمان فى حفلة التولية شوهده مكرم عبيد واقفا بجانبه ويداه معقودتان خلف ظهره وهذا وذاك يتنافيان مع التقاليد (٧٨) .

وهكذا تمكنت بطانة السوء من تعميق الخلاف بين الملك ورئيس الحكومة ومما يؤسف له أن الصحف المصرية قد لعبت دورا خطيرا فى تفاقم الخلافات وأن بعض كبار الكتاب قد انحدر الى هذا الدرك تحت فلسفة « حقوق الملك هى حقوق الأمة » (٧٩) .

وفى الوقت الذى انقسم فيه الشعب المصرى بين مؤيد للملك ومناصر للوند كانت الحكومة البريطانية تضع القواعد الأساسية التى تحكم التدخل فى شئون مصر الداخلية وحددت أربعة أهداف تستدعى التدخل البريطانى :

أولا : اغفال تنفيذ نص المعاهدة أو روحها .

ثانيا : السعى من جانب الحكومة المصرية لتأمين نفسها بالتفاوض مع دولة أخرى لعقد معاهدة أو نحوها .

ثالثا : امتناع الحكومة المصرية عن اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحسين وسائل الدفاع عن مصر .

رابعا : تدهور الوضع المالى على نحو يترتب عليه أن تصبح مصر عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية (٨٠) .

(٧٨) البلاغ ٣١ يوليو ١٩٣٧م .

(٧٩) المصدر السابق أول يوليو ١٩٣٧م .

(٨٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٦٦ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٣٨ من ايدن الى لامبسون .
F.O. 407-221

على هذا النحو أرست الخارجية البريطانية القواعد التي يتم بموجبها التدخل في شئون مصر الداخلية ومن المؤكد أن بريطانيا لا يعنىها من مصر إلا القدر الذى يحقق مصالحها سواء العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية أما حقوق العرش أو حقوق الأمة أو الديمقراطية فهى قضايا تتشدد بها بريطانيا بهدف تحقيق أغراضها .

ومما يلفت النظر أن على ماهر رئيس الديوان الملكى - قد لعب دوراً مميزاً فى الصراع الدائر بين القصر والوفد اتسم بالدهاء والمكر ومن الطريف ما نلاحظه فى خديعته للسير لامبسون فى الوقت الذى أحس فيه السفير برغبة الملك فى اقالة الحكومة نجح على ماهر الى درجة كبيرة فى اقناع السفير بأن الملك لا يمكن أن يفكر فى مثل هذه الأمور مما اضطر لامبسون أن يرسل الى حكومته يطمئنها على بقاء حكومة الوفد (٨١) .

واضطرت الحكومة الانجليزية الى استعمال أسلوب التهديد وأبلغت الملك صراحة أنه سيفقد ثقة الحكومة البريطانية اذا ما استمر فى سياسته وأنه يعرض عرشه للخطر (٨٢) .

ومن خلال هذا الصراع الدائر أعلن الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب بياناً أدان فيه الوزارة الوفدية متهما إياها بفساد الأمن والتعليم وخنق الحريات وأنها تعد من أسوأ الحكومات التى حكمت مصر (٨٣) .

وعندما حالت اللحظة الحاسمة وعلم السفير البريطانى أن اقالة الوزارة قد تحققت تراجعت الحكومة البريطانية عن اتخاذ موقف محدد ولعل اختيار محمد محمود باشا ليتولى رئاسة الحكومة بما عرف عنه من صداقته الوطيدة مع الانجليز كان من بين العوامل التى شجعت بريطانيا على عدم التدخل .

(٨١) د. عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ص ٣٥ .
 (٨٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٨٢ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ من لامبسون الى ايدن .
 (٨٣) البلاغ ، والسياسة ١٩٣٧/١٢/٢٤ .
 F.O. 407-221

ويعد خطاب الملك باقالة الوزارة أغرب خطاب اقالة لاية حكومة حيث جاء فيه « نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التي ترأسونها لم يكن بد من اقالتها تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة الخ » (٨٤) .

وتأصيلا للحقيقة التاريخية غائنا نعتقد أن على ماهر قد لعب دورا خطيرا في تدعيم سلطة الملك على حساب الحقوق الدستورية ، واستطاع على ماهر أن يلفت نظر الملك الشاب الى ضرورة اقالة الوزارة الوفدية بلا أى تقدير لمبدأ الشرعية الدستورية (٨٥) .

ويبدو أن هذا المسلك من على ماهر كان بسبب موقف الوفد من تعيينه رئيسا للديوان الملكى ، ففي الوقت الذى استبشرت فيه صحف القصر لهذا التعيين واعتبرته مطابقا لمبدأ الرجل المناسب فى المكان المناسب على اعتبار أن على ماهر هو أفضل من يصلح لهذا المنصب (٨٦) ، فى نفس الوقت تتحفظ صحف الوفد على هذا التعيين بل ان احداها ذكرت أن هذا التعيين قد تم بناء على الصلاحيات التى حصل عليها القصر بمقتضى مرسوم ٨ فبراير ١٩٢٥ الذى اصدرته وزارة زيور باشا وأن الوزارة القائمة تنوى عرض هذا المرسوم على البرلمان بهدف تعديله أو الغائه (٨٧) .

بل ان على ماهر شخصيا هو الذى قام بكتابة كتاب الاقالة (٨٨) ، وعندما أثرت هذه المسألة فى مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٠ قال على ماهر : اذا تسائل البعض لماذا أقيمت حكومة ١٩٣٧ ، فالجواب أن سبب

(٨٤) الأهرام والبلاغ والدستور ١٩٣٧/١٢/٣١ م .

(٨٥) فاطمة اليوسف ، ذكريات ص ٢٢٤ .

(٨٦) البلاغ ١٩٣٧/١٠/١٠ م .

(٨٧) المصرى ١٩٣٧/١٠/٢٠ م .

(٨٨) الجمهورية ١٩٥٤/١/٧ .

الاقالة خلاف على حقوق العرش وكان من واجبي (اى على ماهر) وقتئذ ان اتقدم لايجاد حلول بخصوص هذا الموضوع .

وهكذا تمت اقالة حكومة الوفد بطريقة مهينة على يد الملك فاروق وبتوجيه من رئيس ديوانه على ماهر الذى ضرب عرض الحائط برغبة السفير البريطانى فى بقاء حكومة الوفد فى الحكم ولذا فقد اعتقد السفير ان على ماهر هو السبب الحقيقى وراء كل المتاعب التى تلاقيها بريطانيا فى مصر (٩٠) .

ولقد تمخضت أزمة اقالة الوزارة عن مزيد من سوء العلاقة بين على ماهر والجانب البريطانى كما دفع السفير الى ان يكتب لحكومته قائلا : ان على ماهر رجل مخادع لا يمكن الوثوق فيه او الاعتماد عليه (٩١) .

وبصدد مناقشتنا لاقالة الوزارة الدستورية سنة ١٩٣٧ ، يدفعنا هذا الى التساؤل عن تقع على عاتقه مسئولية هذه الاقالة ؟ . .

ولعل التفسير الذى يتفق ومنطق الأحداث يدفعنا الى ادانة العديد من الاطراف ، ولعل على ماهر فى مقدمة تلك القائمة لأنه المسئول الأول عن هذه الاقالة ولأنه سعى الى توسيع سلطات الملك على حساب الأمة حتى يبدو بمظهر الرجل الأمين على حقوق العرش ، ولاشك أن هذه السياسة قد أفرزت نتائج خطيرة تثلمت فى فتح عيون الملك على سياسة التحدى للمبادئ الدستورية واقالة الوزارات وتعطيل البرلمان تلك السياسة التى اکتوى بنارها حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية على حد سواء ، ولعل على ماهر نفسه قد شرب من نفس الكأس حينما أقاله الملك بطريقة مهينة سنة ١٩٥٢ (مارس) .

(٨٩) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الخامسة والخمسين ، اول مايو سنة ١٩٤٠ ص ١٨٩٥ .

(٩٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ٦١٢ من لامبسون الى ايسدين بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ م .

F.O. 407-221

(٩١) المصدر السابق .

وتعد حكومة الوفد مسئولة بقصرفاتها حيث مهدت الطريق لاقالتها ، وذلك بسبب اعتقاد النحاس أن الملك (شاب صغير) يمكن احتواؤه بشكل أو بآخر ، وكانت معظم تصرفات النحاس تصدر انطلاقاً من هذا المفهوم وأسقطت حكومة الوفد من حساباتها وجود على ماهر في معسكر القصر ، تلك الشخصية التي شهد لها كل من عاصرها بالمكر والدهاء ، وبدلاً من أن تفهجم حكومة الأغلبية نهجاً دستورياً ابتدعت فكرة القمصان الزرقاء التي ضج منها الجميع بسبب سلوكها الإرهابي عن طريق الاعتداءات المتكررة على خصوم الوفد .

ويعتبر الملك فاروق نفسه أحد المسؤولين عن هذه الاقالة فما كان عليه أن يبدأ حياته بهذا المسلك الديكتاتوري ، وكان عليه أن يلجأ الى الأمة ليأخذ رأيها اذا ما اعتقد أن الحكومة لم تعد تحظى برضاء الشعب .

واذا ما علمنا أن الملك فاروق لم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة عاماً بالتايخ الميلادي ، فإن هذا يضاعف من مسئولية على ماهر .

أما السفير البريطاني ومن ورائه تعليمات وزير الخارجية فلقد لعب دوراً هاماً وأساسياً في افساد العلاقات بين القصر والحكومة ، وما كان لبريطانيا أن تقبل بأي حال من الأحوال أن يتحد المصريون جميعاً في جبهة واحدة لأن هذا معناه ان تتنبه الأمة للخطر الذي يحيق بها من جراء الهيمنة البريطانية ، وهناك سؤال يستحق أن يجاب عليه : كيف قبل البريطانيون أن يهزموا في أول معركة يخوضونها ضد الملك فاروق ؟..

أولاً : لقد حدد وزير الخارجية البريطاني المسائل التي يمكن للسفير أن يتدخل تدخلاً مباشراً من أجلها ولم يكن من بينها اقالة الحكومة الوحدية ..

ثانياً : لعل الحكومة البريطانية قد اعتقدت أن اقالة الوفد لا تستحق التضحية بمعاهدة ١٩٣٦ ، ومن المؤكد أن الحكومة البريطانية كانت تفكر في التدخل إلا أنها قد أرجأت ذلك الى وقت ترى فيه أن مصالحها في خطر .

ثالثا : أكد السفير البريطاني في حديثه مع النحاس عتب الاقالة حينما لاه الآخر على عدم ندخله ليحول بين رغبات الملك الطائشة ، وبين اقالة الحكومة الدستورية - أكد السفير أنه لم يكن في وسعه أن يفعل أكثر من ذلك وليس من مصلحة النحاس باشا نفسه أن تتدخل بريطانيا لكي تستبقه بالقوة (٩٢) .

الا أن الوفد لم يكن ليقنع بالحجج والمبررات التي ساقها السفير البريطاني وأخذت صحف الوفد تلوح بأن التحالف الانجليزي المصري قد اخفق وأن على مصر أن تبحث لها عن حليف جديد وأشارت الصحيفة الى أن بريطانيا ما زالت تتعامل مع مصر بروح الاستعمار القديم والواجب على الحليفة اذا كانت حريصة على عوامل الود والصداقة أن ترفع عن استغلال محنتنا واهدار استقلالنا (٩٣) .

وتساءلت صحيفة وفدية أخرى : هل بلغ سوء الظن بين المصريين والانجليز الى الحد الذي لا سبيل معه الى اقرار الوضع بين الحليفتين على أساس من التعاون الصادق السليم ؟ وأشارت الصحيفة الى مسؤولية بريطانيا عن اقالة الحكومة الدستورية (٩٤) .

ولقد اننهز الوفد كل الفرص لاجراج الانجليز والقصر معا ، وهذا الموقف من الوفد يدفعنا الى الاعتقاد بأن موقفه من الانجليز وهو خارج الحكم يغير موقفه وهو في الحكم ، فلقد أخذ زعماء الوفد يصرحون في كل مكان بأنهم طردوا من الحكم بناء على رغبة الملك وبايعاء من الانجليز وأن هذا الموقف ضد رغبة وتأيد جماهير الشعب المصري ، وترتيا على ذلك وجد الوفد نفسه مدغوعا لمهاجمة السياسية الانجليزية وخصوصا ما يتعلق منها بتأييد المعاهدة بل والأكثر من هذا أعلن ممثلو الوفد في مجلس النواب . بأن

(٩٢) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٠٨ من لامبسون الى ايدن بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٨ .
F.O. 407-22*

(٩٣) المصري ١٠ نوفمبر ١٩٣٨ .

(٩٤) الوفد المصري ١١ ، ١٦ نوفمبر ١٩٣٨ .

السفارة البريطانية ورئيس البعثة العسكرية البريطانية يحكمان مصر كما كان يحكمها المعتمد البريطاني والمفتش العام قبل المعاهدة (٩٥) .

ومن خلال الخلافات والمشاحنات بين القوى السياسية في مصر والذي كان حقل خصب لنمو النفوذ الانجليزى المدعوم بمعاهدة ١٩٣٦ أعيدت صياغة العلاقات بين القوى المؤثر في السياسة المصرية على النحو التالى : —

اولا : لقد اعتقد النحاس أن الملك وحده غير قادر على اتخاذ تلك الخطوة الخطيرة وهى اقالة الحكومة الدستورية ، معتقدا أن الانجليز كانوا وراء تلك المؤامرة ، ومن هنا أعلن الوفد صراحة عن عدائه للانجليز والتلويح بنقض معاهدة ١٩٣٦ (٩٦) .

ثانيا : زيادة حدة الصراع بين حزب الأحرار الدستوريين والقصر الا أن هذا الصراع لم يتعد اطار التحالف ضد الوفد ، وهذا التصارع كان منشؤه أن القصر يريد أن يملك ويحكم وحده ، وأن حزب الأحرار الدستوريين كان يريد أن يشارك الملك في الحكم ، ويلاحظ أن مصدر الخلاف قد دار حول أمور سبق أن تصارعت من أجلها كل الأحزاب ضد ديكتاتورية القصر ، وهى حق رئيس الحكومة في اختيار أعضاء وزارته وهو ما رفضه القصر تماما .

ثالثا : أما عن العلاقات بين الانجليز والقصر وخصوصا بعد أن أهمل فاروق نصائح لامبسون بالابقاء على حكومة الوفد . فقد تزايد العداء بين الطرفين لنفس السبب السابق بالإضافة الى تزايد النفوذ الايطالى داخل القصر عن طريق البندارى باشا وكيل الديوان الملكى (٩٧) .

ومن هنا فقد دخلت العلاقات المصرية البريطانية فى مرحلة جديدة اتسمت بالتصادم الواضح بين الملك والانجليز .

(٩٥) مضابط مجلس النواب — الجلسة الثالثة والثلاثون أول يونية

١٩٣٨ ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٩٦) المصرى ١٢ نوفمبر ١٩٣٨ م .

(٩٧) المسدى وآخرون — مرجع سبق ذكره ص ٦٥ .

الوجود البريطانى فى السياسة المصرية — (ديسمبر ١٩٣٧ —
يونية ١٩٤٠) :

لقد اعتبرت الحكومة البريطانية أن تصميم الملك فاروق على اقالة حكومة النحاس وتكليف محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة يعد انقلابا ضد الديمقراطية وعودة الى سلوك الملك فؤاد الاستبدادى (٩٨) .

وقد ألف محمد محمود وزارته فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ حيث جمع فيها بعض المستقلين والمنشقين على الوفد ، وبمجرد الانتهاء من اجراءات تشكيل الحكومة جرت زيارتان متبادلتان بين السفير البريطانى ومحمد محمود باشا تم فيهما وضع أسس التعاون بين مصر وبريطانيا ، وقد حملت رسائل لامبسون الى حكومته فى لندن — رغبة رئيس الوزراء المصرى فى اقامة علاقات متينة تحكمها المصالح المشتركة والتعاون الصادق بين الطرفين ، وقد اتفق على وضع اولويات العمل المشترك فيما يتعلق بقضية الدفاع عن مصر ، وما يتطلبه ذلك من نفقات ، وأضاف لامبسون فى برقيته : « أن محمد محمود باشا قد ابدى رغبة أكيدة فى منع المظاهرات التى تحدث فى الشوارع كل يوم والتى تسبب ارتباكا فى كافة المصالح والمؤسسات الحكومية ، ويضيف لامبسون : أن رئيس الوزراء المصرى قد تفهم جيدا طبيعة العلاقات المصرية الايطالية وانه مقدر تماما للاخطار القائمة . واستطيع أن أنزر أن رئيس الوزراء الجديد صديق قديم وحتما سيكون تعاوننا صادقا ومريحا » (٩٩) .

ولعل الملك فاروق قد وقع اختياره على محمد محمود باشا بسبب علاقته الوطيدة مع الانجليز ، ويبدو أن الملك فاروق كان على ثقة من أن بريطانيا لن تعترض حتى لا تقع فى حرج نظرا للعلاقات الوطيدة التى تربط رئيس الوزراء الجديد بالسفارة البريطانية ، وقد بدأت الوزارة الجديدة

(٩٨) الوثائق البريطانية برقية رقم ٨٧ من لامبسون الى ايدن بتاريخ

F.O. 407-222

٢٨ ديسمبر ١٩٣٨ م .

(٩٩) المصدر السابق برقية رقم ١٠ بتاريخ اول يناير ١٩٣٨ من لامبسون الى ايدن .

في تنفيذ خطة القصر باستصدار المرسوم الملكي بحل البرلمان الوفدي (٣ يناير ١٩٣٨) وقد هاج النواب الوفديون وأصروا على الاعتصام داخل البرلمان احتجاجا على تلك السياسة الا أن الشرطة قد تمكنت من اخراجهم بالقوة (١٠٠) .

وخلال الشهر الأول من عمر الوزارة أجريت أكبر حركة تنقلات داخل الجهاز الإداري للدولة وتمت عمليات فصل واسعة النطاق للعناصر الوفدية حتى لقد شهد السفير البريطاني بأنه بات واضحا أن الانتخابات « ستزيف » بواسطة الحكومة وبموافقة القصر الملكي (١٠١) .

ومضت الوزارة في ادخال العديد من التعديلات في الدوائر الانتخابية تم معظمها تلبية لرغبات مرشحي تلك الدوائر ، ووجدت الفرصة مواتية في التعداد الجديد للسكان حيث زادت عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ٢٣ دائرة جديدة فصار عدد الدوائر ٢٦٤ بدلا من ٢٣٢ ، وتدخلت الحكومة في هذه الانتخابات تدخلًا إداريًا لصالح كثير من مرشحيها وأنصارها فلم تكن في جملتها انتخابات حرة أو سليمة وهذا يعد مخالفة صريحة للدستور وتزييفا لارادة الأمة وتواطؤا مشبوها مع القصر (١٠٢) .

وكان الخارجون على الوفد يتزعمهم الدكتور أحمد ماهر والنقراشي قد كونوا « الهيئة السعدية » ولم يعتبروا أنفسهم خارجين على الوفد بل اعتقدوا أن عامة الوفدية بقيادة النحاس باشا هي التي خرجت عليهم — وعلى المبادئ الأصلية للوفد (١٠٣) . ووجد هؤلاء أنفسهم في معسكر القصر الذي يعتبر الخصم الأول للوفد وتقدموا الى الانتخابات مع حزب

- (١١٠) الوفد المصري ، البلاغ ، السياسة ٤٣ ، ٥ يناير ١٩٣٨ م .
 (١٠١) د. أحمد زكريا شلق — حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ — ١٩٥٢ ، دار المعارف القاهرة سنة ١٩٨٢ ص ٣٩٨ .
 (١٠٢) لقاء مع فتحي رضوان في منزله بمصر الجديدة ١٩٨٢/٩/٨ ، عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة ج٣ ص ٦٠ .
 (١٠٣) محمد حسنين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ج٢ ص ٨٥ ، صحيفة السياسة ١٩٣٨/٢/٤ م .

الاحرار الدستوريين على امل الفوز بمقاعد تتناسب وما اثير من ان الوفد الحقيقى هو ما يتزعمه الدكتور احمد ماهر (١٠٤) .

وحصلت الهيئة السعدية على ثمانية مقاعد فى مجلس النواب وفضل الدكتور ماهر ان يبقى بهيئته بعيدا عن الحكم يرقب ما تأتى به الوزارة الجديدة الا ان هذا الموقف كئى موضع ريبة من الوزارة الجديدة فما زالت المساعى تبذل لتعاون الحزبين فى الحكم حتى اثمرت هذه المساعى واشترك السعديون فى الوزارة فى يونية ١٩٣٨ ، بعد ان تمكنت الحكومة بالتعاون مع القصر من اقضاء الوفد عن الحكم عن طريق تزيف الانتخابات الى حد ان زعيمى الوفد مصطفى النحاس ومكرم عبيد - قد سقطا فى دائرتيهما ، وعلى ضوء ما ترتب على ذلك من صراع أخذ يدب بين القصر يمثله على ماهر (رئيس الديوان) وبين محمد محمود (رئيس الوزراء) على اعتبار ان كلا منهما يريد ان يستأثر لنفسه بقدر كبير من السلطة .

وتشير العديد من المصادر الى ان على ماهر باشا لم يترك الوزارة تمضى فى طريقها بل عمل على وضع العديد من العتبات كوسيلة للخلاص منها حتى يقفز هو الى موقع رئيس الحكومة (١٠٥) .

وبقدر ما بذل على ماهر من جهد للعمل على اضعاف الحكومة والنيل منها كان محمد محمود باشا يتردد على دار السفير البريطانى مابيا وبسخاء كل ما يرى أنه ينم عن رغبة انجليزية ، ووفقا لمراعاة مصالح الحليفة فلقد اتخذت الحكومة المصرية قرارا بمنع الرعايا الاجانب من حمل السلاح والذى كان مقصودا به بالدرجة الاولى الايطاليين المقيمين فى مصر (١٠٦) .

(١٠٤) السياسة ١١/٢/١٩٣٨ .

(١٠٥) محمد التابعى . اسرار السياسة والسياسة ص ٥٠٣ - الكتاب الذهبى العدد ١٩٥ اكتوبر ١٩٧٢ القاهرة ، اخبار اليوم ١/٣/١٩٤٥

(١٠٦) مضابط مجلس النواب - الجلسة الثالثة اول ابريل ١٩٣٨ ص ٣١٨ ملحق بمشروع قانون بمنع حمل السلاح على الرعايا الاجانب .

ومن المؤكد أن السلطات البريطانية كانت ترقب وبحذر شديد التطورات السياسية في مصر حيث كانت الأوضاع الدولية تنذر بقدوم حرب ضد ألمانيا ففي ١٢ مارس ١٩٣٨ اتحدت ألمانيا على ضم النمسا ثم تحولت إلى إقليم السودان الذي تفاقمت فيه الحركة النازية ، وقد نصحت إنجلترا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا بعد لقاء ميونيخ الأول بين تشمبرلن وهتلر بالتخلص من الأقاليم التي يقطنها الألمان بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة وتطورت الأمور تطورا خطيرا بعد لقاء ميونيخ الثاني ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨ ، ويقدر تفاقم الحالة الدولية فقد تضاعف قلق بريطانيا وزاد من رغبتها في فرض سيطرتها على مصر بحجة أن ما يحدث يرتبط بأمن بريطانيا ذاتها ، ومن هنا نظرت بريطانيا إلى موقف القصر بشيء من الريبة والشك ومما ضاعف من هذا الاعتقاد العلاقة الوطيدة بين القصر والجالية الإيطالية التي كانت تعد أكبر جالية بعد الجالية اليونانية وكانوا منتشرين في مدن القطر ، ولهم منشآت مالية وثقافية ضخمة منها البنك التجاري الإيطالي والبنك الإيطالي المصري ، والمعهد الإيطالي وغير ذلك من المشروعات التجارية الكثيرة ، ولذا فقد كان الإيطاليون يشكلون عنصرا خطيرا على الانجليز في مصر ، ولذا فقد كان أهم ما يقلق الانجليز هو امتداد النفوذ الإيطالي الفاشي إلى القصر الملكي حيث أثار الانجليز صلة بعض موظفي السراي بالطليان وأن الوزير الإيطالي في مصر يحسن استقبالهم عند زيارتهم له ، واعتقدت الحكومة البريطانية أن من حقها وضع حد لهذا الميول وضرورة اقصاص موظفي السراي الذين لا ترضى عن وجودهم (٧٠١) .

ووفقا لتطور الحالة الدولية بما ينذر بقيام حرب مع ألمانيا وانطلاقا من المفهوم البريطاني السائد والذي يعنى أن أمن بريطانيا فوق كل اعتبار فلقد بدأت الحكومة البريطانية تعيد فهم معاهدة ١٩٣٦ بما يتفق ومصالحها بالدرجة الأولى .

ولعل من بين المسائل التي كانت تثير السفير البريطاني أن يرى الكونت

ماتزولينى (السفير الايطالى) فى مدن مصر الكبرى وهو يستعرض
بقميصه الاسود الشباب الفاشى ويردد شعارات الدعاية للامبراطورية
الرومانية (١٠٨) .

ولقد خشى الانجليز مغبة توثق الصلة بين البندارى باشا (وكيل
الديوان الملكى) وبين فيروتشى كبير المهندسين بالسراى ، والذى كان يعد من
وجهة النظر البريطانية كادرا هاما من كوادر قلم المخابرات الايطالية ، بل
لقد اذاع الانجليز ان فيروتشى يطلع على اوراق الدولة ووثائقها من خلال
مكتب البندارى بالقصر الملكى (١٠٩) .

وأخذت السياسة البريطانية تتحين الوقت المناسب لى تتدخل بكل
ثقلها لا لوضع أسس ومبادئ تحدد العلاقة بين القصر والحكومة ، وانما
لوضع أسس جديدة تحدد من خلالها قواعد التدخل البريطانى ، سواء فى
أعمال الحكومة أو فى أعمال القصر ، واستثمر السفير البريطانى (لامبسون)
الخلافت المستمرة سواء بين القصر والحكومة ، أو بين المعارضة التى
أصبح يمثلها حزب الوفد وبين القصر وحكومة محمد محمود باشا من
جانب آخر ، وقد بدأ هذا واضحا خلال ما يسمى بأزمة (حرس الموتسيكلات)
حيث اعتاد السفير البريطانى أن يحيط به موكبه منذ كان مندوبا ساميا
(قبل توقيع المعاهدة) وكانت حكومة الوفد قد تركت هذا الأمر بصفة
استثنائية بعد توقيع المعاهدة الا أن الملك فاروق طلب الغاء هذا التقليد
والح فى طلبه مما اضطر محمد محمود الى مفاتحة السفير وطلب
منه رفع هذا الحرس (١٠) .

وعلى ما يبدو فان السفير البريطانى لم يشأ أن يجعل من موضوع
الحرس أساسا للخلافات مع القصر ، وانما أراد أن يتحين الوقت المناسب

(١٠٨) د. محمد أنيس ، دراسة عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ص ٢٧ .

(١٠٩) المصور ١٤ ابريل ١٩٣٩ ، فؤاد سراج الدين لقاء شخصى

١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سيتى — القاهرة .

(١١٠) د. عبد العظيم رمضان — تطور الحركة الوطنية فى مصر

١٩٣٧ — ١٩٤٨ ص ٢٤٢ .

حتى يرد الصاع صاعين للملك ووجد لامبسون ان الفرصة مناسبة حين طلب من محمد محمود أن يبعد كبير مهندسى القصر (فيروتشى) الايطالى الا ان الملك طلب مهلة قصيرة وبعدها سيتخلص منه نهائيا (١١١) .

ولعلها كانت مناورة من القصر حتى لا يصطدم اصطداما مباشرا مع السفير في الوقت الذى كان الوفد يشن أكبر حملاته ضد الانجليز والقصر معا مؤكدا على أن معاهدة ١٩٣٦ قد سقطت في الاختبار الأول (١١٢) .

وكما أوضحنا فقد كان الصراع بين القصر والحكومة من الأسباب الهامة التى اتاحت الفرصة لتدخل السفير البريطانى حتى لو كانت هذه الخلافات من اخص القضايا الداخلية ، وتصور برقية لامبسون التالية كيف يمثل الخلل القائم بين القصر والحكومة فرصة مناسبة لمزيد من التدخل البريطانى : « ان العلاقة بين القصر والحكومة تتأزم يوما بعد يوم مما دفعنى الى اجراء محادثات مع كل من على ماهر رئيس الديوان وحسين سرى وزير الحربية وعبد الفتاح يحيى وزير الخارجية ، ولقد خرجت من محادثتى بأن على ماهر وراء كل هذه المؤامرات فى محاولة للقضاء على هذه الحكومة (١١٣) .

وفى الوقت الذى كانت فيه الجالية الايطالية تحظى باهتمام خاص لدى فاروق كان على ماهر يبذل جهدا كبيرا لدى بريطانيا أثناء تواجده فى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة فى محاولة ليبعد عن نفسه تهمة التعاطف مع ايطاليا تمهيدا لتولييه رئاسة الحكومة .

وعلى الرغم من التعاطف الواضح بين القصر والجالية الايطالية فى مصر الا ان هذا التعاطف لم يرق الى درجة التعاون المطلق فى هذه

(١١١) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٦ بتاريخ ٢١ ابريل ١٩٣٨ من لامبسون الى هاليفاكس .
F.O. 407-222

(١١٢) المصرى الأول من سبتمبر ١٩٣٨ م .

(١١٣) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٥ بتاريخ اول ابريل ١٩٣٨ من لامبسون الى هاليفاكس .
F.O. 407-224

الفترة بالذات (١٩٣٨ — ١٩٣٩) وإنما كان فاروق يتعامل مع الطليان من منطلق كراهيته للسفير البريطانى ، والذي كان يتعامل مع فاروق باعتباراه شابا متهورا وليس باعتباراه ملكا على مصر .

ولقد استطاع على ماهر بدهائه وذكائه أن يقتنع الخارجية البريطانية بأهمية التغيير فى مصر بحجة أن الشعب المصرى قد مل هذا الطراز من الحكم وأن الملك قد اعتزم أن يسقط الوزارة القائمة وأن يعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة .

وعلى ما يبدو فإن اختيار الملك فاروق لعلى ماهر لى يمثل مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة كان قائما على أساس اجراء حوار مع الخارجية البريطانية تمهيدا لاقالة الحكومة ومما يضاعف من هذا الاعتقاد أن على ماهر لم يكن وزيرا للخارجية ولا رئيسا للديوان الملكى ، ومن هنا فإن تمثيله لمصر فى هذا المؤتمر يعد مخالفة صريحة للدستور والقانون ، حيث كان من الاولى أن يمثل مصر رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو أى عضو فى الحكومة على اعتبار أن أى اتفاق قد يحدث فى المؤتمر سترتب عليه التزامات سياسية هى من صميم عمل الحكومة .

ولقد روى محمد محمود أنه لما اجتمع على ماهر باللورد هاليفاكس ارسلت الخارجية البريطانية محضر الحديث الى لامبسون فى القاهرة ، ومن بين الحديث تلميح من على ماهر بأنه سيتراأس الحكومة وأضاف محمد محمود باثنا : أن السير لامبسون قد اطلعته على هذا المحضر (١١٥) .

ولعل السفير البريطانى كان يهدف من وراء اطلاع محمد محمود على محضر الاجتماع السابق الى عدم مسئولية بريطانيا عن اقالته ، التى تمت بايعاز من القصر وعن طريق على ماهر .

(١١٤) مصر الفتاة ٨ يولية ١٩٣٩ ، الجمهورية ١٢/١/١٩٥٤ — مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق .
(١١٥) أخبار اليوم ١٧ يناير ١٩٤٨ .

وفي حديث لعلى ماهر اشار الى أن اقالة وزارة محمد محمود تمت بمعاونته ولقد بذل جهدا كبيرا لاقتناع كبار الساسة بالاشتراك فيها وتمكنت الوزارة عن طريق كبار السياسيين ، والذين بلغ عددهم ستة عشر وزيرا من ترجيه الادارة نحو اجراء انتخابات برلمانية أسفرت عن حرمان الوفد من أية أغلبية (١١٦) .

ومن ثم سعى على ماهر لى يثبت لمحمد محمود أن وزارته ليست سوى شكلا دستوريا زائفا لحكم القصر الحقيقى ، على الرغم من أن الحكومة كانت تعاني من العديد من المشاكل سواء بسبب عدم الوئام بين أعضاء الحكومة أو بسبب الحملات المكثفة والتي كان يشنها الوفد متهمًا الحكومة بأنها لا تمثل إلا نفسها (١١٧) إلا أن عدم رضاء على ماهر عن هذه الحكومة قد عجل بسقوطها تماما ، وأدرك محمد محمود أن على ماهر هو صاحب المشورة والرأى النافذ في أمر الوزارة (١١٨) .

وحملت العديد من الصحف الموالية للقصر حملة عنيفة على الوزارة وشجع على ماهر جماعة مصر الفتاة على الهجوم العنيف على الوزارة ووصفها بأنها حكومة تنصف بالخمول وعدم النشاط (١١٩) .

١١٩- مصر الفتاة

وأدرك محمد محمود حجم المؤامرة التي يدبرها على ماهر بهدف إسقاط وزارته ولعله أراد أن يفوت الفرصة على القصر عن طريق اشراك السعديين في الوزارة حتى يدعم وزارته بعناصر لها ثقلها السياسى والوطنى، وتمكن على ماهر من اقناع قطبى السعديين - أحمد ماهر والنقراشى - بالاشتراك في الوزارة وتم تشكيل الوزارة الجديدة في ٢٤ يونية ١٩٣٨م .

ولقد رحب على ماهر بهذا التعديل الوزارى الجديد على أساس أنه جزء جديد من مخططه ، وهو عدم تولى الحكم الا بعد الفراغ من كل المرشحين

(١١٦) الجمهورية ١٢/١/١٩٥٤ .

(١١٧) الوفد المصرى ، أول نوفمبر ١٩٣٨ .

(١١٨) د. محمد حسين هيك ، مذكرات في السياسة المصرية ج٢ ص ٧٠ .

(١١٩) مصر الفتاة ١٩ مايو ١٩٣٨م .

لتولى الحكم وإعلان أفلاسهم وعجزهم عن ملأ الفراغ السياسى الذى تركه الوفد ، وأخذ على ماهر يلاحق الوزارة الجديدة ويظهر عيوبها وفشلها فى تحقيق النمو الاقتصادى والسياسى معلنا بأن البلاد فى حاجة الى وثبة قوية وسريعة وأن هذه الوزارة عاجزة عن تحقيق ذلك ، وقد وجد من جماعة مصر الفتاة ما شجعه على المضى فى خطته وتبنت صحيفة مصر الفتاة الدعوة الى مقاطعة الحكومة والعمل على إسقاطها .

وأخذت الاثاعات تنتشر مع مرض رئيس الوزراء مرة بالقول بأنه فى طريقة الى الاستقالة ومرة أخرى بأنه فى طريقة الا الأجرة بل ان بعض الاثاعات حددت على ماهر باعتباره الخليفة المنتظر (١٧١) .

وقد ظل الصراع بين محمد محمود وبين على ماهر بين مد وجزر فى الوقت الذى كان فيه رئيس الوزراء يصارع المرض حتى اضطر الى تقديم استقالته (١٩٣٩/٨/١٢) .

وقد اختلفت الآراء حول استقالة محمد محمود فالبعض يؤكد أن الاستقالة تمت برغبة ملكية حملها سعيد ذو الفقار الى رئيس الوزراء (١٢٢) ، والبعض الآخر يؤكد أن الاستقالة تمت برغبة محمد محمود الذى عزم على تقديمها بعد أن علم أن على ماهر يتصل ببعض الزعماء ويطلب منهم الاشتراك معه فى تشكيل الحكومة الجديدة (١٢٣) .

أما محمد محمود نفسه فيؤكد فى حديثه للسير لامبسون أن حالته الصحية كانت السبب فى استقالته حيث لم يتمكن من الجلوس فى آخر جلسة لمجلس الوزراء أكثر من ربع ساعة وذلك مما يضاعف من حرجه أمام أعضاء الحكومة (١٢٣) .

(١٢٠) مصر الفتاة ١٩٣٨/٥/٢٦ .

(١٢١) د. يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام — القاهرة سنة ١٩٧٥ ص ١٧٤ ، مصر الفتاة ١٩٣٨/٥/١٢ .

(١٢٢) مذكرات حسن وسف وكيل الديوان الملكى ، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ — ١٩٥٢ — القاهرة ١٩٨٢ ص ١٠٥ ، الرافعى مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٦٨ .

(١٢٣) د. هيكل ، مرجع سبق ذكره ج٢ ص ١٦٢ .

وبغض النظر عن أن الملك هو الذى طلب من رئيس الحكومة أن يقدم استقالته أو أن رئيس الحكومة نفسه هو الذى بادر بتقديم استقالته فمن المؤكد أن الاستقالة قد وجدت قبولا لدى الملك فاروق .

و السؤال الذى يستحق أن يجاب عليه : هل كانت بريطانيا تعلم بأن فى نية الملك اسناد رئاسة الحكومة الى على ماهر ؟ . . .

ان كل الدلائل تشير الى هذا سواء منذ زيارة على ماهر الى لندن وحضور مؤتمر المائدة المستديرة أو مراسلات السفير البريطانى الى حكومته حيث يفهم من احدى برقيات السفير معرفة لندن بكل التفاصيل . ووفق بعض البرقيات التى بعث بها السفير البريطانى الى حكومته ما يؤكد هذا المعنى حيث يقول : « لقد أسندت رئاسة الحكومة الى على ماهر كما كان يتوقع الجميع ، ولكن المهمة لم تكن سهلة فقد توقفت الادارة الحكومية مدة اسبوع بينما تجاهل رئيس الوزراء الجديد حزب الوفد تجاهلا تاما وسمح للسعديين والأحرار الدستوريين بالتصارع على مراكز الوزارة وهم يدركون تماما أنهم اذا لم يقبلوا شروطه فقد يستغنى عن تأييدهم (١٢٤) .

وهذا ما ضاعف من اعتقادنا من أن اسناد الوزارة الى على ماهر كان متوقعا وأن الدوائر البريطانية كانت على بينة من أمر هذا التغيير .

ويلاحظ أن على ماهر قد شكل وزارته من أصدقائه المقربين ، ومن الشخصيات المستقلة ولم يراع فى اختيارهم أن لهم أنصارا فى البرلمان أو احزابا تناصرهم وجعل كل غايته أن تتشكل الحكومة من الذين يتفقون معه فى الراى والاتجاه ، ومن يؤمنون بعبقريته وكفايته ، وهذا ما يؤكد عدم ايمان على ماهر بالحياة النيابية السليمة حيث كان يعتقد أن القصر هو المصدر الفعلى لكل السلطات وأن أى حاكم مصرى يفتقد تدعيم القصر له فقد حكم على حكومته بالمضى فى طريق وعر لا نهاية له .

(١٢٣) وثائق البريطانية برقية رقم ١١ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٥ أغسطس ١٩٣٩ م . F. O. 407 — 223

(١٢٤) الوثائق البريطانية برقية رقم ٨٧١ من بتمان « السكرتير الشرقى للسفارة » الى هاليفاكس بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٣٩ .
F. O. 407 — 223

وعلى الرغم من أن المجيء بعلى ماهر رئيسا للحكومة كان رمزيا بموافقة السلطات البريطانية إلا أنه منذ اللحظة الأولى التي باشر فيها سلطاته كرئيس للحكومة عمل على ممارسة سلطاته بعيدا عن النفوذ البريطاني ولعل عدم أخذ رأى السلطات البريطانية في اختيار أعضاء الحكومة ما يؤيد هذا الاعتقاد مما سبب ضيقا شديدا لدى الدوائر البريطانية (١٢٥) ، وعلى حد تعبير الوثائق الأمريكية : « على الرغم من محاولات رئيس الوزراء الاستقلال عن بريطانيا العظمى فلن يمضى وقت طويل حتى تعمق العلاقات وتجاب رغبات بريطانيا في أكثر المسائل أهمية (١٢٦) ، وفي سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلنت الحرب العالمية الثانية ، وأخذ الخوف يملك المصريين لما يدركونه من عجز الجيش عن الدفاع عن البلاد ، وكذا عدم كفاية القوات البريطانية في مصر للقيام بهذه المهمة ، لذلك نلاحظ أن الحاح المسؤولين المصريين أخذ يزداد طلبا لزيادة القوات البريطانية في مصر — أى على العكس تماما مما قد يتبادر الى ذهن — ولعل هذا التغير في نظر المسؤولين المصريين الى القوات البريطانية في مصر ، يعد أبرز ما حمله التهديد الغاشي بقيام الحرب العالمية الثانية ، وبحث العيون البريطانية في مصر ساهرة ترقب تطور الاحداث وتسجل كل نبضة من نبضات الشارع المصرى في حذر واهتمام شديدين .

وأدركت السياسة البريطانية أهمية حاجة مصر الى الدفاع عن نفسها ولذا فقد بادرت الحكومة البريطانية بإعلان عن امداد مصر بالقوات البرية والبحرية والجوية اللازمة لضمان سلامة البلاد وتشير الوثائق الأمريكية أيضا الى أن رئيس الوزراء المصرى قد اضطر أمام تلك التطورات الخطيرة الى أن يقطع على نفسه عهدا بأن مصر سوف تقوم بكل دقة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الحليفة (١٢٧) .

(١٢٥) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ١٧٨٤ من « برت قبش »
القنصل العام في الاسكندرية الى حكومته بتاريخ ٢٦ أغسطس
١٩٣٩ م . 43 . 20 C. 865

(١٢٦) نفس المصدر السابق .

(١٢٧) الوثائق الأمريكية برقية من السفير الأمريكى في القاهرة الى
الخارجية الأمريكية ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩ وثيقة رقم « ٣٢ » .
مذكرات حسن باشا يوسف مصدر سبق ذكره ص ١٠٥ .

وهكذا بدت معاهدة ١٩٣٦ محك اختبار عملي أمام السلطات البريطانية وأدركت السلطات المصرية حجم المسؤولية الكبيرة التي فرضتها معاهدة ١٩٣٦ واجتمع البرلمان المصرى فى جلسة مرية - ١٢ يونيسة ١٩٣٩م - حيث أفضى رئيس الحكومة ببيان عن سياسة حكومته وخلاصته تجنيب مصر ويلات الحرب مع التزامها بما ورد فى نصوص معاهدة ١٩٣٦ (١٢٨) ، وكان دخول ايطاليا الحرب بجانب ألمانيا من أهم العوامل التى أقنعت السلطات البريطانية بأن وزارة على ماهر ليست هى الوزارة المطلوبة وقد يكون هذا راجعا الى العلاقات الوطيدة التى تربط القصر بالجالية الايطالية وبالتالى فإن ولاء على ماهر للقصر ليس موضع شك ولذا نسبت السلطات البريطانية الى القصر والى على ماهر ما يؤكسد بأن لهما ميولا محورية نحو ايطاليا (١٢٩) .

وفى محاولة من على ماهر لتبديد مخاطر تلك الاتهامات فقد بعث بعدة رسائل الى حسن نشأت السفير المصرى فى لندن لابلغها الى الحكومة البريطانية يبرز فيها موقفه مؤكدا على أن السفير البريطانى فى القاهرة لا يراعى المصالح المصرية ، وأنه يتخذ منه موقفا شخويا يتعارض تماما مع العلاقات الوطيدة التى تربط مصر بالحليفة (١٣٠) .

الا أن محاولة على ماهر واتصاله بالحكومة البريطانية لم تثمر الثمرة المرجوة ، ولم تلبث الحكومة البريطانية أن بعثت الى سفيرها فى القاهرة لكى يبلغ الملك فاروق بأن الحكومة المصرية قد خالفت المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ ، وأن بقاء فاروق ملكا على مصر مرهون بتنفيذ كل المطالب البريطانية التى تتفق مع روح المعاهدة (١٣١) .

-
- (١٢٨) محمد زكى عبد القادر - محنة الدستور ص ١١٨ .
 (١٢٩) د. المسدى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص ٢٢٥ .
 (١٣٠) الوثائق البريطانية - برقية من وكيل الخارجية البريطانية الى السفير البريطانى فى القاهرة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٤٠م . F.O. 407 - 223
 (١٣١) المصدر السابق ، رسالة من الخارجية البريطانية الى سفيرها فى القاهرة بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤٠م رقم ٤٣٣ .

وأدرك الملك فاروق ومن ورائه الحكومة المصرية ثقل التبعة التي ألقتهها معاهدة ١٩٣٦ على كاهل الشعب المصرى ومن هنا فقد دخلت العلاقات المصرية البريطانية دورا جديدا وخطيرا يتنافى تماما مع بنود المعاهدة ، وهذا مما يضاعف من اعتقادنا بأن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن الا لعبة ساسية قصد من ورائها ما هو أبعد خطرا من نصـوـص المعاهدة ذاتها .



الفصل الأول

جنور حانت ٤ فبراير ١٩٤٢

- سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ..
- بريطانيا تستنفذ اغراضها من وزارتي حسن صبري وحسين سري .
- تعطش الوفد الى الحكم ..
- قطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشي ..

سياسة تجنب مصر ويلات الحرب :

لقد ثبتت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ على أثر اجتياح الجيش الألماني حدود بولندا في أول سبتمبر من تلك السنة ، وفي ٣ سبتمبر أعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا بعد أن رفضت سحب قواتها من الأراضي البولندية ، وفي مساء أول سبتمبر الذي شهد الهجوم النازي على بولندا قابل السفير البريطاني (سير لامبسون) رئيس الوزراء المصري (على ماهر باشا) وطلب إليه اتخاذ الخطوات لتطبيق المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ (١) .

وفي الحال قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا واتخذت كل الإجراءات التي نصت عليها معاهدة التحالف حيث أعلنت حالة الطوارئ وفرضت الرقابة على جميع دور النشر وأيضاً فرضت مجموعة من القيود العسكرية والاقتصادية وتم تعيين على ماهر حاكماً عسكرياً وقسمت البلاد إلى أربع مناطق عسكرية ووضعت جميع الموانئ والمطارات تحت تصرف بريطانيا ، وتم القبض على الرعايا الألمان كما تم الاستيلاء على أملاكهم (٢) .

ومن أجل احكام السيطرة على كل المرافق المصرية فقد أغلقت قناة السويس في وجه السفن المعادية ، ولم يلبث المرور أن أصبح قاصراً فيها على سفن الحلفاء الحربية مما ترتب عليه أن السفن المحايدة لم يسمح لها أحياناً بالمرور (٣) .

(١) نص المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ . أنظر الدكتور عبد العزيز الشناوى ، جلال يحيى ، وثائق نصوص في التاريخ الحديث والمعاصر ص ٧٤٧ ، مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ، مصدر سابق ذكره ص ١٠٥ ، الأهرام ، المصرى ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ م .

(٢) وزارة العدل - مجموعة القوانين والمراسم للثلاثة أشهر - سبتمبر ، أكتوبر ، ونوفمبر سنة ١٩٣٩ ، المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٤٠ ص ٥٣٨ .

(٣) د. أحمد عبد الريحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ص ٣١ ، ٣٢ ، مطبوعات معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٨ .

وعلى الرغم من كل تلك الاجراءات فإن السفير البريطانى طالب مصر بضرورة اعلان الحرب ضد المانيا على اعتبار ان فكسرة الموقف البوسط بين المغرب والحياد ليست الا فكرة وهمية ، وان موقف الحياد يخلق صعوبات فى مواجهة أعمال التخريب والجاسوسية ، ثم أشار الى أهمية مصر ودورها الرائد فى العالم العربى ولا بد من اعلانها الحرب حتى تكون قدوة لغيرها من الدول العربية وخصوصا العراق (٤) .

ووجدت الحكومة المصرية نفسها فى موقف شديد الخطورة ، هل تعلن قيام حالة الحرب بين مصر و المانيا وفقا لرغبة بريطانيا أم تتمسك بالحيادة ؟ لقد أثار هذا الموقف العديد من المخاوف التى قدرتها الحكومة المصرية على اعتبار أن المانيا لا تقهر وأن تنفيذ رغبة بريطانيا باعلان الحرب خطر النتائج وخصوصا اذا ما اشتركت ايطاليا فى الحرب بجانب المانيا ، لهذا الاعتبار ولعدة اعتبارات أخرى ظل على ماهر متمسكا بموقفه محاولا قدر طاقته أن يقتنع السفير البريطانى بأن مصر ليست ضد مبدأ دخول الحرب ، وانما توقيت اعلان الحرب هو مصدر الخلاف فى مجلس الوزراء مساييرة للرأى العام ، الى أن يعود الرعايا المصريون الذين كانوا فى المانيا وقت قيام الحرب ، والى أن يتم التجاء السفن التجارية المصرية التى كانت فى عرض البحر الى مراسى آمنة ، وكذلك أشار رئيس الوزراء الى ضرورة نقل لواء من قوات فلسطين الى مصر ، كما طالب بتزويد الجيش المصرى بالمدافع الحديثة وتسليح الجيش المرابط بالبندق (٥) .

وعلى الرغم مما أبداه على ماهر من استعداد لاجابة كل طلبات بريطانيا ما عدا فكرة دخول الحرب والتى طلب مزيدا من التريث فى شأنها ، الا ان الحكومة البريطانية تكونت لديها قناعة بأن على ماهر

(٤) وثائق الخارجية البريطانية ، برقية رقم ٦٤٤ من السفير البريطانى فى القاهرة الى وزير الخارجية ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩ . F.O. 407 — 223

(٥) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ، مصدر مسبق ذكره ص ١٠٥ ، محسن محمد التاريخ السرى لمصر ١٠١ .

ذو ميول محورية وانه متأمر مراوغ لا يمكن الوثوق به ، ولعل السفير البريطاني قد بنى اعتقاده هذا على ضوء العلاقة الوطيدة التي تربط على ماهر بالسفير الايطالى ، فى القاهرة مما دفع لامبسون الى الاعتقاد بوجود تفاهم او اتفاق سرى بين مصر وايطاليا (١) .

ووفقا لبنود معاهدة ١٩٣٦ فلم يكن هناك ما يلزم مصر بدخول الحرب الى جانب بريطانيا التي اعتبرت أن إعلان الحرب من جانب مصر يتطابق تماما وروح المعاهدة ، وعلى الرغم من تمسك الحكومة المصرية بمبدأ عدم اعلان الحرب — الا أن موارد مصر وموانئها ومطاراتها وكل مرافق الحياة فيها قد وضعت تحت تصرف انجلترا دون أن تكون رسميا فى حالة حرب ضد ألمانيا وهكذا ظل وضع مصر الدولى شاذا ، اذ أن الفرق العلى الوحيد بين وضع مصر وحالة الحرب هو أن القوات المسلحة المصرية لم تكن ملزمة بالاشتراك فى الحرب ولم تعط لها الأوامر بضرب الأهداف الألمانية .

ووجد على ماهر نفسه فى حالة مواجهة مباشرة مع السفير البريطانى الذى أخذ يلاحق على ماهر فى كل مكان ، وحاول الأخير — قتلا للوقت — أن يطرح افكارا جديدة ، الا أن السفير كان يتعجل القرار ويضغط على رئيس الوزراء المصرى بضرورة استصدار قرار الحرب ، وأمام هذا الضغط المتواصل لمتزايد وافق مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة بالاسكندرية مساء ٧ سبتمبر ١٩٣٩ على اعلان حالة الحرب ضد ألمانيا ، وانما علق موافقته على خطاب يبعث به السفير البريطانى الى ماهر باشا يقول فيه : ان اجراءات اعلان الاحكام العرفية فى مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا لم تعد كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن البلاد وسلامة القوات البريطانية ، وان المطلوب هو اعلان قيام حالة الحرب (٧) .

(٦) الوثائق البريطانية ، برقية رقم ٥٩٠ من السفير البريطانى فى القاهرة الى وزير خارجية بريطانيا ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٠ .
F.O. 407 — 223

(٧) مضابط مجلس النواب الجلسة الأولى من مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادى ٢ أكتوبر ١٩٣٩ ص ٧ — ٩ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٠٦ .

وادر ك السفير البريطانى ابعاد الدبلوماسية التى يمارسها على ماهر فهو يريد أن يقول : « أن مصر قد غلبت على أمرها لاعلان الحرب » ، وعلى الرغم من ذلك فقد وافقت الحكومة البريطانية على توجيه الخطاب المشار اليه . الا أن على ماهر قدر حجم المخاطر التى ستخلق بمصر من جراء هذا الاتجاه ولشد ما كانت المفاجأة حيث تلقى على ماهر برقية من سفير مصر فى لندن (٧ سبتمبر) بأنه قابل مستر بتلر (وكيل وزارة الخارجية البريطانية) وأوضح له المزايا التى سوف تترتب على موقف مصر الحيادى إذ أن ذلك من شأنه أن يسهل ورود السلاح والعتاد من أمريكا الى الحلفاء عن طريق مصر ، وقد عبر حسن نشأت عن ذلك بقوله : أن مستر بتلر أبدى ارتياحه لتلك الفكرة ووصفها بأنها خطوة ذكية وماهرة ووعد بعرضها على لورد « هاليفاكس » وزير الخارجية (٨) .

وقد شعر السفير البريطانى بالمرارة لفشله أمام حكومته فى تنفيذ ما سبق أن وعد به على ماهر كتابة ومشافهة . « دخول الحرب » (٩) .

ومن الواضح أن برقية حسن نشأت (سفير مصر فى لندن) الى على ماهر قد اخرجته من الموقف الذى كاد أن ينزلق اليه حيث أخذ يتذرع بأن مصلحة بريطانيا فى عدم اعلان مصر الحرب ، وأن أعضاء مجلس الوزراء المصرى قد غيروا موقفهم على ضوء رسالة حسن نشأت ، وأن الملك فاروق قد اقتنع بفكرة التريث حتى تتبين الحقيقة (١٠) .

(٨) مذكرات اللواء ابراهيم أمام رئيس البوليس السياسى — صحيفة الجمهورية ١٣ ، ١٤ يناير ١٩٥٦ ، مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٦ .

(٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية من السفير البريطانى فى القاهرة الى « هاليفاكس » وزير الخارجية رقم ٨٨ بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٧ .

(١٠) مضابط مجلس النواب الجلسة الثانية من مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادى ٨ أكتوبر ١٩٣٩ ص ٢٣ .

ولعل برقية حسن نشأت قد أعطت الفرصة للملك فاروق وعلى ماهر
لكى يعيدا مناقشة الامر بشيء من الهدوء والتروى ولا شك ان الملك
فاروق كان يميل الى عدم دخول مصر الحرب ، ولذا فقد طلب من عبد الحميد
بدوى باشا — رئيس لجنة قضايا الحكومة — اعداد مذكرة قانونية عن
موقف مصر من الصراع الدائر وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، وجاءت مذكرة —
رئيس لجنة قضايا الحكومة — لتتفق تماما مع الرأي القائل بأن المعاهدة
لا تلزم مصر بدخول الحرب (١١) .

والسؤال الذى يمكن ان يطرح نفسه فى هذا المجال : هل كان على
ماهر هو صاحب فكرة ابعاد مصر عن ميدان الحرب وهى السياسة التى
عرفت « بتجنب مصر ويلات الحرب » ؟ .

من الملاحظ ان غالبية الذين سجلوا هذه الاحداث قد تغافلوا عن دور
الملك فاروق فى هذا الصدد مع العلم بأن على ماهر لم يكن يستطيع
أن يصمد أمام ملاحقة السفير البريطانى له لولا أن الملك فاروق كان ينصر
هذه الفكرة ويدعمها من خلال تأكيدات المستمرة لرئيس وزرائه على
ماهر ، ويؤكد أحد المؤرخين أن الملك فاروق قد أخبر « فيش » المفوض
العام للولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة بأن على ماهر كان قد وعد
انجلترا فى مناسبات ثلاثة باعلان الحرب على ألمانيا ولكنه « فاروق » منعه
من القيام بذلك (١٢)

وتشير بعض المصادر قريبة الصلة من القصر الملكى الى أن الملك
فاروق كان صاحب فكرة تجنب مصر ويلات الحرب (١٢) ، الا أن دور الملك
لم يكن واضحا نظرا لأن الاتصالات كانت تتم بين رئيس الوزراء المصرى
والسفير البريطانى فى القاهرة ، وما يؤكد وجهة النظر السابقة أنه فى

(١١) مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٧ .

(١٢) لوكانز هير وزير ألمانيا الهلرية والمشرق العربى ص ٩٤ ، ترجمة
الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى — القاهرة سنة ١٩٧١ .

(١٣) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ، مصدر سبق
ذكره ص ١٠٤ .

اليوم التالى لاعلان الحرب دعا على ماهر مجلس الوزراء للاجتماع ، وقال لزملائه الوزراء أنه دعاهم للاتفاق حول صيغة قرار اعلان الحرب ضد المانيا ؟ . . الا أن عبد الرحمن عزام « وزير الأوقاف » اعترض على هذا القرار واخذ يفند رأى القائل بأن معاهدة ١٩٣٦ تلزم مصر اعلان الحرب ، وبعد مناقشة طويلة طلب عبد الرحمن عزام من على ماهر ان يترك له هذه المسألة ليسويها مع السفير البريطانى ووافق على ماهر ، وذهب عبد الرحمن عزام وقابل مايلز لامبسون وناقشه طويلا فى نصوص المعاهدة واستطاع أن يقنعه بأن مصلحة بريطانيا نفسها عدم اعلان مصر الحرب على المانيا وهكذا سويت المسألة (١٤) .

وعلى الرغم من التناقض الذى بدأ واضحا فى موقف على ماهر بخصوص تلك القضية الهامة الا اننى اعتقد أن على ماهر لم يكن ينسوى الزج بمصر فى تلك الحرب ولم يكن صادقا فى وعوده التى قطعها للسفير البريطانى ، ولعل مرد ذلك الى أن على ماهر كان صاحب فكرة التعاون مع المانيا ، وكان الملك فاروق وراء هذا الاتجاه (١٥) .

وكان على ماهر يحرص على عدم اظهار مشاعره الحقيقية وهى كراهية الانجليز مفضلا الألمان الذين يحققون انتصارات أسطورية على بريطانيا العدو الأول لمصر .

وامام الانتصارات الكبيرة التى حققتها القوات الألمانية فى بداية الحرب فان الحكومة البريطانية طلبت من سفيرها فى القاهرة أن يوقف الضغط على الحكومة المصرية حتى لا تحدث أثرا عكسيا (١٦) .

(١٤) محمد التابعى ، أسرار الساسة والسياسة ، سلسلة الكتاب

الذهبي عدد ١٩٥ — القاهرة ١٩٧٢ — ص ١٨٠ .

(١٥) لقاء شخصى مع فتحي رضوان فى منزله بمصر الجديدة مساء

الاثنين ٩ اغسطس ١٩٨٢ .

(١٦) مذكرات حسن يوسف ص ١٠٨ .

لقد اعتقدت الدوائر السياسية البريطانية بأن المشكلة الحقيقية لم تعد وفاء مصر بالتزاماتها قبل بريطانيا بقدر ما تكمن في الثقة التي تبددت منذ اللحظة الأولى لقيام الحرب الكبرى ، وإن ولاء على ماهر لبريطانيا لم يعد يمثل رصيذا ايجابيا في العلاقات المصرية البريطانية وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات كان على الحكومة البريطانية أن تعيد حساباتها من جديد وفقا لمصالحها في المرتبة الأولى .

وأعتقد أننا لسنا بصدد اصدار حكم على مشاعر على ماهر الشخصية وإنما يكفيننا أن نشرح الأسباب الكامنة وراء السياسة التي اعتقد على ماهر أن عليه أن يتبناها لصالح مصر .

أولا : لم يكن لدى رئيس الوزراء المصري أى سبب يغريه بالانضمام الى صف الحلفاء حيث تهاوت فرنسا واضطرت الى عقد اتفاقية هدنة بعد اجتياح أكثر من نصف أراضيها وبعد انهيار الجيوش الفرنسية التي كانت تحتفظ بمكانة قوية منذ الحرب العالمية الأولى وظهرت ألمانيا بمظهر الدولة التي يستحيل أن تقهر .

ثانيا : لقد استطاعت الدبلوماسية الإيطالية أن تقنع على ماهر بأن يظل بعيدا عن الصراع ولم يكن الكونت ما تسولينى سفير إيطاليا في القاهرة يكف عن التصريح حتى يوليو سنة ١٩٤٠ بأن بلاده لا تضم أية نوايا عدوانية تجاه مصر ، وتمكنت الدبلوماسية الإيطالية أن تكسب الى جانبها ليس على ماهر فقط وإنما الملك فاروق أيضا في الوقت الذي أعلنت فيه إيطاليا رسميا أنها لا تنوى أن تجر الى الصراع البلدان المجاورة مثل اليونان وتركيا ومصر (١٧)

ثالثا : لم يكن على ماهر يستند الى قاعدة حزبية أو جماهيرية ، وإنما كان دعامة الأولى هو الملك فاروق في الوقت الذي رمى فيه الملك

(١٧) مارسيل كولومب ، تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب ص ١٢٢ ، - القاهرة ١٩٧٢م .

بكل ثقله في جانب المحور اعتقاداً بأن الاعتماد على الحلفاء هو من باب الرهان على جواد خاسر .

رابعاً : لقد كانت الغالبية العظمى من الشعب المصرى تميل الى سياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، ولقد أدركت الحكومة البريطانية صدق هذه الحقيقة وام تشأ أن تصدم مشاعر المصريين بفرض الحرب على شعب لا يميل اليها .

ولقد أدركت الحكومة البريطانية وفقاً لمصادرها في القاهرة أن الملك فاروق وراء كل هذه المشاعر المعادية لبريطانيا ، ولعل الملك فاروق في محاولة منه للتقليل من هبة بريطانيا كان لا يتذرع عن اظهار كراهيته لبريطانيا واعتزازه ، بألمانيا وقوتها حتى في حديثه مع سفير الولايات المتحدة في القاهرة فقد عبر عن أمله في هزيمة بريطانيا ، واتهم الدول التي تقف الى جانبها بأنها تفتقد الحنكة السياسية لأن الحرب أوشكت على النهاية (١٨) .

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد اقتنعت بأهمية عدم اعلان مصر دخول الحرب الا ان لاميسون في محاولة منه لكشف جنود الاتجاه الموالي للمحور ، عاد يقترح من جديد اقالة على ماهر اذا لم يعلن الحرب ضد ألمانيا (١٩) .

ومن الواضح أن مطلب السفير هذه المرة يعد نوعاً من المناورة حتى يتأكد من ميول على ماهر ، يضاف الى ذلك الخوف من احراز ألمانيا بعض الانتصارات في المستقبل مما قد يؤدي الى تردد مصر في الموافقة على أية اجراءات قد تقدم عليها بريطانيا ، أى أن بريطانيا باصرارها كانت تريد ان تقطع الطريق على ذلك وتضمن استمرار مصر

(١٨) الوثائق الأمريكية ، برقية من السفير الأمريكى في القاهرة الى وزير خارجية امريكا ١٨ أغسطس ١٩٤٠ .

140.0011. Europeen. war. 19160 no.118

(١٩) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٩٩ من سفير بريطانيا في القاهرة الى الخارجية البريطانية ١٦ سبتمبر ١٩٣٩م F.O:407: 223

الى جانبها وارتباطها نهائيا بمعسكر الحلفاء ، وعلى حد تعبير لامبسون : أما أن نطفو معا أو نفرق معا (٢٠) .

وعلى ضوء العديد من البرقيات التي بعث بها لامبسون الى حكومته والتي اكدت جميعها ان الملك فاروق شخص لا يؤمن جانيه ، ومن هنا فقد بدأت السياسة البريطانية تعيد حساباتها من جديد وخصوصا فيما يتعلق بموقف على ماهر ، والذي يسانده القصر ، وحملت رسائل لامبسون الى هاليفاكس « وزير الخارجية » قدرا كبيرا من القلق بسبب تصرفات أعوان القصر — على حد تعبير السفير — ويضيف السفير قائلا : يجب علينا ان نضع في اعتبارنا أننا لا نستطيع ان نتخلص من على ماهر دون ان نشهر عصانا في وجه الملك فاروق لأن ما أُنْتابه من جنون العظمة بالاضافة الى نفوذ على ماهر قد جعله شخصا مكابرا يصعب التعامل معه ، وحين نعتزم اتخاذ اجراء سيكون من الضروري ان نستعمل قدرا كبيرا من العنف ، واذا قاومنا بعناد فعليه ان يذهب هو أيضا ولكن يجب علينا في هذه الحالة أن نضع في اعتبارنا اتجاه الرأي العام المصري ، وموقف الجيش وهذا الموقف لا نقدم عليه في الظروف الحاضرة الا اذا كنا على استعداد لتنفيذه بالقوة ، وهو أمر يصعب تنفيذه في الوقت الحالي والخلاصة في رأي . هو أن نرعى لعلى ماهر الحبل حتى يقضى على نفسه ، وستأتي اللحظة المناسبة لنا حين يزداد الشعور المعادي له الى الحد الذي يجعل تدخلنا يبدو للشعب أمرا مطلوبا (٢١) .

وفي اول يونية ١٩٤٠ تمت مقابلة بين الملك والسفير البريطاني ، وقد أومأ السفير الى الدعاية الايطالية المتزايدة حول حياد مصر ، فوعده الملك بأنه سيتعهد المسألة بمزيد من الاهتمام ، بل أنه أبلغ

(٢٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٨٢ من سفير بريطانيا في القاهرة الى الخارجية البريطانية ١٢ سبتمبر ١٩٣٩ . F.O. 407 — 223

(٢١) الوثائق البريطانية برقية رقم ٣٩٨ من سفير بريطانيا في القاهرة الى الخارجية البريطانية ٢ أكتوبر ١٩٣٩ . F.O. 407 — 223

السفير أنه (الملك) أمر بوضع أحد أعمام الملكة فريدة تحت الحراسة نظرا لتشيعه للايطاليين وليوليه المحورية (٢٢) .

وعقب اعلان ايطاليا الحرب (١٠ يونيه ١٩٤٠) قابل السفير على ماهر وأبلغه تطورات الموقف العسكرى والغارات الجوية على ليبيا ومصر ، وراح يذكره بوعوده السابقة عندما قال : انه اذا حدث هجوم على مصر من أى نوع فان لاتجلترا! أن تعتمد على اننا سنعلن الحرب ضد الحور ، وهنا اجاب على ماهر : انه تلقى فى الاونة الاخيرة أسئلة كثيرة ممن يرون أن مصر وهى لا تملك على حدودها أكثر من خمسة آلاف جندى ، كيف لها أن تلقى بنفسها الى التهلكة باعلان الحرب ... الأمر الذى أغضب السفير واعتبره تجاهلا للقوات البريطانية فى مصر وتقديرا خاطئا لعدد الجيش المصرى الذى تعلق عليه حكومة لندن أهمية كبرى أملا فى معاونته لها (٢٣) .

واخذت العلاقات المصرية البريطانية تدخل الى مرحلة حاسمة حيث اخذ على ماهر برفض توجيهات الانجليز وخصوصا فى بعض المسائل التى تتعلق بأمن بريطانيا من ذلك رفضه أن يكون الحاكم العسكرى لمناطق الحدود انجليزا كما قرر سحب القوات المصرية بضعة كيلوا مترات من الحدود الغربية تفاديا من وقوع اصطدام مباشر مع جنود المحسور (٢٤) .

لكل ما سبق ومع تطور احداث الحرب فى غير صالح الحلفاء اعتقد الانجليز أن على ماهر ليس هو الشخص القادر على الاحتفاظ بمصر قاعدة صلبة تدعم من جبهة الحلفاء ، وكان اعلان ايطاليا الحرب بجانب ألمانيا هو الصخرة التى تحطم عليها كل أمل فى تعاون الانجليز

(٢٢) مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٨ .

(٢٣) المصدر السابق ص ١٠٩ .

(٢٤) مضابط مجلس النواب - الجلسة الثالثة والثلاثون ٣ يوليو ١٩٤٠ ص ٣١٨ ، لطفى عثمان ، المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية ص ٩٣٧ .

مع جبهة القصر على الرغم من استجابة على ماهر لطلبات السفير ؛ حيث أمر باعتقال الايطاليين وشرع في ترحيل وزير ايطاليا المفوض وأعضاء المفوضية والقنصليات الايطالية الا أن ما أقدم عليه على ماهر بشأن الرعايا الايطاليين لم يخل من الضجر والضيق وكأنه تنفيذ لأمر أرغم عليه وعلى حد تعبير أحد المعاصرين : ان ما اقدمت عليه حكومة على ماهر بشأن الرعايا الايطاليين قد بدأ وكأنه اجراء بريطاني تنفذه حكومة لا تملك الخيار (٢٥) .

وأمام المناورات التي استخدمها على ماهر ببراعة شديدة لم تملك حكومة لندن الا أن تقترح وجوب اتخاذ اجراء سريع ضد على ماهر وترى أنه من الاهمية البحث عن وزارة جديدة تكون أكثر تمثيلا للقوى السياسية المختلفة ويكون على رأسها سياسى يقف الى جانب بريطانيا بولاء ويجب أن يكون الجيش البريطاني يقظا لمواجهة معارضة الملك فاروق ، وذلك بتخيره بين الموافقة أو التنازل عن العرش وقد اقترح لامبسون الامير محمد على ليخلف فاروق فهو موال لبريطانيا ويحظى بقدر لا بأس به من الشعبية ويمكن الاعتماد عليه بدرجة أكثر من غيره (٢٦) .

وعندما تأكد لامبسون أن على ماهر لن يقبل موضوع دخول مصر الحرب في الوقت الذي كانت ظروف الحرب تشكل ضغطا كبيرا على بريطانيا وخصوصا بعد سقوط فرنسا ودخول الحرب بجانب ألمانيا ، بدأ لامبسون يتذرع بالعديد من المواقف التي تمكنه من تحقيق كل رغباته وفي مقدمتها الاطاحة بعلى ماهر ، وقد أعلن على ماهر في شهادته أثناء نظر قضية مقتل أمين عثمان : أن السفير البريطاني قد طلب منه أن يعتقل الوزير الايطالي في المفوضية وأن يقوم

(٢٥) محمد زكى عبد القادر — مجلة الدستور ص ١٠٧ .

(٢٦) وثائق الخارجية البريطانية برقية ٤٨٨ من سفير بريطانيا في القاهرة الى وزارة الخارجية البريطانية ١٠ يونية ١٩٤٠ .

F.O. 407 . 224

ومذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى . مصدر مسبق ذكره ص ١٠٩ .

بتفتيشها ، كما طالبه أن يفتش أمتعة الدبلوماسيين الايطاليين وجيوبهم وقت السفر ، والا يسمح لطلياني بالسفر الا للسفير وموظفي المفوضية ، ويضيف على ماهر : لقد كان ردى : اذا اعتقلتم انتم فى انجلترا الكونت جراندى سفير ايطاليا اعمل المثل انا فى مصر ، واما التفتيش فائنى ارفضه . . وقلت : واذا اردتم فتشوا ومن ناحيتى فلن احتج ، وقلت لهم ايضا : ان هذا التفتيش فى الواقع لن يكون لأن الكونت جراندى موضع التكريم فى بلادكم فلن اعاملهم انا الا بقواعد العسرف الدولى ، والذين يسافرون معه ان احجزهم الا اذا تبينت موقف المصريين فى روما وما يتخذ بشأنهم (٢٧) .

واعتقد أن هذا الموقف من على ما هو ينم عن دهاء سياسى فهو يريد أن تقدم بريطانيا لاتخاذ ما تراه بشأن الايطاليين المقيمين فى مصر حتى يبدو امام الطليان وكأته مغلوب على أمره ومن جانب آخر فهو يضمن سلامة الرعايا المصريين المقيمين فى ايطاليا .

وامام الضغط المتزايد على على ماهر فقد اشار عليه الملك فاروق بنقل القضية — دخول مصر الحرب — الى البرلمان ليتخذ بشأنها ما يشاء — ويعد قرار البرلمان صدمة أخرى للسفير حيث أقر البرلمان رجفة نظر الحكومة بأن المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب وأنها ستكتفى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا ولن تعلن عليها الحرب الا اذا اعتدت عليها باحدى الطرق الآتية :

اولا : اذا ابتدأت القوات الايطالية بغزو الاراضى المصرية .

ثانيا : اذا ضربت ايطاليا المدن المصرية بالقنابل .

ثالثا : اذا شنت غارات جوية على مواقع الجيش المضرى (٢٨) .

(٢٧) د . محمد انيس . دراسة عن ٤ فبراير ص ٦٢ ، لطفى عثمان .

المحاكمة الكبرى فى قضية الاعتيالات السياسية ص ١٣٦ — ١٣٩ .

(٢٨) مضابط مجلس النواب — الجلسة السابعة ١٢ يونيه ١٩٤٠ .

ص ٧٠ — ٧٥ .

وفي ١٣ يونيه ١٩٤٠ بدأ السفير البريطاني يتبع سياسة جديدة
تفق مع توجيهات الخارجية البريطانية وتحقق نفس الغرض ، وهو ضرورة
لحصول على تعاون على ماهر وعدم التنازل عن أى شئ أكثر من نصوص
لعاهدة مما جعل لامبسون يقول عنه : ان على ماهر يتبع سياسة ذات
جهين بين بريطانيا وإيطاليا وأنه يعمل على تسهيل الأمور للإيطاليين ،
أنه يتلاعب بطريقة مقلقة فيما يختص بالجيش المصرى (٢٩) .

وامام تدهور الحلفاء وخصوصا بعد سقوط باريس وتولية بيتلان
السلطة وطلبه الهدنة أصبح تسليم بريطانيا في نظر الكثيرين مسألة وقت،
ولعل هذا كان من أهم العوامل التي جعلت السلطات البريطانية في مصر
تعتقد بأن على ماهر شخص لا يمكن الاعتماد عليه (٣٠) ، بل أن السلطات
البريطانية بدأت تفقد أعصابها تماما وتطلب من الخارجية البريطانية
صراحة اقالة على ماهر ، بل أن السلطات البريطانية اعتقدت بأن
على ماهر على علاقة بالمحور وأن هناك اتصالات لاسلكية سرية كانت ترسل
الى وكلاء المحور وسلطاته الحربية تعطى تفاصيل بعض ما يجرى في
مصر وما تحرص السلطات البريطانية كل الحرص على كتماته — كما أن
هذه المحطات السرية كانت تتلقى من وكلاء المحور وسلطاته الحربية
التعليمات عما يجب عمله (٣١) .

وبدأت السلطات البريطانية تتلقى العديد من التقارير في الفترة من
يونية ١٩٤٠ وحتى آواخر عام ١٩٤١م من أقلام مخابراتها في القاهرة
وتركيا ولبنان وقد جاء فيها : —

٢ — أن سمير ذو الفقار التشريفاتى السابق — واحد أصدقاء
على ماهر — قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة التجارة في
الجلود والتبغ وأنه اجتمع بسفير ألمانيا في انقرة عدة مرات وأنه قابل
ايضا بعض وكلاء الألمان في لبنان وأنه لما عاد واجتمع بعلى ماهر
وبعض كبار الساسة المواليين للقصر .

(٢٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥١٥ من لامبسون الى
هاليفاكس ١٣ يناير ١٩٤٠ F.O. 407 . 224

(٣٠) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى . مرجع سبق ذكره ص ٤٢ .

(٣١) محمد التابعى . مرجع سبق ذكره ص ١١١ .

٢ — أن شوقي الهان ، وزير تركيا المفوض في مصر قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة مراجعة حكومته في بعض الشئون بينما هو في الحقيقة قد سافر موفدا « من سلطات مصرية عليا » للاتصال بالسلطات الألمانية في تركيا وابلاغها اخبارا خاصة لكي تبلغها هي بدورها الى السلطات العليا في برلين . . كانت تركيا يومئذ اى في عام ١٩٤١ على الحياد ولكنه كان حيادا مشوبا بالميل لالمانيا وتأييد المحور .

٣ — أن الاتسة « دولوس » الملحقه السياسية بمفوضية اسبانيا في القاهرة كانت واسطة اتصال بين فريق الكبراء المصريين الموالين للمحور وبين سفارة المانيا في مدريد (٢٢) .

وكان على بريطانيا ان تقطع الشك باليقين وأن تبلغ سفيرها في القاهرة لكي يتصل بالملك فاروق ويبلغه الرسالة التالية ؛ : على ماهر يجب أم يخرج من الحكم فورا ، كما أننا لا نوافق على عودته الى منصبه في القصر لأن التجارب اظهرت أن وجوده في ذلك المنصب يجعل من المستحيل على ايه وزارة ان تقوم بعملها (٢٣) . ولم يستطيع الملك فاروق أن يحمي رئيس وزرائه واستسلم للانذار البريطاني لكن بعد العديد من المحاولات التي بذلها القصر في محاولة منه للابقاء على على ماهر .

واستمرلوا في سياسة كسب الوقت فان الملك فاروق قد بعث في الثامن عشر من يونيه ١٩٤٠ برسالة الى ملك انجلترا يشكو فيها أسلوب التعسف والفتش الذي يمارسه السفير البريطاني وفي نفس الوقت اوفد الملك احمد حسنين ليقابل السفير ويخبره بأمر تلك الرسالة ويوضح له بأن التعديل الوزاري يتوقف على اجابة ملك انجلترا على تلك الرسالة ولعل مقابلة حسنين باشا للسفير كانت معنى الوساطة كي يسمح لعل ماهر بالعودة الى منصبه السابق كرئيس للديوان الملكي مراعاة

(٢٢) محمد التابعى ، المرجع السابق ص ٢١١ ، ٢١٢ ، لوكار هيرزويز

مرجع سبق ذكره ص ٣٠٦ — ٣٠٨ .

(٢٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥٣٢ من الخارجية البريطانية الى سفيرها في القاهرة ١٧ يونيه ١٩٤٠ .

رامة الملك فاروق بعد أن بات من المستحيل الاحتفاظ به رئيسا للوزارة لكن السفير رفض ذلك رفضا باتا وأكد في الوقت نفسه أن ليس في نية حكومة لندن التصميم على مطالبة أى حكومة مصرية باعلان الحرب (٣٤) .

ولم تكن رسالة الملك فاروق الى ملك إنجلترا لتحدث أثرا في موقف حكومة البريطانية فهي المسؤولة عى القرار الذى اتخذته وهى السلطة تنفيذية أمام البرلمان وكل مشغل بالقوانين الدستورية يعلم أن الملك ، إنجلترا يملك ولا يحكم ولم يأت يوم ٢٢ يونيه حتى كان السفير البريطانى قد تلقى موافقة حكومته على تنازل الملك فاروق عن العرش اذا تمسك رئيس وزارته على أن لا يترك طليقا وانما يوضع تحت الرقابة الانجليزية حتى لا يلجأ الى ايطاليا أو ألمانيا ليطالب بعرشه (٣٥) . ولعل بريطانيا ريرا منها لما سوف تقدم عليه من اجراءات عنيفة فقد اتخذت المادة الخامسة من المعاهدة كذريعة على اعتبار أن تلك المادة تقضى بتعهد صر أن لا تتخذ في علاقاتها مع الدول الأجنبية موقفا يتعارض مع لمعاهدة .

وأخذ الملك فاروق يفكر فى من عسى يكون الرجل الذى يعهد ليه بتأليف الوزارة وكان طبيعيا أن يكون هذا الرجل موضع ثقة لسفير البريطانى ومن الأفضل أن تكون وزارة وفدية أو تحسنى تأييد الوفد على الأقل حيث تكون قادرة على التعاون مع بريطانيا الى حد أن تقبل أن : « تطفوا معنا أو تفرق معنا » كما قال «مبسون (٣٦) » .

واستقر الراى أخيرا على حسن صبرى باشا لكى يؤلف الوزارة الجديدة (٢٨ يونية ١٩٤٠) وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ

(٣٤) مذكرات حسن باشا يوسف وكيل الديوان الملكى . القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ص ١١٣ .

(٣٥) المصدر السابق ص ١١٣ .

(٣٦) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٤٧٥ من الخارجية البريطانية الى سفيرها فى القاهرة ٢٠ يونية ١٩٤٠ . F.O. 407 . 224

العديد من الأسئلة عن الظروف والملابسات التي احاطت بأقالة الوزارة وحمل الأعضاء على بريطانيا لتدخلها في مسائل تعد من صميم السياسة المصرية وأصدر المجلس بيانا يستنكر فيه ما حدث من اعتداء على رئيس الوزراء (٣٧) .

والسؤال الذى يظل قائما . هل كانت هناك علاقة بين المحور وعلى ماهر دفعت بريطانيا الى هذا الموقف ؟ ..

من المقطوع به أن الخلاف بين إنجلترا وعلى ماهر كان السبب في استقالته وهو خلاف قائم على التشكك وفقدان الثقة من الجانب البريطانى فى على ماهر اعتقادا بأنه على علاقة بالمحور وهذا واضح من خلال وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ووفقا لما ذكره الدكتور هيكل فان بريطانيا وجهت الى الملك فاروق تبليغا بأن حكومته لا تقف منها موقف الصديق وأنها فى ريب من نواياها (٣٨) .

ولقد أكدت السلطات البريطانية أنها اكتشفت من بين الوثائق الألمانية التى عثر عليها أن على ماهر كان يتلقى مساعدات من المحور عن طريق بنك درسدنر (٣٩) ، وعلى الرغم مما تشير اليه الوثائق البريطانية من أن على ماهر يعمل لحساب الألمان إلا أن مثل هذه الاتهامات لا يمكن أن نقبلها على أنها حقيقة مجردة وخصوصا إذا تضاربت المصادر البريطانية فى هذا الصدد فان اللورد ويلسون القائد العسكرى لمنطقة البحر المتوسط يقول تعقيبا على هذا : « أنه لما يدعو الى الدهشة أن المعلومات التى وصلت الى المحور من مصر كانت ضئيلة القيلة ولا أعرف حالة واحدة تضمنت معلومات عن تحركاتنا أو عملياتنا العسكرية تسربت الى العدو فى الوقت المناسب الذى يتيح لـه

(٣٧) مضابط مجلس النواب — مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الاول من يولية ١٩٤٠ ص ٣٨٠ .

(٣٨) د. محمد حسين هيكل . مذكرات فى السياسة المصرية ج٢ صفحة ١٨٦ .

(٣٩) الوفد المصرى ١٠ يوليو ١٩٤١ .

استخدام تلك المعلومات لمواجهةنا (٤٠) ، وهذا يعد دليلا لا على وجود علاقة من نوع ما بين وزارة على ماهر والمحور بالضرورة لكنه ينهض دليلا على مبالغة الحلفاء وقت الحرب ومؤثرا على أن على ماهر لم يعد موضع ثقة الحلفاء وقد تعمق هذا الانطباع لدى السفير البريطاني نتيجة تعامله مع على ماهر ولم تعد قضية وفاء مصر بالتزاماتها تجاه المعاهدة هي الأساس وإنما أصبحت الثقة في ولاء على ماهر للحليفة ومدى استجابته للمطالب البريطانية بعيدا عن نصوص المعاهدة ولما كانت تلك الثقة قد أصبحت معدومة ولذا فأننى اعتقد أن على ماهر لم يكن جاسوسا ألمانيا بمقدر ما كان سياسيا مصرية حاول أن يستغل لعبة الأمم وصراعاتها في تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلال ، وكما أوضحنا من قبل فلم يكن هناك أى سبب يشجع على ماهر لكى يلقي بكل ثقله تجاه بريطانيا التى كانت على وشك التسليم .

وتشير الكثير من المصادر الهامة عن وجود اتصالات بين فاروق والمحور حيث كشفت الوثائق الألمانية عن جوانب متعددة من تلك الاتصالات حيث يشير المؤرخ « لوكاز هيرزوير » الى تلك الاتصالات من خلال الوثائق الألمانية والتي اعتمد عليها ، حيث أن القائم بالاعمال المصرى فى بون — عسل بك — والبرنس محمد ابراهيم ، والقنصل المصرى العام فى استنبول (حافظ عمرو) والسفير المصرى فى طهران — يوسف ذو الفقار — صهر الملك فاروق وآخرين اتصلوا بـالهيئات الدبلوماسية الألمانية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، وكانت أهم تلك الاتصالات المحادثات التى اجراها ذو الفقار باشا الذى اتصل فى طهران باسم الملك فاروق شخصا وبتعليمات خاصة منه وعبر عن عطف فاروق على هتلر واحترامه له ولألمانيا وعن أطيح تمنياته بالانتصار على بريطانيا وأن الملك فاروق وشعبه يودان مشاهدة قوات التحرير الألمانية فى مصر فى أسرع وقت ممكن وأن المصريين واثقون من أن الألمان قوا ثتو كمحررين لا كطغاة جدد (٤١) .

(٤٠) جورج كيرك الشرق الأوسط فى الحرب العالمية الثانية ص ٢٤ ،

نقلا عن الدكتور محمد أنيس ، دراسة عن ٤ فبراير ص ٧٧ .

(٤١) لوكاز هيرزوير . ألمانيا الهتلرية والشرق العربى ص ٣٠٦ .

ولاشك ان تلك الميول المحورية من جانب الملك فاروق لم تكن ايـنـسانا منه بنزعات فاشية او نازية وانما كانت بسبب تطور الموقف للعسكري في اوربا وانهيار فرنسا مما شجع في مصر الميول التي كانت تتعاطف مع المحور شعبية كانت ام رسمية ، لا على اعتبار ان المحور صادق النية فيما يتعلق باحترام السيادة المصرية واستقلال دول منطقة الشرق الأوسط ولكن على اعتبار انه لن يكون احتلالا أسوأ من الاحتلال البريطاني او الفرنسي والذي عانت منه شعوب المنطقة سنوات طويلة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان هذا الميل يحمل في طياته دوافع التشفى نحو حايف اكرهت مصر على مخالفته ضد رغبة شعبها ، كما انه كان يتضمن في الوقت نفسه معنى الاعجاب بالعسكرية الألمانية التي لا تقهر من جانب بعض قطاعات الراى العام المصرى وقادته بل وحتى الملك فاروق ذاته ، ولعل الملك فاروق كان يهدف من وراء اتصالاته بالمحور أن يستغل هذا التناقض الدولى القائم الا أنه لم يستطع أن يحقق أية فائدة سواء لعرشة او لبلاده بل على العكس فقد عرض عرشه للخطر في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وكانت الأمور أن تتطور الى ما هو أسوأ من الاحتلال وهو أن تحكم بريطانيا مصر حكما مباشرا ، ويقدر ملحرص الملك فاروق على التقرب من هتلر بقدر ما حرصت المخابرات الألمانية على تبديد أية مخاوف قد تساور الملك فاروق ووفقا لهذه السياسة التي نسجت خيوطها المخابرات الألمانية ، فقد تلقى الملك فاروق مذكرة عن طريق السفير المصرى في طهران (٣٠ ابريل ١٩٤١) يؤكد فيها هتلر بأن الحرب ليست موجهة ضد مصر أو أى بلد عربى وانما ضد انجلترا وحدها ، وجاء في المذكرة أن دولتى المحور تريدان طرد بريطانيا من اوربا والشرق الأدنى الى غير رجعة ، واقامة نظام جديد يقوم على مبدأ المصالح المشروعة لكل الشعوب ، وأكدت المذكرة أيضا على أن المانيا ليست لها اطماع اقليمية في البلدان العربية ، على حين ان هتلر وموسسلىنى يرغبان في أن يتحقق استقلال مصر وكل الأقطار العربية (٤٢) .

وفي ٢٩ يونيو ١٩٤١ أى بعد فشل الهجوم الانجليزى الذى شنه الجنرال « ويفل » على الحدود المصرية الليبية أرسل فاروق برقية الى السفير المصرى فى طهران ليبلغ السفير الألمانى أن لدى فاروق معلومات تؤكد بأن الانجليز سيحتلون مناطق البترول الايرانية لكى يحموها من الهجوم الألمانى المحتل من ناحية روسيا (٤٣) .

الا أن فاروق قد تملكه القلق والانزعاج بسبب ما وصل الى علمه من اتصالات كانت تجريها المخابرات الألمانية مع خديو مصر السابق عباس حلمى والذى كان صديقا قديما لألمانيا وكانت له ادعاءات فى عرش مصر منذ خلعه الانجليز فى أوائل الحرب العالمية الأولى ، وعلى الرغم من أنه قد تنازل عن عرش مصر وأصدر بيانا بهذا الخصوص (١٢ مايو ١٩٣١) الا أنه قد أوضح فيما بعد أنه يطالب بالعرش لابنه (٤٤) .

ويبدو أن اتصالات عباس حلمى بالألمان قد اثارت قلقا فى الدوائر الملكية المصرية مما جعل الملك فاروق يكتب الى هتلر — عن طريق السفارة البلغارية فى القاهرة — يحثه على قطع العلاقات الألمانية مع عباس حلمى وبالفعل فقد توقفت تلك الاتصالات كما قررت الحكومة الإيطالية أيضا قطع اتصالاتها بخديو مصر السابق عباس حلمى ارضاء للملك فاروق (٤٥) .

واعتقد أن الملك فاروق لم يكن وحده الذى يميل الى ألمانيا وإنما كانت الغالبية العظمى من المصريين يميلون الى نفس الاتجاه ولعل ذلك يرجع الى عدة اعتبارات : فقد كان أول من اكتشف فيروس البلهارسيا عالم الماتى وكان هذا المرض من الأمراض المنتشرة فى مصر ، وكان أول من اكتشف معابد أبى سنبل عالم آثار الماتى ، ثم كانت هناك تلك الثقة التى تتمتع بها الآلات الألمانية بشكل واضح ، وكان العرب عموما معجبين بألمانيا بسبب انضباطها وقوتها والطريقة التى بنت بها كيان وحدتها من مجموعة

(٤٣) المرجع السابق ، أخبار اليوم ١٩٥٧/٩/٩ .

(٤٤) الأهرام ٢٤ يوليو ١٩٥٦ .

(٤٥) لوكان هيزويز ، مرجع سبق ذكره ص ٣٠٩ .

من الدويلات ذات لغة مشتركة وتراث مشترك ولكنها كانت عديمة القوة الى أن التحمت أو اصرها وانصهرت في بوتقة الوحدة الجرمانية وعندما كان العرب (وما يزالون) يتدارسون تحقيق وحدتهم كان بعضها يتطلع الى ألمانيا على اعتبار أنها قدوة يمكن الاحتذاء بها .

وعلى ضوء المعنى السابق فقد اتهمت السلطات المصرية بأنها صنيعة للمحور في شخص ملكها — على الرغم من أن تلك التهمة لا تحمل قدرا من الحقيقة ، فالواقع أن مصر وألمانيا وجدتا نفسيهما تحاربان عدوا واحدا الأمر الذي خلق نوعا من الترابط بينهما ليس القصد منه خدمة ألمانيا وإنما قصد من هذا الترابط حصول مصر على استقلالها ، ولعل فاروق في محاولة الاتصال بالألمان كان يهدف الى أن يحصل على وعد من هتلر بأن يمنح الألمان مصر الاستقلال إذا انتصر المحور في الحرب (٤٦) .

وعلى الرغم من أن المحور قد أعلن في العديد من المناسبات أنه لا يضر أي نوايا عدوانية نحو مصر أو غيرها من الأقطار العربية ، وبينما الاتصالات قائمة بين الملك فاروق وهتلر لنفس الفرض فإن الوثائق الألمانية والتي اعتمد عليها أحد المؤرخين المعاصرين تشير الى ما يسمى بتقسيم التركية — عقب انتصار المحور — حيث أرادت إيطاليا أن تحصل من هتلر على وعد بأن تكون مصر من نصيبها في نطاق السيطرة الإيطالية على ساحل شمال أفريقيا ، وعلى الرغم من أن هتلر قد قطع على نفسه وعدا بذلك إلا أنها كانت خطة تكتيكية بهدف البقاء على جبهة التضامن متماسكة (٤٧) .

ويبدو أن المخابرات البريطانية كانت متيقظة تماما لكل ما يحدث في مصر وتجمعت تقارير المخابرات البريطانية وتقارير السفير البريطاني في مصر وتقارير عملاء بريطانيا سواء في مصر أو في البلدان التي تمت فيها

(٤٩) محمد حسنين هيكل . عبد الناصر والعالم — بيروت ١٩٧٢

ط الأولى ص ٤٣٢ .

(٤٧) لوكازهيرزويز وألمانيا والمشرق العربي — مرجع سبق ذكره

صفحة ٣٢٠ .

الاتصالات بين المحور وفاروق ، وأجمعت كلها على أن فاروقا يلعب لعبة خطيرة ولا بد من توجيه لكمة قوية لشخص الملك الشاب المتهور حتى يعود الى حظيرة السياسة البريطانية.

وقبل أن ننتهي من دراسة بعض المواقف التي هيأت لحادث ٤ فبراير يجدر بنا أن نسجل ملاحظة هامة : لقد كان في مقدور السلطات البريطانية أن تقدر نشاط القصر لا على أنه خيلة لقضية بريطانية وحلفائها وإنما على أنه إخلاص لقضية مصر واستقلالها ، وأن هؤلاء المصريين ذوى النشاط المحورى لا يحبون المحور لذاته ولا يكرهون الانجليز لذاتهم أيضا ، ولكنهم كانوا يعملون لتحقيق ما يعتقدون بإخلاص أنه في مصلحة مصر ، ولقد كانت الدول المحايدة أو معظمها تؤمن يومئذ ايمانا راسخا بأن النصر للمحور ، وأن الهزيمة ستلحق ببريطانيا .

ولم تكن هناك إذن خيانة لقضية الديمقراطية وإنما كان هناك إخلاص لقضية مصر وحرص على تحقيق أمتيها في السيادة والاستقلال ، ولعل البريطاني الوحيد الذى فهم هذا المعنى وقدره هو الجنرال ويلسون حيث عبر عن النشاط المصرى والذى يطلق عليه « محورى » بأنه نشاط بين ولاعين بين ولاء السياسة المصريين لقضية بلادهم والعمل على استقلالها وبين ولائهم لقضية الحلفاء والديمقراطية (٤٩) .



(٤٨) د. هيك . مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٤٩) محمد التايى : سرار السياسة والسياسة . مرجع مسبق

ذكره ص ٢٠٩ .

بريطانيا تستنفذ اغراضها من وزارتي حسن صبرى وحسين سرى

اولا : وزارة حسن صبرى « يونية — نوفمبر ١٩٤٠ » :

لم يجد الملك فاروق بدا من الخضوع للتهديدات البريطانية والموافقة على اقالة حكومة على ماهر ، ورغبة من فاروق في تدارك الموقف حفاظ على عرشه ، استدعى عددا من الساسة القدامى وزعماء الأحزاب الى قصر عابدين للتشاور في الامر ، وقد رأى المجتمعون وفي مقدمتهم احمد ماهر أنه من الخير ان تستقيل الوزارة بعد ان انعدمت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية (٥٠) ، ومعنى ذلك هو الاذعان للتبليغ البريطانى، وفى مساء (٢٢ يونة ١٩٤٠) وكان على ماهر قد قدم استقالته ، ذهب احمد حسنين (أمين القصر) الى دار السفارة البريطانية ليبلغ السفير موافقة الملك على اعتزال على ماهر رئاسة الوزارة وان يعود الى منصبه فى القصر وفى محاولة من على ماهر لاستثمار الموقف لصالحه ذهب الى الى مجلس الشيوخ وألقى بيانا أوضح فيه أسباب استقالته مؤكدا على أن السلطات البريطانية تقدمت اليه بالعديد من المطالب وافه استجاب الى الكثير منها فى نطاق معاهدة التحالف الأمر الذى استوجب شكر السلطات البريطانية عليها ، وأن بعضا من هذه المطالب قد رفضه لثاقته لاستقلال مصر .

ويلاحظ أن على ماهر قد لجأ الى مجلس الشيوخ ، وليس الى مجلس النواب ، الذى يملك وحده اعلان الثقة بالوزارة ، وذلك خشية المعارضة التى قد يثيرها رئيس مجلس النواب — احمد ماهر — بسبب ما أبداه من موافقته على استقالة الحكومة .

لما المطالب البريطانية بشأن الوزارة الجديدة فقد اتسمت بالتضارب الى حد كبير حيث كان من رأى الخارجية البريطانية أن تكون وزارة قومية أكثر تمثيلا للقوى السياسية المختلفة بشرط أن يؤيدها الوفد وتقوم بتنفيذ

(٥٠) مذكرات حسن يوسف : القصر الملكى ودوره فى السياسة المصرية

المعاهدة نصا وروحا (٥١) ، وهكذا عاد الوفد الى الظهور كقوة مؤثرة على مسرح السياسة المصرية ، أما لامبسون فكان يريد لها وزارة وفدية خالصة أو يؤيدها الوفد على الأقل ولا أهمية لكونها قومية أو حزبية بشرط أن « تطفوا معنا أو تفرق معنا » على حد تعبيره (٥٢) .

واعتقد أن اختيار حسن صبرى لرئاسة الحكومة (٢٨ يونية) لم يكن استجابة كاملة لرغبات بريطانيا الا أن الحكومة البريطانية قد اعتبرته حلا وسطا وأكد وزير الخارجية البريطانية هذا المعنى في تصريح له في مجلس اللوردات اذ قال : « ان علاقة بريطانيا بالوزارة المصرية الحاضرة تدعو الى اشد الاحتياط وأنه كان يود أن يشترك الوفد في الحكم » (٥٢) .

ولعل موافقة بريطانيا على اختيار حسن صبرى رئيسا للحكومة قد حكمته عدة اعتبارات من بينهما : صداقة حسن صبرى لبريطانيا ورفض النحاس باشا الاشتراك في وزارة قومية ، وعدم التمسك من ولاء القوات الفرنسية بعد سقوط فرنسا ورغبة الخارجية البريطانية في حسم الأمور مع الملك فاروق بقدر من اللباقة دون حدوث انفجار (٥٤) .

وعلى الرغم مما عرف عن حسن صبرى من ميول انجليزية الا أن زيارته لدار السفارة البريطانية في اليوم الثانى لتولية منصب رئيس الحكومة كانت تحمل معنى كبيرا بأنه يحرص على ارضاء السلطات البريطانية بقدر

(٥١) د. محمد جمال المسدى وآخرون . مصر والحرب العالمية الثانية — مركز الدراسات السياسية بالأهرام القاهرة ١٩٧٨ . ٢٢٠ ، ٢٢٢ .

(٥٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥٦٠ بتاريخ ٢٣ يونية ١٩٤٠ . من لامبسون الى هاليفاكس . F.O. 407-224

(٥٣) مذكرات حسن يوسف . مصدر سابق ذكره ص ١١٥ .

(٥٤) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٨٥ من هاليفاكس الى لامبسون ٢٠ من يونية ١٩٤٠ . ونستون تشرشل ، مذكرات تشرشل ترجمة خيرى حماد . حماد بغداد ١٩٦٠ ص ٥٢٧ — ٥٣٠ .

يمكنه من ممارسة سلطاته كرئيس للوزراء ، ولذا فقد كانت هذه الزيارة موضع استنكار شديد من بعض أعضاء مجلس الشيوخ المصري .

ولم يكن من الممكن أن تتبنى الوزارة الجديدة سياسة مضادة لسياسة الوزارة السابقة ولذا فقد ألقى حسن صبرى بيانا في مجلس النواب والشيوخ أشار فيه الى : أن مصر الحريضة على استقلالها وسلامتها تحرص كذلك على الوفاء بتعهداتها لحليفتها بتطبيق المعاهدة نصا وروحا وفق ما أقره مجلسكم الموقر بجلسة ١٢ يونية ١٩٤٠ (٥٦) ، وكان معنى ذلك هو تمسك وزارة حسن صبرى بمبدأ تجنب مصر ويلات الحرب ، وعلى الرغم من ذلك فقد قوبل رئيس الوزراء بمعارضة قوية من بعض أعضاء مجلس النواب والشيوخ بسبب الملاحظات والظروف التي أحاطت بتشكيل الوزارة على اعتبار أن الوزارة السابقة قد حظيت بثقة البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) (٥٧) قبل أيام معدودات وأقالتها بهذه الطريقة يعد مخالفة صريحة للدستور والذي يقضى بأن الوزارة تستقيل اذا اغتدت ثقة البرلمان وتبقى في مناصبها اذا فازت بهذه الثقة . . . وتساءل احد أعضاء مجلس الشيوخ : فمن أى ناحية اذن جاءت هذه الاستقالة ؟ وأجاب الشيخ عبد الرحمن الرافعى : أن أمر الاقالة جاء من ناحية التدخل السافر في شئون البلاد ولذا فان الملاحظات التي أحاطت بتشكيل الوزارة الحالية واستقالة الوزارة السابقة يدعونا الى الامتناع عن تأييد تلك الوزارة (٥٨) .

ويلاحظ وفقا للعديد من المصادر الهامة أن بريطانيا بدأت تعمل على ارضاء الوفد وقد وضح هذا من خلال الوزارة الجديدة وحث الملك فاروق

(٥٥) مجموعة مضابط مجلس الشيوخ لدور الانعقاد الع

٣ يوليو سنة ١٩٤٥ ص ٩٥١ .

(٥٦) المصدر السابق نفسه ، مضابط مجلس النواب

العادى الثالث ٢ يوليو ١٩٤٠ ص ٢٦٠٦ .

(٥٧) لقد أقر مجلس النواب والشيوخ الثقة في الحك

١٢ يونية ١٩٤٠م .

(٥٨) مضابط مجلس الشيوخ دور الانعقاد الخامس

— بصدد مناقشة بيان حسن صبرى — .

على اخذ رأى الوفد على اعتبار أن أية حكومة لا تحظى برضاء الوفد فلن تنال قدرا كبيرا من الأهلية التي تمكنها من الاستمرار ، ولذا فأننا نعتقد أن موقف الوفد وامتناعه عن تأييد هذه الحكومة على اعتبار أنها لاتحوز ثقة البلاد (٥٩) ، يعد صدمة لبريطانيا ومؤثرا واضحا الى تلك السياسة التي أوصلت العلاقات المصرية البريطانية الى طريق مسدود وقد بدأ هذا واضحا من خلال مقابلة لامبسون لفاروق (٢٨ يونية ١٩٤٠) ولذلك فقد سعى حسن صبرى جادا للحصول على تأييد الوفد تقوية لمركزه .

وعلى ما يبدو فان لامبسون كان يهدف من وراء ذلك الى أن يظل مبدأ التعاون مع الوفد قائما وبقدر تأزم الموقف الدولي فان بريطانيا ستعمل على عودة الوفد في الوقت الذي ترى فيه أن الاقدام على تلك الخطوة مسألة تحتاج الى قدر كبير من الشجاعة ، ولذا فقد لفت لامبسون نظر فاروق الى أن فشل وزارة حسن صبرى ستترتب عليه نتائج خطيرة قد لا يتوقعها (٦٠) . وهو يريد بذلك تحذير فاروق من سياسته التي اتبعت أيام وزارة على ماهر تلك السياسة التي يرى لامبسون أنها أدت الى أزمة أفلت فاروق من نتائجها الخطيرة الصعبة .

وبصدد اختيار حسن صبرى باشا رئيسا للوزراء وعدم الأخذ بنصيحة لامبسون باسناد رئاسة الحكومة الى الوفد أو وزارة يؤيدها الوفد يتحدث أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى والمستشار الأول للملك فاروق — يتحدث عن السبب في اختيار حسن صبرى فيقول : « لقد كان رأى دائما أن الوفد هو القوة الشعبية الوحيدة في هذا البلد وأنه بهذه الصفة أحق بالحكم من جميع الأحزاب الأخرى ، وأنا أعتقد أن الوفد قوة يمكن استغلالها في استخلاص حقوق البلاد من الانجليز ، ولقد عملت ولا زلت أعمل على ازالة الخلاف بين الملك فاروق والنحاس ،

(٥٩) المصدر السابق ، من كلمة الشيخ يوسف الجندى عضو الهيئة الوفدية .

(٦٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٦٢٨ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٨ يونية ١٩٤٠ .
F.O. 407-224

وهذه الخطوة لابد منها قبل عودة المياه الى مجاريها — أى قبل عودة الوفد الى تولى الحكم — ومن هنا كان رفض العمل بنصيحة لامبسون — لأن العمل بهذه النصيحة كان معناه أن الوفد وهو القوة الشعبية الوحيدة « إنما يعود الى الحكم بارادة الانجليز وهو أمر ليس فى مصلحة البلاد ولا فى مصلحة الملك ، ولا فى مصلحة الوفد نفسه » .

ويضيف أحمد حسنين قائلا : « ورأيت أن أقوم بمناورة تمويه وتضليل ذرا للرماد فى العيون ، فطلبت من الملك أن يوفد عبد الوهاب طلعت لمقابلة النحاس باشا فى كفر عثما لكى ألفت أنظار السفارة وعيونها الى حيث يقيم النحاس وأصرفها عما يجرى فى القاهرة .. وهكذا بينما كان عبد الوهاب طلعت فى كفر عثما كنت أنا قد اتصلت بحسن صبرى وأعضاء وزارته وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة وهكذا فوجئ السفير البريطانى بالأمر الواقع صحيح أن حسن صديق لبريطانيا ولقد اخترناه لهذا السبب كسرا لحدة التحدى فقد كان أغفال نصيحة السفير تحديا منا لا شك فيه » (٦١) .

ووفقا لهذا رأى فإن القصر الملكى كان يحاول أن يظهر وكأنه حربى على عودة الوفد تحقيقا للشريعة الدستورية باعتبار أن الوفد هو صاحب الأغلبية الشعبية فى البلاد وهذا يعطى دلالة خفية على أن اسناد الحكم الى وزارات الأقلية يعد مخالفة دستورية يحرص القصر على تجاوزها بعودة الوفد الى الحكم تحقيقا لمبدأ الشرعية الدستورية الا أن هذه العودة مشروطة بايجاد نوع من التقاهم مع الوفد أى — عودة المياه الى مجاريها — على حد تعبير أحمد حسنين باشا . وهذه العودة التى يعنىها القصر تتمثل فى نوع من التضامن بين القصر والوفد وهذا مالا تسمح به بريطانيا اطلاقا لأنه يعنى — من وجهة النظر البريطانية — أن ينضم الوفد الى سياسة القصر مما يسبب كثيرا من المشاكل ، واعاقة للعديد من المخططات البريطانية .

(٦١) حديث أجراه الصحفى محمد التابعى مع أحمد حسنين باشا ، اسرار السياسة والسياسة ، مرجع سبق ذكره ص ١١٧ — ١٧٨ .

وفي الوقت الذي تولت فيه وزارة حسن صبرى الحكم كان الهجوم العنيف الذى شنّه الايطاليون فى خريف سنة ١٩٤٠ فى اتجاه الاسكندرية ، وسرعان ما جعل مهمة الوزارة الجديدة باللغة الدقة حيث وصلت القسوات الايطالية الى السلوم فى ١٤ سبتمبر وعقب ذلك بيومين احتلت سيدى برانى، ومن جديد نوقشت قضية هامة شغلت الجانب الأساسى فى العلاقات المصرية البريطانية ابتداء من نشوب الحرب — وهى قضية اعلان الحرب من جانب مصر على المحور — وتوترت العلاقات مع السعديين والذين كانوا يشكلون اهم المجموعات الحزبية التى تتألف منها الوزارة ، وبدأ الدكتور أحمد ماهر فى شن حملة سياسية تستهدف أن يكون لمصر دورا هاما فى الحـرب بأن تعلن الحرب على المحور . فى الوقت الذى رأى فيه حسن صبرى وغالبية أعضاء وزارته أن مصر يجب ألا تعلن الحرب لمجرد اجتياز الايطاليين الحدود عند السلوم لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك وبين السلوم ومرسى مطروح مسافة ثلاثمائة كيلو متر لم يحسب من قبل حساب الدفاع عنها ، ولا مسوغ لأن تعلن مصر الحرب دفاعا عن هذه المنطقة وهى لا تملك هذا الدفاع ولا تريد أن تجعل من اعلان الحرب مجرد مظاهرة كلامية لا حـريا بالفعل وكان من رأى حسن صبرى عدم اعلان الحرب من جانب مصر ولو بلغ الايطاليون القاهرة (١٢) .

وكان توتر الأعصاب فى القاهرة شديدا ، وفى دور السنينما قوبلت المعلومات التى عملت السلطات البريطانية بعناية على اذاعتها بمظاهرات صاخبة كالموج وكثرت الأخبار المغلوطة وانتشرت الشائعات بأن الحرس الملكى قد دعم بعناصر انجليزية جعلت الملك فاروق واقعا تحت الرقابة المشددة من السلطات البريطانية (١٤) .

(٦٢) مضابط مجلس النواب من الجلسة الثالثة والستين لدور الانعقاد العادى الثالث ٢٩ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٣٤٨ .

(٦٣) المصدر السابق الجلسة الثالثة والسبعين ١٧ يوليو ١٩٤٠ ص ٣٦٣٣ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى ، مصدر سبق ذكره ، مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ .

(٦٤) مذكرات اللواء محمد ابراهيم أمام رئيس البوليس السياسى صحيفة الجمهورية ١٤ يناير ١٩٥٦ م .

وأمام الهزائم المتلاحقة لقوات الحلفاء وتحت تأثير الراى العام المصرى والذى يميل الى عدم التورط فى حرب لا ناقة له فيها ولا جمل — على حد تعبير الشيخ المراغى (٦٥) — تمسكت حكومة حسن صبرى بموقفها من الحرب على الرغم من انسحاب السعديين من الوزارة ايماناً منهم بأن فشل مصر فى الدفاع عن نفسها إنما يعنى الاعتراف بالحماية البريطانية عليها (٦٦) . واجمعت العديد من تقارير السفارة البريطانية على أن مشاعر المصريين لا تميل الى اعلان الحرب ومن المستحيل اجبار مصر على اتخاذ قرار الحرب على ضوء اتجاهات الراى العام المصرى فى ذلك الوقت (٦٧) .

وأمام الاجماع الشعبى على مبدأ عدم دخول الحرب فلقد تجاوزت العديد من الصحف المصرية حدود الرقابة المفروضة عليها ونشرت العديد من المقالات دفاعاً عن حق مصر فى تمسكها بالموقف الذى يتفق ومصالحها ، على اعتبار ان ايطاليا فى حالة حرب مع انجلترا وليس مع مصر وإن الهجوم الايطالى يستهدف القوات البريطانية ولم يقصد به العدوان على المدن والقوات المصرية فهى حرب يخوضها طرف محارب ضد طرف محارب آخر فوق ارض طرف ثالث بعيداً عن دائرة الصراع الدائر بين المتحاربين (٦٨) .

وسرى اعتقاد — بالحق أو بالباطل — بأن انسحاب القوات البريطانية من السلوم وسيدى برانى مرجعه أسباب سياسية وليست عسكرية ، وأن بريطانيا لم تكن لتقرر أن تجلو عن هاتين المدينتين الا لكى تجر مصر وراءها فى الحرب وذلك بأن تهيب لدخول مصر الحرب سبباً معقولاً (٦٩) .

(٦٥) أحمد مرتضى المراغى : غرائب من عهد فاروق . بيروت ١٩٧٦ ص ٥١ ، مذكرات حسن يوسف — مصدر سبق ذكره ص ١١٧ .
(٦٦) جريدة السياسة ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠ ، المسدى وآخرون مرجع سبق ذكره ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٦٧) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١١٤ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠ . F.O. 407-224
(٦٨) الأهرام ١٩ سبتمبر ١٩٤٠ مقال بقلم : اسماعيل صدقى باشا ، الوفد المصرى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠ م .
(٦٩) مارسيل كولومب ، مرجع سبق ذكره ص ١٢٤ .

وكان على بريطانيا وفقا لما أجمع عليه الشعب المصرى من تجنب
ويلات الحرب ان تواجه الموقف بدون الاعتماد على الجيش المصرى لكنها
ستحاول أن تعطى تفسيرا يزداد صرامة لمواد المعاهدة « ١٩٣٦ » كما أنها
لن تتردد — عندما يلوح لها أن مصالحها الفعلية فى خطر — فى أن تتدخل
بحزم فى الشؤون الداخلية لمصر ولو اضطرها الأمر الى استخدام القوة
العسكرية وهذا ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢م .

وفى الأسبوع الثانى من ديسمبر ١٩٤٠ تمكنت القوات البريطانية
من احراز بعض الانتصارات فى موقف سيدى برانى وأوقفت زحف القوات
الاطالية على مصر ، ولذا فقد استرد الانجليز بعضا من أنفاسهم المضطربة
مما مكن السفير البريطانى من استشارة القادة العسكريين فى المنطقة حول
دخول مصر الحرب وقد أجمعوا على أن الوقت غير مناسب للأسباب
الآتية : —

أولا : أن وقوف مصر على الحياد ساعد على تخفيف تعرض قنـاة
السويس والموانئ المصرية للقصف من جانب ايطاليا . . ومن تلك
القواعد المصرية يتدفق السلاح والعتاد الى قوات الحلفاء (٧٠) .

ثانيا : أن احتمال هجوم ايطاليا من الجو على الاراضى المصرية ما يزال
مائما ولدى الايطاليين فى ليبيا ثلاثة أسراب مقاتلة يتكون
كل سرب من ١٨ طائرة بالاضافة الى سرب قاذف ناقل ، وأن هناك
حوالى ١١٠.٠٠٠ ر. آلاف مقاتل بالاضافة الى وحدات البوليس
الحربى .

(٧٠) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ، مصدر سبق
ذكره ص ١١٦ .

(٧١) الوثائق الأمريكية ، تقرير سرى يحمل رقم ١٥٨٦ بتاريخ ٢٥ مارس
١٩٣٩ من السفير الأمريكى فى القاهرة الى وزارة الخارجية
الأمريكية .
B. 65 - C. 20/43

ثالثا : ان اطمئنان القائد العام (الجنرال ويفل - الى هدوء الجبهة الخلفية كان عوناً له في نجاح معركته الأخيرة .

رابعا : لقد بدأت الحكومة المصرية تشير الى بعض مطامعها الإقليمية في ليبيا كمقابل لاعلانها الحرب بالاضافة الى رغبتها في أن تمثل في مؤتمر السلام المزمع عقده عقب الحرب (٧٢) .

للاسباب السابقة : رأت الخارجية البريطانية صرف النظر عن هذا الموضوع بصفة مؤقتة لحين انجلاء الموقف الدولي .

الا أن لامبسون وجد نفسه يدور في دائرة مفرغة وأن ما يكسبه من ناحية يخسره في ناحية أخرى بسبب سياسة القصر ، لذلك كتب الى هاليفاكس شاكياً ما يصادفه من متاعب ، ومن وضع لا يبعث على الاطمئنان ولكي يمهد الطريق لما قد يطلب اتخاذه من اجراءات شديدة في المستقبل فقال أنه : « لا يثق مطلقاً في تصرفات الملك فاروق وأن هناك همسات تدور بأن الجيش المصرى قد صدرت اليه الأوامر بمقاومتنا اذا أجبرناه على مقاتلة الايطاليين ، لذلك فقد اقتربت اللحظة التى علينا فيها ، أن نكون حازمين مع الحكومة المصرية ومن ورائها السراى حتى ولو وصل الأمر الى اللجوء باستعمال القوة المسلحة (٧٢) .

وقد أدرك لامبسون ضعف حسن صبرى في مواجهة السراى لحاجته الى الاعتماد عليها ، وهكذا بدأت كل الدلائل تشير الى أهمية عودة الوفد كضرورة تحتمها المصالح العليا لبريطانيا ولو استخدمت في ذلك من الوسائل مايتناقض بصورة واضحة مع المعاهدة المصرية البريطانية .

وتشير الوثائق الأمريكية الى أن السياسة البريطانية قد لجأت الى وسيلة أخرى كبديل عن قيام القوات المصرية باعلان الحرب ضد المحور حيث اقترح البريطانيون على الحكومة المصرية أن تبيعهم بعض الأسلحة

(٧٢) المصدر ان سابق .

(٧٣) وثائق الخارجية البريطانية من لامبسون الى هاليفاكس ١٠

أغسطس ١٩٤٠ برقية رقم ٨٩٦ .

المصرية خصوصاً المعدات الميكانيكية والمدفعية ويشير نفس المصدر الى أن هذا الاقتراح من الجانب البريطانى كانت تحكمه عدم الثقة فى القوات المسلحة المصرية من جانب البريطانيين بالإضافة الى افتقار القوات البريطانية الى العديد من الأسلحة وخصوصاً بعد الهزائم التى منيت بها فى الصحراء الغربية (٧٤) .

وعلى الرغم من أن أحد أعضاء مجلس النواب قد تقدم بسؤال الى رئيس الوزراء حول مدى صدق هذه الدعاية الا أن الحكومة المصرية قد أعلنت فى بيان رسمى عدم صدق هذا الادعاء (٧٥) ، مما يؤكد على أن بيان الحكومة كان مخالفاً للحقيقة ، ولعل الحكومة البريطانية قد طلبت هذا المطلب من رئيس الوزراء المصرى وعلى ما يبدو فإنه قد رفض هذا المطلب بسبب ما قد يتركه من أثر لدى الراى العام وخصوصاً وأن حسن صبرى لا يستند الى قواعد جماهيرية أو حزبية ، وهكذا تجمعت العديد من الأسباب التى تؤكد أهمية عودة الوفد باعتباره الحزب الوحيد الذى يستند الى جماهيرية تمكن السياسة البريطانية من تجاوز معاهدة ١٩٣٦ بحجة أن ضرورات الحرب تقضى بمناصرة الحليفة من منطلق الدفاع عن الديمقراطية فى العالم .

وانطلاقاً من مفهوم أن الملك فاروق ذو ميول محورية وأنه يكسره التجليز فقد بدأت السياسة البريطانية تعيد علاقاتها بالقصر وفقاً لهذا الاعتقاد فى الوقت الذى كانت فيه القوات البريطانية تترنح من الضربات المتكررة التى تتلقاها من قوات المحور ، ومن المؤكد أن من أولى مهام السفير البريطانى أن يصون ظهر الجيش من أية مفاجأة قد يحدثها الملك ولا بد من تهديده والزجر به (٧٦) .

(٧٤) وثائق الخارجية الأمريكية برقية رقم ١٣٨ من سفير أمريكا فى القاهرة الى الخارجية البريطانية ٨ يوليو ١٩٤٠م .

140 — Co. H. European War, 1939 — 4902

(٧٥) مضابط مجلس النواب — الجلسة الخامسة والسبعين ٧ أغسطس ١٩٤٠ ص ٢٦٩٩ .

(٧٦) مذكرات ابراهيم باشا عبد الهادى — مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢م .

ووفقا لما اعتقده السفير من أن على ماهر يناصر فاروق في عدائه للانجليز وأنها يعملان على خلق مناخ مشبع بروح اليأس والهزيمة مما يقلل من هبة الجيش البريطانى ، فقد طلب لامبسون الى حسن صبرى بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية أن يعتقل على ماهر بحجة أن له نشاطا ضارا بالمجهود الحربى (٧٧) . ويعتقد بعض المعاصرين أن السفير لم يقدم دليلا مقنعا ينهض حجة لما طلب مما جعل رئيس الوزراء المصرى يلوح باستقالته اذا تشبث السفير بطلبه (٧٨) .

ولعل لامبسون قد خشى من الضغط على حسن صبرى فى هذا الموضوع بسبب ما قد يقدم عليه من أمر استقالته وعلى ما اعتقد فقد كان لامبسون حريصا على أن تبقى وزارة حسن صبرى أطول وقت ممكن حتى يقتنع الراى العام بعدم جدوى أية وزارة لا تستند الى قاعدة شعبية وهذا يقف دليلا على حجته فى عودة الفساد ومن جانب آخر فلعله خشى أن يظن أنه انما أراد أن ينتقم من على ماهر بسبب التصريح الذى أدلى به عشية استقالته والذى حمل فيه حملة شديدة على لامبسون متهما اياه بالدكتاتورية والاستبداد وأنه يريد أن يكون الحاكم الفعلى لمصر ، وهذا الموقف من حسن صبرى يعتبر موقفا وطنيا يتطابق الى حد كبير مع مشاعر الراى العام والشعبية التى حصل عليها على ماهر بسبب الظروف والملايسات التى احاطت باستقالته .

وقد استمر الجانب البريطانى قلقا لضعف رئيس الوزراء وخوفه من الاقدام على تنفيذ المطالب البريطانية ووقوعه الى حد كبير تحت سيطرة القصر ، لكن الذى كان يخفف من ذلك القلق هو ثقة الحكومة البريطانية فى ولاء حسن صبرى ، وقد تكرر تعبير الخارجية البريطانية وثقتها فى نوايا رئيس الوزراء ، بل أن حسن صبرى قد أعلن صراحة بأنه يفضل أن

(٧٧) الوثائق الأمريكية برقية ١٧٨ من السفير الأمريكى الى الخارجية البريطانية ١٨ أغسطس ١٩٤٠ .

يستقبل اذا ما تأكد أنه لم يعد يحظى بثقة أصدقائه الانجليز مؤكداً أن وزارته موالية لهم دون تحفظ (٧٩) .

واذا كان السفير البريطاني عملاً بفكرة «تقليم اظافر القصر» قد تراجع عن فكرة اعتقال على ماهر الا أنه عاد مطالبا رئيس الوزراء بأبعاد أشخاص بذواتهم من القصر الملكى وفي مقدمتهم عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى بحجة أنه متشبع بسياسة على ماهر ، وكذلك بعض الايطاليين الذين يعملون فى وظائف مختلفة بالقصر ، ورأى الملك فاروق فى هذا المطلب من المساس بذاته ما لا يسمح بالنظر فيه وتدخل حسن صبرى بهدف التغلب على صدام يوشك أن يقع بين الملك والسفير وبعد أيام قلائل صدر الأمر الملكى بتعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان واعفاء عبد الوهاب طلعت من خدمته داخل القصر (٨٠) . وهكذا رضح فاروق هذه المرة وقبل مبدأ التدخل البريطانى فى أمر هو من أخص الأمور التى ندخل فى نطاق السياسة الداخلية مما كان سببا فى العديد من التدخلات الأخرى .

وبينما حسن صبرى يلقي كلمته فى البرلمان بمناسبة افتتاح دورة جديدة اذا به يقع على الأرض وقد فارق الحياة (١٤ نوفمبر ١٩٤٠) .

ثانيا : وزارة حسين سرى (نوفمبر ١٩٤٠ — فبراير ١٩٤٢) :

يعتبر تعيين حسين سرى خلفا لحسن صبرى دبلوماسية ماهرة ابتكرها أحمد حسنين (رئيس الديوان الملكى) على اعتبار أن حسين سرى رجل مقبول عند بريطانيا وسوف لا يعترضون على تعيينه ولن يتمسكوا بوجوب قيام وزارة وفدية ، أى أن اختبار حسين سرى كان تقاديا لحتمية الاصطدام بالانجليز (٨١) .

وعلى الرغم من أن حسين سرى كان شخصية محببة لدى الانجليز الا أن الملك فاروق رأى فيه بعض المميزات التى تقدمه على غيره ، فهو أولا

(٧٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١١٦٨ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٤ سبتمبر ١٩٤٠ . F.O. 407-224

(٨٠) د. هيكل . مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٢٠٠ .

(٨١) محمد التابعى . مرجع سبق ذكره ص ١٨٤ .

يكن ولاءاً لشخص الملك وللأسرة الملكية عموماً أى أن ولاءه للبريطانيين يأتى بعد ولاءه للملك ، وهو ثانياً قريب للأسرة المالكة (خال الملكة فريده) وهو من هذه الناحية أحرص الناس على حقوق الملك ، أما الاعتبار الثالث : فإن الوفد صاحب الأغلبية الحقيقية مقصى عن الحكم وتعيين رجل مستقل غير حزبى مثل حسين سرى فى رئاسة الوزارة قد يخفف ولو قليلاً من حدة خصومة الوفد للقصر (٨٢) .

ولقد رأى أحمد حسنين أن مهمة وزارة حسين سرى تعد مؤقتة تمهيداً لعودة الوفد الى الحكم بعد أن يقدم الوفد الى الملك الترضية الكافية والضمانات اللازمة على عدم تكرار ما فعله الوفد سنة ١٩٣٧ (٨٢) .

ومن المؤكد أن وفاة حسن صبرى كانت مفاجأة للإنجليز حالت دون دراسة الموقف دراسة جيدة تمهيداً لإقناع الملك فاروق بعودة الوفد ، والملاحظ أن القوتين المتصارعتين — القصر والإنجليز — كانتا ترغبان فى عودة الوفد لكن الاختلاف بينهما كان قائماً حول الكيفية التى يعود بها بمعنى أن القصر كان يشترط أن يقدم الوفد الترضية المناسبة لشخص الملك وأن يتعهد النحاس باشا بعدم تكرار محاولة التعدي على الحقوق الملكية ، وكان النحاس يعلم جيداً حاجة فاروق الى تضامنه مع الوفد فى وقت بدأت ملامح الصراع تتصاعد الى الأفق بين القصر والإنجليز .

أما الإنجليز فقد كانت حاجاتهم الى الوفد تشتد حينما تتأزم الأوضاع العسكرية على الجبهة المصرية اعتقاداً منهم أن الملك فاروق سيطعنهم من الخلف وأن وجود الوفد هو الضمان الوحيد لكسر شوكة القصر ، وعلى

(٨٢) الوثائق الأمريكية بوقية رقم ٢٣١٧ من السفير الأمريكى فى القاهرة الى الخارجية البريطانية ٢٤ يناير سنة ١٩٤١ .

(٨٣) محمد القابى ، مرجع سبق ذكره ص ١٨٤ ، مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١١٥ .

الرغم من أن الانجليز لم يكن لديهم شروط يفرضونها على النحاس مقابل عودته الى رئاسة الحكومة الا أنهم كانوا حريصين جيدا على ان يظهروا انفسهم في صورة اصحاب الفضل الاول في تلك العودة ، وهذا ما كان يعبه القصر جيدا ويحرص تماها على عدم تحقيقه .

وعموما فلقد كان اختيار حسين سرى في وقت احرز فيه البريطانيون بعضا من انتصاراتهم العسكرية على الجبهة الغربية سببا كافيا لتأجيل عودة الوفد ، وقد أبدى لامبسون ارتياحه لاختيار حسين سرى ووصفه بأنه صديق للبريطانيين ورجل على قدر كبير من النشاط والتصميم ، شىء آخر دعا لامبسون لبدء ارتياحه لاختيار حسين سرى باشا وهو ما كان يجهر به دائما من أقوال تنسم بالكراهية لعلى ماهر العدو اللدود آنذاك للبريطانيين (٨٤) .

وتعتبر الوزارة الجديدة امتدادا للوزارة السابقة من حيث التشكيل ومن حيث السياسة نحو الحرب ، فالوزارة الجديدة قد شكلت الى حد كبير من أعضاء الوزارة السابقة ، ثم ان رئيسها كان احد ثلاثة رشحتهم السفارة البريطانية للرئاسة أثناء الازمة مع القصر حول التخلص من على ماهر (٨٥) .

أما موقف البريطانيين من دخول الحرب فقد قنعوا بالمعونة الجادة التي تقدمها لهم الوزارة المصرية مما دعا لامبسون الى وضع قضية « اعلان الحرب » جانبا معلنا بأن المستقبل يعتمد الى حد كبير على طبيعة سير القتال وأن أى نجاح عسكري كبير قد يؤدي الى تغير جذرى في الموقف السياسى المصرى (٨٦) . أى ان السفير البريطانى قد اقتنع تماما بأن السبب في تردد الحكومة المصرية في اعلان الحرب راجع الى تردى الحالة العسكرية للقوات البريطانية وليس مرده الى أن معاهدة ١٩٣٦ لا تقر مبدأ دخول الحرب .

(٨٤) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٥٤ من لامبسون الى هاليفاكس ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ م .
F.O. 407 - 224

(٨٥) د. المسدى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص ٢٤٠ .

(٨٦) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٤٩ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٦ أكتوبر ١٩٤٠ .

ويلاحظ أن ردود الفعل البريطانية بخصوص دخول مصر الحرب قد اتسمت بالتردد وعدم وضوح الرؤيا ولذا فقد تباينت وجهات النظر البريطانية حول تلك القضية الهامة ، وكان من الأولى أن تقتنع السلطات البريطانية برغبة مصر في عدم اعلان الحرب والاكتفاء بما تقدمه مصر من معونات اقتصادية وسياسية وعسكرية الا أن هذا التردد قد تفسره المواقف العسكرية المتباينة في الصحراء الغربية فبينما تتقدم قوات المحور تطفو قضية دخول مصر الحرب على السطح وتحتل المكانة الاولى في المطالب البريطانية أما في حالة تقدم القوات البريطانية محققة بعضا من الانتصارات فإن القضية تتراجع لتأخذ المرتبة الثابتة في المطالب البريطانية وهكذا .

وما لبثت وزارة حسين سرى أن واجهت أزمة تموينية حادة نجمت عن الصعوبات التي أحاقت بمصر بسبب الحصار الذي فرضته ظروف الحرب مما أدى الى اضطراب في الحياة الاقتصادية المصرية ، ورغم ما عرضته بريطانيا من استعدادها لشراء محصول القطن المصري ، ورغم ما بذلته الحكومة من مجهودات للمحافظة على بقاء المعدل الطبيعي للمواد التموينية الا أن أوجه النقص التي كان لابد منها سواء في المواد التموينية أو غيرها من ضرورات الحياة قد جعل وزارة حسين سرى هدفا لنقد الاحزاب ومحاولة اظهار الحكومة في صورة من العجز وعدم القدرة على استيعاب المرحلة الراهنة (٨٧) .

وعلى الرغم من أن القوات البريطانية قد أحرزت بعض الانتصارات في الفترة من ديسمبر ١٩٤٠ وحتى فبراير ١٩٤١ الا أن القوات الألمانية بقيادة الجنرال روميل قد استطاعت أن تحرز نصرا كبيرا حتى اجتازت حدود مصر واحتلت السلوم ثم وصلت الى مرسى مطروح (٨٨) ، في الوقت الذي امتدت الحرب لتشمل اليونان ويوغسلافيا ، وبدأ وكأن انهيار الحلفاء مسألة وقت فقط ، وفي نفس الوقت كانت ثورة العراق بقيادة رشدي على الكيلاني وفي سوريا قد حدثت انتفاضات متكررة مما حدا بقوات فرنسا

(٨٧) د. صلاح العقاد . الحرب العالمية الثانية ص ٢٣٠ .

(٨٨) مارسيل كولومب . مرجع سبق ذكره ١٢٥ .

الحرّة أن تطلب المساعدة والامدادات من بريطانيا في الوقت الذي اضطرت فيه بريطانيا الى احتلال إيران خوفا من أن يمتد الاحتلال الألماني لمنابع البترول الإيرانية (٨٩) .

وهكذا بدأ واضحا أن بريطانيا تواجه صعوبات بالغة الخطورة ، ومما لا شك فيه أن كل هذه الأحداث تركت انعكاساتها على الساحة المصرية وخصوصا بعد القبض على عزيز على المصري في محاولة منه لمغادرة مصر على متن طائرة حربية ، وفي الاسكندرية كانت الغارات الجوية تبث الرعب في نفوس المواطنين مما حدا بأعضاء مجلس النواب المصري الى مطالبة الحكومة بممارسة مسؤوليتها بوضع حد لوقف الاعتداءات على مدينة الاسكندرية التي يذهب ضحيتها مئات المصريين كل يوم (٩٠) ، وبلغ توتر الأعصاب في العاصمة مداه وانقسم الوزراء فيما بينهم مما اضطر الملك الى دعوة زعماء الأحزاب للالتقاء بهم حيث جرت المباحثات حول الموقف الدولي والاعتداءات المتكررة على مدينة الاسكندرية وعرض الملك في هذا الاجتماع فكرة تشكيل حكومة قومية برئاسة النحاس باشا الذي اشترط حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة (٩١) .

الا أن هذه المحادثات قد فشلت بسبب مناورات القصر والتي قصد من ورائها نوعا من التهمويه على بريطانيا واثبات حسن نية القصر وعدم مسؤوليته عن الاضطرابات الكثيرة التي انتشرت في العاصمة ، وبفشل هذه المحادثات سعى رئيس الوزراء (حسين سرى) الى التقارب مع السعديين بالرغم من تعثر هذه المساعي في البداية الا انه انتهى أخيرا بتشكيل وزارة جديدة عرفت « بالوزارة السرية الثانية » وغضب الوفد الذي رأى أن ضم السعديين الأعداء الألداء هو خيانة كبرى قام بها

(٨٩) المرجع السابق ، لوكان هيرزويز ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي

٣٠٣ ، مذكرات حسن يوسف ص ١١٥ .

(٩٠) مضابط مجلس النواب - دور الانعقاد العادى الرابع - الجلسة

الثانية والأربعين ٢٦ مايو ١٩٤١ ص ١١٧٣ .

(٩١) مذكرات ابراهيم عبد الهادى ، مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس

سنة ١٩٨٢ ، د. يونان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٢٩ .

القصر (٩٢) . في الوقت الذي بدأ فيه البرلمان المصرى بمجلسيه (النواب والشيوخ) في احراج الحكومة عن طريق العديد من الاسئلة والاستجوابات والتي اظهرت مدى التردى الذى وصلت اليه الأوضاع المصرية (٩٦) ، وفى محاولة من الحكومة البريطانية لاعادة الاستقرار والطمسائينة الى نفوس المصريين فقد أوفد وزير خارجية بريطانيا وفدا الى مصر برئاسة « أوليفر لثلتون » مندوب وزارة الحرب بهدف ابلاغ الحكومة المصرية الى أن بريطانيا مصممة على النصر مهما كانت الوسائل بالاضافة الى تخفيف عبء المسؤوليات التى يضطلع بها رؤساء الأسلحة البريطانية وتزويدهم بالارشادات السياسية العامة وأخيرا التنسيق بين بريطانيا العظمى وأقطار الشرق الأوسط (٩٤) .

ولعل اختيار القاهرة بالذات لى تكون مقرا للوزير البريطانى باعتبارها مركزا وسطا لدول الشرق الأوسط وعلى اعتبار أن مصر تشهد على جبهتها الغربية أهم معركة يتوقف عليها حسم النفوذ فى منطقة الشرق الأوسط .

واخذ الوفد فى شن حملة عنيفة على الوزارة الجديدة وعلى الانجليز أيضا بداهها النحاس بخطبة عنيفة — ١٤ أغسطس ١٩٤١ — اتهم فيها الانجليز بخرق المعاهدة وتحطيم استقلال البلاد (٩٥) .

فى نفس الوقت فان التكتلات المتكررة التى واجهها البريطانيون آنذاك بالاضافة الى اشتداد الغارات الجوية على المدن المصرية قد أعطى وقودا للحملة ضد الانجليز وتحمل تقارير السفير البريطانى مع نهاية ١٩٤١ صورة كئيبة للاحداث الجارية حيث يقول لامبسون فى أحد تقاريره :

(٩٢) الوفد المصرى ٥ يونية ١٩٤١ ، د. يونان . مرجع سبق ذكره ص ٤٢٩ .

(٩٣) مضابط مجلس النواب — دور الانعقاد العادى الخامس ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ ص ٥ — ١٠٠ ، ومضابط مجلس الشيوخ مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى السابع عشر ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ ص ٣ — ٣٠ .

(٩٤) الوفد المصرى ١٦ يونية ١٩٤١ .

(٩٥) الوفد المصرى ١٥ أغسطس ١٩٤١ .

« أن هيتنا قد تدهورت الى حد كبير والوفد يضاعف من حملاته ضد الحكومة المصرية وفاروق يغذى كل هذه الاتجاهات والأحزاب تجد في حملاتها على الحكومة هدفا وطنيا يكسبها قدرا من الشعبية ، وعودة الوفد قضية هامة تتعلق بمستقلنا في مصر (٩٦) .

وتشير الوثائق الابريكية الى ان ما يحدث في مصر من سوء الاحوال وتفاقم في المشاعر المعادية لبريطانيا مرجعه الى الملك فاروق والسفير البريطاني حيث تحول العداء بينهما الى قضية ثار فكل منهما يريد ان يقتص من الآخر بطريقته الخاصة (٩٧) .

ومع نهاية ١٩٤١ ازدادت المتاعب البريطانية بسبب الارتفاع الملموس في اسعار الحاجيات الضرورية وما صاحبه من اعتقاد بين الراى العام المصرى بأن مرده الى عمليات النهب التى تمارسها السلطة البريطانية في مصر لحساب جيوشها والقوات المتحالفة معها وصاحب كل ذلك فشل الحكومة في أن توقف موجة الكراهية ضد بريطانيا وظهرت طبقة من المرابين والمضاربين الذين قاموا بتخزين المؤن املا في ارتفاع اسعارها وانتشرت السوق السوداء في كل مكان (٩٧) ، ويلاحظ أن كل الصحف المصرية كانت تشير من طرف خفى الى مسئولية بريطانيا عن حدوث تلك الأزمات نظرا لاعتماد جيوشها على المواد التموينية المخصصة للشعب المصرى ، ولقد أعلن اسماعيل صدقى باشا (رئيس الوزراء السابق) أن وجود قوات الحلفاء هو احد الأسباب الرئيسية في عجز المواد الغذائية على اعتبار أن الجنود البريطانيين يستهلكون في أجازاتهم بالإضافة الى ما يستهلكونه في ثكناتهم ما يقرب من ٥٠٠.٠٠٠ أردب شهريا من القمح يصل الى ٦٠٠.٠٠٠ ألف أردب في العام الواحد (٩٩) .

(٩٦) الوثائق البريطانية تقرير رقم ٩٣١ من لامبسون الى هاليفاكس
F.O. 371

٣ يناير ١٩٤٢ .

(٩٧) وثائق الخارجية الأمريكية تقرير رقم ٨٨٣ من السفير الأمريكى في القاهرة الى الخارجية الأمريكية ٢ أبريل ١٩٤١ .

(٩٨) الوفد المصرى ، والسياسة ، الأهرام اعداد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥
ديسمبر سنة ١٩٤١ . F.W. 833-00/1167

(٩٩) مضابط مجلس النواب — الجلسة الثامنة والأربعون لدور الاعتقاد

العادى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤١ ص ١٨٨ .

ولقد أحدث هذا القول دويا واسعا في كل الأوساط الشعبية والرسومية وانتشرت الأقاويل حول النهب البريطاني لمصر وعن المجساعة والفوضى وسوء الإدارة ، وتضاعف موقف الحكومة حرجا حينما تقدم وزير المالية باستقالته لأسباب غامضة (٢ يناير ١٩٤٢) في الوقت الذي كانت الأحوال العسكرية في الجبهة الغربية تمر بأدق وأخطر مراحلها ، ومن هنا فقد كان على بريطانيا (مدفوعة الى الحفاظ على مصالحها) أن تتدخل تدخلا حاسما لتعيد الأوضاع الى الاستقرار مهما كان شكل هذا التدخل وكانت عودة الوفد تمثل مطلبا حيويا بالنسبة لبريطانيا .



تعطش الوفد الى الحكم :

في أوائل سنة ١٩٤١ تجمعت عدة عوامل دفعت بالوفد الى اتخاذ سياسة نشطة فيما يختص بالعلاقات المصرية البريطانية فقد تفاقمت مشكلة القطن المصرى ، وفي محاولة من بريطانيا لاستغلال الموقف لصالحها ، فقد عرضت على الحكومة المصرية شراء جانب من المحصول بسعر اقل من السعر المعروض في الأسواق بما يقدر بخمسين في المائة (١٠٠)، يضاف الى ذلك تردى الحالة الاقتصادية والمالية وثقل الاعباء التى فرضتها ظروف الحرب وزيادة الضرائب وارتفاع الأسعار مما أثقل كاهل المصريين وخزانة الدولة ، حينئذ نشط الوفد لتصدر الصف الوطنى مطالبا بريطانيا بتحديد موقفها من بعض القضايا التى تشغل رأى العام وتقدم مصطفى النحاس بذاكرة باسم الوفد الى السفير البريطانى (أوائل ابريل سنة ١٩٤٠) متضمنة عددا من المطالبات الآتية : —

١ — جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب .

٢ — اشتراك مصر اشتراركا فعليا في مفاوضات الصلح .

٣ — الدخول في مفاوضات مع مصر بعد انتهاء مفاوضات الصلح
يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان .

٤ — التنازل عن الأحكام العرفية التي أعلنت بناء على طلب بريطانيا .

٥ — حل مشكلة القطن المصرى وذلك بتمكين مصر من تصديره الى
البلاد المحايدة أو أن تشتريه بريطانيا بالأسعار والشروط
المناسبة (١٠١) .

والملاحظ على مذكرة الوفد أنها مست مشاعر المصريين جميعا
لأنها قد تناولت قضايا غالبية الشعب المصرى وبلورت مطالب كل
المصريين وأبرزتها ولذا فقد تصدر الوفد حركة النضال الوطنى بعد أن
اعتقدت الجموع الغفيرة من المصريين أن الوفد قد ألقى بأسـلـحـته
منذ توقيعـه على معاهدة ١٩٣٦ ، كان لذلك كله أكبر الاثر على القوى
السياسية المختلفة فى مصر ، فالحزب الوطنى ومصر الفتاة قد أيدا موقف
الوفد على اعتبار أن تلك المطالب تمثل الحقوق المشروعة لكافة
المصريين على اختلاف اتجاهاتهم الحزبية (١٠٢) .

أما القصر وعلى ماهر والسعديون فقد شككوا فى تلك المطالب
وأعلنوا اعتراضهم على أساس أنه ما كان يجوز للوفد أن يتقدم بمطالب
الى دولة أجنبية مدعيا أنه وحده يمثل الشعب الا أنهم أعلنوا اتفـاقـهم
من حيث المبدأ على هذه المطالب لأنها تتفق ورغبات الشعب المصرى (١٠٢) .

أما الدستوريون فقد أعلنوا موافقتهم بلا تحفظ على الرغم من اعتراض
زعيمهم محمد محمود باشا مبديا عدم موافقته متهمـا الوفد بالانتهازية
واستغلال الفرص ، واقترح بعض زعماء الحزب اصدار بيان يطالب
مطالب الوفد على اعتبار قومية المطالب التى أعلنها الوفد .

(١٠١) مجموعة مضابط الشيوخ — دور الانعقاد الخامس عشر جلسة
٣٠ أبريل سنة ١٩٤٠ (خطاب يوسف الجندى) ص ٥٨١ .

(١٠٢) الوفد المصرى ٢٠ أبريل ١٩٤٠ ، آخر ساعة ٧ أبريل
سنة ١٩٤٠ م .

(١٠٣) مضبطة الجلسة الستين لمجلس النواب ١٤ مايو ١٩٤٠
ص ٢١٦٢ .

(١٠٤) السياسة ٧ أبريل ، آخر ساعة ٧ أبريل ١٩٤٠ .

ويبدو أن تلك المطالب قد سببت قدرا كبيرا من الاحراج للحكومة المصرية سواء أمام الراى العام أو أمام بريطانيا ، ولذا فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب باستجواب الى رئيس الحكومة حول موقف الحكومة من مذكرة الوفد ، واعتقد ان هذا الاستجواب كان بايعاز من الحكومة بهدف ان تستسدر قرارا من مجلس النواب بطرح الثقة بها من جديد على أمل ان تقوى من موقفها سواء أمام الانجليز أو أمام الراى العام المصرى .

ولما كان نفس الاستجواب معروضا على مجلس الشيوخ للنظر فيه فقد تحدث النائب — عبد الحميد عبد الحق — متهما رئيس الحكومة بأن هدفه من مناقشة الاستجواب فى مجلس النواب هو الحصول على اغلبية تؤيد الحكومة حتى تتمكن من مواجهة مجلس الشيوخ والاتجسليز معا ..

واعترض أحد أعضاء الحزب الوطنى على مناقشة الموضوع باعتباره امرا غير دستورى وتعدم العديد من النواب بعدة اقتراحات وأخيرا وافقت الأغلبية على الاقتراحات التالية :

أولا : يعلن المجلس استنكاره لكل عمل فيه محاولة لاقحام دولة اجنبية فى شئون البلاد الداخلية ولو كانت تلك الدولة صديقة او حليفة .

ثانيا : استنكاره ايضا لمعالجة المسائل المصرية وبخاصة علاقتنا بحليفتنا بغير الطريق الدستورى .

ثالثا : استنكاره أيضا لكل اجراء يقلل من الثقة القوية القائمة بيننا وبين حليفتنا فى وقت فيه التعاون والتآزر واجبان لمصلحة البلدين والمجلس يؤيد الحكومة ويعلم ثقته بها .

وقد علق النائب محمد مهى الدين بركات على قرار المجلس السابق بقوله : افهم ان يستنكر المجلس عملا من أعمال الحكومة اما استنكاره عمل هيئة أو شخص خارج هذا المجلس فلا علاقة له بالأعمال

البرلمانية (١٠٥) ، وهكذا تحول الاستجواب من سياسة الحكومة تجاه تصريح الوفد الى طلب منح الثقة للحكومة وهو ما كان يقصده على ماهر .

وعلى الرغم من موقف مجلس النواب من مذكرة الوفد الا ان الوفدين قد هزوا الراى العام هزة عنيفة وأيقظوه من سباته ولذا فقد كسبوا جميع الاراضى التى كانوا قد فقدوها عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ولما قيل لهم انكم بهذه القرارات قد كسبتم الراى العام فى مصر وولكنكم قد تخسرون صداقة الانجليز قالوا وبلسان زعيم وفدى كبير : فقد كسبنا شيئا لم يكن كله موجودا وخسرنا شيئا لم يكن كله مضمونا (١٠٦) .

وتشير احدى التقارير الهامة الى ان طلبة المدارس والجامعات كانوا اكثر قوى الشعب اهتماما بمذكرة الوفد حيث عقدت العديد من التجمعات الطلابية ودار النقاش حول الأسلوب الأمثل لمعارضة الوفد فى موقفه وهتف الطلبة بسقوط الانجليز وسقوط المعاهدة (١٠٧) .

على أية حال فان موقف الوفد بتقديمه تلك المذكرة لم يكن خالصا لوجه الله والوطن وانما قصد به هذا الموقف احراج بريطانيا واستغلال الأوضاع العسكرية المتردية على الجبهة الغربية وكذلك سوء الأوضاع الداخلية فى مصر لكى يثبت لبريطانيا ان الوفد هو القوة الوحيدة القادرة دوما على خدمة الحليفة وخصوصا وقت الشدائد والمهام الصعبة بدليل ان حكومة الوفد بعد ان ترأست البلاد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ لم تحاول ان تعيد تلك المطالب وانما هادنت الاحتلال بصورة لم تشهدها مصر منذ توقيع المعاهدة .

ومع ان هذه المذكرة كما يقول أحد المؤرخين : تعبر بكل تأكيد عن نوع من اليقظة السياسية من جانب الوفد (١٠٨) . الا انها تعتبر

(١٠٥) مضابط مجلس النواب — الجلسة الستين ١٤ مايو سنة ١٩٤٠ ،

مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى ص ٢١٦٢ — ٢١٦٣ .

(١٠٦) الوفد المصرى ٢٠ ابريل ١٩٤٠ .

(١٠٧) تقرير السرايات الملكية — تقرير بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٤٠

دار الوثائق القومية محفظة رقم ١٨ .

(١٠٨) د. محمد اليسى . داسة عن فبراير ص ٥٢ .

سابقة خطيرة حيث أنها جعلت من — حق أى هيئة سياسية — أن تلجأ إلى السفير الذى يمثل الدولة المحتلة على اعتبار أنه صاحب الراى النافذ ، والقول الصائب فى كل ما يتعلق بقضايانا القومية والوطنية . ومما يضاعف من اعتقادنا بأن الوفد قد لجأ إلى المناورة بهدف الوصول إلى السلطة أن تلك المذكرة لم تتعرض لمسألة اعلان الحرب على اعتبار أنه لو اقرها فى مذكرته فقد يغضب جمهرة الشعب ، وإن هو عارض اشتراك مصر فى الحرب أغضب الانجليز فاختار طريق السلامة ولم يشر فى تلك المذكرة إلى تلك المسألة الشائكة بكلمة واحدة وتشير الوثائق الامريكية إلى أن بقاء الوفد بعيدا عن الحكم سيضاعف من مشاكل بريطانيا ، ومن الافضل وفقا لرأى السفير الأمريكى أن يعود الوفد إلى الحكم ، وإذا لم تعجل بريطانيا بتلك العودة فإن الامور ستزداد تعقيدا (١٠٩) . أما عن موقف الحكومة البريطانية من مذكرة الوفد .

فلقد حمل الرد البريطانى على تلك المذكرة نوعا من الفكاهة والبراءة فى تحليل المواقف والاحداث حيث عكس الرد فهما اكيدا بأن المذكرة كانت مناورة من جانب الوفد بهدف احراج بريطانيا فى الظروف الدقيقة ومن جانب آخر فلقد حمل الرد البريطانى نوعا من احراج النحاس بين القوى السياسية والشعبية باعتبار أن هذه المذكرة — تؤدى إلى تدخل بريطانيا فى السياسة الداخلية المصرية (١٠٩) .

ولعل بريطانيا قد قصدت إلى أن تقوت على النحاس فرصة الاستفادة من الموقف ، وكانت مقابلة لامبسون رئيس الوزراء المصرى وتسليمه رد الحكومة البريطانية على مذكرة الوفد مما يؤكد أن بريطانيا قد قصدت احراج الوفد أمام الراى العام المصرى ، وأمام الحكومة المصرية أيضا واعتراف واضح على أن الوفد لا يمثل الهيئة الرسمية التى تتعامل معها بريطانيا .

(١٠٩) الوثائق الامريكية برقية رتك ٢١١٢ بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ من السفير الأمريكى فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية .

Ligation of the U.S.A. 141. 83 - 255

(١١٠) جريدة المصرى ١٢/٤/١٩٤٠ ، والاهرام ، وآخر ساعة ١٩٤٠/٤/١٤ .

ويمكن القول على وجه العموم أن الرد البريطاني كان سلبيا وأنه في جملته يستند الى أن مذكرة الوفد كانت تفتقر الى العنصر النظامي والسند القانوني ، وإيماننا من بريطانيا بأهمية العلاقات المستقبلية مع الوفد فقد نوهت المذكرة البريطانية بأن الحكومة البريطانية يسرها أن يدرك زعماء مصر حقائق الموقف الدولي الحاضر وخطورة النتائج التي سوف تسفر عنها هذه الحروب القائمة ، وأن الحكومة البريطانية تنتظر من أصدقائها قدرا كبيرا من التعاون والاخلاص في هذه المرحلة الحاسمة (١١١) .

ووفقا لما جاء في الرد البريطاني فقد عقدت الهيئة الوفدية اجتماعا انتهى بإرسال مذكرة أخرى لبريطانيا حرص الوفد على نفس المطالب التي ذكرها في مذكرته الاولى مبديا أسفه الشديد على تأويل القرارات بما لا يتفق مع ما وضعت من أجله بل يناقضه وطالبت الهيئة الوفدية بتبليغ هذا الاحتجاج الى وزير خارجية بريطانيا (١١٢) . ؟

ويبدو أن النحاس قد وجد نفسه وقد تورط في تصعيد الموقف بما لا يتفق والهدف الذي كان يقصده لذا فقد زعمت بعض الدوائر السياسية — وهي ليست وفدية — أنه لما اجتمع السفير البريطاني مع النحاس ليتسلم الاخير رد الحكومة البريطانية ، قال السفير للنحاس باشا انه يسمح لنفسه كصديق شخصي أن ينصح صديقه بالعدول عن هذا الموقف في الظروف الحاضرة ، وتزعم نفس الدوائر أيضا أن النحاس تمنى لو استطاع العدول الا ان الهيئة الوفدية قد قطعت شوطا يصعب التراجع عنه (١١٢) .

وبصرف النظر عن الدوافع التي كانت وراء هذه المطالب الا أن الوفد قد أكد قدرته على الشغب واحداث قدر كبير من القلق والاضطراب في العلاقات المصرية البريطانية ، ولاشك فقد انعكس هذا على الشارع المصري الذي تحرص بريطانيا على بقاءه هادئا ضمنا لحماية ظهر القوات المحاربة .

(١١١) أنظر: نص الرد البريطاني : الاهرام ، المصري ١٢/٤/١٩٤٠ .

(١١٢) المصري ٢٩/٤/١٩٤٠ ، والاهرام ٣٠/٤/١٩٤٠ ، آخر ساعة

١٤/٤/١٩٤٠ .

(١١٣) آخر ساعة ١٤ ، ٢١/٤/١٩٤٠ .

وتحمل تقارير لامبسون عن هذه الفترة : أن الاحزاب السياسية تتبارى في اظهار وطنيتها حتى تكسب أرضا جديدة على حساب الوفد في الوقت الذى يتمتع فيه الوفد بشعبية كاسحة ليس في مصر وحدها وإنما في العالم العربى كله (١١٤) . ومن هنا فقد حرصت الحكومة البريطانية على ارضاء الوفد باعتباره الحزب الذى يحظى بشعبية كاسحة ، وأن ابعاده من الحكم لحساب الاحزاب التى تفتقر الى قاعدة شعبية يتعارض مع مبدأ بريطانيا التى تعلن دوما أنها تحارب من أجل الديمقراطية في العالم كله بالاضافة الى أن عودة الوفد تعنى استقرار الشارع المصرى وهو ما تحرص عليه الحكومة البريطانية ولذا فقد أعلن لامبسون صراحة : « بأن الوفد سيظل يمثل عامل شغب واضطراب ومن الافضل عودته الى الحكم » (١١٥) .

ووفقا للمصالح البريطانية فقد درس السفير البريطانى الموقف المصرى جيدا ووقف على اتجاهات الاحزاب ودسائس القصر واستطلع الراى العام من كل جوانبه وتأكد من أن عودة الوفد تعنى استقرار الاوضاع المصرية وأن التطرف الوطنى الذى يمارسه الوفد وهو خارج الحكم يختلف تماما عن موقفه وهو فى الحكم وفى نفس الوقت فإن الوفد لم يتردد فى اعلان ارتباطه بقضية الديمقراطية مؤكدا على أن مصر تمهد يدها للشعب الحليف (بريطانيا) وأن الشرف يقتضى من كل مصرى أن يساعد الدولة الحليفة ويشد أزرها وأن نتجنب بوجه عام كل مايمكن أن يؤخذ على أنه « طعنة فى الظهر » (١١٦) .

وما لبث الوفد أن تناسى مذكرة أبريل سنة ١٩٤٠ وظل يعلن أن الوقوف بجانب الحليفة هو قضية مبدأ اقتنع بها الوفد وسيظل يدافع عنها على اعتبار أن معاهدة ١٩٣٦ تحتم هذا الموقف الاخلاقى (١١٧) . وهكذا خففت هذه السياسة من شكوك السفارة البريطانية كما جعلتها تأخذ فى الاعتبار رغبات الشعب المصرى والذى يميل الى عودة الوفد .

(١١٤) وثائق الخارجية البريطانية تقرير رقم ٤٦٤ من لامبسون الى هاليفاكس ٤ مايو سنة ١٩٤٠ م .
F.O. 407 . 224

(١١٥) نفس المصدر السابق .

(١١٦) جريدة المصدري ١٥ ، ١٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ، آخر ساعة ٢١ أبريل سنة ١٩٤٠ .

(١١٧) المصرى اول مايو سنة ١٩٤٠ .

وهكذا تمكن الوفد من أن يلعب بمهارة وأن يستغل الموقف البريطاني المتأزم أفضل استغلال ولذا فقد تداركت بريطانيا الموقف على اعتبار أن الحكومة التي لا تملك المساندة البرلمانية لن تستطيع أن تحكم بروح المعاهدة مع الوضع في الاعتبار بأن أى جهد يبذل في هذا الطريق لا بد وأن يصطدم بمعارضة القصر ولن تستطيع أى حكومة بدون المساندة الشعبية أن تحارب القصر (١١٨) ومعنى هذا أن بريطانيا تريد حكومة تحد من نفوذ القصر سواء النفوذ الرسمي أو الشعبى في الوقت الذى كانت فيه وزارة حسين سرى تتعرض لأكبر هجوم شنه الوفد على اعتبار أن الوزارة قد فشلت تماما في حل أى مشكلة بل تفاقت المشاكل والحكومة عاجزة عن اتخاذ أى موقف (١١٩)

وللحقيقة التاريخية نقول : « أن موقف الوفد من بريطانيا منذ قيام الحرب العالمية الثانية كان موقفا غير ثابت على الإطلاق ففي بعض الأحيان يعتمد الوفد الى أن يلقي بكل ثقله وراء الحليفة لتنتصر الديمقراطية ، وفي أحيان أخرى يكون حرص الوفد على تحقيق الديمقراطية من وجهه نظره في الداخل أكثر من حرصه على تحقيق الديمقراطية في العالم بانتصار بريطانيا وفرنسا كما أن موقف الوفد من الوزارات القومية التي تشترك فيها كل الأحزاب يكون متأرجحا مرة يقبل الوفد تشكيل تلك الوزارة ومرة أخرى يرفضها ، مرة يمد يده لأحزاب الاقلية ومرة أخرى يقبضها .

وهناك من يقول أن الوفد كان يقبل بفكرة الوزارة القومية عندما يشعر بضعف موقفه ، وعندما يكتشف أن الظروف تجري في غير صالحه او عندما يتعب من البقاء في المعارضة وكان يرفض فكرة الوزارة القومية عندما يرى ضعف بريطانيا في أوروبا أو على الحدود الغربية (١٢٠) .

الا أن الوفد كان حريصا على أن يذكر بريطانيا بين حين وآخر بأن قضية الديمقراطية في مصر هي جزء من قضية الديمقراطية التي تدافع

(١١٨) د. يونان لبيب رزق ، تاريخ النظارات المصرية ص ٤٤١ .
 (١١٩) جريدة المصرى أول يناير سنة ١٩٤١ م .
 (١٢٠) المصور ٦ مارس ١٩٨١ بقلم صبرى أبو المجد .

عنها بريطانيا وتحارب من أجلها في العالم كله مما سبب لبريطانيا كثيرا من المشاكل التي تمثلت في العديد من الاضطرابات والمظاهرات والعديد من مظاهر الاستياء العام .

ومزيذا من استغلال الموقف فقد تقدم الوفد — ٢ يناير ١٩٤١ — بمذكرة الى الملك فاروق استعرض فيها أثر الحرب على احوال مصر الداخلية والخارجية وطالب باجراء انتخابات لوضع الأمور في نصابها الصحيح من حيث الرجوع الى الأمة باعتبارها مصدر السلطات انقضاء للبلاد من المصير المجهول (١٢١) .

وأعلنت الهيئة الوفدية عدة قرارات كان الهدف منها هو القضاء على البقية الباقية من هيئة الوزارة وتمثلت هذه القرارات فيما يأتي :

أولا : أن الوفد لا يرتبط بأية نتائج أو مفاوضات تتخذها الوزارة الحاضرة ويكون فيها مساس بمصير البلاد واستقلالها أو حقوقها وأمنها .

ثانيا : ينسحب حضرات الشيوخ والنواب الوفديين من جلسات المجلسين (النواب والشيوخ) ولجانها الى يوم ٧ مايو ١٩٤١ — يوم انتهاء المادة الدستورية لعضوية الشيوخ المقترح على خروجهم — على أن يقدم استجواب اثر عودتهم يطالبون فيه بموقف الحكومة من المخالفات الدستورية التي قامت بها وعلى ضوء ما يسفر عنه هذا الاستجواب يحدد مركز الشيوخ والنواب في المجلسين (١٢٢) ، ومن السهل أن يفسر هذا الموقف من الوفد على اعتبار أن الوفديين يعتبرون أنفسهم موكلين بالنيابة عن الشعب المصري وأن أي التزام من أي حكومة أخرى يعتبر من وجهة نظرهم مخالفة صريحة للدستور من هنا نرى أن الوفد لم يكن موضوعيا حيث حمل الحكومة أكثر من طاقاتها مستغلا بعض الأحداث التي هي بلا شك خارج مقدرة الحكومة فمثلا يحمل الوفد حملة عنيفة على الحكومة بسبب الغارات الجوية

(١٢١) المصري ٣ يناير ١٩٤١ م .

(١٢٢) مضابط مجلس النواب — الجلسة الثلاثون — دوو الاعتقاد

الصادى الثامن ٦ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٣٠١ .

التي تقع على مدينة الاسكندرية ويحمل الحكومة المسؤولية كاملة (١٢٣) ، على الرغم من أن الوفد حينما عاد الى الحكم في فبراير سنة ١٩٤٢ لم يستطع أن يفعل شيئا امام هذه المسألة بالذات بالرغم من أن القصف قد تضاعف وأصبح عدد الضحايا يعدون بالآلاف في اليوم الواحد ، وهكذا عمل الوفد على الاستفادة من الظروف القائمة بانتهاز الفرص المناسبة التي اوجدتها الحرب لجعل منها مناورة سياسية تقربه يوما بعد يوم من الحكم .

وفي الوقت الذي أدركت فيه بريطانيا أهمية عودة الوفد كان القصر واعوانه يقومون بسياساتهم المعهودة وهي محاولة النيل من سمعة الحلفاء عن طريق الاشاعات التي كانت تتردد ومنها أن الحرب ما هي الا مشكلة وقت فقط وأن النصر في جانب المحور لا محالة .

وعلى ما يبدو فقد كان هناك ما يدعو الى كثرة الاشاعات ونضخيمها وخصوصا فيما يتعلق بمعنويات الجيش البريطاني في مصر حيث يذكر احد المعاصرين قائلا : « لقد كانت قيادة الجيش البريطاني في يد الجنرال (ريتش) والذي كان يدير المعركة بالتليفون تارة من القاهرة وتارة من الاسكندرية والى جواره صديقه المصرية الحسنة » ، يضيف صاحب هذه الرواية : « لقد اشترى أحد الفلاحين في مركز منيا القمح مدفعا رشاشا من الجنود البريطانيين ، وأن مصطفى أمين كان يسير في الشارع بينما أحد الجنود الهنود يدفع أمامه فردتى « كاوتش » للسيارة وقد عرضهما عليه بدولارين اثنين وان حسين أو أبو الفتح ذكر أن بعض الضباط البريطانيين أبدى استعدادهم لأن يورد له أى عدد يشاء من سيارات الجيش البريطانى بسعر مائتى جنيه للسيارة الواحدة (١٤٢) .

وعلى الرغم من المبالغة في رواية الرواه الا ان هذا يعطى مؤشرات اكيدة على ان معنويات الجيش البريطانى كانت هابطة لدرجة كبيرة

(١٢٣) جريدة المصرى ٦ فبراير سنة ١٩٤٠ .
 (١٢٤) محمد التابعى - أسرار السياسة والسياسة ص ٢٨٦ ، ويضيف الاستاذ التابعى العديد من الأمثلة على تدهور معنويات الجيش البريطانى مما أحدث ارتباكاً شديداً في الدوائر السياسية الإنجليزية .

وخصوصا بعد الانتصارات الكاسحة التي كان يحرزها الالمان على جبهات القتال مما حمل وزير الحربية البريطانية الى الحضور الى مصر وقابل معظم الزعماء المصريين واحدا بعد الاخر وخرج من مقابلاته الى أن الملك فاروق هو سبب كل المشاكل في مصر ، وبشهادة كل من قابلهم من الزعماء (١٢٥) .

ولقد اقتضت الحكومة البريطانية بنتيجة واحدة وهي — طرد الملك فاروق — ويضيف السفير البريطاني قائلا : « ما دام هذا الغلام جالسا على العرش فاننا لن تلقى تعاوننا حقيقيا وسيبقى لدينا الاحساس بأنه متى ساءت الأحوال فاننا سنطعن من الخلف (١٢٦) .

وامام هذا الكم الهائل من المشاكل أبدى حسين سرى رئيس الوزراء) عزمه على الاستقالة حيث اعلن صراحة بأن الموقف يقتضى قيام وزارة قومية تضم كل الأحزاب ويرأسها النحاس باشا وأبدى الأحرار الدستوريون موافقتهم تفساديا لى خطر يمس سيادة البلاد وأبدى النحاس باشا موافقته حينما فوَّتح في الامر بل أنه قبله مسرورا (١٢٧) . ويضيف ابراهيم عبد الهادى — عضو مجلس الوزراء — أن السفير البريطانى قد فاتح حسين سرى بضرورة عودة الوفد وهذا ما يؤكد الدكتور هيكل في مذكراته أيضا (١٢٨) .

واضطرب الجو السياسى وعرف الناس حقيقة ما يجرى وراء الستار وما أسهل إثارة الاضطرابات والمظاهرات في القاهرة والتي تنادى بسقوط الوزارة وشجعت أنباء الحرب وتقدم الالمان في أرض مصر على خلق جو ملائم لعناصر الاضطراب ، حيث قامت المظاهرات ترفع شعارات عدائية ضد انجلترا وذهب بعضها الى السفارة البريطانية يسبون الانجليز بالفساد

(١٢٥) الوثائق الأمريكية برقية رقم ٢٠٠٦ من السفير الأمريكى في القاهرة الى الخارجية البريطانية ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٠ .
140.0011 European War 1939-1887

(١٢٦) محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ص ١٤٦ .
(١٢٧) مذكرات ابراهيم باشا عبد الهادى — روز اليوسف ٩ أغسطس سنة ١٩٨٢ .
(١٢٨) المصدر السابق ، مذكرات في السياسة المصرية ج٢ مصدر سبق ذكره ص ٢٢٤ .

مهينة — تقدم يا روميل — الى الامام يا روميل — ولم يكتفوا بترديدها
بشعرية بل كنوا يتولونها بالانجليزية ايضا (١٢٩) .

ومن المرجح أن السفير البريطانى لم يكن خالص النية في معالجة
تلك الأزمة ، ويبدو أنه باصراره على عودة الوفد الى الحكم كان يرمى
الى رد الاعتبار الى نفسه في نظر حكومته اذ كان وزير الخارجية مستر
« ايدن » قد وجه اليه نوعا من اللوم لفشله في الوساطة بين الوفد
والقصر سنة ١٩٢٧ ، وهي الأزمة التي انتهت باقالة النحاس باشا في
ديسمبر من نفس العام .

والعجيب أن تقف وزارة حسين سرى موقفا سلبيا من المظاهرات
التي اندلعت لتشمل القاهرة كلها والحرب قائمة والأحكام العرفية مطنة ولم
تحرك ساكنا وكان بإمكانها تفريق هذه المظاهرات وهذا ما لم يحدث مما
يجعلنا نشك في أن حسين سرى كان ضليعا في مؤامرة اتفق عليها مع
الانجليز حتى يبرروا ما هم مقدمون عليه في مساء ٤ فبراير وتشير مراسلات
السفير البريطانى الى حكومته اثناء تقاعده تلك المظاهرات الى رغبة السفير
في استغلال الموقف والتدخل في الوقت المناسب بهدف عزل الملك وفرض
حكومة الوفد (١٣٠) .

ويضيف أحد المعاصرين في محاولة لالقاء اللوم على الوفد باعتباره
كان ضليعا في تلك المظاهرات فيقول : « أن الجماهير التي كانت تهتف الى
الامام يا روميل انقلبت لتحيا الوزارة الجديدة وتظهر من الابتهاج بولايتها
الحكم ما أثار عجب الأجانب وأعجاب السفير البريطانى والجالية البريطانية
بأسرها فقد دلت مظاهرات الابتهاج هذه على أن للوفد من القدرة
على توجيه المظاهرات ما مكنه من أن يقلب الماساة عيدا وأن يحصل التيار

(١٢٩) مذكرات ابراهيم عبد الهادى المصدر السابق ، مذكرات الدكتور
هيكل ج ٢ ص ٢٢٥ ، مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره
ص ١٢٧ .

(١٣٠) مجلة المصور ٦ مارس ١٩٨١ ، دراسة عن سنوات ما قبل
الثورة أعدها صبرى أبوالمجد .

المتدفق المعادى لاتجلترا فيجعله بين عشية وضحاها تيارا متدفقا يظاهر انجلترا ويناصرها (١٢١) .

والسؤال الذى يفرض نفسه عند معالجتنا لتلك القضية الهامة :
لماذا وقع اختيار بريطانيا على الوفد بالذات ؟..

تؤكد كل المصادر الهامة بما فيها زعماء الوفد أنفسهم أن الملك فاروق قد حاول فى أواخر حكومة سرى الاتصال بالوفد بهدف تأليف وزارة ائتلافية او قومية يرأسها النحاس وبالفعل فقد أبدى الوفد موافقته على الفكرة ورحب بها (١٢٢) ، فإذا كان القصر يحرص على مبدأ التضامن مع الوفد معنى هذا أن كل القوى السياسية فى مصر أصبحت موالية للملك فاروق لأن كل أحزاب الأقلية كانت تدور فى فلك القصر - من هنا فقد حرصت بريطانيا على فصح كل رابطة بين الوفد والقصر فلا يستطيع الوفد أن يصل الى الحكم مهما كانت شعبيته الا بواسطة الانجليز وتضيف الوثائق البريطانية - أن لامبسون قد بذل قدرا كبيرا من الجهد فى محاولة لعدم تمكن الوفد من العودة الى الحكم عن طريق القصر حتى لا يتحول الوفد الى أداة تدور فى فلك القصر مما يضاعف من حجم المشاكل التى تواجهها بريطانيا (١٢٣) .

اما بريطانيا فقد كالت تحرص جيدا على عودة الوفد وبطريقتها الخاصة الأمر الذى يعنى ارتباط الوفد بها وليس بالقصر ، ويبدو أن هذه القضية كانت تحكمها عدة اعتبارات استراتيجية هامة من أهمها : -

(١٢١) د. هيكل ، مصدر سبق ذكره ج٢ ص ٢٤٧ .

(١٢٢) مذكرات ابراهيم عبد الهادى ، روز اليوسف ٩ اغسطس ١٩٨٢ ، د. هيكل ج٢ ص ٢٢٠ - ٢٢٥ ، مذكرات حسين يوسف ص ١٢٦ .

(١٢٣) الملف السرى لحادث ٤ فبراير من لامبسون الى الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٤٠ ١٨ يناير ١٩٤٢ ، الأهرام ١١/٥/١٩٧٣ ، التابعى ، مصدر سبق ذكره ص ١٤٨ - ١٥٠ ، مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق ، الجمهورية ١٣ يونية سنة ١٩٥٥م

أولاً : الشعبية الكاسحة التي يتمتع بها الوفد بخلاف غيره من الأحزاب الأخرى وهذا ما يؤهل الوفد للقيام بأدق الأمور وخطرهما اعتقاداً بأن أي معارضة لن يكون لها أهمية طالما بقي الوفد في الحكم .

ثانياً : أن التدخل البريطاني بهدف فرض حكومة وفدية سيقطع خط الرجعة بين القصر والوفد وهو ما تحرص عليه بريطانيا وفقاً لمخططاتها الاستراتيجية .. —

ثالثاً : أن اختيار الوفد صاحب الأغلبية الكاسحة لتمثيل الدور الذي أعدته بريطانيا لتتقذه في ٤ فبراير لم يكن بهدف المصلحة العامة للوفد بقدر ما كانت تهدف إليه بريطانيا من أن هذا الموقف سيكون بداية النهاية للشعبية الكبيرة التي يحظى بها الوفد ، وهذا ما تحقق بالفعل .

رابعاً : لقد كان هذا الاختيار — ومن وجهة النظر البريطانية تدعيماً — لفكرة الديمقراطية حيث أن عودة الوفد أمر تقرره الديمقراطيات التي تحارب بريطانيا من أجلها كما أن هذا التصرف سيحظى بتأييد حلفاء بريطانيا الذين يحاربون دفاعاً عن الديمقراطية .

وهكذا تجمعت العديد من الأسباب لتخلق ما يسمى بحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م .

قطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشي :

لم تعد حكومة حسين سرى موضع ثقة الملك فاروق بسبب أزمة حكومة فيشي فقد طلبت بريطانيا من حسين سرى قطع علاقات مصر بحكومة فيشي التي قامت إثر انهيار الجمهورية الفرنسية الثالثة وتقسيم فرنسا إلى شطرين شطر احتله الألمان وفيه باريس ، وشرط يخضع لحكومة بيتان وعاصمة فيشي وكان طبيعياً أن تكون حكومة فيشي موالية للمحور وعلى أثر ذلك انقسم الفرنسيون إلى فريقين : جماعة ديجول الذي فر إلى لندن ليقود حركة « فرنسا الحرة » وجماعة فرنسية أخرى مؤيدة لحكومة فيشي وتتبعها سلطات فرنسية في بعض مناطق الشرق العربي سوريا ولبنان — وفي ٦ يناير ١٩٤٢ أقدمت وزارة حسين سرى على

قطع العلاقات مع حكومة فيشى بناء على طلب تقدم به السفير البريطاني (١٢) ، ولقد ترتب على تعيين الجنرال « كاترو » مندوبا عاما للجنرال « ديغول » في أواخر نوفمبر سنة ١٩٤٠ قيام تمثيلين متناقضين لفرنسا في مصر أحدهما يرأسه جان بوتسي ، يمثل حكومة فيشى المتعاونة مع ألمانيا وكان على صلة وثيقة بدوائر القصر ، والآخر يرأسه « كاترو » ويمثل ديغول وتسانده الحكومة البريطانية ومن ثم كان من الطبيعي أن تضغط بريطانيا على حكومة حسين سرى لقطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشى .

وبناء على رغبة الحكومة البريطانية فقد اجتمع مجلس الوزراء المصري في ٥ يناير سنة ١٩٤٢ لمناقشة قطع العلاقات مع فيشى واعترض مصطفى عبد الرازق وزير الأوقاف وطلب أرجاء النظر في قطع العلاقات لمزيد من الدراسة على اعتبار أن أهمية الموضوع تقتضي مزيدا من التأني ، أما الدكتور هيكل وزير المعارف فقد طلب التريث حرصا على مستقبل الطلاب المصريين الذين يدرسون في فرنسا إلا أن رئيس الوزراء أصر على طرح الموضوع للتصويت ، ويصف الدكتور هيكل الموقف بقوله : « لقد تولتني الدهشة حين رأيت جميع الوزراء يوافقون على قطع العلاقات مع فيشى وقد امتنعت وامتنع مصطفى عبد الرازق عن التصويت (١٣٥) » .

ومن الواضح أن رئيس الوزراء قد أقدم على هذه الخطوة باتفاق مع السفير البريطاني وباتفاق سابق أيضا مع غالبية أعضاء مجلس الوزراء ، ولذا فقد أحدث هذا القرار دويا هائلا واندلعت الأزمة لأن القرار السابق قد اتخذ في غيبة الملك فاروق الذي كان يقوم برحلة على ساحل البحر الأحمر ، وما أن عاد حتى سمى على ماهر ورجاله إلى تصوير الموقف له على اعتبار أن الوزارة قد تجاوزت اختصاصها

(١٣٥) د. محمد حسين هيكل مصدر سبق ذكره ج ٢ ص ٢١٩ ، مذكرات
حسين يوسف ص ١٣١ .

وتعدت على حقوق الملك التى أقرها الدستور والقانون باعتبار أن السفير هو نائب الملك الأمر الذى دعا الملك فاروق الى استدعاء رئيس الوزراء ووزير الخارجية (صليب سامى) وعنفهما تعنيفا شديدا ، وفى اليوم الثانى صدرت الأوامر لوزير الخارجية بأن يلزم داره (١٣٦) .

ويلاحظ أن ما أقدمت عليه الحكومة يعد تجاوزا خطيرا فى العلاقات مع القصر وخصوصا وأن التقاليد المتبعة كانت تقضى بأن يرسل الى القصر صورة من الموضوعات التى ستعرض على مجلس الوزراء قبل انعقاده بوقت كاف إلا أن هذا الموضوع الخطير قد اسقط من «الرول» الذى أرسل الى القصر (١٣٧) ، وهذا يؤكد تواطؤ حسين سرى مع الانجليز فى هذا الأمر فى وقت كانت فيه الحكومة تترنح من الأزمات الاقتصادية الخطيرة التى وصلت الى حد أن الناس كانوا يختطفون الخبز فى الشوارع (١٣٨) ، وعجزت الحكومة عن وضع حلول سريعة لكثير من المشاكل التى بدت وكأنها معقدة ثم ما كان من الهجمات التى يشنها الوفديون وأحزاب الأقلية ضد الوزارة فلم يكن من المعقول والموقف هكذا أن تقدم الحكومة على اتخاذ هذه الخطوة الخطيرة إلا اذا كان هناك اتفاق مبيت بين سرى باشا والسفير البريطانى على اعتبار أن هذا الموضوع سيكون بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير وأنه سيعجل بالمواجهة المباشرة بين السفير والملك فاروق وتصفية كافة الحسابات القديمة .

ويعلق أحد أعضاء مجلس الوزراء بقوله : لم أتوقع أن يكون لهذا القرار من الآثار العميقة والبعيدة بعض ما حدث ولم يخف على أحد أن انجلترا هى التى أصرت عليه (١٣٩) .

(١٣٦) الملف السرى لحادث ٤ فبراير الأهرام ١٩٧٣/٤ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٣ يونية ١٩٥٥ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٠ .
(١٣٧) مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق ، الجمهورية ١٣ يونية ١٩٥٥ .

(١٣٨) د. محمد أنيس ، دراسة عن ٤ فبراير ص ١٠٧ .

(١٣٩) د . هيكى ، مصدر سبق ذكره ج ٢ ص ٢٢٠ .

وعقب عودة الملك من رحلته في الصحراء والبحر الأحمر — بعد ثلاثة أيام — اذ نشرت الصحف أن صليب سامى وزير الخارجية اعتكف في منزله لوعكة صحية (١٤٠) .

ولا غرابة أن يكون الموضوع الرئيسى فى الصحف المصرية فى تلك الأيام هو قطع العلاقات مع فرنسا نظرا للعلاقات الثقافية الوطيدة التى كانت تربط مصر بفرنسا ، ولقد أحدث هذا الموقف دويا داخل البرلمان المصرى حيث تقدم عدد كبير من أعضاء مجلس النواب باستجابات الى الحكومة تحمل نوعا من الاستنكار الشديد وعجزت الحكومة المصرية عن ايجاد رد مقنع لتساؤلات الاعضاء مما دعا وزير الخارجية الى تأجيل مناقشة الموضوع بعد اسبوعين أو ثلاثة مما دفع بعض الاعضاء الى القول : « أنا لا افهم معنى لتأجيل الاجابة ، فهل عندما أوقفت العلاقات فعلا ، وصدر قرار الحكومة بذلك لم تكن قد تجمعت لدى الجهات المسئولة أسباب الوقف » (١٤١) .

ونظرا لان قرار الحكومة قد قوبل بهوجة من الاستنكار داخل مجلس النواب فقد اقترح وزير الخارجية — صليب سامى — أن يناقش الموضوع أمام لجنة الشئون الخارجية باعتبارها جهة الاختصاص فى الامر وقد قوبل هذا الرأى بعاصفة من الرفض على اعتبار أن هذا يعد تقليدا جديدا فى الحياة البرلمانية المصرية (١٤٢) .

ووفقا لمحاضر مجلسى النواب والشيوخ فإن تأجيل أحد الاستجابات قد يكون بسبب حاجة الحكومة الى بعض بيانات يطلبها المجلس أو غيرها من المعلومات التى يصعب على الحكومة الاجابة عنها فى الحال أما الموقف هذه المرة والحكومة تعلم كل الظروف والملايسات التى دعت الى قطع العلاقات مع فيشى ، ولذا يمكننا القول : أن موقف صليب سامى — وزير

(١٤٠) الاهرام ، المصرى ١٥ يناير سنة ١٩٤٢ م .
 (١٤١) مضبطة مجلسى النواب — الجلسة التاسعة ١٤ يناير ١٩٤٢
 ص ٢١٦ .
 (١٤٢) المصدو السابق .

الخارجية — كان نوعا من المراوغة والاستفادة بعامل الوقت حتى يتأكد من مصير الوزارة التى بدا مؤكدا انها على وشك الاستقالة .

وعلى الرغم مما لجأت اليه الحكومة من اصدار بيان فى ٨ يناير سنة ١٩٤١ فكرت فيه : ان الحكومة البريطانية تلقت انباء خطيرة دفعتها الى المطالبة باتخاذ قرار سريع من الحكومة المصرية حول هذا الموضوع (١٤٢) الا ان وقع هذا القرار على المصريين كان سيئا نظرا للعلاقات التاريخية التى تربط مصر بفرنسا ولان غالبية السياسة المصريين كانوا متشبعين بالثقافة الفرنسية ولذا فالتنا نرجع عدم موافقة الدكتور هيكل لهذا السبب ، وكذلك كان لبوتسى الوزير المفوض من قبل حكومة فيشى — والذي كان يمثل الجمهورية الفرنسية الثالثة قبل سقوطها — صلات واسعة جدا بالسياسة المصريين وصلات اجتماعية بالارستقراطية المصرية كما كان مقربا الى حد بعيد من فاروق (١٤٤) .

وعرف البريطانيون ما حدث مع وزير الخارجية — صليب سامى — واعتبروه عملا غير ودى وأبلغوا رأيهم الى سرى باشا الذى شعر بجسامة التبعة الملقاة على عاتقه وتذكر ما لحدث من قبل لشاه ايران رضا بهلوى وخشى ان تفاجأ مصر بمثل هذه المفاجأة التعسفية وهو رئيس وزرائها ولقد افضى سرى باشا بكل هذه المخاوف الى الملك وأشار عليه بقبول الامر الواقع (١٤٥) ، الا ان الملك قد تمسك بموقفه من ضرورة اقالة صليب سامى وبينما كان حسين سرى يرى أن اقالة وزير الخارجية بسبب قرار مسئول عنه هو ايضا لابد وأن يصحبه استقالة الوزارة ، والسفارة البريطانية ترى أن اجراء قد اتخذ بناء على طلبها لا يجوز تحديه من جانب القصر على اعتبار ان استقالة الوزارة لهذا السبب سيدفع الانجليز مباشرة الى المواجهة الفعلية مع الملك فاروق باعتبارهم طرفا من اطراف الازمة (١٤٦) .

(١٤٣) الاهرام ٩ يناير ١٩٤٢ ، اخر ساعة ١١ يناير ١٩٤١ .

(١٤٤) د . انيس مرجع سبق ذكره ص ٨ .

(١٤٥) مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص ٢٤٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٠ .

(١٤٦) د . يونان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٤١ .

وفي محاولة من بريطانيا لاستثمار الموقف بهدف حسم الصراع الدائر بين القصر والانجليز فقد بالغ الانجليز في طلباتهم من حيث طرد جميع الايطاليين الذين يعملون في القصر وكل اذئاب على ماهر (١٧٤) .

وأمام استعمال العصا الغليظة فقد تراجع الملك فاروق وطلب من أحمد حسنين (رئيس الديوان) التوسط لدى البريطانيين حتى يتنازلوا عن مطالبهم بشأن استبعاد من طلبوا استبعاده من القصر مقابل أن يبقى وزير الخارجية في منصبه (٤١٨) ، وبينما الازمة في طريقها الى الانتهاء اذا بقوات روميل قد نجحت في احراز انتصار كبير في الصحراء الغربية وتقدمت صوب مصر ، وبدا أن القوات الألمانية لن يعوقها عائق أمام هدفها الكبير وهو سحق القوات البريطانية واحتلال مصر ، ومن هنا فقد اضطربت الحياة في مصر وانطلقت المظاهرات تنادى نداءات عدائية ضد الانجليز ومن القاهرة امتدت لتشمل باقى المدن الكبرى كالاكندرية وطنطا وغيرهما ، وفي الوقت نفسه انفتح باب الامل أمام الانجليز حيث أعلن هتلر قراره الذى أحدث دويًا عالميا وهو اعلان الحرب على روسيا (١٤٩) .

وقد ابتهج الحلفاء حيث أن فتح جبهة جديدة تحارب فيها ألمانيا من شأنه أن يخفف الضغط على قوات انجلترا وفرنسا في مصر ، ولذا فأننى اعتقد أن القرار الألمانى بغزو الاتحاد السوفيتى يعد المقدمات المباشرة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فلقد كان قطاع كبير من المصريين ومن ورائهم القصر يعتقدون ان هزيمة السوفيت ستؤدى الى اضطراب موقف بريطانيا كله في الشرق الاوسط وسينتهى بانسحابها تماما من المنطقة .

الا أن الانتصارات الكاسحة التى أحرزها السوفيت قد أثارت قلقا كبيرا خشية انتصار التحالف السوفيتى الانجليزى لذلك لم يكن غريبا أن يعلن اسماعيل صدقى باشا أن ايطاليا تهاجم مصر لابقصد غزوها ولكن لان

(١٤٧) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ، الاهرام ٢٧ يناير ١٩٤٢ .
 (١٤٨) وثائق الخارجية البريطانية برقية ٣٨٩ من لامبسون الى ايدن ٢٧ يناير ١٩٤٢ . F.O. 371

(١٤٩) جى ديورين . الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية . ترجمة خيرى حماد ، القاهرة ١٩٦٧ ص ١٦٢ .

بريطانيا تحتلها (١٥٠) . وهكذا اندفعت مصر لى تكون جزءا من الصراع الدائر بين القوى الكبرى فى الوقت الذى كان الالمان يفتكرون فى الجبهة السوفيتية كما تضاعفت قوة الالمان فى ليبيا وكذلك دخول اليابان الحرب فى ديسمبر ١٩٤١ بهجومهم المفاجئ على بيرل هاربر كل هذه الانتصارات من جانب المحور دفعت بريطانيا لى تجعل من مصر « القاعدة الرئيسية » فى الموقف وهذا لن يتحقق ما بقى القصر يلعب بمشاعر الحلفاء ، وعلى الرغم من أن جذور الصراع بين القصر والانجليز يمتد لسنوات طويلة الا أن تردى الاوضاع العسكرية لقوات الحلفاء وعلى كل الجبهات قد دفع بريطانيا الى الموقف الذى يمثل مصالحها الفعلية على اعتبار أن عودة الوفد وخلع فاروق كهيلاى باستقرار الاوضاع المصرية ، وأيقن سرى باشا أن لا مفر من أن يستقيل : بعد أن فقد ثقة البرلمان وثقة فاروق أيضا كما أن الانجليز أنفسهم على الرغم من صداقتهم لسرى باشا الا أنهم قد أيقنوا جيدا أن حكومة سرى قد أصبحت عاجزة تماما عن مواجهة الموقف (١٥١) .

والحقيقة أن هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن الملك فاروق كان يهدف الى بقاء الموقف برمته كما هو نظرا للظروف العسكرية غير المرجحة لكفة الحلفاء فى الصحراء الغربية حتى اذا ماتمكن روميل من أن يفترق وادى النيل فان فاروقا يمكنه الاحتفاظ بعلى ماهر لى يتولى رئاسة الحكومة ويكون قادرا على التفاهم مع المحور بعكس أى شخص آخر نظرا لما عرف عن على ماهر من خلافات مستمرة مع الانجليز لم تكن خافية على الالمان او الايطاليين .

وهكذا تفاقمت الأزمة وتعددت أسبابها فى الوقت الذى يقوم فيه لامبسون بتسجيل كل الأحداث أولا بأول ويبحث بها الى حكومته ونظرا لتضاعد الموقف بشكل ينفذ بالمخاطر فقد طلب من حكومته أن تعطيه تفويضا كاملا لحسم الموقف مع الملك فاروق (١٥٢) .

(١٥٠) الاهرام ١٩ ديسمبر ١٩٤١ ، آخر ساعة ٢٢ ديسمبر ١٩٤١ .

(١٥١) هد - هيكى ، مصدر سبق ذكره ص ٢٢٥ .

(١٥٢) الوثائق البريطانية برقية رقم ٤٦٧ من لامبسون الى الخارجية

F.O. 371

البريطانية ٢٧ يناير ١٩٤٢ .

وادر ك أحمد حسفن (رئيس الديوان الملكى) خطورة الموقف
وفى محاولة منه لتهدئة المشاعر الملهبة تقديرا لما يحق بالعرش
من أخطار فقد حاول اقناع لامبسون بترك وزير الخارجية
« صليب سامى » يخرج من الوزارة من أجل الصالح العام ويحاول اقناع
السفير بان مصر كلها وراء الملك الذى يحظى بشعبية كبيرة الا أن
السفير يرفض التضحية بوزير الخارجية بسبب اجراء قام به تنفيذ
لقرار من مجلس الوزراء المصرى وبناء على طلب من بريطانيا ولهذا أعلن
السفير : أننا سنقف وراء صليب سامى حتى ولو تخلى عنه رئيس
الوزراء (١٥٢) .

وهكذا تجمعت العديد من الاسباب التى دفعت حسين سرى الى
تقديم استقالته . ووفقا للوثائق البريطانية . فان لامبسون قد ادرك أهمية
استقالة سرى باشا ويعلق لامبسون على هذا الموقف قائلا : « لقد
طلبت من سرى باشا أن يرشح بعض الاسماء التى تصلح لمنصب رئيس
الحكومة الا أنه اقترح اسماء مثل : بركات باشا . أحمد ماهر باشا أو
الدكتور هيكل باشا الا أنني أعرف أن هذه الاسماء غير مناسبة لسبب أو
لآخر ولذا فان عودة الوفد أصبحت ضرورة تحتمها مصالحنا العليا » (١٥٤) .

وتشير الوثائق الامريكية الى مسئولية حسين سرى عن تأزم الموقف
بين فاروق والسفير البريطانى ففى الوقت الذى كانت تبذل فيه العديد
من المحاولات لحل مشكلة « فيشى » كان رئيس الوزراء المصرى يقوم
بمحاولات مكثفة لدفع بريطانيا الى تأديب الملك فاروق وتضيف نفس المصادر
: « لقد حاولنا اقناع السفارة البريطانية بخطورة المضي فى هذا الطريق
الذى يتناقض تماما مع مشاعر المصريين ولكن يبدو انفسا لم نحقق
أى هدف (١٥٥) .

(١٥٣) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ، برقية من لامبسون الى
حكومته ، الأهرام ١٩٧٣/٤/٢٣ .

(١٥٤) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٩٨ .

(١٥٥) الوثائق الأمريكية برقية رقم ٢٠٧٦ من السفير الأمريكى فى
القاهرة الى حكومته ٢٨ يناير ١٩٤٢ . 140.0011

ووفقا لهذه الحقيقة فان الوثائق البريطانية تؤكد أن حسين سرى كان على علم بتطور الاحداث ولم يخف كراهيته الشديدة لفاروق وكان من رايه دائما — تأديب الولد — الذى يلعب بالنار على حد تعبيره (١٥٦) .

ولما كان لامبسون قد بعث الى حكومته يطلب تفويضا فى حسم الموقف فقد وافقت الحكومة البريطانية على أن تترك الأمر برمته لكى يعالجه لامبسون بما يتفق وسياسة بريطانيا العظمى الا أن هذا لم يمنع من أن تقف الخارجية البريطانية على تطور الأحداث أولا بأول وتمضى رسائل لامبسون الى حكومته حول أهمية عودة الوفد وفى احدى البرقيات يقول السفير : « قابلت حسنين باشا وقال : ان هناك محاولات تجسرى لتشكيل وزارة قومية ولما كان هناك خطر واضح من أن نواجه بوزارة يرأسها مرشح لعلى ماهر فلقد عقدت اجتماعا لمناقشة الموقف برمته وحضره وزير الدولة لشئون الشرق الأوسط والقائد العام للجيش البريطانية فى المنطقة وتردد بوضوح فى هذا الاجتماع أن الازمة الحالية قد ايدت بواسطة العناصر المعادية لبريطانيا لاستغلال مصاعبنا الحالية فى الشرق الأقصى وفى ليبيا وأتينا اذا أخفقنا فى اظهار الشدة فقد تحدثت مخاطر أخرى وأوضح القائد العام للشرق الأوسط أنه يفضل تجنب حدوث مواقف قد تؤدى الى اضطرابات عامة وقد يتحرك الجيش المصرى لحماية الملك وقد قمت من جانبى بالرد على هذه المخاوف بحكم معرفتى بالاحوال العامة .. وتم الاتفاق على أن أقابل الملك فاروق فى الواحدة بعد ظهر اليوم (٢ فبراير ١٩٤٢) وأبلغه بالاتى : —

١ — يجب أن تقوم وزارة تحرص على الولاء للمعاهدة وتقدر على تنفيذها نسا وروحا .

٢ — أن تكون وزارة قوية وقادرة على الحكم وتحظى بتأييد شعبى كافى .

٣ - أن هذا يعنى الارسال فى طلب النحاس باشا بصفته زعيمنا لحزب الاغلبية والتشاور معه بقصد تشكيل الوزارة .

٤ - يجب أن يتم ذلك فى موعدا أقصاه ظهر غدا .

٥ - ان الملك سيكون مسئولاً بصفته الشخصية عن أى اضطرابات قد تحدث خلال ذلك (١٥٧) .

وفى خلال الواحدة من بعد ظهر ٢ فبراير ١٩٤٢ توجه لامبسون الى الملك فاروق وشرح له انه بصفة ممثلا للحلفاء فى مصر فمن الضرورى الا يعين خلفا لسرى باشا لا تكون له المؤهلات المشروطة للوفاء بالتزامات المعاهدة ، ووافق الملك على عودة النحاس باشا ليتولى وزارة قومية باعتباره زعيما للاغلبية ، وبخصوص الاضطرابات داخل العاصمة فقد اظهر الملك موافقته على عدم احداث أى نوع من التظاهر واكد السفير ان غدا - ٣ فبراير - هو آخر موعد لدعوة النحاس باشا (١٥٨) .

ولعل وجهة نظر الملك فاروق والتي أبداهها دون تحفظ هو استدعاء النحاس لتشكيل وزارة قومية حيث كان الملك يعتقد أن النحاس لن يرفض هذا العرض على أساس التحسن الذى كان قد بدا فى العلاقات بينهما (١٥٩) .

واعتقد بعض رجالات القصر (أحمد حسنين) بضرورة التمهيد لتأليف هذه الوزارة القومية بوزارة انتقالية على أساس أن الوفد سيكتسح كل الأحزاب الاخرى فى الانتخابات مما قد يترتب عليه عدم قيام

(١٥٧) المصدر السابق برقية ٤٤٨ من لامبسون الى حكومته ٢ فبراير ١٩٤٢ ، الأهرام ١٩٧٣/٤/٢٧ .

(١٥٨) المصدر السابق ١١/٥/١٩٧٣ من لامبسون الى حكومته برقية ٤٤٩ ، بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ . F.O. 371

(١٥٩) دراسة عن سنوات ما قبل الثورة أعدها هبرى أبو الجسد واعتمد فيها على كثير من الوثائق البريطانية وشهادة الزعماء المعاصرين ، جريدة المصور ١٩٨١/٢/٦ .

معارضة قوية لتكون بمثابة « فرملة » متى تشكلت الوزارة في آخر الأمر (١٦٠) .

وبينما كانت الاتصالات قائمة بين القصر والسفير البريطانى بخصوص عودة الوفد كانت نفس الاتصالات قائمة بين السفارة البريطانية والبحاس باشا بواسطة أمين عثمان لنفس الهدف مع مارق بسيط وهو أن الانجليز عرضوا على النحاس تشكيل وزارة وفدية خالصة، وأصبح الوفد أمام خيارين أما أن يقبل حكومة قومية وفقا لرغبة القصر أو يقبل حكومة وفدية لحما ودما وفقا لرغبة الانجليز واختار النحاس وجهة النظر البريطانية التى كلفت مصر ثمنا غاليا من استقلالها وكرامتها وكلفت الوفد نفسه ثمنا باهظا من شعبيته وتاريخه الوطنى الطويل . وبنى الوفد رفضه لفكرة الوزارة القومية أو الائتلافية على عدة اعتبارات

أولها : أن الشعب المصرى قد فقد ثقته فى حكومات الاقلية وإذا قبل الوفد الارتباط بهذه الحكومات فسوف يفقد ثقة الشعب .

ثانيهما : ما كان يعرفه الوفد جيدا من الدسائس التى سيحدثها القصر ومدى ما يمكن أن يقدم عليه من اقالة الحكومة بحجة تصدع الائتلاف (١٦١) .

ولذا فقد فرضت وجهة النظر البريطانية نفسها على الاحداث واعطت بريطانيا لنفسها الحق فى تنفيذها بقوة السلاح وتحولت القضية الى تصفية حسابات قديمة بين القصر والسفارة حيث اعتبرت بريطانيا أن اقامة حكومة قومية يعد انتصارا لصالح القصر وهذا ما ترفضه بريطانيا تماما (١٦٢) .

ويلاحظ أن الملك فاروق كان حريصا على تجاوز هذه الأزمّة وعدم الاصطدام مع الانجليز أكثر من ذلك الا أن السفير قد اعتبرها

(١٦٠) الأهرام ١٩٧٣/٥/٢٥ — الملف السرى لحادث ٤ فبراير برقية

رقم ٤٢٩ من لامبسون الى الخارجية البريطانية ٣ فبراير ١٩٤٢ .

(١٦١) المصدر السابق وثيقة ٤٤٦ .

(١٦٢) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ١٣١ — ١٣٨ .

فرصته التي يستطيع من خلالها ان يحجم من دور القصر حتى لا يعاود أعماله العدوانية ضد بريطانيا مرة أخرى حتى لو كان الثمن هو عزل الملك نهائيا ، وفي الوقت نفسه فان عودة الوفد بهذا الشكل يحمل بعض الاعتبارات التي حرصت بريطانيا على اقرارها ومن بينها :

أولا : ضمان عدم قيام أى نوع من التعاون بين القصر والوفد مما يضاعف من حجم التدخل البريطانى .

ثانيا : اطلاق يد الوفد فى كبح جماح القصر اذا ما ثبت أنه غير متعاون مع الحليفة .

ثالثا : لقد حرصت بريطانيا على أن يتعهد النحاس باشا بأن يقف مع الحليفة وأن يرجىء كل مطالبة الى ما بعد الحرب (١٦٣) .

وهكذا تفاقمت عوامل الصراع بين القصر والاتجليز فى الوقت الذى تمكنت فيه الدسائس البريطانية من استقطاب حزب الوفد سواء بقصد أو بغير قصد وقبل أن تنتهى من هذا الفصل يمكننا أن نسجل عدة نتائج يمكن استخلاصها من الدراسة السابقة وتعتبر جميعها تمهيدا لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ : —

أولا : انعدام الثقة بين بريطانيا والملك فاروق وهذا ما اشارت اليه الوثائق البريطانية فى أكثر من وضع .

ثانيا : تأسيسا على الحقيقة الأولى فقد رغبت بريطانيا من خلال أحداث الحرب فى التخلص من فاروق على اعتبار أن مصر لن تتحول الى قاعدة أساسية لخدمة الحلفاء ما دام الملك على عرشه .

ثالثا : لقد أدركت بريطانيا ضعف حكومات أحزاب الأقلية التى تعاقبت على الحكم منذ اقالة الوفد سنة ١٩٣٧ على الرغم من تعاونها

(١٦٣) الملف السرى لحادث ٤ فبراير — الأهرام ١٨/٥/١٩٧٣ ، برقية رقم ٤٦٢ من لامبسون الى حكومته ٣ فبراير ١٩٤٢ . F.O. 371

الكامل الا أنها افترقت دائما الى قاعدة شعبية وظل مركزها دائما ضعيفا- على اعتبار أن حكومة لا تملك التأييد الشعبى لن تستطيع أن تحكم- بروح المعاهدة المصرية الانجليزية ، اعتمادا على الحقيقة القائلة بأن أى جهد يبذل فى هذا السبيل لابد وأن يصطدم بمعارضة القصر ولن تتمكن أى حكومة بدون التأييد الشعبى أن تحارب القصر ..

رابعا : أن احدى عناصر الصراع بين الانجليز والقصر كان قائما على اساس أيهما يستطيع أن يتضامن مع الوفد وبدت القضية وكأنها تسابق مع الزمن وكلما تفاقم الوضع العسكرى لبريطانيا كلما ضاعفت من جهودها لعودة الوفد وعلى ضوء الدراسة السابقة فان قضية عودة الوفد كانت تمثل المطلب الأول فى العلاقات المصرية البريطانية منذ نشوب الحرب العالمية الثانية .

وهكذا تجمعت العديد من الاسباب لتخلق فى النهاية مأساة { فبراير ١٩٤٢ } التى تركت اثارا كبيرة على تاريخ مصر السياسى والاقتصادى ليس فقط الى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وانما الى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م .



الفصل الثاني

وقائع ٤ فبراير

— شكل التدخل البريطاني

— الدبابات البريطانية حول القصر

— مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير

شكل التدخل البريطاني

فكرت بريطانيا في عزل الملك فاروق أكثر من مرة كان أولها سنة ١٩٣٧ (ديسمبر) حين أقدم على اقالة حكومة الوفد دون أخذ رأى السفير البريطانى وكان الأخير قد بذل جهداً في محاولة الاقتناع فاروق بعدم الاقدام على مثل تلك التصرفات التى تناقض مبدأ الديمقراطية على اعتبار أن حزب الوفد هو القوة السياسية التى تحظى بالأغلبية البرلمانية ، وكان فشل السفير فى تلك المهمة موضع لوم من حكومته (١) وقد ترددت فى تلك الازمة فكرة تنحية الملك فاروق عن عرش مصر ولكن أنطونى آيدن وزير خارجية بريطانيا لم يوافق على تلك الفكرة بحجة أن الظروف الدولية لا تشجع على الاقدام على مثل هذا النوع من التدخل . (٢)

ثم تجددت نفس الفكرة فى سبتمبر ١٩٣٩ حين تأكد السفير (طبقاً لما يقوله) أن هناك عناصر فى القصر تميل نحو الألمان وأن الملك فاروق يشجع هذا الاتجاه وأن مصلحة الحرب تقضى باخراج على ماهر من الحكم فإذا عارض فاروق وجب أن يعتزل العرش . (٣)

ثم عادت الازمة مرة أخرى الى الظهور فى يونيه ١٩٤٠ حين دخلت ايطاليا الحرب ويومئذ اقترح السفير على حكومته تغيير الوزارة فان عارض الملك فعليه أن يتخلى عن العرش (٤) . ووجه السفير انذاراً الى الملك بضرورة استدعاء النحاس والعمل بمشورته ووافقت حكومة لندن على تنازل فاروق عن العرش بخاء على اقتراحات لامبسون لا أن فاروق قد أحس

(١) وثائق الخارجية البريطانية الاهرام ١٩٧٣/٤/٢٧ — الملف السرى لحادث ٤ فبراير وثيقة رقم ٣٥٣ .

(٢) المصدر السابق وثيقة رقم ٢ من الخارجية البريطانية الى سفيرها فى القاهرة ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧ . F. O. 407 - 223

(٣) نفس المصدر السابق وثيقة رقم ٣٣ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٩ سبتمبر ١٩٣٩ .

(٤) نفس المصدر وثيقة رقم ٦٠ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٢ يونيه ١٩٤٠ .

بخطورة الموقف بناء على نصائح كبار مستشاريه واستدعى النحاس باشا لكن ليس من أجل عودة الوفد وانما لكي يشاوره في الموقف عموما واخذ الترضيه المناسبة على حكومة حسن صبرى . وقد أشار السفير البريطانى فى نهاية تقييمه لازمة بقوله « قد نخرج من الازمة الحالية دون حاجة الى تغيير الملك ولكنى أشك كثيرا فى أنه سيبقى طويلا (٥) » .

وهكذا فان التفكير فى عزل فاروق وفرض وزارة مصرية معينة وزعيم مصرى معين ليتولى الحكم كان موضع تفكير واهتمام دائمين من جانب الحكومة البريطانية ، ومن ثم يمكن القول ان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن نتيجة قرار او سياسة استتت نجاه ومحت ضغط الاحداث الخطيره وانما كان الفصل الاخير أو الخاتمة لسياسة مرسومة كان قد بدأ تنفيذها . وهكذا تحققت مشورة لامبسون والتي تقدم بها الى حكومته فى يونيه سنة ١٩٤٠ وهى ان تتولى الحكم وزارة يؤيدها الوفد وكان الاعتقاد السائد — كما يقول بعض المعاصرين — أن الدوائر البريطانية ترى أن النحاس باشا هو وحده الزعيم الشعبى القادر على تحويل الدفة — دفة عواطف الشعب — من الاتجاه الى المانيا الى الاتجاه نحو بريطانيا وحلفائها (٦) وتعد استقالة حسين سرى — ٢ فبراير ١٩٤٢ — والتي قدمها بناء على طلب بريطانيا هى بداية لمرحلة خطيره وفاصلة فى تاريخ مصر السياسى (٧) . حيث اتصل السفير البريطانى (لامبسون) برئيس الديوان الملكى (أحمد باشا حسنين)

(٥) الملف السرى لحادث ٤ فبراير لاهرام ٢٧/٤/١٩٧٣

(٦) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى . القاهرة ١٩٨٢ ص — ١٢٤ ، محمد التابعى . اسرار الساسة والسياسة ص ١٩٠ ، د . هيكل . مرجع سبق ذكره ص ٢٤٧ ، مجلة المصور ١٣ مارس ١٩٨١ دراسة عن سنوات ما قبل الثورة أعدها صبرى أبوالمجد .

(٧) مذكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص ١٢٥ ، عبد الرحمن اللرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ١٠٠ ، جلال الدين الحمامى معركة نزاهة الحكم ص ١٢ ، ١٣ ، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص ١٩٤ .

وأبلغه ان الحكومة البريطانية تحرص على أن تعرف اسم من سيعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة قبل اعلانها وعلى الرغم من أن رئيس الديوان أجاب بأن الشخص الذى يؤلف الوزارة سيكون صديقا لبريطانيا الا ان السفير قد أكد على أن الحكومة البريطانية حريصة على أن تعرف سلفا من سيعهد اليه بتأليف الوزارة قبل أن يكلف بهذا التأليف رسميا (٨) .

ومن الواضح ان لامبسون قد حرص هذه المرة على أن يمسك بزمام المبادرة حتى لا يفاجأ بفرض حكومة لا تتفق ومضالغ بريطانيا كما حدث من قبل سواء فى تعيين على ماهر (١٨ أغسطس ١٩٣٩) أو حسن صبرى (٢٧ يونيه سنة ١٩٤٠) أو حسين سرى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠) حيث فوجئ السفير فى كل تلك الحالات دون أن يكون له الرأى الاول فى هذا الاختيار ولما كان موقف بريطانيا العسكرى قد وصل الى درجة كبيرة من السؤ امام الانتصارات الساحقة التى تحرزها القوات الألمانية ولما كانت مشاعر المصريين قد بدأت تميل نحو الجانب المنتصر فى الحرب فان لامبسون قد ادرك خطورة المواقف هذه المرة ومن هنا فقد حرص جيدا على أن يكون فى حالة من التيقظ الدائم حتى لايفاجأ بغير ما يتوقع . وانطلاقا من هذا المفهوم فقد تقدم الى الملك فى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٢ فبراير بمجموعة من الطلبات حددها فى ثلاث نقاط :

اولا : ان الشخص الذى سيعهد اليه بتأليف الوزارة يجب ان تتوافر فيه المؤهلات المطلوبة للوفاء بالتزامات بريطانيا العظمى فترة الحرب .

ثانيا : ان هذا يعنى دعوة النحاس باشا بوصفه زعيما لحزب الاغلبية فى البلاد والتشاور معه بقصد تشكيل الوزارة على أن يتم ذلك فى موعد أقصاه ظهر غد (٣ فبراير)

(٨) د . هيك . مرجع سبق ذكره ص ٢٣١ ، مذكرات حسن يوسف

ثالثا : أن الملك فاروق شخصيا سيكون مسئولا عن أى اضطرابات قد تحدث خلال تلك المدة (٩) .

وعلى الرغم مما بذله أحمد حسنين (رئيس الديوان) من محاولات لاقتناع لامبسون بأن عودة الوفد يمثل هذه السرعة يؤدي الى عدم قيام معارضة قوية من الاحزاب الاخرى وفي نفس الوقت فقد وعد حسنين بأشياء باستبعاد العناصر المرتبطة بعلى ماهر من الحكومة المؤقتة (المقترحة) وخروجا من هذا الموقف وافق السفير بشرط استدعاء النحاس وضرورة موافقته باعتباره ممثلا للأغلبية في البلاد (١٠) .

وتحرك لامسون مخاطبا حكومته في نفس اليوم (٢ فبراير) ليصف لها الخطة التي بحثها وأقرها كل من وزير الدولة البريطاني في الشرق الاوسط (وليفرليتون) وقائد القوات البريطانية في مصر للتعامل مع فاروق اذ ما رفض طلبات انجلترا على اعتبار أن هذا الموقف تفسره المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ . (١١)

ووفقا لما أقره مجلس الحرب البريطاني فقد وضعت خطة عسكرية تضمنت محاصرة قصر عابدين بالدبابات ومقاومة الحرس الملكي فيما لو اضطرت لاستخدام القوة وعلى ضوء هذا الاجراء يتقدم السفير مطالبا فاروق باعتزال العرش واذا رفض يكتفى بإبلاغه بأنه قد خلع عن عرش مصر ثم دعوة الأمير محمد على لى يتولى مهام الملك فاروق واذا ما رفض الأمير محمد على فان بريطانيا ستحكم مصر عسكريا بمقتضى الاحكام العرفية حتى تستقر الامور بقبول احد الامراء ولاية العرش او باعداد نظام آخر (١٢) .

وعلى ما يبدو فان مجلس الحرب البريطاني قد ووجه بمشكلة حيث لا يوجد نص في الدستور بخصوص خلع الملك وعلى حد تعبير لامبسون « مها

(٩) وثائق الخارجية البريطانية الاهرام ١٩٧٣/٥/١١ — الملف السرى

٤ فبراير وثيقة رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ .

(١٠) المصدر السابق .

(١١) د . محمود حلى مصطفى دراسات في تاريخ مصر السياسى ص ٢٥٣

(١٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٥١ من لامبسون الى

F. O. 371 31568

الخارجية البريطانية ٢ فبراير ١٩٤٢ —

حاولنا أن نظهر كحماة الدستور بينما نخرفه بالقوة فان ذلك يقودنا الى المتاعب وعلينا أن نضع ملكا جديدا على العرش ونصر على أن يعلن أن ما جرى كان دستوريا وفي نفس الوقت فقد وافق مجلس الحرب على عدم عزل فاروق اذا ما وافق على دعوة النحاس فورا (١٣) .

وتشير الوثائق البريطانية الى أن قضية عزل فاروق قد شغلت حيزا كبيرا من اجتماعات وزارة الحرب البريطانية في الوقت الذي كان الموقف يقتضى قدرا كبيرا من السرعة والحسم معا ، لذا فقد وافق مجلس الوزراء البريطانى على تفويض المستر ايدن وزير الخارجية لمعالجة الموقف على ضوء ما يراه السفير البريطانى في القاهرة (١٤) .

ويرى بعض المعاصرين أن النحاس باشا قد فوتح في فكرة تأليف الوزارة القومية والتي تضم دَل الأحزاب وقبل الفكرة بل ورحب بها الا أن الانجليز قد أرسلوا رسولا الى النحاس باشا وكان يمشى أباما في الاقصر يطلبون اليه أن يتولى الوزارة ويتركون له الحرية المطلقة في تأليفها . أما قد خوطب النحاس من قبل القصر في تأليف وزارة قومية فقد أصبح له الخبرار بين قبول هذا العرض المصرى وبين هذه الحرية التي تركها له الانجليز (١٥) .

وانصافا للحقيقة التاريخية فاننا نعتقد أن الوفد قد قبل من قبل وفي مناسبات مختلفة قيام وزارة قوية بشرط أن يحل مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة ووفقا لرأى النحاس فليس من الممكن أن يتعاون الوفد مع مجلس غالبيته من أحزاب الاقلية ولقد طرحت احدى صحف الوفد هذه الفكرة بقولها : (ن الوفديين على اتم استعدادات العقد اتفاق مع الاحزاب الاخرى لاجراء انتخابات هادئة ، أما اذا كان اجراء الانتخابات متعذرا فهم في هذه

(١٣) الوثيقة السابقة .

(١٤) الوثائق البريطانية برقية رقم ٨٠ من ايدن الى لامبسون ٢ فبراير ١٩٤٢ . F. O. 371

(١٥) د . محمد حسين هيكل . مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٢٢٣ ، مذكرات حسن يوسف . مصدر سبق ذكره ص ١٢٥ ، والتابعى ص ٢٠٨

الحالة يقبلون أن تحكم الوزارة القومية بدون برلمان الى أن يحين الوقت المناسب لاجراء الانتخابات وازدادت نفس الصحيفة على لسان النحاس باشا : اننا نرحب بالوحدة على أن يكون أساسها أن لا تحكم الاغلبية في الاقلية والا تحكم الاقلية في الاغلبية وأن تحقيق الوحدة يتم بطرقتين أحدهما تأليف وزارة محايدة والاخرى تأليف وزارة قومية وأنه يجب في الحالتين حل مجلس النواب (١٦) .

وفي إطار المساعي التي بذلت لايجاد نوع من المصالحة بين القصر والوفد فقد أعلن النحاس صراحة بأنه موافق على قبول وزارة محايدة تقوم باجراء انتخابات نزيهة (١٧) .

وهكذا فقد وافق النحاس على قيام حكومة يترأسها بنفسه سواء كانت حكومة قومية أو ادارية وفي كلتا الحالتين فإن اجراء الانتخابات يعد أمرا استراتيجيا يتفق تماما مع سياسة الوفد على اعتبار أنه الحزب الذي يحظى بالاغلبية التي تمكنه من الوصول الى الحكم وفي هذه الحالة فإنه ليس لاحتد الفضل في عودة الوفد مما يمكنه بلا شك من الحفاظ على استقلاله سواء من جانب القصر أو من جانب الانجليز .

وانطلاقا من هذا المفهوم فقد استدعى الملك رؤساء الاحزاب والشخصيات العامة بما فيهم النحاس باشا والذي كان في رحلة الى الصعيد وتم استدعاؤه على عجل وفي محاولة من الملك فاروق لحسم الموقف فقد عرض على النحاس أن يترأس حكومة قومية الا أنه رفض رفضا قاطعا متذعرا بعدم وجود أي نوع من التفاهم مع احزاب الاقلية (١٨) .

وهكذا تعقد الموقف فقد كان الملك فاروق حريصا على أن لا يترك للوفد من الحرية الا بالقدر الذي يمكن الملك من توجيه السياسة العامة للدولة

(١٦) جريدة الوفد المصري ٣ مايو ، الامرام ٥ مايو سنة ١٩٤١
(١٧) تصريح لأحمد حسنين باشا رئيس الديوان مجلة آخر ساعة ٤ يناير ١٩٤٢ .

(١٨) مذكرات حسن يوسف ص ٢٦ ، د . أحمد فؤاد مصطفى .
العلاقات المصرية البريطانية ١٩١٤ - ١٩٥٣ ص ٥٦٠ ، د . ميكل ،
مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ ص ٢٣٢

وهذا لن يتحقق الا باشتراك احزاب الاقلية الموالية للمتصر والحريصه على ارضائه حتى ولو كان الثمن هو توسيع سلطاته على حساب الوزارة .

ولما كان اجتماع فاروق بالزعماء السياسيين قد انتهى الى لا شىء فقد طلب السفير البريطانى مقابلة عاجلة مع رئيس الديوان الملكى (احمد حسنين) واخبره بأن يرفع الى الملك النصيحة بأن يكلف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية لان بريطانيا ترغب فى ذلك (١٩) .

وعلى ما يبدو فان السفير البريطانى قد تمسك بفكرة الوزارة الوفدية بعد ان استطلع وجهة نظر كل من حسين سرى (رئيس الوزارة الاسبق) والنحاس باشا على اعتبار ان تشكيل حكومة انتقائية يعد مضيعة للوقت وفرصة لتآمر القصر وأن الموقف السياسى والاقتصادى غاية فى السوء وأن اعضاء الائتلاف سيكونون من رجال الملك وان النحاس لن يستطيع أن يكون مخلصا لقضية الديمقراطية التى تحارب بريطانيا من أجلها الا اذا اطلقت يده تماما فى التعامل مع القصر وهذا لن يتحقق الا بقيام حكومة وفدية خالصة (٢٠) .

وعلى الرغم من أن لامبسون كان يعمل وفقا لتفويض كامل من الحكومة البريطانية الا أنه قد بعث الى حكومته مسترشدا برأيها فى تلك القضية وحملت برقيات وزير الخارجية البريطانية كل الرضا عن سياسة لامبسون على سبيل ان قيام حكومة وفدية خالصة يعد أفضل الوسائل لتحجيم دور القصر والذي يلعب لعبة خطيرة (٢١) .

ويبدو من تسلسل الاحداث أن موقف بريطانيا ومساندتها للوفد قد دعم موقف النحاس باشا مما جعله يتمسك بفكرة الوزارة الوفدية

(١٩) وثائق الخارجية البريطانية برقيه رقم ٤٦٨ من لامبسون الى ايدن
٣ فبراير ١٩٤٢ F. O. 371 / 31568

(٢٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٦١ من لامبسون الى ايدن
٣ فبراير سنة ١٩٤٢ . F. O. 371 , 568

(٢١) نفس المصدر السابق وثيقة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ضارباً عرض الحائط برغبة الملك فاروق من قيام الحكومة الائتلافية والتي سبق للنحاس باشا الموافقة عليها مراراً ، وهذا الموقف يعد تراجعاً في سياسة الوفد مما يدفعنا الى القاء مزيد من التساؤل ؟ كيف يمكن لبريطانيا أن تفرض رئيس حكومة وهي لا تعرف مسبقاً وجهة نظره . الا أن هذا السؤال يمكن الاجابة عليه سواء من خلال الدراسات السابقة أو اللاحقة .

وعندما حمل احمد حسنين (رئيس الديوان) رسالة لامبسون الى فاروق بضرورة دعوة النحاس ليشكل وزارة وغدية خالصة اعترض الملك ورأى أن الموقف يعد تدخلاً في أخص خصائصه الدستورية وعلى ذلك أم يجب للسفير الى رغبته (٢٢) .

ولعل فاروق ومن ورائه احمد حسنين لم يدركا خطورة الموقف على اعتبار أن هذا التصادم في العلاقات لم يكن الأول من نوعه وإنما سبقته العديد من مظاهر الخلافات والتي توصل الطرفان الى حلها عن طريق الالتقاء في منتصف الطريق . وتعددت الاجتماعات والمشاورات والسفير ينتظر ما تسفر عنه من نتائج مما اضطره أخيراً الى الاتصال بأحمد حسنين لمعرفة ما أسفرت عنه هذه المقابلات ولما أجاب بأن المشاورات لا تزال جارية مع رؤساء الأحزاب بهدف تأليف وزارة قومية واثق من وطنيته الزعماء والتي سوف تغلب على كل شيء (٢٣) أدرك السفير خطورة ما قد تسفر عنه هذه الاجتماعات والمشاورات والتي قد تنتهي الى نتائج مخالفة للخطة الذي رسمته الدوائر البريطانية وهكذا تباينت وجهات النظر بين القوى الثلاثة المتصارعة — القصر والوفد والانجليز —

فلقد كانت وجهة نظر القصر الموافقة على استدعاء النحاس لرئاسة الوزارة الجديدة بشرط أن تكون وزارة قومية ، وكان القصر واثقاً من موافقة النحاس بناء على استطلاع وجهة نظره في مناسبات عديدة .

(٢٢) جلال الدين الحامصى معركة نزاهة الحكم ص ١٤ ، مفكرات

: حسين يوسف ص ١٢٦

(٢٣) محمد النابى . أسرار السياسة والسياسة ص ٢٠٤ ، والدكتور

هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٣٣

أما عن وجهة نظر الوفد والتي تكشف في الاونة الاخيرة سواء في لناء النحاس مع الملك فاروق أو في اتصالات النحاس مع السفير البريطاني والتي تمت من خلال أمين عثمان هو رفض فكرة الوزارة القومية والتمسك بوزارة وفدية خالصة وذلك لسببين :

أولهما : أن المصريين قد فقدوا ثقتهم في حكومات الاقلية وإذا ما قبل الوفد الارتباط بهذه الاحزاب فسوف يفقد شعبيته العريضة ولن يتمكن من تحقيق أية مكاسب بسبب الاتجاهات المتضاربة .

ثانيهما : المكائد الحزبية التي ستحدث نظر لقيام حكومة تفقد الي الالفية والوئام وهو شرط لقيام أية حكومة . (٢٤)

وحتى لا يبدو الوفد وكأئه في صورة المتشدد ضد الآخرين فقد تقدم النحاس باقتراحين

أولهما : بتخصيص بعض المقاعد لاجزاب الاقلية في مجلس النواب المزمع اجراء انتخابات لتكوينه .

ثانيهما : بتشكيل مجلس استشاري يختار أعضاؤه من سائر الاحزاب كرمز للاتفاق بين الاحزاب ويكون رأيه استشاريا في جميع المسائل العامة (٢٥) .

أما عن وجهة النظر البريطانية — وهي التي فرضت نفسها بقوة السلاح — فكانت تعنى بناء على تعليمات ايدن عدم قبول أى مرشح لا يستند إلى قاعدة شعبية لان هذا يعنى انتصارا اكيدا لوجهة نظر الملك فاروق

(٢٤) الملك السرى لحادث ٤ فبراير الاهرام ١٩٧٣/٥/٢٥ وثيقة ٢٤٦٦ فبراير ١٩٤٢

(٢٥) لقاء مع فؤاد سراج الدين في منزله بجاردن سبب (٢٥) لقاء مع فؤاد سراج الدين في منزله بجاردن سبب ١٩٨٢/١١/١٢ ، د . يونان لبرت رزق تاريخ الوزارات المصرية القاهرة ١٩٧٥ ص ٤٤٢

والموقف يهتفى بالضرورة عودة حزب الوفد باعتباره الحزب القادر في الظروف الراهنة على كبح جماح الملك وارغامه على تحقيق وجهة النظر البريطانية حتى ولو وصل الامر الى حد خلع فاروق عن العرش بل والى أكثر من ذلك وهو اعادة النظر في النظام الملكى نفسه (٢٦) .

ومن المرجح أن السفير لم يكن خالص النية في معالجة تلك الازمة ويبدو أنه باصراره على عودة الوفد الى الحكم كان يرمى الى رد الاعتبار الى نفسه في نظر حكومته ، اذ كان وزير الخارجية قد وجه اليه نوعا من اللوم لفشله في الوساطة بين القصر والوفد في أزمة ديسمبر ١٩٢٧ والتي انتهت باقالة النحاس باشا (٢٧) وفي الوقت نفسه مان فاروق كان يسيطر عليه حماس الشباب وحيوته واستهوته فكرة أن يظل (يشاغب) ممسكا بطرف الحبل بينما لامبسون ممسكا بطرفه الاخر (٢٨)

وهكذا بدأت الاحداث تتطور بشكل خطير للغاية بينما تشير الوثائق البريطانية الى الدور الهام الذى لعبه أمين عثمان والذي ورد اسمه في معظم مراسلات السفارة البريطانية والذي وصفه السفير بأنه المفاوض المصرى لصالح الانجليز ويذكر لامبسون (اورد كليرن) (٢٩) . أن أمين عثمان قد حمل اليه رغبة النحاس باشا في التعاون مع السفارة بغض النظر عن أن معاهدة ١٩٣٦ تعنى التعاون القام بين لجانين ويضيف لامبسون في برقيته : اذا كان النحاس قد تعاون مع السفارة في زمن

(٢٦) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ١٩٧٣/٥/١١ وثيقة رقم ٤٥٣ بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ .

(٢٧) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى مصدر سبق ذكره ص ١٢٦ .

(٢٨) مجلة الشرق الاوسط دراسة ونائقية عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ أعدتها جبريل ويربرج لندن ١٩٧٥ ص ٣٠ .

(٢٩) أما مكافأة لامبسون فقد وضحت في برقية مستر (ايدن) بالانعام عليه برتبة لورد من اول فرصة (يناير ١٩٤٣) بمناسبة اعلان الرتب والنباشين في بريطانيا ويعد هذا الانعام مكافأة سخية لنجاحه في ٤ فبراير ١٩٤٢ وصار يعرف بلورد كليرن .

السلم مرة فانه مستعد أن يتعاون معها في زمن الحرب عشر مرات وكل مايطالبه هو أن تطلق يده في التعامل مع القصر (٢٠) وهكذا استوثق لامبسون من الارض التي يقف عليها بعد أن وعد أمين عثمان بأن كل أطراف القضية أصبحت في متناول السفير وما عليه الا أن يبدأ الخطوة الاولى .

وفي صباح ٤ فبراير ١٩٤٢ طلب السفير مقابلة رئيس الديوان وسلمه انذارا نصه (اذا لم أعلم قبل السادسة من مساء اليوم (٤ فبراير) ان النحاس باشا قد دعى لقايف الوزارة فان الملك فاروق يجب ان يتحمل تبعه ما يحدث) (٢١) .

وعلى الرغم من أن الملك فاروق قد اجتمع بزعماء الاحزاب وقادة الراى وتناقش معهم في الموقف في محاولة للخروج من تلك الازمة الا أن كل المحاولات قد انتهت بالفشل نظرا لاصرار النحاس على تشكيل حكومة وفدية خالصة بينما نمسك الملك بوجهة نظره ولتى تعنى قيام حكومة قومية .

وظهر الملك بمظهر المتحدى للمطالب البريطانية وفي اعتقادي أن هدفه الملك من ذلك هو الحصول على مساندة الراى العام المصرى والظهور بمظهر المحايذ بين الانجليز والالمان حتى يظل الباب مفتوحا اذا ما تبدلت الاحوال وانتصر الالمان في حريهم ضد بريطانيا .

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت قد أعدت كل الترتيبات اللازمة لمحاصرة قصر عابدين واجبار فاروق على التنازل عن العرش اذا ما رفض عودة الوفد الا أن الشخص الذى يخلف فاروق كان موضع خلاف لدى الدوائر البريطانية ، فبينما يشير أحد المؤرخين المعاصرين الى أن بريطانيا قد وقع اختيارها على الامير محمد على باشا لى يخلف فاروق على عرش مصر (٢٢) . الا أن الوثائق البريطانية كانت متضاربة في هذا الراى فبينما

(٣٠) . مذكرات لورد كليرن ، ترجمة كمال عبد الرؤف القاهرة مسند
١٩٧٤ ص ٧٧ .

(٣١) الملف السرى لحادث ٤ فبراير الاهرام ١٩٧٣/٥/٢٥ .

(٣٢) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة ج ٣ ص ١٠٣ .

تشير إحدى الوثائق الى أن محمد على باشا هو الشخص الوحيد المناسب لهذا المنصب (٣٣) ، تشير بعض الوثائق الأخرى الى التقليل من شأنه على اعتبار أنه طاعن في السن وغير مرغوب من الشعب المصرى بالإضافة الى أنه ليس لديه أبناء مما يسبب مشكلة بعد وفاته التى قد تحدث قريباً ولكل هذه الأسباب بدأت الدوائر البريطانية تعيد النظر فى الشخص الذى يخلف فاروق (٣٤) .

ثم يعاود وزير لجراجية البريطانى الكتابة الى لامبسون مقترحاً قيام مجلس وصاية يرأسه الأمير محمد على ويؤكد فى نفس البرقية على ضرورة الاتصال بالفحاس باشا وأخذ رأيه فى هذا الموضوع الحيوى على اعتبار أنه زعيم الأغلبية ويضيف وزير الخارجية قائلاً : ومن الأفضل أن نسمح بفترة للرأى العام المصرى يعلن خلالها موقفه عما إذا كان من الضرورى استبقاء الملكية على الإطلاق أو التفكير فى النظام الجمهورى كبديل يفضلته الشعب المصرى (٣٥) .

ويذكر محمد التابعى رواية أخرى مضمونها أن فؤاد حمزة الوزير المفوض للملكة العربية السعودية قال : انه لما كان فى زيورخ — سويسرا — فى عام ١٩٤٢ قابله اللورد الذى كان يدير قسم المخابرات البريطانية فى سويسرا وقال له أن الحكومة البريطانية هالها ما يجرى فى مصر وفكرت فى عزل فاروق والصعوبة كانت فى اختيار الذى يخلفه وفكرت الحكومة البريطانية فى عباس حلمى (الخديو السابق) واتصلوا به فى سويسرا ثم سافروا الى استنبول لكى يكون قريباً من مجرى الحوادث ولكن المخابرات الألمانية أحست أن هناك شيئاً مريباً وأحس الخديو أن الألمان يشكون فيه وأن عيونهم ترقبه فخشى على نفسه وأسرع بالعودة

(٣٣) وثائق الخارجية البريطانية الاهرام ١٨/٥/١٩٧٣ الملف السرى

لحادثه ، فبراير وثيقة رقم ٤٥١ ٣ فبراير ١٩٤٢ .

(٣٤) المصدر السابق وثيقة رقم ٦١٨ ٤ فبراير ١٩٤٢ .

(٣٥) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦١٨ من الخارجية

F.O. 371

البريطانية الى لامبسون ٤ فبراير ١٩٤٢ .

الى سويسرا وعندما سأل التابعى فؤاد حمزه لماذا لم يرشح الانجليز محمد على : اجاب : أن الانجليز يعرفون أنه مكروه من الشعب المصرى وطاعن فى السن أما عباس حلمى فقد كان محبوبا من الشعب المصرى ومن هنا رأوا أن يعدوه الى عرشه ترضية للشعب المصرى (٣٦) .

وعلى الرغم من أهمية هذا الرأى الا أننا لا نميل الى الاخذ به لسبب بسيط وهو أن المخابرات البريطانية كانت تعلم جيدا أن عباس حلمى يتعامل مع المخابرات الألمانية وانهم يرشحونه ملكا على مصر (٣٧) . ولم تكن هذه الحقائق خافية عن السياسة لبريطانية فليس من المعقول أن يقع اختيارهم عليه الا اذا كان من باب كشف نواياه لدى المخابرات الألمانية مما يضاعف من صعوبة موقفه .

ووفقا للتفسير التاريخى فاننا نعتقد أن بريطانيا لم تكن عازمة على تولية محمد على باشا خلفا لفاروق حيث تجمعت العديد من معايير المخابرات البريطانية وبعد استطلاع رأى العديد من الشخصيات السياسية سواء مصرية او انجليزية واتفقت كل الآراء على أن محمد على بتربيته التركية وتعالیه على الشعب المصرى وبعده عن الشارع السياسى لا يصلح بأى حال انكى يكون ملكا على مصر . ولذا فاننا نعتقد أن الاكثر احتمالا أن بريطانيا كانت تفكر فى اعلان الجمهورية وتنصيب النحاس باشا رئيسا لاول جمهورية مصرية وهذا يتفق مع رأى فتحى رضوان والذى عاصر كل هذه الاحداث (٣٨) .

وعلى الرغم من خطورة الاحداث وتطورها بشكل سريع الا ان فاروق قد تمسك بوجهه نظره وأسرع ازاء هذا الانذار بدعوة الزعماء السياسيين

(٣٦) محمد التابعى : اسرار السياسة والسياسة ص ٢١٣

(٣٧) لوكار هيرزوينر المانيا النهرية والمشرق العربى ترجمة الدكتور

احمد عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٧١ ص ٣٠٨

(٣٨) لقاء مع فتحى رضوان فى منزله بمصر الجديدة مساء ٩ اغسطس

بكل شيء فلا شيء يعنينى غير مصلحة مصر وكرامتها (٢٩) ويبدو أن فاروق لم يكن صادقاً فيما يقول وإنما أراد أن يعد بهؤلاء الذعماء السياسيين مظهرة للضغط على بريطانيا على اعتبار أن الشعب المصرى كله ممثلاً فى هذا الاجتماع وبالرغم من كل هذا فلم يكن فاروق واثقاً من أن بريطانيا ستمضى فى تهديدها الى آخر الطريق ومن هذه الناحية فإن أحمد حسنين باشا - رئيس الديوان - يتحمل التبعة الكبرى حيث كان يعلم أن بريطانيا كانت جادة فى عزمها مصممة على المضى فيما اعتزمته وهذا ما يؤكد على ماهر باشا (٤٠)

ويذكر الدكتور هيكل فى مذكراته عن اجتماع الملك بالذعماء بعد ظهر ٤ فبراير فيقول عندما فرغنا من مداولتنا طلب النحاس باشا الكلمة وقال : (انه ساعة أن حضر هذا الاجتماع لم يكن يعرف شيئاً مما حدث وجاء ذكره فى الرسالة الملكية فهو لم يكن يعلم أن الانجليز طلبوا اليه تأليف الوزارة ولم يكن يعلم بهذا الانذار الاخير ولم يسمع به الا وهو فى طريقه الى القصر . أما وذلك موقفه فانه لا يرفض تأليف الوزارة اذا عهد اليه الملك بتأليفها (٤١) .

ويعلق الدكتور هيكل على كلمات رئيس الوفد بقواله (لقد سمع الحاضرون عبارات رئيس الوفد وعلى ثغر بعضهم ابتسامة ذات مغزى معناها (يكاد المريب يقول خذونى) فلو أن النحاس لم يكن يعرف شيئاً من هذا الذى قال أنه لا يعلمه لكانت النتيجة المترتبة عليه أنه وقد عرف ما كشفت عند الرسالة الملكية فانه يرفض أن يؤلف الوزارة ولو دعاه الملك لتأليفها حتى لا يكون الملك قد اكره على ذلك من جانب بريطانيا أما أن يقول انه لم يكن يعرف هذه الوقائع وأنه مستعد بعد أن عرفها أن يؤلف الوزارة اذا عهد اليه الملك بتأليفها فمعنى ذلك فى أيسر صورة أنه لا ينكر على الانجليز حقهم

(٢٩) د . هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٣٣

(٤٠) لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية القاهرة سنة ١٩٤٨ ص ١٤٢ - ١٤٥ .

(٤١) د . هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٣٥ .

في هذا التدخل ولا يفكر توجيههم الانذار وأنه غير مستعد لاية توضحية في سبيل رد هذا الانذار هذا ان صح أنه لم يكن يعرف (٤٢) .

وتدخل الحاضرون فمنهم من نصح النحاس باشا برفض الوزارة ومنهم من طلب اليه أن يشكلها وزارة قومية وبعضهم طلب اليه أن يشكلها ادارية لاجراء الانتخابات وعرض آخرون وزارة محايدة الا أن النحاس قد رفض كل هذه الحلول وأصر على أن تكون وزارة وفدية لحما ودما (٤١) .

ويلاحظ وفقا لهذا الاجتماع أن الزعماء السياسيين قد وقعوا جميعا في مغالطة شديدة حيث أنهم تصوروا أن تشكيل وزارة قومية أو محايدة سوف يخرجهم من دائرة الانذار البريطاني ومن الطبيعي أن رئاسة النحاس باشا للوزارة سواء كانت وفدية أو قومية بعد تطبيقا عمليا للانذار مهما كان شكل ولون الوزارة الا أنها العصبية الحزبية والرغبة في الحكم فالكمل يجتهد كي يكون له نصيب من الوزارة المقترحة .

ويعد أن نأكد المحتشعون أن النحاس لن يقبلها الا وفدية خالصة بدأ التفكير في رفض الانذار وعدم العمل به من حيث المبدأ واقترح اسماعيل صدقي الرد على الانذار بانذار مماثل هذا نصه : ان في توجيه التبليغ البريطاني اعتداء على استقبل اهلاد ومساسا بمعاهدة الصداقة ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة . ووافق الحاضرون جميعا بما فيهم النحاس باشا على التوقيع على هذا الرد وحمله احمد حسنين الى السفير البريطاني . (٤٤)

ويبدو ان النحاس باشا قد وقع على هذا الاحتجاج حتى لا يقع في مزيد من الحرج وهذا ما نكره النحاس باشا نفسه في حديثه مع رئيس محكمة النقض (زكي على باشا) (٤٥) .

(٤٢) المصدر السابق ص ٢٣٥

(٤٣) محضر اجتماع جلستي ٤ فبراير ١٩٤٢ الازهرام ١٢/١١/١٩٤٥

(٤٤) المصدر السابق نفسه

(٤٥) مجلة المصور ٦ مارس ١٩٨١ من شهادة زكي على باشا في قضية أمين عثمان .

واعتقد أن فاروق لم يكن ينوى الخضوع للاتذار البريطاني في بداية الامر ولطه يقصد من وراء ذلك ارتداء ثوب البطولة ، كما أنه كان واثقا من امكانيه الوصول الى حل للتوقف ويذكر الدكتور هيكل ان الملك قال له اثناء المقابلة التي تمت مع رؤساء الاحزاب في ٣ فبراير — كل على حده — لاتبالغ في مخاوفك يادكتور هيكل فستمر هذه الازمة كما مرت غيرها من قبل وسنجد رئيس الوزارة الجديدة على نحو ما وجدنا حسن صبرى وحسين سرى ولعل فاروق كان يفكر في محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ليشكل الوزارة ومما يؤكد هذه الرواية ما ذكره صليب سامى في مذكراته حيث يقول : انه في نفس اليوم الذى حدثت فيه احداث ٤ فبراير واسناء مقابلة الملك للسفير البريطانى والقادة العسكريون في ذلك اليوم كان محمد محمود خليل بالسرراى لابساً بدلته (الرد نجوت) في انتظار الملك لتسليمه الامر بتشكيل الوزارة (٤٧) .

وعموما فلقد كان فاروق يرفض أن يؤلف النحاس وزارة وفدية خالصة لا من أجل أن يقال أنه خضع للاتذار وإنما لأنه كان لا يريد أن يجعل مقاليد الامور في يد خصومه الوفديين والاحتفاظ بقدر كبير من السلطة في يده عن طريق احزاب الاقلية وهذا لن يتحقق في حالة وجود حكومة وفدية .

وعلى ما يبدو فإن فاروقا أراد أن يحدث نوعا من المناورة الجارية وذلك برفض الاتذار البريطانى حتى يتطير الخبر الى اصدقائه الالمان حيث أن البيانات التي كانت تصله من جبهات الحرب كانت تبالغ في انتصارات المحور مؤكدا على أن المعركة قد حسمت ولم يبق الا عامل الوقت فقط (٤٨) .

وعلى ضوء المقابلات التي جرت بين الملك والنحاس وغيره من الزعماء السياسيين وبين لامبسون وأمين عثمان كان الخلاف ينحصر في نوعية الوزارة الجديدة وكيفية تشكيلها واعتقد أن كل هذه الخلافات والمصادمات

(٤٦) د . هيكل . مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٥٩ .

(٤٧) مذكرات صايب سامى . ذكريات ص ٢٧٥

(٤٨) مجلة الشرق الاوسط لندن سنة ١٩٧٥ . دراسة وثائقية عن

لم ترق الى حجم الازمة التي انتهت اليها بل ان الامر في حقيقته كان صراعا على السلطة بين قوتين معارضتين الاولى تتمثل في حزب الاغابوية بسانده الانجليز والثانية تقوم على احزاب الاقلية بساندها القصر فكان لابد من انتصار احدى القوتين على الاخرى .

الديابات البريطانية حول قصر عابدين .

وفي الوقت الذي كانت تبذل فيه السفارة البريطانية قدرا كبيرا من الجهد لعودة النحاس باشا فان لامبسون كان يعد العدة لاجبار فاروق على التنازل عن العرش اذا ما رفض المطالب البريطانية .

وتم الاتفاق في مجلس الحرب (٤٩) على انه اذا لم يصل رد فاروق حتى الساعة السادسة (من مساء ٤ فبراير) فسوف يتوجه لامبسون الى قصر عابدين وبصحبه قائد القوات البريطانية في مصر « الجنرال ستون » وستتخذ كافة الاجراءات العسكرية وتم الاتفاق ايضا على وضع الخطة النهائية لمحاصرة القصر واجبار الملك على التنازل واصطحابه الى خارج القصر واقترح اميرال البحرية اعتقال فاروق في احدى سفن الاسطول البريطاني حتى يتقرر مصيره من قبل وزارة المستعمرات البريطانية (٥٠) .

ولعل امتناع فاروق عن التنازل عن العرش كان من بين المسائل التي شغلت حيزا كبيرا من تفكير الدوائر البريطانية على اعتبار ان معاهدة ١٩٣٦ لا تتضمن مثل هذا النوع من التدخل ولا يوجد نص في الدستور

(٤٩) تكون مجلس الحرب من السفير وقائد القوات البريطانية في منطقة الشرق الاوسط ووزير الدولة لشئون الشرق الاوسط وقائد منطقة القاهرة العسكرية وقواد الاسلحة المختلفة .

(٥٠) مذكرات لورد كلين ترجمة كمال عبد الرؤف ص ٨٠ - ، وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٨٦ من لامبسون الى الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ .

لمصرى يمكن أن تترعرع به بريطانيا لعزل الملك ونقد اشار السفير الى دل هذه المخاوف بقوله : « واذا ما اصر فاروق على عدم التنازل فان خلعته من جانبنا يعد عملا غير مشبوع وان أية محاولة ونحن نبدو كحماة للدستور لوفى الوقت نفسه نخرفه بالقوة فان هذا سيضاعف من مساعينا امام الراى العام المصرى . (٥١)

وعلى ما يبدو فقد انقسم مجلس الحرب البريطانى ازاء تلك القضية الشائكة الا ان تطور الاحداث والخوف من حدوث أية مفاجأة غير متوقعة وخصوصا من الراى العام المصرى قد جعل تهريق المترددين وعلى راسهم « الجنرال ستون » ينضمون الى فكرة لامبسون والتي تحبذ اجبار فاروق على التنازل بالقوة .

وبدا التفكير فى المكان الذى سينقل اليه الملك واختلعت وجهات النظر أيضا فبينما رأى البعض أرساله الى كينيا أو سيشل فقد رأى البعض الآخر أن ينزل به الى إحدى سفن الاسطول البريطانى حتى يتقرر مصيره من قبل وزارة المستعمر (٥٢) .

ووضعت الصيغة النهائية لوثيقة التنازل عن العرش : « نحن فاروق ملك مصر اذ نضع فى اعتبارنا مصالح بلادنا ، نقضى من ثم بالنسبة لانفسنا وبالنسبة لورثتنا عن عرش مملكة مصر وجميع الحقوق الملكية والامتيازات والسلطات على جميع أنحاء المملكة المذكورة واعفاء رعايانا المذكورين من ولائهم لشخصنا » (٥٣)

ولما كانت السلطات البريطانية تعلم جيدا أن اجتماع الملك بالزعماء المصريين لن يحقق أى نوع من الاتفاق بالرغم من الانذار الصريح بدعوة

(٥١) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٥١ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ .

(٥٢) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٥١ من لامبسون الى حكومته .

(٥٣) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٩٠ ، الاقرام ١٨/٥/١٩٧٣ ، مذكرات

مصطفى النحاس لتشكيل الحكومة لجا الانجاز الى تنفيذ الخطة المرسومة والتي تقتضى بحاصرة قصر عابدين وجميع الطرق المؤدية اليه وعدم دخول أو خروج أحد (٥٤) .

وفي جميع الازمات التي مرت بمصر كانت الحكومة البريطانية تأخذ في الاعتبار موقف الجيش المصرى الى جانب الراى العام ، فعندما طلبت بريطانيا من مصر اعلان الحرب على دولتى المحور قالت انها تقدر الاهمية البالغة للقوات المسلحة المصرية وعندما انفذت فاروق بتغيير وزارة على ماهر أصدرت على لن تجىء الوزارة الجديدة حائزة لولاء الجيش (٥٥) . وعند الاستعداد لمحاصرة عابدين (٤ فبراير) احتفظت السلطات العسكرية بأسرار العملية الى ساعة الصفر واتخذت جميع الاحتياطات لكيلا يقع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية ووفق رواية المسئول عن أمن القوات البريطانية فى مصر « الماجور سانسوم » حيث قال : لقد كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت أوامرها الى « سيرما يلز لامبسون » بأن يوجه انذارا الى الملك وكنت مرتبطا بهذه العملية عن طريقين:

الأول : كان استشاريا فوق معلوماتى عن الوضع داخل الجيش المصرى ما هى الخطوات التى يجب اتخاذها لتحول بين الجيش المصرى والتدخل المسلح فى العملية التزمع القيام بها ؟ وبصدد هذا الاجراء فقد افترحت أن توصل كل الطرق والشوارع المؤدية الى قلب القاهرة، ان الضباط الكسافار لا يحبون الملك ولكنهم يكرهوننا أكثر وسيكون رد الفعل عندهم عنيفا مثل هذه الاهانة وبالفعل غلقت جميع الطرق الموصلة بين المساطة والقاهرة وقبل ساعة الصفر مباشرة قامت فصيلة من قواتنا بالهجوم على ثكنات الحرس الملكى فى ميدان عابدين وقبضت على كل الموجودين وكذلك تم القبض على الحراس السنين كانوا يقفون عند باب القصر وحل محلهم جنود بريطانيون ، ثم دخل لامبسون بسيارته الى داخل القصر وكانت تصحبه مجموعة من العربات المصفحة والدبابات ويمضى سانسوم فى روايته قائلا ولم تكن القاهرة

(٥٤) اخبار اليوم الاول من نوفمبر ١٩٤٤

(٥٥) مفكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص ١٢٧ .

تطم شينا عن الحادث وكان عدد من المارة يحملون في الجسود
البريطانيين ، الذين احتلوا مكان الحرس الملكي وكان المارة ينظرون الى
العربات المصفحة التي دخلت فناء القصر دون استغراب اول الامر غير
ان البعض بدا يدرك ان شمة شيئا غير طبيعي يحدث وأخذ الناس
يتجمعون حتى اضطر الجنود البريطانيون الى اقامة كردون من
انفسهم لابعاد الناس عن القصر في الوقت الذي كان السفير يقحم
انذاره لفاروق .

اما المهمة الثانية : هي التأكد من ان السفير لن يصيبه ضرر وكنت اعتقد ان
الخطر الرئيسي قد يصدر من ضباط ثائر من ضباط الحرس
الملكي الذي قد يدفعه غضبه الى اطلاق رصاصة على السفير
ولذلك قبضنا على جميع الضباط المصريين داخل القصر
ابان عقد المؤتمر بين السفير وفاروق (٥٦) .

ووفق رولية السفير والتي ضمنها أحد تقاريره الى حكومته قائلا :
نقد وصلت الى قصر عليين في التاسعة تماما وفي الطريق مررنا بطوابير
المصفحات وناقلات الجنود والديابات والتي كانت تبدو كاسباح في الشوارع
المظلمة وهي تأخذ مولقها حول القصر ، وكنت استطيع وانا بالطابق العلوي
داخل القصر ان سمع أصوات الديابات والديابات ما حدث جوا مشرا
وشك ان أصبح في رجال ليدوان أنفي غير مستعد للانظار اكثر من ذلك
ونتيجة لذلك تأخر استدعائي الى غرفة الملك لمدة خمس دقائق وكنت على
عندما دعيت المثل أمام الملك وحاول كبير الامناء ان يمنع الجنرال سستون
« قائد القوات البريطانية » من الدخول الى القاعة التي تم فيها لقائي مع
الملك ولكنني نحيت جانبا ودخلت والجنرال سستون معا الى
الملك (٥٧) .

وفي رواية لاحد المعاصرين ان القوات البريطانية قد هاجمت حراس

(٥٦) د . محمد انس . ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسي بيروت ١٩٧٢
ص ٢٩ ، مجلة الشرق الاوسط Middle Eastern Studies

عدد ١١ نيل ١٩٧٥ دراسة روثية عن حادث ٤ فبراير . ص ٢١
(٥٧) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٤٩١ . ٥ فبراير ١٩٤٢ من
لامبسون الى الخارجية البريطانية . F.O. 371/31568

القصر وجردتهم من سلاحهم مما اضطر بعض أفراد الحرس الى المقاومة ولكن البريطانيين تكاثروا عليهم بعد أن صدرت التعليمات الملكية بعدم المقاومة حتى لا تحدث مذبحة أمام قصر عابدين وكان قد أصيب بعض أفراد الحرس بكسور في العظام وبجروح مختلفة وفي نفس الوقت كانت الطائرات البريطانية تقف على أهبة الاستعداد للتطبيق فوق ثكنات الجيش المصرى ومعسكراته وقتفها بالقنابل اذا ما بدت من الجيش أية مقاومة وحاصر الجنود الانجليز أقسام البوليس فى القاهرة وتطعموا جميع الأسلاك التليفونية بين قصر عابدين وخارجة كما حاصروا محطة الاذاعة المصرية لكي يحولوا دون وصول الخبر الى الشعب المصرى . (٥٨)

ويلاحظ أن الروايات الثلاث السابقة تتفق مع بعضها فى الاطار العام الا انها تختلف عن بعضها فى كثير من التفاصيل فبينما يذكر الماجور سانسوم (مسئول الأمن فى القاهرة) أن القوات البريطانية قامت بقطع الطرقات المؤدية الى القاهرة بواسطة العديد من الفصائل العسكرية وكذلك القبض على جنود وضباط الحرس الملكى فهو لم يذكر الاجراءات التى قامت بها القوات البريطانية فيما يتعلق بالطيران وكذلك محاصرة أقسام البوليس وقطع الاتصالات التليفونية عن قصر عابدين وكذلك محاصرة مبنى الاذاعة المصرية ..

الا أننا نعتقد أن الرواية الأخيرة والتى ذكرها بعض المعاصرين تعد أقرب الروايات الى الحقيقة لعدة أسباب :

أولاً : تطابق رواية محمد التابعى مع رواية حسين الشافعى والأول قريباً من دوائر القصر بحكم عمله الصحفى والثانى كان أحد الضباط الشبان والذى كانت تربطه صداقات وطيدة بعدد من ضباط الحرس الملكى

(٥٨) لقاء شخصى مع السيد / حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية السابق وأحد أعضاء سلاح الفرسان فى ذلك الوقت - الدقى القاهرة صباح الاثنين ١١/٤/١٩٨٣ ، محمد التابعى . أسرار السياسة والسياسة مرجع سبق ذكره ص ١٩٨ .

والروايان في مجملهما تتفقان مع روايت كثير من الساسة
المصريين (٥٩) .

ثانيا : لقد استقى التابعى معلوماته عن أحمد حسنين والذي شاهد كل
هذه الاحداث بحكم عمله كرئيس للديوان الملكى .

ثالثا : ووفقا للمصادر البريطانية فان قادة كل الاسلحة قد اشتركوا في كل
المؤتمرات التى عقدها السفير وهو بصدد وضع الخطة الهائية للتدخل
ومن الطبيعى أن يتولى قادة الاسلحة كل في موقعه ترتيبات الامن
اللازمة سواء في مجال الطيران او الشرطة او القوات البرية او غير
ذلك ..

الا ان هلك بعض الروايات التى لم نجد لها سندا في اى رواية اخرى
حيث يذكر صاحب هذه الرواية أن السفير وهو في طريقه الى مكتب الملك
وبصحبه الجنرال ستون قد فتح غرفة الملك ضاربا اياها بقدميه (٦٠) .

وعلى كل فان لامبسون قد دخل على فاروق وبصحبه الجنرال ستون
بينما الضباط الانجليز يحرسون الباب وفي ايديهم المسدسات ووفقا لبرقيات
لامبسون الى حكومته فقد كان فاروق ينفق من الخوف بينما أحمد حسنين
كان يتسم بقدر لا بأس به من الشجاعة (٦١) .

ويضيف لامبسون في احدى برقياته والتى تتسم بقدر كبير من التشفى
(كلن من من الواضح أن الملك قد أخذ على غرة واقترح بقاء حسنين باشا
اقفاء المقابلة فوافقت على ذلك ودخلت في الموضوع مباشرة حيث قلت : لقد
كنت أتوقع ردا بنعم قبل الساعة السادسة مساء على رسالتى التى بعثت
بها هذا الصباح وبدلا من ذلك فقد بعثت الى حسنين باشا فى السادسة

(٥٩) من شهادة أحمد ماهر فى قضية مقتل امين عثمان . المحالمة الكبرى
فى قضية الاغتيالات السياسية . لطفى عثمان ص ١٤٤ — ١٤٨ . .
(٦٠) أحمد مرتضى الراغى غرائب من عهد فاروق بيروت
١٩٧٦ ص ٥٤ .

(٦١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٤٩١ هـ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون
الى امين .
F.O. 371/31568

والربع برسالة لا يستطيع الا ان اعتبرها رفضا . ويجب ان اعرف الان ودون أية موارد ما اذا كان معنى هذه الرسالة هو لا . وحاول الملك ان يجادل ولكن قطعت عليه الطريق بقولى :

« انى اعتبر الجواب بالنفى وقرأت عليه البيان الذى أعدناه فى السفارة (٦٢) . وفى النهاية قدمت اليه خطاب التنازل عن العرش وطلبت اليه التوقيع فورا . ويمضى لامبسون قائلا : لقد تردد الملك قليلا وقد كنت أظنه سيوقع الخطاب « وثيقة التنازل » الا ان حنين باشا قد تدخل محدثا اياه بالعربية وبعد فترة من الاضطراب الشديد الذى بدا على الملك سألنى بشكل يدعو للرثاء عما اذا كنت على استعداد لاعطائه فرصة اخرى مبدىا موافقته الشديدة على دعوة النحاس باشا لتشكيل الحكومة فورا . ثم ترفضت (عمدت الى التردد) وأخيرا وافقت على اعطائه تلك الفرصة تحصى الرغبة فى تجنب أى تعقيدات محتملة فى البلاد (٦٣) .

وهناك العديد من التفاصيل التى لاتنفق والغرض الحقيقى من هذه الدراسة ومنها على سبيل المثال ان السفير قد وضع وثيقة التنازل أمام فاروق وقت قراءة البيان ومن المحتمل أن يكون الملك قد قراها ومن المحتمل ايضا أنه لم يرها (٦٤) .

(٦٢) لقد وضع منذ وقت طويل انكم تتعرضون لتأثير مستشاريين غير مخلصين للتحالف مع بريطانيا . وابن مسلككم يعد خرقا للمادة الخامسة من معاهدة التحالف وللتى يتعهد فيها كل طرف بعدم اتخاذ أى مسلك فى العلاقات مع الدول الاجنبية يتعارض مع التحالف بالاضافة الى ان جلالكم قد اثرتم بشكل متعمد قيام أزمة بشأن قرار اتخذته الحكومة المصرية بناء على طلب منا الامر الذى يعد مخالفا للمعاهدة وأخيرا رفضتم قيام حكومة تعرض على تنفيذ المعاهدة وابن مثل هذا التهور وعدم المسئولية من جانب الملك يعرض امن مصر وامن القوات الحليفة للخطر ويؤكد ان جلالكم لم تعد مناسبا لشغل العرش . الاهرام فى ١٩٧٣/٦/١ .

(٦٣) وثيقة رقم ٤٩٢ . وثائق الخارجية البريطانية من لامبسون الى ايدن ٥ فبراير ١٩٤٢ .

F.O. 371

« وببساطة شديدة نلحقا نعتقد أن فاروقا قد قسرا وثيقة التنزل لسبب بسيط وهو أنه قد هم بالتوقيع عليها لولا تدخل أحمد حسنين والذي حدثه بالعربية « وفقا للوثائق البريطانية » طالبين منه عدم التوقيع .

وهناك رواية أخرى تقول : إن السفير قد قدم إلى الملك وثيقة التنزل عن العرش وطلب إليه توقيعها وبعد أن قرأ الملك الوثيقة ، نظـر إلى قائد القوات البريطانية (المصاحب للسفير) وقال له « كنت أود لو أنك مازالت في خدمة جيشي » ثم قال للسفير : « أفنى مستعد لتوقيع هذه الوثيقة إلا أنك توافقني على أنها وثيقة تاريخية خطيرة ولا يجوز أن تكتب على ورق عادي ومن اللائق أن اكلف من يقوم بكتابتها على ورق يليق بشخصي . وعجب السفير لهذا الهدوء والذي يبدو على الملك . ثم أضاف الملك فاروق هل لي أن أسألك عن السبب الذي دعا إلى كتابة هذه الورقة ؟ . ثـم من ناحيتي موافق على أن يشكل النحاس باشا وزارته كما يراها (٦٥)

ويبدو أن الرواية السابقة لا تتفق بأي حال مع الحالة النفسية التي سيطرت على فاروق والتي وصفها السفير في برقيته . من أن الملك كان يرتعد من الخوف ومن غير المعقول أن يبدو فاروق على هذه الصورة في وقت يعلم أن عرشه ومستقبله معرضان للضياع والأمل في اقناع السفير بالعدول عن هذا المسلك يبدو ضعيفا وتلك الرواية تنقسم بعدم الموضوعية مما يجعلنا نعتقد أنها تحتمل تخريجات اجتهادية لا ترق إلى مرتبة التفسيرات التاريخية الجادة . وعلى هذا فرواية السفير والتي ذكر فيها أن فاروقا قد استمع إليه وبلا أي إضافات هي أقرب الروايات إلى المنطق الصحيح وأقرب في تصورنا إلى العقل .

وهكذا استسلم فاروق بعد أن انكشف الوجه الحقيقي لمعاهدة ١٩٤٦ ولم يكن من باب الشجاعة أن يمتنئى فاروق في عناده إلى آخر الطريق حيث تأكد تماما أن مصيره ومصير أسرة محمد على بأكملها مرهونة بموافقة

بريطانيا ، ولذا فاننى أعتقد أن الآثار النفسية التى تركها هذا الحادث على حياة الملك الشاب كانت خطيرة ويمكن القول بأنها كانت مدمرة .

وبمجرد أن انصرف لامبسون بعد أن أصدر أوامره الى الدبابات والمصفحات بالانصراف من حول القصر صدرت الاوامر الملكية بدعوة الزعماء الذين حضروا الاجتماع الاول (فى نفس اليوم) وترأس الملك هذا الاجتماع ويصف الدكتور هيكل ما حدث فى هذا اللقاء بقوله : لقد وجه الملك كلامه الى النحاس باشا قائلا : انى أكلفك يا نحاس باشا بتأليف الوزارة واطلب اليك ان يكون حكمك قوميا لا حزبيا كما اطلب اليك حين انصرافك من هنا ان تمر بالسفارة البريطانية فتبلغ السفير بأننى عهدت اليك بتأليف الوزارة . وقال النحاس لدى سماعه هذه العبارة . اتلى اتلقى الامر من جلالتم ولا ارى ضرورة لابلاغ السفير . فكرر الملك : لكننى ارى ضرورة فى أن تمر بالسفارة وتبلغ ما طلبت اليك أن تبلغه اياه (٦٦) .

ولعل اصرار فاروق على ذهاب النحاس الى قصر الدوبارة يعد نوحا من الدبلوماسية الماكرة بهدف احراجه والتنويه على أن عودته كانت بناء على ضغط السفارة البريطانية ولقد افصح الدكتور أحمد ماهر عن هذا المعنى بقوله : انك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد أن رأيت الدبابات بعينى رأسك . واجاب النحاس : أنا لم ار دبابات ولا حرابا . فقدل اسماعيل صدقى باشا . نعم يا باشا انسك جئت متأخرا بعد انصرفت الدبابات حتى لا تراها أما نحن جميعا فقد رأيناها ساعة جئنا الى القصر (٦٧) .

وهو ما كرره أحمد ماهر بعد ذلك فى الرسالة الشهيرة التى أرسلها للسفير احتجاجا على الانذار البريطانى وقد قال فيها مخاطبا لامبسون . انكم لا تستطيعون أن تقنعونا بحال أن النحاس باشا لم يكن على علم بالإننيات الخفية التى اعترمنموها ، والا فهل كان من المعتول أن تحتنوا تشكيك

(٦٦) المرجع السابق ص ٢٤٢ .

(٦٧) المرجع السابق ص ٢٤٢ ، الأهرام ٢٢/١١/١٩٤٥ ، مذكرات حسن

يوسف مصر سبق ذكره ص ١٢٨ .

وزارة وفدية بذلك اللاحاح البالغ وتجاوزوا في هذا السبيل بتقديم انذار تؤيدونه بالقوة المسلحة لو لم تكونوا على يقين سابق وناكيد صريح باتفاق الفحاس باشا معكم اتفاقا تاما على تلك الخطة المبيقة (٦٨) .

ونشرت احدى الصحف ما يسمى بمحضر اجتماع ٤ فبراير وذكرت هذه الرواية : وبعد ان افتظم الاجتماع في الساعة التاسعة مساء . حضر جلالة وقال . أرجو أن تنسوا ما دار بينكم من الحديث وما قررتموه بعد ظهر اليوم وانى أكلف الفحاس باشا بأن يشكل الوزارة وأطلب اليه عند انصرافه من هنا ان يمر على دار السفير حيث أن هذه هي رغبة السفير الخ اما باقى المحضر فلا يختلف عما ذكرناه من قبل .

ولقد اعتبر الفحاس باشا أن ما نشرته الصحيفة يعد مخالفا لمحضر الجلسة (مساء ٤ فبراير) وذكر في روايته والتي بعث بها الى نفس الصحيفة ما يأتى ؟ ذكرت الصحيفة أن جلالة الملك طلب الى أن أمر بعد انصرافى من القصر على دار السفير وأبلغه أنى كلفت بتشكيل الوزارة لأنه طلب ذلك الى جلالتة . وهذا لا يطابق الواقع اذ لم يقل جلالة الملك أن السفير طلب ذلك اليه وقد كنت معارضا فى الذهاب ليلا الى دار السفير ولكن جلالتة أمرنى بذلك فقد كان من المتعين معالجة الموقف مع الانجليز (٧٠) .

وبصدد دراسة الروايات السابقة فائنا نشير الى عدة اعتبارات ؟ . .

أولا : ان ما نشر تحت عنوان « محضر اجتماع ٤ فبراير » لم يكن محضرا بالمعنى الوثائقى وانما هو عبارة عن تصوير للاحداث التى وقعت مساء ٤ فبراير من وجهة نظر محمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين والذي حضر الاجتماعين وعلم ، الرغم من أنه لم يوقع على هذا المحضر الا أن المناقشات التى تلت ذلك فى الصحف وردود الفعل الكبيرة التى أحدثها نشر هذا الموضوع كشفت عن اسمه وعرفه الجميع .

(٦٨) محمود ابراهيم أبو رواع . أعمال أحمد باشا ص ٢٨٤ ، أخبار اليوم ١٩٤٥/٥/٣ .

(٦٩) [الانصرام ١٩٤٥/١١/٢٢] .

(٧٠) المصدر السابق ٢٣ / ١١ / ١٩٤٥ .

ثانيا : يختلف محضر اجتماع ٤ فبراير عما ذكره الدكتور هيكل في روايته التي أشار فيها الى أن النحاس باشا قد اعترض على ذهبه الى السفارة باعتبار أن الأمر بتشكيل الوزارة صادر من الملك وليس من السفير إلا أن الملك كرر طلبه بضرورة ذهب النحاس الى السفارة . وهذه الرواية تمثل إضافة لم ترد في رواية محمود حسن باشا حيث يذكر أن الملك قد طلب من النحاس أن يمر على السفارة ولم يذكر أن النحاس قد اعترض على هذا الطلب .

ثالثا : أن رواية الدكتور هيكل تتفق مع رواية النحاس باشا في عدم ذكرها قول الملك للنحاس باشا « أطلب منك أن تمر على السفارة البريطانية حيث طلب السفير الى ذلك ، ومن مقارنة رواية النحاس بما ذكره للدكتور هيكل ومطابقتها بما ذكره محمود حسن باشا تظهر أن رواية هيكل أقرب الى رواية النحاس ولما كان هيكل يعد خصما سياسيا للوفد فليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأنه عمد الى الدفاع عن مصطفى النحاس .

رابعا : لم يذكر الدكتور هيكل ولا محمود حسن باشا أن النحاس كرر رفض قبول الوزارة وأن فاروقا قد بذل قدرا كبيرا من المحاولات لاقتناع النحاس في الوقت الذي كان يعتقد أن عدم تشكيل الوزارة يعد نوعا من الالتزام بما اتفق عليه في الاجتماع الأول حيث وقع الجميع على الاحتجاج المقدم للسفير البريطاني ، أمام إصرار الملك فقد اضطر النحاس أخيرا للموافقة (٧١)

والتزاما بالموضوعية التاريخية فلتنا نعتقد أن النحاس قد تردد كثيرا في قبول الوزارة وخصوصا بعد ما علم من حصار قصر عابدين ولذا

(٧١) المصدر السابق ٢٠ مارس ١٩٨١ من شهادة النحاس باشا في قضية أمين عثمان ، لطفى عثمان مرجع سبق ذكره ص ٢٢١ .

فقد تضمن خطاب قبول الوزارة () لقد تفضلتم جلالتم وعهدتم الى تاليف الوزارة وأمرتم بلسانكم الكريم المرة بعد المرة والكثرة بعد الكثرة الخ) (٧٢)

فإذا كان خطاب النحاس بالقبول تأليف الوزارة بعد وثيقة عامة نشرت في كثير من الصحف الوندية وغير الوندية وليس من المعقول أن تتضمن اضافات لم تحدث والا كان القصر أول من باذر بتكليفها فلتسلسل نعتقد أن النحاس قد حاول مرارا أن يرفض قبول الحكم في مثل هذه الظروف الحقيقة والخطيرة ووفقاً لما ذكره أحد زعماء الوفد من أن رفض النحاس للوزارة كان يعنى بالضرورة خلع فاروق من منصبه ولذا فقد ضحيئاً ببعض من سمعنا في سبيل انقاذ الملك (٧٣) .

ويبدو أن الملك فاروق قد أراد أن يستنجد بالسفارة الأمريكية لحمايته من التعنت البريطاني ولذا فقد استدعى مستر كوك (السفير الأمريكي) لمقابلته في منتصف الساعة السابعة من مساء ٤ فبراير ليخبره بالاضرار البريطاني الا أن السفير الأمريكي قو طيب خاطره بسبب الحالة النفسية التي كانت تسيطر على الملك وقد حاول فاروق أن يطلب من السفير الأمريكي الضغط على لامبسون لكي يحول دون عودة الوفد الا أن اجابات (كوك) قد اتسمت بالتعقل الشديد مطالباً فاروق بتنحية الخلافات الداخلية جانباً لأن ما يشغل أمريكا وانجلترا في الوقت الحاضر هو هزيمة هتلر وأنه يأمل أن يكون الملك عاملاً في هذا الاتجاه (٧٤) .

وتؤكد الوثائق الأمريكية أن موضوع عزل الملك فاروق قد ترك أثر سيئاً لدى وزارة الخارجية الأمريكية على اعتبار أن تلك الخطوة ستجلب من فاروق شهيداً في نظر الشعب المصري وقد يترتب عليها حدوث اضطرابات في المنطقة مما يضاعف من نشاط المحور ولذا فقد أعدت إدارة الشرق الأدنى

(٧٢) صحيفة المصري ، الأهرام ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٧٣) لقاء مع نواد سراج الدين في منزله بجاردن سيتي القاهرة صباح

الجمعة ١٢/١١/١٩٨٢ .

(٧٤) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٨٦٢ من السفير الأمريكي الى

F.W. 882-20283

حكومتها .

بوزارة الخارجية الأمريكية تقريراً لتقديمه إلى الحكومة البريطانية تطلب منها: أن يظل الملك فاروق محتفظاً بعرشه . ووفق المصدر « اننا نأمل أن لا تؤدي هذه الأحداث الأخيرة إلى انصراف جزء من القوات البريطانية عن قضيتها الأساسية في المنطقة » (٧٥) .

إلا أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تر أن مصالحها تتطلب مثل هذا التدخل المقترح لأن مصر تقع في دائرة النفوذ البريطاني ، كما اننا لا نسمح لحكومة بريطانيا أن تتدخل في الشؤون الداخلية لأحدى دول أمريكا اللاتينية فائناً لن نتدخل في تلك القضية على اعتبار أنها مشكلة بريطانية مصرية بحتة وإن تدخلنا سيحملنا قدراً كبيراً من المسؤولية إذا ما تضاعفت الأحوال سوءاً في مصر (٧٦) .

وهكذا امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تقم نفسها في تلك القضية على اعتبار أن مصر تقع في دائرة النفوذ الأمريكي ولا اعتقد أن بريطانيا ما كانت لتسمح لحليفها بالتدخل فعلى الرغم من التحالف بينهما إلا أن نوعاً من التوجس قد بدأ يراود وزارة الخارجية البريطانية بسبب التفوق العسكري الأمريكي من جانب والمطامع الأمريكية التي قد تبدو مؤكدة إذا ما انتهت الحرب (٧٧) .

وعلى العموم فقد هدأت الأمور بعد أن صدرت الأوامر الملكية بدعوة مصطفى النحاس ليشكل حكومة وفدية خالصة وعلى الرغم من الهزيمة الساحقة التي لحقت بالملك فاروق إلا أن رسالته التي بعث بها إلى مصطفى النحاس بتأليف وزارة ٤ فبراير تعد تراجعاً أكيداً أمام التسلط البريطاني وقد يبدو هذا المعنى من نص تلك الوثيقة والتي ورد نكرها كالآتي :

(٧٥) المصدر السابق وثيقة رقم ٩٣٣ من الخارجية الأمريكية إلى « كيرك » السفير الأمريكي ٥ فبراير ١٩٤٢ .

(٧٦) المصدر السابق . .

(٧٧) وثائق وزارة الخارجية البريطانية برقية رقم ٩١٣ من لندن إلى

لامبسون .

(عزيزى مصطفى النحاس يسرنى وقد عرفت فيكم أصالة الراى وسداد التدبير وقوة الاخلاص ان اسند اليكم رئاسة مجلس وزرائنا ، ان مصر وطلنا العزيز لأدوج ما تكون فى هذه الأونة الدقيقة الى تضافر الجهود وضم الصفوف وجمع القوى وبذل التضحية وانكار الذات فى سبيل حفظ كيانها واعلاء شأنها ورفاهية شعبها وذلك ما أرجو أن يكون بتوفيق الله وعظيم تأييده .. الخ (٧٨) .

والملاحظ على خطاب الملك الى مصطفى النحاس أنه يشير وبأسلوب رقيق الى أصالة راى النحاس وسداد تدبيره واخلاصه سواء للعرش او للشعب وعلى ما نعتقد فإن هذه الوثيقة تحمل قدرا كبيرا من النفاق العياشى والذى حكته الظروف الموضوعية والملابسات التى احاطت بتشكيل الوزارة وعلى الرغم من المعاناة النفسية التى أحدثها هذا الموقف فى نفسية الملك الا أنه قد أراد للامزة أن تمر بعد أن أقسم بالايمان المفظلة ان ينتقم لشرفه ولكرامته (٧٩) .

وبالنظر الى « وثيقة » اقالة الوفد سنة ١٩٣٧ والتي تؤكد وجهة نظرنا السابقة حيث اشارت الى العداء التقليدى بين القوتين المتصارعتين - القصر والوفد - « نظرا لما اجتمع لدينا من الادلة على ان شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ويعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها وتعذر ايجاد سبيل لاستصلاح الامور على يد الوزارة لتي ترأسونها لم يكن بد من اقالتها تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف راى الأمة الخ (٨٠) .

ويبدو من الخطابين السابقين الى أى حد وصل التناقض فى سياسة القصر ومن المؤكد ان الخطاب الاول والخاض بعودة حكومة ٤ فبراير كان يعكس قدرا كبيرا من الحالة النفسية التى انتابت الملك اثر حصار

(٧٨) الأهرام ، المرى ٦ فبراير ١٩٤٢ .

(٧٩) مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق صحيفة الجمهورية ١٩٥٥/٦/٨ .

(٨٠) الأهرام والسياسة ، المرى الاول من يناير ١٩٣٨ .

الدبابات وبعد أن تأكد الملك أن بقاءه ملكا على مصر كان رهنا بصودة حكومة الوفد بالاضافة الى أن فاروقا كان في حاجة الى استرداد أنفاسه حيث كان يلهث من اثر الصدمة التي بلا شك لم يكن يتوقعها وكان ممن الضروري أن يهادن الوفد ولو لفترة حتى يسترد بعض المواقع التي تقدمها اثر هذا الحادث ، من هنا كان خطاب فاروق الى النحاس لا يحمل اى اشارة ولو من بعيد الى أن الوفد قد افترق الطريقة الشرعية في عودته . أما الخطاب الثالى والخاص باتقالة الوفد سنة ١٩٣٧ فقد تضمن أحكاما مطلقة تعبر بلا شك عن المشاعر الحقيقية التي تتسم بها العلاقة بين القصر والوفد وأن النحاس باثنا صاحب مبدأ الانتقاص من الحقوق الملكية لصالح الحكومة وقد وصغ في ذهن فاروق أن الوفد بقيادة النحاس يخطط الى عزل فاروق وأن خطة الوفد قائمة على استراتيجية ثابتة غايتها التخلص من النظام الملكى مبوما وكان فاروق دائم الاستماع الى مستشاريه من أمثال على ماهر وأحمد حسنين والذين تمكنوا من اقناعه بوجهة النظر السابقة (٨١) .

ولما كانت عودة الوفد في ٤ فبراير قد توبلت بزود فعل متفاوتة ليست في مجملها لصالح الوفد فان طريقة العودة هذه المرة تعد سابقة خطيرة لا تتناسب وتاريخ الوفد .

ووفق تطور الاحداث بشكل افقد الكثيرين من الزعماء المقدره على التفكير الصحيح واتخاذ القرار المناسب الا أن النحاس يحكم علاقته الوطنية بجمهير حربه فقد اراد أن يحدث ماثورة سياسية تصحح المعلومات لدى الراى العام والذي بدأ يعرف حقيقة حصار القصر منذ اليوم الثانى على الرغم من أن الصحف لم تتناول هذا الموضوع حيث كانت الأحكام العرفية والرقابة الشديدة على الصحف .

ألا أن كلمات الدكتور أحمد ماهر « لقد قبل النحاس الحكم على أسنة الحراب البريطانية » كانت قد انتشرت ونطابت وسط جموع الشعب

(٨١) مذكرات كريم ثابت المستشار المصطفى للملك فاروق - الجمهورية ١٥ يناير ١٩٥٥ .

المصري : ومن المؤكد أن هذا الشعور قد أزعج النحاس باشا قبل أي إنسان آخر على اعتبار أن الوفد يستند إلى جماهيرية شبه مطلقة وأن «ريان هذا الأثر قد يحدث ردود فعل خطيرة لدى الرأي العام ومن هنا فقد توصل النحاس باشا إلى فكرة ارتضاها للطرفان — الوفد والسفارة — وفي اللقاء الأول بين النحاس ولاهيسون — مساء ٤ فبراير تم الاتفاق على تبادل خطابين رسميين بين الوفد والسفارة يبدى النحاس اعتراضه على التدخل في شئون مصر الداخلية وتبدى بريطانيًا رغبتها في عدم التدخل في الشئون المصرية والالتزام بمعاهدة ١٩٣٦ ، ولاهية هاتين الرسالتين فاتفقا فذكرهما لأهميتهما في العلاقات بين الوفد والانجليز ولأنهما دليل واضح على التناقض في العلاقات المصرية البريطانية .

رسالة النحاس إلى السفير البريطاني :

« يا صاحب السعادة لقد كلفت بهمة تأليف الوزارة ، وقبلت هذا التكليف الذي صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية ، وليكن مفهوما أن الأساس الذي قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا معاهدة ١٩٣٦ ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل في شئون مصر الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارات أو تغييرها ، وأتمنى يا صاحب السعادة أن تفضلوا بتأييد ما تضمن خطابي هذا من معاني . وبذلك تتوطد صلات الود والاحترام المتبادلين (٨٢) .

وكتب السفير البريطاني ردا على خطاب النحاس باشا بقوله :

« يا صاحب المقام الرفيع : لي الشرف أن أؤيد وجهة النظر التي عبر عنها خطاب رفعتكم وأن أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر مستقلة وحليفة في تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير أن نتدخل في شئون مصر الداخلية ولا في تأليف الحكومات أو تغييرها الخ (٨٢) .

(٨٢) الأهرام ، المصري ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٨٣) صحيفة المصري والأهرام ٧ فبراير ١٩٤٢ .

وأعتقد أن هاتين الرسالتين تفتقدان في مجملهما إلى الصدق وهما من قبيل الدعاية فقط بهدف تهئية المشاعر النائرة . ويبدو أن الشعب المصري قد أدرك بقطرته حقيقة تلك المناورة ، وإذا كان الوفد قد اتفق عليهما مع السفير البريطاني لتبديد الأثر الذي أحاط بمجيء حكومة ٤ فبراير إلا أنني أعتقد أنها قد أحدثت أثرا عكسيا . ولعلها كانت فرصة أستغلتها القوى السياسية الأخرى حيث عملت على التشكيك في صدق هاتين الرسالتين على اعتبار أنها مناورة سياسية « مكشوفة » تهدف إلى إرضاء الرأي العام النائر ضد الوفد والوجود البريطاني معا (٨٤) .

ووثقا لما أحاط هاتين الرسالتين من ملايسات فائدا نسجل بعض الاعتبارات ؟

أولا : أن هاتين الرسالتين قد تم الاتفاق عليهما بين النحاس باشا ولورد كليرن (لامبسون) في اللقاء الذي تم بينهما مساء ٤ فبراير وأن كان أحد أقطاب الوفد لا ينكر هذا الاتفاق إلا أنه يعده من منطلق تمسك الوفد بحقوق مصر الوطنية وأهمية التأكيد على أن الوفد لا يتولى الحكم إلا برغبة الملك وحده وأن هذه نقطة لا تؤخذ على الوفد بل تسجل له (٥٨) .

ثانيا : لقد نجحت بريطانيا وحقت رغبتها في عودة الوفد على اعتبار أنه الحزب الشعبى الكبير والقادر على استتباب الأمن وإعادة الهدوء إلى البلاد حتى تتفرغ الحليفة إلى قضيتها الأولى وهى الحرب ، فلا مانع لديها من أن تتبادل مع النحاس هاتين الرسالتين تقديرا منها للأثر الذى أحاط بعودة الوفد وحرصا منها على أن يظل الحزب قويا مؤثرا فى المجتمع المصرى .

ثالثا : لقد حرصت بريطانيا على أن تبدو أمام الراى العام المصرى وكأنها الدولة الحريصة على قضية الديمقراطية وفى نفس الوقت فإن عودة الوفد باعتباره الحزب المتمتع بالشعبية الكبرى يعد انتصارا اكيدا للديمقراطية التى يرضاها الشعب المصرى الحليف .

ولكن لماذا فوت الوفد على نفسه فرصة التخلص من الملكية والملك ولاسيما وقد كانت الظروف مواتية فى ظل احداث ٤ فبراير ١٩٢٢ .

من المؤكد أن هذه الفكرة قد راودت زعماء الوفد وخصوصا وأن رسائل الخارجية البريطانية الى سفيرها فى القاهرة قد اشارت الى هذا المعنى (٨٦) ويمكن الاجابة على هذا السؤال من خلال عدة نقاط :-

اولا : على الرغم من الخلافات التى لم تتوقف بين فاروق والوفد منذ اعتلاء فاروق عرش مصر سنة ١٩٣٧ الا ان الوفد لم يكن من سياسته الغاء الملكية او التفكير فى عزل فاروق (٨٧) . ومن المؤكد أن الوفد لم يكن حريصا على الملكية كمبدأ . وانما اعتقادا بأن فاروق يحظى بشعبية من الصعب تجنب آثارها لدى الراى العام المصرى وقد يتهم الوفد بأنه ضليع مع الانجليز فى الاتفاق على خلع فاروق . ولقد بنى الوفد سياسته دوما على مبدأ أن العبرة ليست فى النظام الملكى او الجمهورى . وانما الاساس هو الشكل الدستورى الذى من الممكن لو طبق تطبيقا فعليا لجنب البلاد كل الاخطار التى مرت بها (٨٨) .

ثانيا : على ضوء الوثائق البريطانية فإن بريطانيا قد فكرت بالفعل فى اقامة نظام جمهورى وحاولت استطلاع وجهة النظر المصرية الا أن هذه الفكرة لم تجد استجابة سواء لدى الوفد أو الراى العام

(٨٦) الملف السرى لحدث ٤ فبراير الإهرام ١٩٧٣/٥/٢٥

(٨٧) لقاء مع فؤاد سراج الدين فى منزله بجوارتن مسيتى القاهرة

١٩٨٢/١١/١٢

(٨٨) المصدر السابق .

المصري (٨٩) . وهذا يدقنا الى الاعتقاد بأن بريطانيا لم يكن يعنيهـ
 بأن يكون النظام ملكيا أو جمهوريا وإنما كان حرصها بالتفكير الذى يمكنها
 من تحقيق رغباتها ، ويبدو أن بريطانيا قد بدأت تراودها هذه الفكرة ـ
 إلغاء الملكية ـ ابتداء من يناير ١٩٤٢ بعد أن تأكد لها عدم اخلاص
 فاروق لقضية الحلفاء الا أن هذه الفكرة ما لبثت أن تلاشت سواء
 بسبب رفض الوفد أو لأن تجربتها سنة ١٩١٤ حين أقدمت على عزل
 الخديو السابق عباس حلمى كانت ماثلة أمام أعينها حيث عبر الشعب
 المصرى عن غضبه فى العديد من المناسبات ولعل محاولة اغتيال
 السلطان حسين كامل (والذى نصب سلطانا على مصر بعد خلع الخديوى
 عباس حلمى) كانت ماثلة أمام أعين الانجليز ومن هنا فقد توحدت
 بريطانيا كثيرا فى محاولة عزل فاروق ولو استطاعت أن تقدم على تلك
 الفكرة لكنت قد أحدثتها الا أن السياسة البريطانية كانت حريصة
 وخصوصا فى تلك المرحلة الراهنة على التوفيق بين رغباتها ورغبات
 الشعب المصرى بالرغم من تجاوزات ٤ فبراير الا أنها كانت الضرورة
 التى تحتم « من وجهة نظرها » الاقدام على مثل هذه التجاوزات .

ثالثا : ووفقا للظروف الموضوعية التى أحاطت بالموقف فقد كان من الممكن أن
 يؤيد الوفد عزل فاروق لو أن هناك بديل مناسب بدلا من الأمير
 محمد على والذى يفتقد الى قدر من الشعبية بل بالعكس فقد عرف عنه
 أنه دائم التشكيك فى الشعب المصرى وغالبا ما كان يفتخر بعرقه التركى
 الذى يميزه عن بقية المصريين (٩٠) بالإضافة الى كبر سنه . كل هذه
 العوامل قد دفعت الوفد الى التمسك بفاروق لكن بشرط أن يبقى رمزا
 للسلطات وليس مصحرا لها .

وبخلاصة القول يمكن أن نسجل بعض الدوافع التى دفعت بريطانيا الى
 ارتكاب حادث ٤ فبراير فيما يأتى :

(٨٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦١٨ من ايدن الى لامبسون
 F.O. 371 ٤ فبراير ١٩٤٢

(٩٠) لقاء مع فتحى رضوان فى منزله بمصر الجديدة القاهرة ١٩٨٢/٩/٨

١ - رغبة بريطانيا في قيام حكومة مصرية موالية تكون أكثر إخلاصا لمعاهدة ١٩٣٦ وتتمتع بثقتى بريطانيا والشعب المصرى معا خاصة بعد أن تدهور موقف الحلفاء في ميادين أوربا والشرق الاقصى والشرق الاوسط

٢ - لقد كانت بريطانيا في ذلك الوقت تفكر في اعداد خطتها لما بعد الحرب ولما كان أساس هذه الخطة يدور حول احكام سيطرتها على الشرق الاوسط الذى صار مركز الثقل في السياسة العالمية ولما كانت مصر من أهم بلدان الشرق الاوسط وتضم أكبر قاعدة عسكرية بريطانية فقد كان من الضرورى قيام حكومة موالية لبريطانيا حتى يمكن التعاون على نجاح هذه الخطة .

٣ - لما كانت مصر هي أكبر الدول العربية عددا وعدة وأكثرها تقدما رأت بريطانيا ان قيام حكومة برئاسة اللحاس باشا قد يساعد في قيام شكل من أشكال الوحدة العربية لى ترتبط في النهاية مع بريطانيا بصورة او بأخرى .

مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير :

قبل الحديث عن مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير ينبغي ان نذكر بعض الملاحظات كمدخل لهذا الموضوع :

اولا : ان قيام الحكم في الفترة من ١٩٣٨ وحتى ١٩٤٢ لم يقم على أساس من الشرعية الدستورية بل كان ابعاد الوفد عن الحكم ١٩٣٧ يعد تهديا واضحا من القصر نحو مشاعر الجماهير ولعل انتخابات ١٩٣٨ تعد أكثر تحديا لمشاعر الجماهير حيث زيفت ارادة الأمة في تلك الانتخابات (٩١) .

ثانيا : لقد قدرت بريطانيا أهمية عودة الوفد منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ومنذ هذا التاريخ وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢ مرت العلاقات

(٩١) مذكرات حسن يوسف ص ١٢٠ ، لقاء مع غؤاد سراج السدين ١٩٨٢/١١/١٢ ، لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٩/٨ .

بين بريطانيا والوفد بعدة مراحل اتسمت في معظمها بالتصادم ويبدو هذا من خلال الدراسة السابقة الا ان ما اقدمت عليه الحكومة البريطانية في ٤ فبراير يعد بداية جديدة وصفت بأنها أقصى ما وصل اليه التفاهم بين الوفد والانجليز (٩٢) .

ثالثا : لقد كان اندلاع الحرب على الجبهة المصرية ودخول ايطاليا طرفا في هذا الصراع بجانب المسائيا من العوامل التي أدت الى فزع الجماهير المصرية بسبب الانتصارات الكاسحة التي كان يحرزها المحور وخصوصا بعد القصف المتكرر على مدينة الاسكندرية والذي راح ضحيته مئات من المصريين وعجزت حكومة حسين سرى عن السيطرة على زمام الموقف في الوقت الذي اندلعت فيه المظاهرات في معظم انحاء المدن المصرية تنادى بسقوط الانجليز وبلغ موقف الحكومة حدا من التدهور بسبب أزمة الخبز حيث اضيف الى تائمة الهتافات التي يرددونها الناس في الشوارع « نريد الخبز قبل الكساء » (٩٣) .

وعجزت الحكومة المصرية عن حل العديد من المشاكل اليومية والتي كان يعاني منها المواطن المصري . وبسبب كل ذلك نقد ادركت السياسة البريطانية ان عودة الوفد تعنى استقرار الشارع المصري ووضع حد لمؤامرات القصر على اعتبار ان عودة الوفد تعنى تهديئة المشاعر الثائرة (٩٤) .

وتأسيسا على هذه الحقائق يمكن القول ان مصطفى النحاس ليس مسئولا عن تصور بريطانيا ورغبتها في المجيء به فقد بنى الانجليز تصورهم هذا على اعتبار ان عداء الوفد للفاشية ولنازية يعتبر من أهم الاسس التي تقوم عليها سياسة الوفد واندفع الانجليز يمدون أيديهم للوفد انطلاقا من

(٩٢) مفكرات اللواء ابراهيم امام رئيس البوليس السياسى صحيفة الجمهورية ١٨ يناير ١٩٥٦ .

(٩٣) مضابط مجلس النواب - مجموعة مضابط دور لانعقاد العادى الاول من يناير سنة ١٩٤٢ ص ١٣٠ .

(٩٤) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ .

الضيق الشديد بسبب النشاط المالىء للمحور والذي كان القصر يعد بؤرته الاولى وهو ما كان يعرقل نشاط الحلفاء العسكرى او يعرضه للخطر وعلى الرغم من قيام الوفد بالعديد من المؤامرات السياسية والتي سببت قدرا كبيرا من الاحراج لدى الدوائر البريطانية سواء في مذكرة ابريل ١٩٤٠ او في خطبة النحاس باشا في مدينة الاسكندرية في صيف ١٩٤١ — الا ان بريطانيا كانت تدرك جيدا ان كل هذه المواقف تعد من باب المناورات السياسية بهنـف تمكـين الوفد من العودة باعتباره الحزب الحائز على ثقة الجماهير ، لهذا الاعتبارـات رأت بريطانيا الارتباط بالوفد وهو الذى يعنى من وجهة نظرهم الارتباط بالشعب المصرى كله .

ومجمل القول ان ما حدث في ٤ فبراير كان مظهرا للصراع بين القصر والوفد في اطار الصراع العالمى بين الحلفاء والمحور وبالتالي فان قبول الوفد للحكم في هذه الظروف يعد اسهاما من الوفد في خدمة الحلفاء .

اما القضية القائلة بحدوث اتصال بين النحاس والانجليز وان النحاس باشا قد تأمر بليل مع الانجليز على ما حدث في ٤ فبراير وعبر هذا التصور لمقولة خيانة النحاس باشا يقدم خصوم الوفد العديد من الدلائل ولعل الدكتور احمد ماهر كان أكثر الزعماء السياسيين ادانة للنحاس حيث وجه احتجاجه الشديد على الانذار البريطانى مخاطبا لامبسون : « انكم لا تستطيعون بحال أن تقنعونا بأن النحاس لم يكن على علم بالنيات الخفية وليس من المعقول أن يشكل وزارة وفدية بذلك الالاحاح البالغ وبهذا التمسك العنيف من غير أن يكون له يد في الامر (٩٥) » .

ويبدو أن هذا الاعتقاد كان موجودا لدى معظم زعماء المعارضة وكذلك القصر حيث ان الملك فاروق عندما رأى اصرار النحاس على رفض كل اقتراح

(٩٥) وثائق الخارجية وثيقة رقم ٢٠٧٦ من كبرك الى الخارجية — الامريكية ٢٨ فبراير ١٩٤٢ ، جريدة الكتلة ١٠ نوفمبر ١٩٤٥ ، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص ٢٠٨ .

(٩٦) محمد التابعى . مرجع سبق ذكره ص ٢٠٨ ، الاهرام ١٢/١١/١٩٤٥ محضر اجتماع ٤ فبراير ١٩٤٢ .

لا يتضمن انفراد الوفد بالحكم قال لحسنين باشا « بالانجليزية » من المؤكد أن النحاس باشا واثق من الأرض التي يقف عليها (٩٦) .

وقد عبر الدكتور هيكل عن نفس هذا المعنى حيث يشير في مذكراته (لقد كان أمين عثمان في استقبال النحاس باشا في محطة السكة الحديد عند عودته من الأقصر في ٣ فبراير .

ثم يتساءل الدكتور هيكل عما إذا كان أمين عثمان قد ابلغ النحاس رسالة السفير والتي دفعتها إلى التشدد في موقفه . وأبدى هيكل شكه من أن يكون النحاس على علم بخطة السفارة في الأقصر . (٩٧)

حتى أن مكرم عبيد والذي كان ما يزال وقت وقوع الحادث يمثل الرجل الأول في الوفد بعد النحاس باشا ثم انشق عليه بعد الحادث بقليل فقد شنت صحيفة الكتلة حملة ضارية مؤكدة أن النحاس كان على علم بمخططات السفارة واعتمدت في روايتها على شهادة — زكى ميخائيل بشارة — والذي كـ... إن وفديا ثم انشق مع مكرم عبيد ، ذكر فيها أنه رأى النحاس في الأقصر في يناير ١٩٤٢ وهو يلتقى ببعض كبار الانجليز وعلق مكرم عبيد على هذا الرأي من أن النحاس كان بأسوان في نفس الوقت الذي كان يزور فيه الجنرال ستون — قائد القوات البريطانية في مصر — أسوان وأن عدة لقاءات تمت بينهما . (٩٨) .

أما موقف الحزب الوطني فقد عبر عنه عبد الرحمن الرافعي بقوله : أن مسئولية النحاس باشا تبدأ من يوم أن علم برغبة الانجليز في اسناد رئاسة الوزارة إليه وقد كان ولا ريب عالما بهذه الرغبة قبل يوم ٤ فبراير راضيا عنها بل مفتبها بها متلهفا على تنفيذها وتدل الظروف والملابسات على أن أمر هذا الانقلاب قد دبر بليل وكان السفير بين الانجليز والوفد هو أمين عثمان الذي كان موضع ثقتهم معا (٩٩) .

(٩٧) د . هيكل . مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٤٢

(٩٨) صحيفة الكتلة ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ .

(٩٩) عبد الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ١٠٧

ويشير فتحى رضوان الى العديد من الدلائل التى يفهم منها ان النحاس باشا كان ضليعا فى المؤامرة مع الانجليز (١٠٠) ويقول على ماهر من خلال شهادته فى قضية مقتل أمين عثمان : ان العملية كلها دبرت من داخل القطر المصرى وان السفير البريطانى لم يأت بها وحده بل لا بد ان اشترك معه فى تدبيرها بعض المصريين والنحاس باشا لا يمكن ان يشترك فى هذه المسألة بأكملها وجزئياتها وان الذى دبر ذلك من الجانب المصرى هو أمين عثمان (١٠١)

اما موقف بقية الاطراف المعادية للوفد فقد كان اتهامها للنحاس قائما على الاستنتاج اذ ليس من المعقول ان يتقدم السفير البريطانى الى القصر يطلب منه استدعاء النحاس وتكليفه بتشكيل الوزارة الا اذا كان هذا متفقا عليه مسبقا بين السفير ومصطفى النحاس ، كان هذا هو منطق عباس العقاد واسماعيل صدقى (١٠٢) .

اما ابراهيم عبد الهادى باشا فقد خرج على هذا الاجماع مؤكدا ان النحاس برىء من كل تلك الاتهامات ووفق اعتقاده فان النحاس باشا كان صادقا ومخلصا وليس من المعقول ان يقدم على هذا العمل الشنيع (١٠٣) .

وعلى ضوء العديد من شهادات خصوم الوفد يلزم ان نتعرف على وجهة النظر الوفدية ثم نتبع ذلك بما نعتقد انه الحقيقة على ضوء الوثائق البريطانية

ويؤكد النحاس باشا فى اكثر من بيان واكثر من مناسبة عدم معرفته بما كان يرتبه الانجليز حيث يقول : يشهد الله أنى لم اسع الى الحكم ولم تكن مظهرة لتستهوى نفسى ولكنى تقبلته فى ساعة عصبية تلبية لصوت الضمير وطاعة لامر الملك واجابة لداعى الوطن فلقد كانت المهمة ثقيلة ودقيقة ولكن الحمل يخف مادام هذا لوجه الله والوطن (١٠٤) .

(١٠٠) لقاء مع فتحى رضوان فى منزله بمصر الجديدة مساء ١٩/٨/١٩٨٢

(١٠١) لطفى عثمان المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية مرجع

سبق ذكره ص ١٤٠ ، ١٤٣ ، مجلة المصور ١٣/مارس ١٩٨١

(١٠٢) صحيفة الكتلة « لسان حال حزب الكتلة الوفدية » ٢٣ نوفمبر

١٩٤٥ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٤٥ .

(١٠٣) مذكرات ابراهيم باشا عبد الهادى مجلة زور اليوسف ١٩

أغسطس ١٩٨٢ .

(١٠٤) جريدة المصرى ٨ مارس ١٩٤٢ .

وفي محاولة من النحاس باشا لالقاء التبعة على أحزاب الاقلية قال : ان المسئولية تقع على خصوم الوفد لانهم زيفوا ارادة الامة سنة ١٩٣٨ وظلوا يتعاقبون على الحكم ضد ارادة الشعب حتى اوائل فبراير ١٩٤٢ حيث تفاقمت الاحوال واضطربت الامور ولم تكن لى أية صلة بما كان بل كنت فى اسوان ذالى الذهن تناما عما يحدث ولما تطورت الاحداث كنت اول الموقعين على رفض التبليغ البريطانى ولما طلب منى الملك تشكيل حكومة ابديت عدم رغبتى بعد ان اتفق رأينا على الاحتجاج ولكن جلالته لم يقبل اعتذارى (١٠٥) .

اما عن شهادة النحاس باشا فى قضية مقتل أمين عثمان فقد جاء فيها اننا كنا فى الاقصر حين دعيت لمقابلة الملك وكان برنامج زيارتى للصعيد سيستمر لمدة شهرين او ثلاثة الا ان دعوة الملك أدت الى ارتباك فى نظام الرحلة وعدت الى القاهرة واكتشفت اننى تركت مفاتيح منزلى وكانت المشكلة هى الحصول بحلة المناسبات « الرد نجوت » التى سأتشرف بمقابلة الملك بها وقام الحسنى زعلوك بجمع الملابس من كل مكان الى ان اعد لى بدلة الرد نجوت (١٠٦) .

ولما كانت قضية أمين عثمان قد تحولت الى قضية سياسة تفجرت فى اطارها مأساة ٤ فبراير فقد حاول النحاس باشا أن يتخذ من هذه المحاكمة ما يقوم دليلا على براعته من تلك التهمة ، ولعل ما ذكره سواء من تركه مفاتيح منزله او ما كان معدا من برنامج للرحلة سيستمر شهرين او ثلاثة ما يؤكد سواء لهيئة المحكمة او للرأى العام المصرى خلو ذهن النحاس باشا من أى شكل من أشكال التأمر مع الانجليز على اعتبار أنه ليس من المعقول ان يترك الوفد مدينة القاهرة فى رحلة الى الصعيد قد تستمر شهرين او ثلاثة فى الوقت الذى تحاك فيه مؤامرة بهدف عودة النحاس رئيسا للحكومة .

ويبدو ان التناقض الذى وقعت فيه أحزاب الاقلية قد اتاح للوفد مزيدا من فرص الدفاع عن نفسه حيث يضيف النحاس : لقد اتفقنا على كتابة احتجاج

(١٠٥) الاهرام ١١/١٤ ١٩٤٥ — خطبة النحاس باشا فى مناسبة عيد الجهاد الوطنى .

(١٠٦) المصدر السابق ، المصور ١٣ مارس ١٩٧١ دراسة عن سنوات ما قبل الثورة .

ثم عاد الزعماء ليقترحوا من جديد تشكيل حكومة من بين كل الاحزاب ويعلق النحاس باشا على هذا الموقف قائلا : لقد اعترضت على هذا الموقف لان هذا يعد قبولا لرأى لانجليز وتنفيذا لامرهم فقالتوا : مادام معنا كلنا لا يعتبر تنفيذا لامرهم . (١٠٧)

وهكذا تمكن النحاس باشا من أن يحمل المعارضة قدرا كبيرا من المسؤولية على اعتبار انهم لا يمانعون في التدخل البريطاني شريطة ان يكون هذا لصالحهم اما اذا استقل النحاس بتشكيل حكومة وفدية فان هذا من وجهة نظرهم يعد تنفيذا للانذار ويستشهد النحاس باشا برفضه تشكيل الحكومة عندما طالب اليه الملك ذلك وبواصل النحاس دفاعه . . . لقد طلب منى الملك تشكيل الوزارة فقلت ما هي الظروف التى دعت لتغيير الموقف قال (فاروق) آمرك قلت (النحاس) : لقد نعهدنا أنه اذا ما دعى احدنا الى تأليف الوزارة لا يقبل ولو كان ذلك من جلالة الملك . قال (فاروق) : أنا صاحب الشأن وآمرك وقال أحمد ماهر : ان قبل يكون على أسنة الرماح الانجليزية قات (النحاس) : اخرس انتم الذين جئتم على اسنة الرماح الانجليزية ووصلتم بالبلد الى هذه الحالة (١٠٨) .

ويضيف فؤاد سراج الدين (سكرتير حزب الوفد) قائلا : لم تكن فكرة الوزارة الائتلافية واردة في سياسة الوفد فلقد جربها النحاس باشا سنة ١٩٢٨ وكانت سببا من أسباب تصدع الوزارة ثم اقلتها بحجة تصدع الائتلاف ولقد كان النحاس صريحا مع الزعماء في اجتماعه معهم صباح ٤ فبراير حيث القى كل المسؤولية على حكومات الاقلية فهى التى 'وصلت البلاد الى هذه الحالة من الفوضى ، وبفاء على ذلك فلم يكن النحاس على استعداد لكى يشترك مع شخصيات اسئمت فى وقوع هذه الحالة لان وجودهم سيعرقل المهمة ويضيف فؤاد سراج الدين قائلا : ومن الغريب أنهم كانوا متقبلين للانذار البريطانى بشرط أن يشتركوا فى الوزارة

(١٠٧) لطفى عثمان . مرجع سبق ذكره ص ٤٠ - ٤٥ ، مجلة المصور

٢٠ مارس ١٩٨١ ! لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨/١١/١٩٨٢ .

(١٠٨) لطفى عثمان المصدر السابق ، فؤاد سراج الدين المصدر السابق

السابق ايضا .

والا يعتبر قبول الحكم خيانة وعلى أسنة الرماح البريطانية وبالرغم من كل هذا فان النحاس باشا قال لهم : اذا قررتهم الرفض فسوف اكون اول الموقعين وبالفعل كان اول الموقعين .

ويؤكد فؤاد سراج الدين أن الوثائق البريطانية التي نشرت أخيرا لا تتضمن أى اتفاق مسبق سواء بين السفير والنحاس مباشرة أو بواسطة أمين عثمان (١٠٩) .

ووفقا لرأى فؤاد سراج الدين فلو أن النحاس باشا صمم على رفض الوزارة وهو بالفعل كان مصمما على ذلك وخصوصا بعد حصار الدبابات وقال للملك فاروق أنا كنت موافق لكن بعد حصار القصر وحكاية الدبابات أنا أرفض تماما فتوسل اليه الملك وكرر عليه الرجاء وعمد النحاس أن يذكر ذلك في كتاب تشكيل الوزارة حتى يسجل على الملك هذا الرجاء (١١٠)

ويجيب فؤاد سراج الدين بأنه لو رفض النحاس وصمم على الرفض لكانت النتيجة الحتمية هي عزل الملك ولقد أكد السفير ذلك في مذكراته حيث يقول : لقد شعرت بئأس وخيبة أمل حيث ضاعت منى فرصة اخراج فاروق عن العرش (١١١) ولو أن فاروقا كان قد عزل الا نكون متهمين وقتها بأن هناك مؤامرة بين النحاس والانجليز ليرفض الاول الحكم حتى يعزل فاروق وكان على النحاس ان يقبل الوزارة وينقذ العرش (١١٢) .

ويؤكد فؤاد سراج الدين أن رحلة الوفد الى الصعيد برئاسة النحاس باشا والتي كان مقبلا لها شهرين أو ثلاثة بدأت من منتصف يناير ١٩٤٢ ما كان لها أن تقوم في هذا الوقت بالذات لو أن هناك اتفاقا مع الانجليز وأن عودة النحاس بهذه السرعة وتركه زوجته ومفاتيح منزله كل تلك الدلائل تؤكد على صدق ما نقول ، واذا ما نحينا كل الادلة المادية جانبا

(١٠٩) فؤاد سراج الدين المصدر السابق لقاء ١١/١٢/١٩٨٢ .

(١١٠) الاهرام ، المصرى ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(١١١) كمال عبد الرؤف . مذكرات لورد كليرن عن ٤ فبراير ص ١٠١

(١١٢) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١١/١٢/١٩٨٢ .

فإن الدليل العقلى دائماً هو أقوى الأدلة حيث أن الصاق هذه التهمة للوفد من غير النظر للقرائن والملابسات التى اقترنت بالاحداث يعتبر خروجاً على بديهيات يقرها العقل ويقبلها المنطق السليم .

واعتقد أن الوثائق البريطانية لم تحسم تلك القضية الهامة والخطيرة ومن هنا فقد اختلفت وجهات النظر بين الباحثين والمؤرخين كل يدلى بدلوه على قدر اجتهاده فمنهم من يعتقد أن النحاس باشا حين استدعى من الصعيد لم يكن يعلم شيئاً عن نية الانجليز وهنا يأتى دور أمين عثمان عميل الانجليز المعروف والذي أطلق عليه لورد ويلسون « المفاوض المصرى لحساب السفارة البريطانية وقت الازمات السياسية » ومن المعروف ان أمين عثمان قد التقى بالنحاس باشا اكثر من مرة عقب عودته من الصعيد وأنه هو الذى ابلغه تصميم الانجليز على تكليفه بالوزارة ولعل أمين عثمان هو الذى شجع النحاس باشا على تمسكه بفكرة الوزارة الوفدية (١١٤) .

ويعتقد أحد المؤرخين اليساريين أن العبرة ليست فى مشاركة النحاس فى الاعداد لحادث ٤ فبراير أو عدم مشاركته لان الهدف كان واضحاً وهو ضرب مخططات المحور والعناصر الموالية له فى مصر وذلك فى فترة تتطلب هجامة خاصة من أى زعيم سياسى (١١٥) فى حين يبدو أن عدم علم النحاس بمخططات الانجليز بعد أكثر ادانة له حيث يبدو انهم واثقون من التزامه فى تنفيذ مطالبهم فى أى وقت يطلب منه هذا والبعض الآخر من المؤرخين المعاصرين قد ترك الخوض فى هذا الموضوع بالرغم من تناوله هذه الفترة بالدراسة (١١٦) وبصدد تحديد مسئولية الوفد عن أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ يلزم أن نناقش أولاً تلك المقولة التى تتهم الوفد بأنه كان على اتصال بالانجليز أثناء رحلة النحاس باشا الى الصعيد والتى بدأت منذ يناير ١٩٤٢

(١١٣) المصدر السابق نفسه .

(١١٤) د . محمد أنيس . ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى ص ٩٣

(١١٥) د . رفعت السعيد . تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠ القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٨٠ .

(١١٦) د . يوتان لبيب رزق تاريخ الوزارات المصرية . د محمد جمال المسدى وآرون . مصر والحرب العالمية الثانية .

ووفقا للمصادر البريطانية فإن السفير البريطاني لم يكن على علم باتجاهات النحاس باشا هل يفضل وزارة وفدية أو من الممكن قبوله لفكرة الوزارة القومية وأن الذى اقترح دعوة النحاس لرئاسته الوزارة، وبلغه الملك على قبوله هو حسين سرى نفسه والذى قال للسفير « ارفعوا الملك على أن يرسل في طلب الوفد وهو ما توصل اليه السفير بالفعل » (١١٧) .

وعلى ما يبدو فإن الانجليز كانوا يريدون وزارة وفدية منذ نشوب الحرب ولعل هذا كان معروفا للوفد ولاحزاب المعارضة وللصدر ايضا ولم يكن هذا حبا في الوفد ولا رضاء عن النحاس ، ولكن لاعتقادهم أن حكومات الاقليات السياسية مكروهة من الشعب وهذا لا يكمل هدؤ الجبهة الداخلية في مصر مما يهدد الخطوط الخفية لجبهات القتال ومن جانب آخر فقد اعتقدت السياسة البريطانية أن الموقف يقتضى المجيء بالرجل الذى وقع معاهدة ١٩٣٦ ليلتزم بتنفيذها والاهم من هذا لمجابهة الميول المحورية لدى فاروق وبعض وزرائه وكثير من الشخصيات السياسية لقد كانت استقالة حسين سرى (٢ فبراير ١٩٤٢) مدخلا عمليا لوضع حد للصراع القائم بين القصر والانجليز ولذا فقد كان لامبسون في غاية اليقظة حتى لا يفاجأ بأن فاروقا قد اصدر أمرا بتعيين أحد اتباعه رئيسا للوزارة وبما أن النحاس باشا كان في الصعيد ولم يحضر الاصباح ٣ فبراير ، وثائق وزارة السفير : « اننى أشك كثيرا في حكمة اتصالي مباشرة بالنحاس قبل مقابلته للملك ولست اعتقد أنه سيكون راعيا في لقائى في الوقت الحاضر لأن ذلك قد يخرجه بل قد يمنعه من الذهاب للقاء الملك اذا ما علم أننا ندفعه مقسما للاتفاق معنا (١١٨) .

ومن الواضح أن السفير لم يكن قد توصل بعد الى أى اتفاق مع النحاس ولعل هذا واضحا من حرص السفير على عدم اتصاله بالنحاس مخافة أن يتراجع حتى لايتهم بالاتفاق مع الانجليز .

أما رأى القائل بأن الاتصالات كانت قائمة بين السفير والنحاس عن طريق أمين عثمان طوال أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيش (٨ يناير ١٩٤٢) فإن برقية السفير الى حكومته صباح ٣ فبراير تنفى هذا الاعتقاد

(١١٧) وثائق الخارجية البريطانية برقية من لامبسون الى ايدن
F.O. 371 . no. 469.

(١١٨) المصدر السابق من لامبسون الى ايدن ٢ فبراير ١٩٤٢ .

و لقد طلب أمين عثمان أن يقابلنى هذا الصباح وكنت قد تجنبت عن عمد لقاءه خلال الأشهر الثلاثة الماضية لأمنع أى أساس للشائعات ، أما الآن فقد تغير الموقف تماما وقد أصبح الآن من جديد ذا قيمة بوصفه موضع ثقة النحاس كما وافقنى على أنه من الخطأ مقابلة النحاس قبل مقابلته مع الملك وبعثت من خلاله برسالة الى النحاس بأن عليه أن يرفض الاقتراح للقائل بتشكيل وزارة انتقالية لكن عليه أن يعرض بكل ما فى وسعه لتشكيل وزارة ائتلافية وهذا من شأنه أن يدعم موقفه بالنسبة للشعب المصرى وبالنسبة لينا (١١٩) .

ومن الواضح وفقا للوثائق البريطانية ان مصطفى النحاس لم يكن بينه وبين الانجليز أى اتصال قبل ٢ فبراير ولعل هذا يهدم تماما أى اعتقاد بأن الرجل قد جاء الى القاهرة صباح ٣ فبراير ولديه علم بالمؤامرة أو ان الانجليز قد اتصلوا به أثناء رحلته الى الصعيد ولا يبقى سوى أن يكون هذا التواطؤ قد حدث فى وقت ما بين صباح ٣ فبراير وبين الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ وهى الساعة التى كانت ختام هذا اليوم العاصف .

واعتقد أن اول اتصالات جرت بين السفير البريطانى ومصطفى النحاس كانت صباح ٣ فبراير وكان أمين عثمان هو الواسطة بينهما حيث اتفق الطرفان على رفض الوزارة الائتلافية واتفقت وجهة نظر حسين سرى مع وجهة نظرا لنحاس فى أن الحكومة الائتلافية نوع من تضييع الوقت وفرصة لتآمر القصر . وعاد أمين عثمان بعد اول رسالة حملها الى مصطفى النحاس ومعه القرائن الآتية :

١ - النحاس باشا سيرفض عند مقابلته للملك رفضا قاطعا تشكيل وزارة ائتلافية على اعتبار أن الوضع فى البلاد سيء جدا وأن قيام حكومة ائتلافية ستكون عرضة لمؤامرات القصر .

٢ - النحاس باشا سيرفض عند مقابلته للملك رفضا قاطعا تشكيل وزارة

(١١٩) وثائق الخارجية البريطانية من لامبسون الى ايدن ٣ فبراير

٢ — ان النحاس باشا سيكون مخلصا لقضية الحلفاء بكل جوارحه فقد عمل ذلك دائما من قبل وسيفعل هذا سواء وجدت المعاهدة أم لم توجد

٣ — يرغب النحاس باشا في مزيد من الوعود بأن بريطانيا ستظل على مساندتها له ولن تحيد عن ذلك . (١٢٠)

وعلى ما اعتقد فان المساندة التي كان يطمح فيها النحاس لا يمكن أن تكون الا مساندة معنوية تتمثل في الضغط على الملك فاروق وفي محاولة من النحاس لتقريب الهوة بين القوتين المصارعين — الانجليز والقصر — فقد أعلن أنه على استعداد لتخصيص بعض المقاعد لسائر الاحزاب الاخرى ولا مانع من قيام مجلس استشاري يختار أعضاؤه من سائر الاحزاب كرمز للائتلاف (١٢١) .

وعقب اللقاء الذي تم بين فاروق والنحاس صباح ٣ فبراير استوثق كل من الطرفين — الوفد والانجليز — من موقف الآخر حيث رفض النحاس فكرة الوزارة القومية وأصر على رفضه وبناء على ذلك قلم السفير بلستدعاء احمد حسنين رئيس الديوان وأخبره بأنه علم برفض النحاس وطلب اليه أن يرفع الى الملك نصيحة السفير بدعوة النحاس باشا لتأليف الوزارة الوفدية (١٢٢) . الا أن احمد حسنين قد لجأ الى أسلوب المناورة السياسية في محاولة لكسب مزيد من الوقت حتى يتمكن فاروق من اقناع مصطفى النحاس بالعدول عن موقفه .

ومن هنا فقد بدأت الخطوة العملية في المخطط البريطاني حيث تقدم لامبسون بالانذار البريطاني والذي يتضمن :

إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة من مساء اليوم (٤ فبراير) أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فان جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج . (١٢٣) .

(١٢٠) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٦٢ ، ٣ فبراير ١٩٤٢ .

(١٢١) المصدر السابق .

(١٢٢) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٦٦ بتاريخ ٣ فبراير ١٩٤٢ .

(١٢٣) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون الى ايدن

ومن المؤكد أن النحاس باشا قد أدرك مدى الحرج الذى وقع فيه وفى محاولة من لامبسون لتبديد هذا الا حساس من جانب النحاس فقد حمل أمين عثمان بعض الاقتراحات الى النحاس باشا لكي يتمكن من الرد على الملك فاروق أثناء اجتماعه به فى نفس اليوم ومما يضاعف من مسئولية النحاس « من وجهة نظرنا » أن المبررات التى ساقها النحاس للرد على فاروق (١٢٤) هى نفس المبررات التى حملها أمين عثمان والتى اقترحها لامبسون وبخصوص هذه الاقتراحات بعث لامبسون الى حكومته قائلا : لقد اقترحت على النحاس باشا من خلال أمين عثمان أن يرد على الملك أثناء اجتماعه به اليوم بأنه لا علم له بوجود تدخل بريطانى وأن الشخص الوحيد الذى يمكن أن يعين رئيس الوزارة هو الملك وأن الموقف فى البلاد قد بلغ مرحلة خطيرة لانها لا تحكم بواسطة حزب ديمقراطى حقيقى وأنه — النحاس — باعتباره ممثلا للأغلبية فلا مانع لديه من قبول رئاسة الحكومة وانتاذا الموقف اذا عهد اليه جلالة الملك بذلك (١٢٥) .

ولعل هذا التطابق الغريب قد يبدد المقولة التى أوردها أحد زعماء الوفد والتى تعنى أن أمين عثمان لم يكن يعمل لحساب الوفد أو بتكليف منه وإنما كان يعمل لحساب نفسه فقط (١٢٦) .

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا أن نسجل بعضا من الاعتبارات ؟
 أولا : أن عدم مقابلة لامبسون للنحاس باشا لا يقيم دليلا على عدم وجود اتصالات بينهما لان رسولهما فى ذلك كان أمين عثمان الذى لعب دورا خطيرا طوال اليومين اللذين سبقا الحادث (٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢) .

ثانيا : وفى محاولة من أحد زعماء الوفد لتبديد تلك الاتهامات (١٢٧) فقد ساق فى احدى مبرراته من أن الوثائق البريطانية قد نصت صراحة على عدم

(١٢٤) محضر اجتماع ٤ فبراير ١٩٤٢ الاهرام ١٢/١١/١٩٤٥ .

(١٢٥) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير

F.O. 371 ١٩٤٢ من لامبسون الى ايتن .

(١٢٦) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١١/١٢/١٩٨٢ .

(١٢٧) المصدر السابق .

قيام أى نوع من الاتصالات الشخصية بين النحاس ولامبسون إلا أننا نعتقد أن ما ذكره الزعيم الوفدى جاء على ما ذهب « ولا تقربوا الصلاة » من غير أن يكمل بقية الآية حيث أن نص برقية السفير إلى حكومته قد وردت على النحو التالى : « غدى تحذير واحد وهو أنه لم يحدث فى أى وقت خلال هذه القضية سواء فى تشكيل الوزارة الجديدة أو فى فكرة عزل الملك أن أجريت اتصالا شخصيا مع النحاس والنتيجة أنه لم يعد متاحا فقط للنحاس أن ينكر علنا - وهو بالقطع سينكر - أن لنا يدا فى مساعدته بشئ ، أو أنه ملتزم بشئ ما تجاهنا ، وليس معنا فى الحقيقة ما نلوح به فى وجهة ولو بصفة سرية ، أننى لا أعتبر الرسائل التى تبوكلت عن طريق أمين عثمان بمثابة بديل مرض على الإطلاق لأن مثل هذه الرسائل ربما لا تكون قد سلمت أو على الأقل قد سلمت فى شكل مخالف تماما لما أرسلت به (١٢٨) تلك هى النص الوثيقة التى يسوقها أحد زعماء الوفد ليقيم بها دليلا على عدم وجود أى نوع من اتصال بين الإنجليز والنحاس باشا وعلى الرغم من أنها تغفل وجود أى اتصال شخصى بين النحاس ولامبسون إلا أنها تؤكد أن الاتصالات قد تمت عن طريق أمين عثمان والذى كانت تعتبره الدوائر البريطانية المفاوض المصرى لصالح الإنجليز .

ثالثا : ومن خلال هذه الدراسة يمكننا القول أن النحاس باشا لم يكن مسئولا مسئولة مطلقة حيث أن الظروف الموضوعية والملايسات التى أحاطت بالقضية قد دفعت الوفد تلقائيا إلى التضامن مع الإنجليز ، وإذا كان هذا التضامن يمثل نقطة التقاء اعتقد أنها جديرة لكى يتضامن الوفد من أجلها وهى تحقيق الشرعية الدستورية وأن عودة الوفد تعنى التجسيد الحى لتلك الشرعية باعتبار أن حزب الوفد هو الحزب الذى يحظى بالأغلبية البرلمانية ، وبالنظر إلى ظروف العصر ونهم العلاقات المصرية البريطانية من منطلق معاهدة ١٩٣٦ وما تلا ذلك من قيام الحرب العالمية الثانية والمواقف الصعبة التى كانت تواجهها بريطانيا ووجهة النظر الوفدية التى تعنى أن لتعاون مع الحليفة فى

(١٢٨) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦٢١ من لامبسون إلى آيدن ٥ فبراير سنة ١٩٤٢ .

تدقيقها تعتبر قواعداً من الوفاء وتقديراً للمسئولية . إذا نظرنا إلى كل هذه الاعتبارات وقيمتها تقييماً موضوعياً يبدو أنه من الطبيعي جداً أن يتضامن الوفد مع الانجليز طالما أن هذا التضامن يعد في إطار من الشرعية الدستورية ، وإذا ما وضعنا في الاعتبار أيضاً أن كل أحزاب الأقلية ما كانت تنكر هذا التضامن لو أنه جاء لمصلحتها .

للقضية الهامة والتي اعتبرها لب الموضوع هي حصار قصر عابدين بالدبابات لاتها السبب المباشر في كل ما ترتب على هذا الحادث فوفقاً لكل المصادر التي تناولت هذا الموضوع وفي مقدمتها الوثائق البريطانية فلم أجد ما يشير ولو من بعيد إلى أن النحاس كان على علم بما يعده مجلس الحرب البريطاني ومن خلال المراسلات التي حملها أمين عثمان كواسطة التقاء بين الطرفين المتصارعين — الانجليز والقصر — لم أجد ما يفهم من أن النحاس باشا كان ضليعاً في تلك المؤامرة ولعله كان يتصور أن الموقف سيقف عند حد الضغط المعنوي على الملك فاروق وعند هذا الحد يكون التضامن مع الانجليز أمراً يبدو إلى حد كبير قضية عذبة ولذا فأنني أعتقد أن المسئول الأول هو السفير البريطاني ثم تتعدد المسئوليات بعد ذلك كل على قدر دوره .

وعلى الرغم من انتهازية الوفد ورغبة الكثير من أعضائه في الوصول إلى الحكم إلا أن هناك عدة عوامل موضوعية دفعت الوفد إلى مسلكه الذي سلكه في ٤ فبراير .

١ — العداء التاريخي بين الوفد والقصر ثم تحمس القصر المتزايد للمحور — كان يحدث أثر مضاد داخل دوائر الوفد ويضعف من حدة الصراع القائم بينهما .

٢ — لم يكن أمام النحاس إلا أن يلقي بكل ثقله تجاه الحليفة بسبب علاقة القصر بالمحور في الوقت الذي يعتقد فيه الوفد أن قضية الحسب التي يدافع من أجلها الحلفاء هي قضية الديمقراطية في العالم كله والتي هي أساس التضامن بين الوفد والاحتلال .

٣ — لقد اعتمدت كل أحزاب الأقلية على التصور اعتنقت فكرة « الحقوق الدستورية للقصر » والتي كانت تعنى من وجهة نظرهم أن القصر

يملك ويحكم وأصبح الوفد هو الهيئة السياسية الوحيدة التي تفتقد
مماضدة القصير .

وهو عامل لا يمكن التقليل من شأنه حيث أن قضية الديمقراطية كانت
تفسر تفسيرات خاطئة تؤدي في النهاية الى الإطاحة بحزب الاغلبية ، ومن
هنا فقد قدر الوفد المقولة العظيمة — هرام علينا حلال على غيرنا ومن هنا
ايضا كان اعتماد الوفد على الانجليز هذا الاعتماد الذي ادى الى نتائج
خطيرة ليس على سياسية الوفد وخصميته فقط وانما على تاريخ مصر
السياسي عموما .

الفصل الثالث

سياسة حكومة ٤ فبراير

= إعادة الانتخابات البرلمانية

= سياسة الوفد تجاه بريطانيا عكس ٤ فبراير

= استبعاد الأغلبية

= إعادة الانتخابات البرلمانية

لقد كان السؤال الوحيد الذى وجهه تشرشل لانتوتى أين فى اجتماع حكومة الحزب عند نظر موضوع تكليف النحاس بقولى الوزارة : هل سيؤدى ذلك الى انتخابات جديدة ؟ وكنت لندن لا ترى ضرورة من اجراء الانتخابات الجديدة فى ظل الجو السياسى المضطرب وفى جو عسكرى يميل ميزانسه لصالح الالمان (١) .

الا أن النحاس باشا على ما يبدو قد استطاع أن يقنع الدوائر البريطانية بأهمية إعادة الانتخابات البرلمانية على اعتبار أن الوفد لم يعط ثقته للبرلمان القائم منذ انتخابات سنة ١٩٣٨ والتي قاطعها الوفد والنتيجة المنطقية أن حكومة الوفد لا يمكنها أن تمارس سياستها فى ظل برلمان يميل فى سياسته الى احزاب الاقلية وقد تحدث عملية سحب الثقة من الحكومة وهذا امر يضاعف من حرج الوفد الوفد ويقلل من هيئته ويفقده الشرعية فى البقاء وعلى ضوء كل ذلك فقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية وعبرت عن وجهة نظرها بأن هذا الاجراء يدعو للاستيف ولكن لا بد لنا من احتمالته والانتخابات التى يجريها الوفد أقل تزويراً من الانتخابات التى يجريها خصومه (٢) .

وهناك دلائل تشير الى أن الحكومة البريطانية كانت تود أن يترك الوفد عددا من المقاعد البرلمانية لأحزاب المعارضة وهى بذلك ترمى الى غرضين أولهما : حتى لا تترك الساحة خالية أمام الوفد وبذلك تكون بريطانيا قد ألقت بكل أوراقها فى جبهة واحدة وهو أمر لا تضمن عواقبه ، ثانيا : لقد أرادت بريطانيا أن يظل الباب مفتوحا أمام أحزاب المعارضة حتى لا تتعرض المصالح البريطانية لهجمات المعارضة والقصر معا ولقد عبر ايدن عن هذا المعنى بقوله : اننا لا نستطيع أن نقترح تزوير الانتخابات ولكننا نطالب بتخصيص عدد من المقاعد فى مجلس النواب للمعارضة أى لا يرشح الوفد أحدا من أعضائه فى تلك الدوائر وهذا يعد أفضل طريقة حيث لا يستطيع الوفد إثارة نشاط سياسى فى البلاد اذا اقتصر البرلمان على الوفدين وهذا يضاعف من قوة خصوم الوفد فى البلاد (٢) .

(١) محسن محمد « التاريخ السرى لمصر القاهرة ١٩٧٩ ص ٢٦٨ .

(٢) المرجع السابق .

ومن المؤكد أن حرص بريطانيا على قيام معاوضة من نوع ما لم يكن خدمة لقضية الديمقراطية في مصر بقدر ما كانت تحرص عليه من استقرار الأوضاع وهو ما كانت ترمى إليه من وراء أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وعلى ضوء هذا المعنى بدأت عدة اتصالات مع حزب الاحرار الدستوريين وكان مكرم عبيد هو واسطة الاتصال (٣) الا أن النحاس قد اشترط قبل الاتفاق على عدد المقاعد التي سوف تترك خالية للاحرار الدستوريين ان يعلنوا ان مصطفى النحاس قد أدى خدمة جليلة للعرش وللبلاد بقبوله الوزارة في ٤ فبراير وهذا ما رفضه الاحرار الدستوريون رفضا قاطعا (٥) .

ولما كانت هذه الاتصالات تتم من غير علم الهيئة العامة للحزب ولم يكن هناك تفويض لاجراء مثل تلك الاتصالات فقد اجتمعت هيئة الحزب واتفق الاعضاء على الدخول في مفاوضات مع الوفد بشرط أن تترك للمعارضة ثلث مقاعد النواب بلا اى مناقشة من الوفد (٦) .

الا أن النحاس باشا لمقد رفض هذا الاقتراح حرصا على بقاء الاغلبية المطلقة للوفد وحتى لا تثار أحداث ٤ فبراير في البرلمان . وعاد الاحرار الدستوريون ليقترحوا رفع الاحكام العرفية اثناء الانتخابات ليقول المرشحون ماشاءوا وضربوا مثلا بما حدث في ٤ فبراير مما جعل النحاس يصر على رفضه الا أن الدكتور هيكل قد أراد أن يسجل على الوفد هذا الموقف فأرسل الى رئيس الوزراء كتابا يطلب اليه فيه التصريح بحرية الخطابة والنشر والاجتماع خلال فترة الانتخابات (٧) . الا أن كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل حيث رفض النحاس رفضا قاطعا متهما احزاب الاقلية

(٣) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٣١٥٦ من ايدن الى لامبسون F.O. 371

(٤) اخبار اليوم الاول من نوفمبر ١٩٤٥ ، الكتلة الوفدية ٤ فبراير ١٩٤٥

(٥) مذكرات ابراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، آخر ساعة أول أكتوبر ١٩٤٥ .

(٦) مذكرات ابراهيم عبد الهادي المصدر السابق .

(٧) صحيفة السياسة ٢ ديسمبر ١٩٤٥ نص كتاب الدكتور هيكل الى مصطفى النحاس ، المصرى ٢٣ فبراير ١٩٤٥ .

بمحاولة إيقاظ الفتنة ، وتجديد الازمة والتحريض على الاخلال بالنظام وتعكير الامن العام ويضيف النحاس قائلا : تطلبون وقف الاحكام العرفية والرقابة الصحفية لتهيء لكم الحكومة بايديها جوا تفرخ فيه الدسياسة وتشب الفتنة ويمهد السبيل للكارثة التى لها تعلمون ؟ فهل تحسبون انكم توقعوننا فى الحرج وتلزموننا الحجة بذلك العبث المفضوح ؟ اننا لو حققنا لكم غرضكم باجابتكم ما تطلبون ؟ اننا اذن شركاؤهم وزملاؤكم فى العبث (٨) .

وهكذا لم تحقق تلك الاتصالات اى نوع من التفاهم مما اضطر الدستوريون الى الاعلان عن مقاطعة الانتخابات . ولعل هذا الموقف من الدستوريين كان يحمل قدرا كبيرا من التناقض فلم يكن موقفهم نابعا من مبدأ أو فلسفة فهم مستعدون لدخول الانتخابات بشرط الاتفاق على الدوائر الانتخابية أو رفع الاحكام العرفية ، متناسين تماما انتخابات ١٩٣٨ وأن الوفد قد طلب منهم التفاهم ضمانا لحيدة الانتخابات (٩) . الا انهم قد رفضوا أن يكون للوفد اى وجود فى البرلمان ولذا فقد اجمع اصدقاء المعارضة بأنها كانت انتخابات مزيفة صادرت رأى الشعب وجردته من هويته سواء فيما يتعلق بتعديل الدوائر الانتخابية لصالح احزاب الاقلية او فى نقل رجال الادارة بما يتفق واحزاب الاقلية (١٠) .

أما عن موقف حزب السعديين . فلم يختلف كثيرا عن موقف الدستوريين حيث بادر الدكتور أحمد ماهر رئيس الحزب بارسال خطاب الى النحاس يطلب اليه فيه رفع الاحكام العرفية بما يتفق وحرية الانتخابات على اعتبار أن هذا مطلبا طبيعيا اتفقت عليه كل الامم (١١) . وحمل رد النحاس باشا على خطاب الدكتور أحمد ماهر الرفض القاطع على اعتبار أن الحرية التى تعنيها المعارضة هى العبث الضار بأمن الوطن وسلامة الدولة (١٢) .

(٨) صحيفة المصرى ٢٣ فبراير ١٩٤٢ . نص كتاب مصطفى النحاس الى هيكى باشا .

(٩) صحيفة السياسة الاول من فبراير ١٩٣٨ .

(١٠) مجلة آخر ساعة ٢٢ فبراير ١٩٤٢ ، المصرى ١٥ فبراير ١٩٣٨ .

(١١) صحيفة المصرى ٣ فبراير نص خطاب الدكتور أحمد ماهر الى النحاس باشا .

(١٢) المصرى ، التسياسة ، الاهرام ٢٣ فبراير ١٩٤٢ نص خطاب النحاس الى الدكتور أحمد ماهر .

وأصدر الاحرار الدستوريون والسعديون قرارا بمقاطعة الانتخابات ولعل غرضهم من وراء ذلك هو المزيد من احراج حكومة الوفد وتبـريـرا لموقفهم الذى ارتضوه من احداث ٤ فبراير .

والجدير بالذكر أن موضوع الانتخابات ومنذ صبيحة يوم ٥ فبراير كان الشغل الشاغل للحزب المصرية التى تعودت أن تعطى لموضوع الانتخابات الاولوية على غيره من الموضوعات الهامة والخطيرة حتى فيما يتعلق بالقضايا المصرية كقضية الاستقلال والتحرير . وقد كان الاستعمار ورجاله قد تعودوا على أن يشغلوا الاحزاب المصرية بفكرة الانتخابات لينشغلوا بها عما عداها من الامور بالغة الخطورة حدث هذا فى عام ١٩٢٣ عندما رأت بريطانيا تصفية ثورة ١٩١٩ وحدث هذا عندما التأم الاحزاب بعد « نصدع » فى نوفمبر ١٩٢٥ وحدث هذا أيضا لامتناس ثورة الشعب المصرى سنة ١٩٣٦ ثم هذا ما حدث بالضبط عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وبالرغم من أن بريطانيا كانت حريصة هذه المرة على ارجاء عملية الانتخابات نظرا لتدهور الاوضاع العسكرية على الجبهة المصرية الا انها قدرت فى النهاية أهمية الانتخابات كوسيلة لانصراف الشعب عن التدخل المهن الذى أهان كرامة مصر وهز من كبريائها واستقلالها بهدف أن تنشغل الاحزاب المصرية بمعارك جانبية .

واعتقد أن انتخابات ١٩٤٢ قد شهدت أكبر مهزلة فى تاريخ الانتخابات البرلمانية حيث تسابق الناس فى اظهار وفديتهم حتى أولئك الذين أوقفوا جهودهم للنيل من الوفد وتجريح زعمائه ، سرعان ما تحولوا بقدرة عجيبة وغريبة الى مناصرة الوفد ومحاولة التقرب الى زعمائه بكل الوسائل الممكنة بما فيها اراقة مياه وجوههم (١٣) . وسرعان ما متلأ النادى السعدى بمرضى السياسة وهواة الانتخابات وخلت أندية الاحزاب الاخرى الا من أعضاء مجالس ادارتها بل ان الكثيرين من أعضاء مجالس الادارات لم يكونوا — فى كل حزب — وحدة واحدة بل كانوا منقسمين على أنفسهم بعضهم يدعو الى التقرب من الوفد للحصول على نسبة محترمة من المقاعد وبعضهم يرفض هذه « الصدقة » من الوفد ويصر على الانتخابات حرصا على كرامة الحزب (١٤) .

(١٣) فتحى رضوان — لقاء شخصى ١٩٨٢/٨/٩ .

(١٤) مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى

وعلى الرغم من اتفاق الدستوريين والسعديين على مقاطعة الانتخابات الا أن مواقف كلا من الحزبين لم تكن أبدا متفقة حيث أن بعض قادة الاحرار الدستوريين قد حاولوا الاتفاق مع الوفد من وراء ظهر حلفائهم السعديين كرد على اتفاق أحمد ماهر من وراء ظهر الدستوريين ولكن قادة آخرين من الاحرار الدستوريين أصروا على الاتفاق مع السعديين فيما يتعلق بموقفهم من الانتخابات ذلك لان اختلاف الحزبين المعارضين يضعفهما معا واتفاقهما يكتب لهما القوة وبالرغم من قرار المقاطعة الذي اتخذته الحزبان المعارضان الا أن عدد المرشحين من الحزبين قد زاد على المائة كان منهم من حارب الوفد يوم أن كانت محاربة الوفد جواز المرور الى السلطان (١٥) .

وكان من بين الذين خرجوا على قرار حزبهم بمقاطعة الانتخابات من السعديين - على أيوب ومن الدستوريين عبد المجيد ابراهيم باشا ورشوان محفوظ باشا وعبد الجليل أبو سمرة باشا وسيدر خشبة باشا وقد علق الدكتور احمد ماهر بأن حزبه لن يتخذ أى إجراء ضد من يرشح نفسه (١٦) رغم أن قرار مقاطعة الانتخابات كان باجماع أعضاء الهيئة السعدية .

أما الدكتور هيكل زعيم الدستوريين فقد صرح بأن قرار حزبه بمقاطعة الانتخابات لم يكن بالاجماع بل كان بالاغلبية وكل من رشح نفسه من الاحرار الدستوريين له مكانته في الحزب وله رأيه أيضا (١٧) .

ولقد اختلف موقف بعض القوى الاخرى ذات التأثير الفعال في المجتمع المصرى ومنها جماعة الاخون المسلمين والتي أكدت من خلال مبادئها على مبدأ الشورى في الاسلام ولكنها اعترضت على الشكليات الفارغة والتقليدية والتي جربتها الاحزاب السياسية في مصر خلال عشرين عاما ولم يترتب عليها الا الفرقة والخوف ، وتساعل الشيخ حسن البنا هل البلاد التى ليس فيها احزاب ليست بلادا دستورية نيابية (١٨) .

(١٥) مجلة المصور ١٥/٥/١٩٨١ دراسة عن سنوات ما قبل الثورة .

(١٦) صحيفة السياسة الاول من مارس ١٩٤٢ .

(١٧) نفس الاصدر السابق .

(١٨) مجلة النفير يناير ١٩٣٩ مقال تحت عنوان « الدستور » ، والقرآن ، بقلم حسن البنا .

وعلى الرغم من موقف حسن البنا من فكرة الاحزاب وعدم ايمانه بمبدأ الحزبية الا أنه قد نزل على رغبة الجماعة وقرر ترشيح نفسه في الانتخابات لكن ليس من خلال حزب وانما من خلال الدعوة الى اصلاح المجتمع بتطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية ومن المؤكد أن هذا الموقف الاستراتيجى الجديد قد أزعج النحاس باشا مما اضطره الى استدعاء حسن البنا حيث طلب منه العدول عن فكرة الانتخابات بشروط وعد الوفد بتنفيذها ومن بين هذه الشروط اهتمام حكومة الوفد بمشروع فرض الزكاة ومشروع تحسين الصحة والغاء الدعارة (١٩) .

ويبدو أن قرار الشيخ حسن البنا بالعدول عن فكرة الانتخابات كان صدمة لأعضاء جماعة الاخوان ومن المؤكد أن حسن البنا قد عدل عن فكرة ترشيح نفسه بعد أن اتخذ معة النحاس سياسة الترهيب قبل الترغيب حيث يشير أحد تقارير الامن العام الى ان النحاس قد هدد باتخاذ اجراءات قاسية ضد الاخوان ولما استوضح الشيخ البنا عن تلك الاجراءات : قال النحاس : انها حل جماعة الاخوان ونفى زعمائها خارج القطر وتلك هى رغبة هؤلاء الناس — بقصد الانجليز — فوافق البنا على التنازل لا خوفاً من النفي ولكن حرصاً على قيام الجماعة واستمرارها وذهب الشيخ البنا وقدم التنازل بعد أن أخذ وعداً بعدم التعرض لأعضاء الجماعة أو لنشاطاتهم وعدم مراقبتها أو التضييق عليها ووعد النحاس بذلك (٢٠) .

وأعتقد أن النحاس قد قرر خطورة أن يرشح الشيخ البنا نفسه من خلال الدعوة لإبادة الشريعة الاسلامية حيث سيضعف من احراج حكومة الوفد بالاضافة الى ما عرف عن الشيخ البنا من صراحة فى القول ستؤدى بلا شك الى زعزعة ثقة الجماهير فى حكومة الوفد لهذا كان موقف النحاس ومساومته للشيخ حسن البنا وقد لخص البنا أسباب تنازله فيما يأتى ؟

- ١ — الحرص على قيام الجماعة فى مختلف البلاد .
- ٢ — كسب ثقة النحاس باشا بوصفه رئيس الحكومة وزعيم الاغلبية

(١٩) الاخوان المسلمون ١٩٤٢/٢/٩ .

(٢٠) من تقارير الامن العام التى نسجل تحركات خصوم الوفد حسب

٤ فبراير « بوليس سرى ١٠٤ » محفظة ٣٨ .

٣ - عدم الاطمئنان الى نتيجة الانتخابات خوفا من القلاعب واستغلال خصومهم تلك لتشوية سمعتهم (٢١) .

وعلى الرغم من أن السعديين والدستوريين بالإضافة الى الاخوان المسلمين قد قرروا جميعا مقاطعة الانتخابات إلا أن حكومة الوفد خشيت أن يكون من بين المستقلين من ينافس مرشحيها وقد يفوز عليهم لذلك لجأت الى تعديل الدوائر الانتخابية تعديلا يلائم أهواء أنصارها (٢٢) .

ويعترف الدكتور هيكل بأن تعديل الدوائر الانتخابية من الوسائل التى لجأت اليها الوزارات المختلفة متذرة بحجة أو بأخرى وغايتها الحقيقية « اغلاق » الدوائر على مرشح بذاته (٢٣) .

ويؤكد أحد زعماء الوفد أن ما قامت به الحكومة لا يعنى تعديل الدوائر الانتخابية وإنما يعنى إعادة الدوائر الى ما كانت عليه قبل انتخابات ١٩٣٨ حيث لجأت حكومة محمد محمود الى تمزيق الدوائر الانتخابية أو اضافة بعضها الى بعض بما لا يتفق والحدود الجغرافية والتوزيعات السكانية للاقاليم وكان هدف حكومة محمد محمود هو توزيع الدوائر على الاصدقاء والمحاسيب (٢٤) .

وانصافا للحق فان وزارة محمد محمود والتي أجرت انتخابات سنة ١٩٣٨ قد زيفت ارادة الأمة عن طريق العديد من الاجراءات ويعترف الدكتور هيكل بأن ما أقدمت عليه الحكومة سنة ١٩٣٨ كان مما لا يسىغ العقل اقراره لبعد البلد الذى يراد اضافته لدائرة أخرى أو لان السلخ أو الضم يجعل شكل الدائرة غير مقبول جغرافيا وهذا يدل على ان أحزابنا وهيئاتنا السياسية لا تفرق بين الاعتبارات القومية والمصالح الحزبية (٢٥) .

(٢١) المصدر السابق .

(٢٢) مضابط مجلس الشيوخ مجموعة مضابط دور الانعقاد العاды السابع عشر ١٢ مايو ١٩٤٢ ص ٤٠٨ .

(٢٣) د . هيكل مرجع سبق ذكره ح ٢ ص ٢٥٢ .

(٢٤) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٢/١١/١٩٨٢ ، صحيفة المصرى ١٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٢٥) د . هيكل مرجع سبق ذكره ح ٢ ص ٧٤ ، ٧٥ .

ولم تقتصر حكومة محمد محمود ١٩٣٨ على تعديل الدوائر فقط بل لجأت الى اجراء الانتخابات على مرحلتين الوجه القبلى فى يوم والوجه البحرى بعد ثمان واربعين ساعة ويعترف الدكتور هيكل أيضا بأن المحافظة على الأمن والعظم كانت الحجة الرسمية لتسوية اجراء الانتخابات فى يومين بدلا من اجرائها فى يوم واحد ، ولعل محمد محمود كان أكثر اطمئنانا الى الوجه القبلى فاذا جرت فيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الاغلبية الكبرى فيها لانصار الحكومة أثر ذلك فى مجرى الانتخابات فى الوجه البحرى تأثيرا كبيرا (٢٦) .

واذا كان تعديل بعض الدوائر الانتخابية له ما يبرره من وجهة النظر الوفدية الا أن ما أقدمت عليه حكومة الوفد من فصل بعض العمد والمشايخ الذين يؤازرون خصومها وتعيين العمد والمشايخ الذين يناصرونها ، هذا الاجراء لا يتفق ومبدأ الديمقراطية التى يزعم الوفد أنه ما جاء الى المحكم الا من أجلها ، وتشير مضابط مجلس النواب الى أنه قد تم فصل سبعة عشر عمدة من مركز أسنا وحده (٢٧) . ويبدو أن هذا الاجراء قد أثار ردود فعل متباينة مما اضطر أحد أعضاء مجلس النواب الى أن يتقدم باستجواب أجابت عليه الحكومة مستندة الى المادة الخامسة من الامر العالى الصادر فى ١٦ مارس ١٨٨٥ والتى أجازت رفت العمد والمشايخ بقرار من وزير الداخلية وأنها لم يعاقب هذا الحق على اجراءات أو براءات بل تركت ذلك لمجرد تقدير الوزارة التى ليست مكلفة بأن تدون الباعث على الرفت فى قرارها (٢٨) ، وكان هذا الراى فى صراحته قاطعا بأن رفت العمد من أخص خصائص السلطة التنفيذية التى ليست مسئولة أمام البرلمان الا فيما يتعلق بالأمن العام أو مخالفة للأوضاع التى تقرها القوانين وثم خطوة أخرى كان لها أكبر الأثر فى الحركة الانتخابية وكانت موضع عناية الوزارة وهى رؤساء اللجان التى تتولى الاشراف على عملية لانتخابات. ولتى اختارتهم من الموظفين أنصارها (٢٩) ، حيث أن رؤساء اللجان هم الذين يقضى اليهم الناخبون

(٢٦) المصدر السابق ص ٧٠ ، ٧١ .

(٢٧) مضابط مجلس النواب — الجلسة الثانية والعشرون ٨ ابريل

١٩٤٣ ص ٩٤٠ — ٩٥٢ .

(٢٨) المصدر السابق .

(٢٩) مضابط مجلس الشيوخ — دور الاتعداد السابع عشر ١٣ يونيه

١٩٤٢ ص ٣٣٧ . د . هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٥٣ .

الذين لا يعرفون القراءة والكتابة وهؤلاء يكادون يبلغون السبعين في المائة من مجموع الناخبين (٣٠) .

ونشرت جريدة التيمز مقالا علقت فيه على انتصار الوفد في الانتخابات فقالت ان مما ساعد الوفدين أن الحزبين الرئيسيين اللذين يعارضان الوفد وهما الحزب السعدى والاحرار الدستوريين قررا عدم الاشتراك في الانتخابات ولو فرض وقرر الحزبان دخول معركة الانتخابات فانهما كانا لا يستطيعان الفوز بعدد من المقاعد يزيد كثيرا على ما نالته المعارضة الآن . وقد حرم الحزبان من أى تأييد واسع النطاق من جانب الشعب المصرى بسبب اتحادهما في سلسلة من الوزارات كانت لا تمثل أكثر من أقلية يسيرة ، بل لسبب أهم من ذلك وهو فشل لسلطات المصرية في العهود السابقة في حل مشاكل أجور العمال ومسألة التمويل ويبدو أن الصعوبات التى تواجه حكومة النحاس باشا اقتصادية أكثر منها سياسية وقد يضطر الوفديون الى اتخاذ قرارات حماسية لتقريب الهوة الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية في مصر (٣١) .

وكذلك أجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ في الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة في مارس ١٩٤١ بمناسبة التجديد النصفى للمجلس فأُسفرت أيضا عن أغلبية وفدية كبرى (٣٢) .

واستصدرت الوزارة ومرسوما في ٢٢ فبراير ١٩٤٢ بإبطال مرسوم ٢٤ مارس ١٩٤١ الصادر في عهد وزارة حسين سرى فيما قضى به من تعيين أعضاء لمجلس الشيوخ خلفا للأعضاء المعينين الذين خرجوا بالقرعة وكانت حجة الحكومة في إسقاط عضوية أعضاء الشيوخ أن تعيينهم كان يجب ألا يحدث إلا بعد اجراء الانتخابات في الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة في التجديد النصفى (٣٣) .

وعينت الوزارة بدلا من الذين أبطلت تعيينهم شيوخا ، آخرين معظمهم من الوفديين أو من الذين عرفوا بصداقة الوفد . وافتح البرلمان بمجلسيه

(٣٠) مضابط مجلس النواب الجلسة الثانية والعشرون ١٨ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ٩٦ .

(٣٢) عبد الرحمن الرافعى ، مرجع سبق ذكره ج ٣ ص ١٠٩ .

(٣٣) جريدة المصرى ٢٣ فبراير ١٩٤٢ ، الرافعى . مرجع سبق ذكره ج ٣ ص ١٠٩ .

(النواب والشيوخ) يوم الاثنين ٣٠ مارس ١٩٤٢ وألقى النحاس خطبة العرش والتي خلت تماما من الظروف والملابسات التي أحاطت بتشكيل وزارة ٤ فبراير (٢٤) . وهكذا أسدل ستار كثيف على مسرح السياسة المصرية حول أحداث ٤ فبراير فلم يسمح لاحد بمناقشته أو التعرض اليه ، فالصحافة نظرا لقيام الاحكام العرفية لم تذكر شيئا على الاطلاق سوى الامر الملكى بدعوة مصطفى النحاس لتأليف الوزارة ولما قدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ استجوابا عن الظروف والملابسات التي أدت الى تأليف الوزارة ثارت ضده ضجة من الشيوخ الوفديين في المجلس فقبر الاستجواب في الحال (٢) . حيث دفعت الحكومة بعدم جواز مناقشة لاعتبارات متصلة بالدستور وبامتيازات العرش وحين زج بالعرش في المناقشة قال مقدم الاستجواب : انا لا أريد أن أنعرض لهذا الحق لأنه حق مسلم به ولكن أريد أن أتعرض لصحة الاختيار وهل كان هذا الاختيار حرا صحيحا — أم ان هناك ضغوطا قد وقعت هذا هو موضوع الاستجواب .

وقد أثار ذلك ضجة من مقاعد الوفديين قال على أثره رئيس المجلس « ان قولك هذا يعتبر ماسا بالعرش ومخالفا لنص الدستور ولا أسمح بالاستمرار فيه » (٢٥) .

ويبدو أن الحكومة قد أغلقت كل المنافذ التي من الممكن أن يثار من خلالها حادث ٤ فبراير فعلى الرغم من أن موضوع الاستجواب قد أثير داخل مجلس الشيوخ وهى الهيئة النيابية الوحيدة الكفيلة بحماية نوابها من ديكتاتورية الاغلبية الا ان هذا الحق قد سلب أيضا من الاعضاء وحرصا من الحكومة على عدم تداول هذا الموضوع لدى المعارضة فقد أصدر امر عسكري فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢ بتشديد العقوبة المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ والتي جعلت عقوبة الحبس اجبارية لمن يحرض الطلبة على القيام بالمظاهرات أو تأليف لجان أو جماعات

(٢٤) مضابط مجلس لشيوخ — الهيئة النيابية الثامنة — دور الاتعقاد

١٩٩ قدم الاستجواب محمود غالب .

(٢٥) المصدر السابق — الجلسة الخامسة عشر ٢٩ ابريل ١٩٤٢ ص

العادى السابع عشر جلس ٣٠ مارس ١٩٤٢ ص ١٤٠ — ١٤٨ .

أو الاشتراك بأية طريقة في تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو اجتماعات موجهة إلى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية أو الامتناع عن تلقي الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها (٣٦) .

وعلى الرغم من قرار مقاطعة الانتخابات والذي تم بالتضامن بين حزبي الدستوريين والسعديين إلا أن الدكتور هيكل زعيم الدستوريين قد خرج على هذا الاتفاق وقبل التعيين في مجلس الشيوخ على اعتبار أن الحزبية ليست أشخاصا وإنما هي فكرة وعقيدة وما دام رجال الحزب متمسكين بالفكرة التي أنشئ من أجلها فإن خروج فرد أو أفراد على قرار من للقرارات لا يعتبر خروجاً من الحزب أو خروجاً على فكرته فليس من الضروري أن يكون جميع رجال الحزب الواحد متفقين على رأي واحد في كل مسألة من مسائل بل أن حرية الرأي هي أول مظهر من مظاهر قيام الأحزاب ، وأهم ميزة من ميزات الحياة الديمقراطية ويواصل الدكتور هيكل الدفاع عن مواقفه قائلاً : « ان نظريتنا في قبول تعيين الوزارة القائمة لنا عضوا في مجلس الشيوخ هي أن وزارة سرى أصدرت في ٢٧ مارس ١٩٤١ ، مرسوماً بتعيين ٢٩ عضواً في مجلس الشيوخ على أن تبدأ مدة عضويتهم في ٨ مايو من تلك السنة وقد أقر مجلس الشيوخ عضوية كل من هؤلاء المعينين بعد عرضهم واحداً واحداً على لجنة الطعون فأصبح حق فصل هؤلاء من حق المجلس بمقتضى المادة ٩٥ من الدستور وليس من حق الوزارة فإذا كانت الوزارة اعتبرت المرسوم الذي أصدرته وزارة جسين سرى باطلاً فإن هذا الاعتبار ليس من حقها ولذلك فإن تعييني تكراراً للتعيين الذي حدث في عهد الوزارة السابقة . ثم يضيف الدكتور هيكل سبباً آخر فيقول : ان لي آراء سياسية أحصرص على ابدائها والرقابة الصحفية تمنعني من ذلك فأى مكان آخر يمكنني ان أبدى فيه رأيي غير مجلس الشيوخ . (٣٧)

(٣٦) المصدر السابق ، أمر عسكري رقم ٢٢ معدل إلى ٨٨ - مجموعة مضابط دور الانعقاد الثامن عشر ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢ ص ٣٣٠ ، د. محمد عصفور المحامى . فلنحطم الاغلال ص ١٠٧ .
(٣٧) مجلة آخر ساعة ٥ ابريل ١٩٤٢ حديث للدكتور هيكل .

ومن الصعب أن نتقبل وجهة نظر الدكتور هيكل استنادا على أن هذا التعيين لا يعتبر خروجاً على فكرة الحزبية أو لأن قرار التعيين أمر ملكي واجب الطاعة (٣٨) .

أما القول بأن هذا التعيين لا يعتبر خروجاً على فكرة الحزبية على اعتبار أن حرية الرأي هي أول مظهر من مظاهر قيام الأحزاب فلا أتصور أن تكون حرية الرأي : إلا من خلال الهيئة السياسية والتي يعبر عنها بالحزب ، أي أن من حق الأعضاء أن يختلفوا على موضوع ما إلا أنه من الضروري أن يكونوا متفقين على اتخاذ سياسة وليس من الضروري أن يتفق جميع الأعضاء على فكرة واحدة إنما المهم أن تخضع الأقلية لرأي الأغلبية وهو ما يعبر عنه بموقف الحزب . أما أن يخرج الدكتور هيكل على الإجماع بحجة أن القرار لم يكن جماعياً فهو قول مردود من عدة وجوه :

أولاً : على اعتبار أن الدكتور هيكل من بين الزعماء البارزين في الحزب فكان من الضروري أن يكون مقبولة لحزبه .

ثانياً : أن قرار مقاطعة الانتخابات لم ينص فيه على هذا الاستثناء والذي يعنى التزام الحزب بوجهة نظر الأقلية وهو ما يعتبر موقفاً متناقضاً في سياسة الحزب .

ثالثاً : أن وجهة نظر الدكتور هيكل تعتبر خروجاً طبيعياً على تضامن السعديين والدستوريين وهو ما يضعف من جبهة المعارضة . ولعل القرار الذي اتخذته الحزبان كان يعنى مقاطعة كل شكل من أشكال الانتخابات سواء منها ما يتعلق بمجلس الشيوخ أو النواب .

أما القول بأن التعيين أمر ملكي واجب الطاعة : فيرد عليه بأن القواعد المرعية تحتم على الجهة التي تعين أن تأخذ في البداية رأى من يصدر المرسوم بتعيينه قبل اصدار المرسوم وإذا كان الملك هو الذى يصدر المرسوم فإن الحكومة هي التي تعد قائمة الاسماء ومن غير المعقول أن ترفع

القائمة الى الملك من غير أن تأخذ الحكومة رأى من وقع عليهم الاختيار واعتقد أن هذا الموقف يؤكد من جديد تهافت زعماء أحزاب الاقلية على الفوز بمقاعد البرلمان مهما كانت الوسيلة .

ونود ونحن بصدد الحديث عن قضية الانتخابات أن فنوه الى ما أشيع من أن حكومة الوفد زيفت الانتخابات لصالح الوفديين (٢٩) ونظرا لاهمية هذا الادعاء على اعتبار أنه يعد سابقة خطيرة في تاريخ الوفد فقد أعطيت اهتماما خاصا بهذه القضية وعلى ضوء العديد من المصادر وثيقة الصلة بهذا الموضوع يمكننى أن أقرر عدة اعتبارات ترقى الى درجة "الحقائق" . . .

أولا : إذا كان الوفد قد لجأ الى تعديل الدوائر الانتخابية فإن هذا الاجراء فى مجمله كان عودة الى التقسيمات الادارية التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٨ (٤٠)

ثانيا : لم يثبت بالدليل المادى أن حكومة الوفد زيفت الانتخابات بمعناها المعاصر وانما كل الطعون التى قدمت سواء للبرلمان أو للقصر لم تستند الى دليل واضح وانما اعتمدت على أدلة ظنية لا ترقى الى قوة الدليل وقد عرضت جميع الطعون على لجان مخصصة لفحص الطعون وثبت عدم صحتها جميعها (٤١) .

ثالثا : لقد لجأ الوفد الى العديد من التجاوزات وخصوصا ما يتعلق منها بالعمد والمشايخ ومديرى الاقاليم لكن الوفد كانت له حججه التى يدافع عنها ووفق المصادر الاصلية فإن حكومة الوفد كانت اقل الحكومات التى لجأت الى هذا الاسلوب كوسيلة لضمان نجاح انصارها (٤٢) .

(٣٩) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد العادى الأول ٢٨ يولية ، ٩ سبتمبر ١٩٤٢ .

(٤٠) صحيفة المصرى ١٧ فبراير ١٩٤٢ ، لقاء مع فؤاد سراج السديين ١٩٨٢/١١/٨ .

(٤١) مضبطة مجلس النواب - المصدر السابق ص ١٤٥٠ .

(٤٢) مضابط مجلس الشيوخ - دور الانعقاد السابع عشر جلسة ٩ سبتمبر ١٩٤٢ ص ٧٤٥ .

الاعتقالات السياسية :

لقد عرف عن الوفد معارضته الشديدة لفكرة اعلان الاحكام العرفية وحملت مذكرة الوفد — ابريل ١٩٤٠ (٤٣) — حملة شديدة على هذا الاجراء وطالبت بريطانيا بالغاءها بل أن أهم ما طالب به النحاس باشا في خطابه الشهير والذي ألقاه في رأس البر هو أن اعلان الاحكام العرفية قد فرض في غير ضرورة وهاجم وزارة على ماهر بسبب اتخاذها الاحكام العرفية وسيلة لاضطهاد خصومها (٤٤) .

ولم يكد النحاس يتولى الحكم في ٤ فبراير حتى استند الى الاحكام العرفية واتخذ منها وسيلة لاضطهاد خصومه وخصوصاً فيما يتعلق بالاعتقالات السياسية والنفي الاداري حتى بات زعماء الاحزاب وقادة الرأي في البلاد في غير مأمن على حياتهم من استخدام هذا السلاح الخطير ولم يقتصر الامر على تكميم الافواه من خلال الصحافة فقط بل بات البوليس السياسى يتعقب كل صاحب رأى أو فكرة في الاجتماعات الخاصة وفي الاحزاب السياسية (٤٥) .

واتخذت حكومة الوفد من قضية — الحفاظ على المصالح العليا للبلاد — ذريعة لاعتقال خصومها السياسيين وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ العديد من اجتماعات وتقادم عدد كبير من نواب المجلسين — النواب والشيوخ — بالعديد من الاستجوابات حول المبرارات التى تسوقها الحكومة لاعتقال الخصوم السياسيين (٤٦) . الا ان الاغلبية الوفدية قد قبرت هذا الاستجواب في محاولة منها للقضاء على صوت المعارضة داخل المجلسين ، ولما كان جواب الحكومة لم يقنع المعارضة فقد تكررت تلك الاستجوابات في محاولة يائسة لاجراج الحكومة الا أن رد

(٤٥) الاهرام ١٤/٢/١٩٧٥ صور من تقارير الامن العام والتي تسجل

تحركات القوى السياسية عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ .

(٤٦) مضبطة مجلس الشيوخ — الجلسة التاسعة عشرة ٢٠ مايو —

١٩٤٢ — مجموعة مضابط دور الاعتقاد السابع عشر ص ٣٠٤ ،

الحكومة كان مزيدا من الاستهانة بالمعارضة في محاولة لتبرير أمر الاعتقال بحجة دواعي الامن التي تتعلق بالمصلحة العليا للبلاد (٤٧) .

وامتد أمر الاعتقال ليشمل طلاب الجامعة وايداعهم في السجون من غير تحقيق معهم مما حمل النائب عبد السلام الشاذلي الى اتهم الحكومة بأنها تزج الشباب في السجون بناء على تقارير يعدها البوليس السياسى من غير أن يتحرى الحقيقة (٤٨) .

والحق أن وزارة على ماهر التى أعلنت الاحكام العرفية لم تتخذ من سلاح الاعتقال ذريعة لمعاقبة خصومها (٤٩) حتى أنه حينما استسلمت ألمانيا وأشرفت الحرب على نهايتها أعلن النحاس باشا أن الاحكام العرفية باقية حتى تنتهى الحرب مع اليابان (٥٠) .

وفي خلال الشهور الثلاثة الاول من عمر وزارة الوفد فقد وصل عدد المعتقلين لدواعي الامن ٢١٣٦ أما المعتقلون السياسيون فتد بلغ عندئذ ٧٢ معتقلا (٥١)

وامتد الاعتقال ليشمل عددا كبيرا من الشخصيات العامة مثل على ماهر ، احمد حسين ، عزيز المصرى ، القبيل عباس حليم ، طاهر باشا وصالح حر بيوهؤلاء جميعا تم اعتقالهم لاعتبارات سياسية وكان اعتقال على ماهر اول مطلبه من السفير البريطانى الى النحاس يوم ٧ فبراير حيث أشار لامبسون الى ضرورة ابعاد على ماهر الى السودان او أى جهة نائية أخرى (٥١) . وبالفعل فقد قلم النحاس بمقابلة على ماهر وبعد أن شرح له الموقف ترك له الخيار بين أن يعتكف في ادارة بالقصر الاضر

(٤٧) مضايط مجلس النواب — الجلسة السابعة والعشرون ١٠ أغسطس

١٩٤٢ ص ١٢٥٦ استجواب من النائب كامل يوسف .

(٤٨) المصدر السابق . الجلسة السادسة والعشرون ٣ أغسطس ١٩٤٢ ص ١١٥٧ .

(٤٩) وثائق الخارجية الامريكن وثيقة ٢٠٦٥ ، ١٧ أبريل سنة ١٩٤٠

من كرك الى الخارجية الامريكية . 140. OOL. European

(٥٠) الرافعى مرجع سبق ذكره ص ١١٧ .

(٥١) مجلة روز اليوسف ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤ .

(بضواحي الاسكندرية) أو يعين سفيرا في احدى دول أمريكا الجنوبية أو أن يرسل الى الخرطوم . وقال النحاس ان الوزارة مستعدة للإشراف على أملاك على ماهر وشئون المالية اثناء غيابه عن مصر . ولما رفض على ماهر كل هذه العروض اختلعه النحاس وصدر بذلك بيان رسمى من رئاسة مجلس الوزراء فى ١٨ ابريل ١٩٤٢ (٥٢) .

ووفق المصادر البريطانية فقد تم اعتقال عدد كبير بناء على نصائح بريطانية (٥٣) ويشير رئيس قلم البوليس السياسى الى أن قضية الاعتقالات كانت تحتل المرتبة الاولى فى العلاقات المصرية البريطانية فقد تعددت قوائم الاعتقال حتى اختلطت الاسماء وأصبحت مهمة البوليس السياسى غاية فى الصعوبة (٥٤) ، وتحولت مصر الى مستودع اعتقال حيث جىء بأعداد هائلة من المعتقلين من الدول المجاورة أودعوا جميعا فى السجون المصرية (٥٥) وتتابعت طلبات الانجليز حتى وصل الامر الى اعتقال بعض اقارب الملك فاروق بتهمة أن لهم ميولا محورية (٥٦) .

ويبدو أن معظم الذين اعتقلوا لدواعى الامن تم اعتقالهم لأسباب سياسية حتى لا تقع الحكومة فى مزيد من الحرج . ولم يقتصر أمر الاعتقال على الرجال فقط بل تعداه الى اعتقال بعض السيدات وفى مقدمتهن السيدة / نبوية موسى حيث لقيت فى عهد حكومة الفخامس أشد أنواع العنف والطغيان فأغلقت مدارسها ومنع عنها الاعانة السنوية ولاول مرة فى تاريخ مصر تعتقل سيدة حيث قبض

(٥٢) مذكرات حسن يوسف . القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ - ص ١٣٦ .

(٥٣) الوثائق البريطانية بوثيقة رقم ٥٢٥ من لاجبسون الى ايدان بتلويخ ٤ فبراير ١٩٤٢ .

F.O. 371

(٥٥) مذكرات اللواء ابراهيم امام رئيس البوليس السياسى . صحيفة الجمهورية ٦ يناير ١٩٥٦ .

(٥٦) نفس المصدر .

عليها وأودعت في السجن لا شيء إلا لأنها كتبت مذكرة تدافع فيها عن المدارس الإسلامية ، وبالرغم من قرار النيابة الافراج عنها إلا أن النحاس قد استخدم سلطته كحاكم عسكري وأصدر أمرا عسكريا بإحالتها إلى المحكمة العسكرية حيث بقيت في السجن لمدة عشر شهور تحت التحقيق وأفرج عنها حيث لم يثبت إدانتها (٥٧) .

ويبدو أن الملك فاروق لم يكن يملك أن يحول دون اعتقال أقاربه فقد كانت أحداث ٤ فبراير مازال عالقة بذهنه وتأكد أن بقاءه ملكا على عرش مصر مرهون بالرغبة البريطانية ولعل ما حدث في ٤ فبراير كان حدا فاصلا بين شخصية فاروق المتقدمة بالحيوية والنشاط والاهتمام بالقضايا السياسية وبين شخصية أخرى قد تملكته بعد ٤ فبراير — كان من أبرز سماتها اليأس ، والا مبالاة والانصراف نحو العبث واللهو وفقدان الثقة في الشعب المصري حيث كان يتصور أن الشعب المصري سيثور لكي يثار لمبا أصاب ملكه من جرح للكرامة وإهدار للحقوق الشرعية والدستورية ، إلا أن الشيء الذي لم يستطع فاروق أن ينساه أو أن يتناساه هو موقف النحاس باشا حيث اعتقد فاروق أن النحاس كان ضليعا في أحداث ٤ فبراير وهذه القضية لأهميتها سوف نتعرض لها في فصل آخر .

وامتد أمر الاعتقال ليشمل عددا من موظفي القصر كان على رأسهم عيسد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكي (٥٨) . والذي كانت تربطه علاقات وطيدة بالنحاس الذي تمكن من اقناع السفير بالعدول عن أمر الاعتقال وأن يكتفى بإحالته على المعاش .

ونظرا لأن قضية الاعتقالات السياسية كانت على رأس القضايا التي شغلت الرأي العام المصري — حينذاك — ولأن شخصية على ماهر والطريقة التي تم اعتقاله بها قد شغلت جانبا كبيرا من الرأي العام بالإضافة إلى منافاتها للدستور والقانون فلنأخذنا سوف نتناولها بقدر من التفصيل لتقف

(٥٧) نفس المصدر السابق .

(٥٨) مذكرات حسن يوسف — القصر ودوره في السياسة المصرية

حجة أكيدة على ما يزعمه البعض من أن اعتقال على ماهر هو اجراء قانونى اتخذته حكومة الوفد لحماية أرواح الملايين من الشعب المصرى (٥٩)

ان قضية اعتقال على ماهر لم تكن مطلباً بريطانياً جديداً وإنما سبقته العديد من المحاولات حيث طلبت السفارة البريطانية الى حسن صبرى ثم حسين سرى أن يعتقلا على ماهر وأن الرجلين لم يستجيبا لهذا الطلب على خلاف فى الطريقة التى اتبعها كل منهما (٦٠) .

ولعل السفارة البريطانية كانت واثقة من أن طلبها لن يرد هذه المرة نظراً للكراهية الشديدة التى يكنها النحاس باشا لعلى ماهر ولأن بريطانيا كانت واثقة من أن النحاس متفهم لابعاد هذه القضية بمسدر خطورتها ولن يتردد فى اعتقال على ماهر (٦١) .

وحتى لا ينفرد النحاس باتخاذ مثل هذا القرار الخطير فقد حاول استئذان الملك قبل الاقدام على أمر الاعتقال الا أن فاروق كان غاضباً أشد الغضب واتهم النحاس صراحة بأنه ينفذ تعليمات بريطانيا من غير تقدير لصالح مصر وأشار من طرف خفى الى ان بريطانيا لن تظل بجانبه وإنما ستتخلى عنه فى الوقت الذى ترى أن مصالحها تحتم عليها البحث عن حليف جديد (٦٢) .

ويلاحظ ان فاروقاً قد أصاب لب الحقيقة . ولعل النحاس كان يقصد من وراء استئذانه الملك ان يتخذ من ذلك حجة لمواجهة الخصوم السياسيين على اعتبار ان اعتقال على ماهر قد تم ببناء على اوامر الملك الا ان فاروقاً كان يقظاً لهذا المعنى وعلى الرغم من رفضه الا ان النحاس قد أقدم على

(٥٩) مضطبة مجلس الشيوخ — الجلسة الخامسة عشرة ٢٩ ابريل ١٩٤٢ من ١٩٠ ، ١٩٢ لقاء مع فؤاد سراج الدين ١١١٨/١٩٨٢ — صحيفة المصرى ٣ مايو ١٩٤٢ .

(٦٠) مذكرات ابراهيم باشا عبد الهادى روز اليوسف ١٦ اغسطس ١٩٨٢ ، د . هيكى مرجع سبق ذكره ص ٢٥٦ ، مذكرات اللسواء ابراهيم امام الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٦ .

(٦١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٧٢٥ من لامبسون الى ايدن ٥ مارس ١٩٤٢ . F.O. 371

(٦٢) المصدر السابق .

اعتقال على ماهر في قريته بالقصر الاخضر — قرب الاسكندرية — لم يطق على ماهر أن يذعن لهذا الأمر وأعد عدته للخلاص من هذا الاعتقال ولما كان عضوا في مجلس الشيوخ فقد اعتقد أن الحصانة البرلمانية تحميه وأنه لو استطاع أن يصل إلى المجلس وأن يرفع إليه أمره فسوف تقف الحصانة البرلمانية حائلا بينه وبين الاعتقال ولهذا تمكن من أن يفلت من حراسه وجاء إلى القاهرة ونزل في منزل مصطفى الشوريجي عضو مجلس الشيوخ وعلم النحاس بما حدث إلا أنه أثر الحيلة حتى لا يعتدى على حصانة منزل الشوريجي وقبل موعد اجتماع مجلس الشيوخ بوقت مناسب خرج على ماهر وركب مع مصطفى الشوريجي في سيارته واتجها إلى مجلس الشيوخ ، وبينما على ماهر قد وصل إلى فناء مجلس الشيوخ فقد استوقفة رجال البوليس في محاولة لمنع من دخول المجلس إلا أن على ماهر قد اندفع مسرعا وحظ حرم مجلس الشيوخ (٦٣) .

واغلب الظن أن مهابة على ماهر وماضية الطويل حال بين رجال البوليس والتشبث بالقبض عليه بالإضافة إلى أن حرمة المجلس من الداخل كانت مسئولية بوليس البرلمان (٦٤) .

ومما يلفت النظر أن رئيس مجلس الشيوخ — محمد محمود خليل — قد عرف ما حدث إلا أنه تجاهل الأمر بحجة أن ما يراد الحديث عنه لم يرد في جدول الأعمال (٦٥) . وعلى الرغم من أن على ماهر قد وقف مرارا في محاولة مستميتة لكي يلفت نظر المجلس إلا أن رئيس المجلس قد منعه بعنف محذرا إياه بالطرد إذا ما حاول مرة ثانية (٦٦) .

وهذا الموقف من رئيس المجلس يضاعف من قناعتنا بأنه كان ضليعا في هذه المؤامرة حيث لم يتخذ من الإجراءات ما يحول دون القبض على عضو متمتع بالحصانة البرلمانية وعندما انتهت أعمال المجلس لم يبرح على ماهر موقعة بل ظل محتما بحرمة المجلس وأسرع أحد الأعضاء — عبد

(٦٣) د . هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٥٦ .

(٦٤) مذكرات اللواء ابراهيم امم صحيفة الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٦ .

(٦٥) مضبطة مجلس الشيوخ — دور الانعقاد السابع عشر ٢٩ ابريل

١٩٤٢ ص ٢٣٠ ، هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٥٧ .

(٦٦) مضبطة مجلس الشيوخ المصدر السابق .

القوى أحمد - الى محمد محمود في غرفته وقص عليه ما أصاب على ماهر وطلب اليه بوصفه رئيس المجلس أن يحمى الرجل الا أن محمد محمود خليل قد تذرع بأنه لا يملك شيئاً خارج حدود المجلس .

واطفئت الانوار في قاعات المجلس مما اضطر على ماهر أن يغادر المجلس فلما غادره قبض عليه البوليس ليذهب به الى معتقل جديد لا يستطيع مغادرته كما استطاع مغادرة القصر الاخضر (٦٧) .

ويبدو أن رئيس المجلس انما أعطى الحصانة البرلمانية فسحة من الوقت لان مدة رياسته للمجلس كانت تنتهى بعد اسابيع من هذا الحادث وحرصاً منه على ان تجدد الحكومة مدة رياسته هو الذى دفعه الى ان يتصرف هذا التصرف الذى يتعارض وأبسط القواعد الدستورية ومع الأسف الشديد فقد سيطرت المصالح الشخصية على المبادئ العامة والتقاليد البرلمانية ولذا فاننا نحمل محمد محمود خليل قدراً كبيراً من المسئولية بسبب هذا الموقف الذى وقفته مع أحد أعضاء المجلس والذى يفتقد الى أى تقاليد برلمانية ونظر لاعتقال على ماهر بهذه الصورة المنافية لكرامر المجلس وأعضائه فقد تلقت رئاسة مجلس النواب والشيوخ العديد من الاستجوابات وتحدث عدد كبير من النواب مؤكدين على أن الحرية في مصر أصبحت لا وجود لها وان الدستور أصبح لا قيمة له بعد أن أهدرت حصانة عضو من أعضاء البرلمان البارزين فضلاً عن كونه رئيس وزراء سابق ورئيس ديوان وصاحب مقام رفيع (٦٨) .

ويلاحظ أن اجابة النحاس باشا كانت أكثر تحدياً للمجلسين - النواب والشيوخ - مؤكداً على أمر الاعتقال بصرف النظر عن مركز المعتقل وأنه لن يتردد بوصفه الحاكم العسكرى والقائم على تنفيذ الاحكام العرفية من اعتقال أى شخص يرى أن له نشاطاً ضاراً بالامن والنظام مهما كان مركزه (٦٩) . والمدهش في الامر ان رئيس الوزراء قد اعطى لنفسه حقوقاً لم تقرها اجراءات الطوارئ القائمة لان حق الاعتداء على الحريات محدود فيما يختص بالحرية الشخصية حيث ان قانون الاحكام العرفية قد اطلق يد الحاكم العسكرى في عدة مسائل :

(٦٧) مذكرات الدكتور هيكل ج ٢ ص ٢٥٨ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٦ .

(٦٨) مضبنة مجلس النواب الجلسة السادسة ٣٠ ديسمبر ١٩٤٢ دور

أولا : سحب الرخص باحراز السلاح وحمله والامر بتسليم الاسلحة على اختلاف انواعها .

ثانيا : الترخيص بتفتيش الاشخاص او المنازل في اية ساعة من ساعات النهار أو الليل .

ثالثا : الامر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وايقاف نشرها من غير اخطار سابق ، هذا فيما يتعلق بالاشخاص العاديين . أما أعضاء البرلمان فيجب أن تصان كل حقوقهم لأن الحصانة هي للبرلمان وهذه الحصانة لها مثيل في القضاء فاستقلال القضاء يفيد القاضي

ولكن لمصلحة العدل ولمصلحة نزاهة القضاء (٧٠) .

وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ أهم مراقبة قانونية قامت بها المعارضة مؤكدين على أهمية الحصانة البرلمانية وانها الزم كثيرا أثناء قيام الاحكام العرفية وهذا ما أقره علماء الفقه الدستوري . وتساعل أحد الاعضاء : اذا كانت الصحافة مكمة لا تستطيع أن تقول شيئا لأنها تحت الرقابة والاجتماعات ممنوعة والاندية مغلقة كل ذلك حاصل أثناء قيام الاحكام العرفية فمن اذن يستطيع ان يعمل في هذا الجو ؟ فاذا سلب البرلمان أيضا الحصانة . ضاع استقلاله . واذا كان النائب وسيف الاحكام العرفية فوق رأسه فأى شيء في البلد يمكن للناس أن يتنفسوا منه . واذا كان الرأي العام لا يستطيع أن يتكلم أو يتنفس وكذلك الهيئات النيابية فكيف نستطيع أن نرشد الوزارة (٧١) .

(٤٩) الجلسة الخامسة عشرة من مضابط مجلس الشيوخ ٢٩ ابريل ١٩٤٢
الجلسة الخامسة عشرة ٢٩ ابريل ١٩٤٢ ص ١٩٢ .
١٩٤٢ ص ١٩٦ .

(٦٩) الجلسة الخامسة عشرة من مضابط مجلس الشيوخ ٢٩ ابريل
(٧٠) مذكرة تفصلية تفسر قانون الطوارئ أعدها النائب مصطفى الشوربجي ملحقه بمضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد السابع عشر ص ٢٠٠ .
ص ١٤٢ وحتى ص ١٩٢ .

(٧١) المصدر السابق - الجلسة الخامسة عشرة ٢٩ ابريل ١٩٤٢

ولان الموقف كان يتعلق بمستقبل الحياة البرلمانية فقد أصرت المعارضة على أن تعرف موقف الحكومة من التقاليد البرلمانية المتبعة وفي محاولة لتبديد نشاط المعارضة فقد عاد مصطفى النحاس ليخلص أسباب اعتقال على ماهر بما يأتى :

اولا : ان الاسباب التى كانت تقضى اتخاذ اجراءات مع على ماهر باشا والتى ادت فى آخر الامر الى اعتقاله تتعلق بأمور خطيرة وأن هذه الامور ذات مساس بأمن الدولة وسلامتها ومن الصعب الا فصاح عنها .

ثانيا : لقد تحدثت مع على ماهر واتفق معى على أن يترك كل نشاط ويلزم منزله تجنبيا للاضرار بمصالح البلاد الا أنه أخل بتعهده .

ثالثا : وامام الاخلال بالوعد واصراره على أن يذهب لأبعد الحدود فلم ار بدا من اعتقاله وأضاف النحاس أن ما ذكره من أسباب الاعتقال هو ما تسمح به المصلحة العامة (٧٢) . وعلى الرغم مما بذله النحاس باشا ليبدد الآثار الناجمة من اعتقال على ماهر الا أن المعارضة قد ضاعفت من نشاطها فى محاولة للفت نظر الراى العام الى أن قضية اعتقال على ماهر قد تمت وفقا لرغبة بريطانيا . وهذا مما دفع المعارضة الى أن تسلك طرقا أخرى لتعميق هذا المفهوم حيث اجتمع زعماء المعارضة وكتبوا خطابا الى مصطفى النحاس يطلبون فيه التحقيق مع على ماهر واذا ما أسفر التحقيق عن ادانته فيكون هذا مبررا لاعتقاله واذا ما ثبتت براءته تطمئن البلاد الى أنها غير مهددة فى أمنها وسلامتها (٧٢) .

(٧٢) المصدر السابق — الجلسة السادسة عشرة ٥ مايو ١٩٤٢ ص ٢١٠ الى ص ٢١٨ .

(٧٣) مجلة آخر ساعة ٢٦ ابريل سنة ١٩٤٢ ، الاهرام ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٢ « لقد وقع على مذكرة المعارضة كل من اسماعيل صدقى ، على المنزلاوى ، عبد الملك حمزة ، عطا عفيفى (عن المستقلين) ، د. هيكل ، ابراهيم دسوقي أباطة ، أحمد عبد الغفار ، عبد المجيد صالح ، عبد الجليل ابو سمرة » (الأحرار الدستوريين) ، أحمد ماهر ، النقراشى ، ابراهيم عبد الهادى ، حامد جودة ، محمود غالب ، ممدوح رياض (السعديين) ، محمد حلمى عيسى (الاتحاد الشعبى) ، حافظ رمضان (الحزب الوطنى) .

ولعل الهدف من وراء تلك المذكرة كان مزيدا من احراج حكومة الوفد
ألمم الرأي العام ومن المؤكد أن النحاس كان يقطا لكل تلك المحاولات
حيث أجاب على خطاب المعارضة بالرفض مبديا أسفه لأن التحقيق
مع على ماهر يمس سلامة الدولة وأمنها (٧٤) .

وهكذا اتخذ النحاس من سلامة الدولة وأمنها ذريعة لصرف
المعارضة عن غرضها الحقيقي والذي يعنى معرفة الاسباب الحقيقية في
امر الاعتقال وهذا مما دفع أحد الاعضاء الى أن يعلن صراحة من أن جهة
أجنبية هي التي أوجت باعتقال على ماهر (٧٥) .

ووفق مضابط مجلس النواب والشيوخ فان قضية اعتقال على ماهر
قد أحدثت دويا هائلا ليس داخل البرلمان فقط وانما امتد ليشمل الطلاب
والعمال ويلاحظ أن المعارضة قد نجحت في استغلال هذا الحادث أكبر
نجاح وتمكنت من أن تنقل القضية من داخل مجلس النواب الى الرأي العام
باعتباره قضية قومية تتعلق بمستقبل الديمقراطية في مصر .

وتحدث صيحة في مجلس النواب عندما يقول النائب عبد العزيز
الصوفاني أن النحاس باشا بينه وبين ضميره لا يقر مطلقا ما نسب الى
على ماهر وان ديكتاتورية النحاس ستنتقل الى ديكتاتورية برلمانية وهذا
شر الديكتاتوريات في العالم ويحذر الصوفاني قائلا : اعلموا أن الذي
تسفونه اليوم قد يتخذه غيركم سلاحا ضدكم في الغد (٧٦) . ويقول النائب
مكرى أباطة : لقد أعلن على ماهر الاحكام العرفية ولكنها مع الاسف
الشديد انقلبت عليه ونحن نخشى يا رفعة النحاس باشا أن تكونوا
انتم الفريسة وان يكون تشريعكم هذا هو السيف لأن هذه الدولة منيت مع
الأسف بالزلازل والبراكين لا في أرضها بل في دستورها وان غدا لناظره
قريب (٧٧) .

(٧٤) مذكرات إبراهيم عبد الهادي — مجلة روز لليوسف ٢٠ أغسطس

١٩٨٣ : ٤ ، الاهرام ، المصري ٢٧ ابريل ١٩٤٢ .

(٧٥) الجلسة الثالثة من مضابط مجلس النواب ١٣ ابريل

١٩٤٢ ص ٢١٠ .

(٧٦) المصدر السابق .

(٧٧) نفس المصدر .

وهكذا كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وعودة الوفد الى الحكم على أسنة الحراب البريطانية — كما يذكر الدكتور احمد ماهر — سببا في العديد من التجاوزات حيث مضت حكومة الوفد تتحدى المشاعر الوطنية مؤكدة من خلال سلوكها ان بقاءها في الحكم مرهون برغبة بريطانيا . وبالرغم من الرقابة الشديدة على الصحف والاجتماعات الا ان صـوت المعارضة داخل مجلس النواب والشيوخ كان يصل الى مسـمع رجل الشارع حيث تنقل الناس العديد من القضايا التي تثار داخل المجلسين ولم تستطيع الحكومة ان تكـم أفواه الناس بالرغم من أن سيف الاعتقال كان مسلطا على رقاب المواطنين حيث ملئت السجون بالمعتقلين والذين كانوا يؤخذون اليها زراعات ووحلنط ولا تسمح الرقابة على الصحف بـذكسر اسمائهم ولعل قضية اعتقال على ماهر كانت البداية ثم تبعها اعتقال محمد طاهر باشا عضو مجلس الشيوخ (٧٨) . وفي هذه المرة لم يعترض أحد ولم يستجوب أحد لأن القضية لم تعد تمثل أى مفهوم للديمقراطية وانما الذى يحكم هو الذى يعتقل بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

وبالرغم من أن حكومة الوفد لم تأخذ بانتقادات المعارضة فيما يتعلق بأمر اعتقال المدنيين سواء من الشخصيات العامة أو من المواطنين العاديين الا أن النحاس باشا فى محاولة لكسب ضباط الجيش المصرى عقب العديد من حالات الاستنكار التى اعقبت ٤ فبراير من هنا كان قرار الحكومة بالانـراج عن عزيز المصرى وزميله — عبد المنعم عبد الرؤف ، حسين ذو الفقار — وأصدر مجلس الوزراء بيانا أعلن فيه أن مصطفى النحاس (صاحب المقام الرفيع) رئيس الوزراء والحاكم العسكرى العام قابل عزيز باشا المصرى والـضابطان حسين ذو الفقار ، عبد المنعم عبد الرؤف وأعلنهم بأنهم منذ الان احرارا فى الذهاب الى منازلهم على أن يكونوا تحت الرقابة المؤقتة لـحين الانتهاء من اتخاذ ما يلزم من الاجراءات التى عهد الى وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الحرب فى اتمامها (٧٩) .

(٧٨) آخر ساعة اول ابريل ١٩٤٢ ، د. هـيكل مرجع سـابق

ذكره ج٢ ص ٢٦٠ .

(٧٩) محمد نجيب رئيس الجمهورية السابق — كلمتى للتاريخ ص ١٣

القاهرة ١٩٨١

وبالرغم من أننى لم أتمكن من تحديد الجهة التى طلبت الافراج عن عزيز باشا المصرى وزميلاه ، هل هى قوى اجنبية أم أن النحاس قد بادرنفسه لاتخاذ هذه الخطوة تهدئة للنفوس النائرة سواء داخل الجيش أو خارجه . الا أنى أعتقد أن حكومة الوفد قد أقدمت على هذه الخطوة بسبب العديد من حالات الاضطراب التى وقعت عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ لدرجة أن بعض القادة العسكريين قد تقدم باستقالته من الجيش احتجاجا على الانتهاكات الصارخة التى حدثت وجاء فى صيغة الاستقالة ما يؤكد أن الملك كان يتمتع بشعبية كبيرة لدى ضباط الجيش : وحيث أنى لم أستطع أن أحمى ملكى وقت الخطر غائى لاخلل من ارتداء بذلتى العسكرية والسرب بها بين المواطنين ولذا أقدم استقالتي (٨٠)

ويبدو ان النحاس باشا قد وجد فى الافراج عن عزيز المصرى ورقة رابحة ليكسب بها أرضا جديدة من تحت أقدام المعارضنة ، وليس من المعقول أن يقدم النحاس من تلقاء نفسه على اتخاذ هذه الخطوة من غير اخذ رأى الانجليز لأن قضية عزيز المصرى ، وزميلاه كانت موضع اهتمام خاص من السلطات البريطانية حيث كائن قرار احالة عزيز المصرى الى التقاعد — فى عهد حكومة على ماهر — بايعاز من بريطانيا ولنفس السبب الذى قدرته حكومة النحاس للافراج عن عزيز المصرى فقد كانت موافقة بريطانيا ايضا .

وعموما فقد كان قرار الافراج عن عزيز المصرى ، وزميلاه له وقع طيب لدى جماهير الشعب المصرى عموما والجيش على وجه الخصوص حيث كانت حركة الضباط الاحرار والتى كانت ماتزال فى مهدها تعتبر عزيز المصرى الأب الروحى للحركة الوطنية المعاصرة وكان موضع تقدير واعتزاز من الضباط الشبان (٨١)

وايمانا من حكومة الوفد بعدم شرعية الحكومات التى تعاقبت على البلاد ابتداء من ديسمبر ١٩٣٧ وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢ فقد أصدرت الحكومة قانونا بالعفو عن الجرائم التى وقعت فى نفس المدة ولعل الغرض هو كسب مؤيدين ومناصرين للوفد .

(٨٠) محمد نجيب (رئيس الجمهورية السابق) ، كلمتى للتاريخ ص ١٣

(٨١) لقاء مع السير حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية السابق

وعضو حركة الضباط الاحرار الحقى فى ١١ ابريل ١٩٨٣ ، فتحى

رضوان لقا شخصى ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة .

سياسة الوفد تجاه بريطانيا عقب ٤ فبراير :

لقد حرص النحاس منذ اليوم الاول لتوليته الحكم على ان يوضح للسفارة البريطانية وللراى العام المصرى أنه « لا المعاهدة المصرية البريطانية ولا مركز مصر كدولة مستقلة يسمحان بالتدخل فى شئون مصر وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها (٨٢) . ورحب اللورد « كليرن » عن طيب خاطر بهذه المناورة التى كانت تهدف الى تسياسى عمل القوة الذى حدث بالامس فى قصر عابدين ، كما أوضح السفير البريطانى فى نفس اليوم وفى تصريح نشر فى الصحف أن السياسة البريطانية تهدف الى ضمان تعاون كامل مع حكومة مصر باعتبارها بلدا مستقلا وحظيفا وذلك بتنفيذ بنود المعاهدة البريطانية المصرية دون التدخل فى الشئون الداخلية لمصر أو فى تشكيل الوزارات أو تعديلها (٨٢) .

أما على الحدود الليبية فقد كانت المعارك تدور بشراسة وبدأ روميل يواصل تقدمه الى الامام حتى وصل الى طبرق (٢١ يونية ١٩٤٢) . وبسقوط طبرق تم أسر ٢٥ ألف أسير فى ايدى القوات الألمانية ثم تقدمت القوات الألمانية واجتازت الحدود المصرية وأصبح من المؤكد ان الحرب ستتحسم لصالح المحور .

وعلى الرغم من كل ذلك فلم يتردد الوفد فى اعلان ارتباطه ببريطانيا بحجة ان الارتباط بها يعنى الارتباط بالديمقراطية فى العالم كله ، وان مصر ستظل تمتد يدها للشعب الحليف وستتقدم كل امكاناتها لصالح بريطانيا (٨٥) .

(٨٢) مضبطة مجلس الشيوخ - الجلسة الثامنة عشرة ١٢ مايو ١٩٤٢ - دور الاتعداد السابع عشر ص ٢٨٦ .

(٨٣) الأهرام ، المصرى ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٨٤) لقاء مع حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية السابق وعضو الضباط الاحرار الدقى ١١ ابريل ١٩٨٣ ، مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب القاهرة ١٩٧٢ ص ١٣٨ .

(٨٥) مضابط مجلس الشيوخ - دور الاتعداد العاشر السابع عشر - الجلسة الخامسة والعشرون ٢٩ يونية ١٩٤٢ ص ٤٤٠ .

وعلى ما يبدو فان موقف الحكومة المصرية قد ازداد صعوبة وخصوصا بعد أن أعلنتا كلا من ألمانيا وإيطاليا التزاماتهما باحترام وضمان استقلال وسيادة مصر . بل أنهما قد أكدتا أن قواتهما لن تدخل مصر « كبسالة معاد وانما ستدخلها بهدف طرد الانجليز من الاراضى المصرية وتحرير الشرق الاوسط من السيطرة البريطانية وتلقت مصر تأكيدا بأنها بعد أن تتحرر من قيودها ستتقوى مكانها بين الدول المستقلة ذات السيادة (٨٦) .

وأمام الدعاية المحورية الماكرا والتي وجدت صداها لدى قطاع كبير من المثقفين المصريين ونظرا لأن عودة الوفد الى الحكم فى ٤ فبراير كانت جرحا غائرا فى قلوب المصريين فقد كان من الصعب على الحكومة المصرية أن تجد مبررا معقولا لكل ما يمكن أن تقدم عليه لخدمة الحلفاء . وكان من الصعب على الوفد أن يخلق حوارا ديمقراطيا مع أحزاب الأقلية ليحدد من خلاله موقع مصر من هذا الصراع القائم وحتى لو أراد الوفد ذلك فقد كان من الصعب اقناع بريطانيا بهذا النوع من الحوار على اعتبار أنه قد يفسر بأن الوفد يتراجع عن مناصرة الحليفة بسبب تردى موقفها العسكرى ، هذه واحدة أما الثانية ، فان سياسة بريطانيا فى ٤ فبراير قد البست الوفد ثوبا يصعب الخلاص منه ، من هنا كان قرار الوفد القاطع بانتهاج سياسة التعاون المطلق وتأجيل أى نوع من المطالب القومية ريثما تنتهى الحرب (٨٧) .

وعلى ما اعتقد فقد كان هناك عامل آخر دفع الوفد الى عدم التردد فى سياسته تلك وهو أن الوفد قد قطع شوطا فى علاقته ببريطانيا تلك العلاقة التى كانت موضع اهتمام خاص من المحرور عبر عنها « كليرن » فى مذكراته بقوله : « اما ان نفرق معا واما ان نطفو معا (٨٨) » .

(٨٦) مارسيل كولومب . مرجع سبق ذكره ص ٢٤٠ ، مذكرات كريم ثابت . الجمهورية ١٧ يونية ١٩٥٠ .

(٨٧) المصرى ، الاهرام ، مجلة آخر ساعة الأول من يولية ١٩٤٢ — من بيان الفحاس باشا امام مجلس النواب .

(٨٨) مذكرات لويد كليرن — الديابات حول القصر ، ترجمة كمال عبد لرؤف ص ٨٨ .

ويبدو أن تلك السياسة التي اختطها الوفد لنفسه لم تكن على قدر كبير من الصواب ، فقد كان من الممكن ووفقا للاوضاع المقربة لبريطانيا على كل الجبهات العسكرية أن تحصل مصر على تأكيدات وثائقية تقرر حقها في الاستقلال الكامل بكل ابعاده . الا أن العلاقة بين الوفد والانجليز عقب ٤ فبراير ظلت قائمة على احترام رغبات بريطانيا وسوق العديد من المبررات للدفاع عن سياستها . وقد يقال أن هذا الموقف كان تامينا لقضية الديمقراطية ضد الفاشية والنازية ، وبالرغم من سوق كل المبررات الا أننا نستطيع ان نقول : ان سياسة الوفد طيلة وجوده في الحكم لم تكن تتفق والمصالح الوطنية المصرية حيث كانت الاوضاع الاقتصادية في مصر تمضي من سيئ الى أسوأ ففي القاهرة هجم الناس على نوافذ البنوك وجرت حركة سحب جماعية للارصدة ووصلت في يوم واحد الى ما قيمته مائة مليون جنيه ودب الفزع في قلوب الأجانب مما دفع الكثيرون منهم الى الهروب الى فلسطين (٨٩) .

ونذكر أحد شهود العيان أن أعمدة الدخان كانت تشاهد وهي تعلو في سماء القاهرة حيث أخذت السفارة البريطانية تحرق وثائقها وملاط قوافل السيارات الطرق الصحراوية حيث بدأت أكبر هجرة جماعية وبدأ الناس من كل الجنسيات وهم يلوزون بفلسطين وسوريا ولبنان وجنوب أفريقيا (٩٠) .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد قام الوفد بدور هام ورئيس في تأمين الانجليز وتقديم كافة الضمانات المطلوبة لتأمينهم واظهار شعور الولاء والامتنان لهم في المناسبات المختلفة فالحساس يهنئ السفير البريطاني بمناسبة الانعام عليه بلقب لورد ويستعرض معه قوات جيش الاحتلال في ميدان الاسماعيلية (٩١) .

(٨٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٨٨٣ من لامبسون الى ايسدن الأول من أغسطس ١٩٤٢ ، مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص ١٤٠ .

(٩٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١١/١٢/١٩٨٢ .

(٩١) عبد الرحمن الرافعي . مرجع سبق ذكره ص ١١٣ ، أخبار اليوم ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ .

وفي الوقت الذي كانت فيه السفارة البريطانية تحزم أمتعتها وتحرق وثائقها استعدادا للرحيل كانت تصريحات النحاس باشا ودعوته الى طمأنة الرأي العام مؤكدا بان الاحوال العسكرية مرضية للغاية ويؤكد أحد زعماء الوفد أنه بينما كان النحاس يلقي بمثل هذه التصريحات كانت الحكومة جميعها ترقب قدوم الألمان بين وقت وآخر الا أن النحاس كان حريصا على أن تتملكه الشجاعة لان انهياره يعنى انهيار مصر كلها (٩٢) .

وعلى الرغم من تدهور الاوضاع العسكرية لقوات الحلفاء الا ان الانباء قد تواترت عن سعي انجلترا بالسودان نحو الحكم الذاتى وتأييدا لهذا الاتجاه فقد ألقى الحاكم العام فى الخرطوم خطابا بمناسبة افتتاح المجلس الاستشارى للمديريات الشمالية حث فيه السودانين على الاستعداد لحكم أنفسهم (٩٣) .

وعلى الرغم من هذا التصريح الخطير والذي يهدف على ما يبدو الى توسيع دائرة الخلاف بين مصر والسودان الا أن حكومة الوفد لم تطلق على هذا البيان ما انظر الملك فاروق الى استدعاء النحاس ولفت نظره الى تراخى الحكومة فى حماية مصالح مصر فى القطر الشقيق ، كما استدعى السفير البريطانى وأبلغه ما يشعر به من القلق نحو ما يجرى فى السودان (٩٤) .

ولعل هذا الموقف من الملك فاروق قد دفع النحاس الى انشاء لجنة برئاسة وزير التجارة والصناعة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مصر والسودان وعندما حانت فرصة الاحتفال بذكرى توقيع معاهدة الصداقة بين مصر وانجلترا فى ٢٦ أغسطس ، خطب النحاس فقال انه على اتصال مستمر بالحاكم العام فى السودان والذي يمثل الحكومتين المصرية والبريطانية ، وأنه طلب اليه احترام مصالح مصر وحقوقها ؛

(٩٢) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سيتى القاهرة

(٩٣) مضابط مجلس النواب - الجلسة الرابعة عشرة ١٥ يونية ١٩٤٢ ص ٣٣٠ .

(٩٤) مذكرات حسن يوسف . القصر ودورة فى السياسة المصرية -

١٩٢٢ - ١٩٥٢ ص ١٨١ .

السودان (٩٥) . وعلى اثر هذا الخطاب هرع السفير البريطاني الى النحاس باشا وحضره من مسألة موضوع السودان في الوقت الحاضر اذ ان ذلك قد يضر بالمصالح المصرية ولا يبقى لها الا ما نصت عليه اتفاقية مياه النيل المعقودة في سنة ١٩٢٩ (٩٦) .

ومن المؤكد ان تلك النصيحة كانت قاسية هدد فيها السفير بفصم العلاقة بين مصر والسودان ويبدو ان ما شجع السفير على توجيه هذا التحذير هو شعوره بأن له يدا على الوزارة القائمة منذ ٤ فبراير وهكذا وجد النحاس نفسه في موقف غاية في الصعوبة وخصوصا وان العلاقات المصرية البريطانية بدأت تواجه مشكلتين .

اولهما : محاولة اقناع بريطانيا بالعدول عن اغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط (٩٧) حيث استعدت القوات البريطانية الى الرحيل عن القاهرة والاسكندرية والتمركز على الجبهة الشرقية لقناة السويس ووفقا لرأى القائد العام للقوات البريطانية فان هذا الموقف يقتضى عرقلة القوات الألمانية لمدة يوم واحد على الاقل ولن يتحقق هنا الا باغراق الدلتا وغموها بمياه البحر المتوسط .

ويعلق احد المعاصرين والذي كان عضوا في لجنة المحادثات الخاصة بتلك القضية قائلا : لقد هاج النحاس وغضب غضبا شديدا لسماعة هذا القول من السفير البريطاني واخذ يعدد للسفير حجم الاضرار الخطيرة التي ستلحق بالتربة الزراعية بسبب انغمارها بالمياه المالحة وقد تمسك السفير برأيه على اعتبار ان ضرورات الحرب تقتضى ما هو ابعد من ذلك وهنا تدخل عثمان محرم « وزير الاشغال » مقترحا اغراق الدلتا بمياه النيل دلا من مياه البحر المتوسط وذلك عن طريق بعض العمليات الهندسية لبسيطة (٩٨) .

(٩٥) المصدر السابق ، المصردى ٢٧ أغسطس ١٩٤٢ .

(٩٦) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣٠٨ من لامبسون الى ايدن F.O. 371

اول سبتمبر ١٩٤٢ .

(٩٧) مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ١٩ أغسطس

١٩٨٢ ، مذكرات الدكتور هيكل ح ٢ ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، لقاء مع

فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٢/١١/١٩٨٢ .

(٩٨) المصدر السابق .

ويضيف صاحب هذه الرواية قائلا : وبعد أن خرجنا من مبنى السفارة البريطانية قلت للنحاس : هل تعتقد أنهم سيستأذنونك ساعة اضطرارهم الى اغراق الدلتا ، انهم لن يستشيروا احدا اذا ما اضطروا الى الاقدام على خطتهم (٩٩) .

وهذه الرواية تتفق والعديد من الروايات التي ذكرها كثير من المعاصرين (١٠٠) الا أنها تختلف عنها في بعض الجوانب ووفق هذه الرواية فإن عثمان محرم قد قدم البديل عن اغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط وهذه الرواية لم تذكرها الروايات الاخرى واعتقد ان رواية فؤاد سراج الدين هي اقرب الى الحقيقة حيث كان طرفا في تلك المحادثات الا ان هذا الاقتراح الذي قدمه عثمان محرم ليس ذا أهمية على حد قول فؤاد سراج الدين وخصوصا اذا ما تأزمت الاوضاع أمام بريطانيا .

وعلى الرغم من أن عملية اغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط تبدو غير ممكنة جغرافيا الا أن بعضا من المعاصرين قد أبدى امكانية تنفيذ تلك الخطة بواسطة اطلاق الماء المالح في ترعة المحمودية (١٠١) .

ثانيا : ويبدو أن المحادثات بين الوفد والاتجليز قد تناولت ما هو أبعد من اغراق الدلتا وهو تدمير جميع المرافق المدنية والعسكرية بما فيها طرق المواصلات والكباري والمطارات واشغال النيران في آبار البترول حتى لا يستخدمها المحور (١٠٢) .

٩٩: المصدر السابق .

(١٠٠) مذكرات ابراهيم عبد الهادي روز اليوسف ٢ ، ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، الفكتور هيكل ح ٢ ص ٢٦١ ، محمد القابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٩٧ .

(١٠١) فؤاد سراج الدين مصدر سبق ذكره ، محمد القابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٩٤ .

(١٠٢) تقارير السراى الملكية . محفظة رقم ٤٣ وثيقة ١٣ تتضمن المحادثات التي أجراها النحاس مع لامبسون ٢ أغسطس ١٩٤٢ ، فؤاد سراج الدين لقاء شخصي ١٢/١١/١٩٨٢ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادي روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢ ، و هيكل ح ٢ ص ٢٦١ ، محمد القابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٩٧ .

وهكذا بدأت السلطات البريطانية تفكر في تدمير وسائل الحياة في مصر حتى تقطع على المحور كل استفادة ممكنة وهذه القضية على الرغم من خطورتها إلا أن الوفد لم ينكرها. ومن المؤكد أن المعارضة كانت متيقظة لكل تلك المحادثات ولعلها حاولت أن تثير هذه القضية أمام مجلس النواب على اعتبار أن الخطر قد تخطى دائرة الحزبية وأصبحت مسألة حياة أو موت إلا أن النحاس قد رفض أن تنتقل القضية إلى البرلمان بحجة أن المحادثات ما تزال جارية مع الجانب البريطاني (١٠٢) .

ولما كانت المحادثات مع الجانب البريطاني لم تحقق أى قدر من التفاهم فقد حاولت المعارضة أن تجمع صفوفها وأن تتخذ موقفا قوميا يتناسب وخطورة المرحلة الراهنة فاجتمع الدكتور أحمد ماهر ، اسماعيل صدقى ، الدكتور هيك ، حسين سرى وتناقشوا في خطورة الوضع وانتهى رأيهم على ابلاغ الانجليز :

د ان تدمير ما قرروه سيضرهم ضررا كبيرا لأن جلاءهم عن مصر لن يكون الا لفترة يعودون بعدها لأنهم سيكسبون الحرب في النهاية ما في ذلك شك ومن الخير ان يعودوا اليها وهي سليمة بدلا من أن يجدوها وقد انتشرت بها المجاعة والخراب وما يتبعها من انتشار الاوبئة القاتلة . وذهب الدكتور هيك لينقل وجهة النظر هذه الى النحاس باشا الذى أكد أنه محرك لكل ما تفكر فيه بريطانيا وأنه بعث بتعليماته الى محافظ الاسكندرية ليستقبل القوات الألمانية استقبالا كريما باسم الحكومة المصرية (١٠٤) .

وعلى ضوء الحالة العسكرية المتردية لقوات الحلفاء وخصوصا على الجبهة المصرية وأمام التضحيات الباهظة التى قدمتها مصر لتأمين ظهر القوات المحاربة ، ووفق ما أجمع عليه بعض المعاصرين للاحداث من أن بريطانيا بدأت تعد خططها لتدمير كل مرافق الحياة المصرية . وعلى ضوء كل هذا

(١٠٣) د . هيك ، محمد القابى المصدرين السابقين .

(١٠٤) د . هيك . مصدر سبق ذكره خ ٢ ص ٢٦٢ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلسه روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، محمد القابى مرجع سبق ذكره ص ٢٩٨ .

فإننا نعتقد أن السفارة البريطانية قد قطعت على نفسها بعضاً من الوعود مثل اقتسام غنائم الحرب مع مصر أو إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ بما يحقق لمصر قدراً كبيراً من الاستقلال يتفق والتضحيات التي قدمتها مصر للدولة الحليفة (١٠٥) .

وعلى ما أعتقد فإن تلك الوعود لم تكن إلا من باب أحلام اليقظة ولعل الهدف من وراء ذلك هو طمأنة الحكومة المصرية بأن تضحياتها لن تذهب هباءً . ومما يضاعف من اعتقائنا بأن مثل هذه الوعود (أن وجدت) كانت من اختراع السفير البريطاني ، أن محادثات تشرشل مع النحاس والتي جرت بينهما في أغسطس ١٩٤٢ قد خلت تماماً من أي إشارة إلى تلك الوعود وإنما تناولت المباحثات قضايا أخرى من بينها ما طلبه تشرشل من انتقال الحكومة المصرية إلى السودان ولم يقطع النحاس على نفسه وعداً بتنفيذ هذا المطلب بل أجاب بأن هذه مسألة متروكة للظروف ولرأي جلالة الملك والامة ، ثم تباحثا في مسألة البترول وتدمير خطوط المواصلات واغراق الدلتا وأبـسـدى النحاس عدم موافقته على كل تلك المطالب . ثم تباحثا في مسألة نقل النقد الذهبي خارج مصر ولم يتفقا على أية نتائج بخصوص هذا الموضوع أيضاً . ثم تباحثا في مسائل حربية وسياسية تتعلق برعايا أمريكا وجيوشها (١٠٦) .

والملاحظ أن النحاس قد اقتصر في تلك المحادثات على مطلبين تقدم بهما إلى تشرشل .

المطلب الأول :

تسهيل استيراد بعض المواد الغذائية .

(١٠٥) فؤاد سراج الدين لقاء شخصي ٨ ، ١٢/١١/١٩٨٢ ، المصري الاول من نوفمبر ١٩٤٤ .

(١٠٦) تقارير الامن العام — دار الوثائق القومية — وثيقة ٤٢٧ محفوظة رقم ١٨ (محافظ عابدين) وهذا التقرير أعده البوليس المخصوص بالسراى الملكية ويبدو أن مهمة هذا البوليس كانت تسجيل تحركات الحكومة ومحادثاتها مع بريطانيا .

المطلب الثاني :

شراء القطن المصرى ومقابل هذا فقد قطع النحاس على نفسه وعدا بأن مصر لن تتطع علاقاتها باتجلترا اذا ما اضطرت الى الخروج من مصر (١٠٧) ولعل هذا المطلب يبدو غريباً بعض الشيء لان بريطانيا اذا ما خرجت من مصر ودخلتها القوات الالمانية لن يكون امام الحكومة المصرية فرصة للاختيار أو المفاضلة وقد بعث النحاس برسالة سرية الى الملك فاروق بنبئة فيها بنتائج تلك المحادثات (١٠٨)



ومما يسجل الحكومة الوفد انها كانت جادة في محادثاتهما مع تشرشل ولم تقدم اى نوع من الوعود التى تتعارض مع المصالح المصرية سواء فيما يتعلق باغراق الدلتا أو بتدمير المنشآت المصرية مع قناعتنا بأن هذا الموقف يبدو عديم الاثر خصوصاً اذا ما دخلت القوات الالمانية مصر وهذا لم يحدث .

ولعل تلك المحادثات تشير الى أكثر من دلالة أهمها أن النحاس بدأ يأخذ موقفاً منشجداً في سياسته مع بريطانيا وأعتقد أن تفسير هذا الموقف يرتبط بتدهور الحلفاء عسكرياً وخصوصاً في معارك شمال أفريقيا بعد سقوط مرسى مطروح وتقدم القوات الالمانية صوب الاسكندرية ولعل هذا يفسر محاولة الاتصال بالألمان عن طريق محافظ الاسكندرية وتوضيح وجهة النظر المصرية على اعتبار أن مصر لا شأن لها بهذه الحرب (١٠٩) .

وامام تخرج موقف الانجليز على الجبهة المصرية الا ان الوفد لم يحاول المساومة على ضوء هذا الموقف فقد كان من الممكن الضغط على الانجليز واستخلاص وعد منهم بالجلء التام عقب انتهاء الحرب .

حتى عندما أشرفت الحرب على نهايتها لم يحاول الوفد ذلك أيضاً ولم يكن هناك أثر ما لبعض التصريحات التى ألقاها النحاس باشا : « ان حوادث

(١٠٧) المصدر السابق .

(١٠٨) محمد صبيح . صفحات من الحرب العالمية الثانية (بدون تاريخ)

ص ٤٣ وقد نشر المؤلف صورة هذه الرسالة وهى بخط النحاس نفسه .

(١٠٩) فؤاد سراج الدين مصدر سبق ذكره ، محمد التابعى مرجع سبق

ذكره ص ٢٧٧ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٨ .

الحرب قد غيرت الموقف كله حتى أصبح تعديل معاهدة ١٩٣٦ ضرورة لا بد منها ونتيجة لامتناع عنها (١١٠) .

وبدلاً من أن يأخذ الوفد مواقف عملية لصالح القضية انصرف في مواجهة خصومة وتبديد طاقاته في مسائل فرعية لا تخدم القضية الأساسية ولو أخذ الوفد موقفاً قومياً فمن المؤكد أن يجد كل الشعب المصرى من خلفه يشهد أنه ويناصره ولعلها تكون مناسبة لعودة الوفد الى مكانته الطبيعية باعتباره حزب الكفاح الوطنى وخصوصاً بعد أن فقد رصيده هائلاً من شعبيته عقب أحداث ٤ فبراير إلا أنه لم يبدأ بعامل المباغتة وإنما ترك الفرصة للمعارضة لى تضع الحومة هدفاً لهجمات شديدة بهدف أن تعيد الى الأذهان باستمرار ظروف مجيء الوفد الى الحكم .

ولم تستثن بريطانيا من هذه الهجمات فقد وجهت اليها الاتهامات من فوق منصفه البرلمان باعتبارها مسئولة عن الغلاء المستمر فى تكاليف المعيشة وسيطرتها على الاقتصاد المصرى فى طريق مركز تموين الشرق الأوسط (١١١) .

وعلى الرغم من أن مشاعر الشعب المصرى كانت تتسم بالكراهية الشديدة للاحتلال وسياسته إلا أننا نعتقد أن سياسة الوفد لم تكن متطابقة تماماً مع تلك المشاعر بل انصرف فى سياسته الى مزيد من الصراع مع القصر ولعل هذا الموقف قد ضاعف من حدة العداء بين القصر والوفد إذا لم ينس الملك فاروق قط ذلك الضغط الذى تعرض له فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كما كان يضيق برئيس الوزراء بسبب جولاته فى الأقاليم ويحظى بمظاهرات ترحيب موحى بها تهتف له « عاش النحاس زعيم الأمة » (١١٢) .

(١١٠) صحيفة المصرى ٢٧/٨/١٩٤٤ من بيان النحاس الى الأمة المصرية بمناسبة معاهدة ١٩٣٦ .

(١١١) مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشرة ١٦ مارس ١٩٤٣ ص ٧٣٦ .

(١١٢) صحيفتى المصرى ، الأهرام ٣/١/١٩٤٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٩ .

ثم تحولت تلك الممارك للمسلمة إلى صراع عنيف لأن ثلاثة من الضباط حاولوا تنظيم مظاهرة ولاء للملك احتجاجا على حادث ٤ فبراير واقتصرح النحاس الاستفتاء من خدمتهم بينما رأى القصر تقديمهم لمحاكمة عسكرية بحيث تقاح لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم فيما نسب اليهم (١١٢) .

ولم تتوقف سياسة الوفد عند هذا القصر وإنما امتدت لتشمل كل من يناصر القصر في موقفه ضد الوفد حيث اعتقلت الحكومة كلاً من الشيخ عبد اللطيف دراز وكيل الأزهر والشيخ أحمد حسن البنا توري والشيخ سليمان نوار من شيوخ المعاد بدعوى أنهم يحرضون طلبة الأزهر على الاضراب والمسير في مظاهرة إلى عابدين لتهنئة الملك بعيد ميلاده (١١٤) .

وأمام الحديد من العقوبات التي وضعتها الحكومة في طريق الأزهر وأصحابها ما ظلم من خلاف على رئاسة الاحتفال بالعيد الألفى والذي كان مقرراً إقامته وهل توجه الدعوة باسم رئيس الحكومة أو باسم شيخ الأزهر (الشيخ المرافى) فقد قدم الشيخ المرافى استقالته من شيخه الأزهر (١١٥) .

وقد رفض الملك استقالة شيخ الأزهر وأمر بهبطق النحاس - ضد رغبة الملك - على تعيين خليفة لشيخ الأزهر بحجة أن تعيين شيخ الأزهر حق من اختصاص الحكومة (١١٦) .

ويبدو أن هذا الموقف قد واكبه ما اتحدت عليه الحكومة من اتساع علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى مما أثار رجال الأزهر وطلابه انتقلت المظاهرات من الأزهر منددة بالوفد وسياسته (١١٧) .

(١١٣) المصدر السابق .

(١١٤) مضابط مجلس الشيوخ دور الاعتقاد الحادى الثامن عشر اول مارس ١٩٤٣ ص ٢٢٠ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٩ .

(١١٥) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ١٣٩ ، مارسيل كلوب مرجع سبق ذكره ص ١٤٢ .

(١١٦) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٢١٧ من لامبسون الى ايسدن فبراير ١٩٤٢ — F.O. 371

(١١٧) المصدر السابق .

وتشعر الوثائق البريطانية الى مسئولية بريطانية عن عودة العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفيتي على ما اعتبر انه ضمن جبهة الحلفاء وكسبان الصغير البريطاني في القاهرة هو واسطة الاتصال مع الحكومة المصرية (١١٨).

وهكذا تحولت مصر الى دولة مشاركة في الحرب بالرغم من انها لم تعلن الحرب عمليا إلا انها قد قدمت للحلفاء من خلال خدماتها الاقتصادية والعسكرية والسفلية ما يحطنا نعتقد بلن مصر قد أسهمت بدور لا يقل خطورة عن الدور الذي قامت به الدول المحاورة .

بل لقد طلبت الحكومة الأمريكية الى الحكومة المصرية الاقرار لقواتها الحربية في الأراضي المصرية بنفس الميزات الممنوحة للقوات البريطانية بمقتضى اتفاقية ١٩٣٦ . ولمستندت الحكومة الأمريكية في تبرير وجهة نظرها الى أن هذه الامتيازات التي تطالب بها قد منحت لقواتها في إنجلترا وأستراليا والهند واعترف بها أخيرا في البرازيل (١١٩) .

وفي محاولة لأيجاد مبررات لأعمال الحكومة فقد أبدت إحدى صحف الوفد دهشتها بسبب موقف المعارضة من هذا الموضوع لان العرف الدولي قد أكد هذه الحقوق للقوات الأمريكية في مصر حيث أن هذه الامتيازات سبق وأن منحتها الحكومة المصرية منذ بداية الحرب الى القوات المتحالفة (اليونانية واليوغسلافية والتشيكو سلوفاكية — التي سمح لها بوخسوا الأراضي المصرية والإقامة فيها وقد تم الاتفاق مع القوات المذكورة بعد تبادل وجهات النظر مع السفارة البريطانية . والامر فيما يتعلق بالقوات الأمريكية مخالف لانها لا تعتبر جزءا من القوات البريطانية ويعتبر هذا الاتفاق تأكيد لقاعدة من قواعد القانون الدولي فلا ينطوي على أى سياس بحقوق السيادة فضلا عن أنه لا يحمل الخزانة المصرية التزاما من أى نوع . ولذا فهو ليس في حكم المعاهدات التي تقضي المادة ٤٦ من الدستور بعرضها على البرلمان ووجوب اقرارها لها) (١٢٠) .

(١١٨) المصدر السابق وثيقة ٢٣٠ من لامبسون الى ايدن ٢٩ فبراير

١٩٤٣ .

(١١٩) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٦٠٠ من كريك ١

الخارجية الأمريكية الاول من مارس ١٩٤٣ . 3 / 13 / 24 / 800

(١٢٠) صحيفة المصري ٣ مارس ١٩٤٣ .

ويبدو أن ما أقيمت عليه الصحيفة من تبرير لسياسة الحكومة يعد محاولة لاقتناع الرأي العام بأن مثل هذا النوع من الاتفاقيات مما لا يقضى بعرضه على البرلمان ومن المؤكد أن الحكومة قد لجأت إلى تلك السياسة حتى لا تتعرض لمزيد من الإحراج داخل مجلس النواب .

ثم صدر بلاغ رسمي عن وزارة الخارجية المصرية بإقرار هذا الاتفاق وجاء في بثود الرسائل المتبادلة : « أن الحكومة المصرية قد أعطت هذه الامتيازات للقوات الأمريكية رغبة في تأكيد علاقات الود والصداقة بين البلدين وجريا على سياسة مصر منذ نشوب الحرب من تيسير مهمة القوات المتحالفة الموجودة في الأراضي المصرية وهذه الاتفاقيات لا تمس حقوق السيادة المصرية بأي حال ... » وقد اتفق على أن تنتهي هذه المعاهدة من تلقاء نفسها بانتهاء الحرب » (١٢١) .

وهكذا فلم يقتصر الأمر على أن تقدم مصر أرضها واقتصادها وكل إمكاناتها بلا ثمن وبلا أي مقابل لبريطانيا ، لم يقتصر الأمر على هذا فقط بل تعدا إلى الدول الكبرى الأخرى مثل أمريكا .

وفي هذه المرة أيضا لا ثمن ، إلا أن تكون الوعود والامنيات الطيبة ثمنا عظيما من وجهة نظر الحكومة المصرية . ودفعت مصر ثمنا باهظا من كرامتها وحرمتها نتيجة لهذا التسرع الغريب على اعتبار أن هذا الاتفاق من النوع الذي لا يحق للحكومة أن تأخذ رأي البرلمان فيه .

ونظرا لأن المادة الثانية من هذا الاتفاق قد نصت على أن أفراد قوات الولايات المتحدة الأمريكية الموجودون في مصر لا يخضعون لقضاء المحاكم المصرية في المواد الجنائية (١٢٢) . فقد تعددت حوادث الاعتداء من الجنود الإنجليز والأمريكان على الأهالي المصريين وتتنوع حالات الاعتداء ما بين القتل ونهب الممتلكات التي استخدمت المنازل والشرقة ، وشهدت قاعات مجلس النواب اعتراضات مدوية بسبب سلبية الحكومة أداء هذه التصرفات الفاسدة والتي ألحقتها بسياسة الحكومة الخاطئة (١٢٣) .

(١٢١) الموقائع المصرية ، الأهرام ٤ مارس ١٩٤٣ .
(١٢٢) نص الاتفاقية المصدر السابق .
(١٢٣) مخطوط مجلس النواب — الجلسة الرابعة ٢١ مايو ١٩٤٣ .
يونيه ١٩٤٣ دور الاعتقاد العادي الثاني ص ١٨٥ .

وحيثما لم يثبت أن الحكومة قد استثقت هذا الاتفاق من غير الرجوع إلى البرلمان إلا أن المعارضة قد أعدت دراسة قانونية اعتبرت بمقتضاها أن هذا الاتفاق باطل من أساسه وأرجعت ذلك إلى عدة أسباب :

أولاً : ورد في المذكرة الإيضاحية للاتفاق أنه جاء تليدا لقاعدة من قواعد القانون الدولي فلا يخضع الاتفاق للمادة ٤٦ من الدستور ولا يعرض على البرلمان وهذا خطأ على اعتبار أن الحكومة لم تبين من أي وجه من الوجوه جاء هذا الاتفاق مطابقا لقواعد القانون الدولي .

ثانياً : الاتفاق في مجموعة وفي الأمر العسكري الملحق به ماس بالسيادة المصرية وهو ما يقضى القانون بعرضه على البرلمان لإقراره .

ثالثاً : سبقت هذا الاتفاق حادثه قتل فيها أحد الجنود الأمريكان مصرياً فماذا كانت وجهة نظر الحكومة قبل الاتفاق ؟ ولماذا تغيرت وجهة النظر ؟

رابعاً : أن هذا الاتفاق يشجع على الحوادث المؤلمة ، وقد كثرت . وكان المجنى عليهم مصريين في مختلف بلاد القطر ، فهل مرت الحكومة نتائج المحاكمات وهل تعقبتها ؟ (١٢٤) .

والستطاعت المعارضة أن تخرج الحكومة في هذا الموضوع لدرجة أن أحد أعضاء مجلس النواب قد وصف الحالة في مصر بأنها مخالفة لكل قانون أو دستور (١٢٥) .

وعلى الرغم من الرقابة الشديدة على الصحف والجمعيات ومنعهم التعرض من قريب أو بعيد لشئون مصر السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية إلا أن وقع الحيلة المريعة على المعارضة العظمى من المصريين بالإضافة إلى المعارضة الشجاعة التي أبدتها المعارضون داخل

(١٢٤) مضابط مجلس النواب — الجلسة الرابعة أول يونيو ١٩٤٣ —

المصدر السابق ص ١٨٥ .

(١٢٥) من كلمة النائب عبد العزيز الصوفي (عضو الحزب الوطني) .

ملحق بنفس المضيطة ص ١٨٥ — ١٨٥٣ .

مجلس النواب والشيوخ وما كان يتنازلة الفاس كصدى لتلك المعارضات كل هذا قد أعطى المعارضة أرضاً جديدة لصالح القصر وأحزاب الاقلية وظل النحاس مستنداً الى دعم بريطانيا له مستغنياً بخصومة حيث كان يقابل الاستجابات المقدمة اليه في مجلس النواب والشيوخ بمزيد من الاستخفاف وكان يقبل أو يرفض مناقشة أى منها حسبما يترأى له ، بسبب تهمسه بمناورات الحياة السياسية ولقيام الاحكام العرفية ولثقتة ايضا في قدرته على الحصول على اصوات اقلية المجلس .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد كان يحاول بكل ما اوتى من فصاحة في القول أن يلقي بكل المسؤولية على معارضية على اعتبار أنهم اعداء البلاد واعداء الدستور (١٢٦) . وعن طريق رحلاته الحديد التي كان يجوب بها القرى والمدن المصرية في محاولة لاحتواء الرصيد المتناقص لصالح خصومة الا انه لم ينجح في حصر نطاق المعارضة بل تحولت الى رصيد هائل بانفصال مكرم عبيد والذي اقصى عن الوزارة في ٢٦ مايو ١٩٤٢ حيث كان يشغل وزير المالية .

ولقد قدرت الحكومة البريطانية مدى التعاون الذي ظل قائماً بين الوغد والجيوش المتحالفة وكيف أن هذا كان دعامة أساسية في العلاقات المصرية البريطانية ولم يكن هذا التعاون قاصراً على النواحي العسكرية فقط بل شمل النواحي الاقتصادية والسياسية والامنية أيضا .

ونظراً لأن مشاكل التمويل كانت من أهم ما واجه حكومة النحاس ، وجرياً على مبدأ التعاون المطلق مع الحليفة فقد شكلت لجنة مشتركة « انجليزية مصرية » بناء على اقتراح السفير (١٢٧) .

وفي محاولة من هذه اللجنة لوضع حد للمشاكل الاقتصادية المتفاقمة فقد تقرر أن تقوم الحكومة بشراء القمح المصري بسعد ثلاثة جنيهات للأردب وبيحة للجمهور بنصف تلك القيمة ، ثم إلغاء القيود التي كانت مفروضة على نقل الحبوب ثم شكلت لجنة انجليزية مصرية اقتضت مهمتها على جمع القمح اجبارياً من الفلاحين وامادة توزيعه بطريقة البطاقات التموينية (١٢٨)

(١٢٦) المصري ٢ يونية ١٩٤٢ .

(١٢٧) الجلسة الثامنة من مضابط مجلس النواب — دور الانعقاد

الثاني ١٢ يناير ١٩٤٢ ص ٢٦٤ .

(١٢٨) المصدر السابق .

ولا أن كل الجهود الإنجليزية المصرية لم تشر عن أى قدر من التقدم بل تفاقمت المشكلة الاقتصادية يوماً بعد يوم حتى وصل الأمر أن الناس كانوا يتخططون الخبز في الشوارع وتظهرت الطويز على الجبز لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر (١٢٩) .

ويبدو أن سياسة النحاس كان لها وقع طيب لدى الدوائر البريطانية حيث أخذت الصحف البريطانية تشيد بموقف الحكومة المصرية وكُتبت « التايمز » تقول : أن الكثير من الناس لا يدركون مبلغ ما تدين به الجيوش البريطانية في مصر للحكومة المصرية فلقد وضعت موانئ البلاد وطرقها والكثير من مرافقها تحت تصرف الجيوش المتحالفة وقال المستر تشرشل حين من بالقاهرة : إن مصر ولو أنها ما تزال بلداً مأخذاً فليس من الحق مطلقاً أن يقال أنها لم تقم بدورهم ومشرك له نتيجة لا في دفاعها عن نفسها فحسب بل في الصراع العالَمى الذى أخذ الآن يتقدم تقدماً عظيماً نحو نهايته (١٣٠) .

ولعل هذه المواقف من النحاس باشا قد أدت إلى عطف الإنجليز عليه وتأييدهم له في صراعة مع القصر حيث تدخل السفير البريطانى وفي أكثر من مناسبة ليكبح جماح القصر لصالح الوفد ووصل الأمر إلى حد تهديد الملك فاروق بإعادة الكرة مرة ثانية — مشيراً إلى أحداث ٤ فبراير — وعلى حد تعبير السفير البريطانى : « إن الوفد قائم على إثارة المتاعب في حالة اجبارة على الانتقال إلى صفوف المعارضة » (١٣١) .

وهكذا بدأ من المؤكد أن بريطانيا لا يعينها من بقاء الوفد إلا بالقدر الذى يحقق مصالحها ولا يعينها أن الوفد قد دفع الثمن غالياً من شعبيته ومن رضىة الهائل .

(١٢٩) لقاء مع مفتى زهوان ١٢ شتمبر ١٩٨٢ مصر الجديدة .
(١٣٠) عبد الرحمن الرافعى . في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(١٣١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٠٧ من لامبسون إلى أيدن ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٤ .

وفي ١٢ أبريل سنة ١٩٤٤ استدعى الملك فاروق السفير البريطاني وأخبره بنيتهم بخصوص إجراء تغيير في الحكومة بحجة تفتش للفساد ونسوة الأمانة وأن عناصر الأمة أصبحت لا تنظر بإحترام كافٍ للعرش.. واستطرد الملك فاروق مؤكداً عزمه على أن تكون الوزارة الجديدة قائمة على عناصر حزبية ومنحروفة بعلاقتها الطيبة نحو بريطانيات (١٣٢).

وبعث السفير إلى حكومته برغبة فاروق في إقالة النحاس باشا وجاء رد الحكومة البريطانية ونجاة: أن رغبة الملك في إقالة حكومة يتم رئيسها بأغلبية كبيرة في البرلمان يعتبر مخفوفاً بالمخاطر، ولكن إذا أراد الملك حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة فإن لندن لن تتدخل بشرط أن يتولى رئاسة الوزارة أحد رجال القصر أو زعيم لا يحصل على الأغلبية البرلمانية (١٣٣).

وهكذا تداعت المقولة البريطانية التي تردت كثيراً والتي تعبر عن بريطانيات تناضل من أجل تدعيم فكرة الديمقراطية في العالم وهي نفس المقولة التي تذرعت بها بريطانيا أثناء أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ وفي الوقت الذي ألقى فيه الوفد بكل ثقله تجاه بريطانيا لمعاضدتها في الحرب بدأت الحكومة البريطانية تفكر في إعطاء الضوء الأخضر للملك فاروق لكي يقبل الحكومة الوفدية بعد أن استنفذت كل أغراضها ويبدو أن السياسة البريطانية بدأت تتغير في صياغة علاقاتها مع مصر من جديد على ضوء المتغيرات الجديدة.

ولعل في انتصار الحلفاء وزوال خطر الحرب ما شجع السياسة البريطانية على بدأ صفحة جديدة من العلاقات مع القصر: أي أن بريطانيا بدأت تفكر من جديد في التخلص من الوفد بعد أن استنفذت جهدها وبعد أن حققت غرضها منه تماماً ونجحت في تشويه صورته إلى حد كبير أمام الرأي العام المصري حيث انقصت عنه قطاعات كبيرة من الجماهير وخصوصاً الطبقة المثقفة والتي تحافها هيئات سياسية أخرى بعضها قديم والبعض الآخر نشأ عقب أحداث ٤ فبراير.

(١٣٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢ من لامبسون إلى إبن ١٢ أبريل ١٩٤٤ . P.O. 371

وما أن قبل الوفد في أكتوبر ١٩٤٤ حتى أخذ موقع المعارضة وبدأ
بمكثباته ضد الانجليز والتصرح بأن اعتبار أن هذه الخطوة لا يمكن
أن يتقدم عليها التصريح إلا بمساعدة الانجليز (١٢٤) .

والدهش في الأمر أن الوفد اعترض على الدخول في انتخابات جديدة
عندما بدأت حكومة أحمد ماهر تفكر في الأمر وتطل الوفد بأن الأحكام
العرفية تحول دون حرية الانتخابات وأخذ يثني حثلاث هجوية ضد
حكومة أحمد ماهر (١٢٥) ، وهكذا قدر للوفد أن يذوق نفس الكسل
الذي أذاق منه خصومة وينفس المرارة وينفس التجربة .

استعداد الانجليزية :

لقد كانت عودة الوفد في ٤ فبراير ١٩٤٢ سببا كافيا لكي تصرف
منه قطاعات كبيرة من المصريين ولحل هذا ما ضامف من هواجس الناس
بشأن خصوصاً وأن فاروق قد حثى بشعبية حقيقية واسعة النطاق ، ليس
مصرها حادث ٤ فبراير وحده بل بسبب زيارته المنتظمة لمسجد القاهرة
والتي كان يزور أحياناً في كل جمعة حيث كان يخطب بجواهر المسلمين
الفقراء مستكملاً بذلك مظاهر دينه وورعه .

وكان الوفد يترصد واليهولجسى فتابعه ويترقبهم من محاورات الوفد
نقل الصراع إلى مجلد الدستور . فكانت كل لحظة من الملك مؤاد — إلا أن
أحداً من المصريين لم تنطلق عليه تلك الخدمة ومن هنا تضامف الصراع بين
الوفد والتصرح بسبب وجود ملك ينافس الوفد نفوذه مع فاروق حام هو أن
غالبية المصريين كانوا يتعاطفون مع فاروق في هذه المرة .

وأعتقد أن السياسة البريطانية قد أصابت مخناً بسبب سيطرتها في ٤
فبراير حيث نجحت التي حد كبير في زعزعة ثقة المصريين تجاه الوفد طلقاً

(١٢٣) المستور السابق برقية رقم ٩٦ من لندن إلى لايبسون الأول من
مايو سنة ١٩٤٤ .

(١٢٤) محمد زكي عبد القادر . أقدام على الطريق ص ١١٤ .

(١٢٥) صحيفة المصري ٢ نوفمبر ١٩٤٤ .

الأساسة السياسية الوطنية التي اتبعت الاحتلال أكثر من عشرين عاما .
ولعل الوفد في محاولة منه لإثارة ثقة الجماهير به مرة ثانية قد ضل الطريق
حيث انصرفت جهوده الى خفية اتصالاته وتغيب خصومة ولم يكثر بسرائر
الاحزاب الاخرى او محاربتها (١٢٦) .

وامتد ان تلك السياسة جاءت بنتائج عكسية ضد مصلحة الوفد
ولصاحب القوى السياسية الاخرى لان العناصر الواعية من أعضاء الوفد
قد انتابها الفزع بسبب تلك السياسة التي جعلت من الوفد سندا للانجليز
وتابعا لهم بعد ان كان حريا عليهم ومقلونا لهم .

وعلى الرغم من الاجراءات العديدة والتي استخدمها النحاس بوصفه
الحاكم العسكري العام والتي تعد في مجملها تنفيذ لقانون الطوارئ الا ان
كل ذلك لم يمنع حالة الخلل التي كانت تعم معظم فئات الشعب المصري .

وهكذا اتخذت حكومة الوفد من الاحكام العرفية والتي عارضها النحاس
وطالب بالانقضاء سنة ١٩٤٠ سلاحا استغله اسوا استغلال .

ونظرا لان النحاس كان يريد ان يستعيز عن أفراد الطبقة الوسطى
(البرجوازية) والتي لخص لظهورها ينصرف عنه بطبقة اخرى من الانصار من
قوى المصالح فقد سمح للحاميين الوفديين بالمرافعة في القضايا العسكرية
الناجئة من الاحكام العرفية دون غيرهم من المحامين وصارت هذه المحاكمات
وما التفت من مؤسسات غير مشروعة فتعا كبيرا لهم ومصدرا جديدا لتسرية
التعذيب قسوم (١٢٧) . وبدأت المحسوبيات والاستثنائات تتخذ طين الانتصار
والاحتساب واصبح الاتراء بالطرق الغير مشروعة حفا لكثير من الوشدين
كما اتحل كثير من المواطنين الى المجلس لا لبلوغهم السن القانونية وانما
لكونهم غير واثقين (١٢٨) .

(١٢٦) د . محمد صفوت مصر المظفرة ص ١٥٦ . فرانز مويج
سبق فكره ص ٢ من ١٥٦ .

(١٢٧) لقاء مع فتحي رمضان ١٢ سبتمبر ١٩٨٢ ، د. هيكال مرجع سبق
فكره ص ٢٤٨ ، السياسة ١٢ نوفمبر ١٩٤٤ .
معرفة نزاهة الحكم ص ٤٢ .

١٢٨) جليل - مجلس النواب - دور الانعقاد العاشر الثاني الجلسة
الثانية عشرة ١٠ من فبراير ١٩٤٢ ص ٤٥٠ ، جلال الدين الحامدي ،

ويبدو أن كل الأحزاب المصرية التي تعاقبت على الحكم منذ العشرينيات من هذا القرن قد انشغلت من مصطلحاتها كل ما ابتدئ الديمقراطية الليبرالية التي تعارض ومضالها وحديث تجاوزات في سياسية كل حكومة بما يتفق وظروف كل منها . فلقد تولى حزب الاحرار الدستوريين للحكم سنة ١٩٢٨ ، ١٩٣٨ فعمل الدستور وضغط على الحريات وانشأ في مصر ما يسمى بحكم البيوتات وكان نهائيا للسراى معتقلا مع الإنجليز وحاول أن يصرف الشعب عن مطالبه الوطنية بالدعوة إلى الإصلاح الداخلى .

وفي سنة ١٩٢٥ تولى حزب الاتحاد فكان تكأة للسراى فعمل الدستور والحريات وحاول أن يصدر قانونا بتنفيذ الجمعيات السياسية .

وفي سنة ١٩٤٥ تولى حزب الهيئة السعدية فزيف الانتخابات وضغط وتكاثرت في الحكم مستندا إلى القصر (١٩٩) . أي أن هذه التجاوزات التي وقعت فيها حكومة الوفد كانت من صنع احزاب الاقلية لا أن قناعتنا بالتوغذ باعتبار حكومة حزب الكهنة الوطنى تدفعنا إلى إلقاء قذرون كبير من المسئولية عليه حيث بدا التناقض واضحا بين موقفه من الديمقراطية قبل مجيئه إلى الحكم وسياسته تجاهها بعد أن تولى الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٥ .

وبدلا من أن يتخذ الوفد من الديمقراطية وسيلة وغاية : إلا أنه ناهضها بالهديد من الإجراءات بدأ من حرية الصحافة وانتهاء بالاعتقالات السياسية .

ولم يقتصر الأمر عند هذا يكتب في الصحف قبل نظام التي تجبيلد عهد صفحات الجرائد اليومية إلى أربع صفحات فقط دون أن تصير بحسب ملاحق أو تشتمل على نشرات ، ولا يجوز للصحف اليومية أن تصدر أكثر من ست مرات أسبوعيا ، ولا يجوز لها بائى حال إصدار جريدة أخرى ولو باسم آخر لتحتل موطئها في اليوم الذى لا تظهر فيه ولا يجوز إصدار الخلافات الأسبوعية على ورق بزر حجمه على ٢٠ سم في ٤٠ سم وكلاهما من خلاف من الإحكام تكون عقوبته من ٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه غرامة (١٤٠) . ولم يقتصر الأمر عند هذا بل تمتد إلى انهاء توجهات إلى الارهاب السياسى عن طريق تفتيش مقر الاحزاب بما فيه نادى سحر زغلول بحيث لا تقهره قوة من البوليس وفتشته واستولت على بعض الاوراق وفي حضرة صفة زغلول فدية مؤمنه الوفد الاكبر اسعد زغلول (١٤١) . (٢٢١)

(١٣٩) محمد زكى عبد القاهر مجله الدستور من ١٣٢٠ لقيه فلهى وفتوان

١٢ سبتمبر ١٩٨٢ ٢٢٢١ ٢٢٢٢ ٢٢٢٣ ٢٢٢٤ ٢٢٢٥ ٢٢٢٦ ٢٢٢٧ ٢٢٢٨ ٢٢٢٩ ٢٢٣٠ ٢٢٣١ ٢٢٣٢ ٢٢٣٣ ٢٢٣٤ ٢٢٣٥ ٢٢٣٦ ٢٢٣٧ ٢٢٣٨ ٢٢٣٩ ٢٢٤٠ ٢٢٤١ ٢٢٤٢ ٢٢٤٣ ٢٢٤٤ ٢٢٤٥ ٢٢٤٦ ٢٢٤٧ ٢٢٤٨ ٢٢٤٩ ٢٢٥٠ ٢٢٥١ ٢٢٥٢ ٢٢٥٣ ٢٢٥٤ ٢٢٥٥ ٢٢٥٦ ٢٢٥٧ ٢٢٥٨ ٢٢٥٩ ٢٢٦٠ ٢٢٦١ ٢٢٦٢ ٢٢٦٣ ٢٢٦٤ ٢٢٦٥ ٢٢٦٦ ٢٢٦٧ ٢٢٦٨ ٢٢٦٩ ٢٢٧٠ ٢٢٧١ ٢٢٧٢ ٢٢٧٣ ٢٢٧٤ ٢٢٧٥ ٢٢٧٦ ٢٢٧٧ ٢٢٧٨ ٢٢٧٩ ٢٢٨٠ ٢٢٨١ ٢٢٨٢ ٢٢٨٣ ٢٢٨٤ ٢٢٨٥ ٢٢٨٦ ٢٢٨٧ ٢٢٨٨ ٢٢٨٩ ٢٢٩٠ ٢٢٩١ ٢٢٩٢ ٢٢٩٣ ٢٢٩٤ ٢٢٩٥ ٢٢٩٦ ٢٢٩٧ ٢٢٩٨ ٢٢٩٩ ٢٣٠٠ ٢٣٠١ ٢٣٠٢ ٢٣٠٣ ٢٣٠٤ ٢٣٠٥ ٢٣٠٦ ٢٣٠٧ ٢٣٠٨ ٢٣٠٩ ٢٣١٠ ٢٣١١ ٢٣١٢ ٢٣١٣ ٢٣١٤ ٢٣١٥ ٢٣١٦ ٢٣١٧ ٢٣١٨ ٢٣١٩ ٢٣٢٠ ٢٣٢١ ٢٣٢٢ ٢٣٢٣ ٢٣٢٤ ٢٣٢٥ ٢٣٢٦ ٢٣٢٧ ٢٣٢٨ ٢٣٢٩ ٢٣٣٠ ٢٣٣١ ٢٣٣٢ ٢٣٣٣ ٢٣٣٤ ٢٣٣٥ ٢٣٣٦ ٢٣٣٧ ٢٣٣٨ ٢٣٣٩ ٢٣٤٠ ٢٣٤١ ٢٣٤٢ ٢٣٤٣ ٢٣٤٤ ٢٣٤٥ ٢٣٤٦ ٢٣٤٧ ٢٣٤٨ ٢٣٤٩ ٢٣٥٠ ٢٣٥١ ٢٣٥٢ ٢٣٥٣ ٢٣٥٤ ٢٣٥٥ ٢٣٥٦ ٢٣٥٧ ٢٣٥٨ ٢٣٥٩ ٢٣٦٠ ٢٣٦١ ٢٣٦٢ ٢٣٦٣ ٢٣٦٤ ٢٣٦٥ ٢٣٦٦ ٢٣٦٧ ٢٣٦٨ ٢٣٦٩ ٢٣٧٠ ٢٣٧١ ٢٣٧٢ ٢٣٧٣ ٢٣٧٤ ٢٣٧٥ ٢٣٧٦ ٢٣٧٧ ٢٣٧٨ ٢٣٧٩ ٢٣٨٠ ٢٣٨١ ٢٣٨٢ ٢٣٨٣ ٢٣٨٤ ٢٣٨٥ ٢٣٨٦ ٢٣٨٧ ٢٣٨٨ ٢٣٨٩ ٢٣٩٠ ٢٣٩١ ٢٣٩٢ ٢٣٩٣ ٢٣٩٤ ٢٣٩٥ ٢٣٩٦ ٢٣٩٧ ٢٣٩٨ ٢٣٩٩ ٢٤٠٠ ٢٤٠١ ٢٤٠٢ ٢٤٠٣ ٢٤٠٤ ٢٤٠٥ ٢٤٠٦ ٢٤٠٧ ٢٤٠٨ ٢٤٠٩ ٢٤١٠ ٢٤١١ ٢٤١٢ ٢٤١٣ ٢٤١٤ ٢٤١٥ ٢٤١٦ ٢٤١٧ ٢٤١٨ ٢٤١٩ ٢٤٢٠ ٢٤٢١ ٢٤٢٢ ٢٤٢٣ ٢٤٢٤ ٢٤٢٥ ٢٤٢٦ ٢٤٢٧ ٢٤٢٨ ٢٤٢٩ ٢٤٣٠ ٢٤٣١ ٢٤٣٢ ٢٤٣٣ ٢٤٣٤ ٢٤٣٥ ٢٤٣٦ ٢٤٣٧ ٢٤٣٨ ٢٤٣٩ ٢٤٤٠ ٢٤٤١ ٢٤٤٢ ٢٤٤٣ ٢٤٤٤ ٢٤٤٥ ٢٤٤٦ ٢٤٤٧ ٢٤٤٨ ٢٤٤٩ ٢٤٥٠ ٢٤٥١ ٢٤٥٢ ٢٤٥٣ ٢٤٥٤ ٢٤٥٥ ٢٤٥٦ ٢٤٥٧ ٢٤٥٨ ٢٤٥٩ ٢٤٦٠ ٢٤٦١ ٢٤٦٢ ٢٤٦٣ ٢٤٦٤ ٢٤٦٥ ٢٤٦٦ ٢٤٦٧ ٢٤٦٨ ٢٤٦٩ ٢٤٧٠ ٢٤٧١ ٢٤٧٢ ٢٤٧٣ ٢٤٧٤ ٢٤٧٥ ٢٤٧٦ ٢٤٧٧ ٢٤٧٨ ٢٤٧٩ ٢٤٨٠ ٢٤٨١ ٢٤٨٢ ٢٤٨٣ ٢٤٨٤ ٢٤٨٥ ٢٤٨٦ ٢٤٨٧ ٢٤٨٨ ٢٤٨٩ ٢٤٩٠ ٢٤٩١ ٢٤٩٢ ٢٤٩٣ ٢٤٩٤ ٢٤٩٥ ٢٤٩٦ ٢٤٩٧ ٢٤٩٨ ٢٤٩٩ ٢٥٠٠ ٢٥٠١ ٢٥٠٢ ٢٥٠٣ ٢٥٠٤ ٢٥٠٥ ٢٥٠٦ ٢٥٠٧ ٢٥٠٨ ٢٥٠٩ ٢٥١٠ ٢٥١١ ٢٥١٢ ٢٥١٣ ٢٥١٤ ٢٥١٥ ٢٥١٦ ٢٥١٧ ٢٥١٨ ٢٥١٩ ٢٥٢٠ ٢٥٢١ ٢٥٢٢ ٢٥٢٣ ٢٥٢٤ ٢٥٢٥ ٢٥٢٦ ٢٥٢٧ ٢٥٢٨ ٢٥٢٩ ٢٥٣٠ ٢٥٣١ ٢٥٣٢ ٢٥٣٣ ٢٥٣٤ ٢٥٣٥ ٢٥٣٦ ٢٥٣٧ ٢٥٣٨ ٢٥٣٩ ٢٥٤٠ ٢٥٤١ ٢٥٤٢ ٢٥٤٣ ٢٥٤٤ ٢٥٤٥ ٢٥٤٦ ٢٥٤٧ ٢٥٤٨ ٢٥٤٩ ٢٥٥٠ ٢٥٥١ ٢٥٥٢ ٢٥٥٣ ٢٥٥٤ ٢٥٥٥ ٢٥٥٦ ٢٥٥٧ ٢٥٥٨ ٢٥٥٩ ٢٥٦٠ ٢٥٦١ ٢٥٦٢ ٢٥٦٣ ٢٥٦٤ ٢٥٦٥ ٢٥٦٦ ٢٥٦٧ ٢٥٦٨ ٢٥٦٩ ٢٥٧٠ ٢٥٧١ ٢٥٧٢ ٢٥٧٣ ٢٥٧٤ ٢٥٧٥ ٢٥٧٦ ٢٥٧٧ ٢٥٧٨ ٢٥٧٩ ٢٥٨٠ ٢٥٨١ ٢٥٨٢ ٢٥٨٣ ٢٥٨٤ ٢٥٨٥ ٢٥٨٦ ٢٥٨٧ ٢٥٨٨ ٢٥٨٩ ٢٥٩٠ ٢٥٩١ ٢٥٩٢ ٢٥٩٣ ٢٥٩٤ ٢٥٩٥ ٢٥٩٦ ٢٥٩٧ ٢٥٩٨ ٢٥٩٩ ٢٦٠٠ ٢٦٠١ ٢٦٠٢ ٢٦٠٣ ٢٦٠٤ ٢٦٠٥ ٢٦٠٦ ٢٦٠٧ ٢٦٠٨ ٢٦٠٩ ٢٦١٠ ٢٦١١ ٢٦١٢ ٢٦١٣ ٢٦١٤ ٢٦١٥ ٢٦١٦ ٢٦١٧ ٢٦١٨ ٢٦١٩ ٢٦٢٠ ٢٦٢١ ٢٦٢٢ ٢٦٢٣ ٢٦٢٤ ٢٦٢٥ ٢٦٢٦ ٢٦٢٧ ٢٦٢٨ ٢٦٢٩ ٢٦٣٠ ٢٦٣١ ٢٦٣٢ ٢٦٣٣ ٢٦٣٤ ٢٦٣٥ ٢٦٣٦ ٢٦٣٧ ٢٦٣٨ ٢٦٣٩ ٢٦٤٠ ٢٦٤١ ٢٦٤٢ ٢٦٤٣ ٢٦٤٤ ٢٦٤٥ ٢٦٤٦ ٢٦٤٧ ٢٦٤٨ ٢٦٤٩ ٢٦٥٠ ٢٦٥١ ٢٦٥٢ ٢٦٥٣ ٢٦٥٤ ٢٦٥٥ ٢٦٥٦ ٢٦٥٧ ٢٦٥٨ ٢٦٥٩ ٢٦٦٠ ٢٦٦١ ٢٦٦٢ ٢٦٦٣ ٢٦٦٤ ٢٦٦٥ ٢٦٦٦ ٢٦٦٧ ٢٦٦٨ ٢٦٦٩ ٢٦٧٠ ٢٦٧١ ٢٦٧٢ ٢٦٧٣ ٢٦٧٤ ٢٦٧٥ ٢٦٧٦ ٢٦٧٧ ٢٦٧٨ ٢٦٧٩ ٢٦٨٠ ٢٦٨١ ٢٦٨٢ ٢٦٨٣ ٢٦٨٤ ٢٦٨٥ ٢٦٨٦ ٢٦٨٧ ٢٦٨٨ ٢٦٨٩ ٢٦٩٠ ٢٦٩١ ٢٦٩٢ ٢٦٩٣ ٢٦٩٤ ٢٦٩٥ ٢٦٩٦ ٢٦٩٧ ٢٦٩٨ ٢٦٩٩ ٢٧٠٠ ٢٧٠١ ٢٧٠٢ ٢٧٠٣ ٢٧٠٤ ٢٧٠٥ ٢٧٠٦ ٢٧٠٧ ٢٧٠٨ ٢٧٠٩ ٢٧١٠ ٢٧١١ ٢٧١٢ ٢٧١٣ ٢٧١٤ ٢٧١٥ ٢٧١٦ ٢٧١٧ ٢٧١٨ ٢٧١٩ ٢٧٢٠ ٢٧٢١ ٢٧٢٢ ٢٧٢٣ ٢٧٢٤ ٢٧٢٥ ٢٧٢٦ ٢٧٢٧ ٢٧٢٨ ٢٧٢٩ ٢٧٣٠ ٢٧٣١ ٢٧٣٢ ٢٧٣٣ ٢٧٣٤ ٢٧٣٥ ٢٧٣٦ ٢٧٣٧ ٢٧٣٨ ٢٧٣٩ ٢٧٤٠ ٢٧٤١ ٢٧٤٢ ٢٧٤٣ ٢٧٤٤ ٢٧٤٥ ٢٧٤٦ ٢٧٤٧ ٢٧٤٨ ٢٧٤٩ ٢٧٥٠ ٢٧٥١ ٢٧٥٢ ٢٧٥٣ ٢٧٥٤ ٢٧٥٥ ٢٧٥٦ ٢٧٥٧ ٢٧٥٨ ٢٧٥٩ ٢٧٦٠ ٢٧٦١ ٢٧٦٢ ٢٧٦٣ ٢٧٦٤ ٢٧٦٥ ٢٧٦٦ ٢٧٦٧ ٢٧٦٨ ٢٧٦٩ ٢٧٧٠ ٢٧٧١ ٢٧٧٢ ٢٧٧٣ ٢٧٧٤ ٢٧٧٥ ٢٧٧٦ ٢٧٧٧ ٢٧٧٨ ٢٧٧٩ ٢٧٨٠ ٢٧٨١ ٢٧٨٢ ٢٧٨٣ ٢٧٨٤ ٢٧٨٥ ٢٧٨٦ ٢٧٨٧ ٢٧٨٨ ٢٧٨٩ ٢٧٩٠ ٢٧٩١ ٢٧٩٢ ٢٧٩٣ ٢٧٩٤ ٢٧٩٥ ٢٧٩٦ ٢٧٩٧ ٢٧٩٨ ٢٧٩٩ ٢٨٠٠ ٢٨٠١ ٢٨٠٢ ٢٨٠٣ ٢٨٠٤ ٢٨٠٥ ٢٨٠٦ ٢٨٠٧ ٢٨٠٨ ٢٨٠٩ ٢٨١٠ ٢٨١١ ٢٨١٢ ٢٨١٣ ٢٨١٤ ٢٨١٥ ٢٨١٦ ٢٨١٧ ٢٨١٨ ٢٨١٩ ٢٨٢٠ ٢٨٢١ ٢٨٢٢ ٢٨٢٣ ٢٨٢٤ ٢٨٢٥ ٢٨٢٦ ٢٨٢٧ ٢٨٢٨ ٢٨٢٩ ٢٨٣٠ ٢٨٣١ ٢٨٣٢ ٢٨٣٣ ٢٨٣٤ ٢٨٣٥ ٢٨٣٦ ٢٨٣٧ ٢٨٣٨ ٢٨٣٩ ٢٨٤٠ ٢٨٤١ ٢٨٤٢ ٢٨٤٣ ٢٨٤٤ ٢٨٤٥ ٢٨٤٦ ٢٨٤٧ ٢٨٤٨ ٢٨٤٩ ٢٨٥٠ ٢٨٥١ ٢٨٥٢ ٢٨٥٣ ٢٨٥٤ ٢٨٥٥ ٢٨٥٦ ٢٨٥٧ ٢٨٥٨ ٢٨٥٩ ٢٨٦٠ ٢٨٦١ ٢٨٦٢ ٢٨٦٣ ٢٨٦٤ ٢٨٦٥ ٢٨٦٦ ٢٨٦٧ ٢٨٦٨ ٢٨٦٩ ٢٨٧٠ ٢٨٧١ ٢٨٧٢ ٢٨٧٣ ٢٨٧٤ ٢٨٧٥ ٢٨٧٦ ٢٨٧٧ ٢٨٧٨ ٢٨٧٩ ٢٨٨٠ ٢٨٨١ ٢٨٨٢ ٢٨٨٣ ٢٨٨٤ ٢٨٨٥ ٢٨٨٦ ٢٨٨٧ ٢٨٨٨ ٢٨٨٩ ٢٨٩٠ ٢٨٩١ ٢٨٩٢ ٢٨٩٣ ٢٨٩٤ ٢٨٩٥ ٢٨٩٦ ٢٨٩٧ ٢٨٩٨ ٢٨٩٩ ٢٩٠٠ ٢٩٠١ ٢٩٠٢ ٢٩٠٣ ٢٩٠٤ ٢٩٠٥ ٢٩٠٦ ٢٩٠٧ ٢٩٠٨ ٢٩٠٩ ٢٩١٠ ٢٩١١ ٢٩١٢ ٢٩١٣ ٢٩١٤ ٢٩١٥ ٢٩١٦ ٢٩١٧ ٢٩١٨ ٢٩١٩ ٢٩٢٠ ٢٩٢١ ٢٩٢٢ ٢٩٢٣ ٢٩٢٤ ٢٩٢٥ ٢٩٢٦ ٢٩٢٧ ٢٩٢٨ ٢٩٢٩ ٢٩٣٠ ٢٩٣١ ٢٩٣٢ ٢٩٣٣ ٢٩٣٤ ٢٩٣٥ ٢٩٣٦ ٢٩٣٧ ٢٩٣٨ ٢٩٣٩ ٢٩٤٠ ٢٩٤١ ٢٩٤٢ ٢٩٤٣ ٢٩٤٤ ٢٩٤٥ ٢٩٤٦ ٢٩٤٧ ٢٩٤٨ ٢٩٤٩ ٢٩٥٠ ٢٩٥١ ٢٩٥٢ ٢٩٥٣ ٢٩٥٤ ٢٩٥٥ ٢٩٥٦ ٢٩٥٧ ٢٩٥٨ ٢٩٥٩ ٢٩٦٠ ٢٩٦١ ٢٩٦٢ ٢٩٦٣ ٢٩٦٤ ٢٩٦٥ ٢٩٦٦ ٢٩٦٧ ٢٩٦٨ ٢٩٦٩ ٢٩٧٠ ٢٩٧١ ٢٩٧٢ ٢٩٧٣ ٢٩٧٤ ٢٩٧٥ ٢٩٧٦ ٢٩٧٧ ٢٩٧٨ ٢٩٧٩ ٢٩٨٠ ٢٩٨١ ٢٩٨٢ ٢٩٨٣ ٢٩٨٤ ٢٩٨٥ ٢٩٨٦ ٢٩٨٧ ٢٩٨٨ ٢٩٨٩ ٢٩٩٠ ٢٩٩١ ٢٩٩٢ ٢٩٩٣ ٢٩٩٤ ٢٩٩٥ ٢٩٩٦ ٢٩٩٧ ٢٩٩٨ ٢٩٩٩ ٣٠٠٠ ٣٠٠١ ٣٠٠٢ ٣٠٠٣ ٣٠٠٤ ٣٠٠٥ ٣٠٠٦ ٣٠٠٧ ٣٠٠٨ ٣٠٠٩ ٣٠١٠ ٣٠١١ ٣٠١٢ ٣٠١٣ ٣٠١٤ ٣٠١٥ ٣٠١٦ ٣٠١٧ ٣٠١٨ ٣٠١٩ ٣٠٢٠ ٣٠٢١ ٣٠٢٢ ٣٠٢٣ ٣٠٢٤ ٣٠٢٥ ٣٠٢٦ ٣٠٢٧ ٣٠٢٨ ٣٠٢٩ ٣٠٣٠ ٣٠٣١ ٣٠٣٢ ٣٠٣٣ ٣٠٣٤ ٣٠٣٥ ٣٠٣٦ ٣٠٣٧ ٣٠٣٨ ٣٠٣٩ ٣٠٤٠ ٣٠٤١ ٣٠٤٢ ٣٠٤٣ ٣٠٤٤ ٣٠٤٥ ٣٠٤٦ ٣٠٤٧ ٣٠٤٨ ٣٠٤٩ ٣٠٥٠ ٣٠٥١ ٣٠٥٢ ٣٠٥٣ ٣٠٥٤ ٣٠٥٥ ٣٠٥٦ ٣٠٥٧ ٣٠٥٨ ٣٠٥٩ ٣٠٦٠ ٣٠٦١ ٣٠٦٢ ٣٠٦٣ ٣٠٦٤ ٣٠٦٥ ٣٠٦٦ ٣٠٦٧ ٣٠٦٨ ٣٠٦٩ ٣٠٧٠ ٣٠٧١ ٣٠٧٢ ٣٠٧٣ ٣٠٧٤ ٣٠٧٥ ٣٠٧٦ ٣٠٧٧ ٣٠٧٨ ٣٠٧٩ ٣٠٨٠ ٣٠٨١ ٣٠٨٢ ٣٠٨٣ ٣٠٨٤ ٣٠٨٥ ٣٠٨٦ ٣٠٨٧ ٣٠٨٨ ٣٠٨٩ ٣٠٩٠ ٣٠٩١ ٣٠٩٢ ٣٠٩٣ ٣٠٩٤ ٣٠٩٥ ٣٠٩٦ ٣٠٩٧ ٣٠٩٨ ٣٠٩٩ ٣١٠٠ ٣١٠١ ٣١٠٢ ٣١٠٣ ٣١٠٤ ٣١٠٥ ٣١٠٦ ٣١٠٧ ٣١٠٨ ٣١٠٩ ٣١١٠ ٣١١١ ٣١١٢ ٣١١٣ ٣١١٤ ٣١١٥ ٣١١٦ ٣١١٧ ٣١١٨ ٣١١٩ ٣١٢٠ ٣١٢١ ٣١٢٢ ٣١٢٣ ٣١٢٤ ٣١٢٥ ٣١٢٦ ٣١٢٧ ٣١٢٨ ٣١٢٩ ٣١٣٠ ٣١٣١ ٣١٣٢ ٣١٣٣ ٣١٣٤ ٣١٣٥ ٣١٣٦ ٣١٣٧ ٣١٣٨ ٣١٣٩ ٣١٤٠ ٣١٤١ ٣١٤٢ ٣١٤٣ ٣١٤٤ ٣١٤٥ ٣١٤٦ ٣١٤٧ ٣١٤٨ ٣١٤٩ ٣١٥٠ ٣١٥١ ٣١٥٢ ٣١٥٣ ٣١٥٤ ٣١٥٥ ٣١٥٦ ٣١٥٧ ٣١٥٨ ٣١٥٩ ٣١٦٠ ٣١٦١ ٣١٦٢ ٣١٦٣ ٣١٦٤ ٣١٦٥ ٣١٦٦ ٣١٦٧ ٣١٦٨ ٣١٦٩ ٣١٧٠ ٣١٧١ ٣١٧٢ ٣١٧٣ ٣١٧٤ ٣١٧٥ ٣١٧٦ ٣١٧٧ ٣١٧٨ ٣١٧٩ ٣١٨٠ ٣١٨١ ٣١٨٢ ٣١٨٣ ٣١٨٤ ٣١٨٥ ٣١٨٦ ٣١٨٧ ٣١٨٨ ٣١٨٩ ٣١٩٠ ٣١٩١ ٣١٩٢ ٣١٩٣ ٣١٩٤ ٣١٩٥ ٣١٩٦ ٣١٩٧ ٣١٩٨ ٣١٩٩ ٣٢٠٠ ٣٢٠١ ٣٢٠٢ ٣٢٠٣ ٣٢٠٤ ٣٢٠٥ ٣٢٠٦ ٣٢٠٧ ٣٢٠٨ ٣٢٠٩ ٣٢١٠ ٣٢١١ ٣٢١٢ ٣٢١٣ ٣٢١٤ ٣٢١٥ ٣٢١٦ ٣٢١٧ ٣٢١٨ ٣٢١٩ ٣٢٢٠ ٣٢٢١ ٣٢٢٢ ٣٢٢٣ ٣٢٢٤ ٣٢٢٥ ٣٢٢٦ ٣٢٢٧ ٣٢٢٨ ٣٢٢٩ ٣٢٣٠ ٣٢٣١ ٣٢٣٢ ٣٢٣٣ ٣٢٣٤ ٣٢٣٥ ٣٢٣٦ ٣٢٣٧ ٣٢٣٨ ٣٢٣٩ ٣٢٤٠ ٣٢٤١ ٣٢٤٢ ٣٢٤٣ ٣٢٤٤ ٣٢٤٥ ٣٢٤٦ ٣٢٤٧ ٣٢٤٨ ٣٢٤٩ ٣٢٥٠ ٣٢٥١ ٣٢٥٢ ٣٢٥٣ ٣٢٥٤ ٣٢٥٥ ٣٢٥٦ ٣٢٥٧ ٣٢٥٨ ٣٢٥٩ ٣٢٦٠ ٣٢٦١ ٣٢٦٢ ٣٢٦٣ ٣٢٦٤ ٣٢٦٥ ٣٢٦٦ ٣٢٦٧ ٣٢٦٨ ٣٢٦٩ ٣٢٧٠ ٣٢٧١ ٣٢٧٢ ٣٢٧٣ ٣٢٧٤ ٣٢٧٥ ٣٢٧٦ ٣٢٧٧ ٣٢٧٨ ٣٢٧٩ ٣٢٨٠ ٣٢٨١ ٣٢٨٢ ٣٢٨٣ ٣٢٨٤ ٣٢٨٥ ٣٢٨٦ ٣٢٨٧ ٣٢٨٨ ٣٢٨٩ ٣٢٩٠ ٣٢٩١ ٣٢٩٢ ٣٢٩٣ ٣٢٩٤ ٣٢٩٥ ٣٢٩٦ ٣٢٩٧ ٣٢٩٨ ٣٢٩٩ ٣٣٠٠ ٣٣٠١ ٣٣٠٢ ٣٣٠٣ ٣٣٠٤ ٣٣٠٥ ٣٣٠٦ ٣٣٠٧ ٣٣٠٨ ٣٣٠٩ ٣٣١٠ ٣٣١١ ٣٣١٢ ٣٣١٣ ٣٣١٤ ٣٣١٥ ٣٣١٦ ٣٣١٧ ٣٣١٨ ٣٣١٩ ٣٣٢٠ ٣٣٢١ ٣٣٢٢ ٣٣٢٣ ٣٣٢٤ ٣٣٢٥ ٣٣٢٦ ٣٣٢٧ ٣٣٢٨ ٣٣٢٩ ٣٣٣٠ ٣٣٣١ ٣٣٣٢ ٣٣٣٣ ٣٣٣٤ ٣٣٣٥ ٣٣٣٦ ٣٣٣٧ ٣٣٣٨ ٣٣٣٩ ٣٣٤٠ ٣٣٤١ ٣٣٤٢ ٣٣٤٣ ٣٣٤٤ ٣٣٤٥ ٣٣٤٦ ٣٣٤٧ ٣٣٤٨ ٣٣٤٩ ٣٣٥٠ ٣٣٥١ ٣٣٥٢ ٣٣٥٣ ٣٣٥٤ ٣٣٥٥ ٣٣٥٦ ٣٣٥٧ ٣٣٥٨ ٣٣٥٩ ٣٣٦٠ ٣٣٦١ ٣٣٦٢ ٣٣٦٣ ٣٣٦٤ ٣٣٦٥ ٣٣٦٦ ٣٣٦٧ ٣٣٦٨ ٣٣٦٩ ٣٣٧٠ ٣٣٧١ ٣٣٧٢ ٣٣٧٣ ٣٣٧٤ ٣٣٧٥ ٣٣٧٦ ٣٣٧٧ ٣٣٧٨ ٣٣٧٩ ٣٣٨٠ ٣٣٨١ ٣٣٨٢ ٣٣٨٣ ٣٣٨٤ ٣٣٨٥ ٣٣٨٦ ٣٣٨٧ ٣٣٨٨ ٣٣٨٩ ٣٣٩٠ ٣٣٩١ ٣٣٩٢ ٣٣٩٣ ٣٣٩٤ ٣٣٩٥ ٣٣٩٦ ٣٣٩٧ ٣٣٩٨ ٣٣٩٩ ٣٤٠٠ ٣٤٠١ ٣٤٠٢ ٣٤٠٣ ٣٤٠٤ ٣٤٠٥ ٣٤٠٦ ٣٤٠٧ ٣٤٠٨ ٣٤٠٩ ٣٤١٠ ٣٤١١ ٣٤١٢ ٣٤١٣ ٣٤١٤ ٣٤١٥ ٣٤١٦ ٣٤١٧ ٣٤١٨ ٣٤١٩ ٣٤٢٠ ٣٤٢١ ٣٤٢٢ ٣٤٢٣ ٣٤٢٤ ٣٤٢٥ ٣٤٢٦ ٣٤٢٧ ٣٤٢٨ ٣٤٢٩ ٣٤٣٠ ٣٤٣١ ٣٤٣٢ ٣٤٣٣ ٣٤٣٤ ٣٤٣٥ ٣٤٣٦ ٣٤٣٧ ٣٤٣٨ ٣٤٣٩ ٣٤٤٠ ٣٤٤١ ٣٤٤٢ ٣٤٤٣ ٣٤٤٤ ٣٤٤٥ ٣٤٤٦ ٣٤٤٧ ٣٤٤٨ ٣٤٤٩ ٣٤٥٠ ٣٤٥١ ٣٤٥٢ ٣٤٥٣ ٣٤٥٤ ٣٤٥٥ ٣٤٥٦ ٣٤٥٧ ٣٤٥٨ ٣٤٥٩ ٣٤٦٠ ٣٤٦١ ٣٤٦٢ ٣٤٦٣ ٣٤٦٤ ٣٤٦٥ ٣٤٦٦ ٣٤٦٧ ٣٤٦٨ ٣٤٦٩ ٣٤٧٠ ٣٤٧١ ٣٤٧٢ ٣٤٧٣ ٣٤٧٤ ٣٤٧٥ ٣٤٧٦ ٣٤٧٧ ٣٤٧٨ ٣٤٧٩ ٣٤٨٠ ٣٤٨١ ٣٤٨٢ ٣٤٨٣ ٣٤٨٤ ٣٤٨٥ ٣٤٨٦ ٣٤٨٧ ٣٤٨٨ ٣٤٨٩ ٣٤٩٠ ٣٤٩١ ٣٤

وعندما تقدم أحد نواب الشيوخ بشؤال إلى رئيس الوزراء، حيول الأسباب التي استدعت هذا التفتيش أجاب بأن أحد أعضاء النادي المشرك إليه اعتاد أن يوزع على الشبان الذين يترددون على هذا النادي نشرات كثيرة دون ترخيص من إدارة النشيد ومن أجل هذا أصبحت الأمر إلى البوليس بصفته الحياكم العسكري العام (١٤٢) .

وعلى الرغم من مبررات الحكومة ودوافعها إلا أن النحاس كان يجب عليه أن ينأى بنفسه عن هذه الأعمال نظرا لمكانة زوجة سعد زغلول في المجتمع المصري ولأن الاعتداء على مقار الأحزاب وإجراءات تفتيشها يعد ردة أكيدة عن الديمقراطية مهما كان العمل بقانون الأحكام العرفية .

ووفق مضابط مجلس النواب والشيوخ فإن قضية الحرية الصحفية قد أخذت حيزا كبيرا في مداولات الأعضاء داخل المجلس بل تطرق الحديث عند تناول هذه القضية إلى معاهدة ١٩٣٦ حيث اعتبر أحد الأعضاء أن الرقابة ليست من صنع الإدارة المصرية وإنما هي وليدة المعاهدة وذهب النائب إلى المطالبة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وما يترتب عليها من إجراءات تتعلق بالحرية الصحفية (١٤٣) .

وبالنظر إلى فكرة الوفد والتي تقدم بها مصطفى النحاس إلى الحكومة البريطانية في إبريل سنة ١٩٤٠ يبدو التناقض الواضح فيما يتعلق بحرية الصحافة حيث أشار النحاس في تلك الفكرة بأنه لا معنى لأن تمتد الرقابة على الاخبار العسكرية إلى الرقابة على كل الشؤون المصرية حتى أصبح المصريون في عهد الإستقلال وكأنهم آلة عمياء لا يسمع لهم صوت في تصريف شئون بلادهم ولا يدرون إلى أي مصير مسوقون ولا قدرة لهم على التفكير مما هم إليه وجهون (١٤٤) .

(١٤٢) نفس المصدر السابق .

(١٤٣) الجلسة الرابعة والثلاثون من مضابط مجلس النواب جلسة ٢٨ إبريل ١٩٤٣ ص ١٤٠٥ إلى ١٤١٥ من كلمة النائب (محمد فكرى ابازطة) .

(١٤٤) ملحق بمضبطة مجلس النواب ضمن حديث النائب محمد فكرى ابازطة المصدر السابق ص ١٤١٠ .

والجدير بالملاحظة أن الأحكام العرفية لم تطبق في إنجلترا نفسها وقت قيام الحرب وعلى حد تعبير المستر براكن **Prakn** وزير الاستعلامات الإنجليزي : « لن توجد في بريطانيا صحافة تؤيد الحكومة على طول الخط ، فنحن ننظر إلى حرية الصحافة بنفس النظرة التي ننظر بها إلى استقلال القضاء والبرلمان » (١٤٥) .

واعتقد أن حرية الصحافة في بريطانيا وقت قيام الحرب كانت حقيقة أكيدة ، فلقد نشرت العديد من الصحف البريطانية مقالات انتقدت فيها المستر تشرشل لأنه يحتكر لنفسه معظم السلطات وطالبت بتوزيع المناصب حتى توقف الفوضى المتفشية في الوزارات ، ونشرت صحيفة الأحرار البريطانية مقالا انتقدت فيه جميع وزراء تشرشل وقالت : أن بقاء المستر كوير في الوزارة مجسوبة صارخة فإن العمل الوحيد الذي قام به أثناء توليه منصب وزير الدولة في الشرق الأوسط هو حضور السهرات وحفلات الكوكتيل ، ونشرت صحيفة « الديلي ميل » خبرا قالت فيه : أن أعضاء الوفد الرومي رفضوا حضور المآدب والحفلات قائلين : نحن جئنا إلى لندن لنعمل لا لنشرب الشمانيا ونأكل الكافيار . وعلقت صحيفة المصافين على هذا الخبر قائلة : كنا نود لو سمعنا هذا التصريح من الوزراء الإنجليز (١٤٦) كل هذا وأمثاله يكتب في إنجلترا زمن الحرب ولا تتعرض له الرقابة حتى قيل للمستر تشرشل : استغل الرقابة في حماية وزارتك تأييدا لقضية الحرب . فأجاب : أن الوزارة التي تحمي نفسها بغير رضا الشعب لا يمكن أن تعيش في إنجلترا (١٤٧) .

وبعد هذا الاستعراض يمكننا القول بأن بريطانيا وهي الدولة مناهضة المصلحة الأولى في الحرب لم تطبق أي نوع من القيود على حرية المواطن الإنجليزي سواء بالحد من حرية الصحافة أو حرية الأفراد

(١٤٥) نفس المصدر من ١٤١١ .

(١٤٦) مجلة آخر ساعة أول نوفمبر ١٩٤٤ ، روز اليوسف ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ .

(١٤٧) من كلمة النائب فكري ابازلة في مجلس النواب - الجلسة الرابعة والثلاثون ٢٨ أبريل ١٩٤٣ من ١٤١٢ .

على وجه العموم وولمّا لقول النحاس باشا نفسه في أكثر من مناسبة « أن معاهدة ١٩٣٦ هي معاهدة الشرف والاستقلال » أي أن مصر وعلى حد قوله قد حصلت على استقلالها عملاً بالمعاهدة وحيث أنها لم تكن طرفاً مباشراً في الحرب حيث أنها لم تعلن الحرب فعلياً (إلا في عهد حكومة أحمد ماهر ١٩٤٥) وبناء على كل هذه الاعتبارات ظم أحد مبررات واحد لكل هذه التسهيلات التي قدمتها حكومة ٤ فبراير وبلا أي مقابل : ولعل أعز ما قدمته مصر هو حرية المواطن المصري الذي يات غريباً في أرضه وعلى وطنه .

وإذا كان أحد زعماء الوفد يؤكد أن مصر قد حصلت من بريطانيا مقابل كل هذه التسهيلات على وعد يمكنها من ممارسة كافة أشكال الاستقلال وحققها في السودان ويضيف صاحب هذا الرأي . أن بريطانيا عندما أوشكت الحرب على نايقتها قد أعطت الضوء الأخضر للملك فاروق حتى يتخلص من الوفد وبالتالي يمكن لبريطانيا أن تتخلص من عودها السابقة (١٤٨) .

إذا كان هذا القول صادقاً فإنه يحمل كل السذاجة السياسية ، فليس من المعقول ولا من المقبول شكلاً ولا موضوعاً أن تقدم مصر كل مستلزمات لديها طوال فترة الحرب بما في ذلك تعطيل الديمقراطية وتدهور الأوضاع الاقتصادية وقتل آلاف الأبرياء في الاسكندرية بسبب غارات الألمان ، كل هذا مقابل وعد شعبي قطعته بريطانيا على نفسها ونظيرها لأهمية هذا الرأي فقد بحثت عن خيط ولو رفيع يورشدني إلى توثيق هذه المطرمة ، وبكل أسف لم أتمكن من ذلك سواء في المصادر أو الدراسات العديدة التي تناولت العلاقات المصرية البريطانية في الفترة موضع البحث .

ولقد بلغ من تعاون حكومة النحاس مع بريطانيا حداً تحدث فيه الحكومة كل مشاعر المصريين حتى أنه في سنة ١٩٤٤ والحرب قد أوشكت على نهايتها لم تقدم أحد أعضاء مجلس النواب باقتراح

وجوب إلغاء الأحكام العرفية على اعتبار أن الأسباب التي من أجلها أعلنت قد زالت ولم تعد هناك ضرورة حربية أو متعلقة بشؤون التموين لبقائها ، بل أن جميع الضرورات حتى الأدبية والخلقية منها تقتضي المبادرة إلى إلغائها وإلغاء الآثار المترتبة عليها وفي مقدمتها الإغراج عن جميع المعتقلين السياسيين (١٤٩) .

الآن ديكتاتورية الأغلبية وتحكمها في قرارات المجلس قد دفعها إلى مصادرة كل رأى أو فكرة وطنية ، ولو حيث وأقدم الوفد على إلغاء الأحكام العرفية — في مثل هذا الوقت لكان من الممكن أن تكون مبادرة طيبة تعيد إلى الوفد بعضا من هيئته داخل صفوف الشعب المصرى ، إلا أن الوفد قد ارتضى لنفسه أن يأخذ موقفا مناهضا لمشاعر المصريين جميعا ، وبلا أى ثمن إلا الوعود والامنيات الطيبة والتي دفع الوفد ثمنها باهظا .

وفي العشرينات والثلاثينات من هذا القرن كانت القاعدة العريضة من الجماهير ترتضى الوفد حزبا لها وقيادة تتحزك بإشرافه فقيسدا نشأ في حوادث ثورة ١٩١٩ غالتت حوله الجماهير باعتباره ممثلا لمطالبها في الاستقلال والحرية ثم كان حفل زفاته إلى السلطة سنة ١٩٢٢ حفل الخنازلة كحزب ثورى حيث لم يستطع الخصى في الكفاح لانه وضع أمام الاختبار الصعب الكفاح ٠٠ أو المساومة ، فاختار المساومة ، وكان تاريخ الانجليز معه هو تاريخ ترويضهم إياه حتى تعب وهذا ، ثم كان من تخافله عن إثارة المسائل الوطنية وهو في السلطة ومن حوادث المحسوبية والاثراء والفساد واستغلال النفوذ ما نفر منه الكثير من العناصر الوطنية الجادة وبدأت الجماهير تفقد ثقتها فيه بالتخريج وقبحت عن قيادة جديدة .

وفي محاولة من الوفد لإعادة شعبيته فقدم صيغ القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ والذي سمح لعمال الصناعة بتأسيس نقاباتهم الأمر الذى أتاح أمام العمال النقابى أن ينشئوا حتى وصل عدد النقابات في عام ١٩٤٤ إلى ٢١٤ نقابة (١٥٠)

(١٤٩) مضابط مجلس النواب — الجلسة الثامنة ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٠ ، ١٢

من يناير سنة ١٩٤٤ ص ٩٥ .

(١٥٠) د. رفعت الشعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ١٩٤٠ —

١٩٥٠ ص ١٨٠ .

وشرعت حكومة الوفد تنفذ بعض الإصلاحات الضرورية الهامة بهدف تهئية الخواطر الشائعة ولعل من بين هذه الإصلاحات إصدار قانون التأمين الإجباري ضد حوادث العمل وتحديد ساعات العمل وعلاوة غلاء المعيشة وتحديد الحد الأدنى للأجور (١٥١) . وكان أبرز هذه القوانين قانون الاعتراف بنقابات العمال ، حيث اعترف القانون بحق العمال في تكوين النقابات إلا أنه قيد هذا الحق بعدة قيود لم تكن أحظروها أنه أخضع النقابات للرقابة البوليسية وجعلها معرضة للتفتيش والحل الإداري وحظر إقامة اتحاد عام لنقابات العمال (١٥٢) .

ويبدو أن الوفد كان يقدر أهمية بقاء العمال ركيزة أساسية في بناء الحزب وجريا على سياسة الوفد فقد بدأ الاهتمام بمشاكل العمال حيث صدر لأول مرة أول قانون ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ثم قانون مكافحة الأمية (١٥٣) . وبدأ الاهتمام في تكوين « رابطة النقابات » وأسندت رئاستها إلى محمد حسنين عضو الوفد وقامت الرابطة بعقد عدة اجتماعات عامة للعمال لتدارس شئونهم واقتراح في أحد هذه الاجتماعات انتخاب فؤاد سراج الدين (سكرتير عام الوفد) زعيما للعمال مدعى الحيسة وأدى تقسيم هذا الاقتراح إلى نشوب انقسام بين العمال ولم يصل المجتمعون إلى قرار (١٥٤) .

ويبدو أن القاعدة العريضة من العمال كانت تقدر محاولات الوفد بهدف السيطرة على الحركة العمالية ولذا فقد ظلت الحركة العمالية منقسمة على نفسها إلى أن أقبل الوفد سنة ١٩٤٤ ووضع اقتراما للخسيرة من نهائيتها بدأت فقر البطالة تتجمع من جديد لأن وجود القوات المتحالفة في

(١٥١) ملحق بمضبطة مجلس النواب - مجموعة مضابط دور الانعقاد الثاني ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ ص ١٨٠ ، جريدة المصري ٦ مارس عام ١٩٤٢ .

(١٥٢) د. رؤف عباس الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ٢٠١ .

(١٥٣) ملحق مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٧٢ .

(١٥٤) د. رؤف عباس مرجع سبق ذكره ص ٢٢٠ .

محمود قد أوجد العديد من مجالات العمل حتى وصل عدد العمال المصريين العاملين ضمن القوات المتحالفة ٣٠٠.٠٠٠ على سنة ١٩٤٢ (١٥٥) ومع زيادة الطلب على العمال وخصوصا المهرة منهم اضطرت القوات البريطانية والأمريكية إلى دفع أجور سخية نوعا ما ونجاة يتوقف هذا الدخل مرة واحدة وتتحول هذه الأمداد الهائلة إلى البطالة وهكذا انجذبت الموجة الشيوعية الجديدة لتجسد الساحة العمالية مهابة تملأ ومن هنا بدأ المد الشيوعي يعرف طريقه بصورة مكثفة نحو العمال (١٥٦) .

والحقيقة أن الامتلاكات المباشرة لحادث ٤ فبراير على الحركة العمالية يمكن استقراؤه من خلال الاستياء العام لدى الجماهير العمالية وخصوصا أمام الارتفاع المحفوظ في حاجيات الحياة وكان من السهل على الجماهير أن تربط بين تدهور الحياة عموما وما حدث في ٤ فبراير (١٥٦) .

ويبدو أن الجماهير التي غفرت للفيلسوف والوند « هنسبات » كثيرة لم تغفر له مطلقا أحداث ٤ فبراير بما تجسره من مشاعر وطنية جارفة وظهور العديد من الاتجاهات السياسية التي أثرت بشكل واضح على جماهيرية الوند ونالت من قدرته ومكثفته لدى الجماهير العمالية . واستطيع أن أقول أن الديكتاتورية التي مارستها حكومة الوند ضد القوى المعارضة بهدف التقليل من شأن المعارضة قد أتت بنتائج عكسية تماما حيث بدأت الجوع للتفيرة من جماهير الوند لتعاطف مع تلك القوى بأن بعضهم من القوى الوضعية بدأت تتجهت لهبط عن زعامة جيدة ونقا لتهموم سياسي جيد أوجعته أحداث ٤ فبراير ولذا فأننى أعتقد أن رفود الفعل المتخيفة داخل الوند كانت أكبر تأثيرا على الوند من القوى السياسية التقليدية والتي عرفت يكرهينها للوند وزعمائه ولعل انشغاق مكرم عبيد من الوند قد عجل بالقضاء على اختيار هذا الهرم الشامخ والذي بنى لأكثر من عشرين عاما رمزا للسلطان الوطني ..

(١٥٥) مجلة روز اليوسف ١٨ ديسمبر ١٩٤٢ .

(١٥٦) د. رفعت السعيد مرجع سبق ذكره ص ٥٩ .

(١٥٧) دراسة من دور النقابات العمالية في الحركة الوطنية أحدها

اتحاد عمال بحري - القاهرة ١٩٦٥ ص ١٣ .

الفصل الرابع

القوى السياسية وموقفها من حادث ٤ فبراير

- ١ - الهيئة السعدية .
- ٢ - الاحرار الدستوريون .
- ٣ - الاخوان المسلمين .
- ٤ - مصر الفتاة .
- ٥ - قوى اخرى لعبت دورا هاما في مجرى الاحداث .

الهيئة السعدية : (١) : —

لعل الدراسة السابقة توضح وبصورة كاملة مسئولية الوفد عن الاحداث التي وقعت مساء ٤ فبراير ١٩٤٢م تلك المسئولية التي نعتقد أنها لم تكن مطلقة وانما شاركت فيها العديد من القوى الأخرى التي ساهمت بشكل أو بآخر في تصعيد حدة الصراع الدائر على الساحة المصرية .

وبما أن حادث ٤ فبراير لم يكن وليد يومه بل تضاعفت على بلوغه عوامل متعددة كان من أهمها سياسة القصر ومحاولته الاستئثار بالسلطة وعدم اكتراثه بقوة الشعب وسلك القصر في سياسته طرقا متعددة كان من بينها أحزاب الأقلية حيث اتخذها تكأة للنيل من الوفد ووجدت الأحزاب ضالتها في القصر فقد كانت هي الأخرى تهدف الى النيل من الوفد ولو سلكت في سياستها طرقا تتنافى مع الديمقراطية .

ويبدو أن ما حدث في ٤ فبراير لم يكن مسئولية جهة محددة أو شخص بذاته لأن الحوادث لا تقع اعتباطا وانحراف الأمور الى المبلغ الذي بلغته مساء ٤ فبراير يعد نتاج سلسلة طويلة من الأخطاء والتجاوزات ترجع في معظمها الى اطماع شخصية ودوافع حزبية ، ومن المؤسف أن الذين حملوا على التدخل البريطاني قبلوا وفي ظروف كثيرة ما يشبه هذا التدخل وارتضوه ، فتحمسهم من أجل السيادة المصرية لم يكن تحمسا خالصا وانما لأن هذا التدخل لم يكن في صالحهم ، ومن هنا فإن تبعة ٤ فبراير أوسع دائرة مما أراد الكثيرون أن يحصروها في هيئة واحدة ، فإن الرجال الذين استخدمهم القصر وقربهم واستمع الى مشورتهم — وكان الملك لا يزال حديثا قليل التجربة — وعشرات النواب والوزراء والشيوخ الذين قبلوا أن يشتركوا في برلمان ووزارات لا شأن ولا اعتبار لها عند الشعب ، لذا فأننى أعتقد أن المسئولية يجب أن تشمل هؤلاء جميعا .

(١) لم تنشر الهيئة السعدية برنامجا لها باعتبارها حزبا سياسيا جديدا لأن رجالها لم يعتبروا أنفسهم خارجين على الوفد بل راوا أن الزعامة الوفدية هي التي خرجت على المبادئ الأساسية للوفد .

وحزب الهيئة السعدية من بين الأحزاب التي انسلخت عن الوفد (١٩٣٧) ولا يعني في هذه الدراسة صور الخلاف بين أحمد ماهر ومصطفى النحاس وإنما الذي يعني في المرتبة الأولى إبراز أثر هذا الانشقاق على مجرى الأحداث السياسية .

والجدير بالملاحظة أن خروج أحمد ماهر والنقراشي من الوفد ثم متبع ذلك ، بن اقالة حكومة الوفد (ديسمبر ١٩٣٧) يعد من أهم العوامل التي أثرت في سلوك الوفد وسياسته العامة سواء فيما يتعلق بعلاقاته بالقصر أو فيما يتعلق بعلاقاته بأحزاب الأقلية ، ولعل زيادة حدة الصراع بين القوى المتنافسة قد دفع الوفد الى التضامن مع بريطانيا لهدف ضرب القوى الأخرى (القصر وأحزاب الأقلية) .

أما عن أثر انشقاق الدكتور أحمد ماهر والنقراشي عن الوفد فعندما شكل محمد محمود حكومته (يناير ١٩٣٨ م) وحل مجلس النواب تمهيدا لاجراء انتخابات جديدة شعر كثيرون ممن احتفظوا بولائهم للنحاس اعتقادا منهم بأن هذا الولاء يمكن أن يعيده الى منصة الحكم الا أنهم تأكدوا أنه لا سبيل لهم الى العودة لعضوية مجلس النواب الا اذا أنكروا هذا الولاء له فانضم كثيرون منهم الى الدكتور أحمد ماهر وانضم اليه غيرهم من الذين لم يرشحوا من قبل وكانوا يطمعون في الوصول الى عضوية مجلس النواب وألف الدكتور ماهر والنقراشي من هؤلاء وأولئك الهيئة السعدية (٢) وبهذا التكوين خرجت الهيئة السعدية الى حيز الوجود لتأخذ موقعها على مسرح الأحداث السياسية ليس من أجل أن تكون تجمعا سياسيا ينزل من هبة الاحتلال ونفوذه وإنما لكي تكون جبهة معارضة تقف على الطريق المضاد لحزب الاغلبية (الوفد) وتنضم آليا الى أحزاب الأقلية المتعاونة مع القصر بهدف الانتقال من الوفد والنيل من شعبيته لدى الجماهير ، ويبدو أن هذه كانت المهمة الاساسية لحزب الهيئة السعدية خلال فترة الحزب .

(٢) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٨٥ ، صحيفة السياسة ١٣ مارس ١٩٣٨ م .

وتشير الوثائق البريطانية الى بعض مظاهر الصراع داخل الوفد (قبل خروج ماهر والنقراشى) ووفق رواية السفير البريطانى : « ان العناصر المعادية للنحاس لا تحظى بأية شعبية لدى الجماهير ومن ثم غلبت لهم من زعامة رمزية تستطيع ان تنافس زعيم الوفد فى شعبيته لدى الجماهير ، والملك الشاب وحده الذى يستطيع ان يمثل هذه الشخصية » (٣)

وبهذا التحليل يضع لامبسون أصابعه بمهارة فائقة على حقيقة العلاقة بين الملك فاروق وحزب الهيئة السعدية وهو يشير من طرف خفى الى ان القصر كان وراء تفاقم الصراع بين القوتين المتنافستين (أحمد ماهر والنقراشى من جانب ومكرم عبيد والنحاس من جانب آخر) حيث يشير لامبسون فى نفس البرقية قائلا « ان فاروقا قد استغل التنافس الدائر وعمل على تصعيده بصورة واضحة » (٤) ولعل خروج ماهر والنقراشى من الوفد يعد من أقوى الدوافع التى شجعت فاروق على اقالة الوفد سنة ١٩٣٧م على اعتبار أن شخصية أحمد ماهر والنقراشى كفيلتان باحداث خلل فى هيكل الوفد وهو ما يسمى بسياسة الاسـتـيلاء على الوفد من الداخل (٥) .

ويبدو أن من بين الأسباب التى ضاعفت من حدة التنافس بين فاروق والنحاس أن الأخير كان يعتقد أن فاروقا ضليع فى تلك المؤامرة (٦) .

ولما كان الدكتور أحمد ماهر رجلا مأكرا فى السياسة يعلم جيدا حقيقة القوى الأكثر تأثيرا فى السياسة المصرية فقد أدرك أن الوقوف بجانب بريطانيا والاعتماد عليها هو الطريق الأمثل للوصول بحزبه الى الوزارة من

(٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٠٩ من لامبسون الى لندن ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧م .

(٤) نفس المصدر .

(٥) مذكرات حسن يوسف . مصدر سبق ذكره ص ١٣٨ ، مذكرات كريم ثابت صحيفة الجمهورية ٧ يونية ١٩٥٥م .

(٦) لقاء مع الاستاذ كامل زهيرى ٣٠/٤/١٩٨٣ نقابة الصحفيين القاهرة .

هنا كان قراره : « أن الحزب يرى اعلان الحرب على المانيا نظرا لأن الحرب فرصة طيبة لتقوية الجيش المصرى وتقوية لمركز مصر السياسى باعتبارها من اكبر الدول العربية » (٧) .

والغريب فى الامر أن يرى الدكتور أحمد ماهر وهو الشخصية التى لعبت دورا رائدا فى الحركة الوطنية المصرية منذ ثورة ١٩١٩م أن اعلان مصر الحرب على المانيا هو الحل الأمثل لتقوية مصر عسكريا متناسيا الثمن الباهظ الذى ستدفعه مصر لو سلكت هذا الاتجاه منذ بداية الحرب سواء فيما يتعلق بأرواح أبنائها أو تدمير مرافقها العامة ، حيث ستكون مصر فى هذه الحالة شريك كامل فى الحرب وعليها أن تتحمل تبعه ما يحدث .

والحقيقة أن بقاء مصر بعيدا عن التورط فى اعلان احرب كان مسلكا جادا ومتفقا الى حد كبير مع مصلحة مصر القومية بالرغم من التضحيات الباهظة التى قدمتها مصر ثمنا لارتباطها بمعاهدة ١٩٣٦م الا أن هذه التضحيات كانت شيئا لا يذكر أمام أهوال الحرب وأضرارها بالاضافة الى أن هذا الموقف المصرى كان حجة تذرعت بها الحكومات المصرية المتعاقبة خلال الحرب لى تحول دون قذف المدن والمرافق المصرية حتى أن حكومة الوفد ذاتها قد عملت على استغلال هذه الورقة الرابعة حينما بدأت قوات المحور تتقدم صوب الاسكندرية حيث ذود محافظها بتعليمات يرسلها بدوره الى روميل مؤكدا أن مصر لا ذنب لها وأن الوجود البريطانى داخل الأراضى المصرية يعد شكلا من أشكال الاحتلال الذى لا ذنب لمصر فيه (٨) ومما يضاعف من مسئولية الهيئة السعدية تجاه قضية دخول مصر الحرب أن هذا الموقف جاء مناقضا لمشاعر الغالبية العظمى من المصريين حيث كانت قطاعات كبيرة من رأى العام تنفر من اشتراك مصر فى الحرب على اعتبار أنها حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل ، كما عبر عن ذلك الشيخ مصطفى المراغى شيخ الأزهر وهو يخطب فى مسجد بيبرس وكان فاروق حاضرا يؤدى صلاة الجمعة وكانت مشاعر الناس غاضبة أثر وقوع غارة عنيفة على القاهرة راح ضحيتها ٣٩ قتيل ، ٣٣ جريحا (٩) .

(٧) مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ٢ اغسطس ١٩٨٢ ، مجلة المصور ١٩٤١/١/٣ تصريح لأحمد ماهر .

(٨) لقاء مع فؤاد سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد القاهرة ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتى .

(٩) البلاغ ٢٠ سبتمبر ١٩٤١م ، مذكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص ١١٧ .

ولعل موقف الهيئة السعدية من دخول مصر الحرب كان لعبة سياسية بهدف الوصول بالحزب الى موقع الوزارة الا ان السياسة البريطانية كانت تحرك أن هذه الدعوة لا تجد قبولا لدى الرأي العام المصرى وأن بقاء مصر بعيدا عن هذا الصراع سوف يترتب عليه العديد من المكاسب التى تدرنها بريطانيا ومن هنا فقد صرفت بريطانيا نظرها عن هذه الدعوة على اعتبار أن الحزب السعدى لا يمثل واقعا ملموسا فى صفوف الجماهير وأن فكرة دخول مصر الحرب لا تجد من يؤيدها .

وجريا على سياسة التفاهم بين الهيئة السعدية وحزب الأحرار الدستوريين فقد فكر البعض فى أن يندمج الحزبان فى هيئة واحدة يكون محمد محمود باشا رئيسا والدكتور أحمد ماهر نائبا عن الرئيس وراقت هذه الفكرة بعض الجهات فشجعت عليها ولم ير الدستوريون بالفكرة بأسا ما دام محمد محمود سيكون رئيسا ، لكن هذه الفكرة لقيت مقاومة من الهيئة السعدية اعتقادا منهم بأنهم ورثة سعد زغلول وبأنهم سيتغلبون على النحاس ما داموا محتفظين باستقلالهم ، أما اذا انضموا الى الدستوريين فقد ضاعت عليهم الفرصة لأن النحاس سيظل عندئذ الوارث الوحيد لسعد زغلول وتثبت أصحاب هذه الدعوة بها تشبها لم يكن يسيرا على زملائهم التغلب عليه ، ولذلك استبعدت فكرة اندماج الحزبين (١٠) .

ولعل التفاهم الذى طرأ على العلاقة بين الهيئة السعدية والاحرار الدستوريين كان تقاهما صناعيا لم يزل ما بينهما من تنافس دل عليه وقوع العديد من الخلافات ومحاولة كل حزب النيل من الآخر (١١) .

(١٠) د. هيكى مرجع سبق ذكره ج٢ ص ١٥٢ ، فتحى رضوان ١٩٨٢/٩/٨م لقاء شخصى .

ويبدو ان فكرة الاندماج تعد أكبر دليل على أن الحزبين لم تكن لهما سياسة واضحة اللهم الا اذا كان النيل من الوفد يعتبر ارضية سياسية من الممكن أن تقوم عليها فكرة الاندماج .

(١١) صحيفة السياسة الاول من نوفمبر ١٩٣٨م ، مجلة المصور ٢٣ ديسمبر ١٩٣٨م .

ويلاحظ ان محاولة النيل من الدستوريين كان مسلكا تبناه الدكتور احمد ماهر حتى يظفر بتشكيل الحكومة عن طريق التشكيك في نزاهة وزارة محمد محمود وتعد مزرعة الجبل الأصغر أكبر دليل على هذا المسلك (١٢) ، أما عن موقف الهيئة السعدية من بعض القضايا القومية .

فقد درج اليسار المصرى على وصف هذا الحزب بأنه حزب البرجوازية الصناعية الكبيرة (١٢) ، وقد وصفه أحد أقطاب اليسار بأنه الحزب الذى يمثل الرأسماليين الكبار (١٤) .

ومن الطبيعى أن تقوم فلسفة الحزب على الدفاع عن مصالح أعضائه حيث ضم الحزب كثيرا من كبار الاقطاعيين مثل الدكتور محمد حلمى الجيار وعائلة الاتربى ، أحمد حلمى محمود (١٥) .

وعلى الرغم من أن الحزب كان حريصا على إبراز فكرة الديمقراطية عن طريق توسيع دائرة اختصاص المجالس النيابية والتشريعية إلا أن هذه الأفكار النظرية قد تهاوت منذ اللحظة الأولى لتكوين الحزب ولعل هذا راجع الى عدة عوامل أساسية :

أولا : لقد كان من بين العوامل الهامة فى انسلاخ النقراشى وأحمد ماهر عن الوفد هو عدم موافقتها على سياسة الوفد الليبرالية فى مجال الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى حيث حمل الدكتور احمد ماهر حملة عنيفة على الوفد وسياسته وخصوصا فيما يتعلق بالعمل

(١٢) مضابط مجلس النواب — دور الاعتقاد الثالث ١٣ فبراير ١٩٣٩م ص ١٣٠ ، لقد أثار السعديون موضوع مزرعة الجبل التابعة لوزارة الزراعة حيث تم بيع ثمارها فى مزاد قبل بأن اجراءات المزاد لم تكن سليمة وقدم استجواب من أحد السعديين كان سببا فى استقالة رشوان باشا وزير الزراعة بذاء على رغبة القصر .

(١٣) أنور عبد الملك مصر مجتمع جديد بينيه العسكرىون ص ٣٢ بيروت ١٩٦٤م .

(١٤) كمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية ١٩٣٦ — ١٩٥٤ اعداد مصطفى طيبة ، آخر ساعة ١٢ أكتوبر ١٩٦٦م .

وكلن مما فكره : « أن الحكومة اغدقت على العمال بالعديد من النعم حتى ابطرتهم وجراتهم على الاخلال بالنظام والتحكم في رؤسائهم و اضاف الدكتور ماهر قائلا :

« اذا انسحبت هذه الفوضى حتى تعم عمال المصانع والزراعة فانها ستحدث بلا شك فوضى اجتماعية لا يعلم مداها الا الله » (١٦) .

وكان افتقار الحزب الى المطامع الاقتصادية والاجتماعية من بين العوامل التي أدت الى انصراف غالبية الشعب المصري عنه ماعدا فئة قليلة من طلاب الجامعات والتي انبهرت بشخصية الدكتور أحمد ماهر وحجته القومية في العديد من القضايا القومية بالاضافة الى قدرته الفائقة على اجادة الحوار والبعد السياسي الكبير الذي كان يتمتع به (١٧) .

ثانيا : محاولة الزج بمصر في الصراع الدولي القائم عن طريق الحرب ضد ألمانيا وهذه الدعوة لم تجد لها أي صدى لدى للجموع الكاسحة من المصريين بل وقد اتهم أحمد ماهر صراحة بأنه ينافق الانجليز على حساب المصالح القومية بهدف الوصول بحزبه الى موقع الوزارة (١٨) .

ثالثا : لقد اشترك الحزب في العديد من الوزارات التي اغتقت الى أي اساس ديمقراطي أو دستوري بدأ من سنة ١٩٣٨م وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢م وكل هذه الوزارات كانت صنيعة من صنائع القصر والاحتلال ، وهكذا ارتضى الحزب لنفسه ان يتخذ من القصر والاحتلال تكأة لوجوده واستمراره مقابل العديد من أشكال المساومة التي مست في معظمها مصالح مصر الوطنية وبدلا من أن يكون الدكتور أحمد ماهر وحزبه حربا على الاحتلال وسياسته حتى يكون جديرا بتركة سعد زغلول وحتى تتجمع الجماهير من حوله ، بالعكس من ذلك فقد بدا العديد من أعضاء الحزب يبحثون لهم عن موقع جديد

(١٦) الأهرام ، المصري ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧م .

(١٧) مذكرات ابراهيم عبد الهادي روز اليوزف ١٦ اغسطس ١٩٨٢م

(١٨) صحيفة المصري ١٥ أكتوبر ١٩٤٠م .

بعد أن اكتشفوا أن الجمل الانشائية والخطب العصماء لا يمكن أن تخلق نظاما دستوريا ، ولذا فقد انصرف عدد كبير من الأعضاء الى جماعة الأخوان المسلمين أو الى حركات اليسار بعد أن فقدوا الثقة في القيادات التقليدية ، الى كانت موضع ازدراء وخصوصا وسط قطاعات الشباب المثقف ، ولم يعرف عن هذا الحزب انه أخذ موقفا وطنيا تجاه العديد من قضايا مصر القومية والوطنية بل أنه صاحب سياسة اللين ومحاولة التقرب من بريطانيا والارتباط بها باعتبارها الامبراطورية التي تناصر الديمقراطيات في العالم .

أما عن موقف الحزب من قضية الاحكام العرفية والتي صدرت بمرسوم في أول سبتمبر ١٩٣٩ م وبمقتضى ذلك وضعت الرقابة على الصحف والمراسلات ووسائل الاعلام فلقد اتفق السعديون على دستورية الاحكام العرفية الا أنهم طالبوا بدعوة البرلمان للتصديق على هذه الاجراءات عملا بنص الدستور (١٩) .

واعتبر الحزب أن اعلان الاحكام العرفية من أهم الالتزامات التي يجب أن تنفذها مصر لانها لو لم تعلنها لتعرضت تعرضا واضحا لخرق المعاهدة — ١٩٣٦ — على اعتبار أن المعاهدة نصت صراحة على اعلان مصر الاحكام العرفية (٢٠) .

وهكذا دخلت الهيئة السعدية دائرة احزاب الاقلية التي استخدمها الاحتلال لتحقيق أغراضه وأصبح هذا الحزب العوبة في أيدي كبار المالبين المصريين المرتبطين بالشركات الاحتكارية الاجنبية وما يؤكد العلاقة الوثيقة بين هذا الحزب وبين بريطانيا أن العديد من الاعضاء البارزين لهذا الحزب كانوا أعضاء في العديد من الشركات البريطانية (٢١) ولعل من مصلحة هؤلاء مهانة الاحتلال حفاظا على مصالحهم وامتيازاتهم حيث أنه من المسلمات أنه كلما ارتفعت نسبة العناصر التي تمثل قطاعا اجتماعيا معيناً في قيادة الحزب من الاحزاب كلما كان ذلك مؤشرا على اتجاه سياسة الحزب نحو تحقيق مصالح هذا القطاع .

(١٩) الاهرام ، المصرى ، الدستور ١٢ سبتمبر ١٩٣٩ م .

(٢٠) الدستور ١٧/١٠/١٩٣٩ م .

(٢١) مجلة الاقتصاد المصرى القاهرة ١٩٤٦ ص ١٣ .

أما عن موقف الهيئة السعدية من أحداث ٤ فبراير فلقد عبر عنه الدكتور أحمد ماهر بكلمته المشهورة : « لقد قبلت العودة الى الحكم بالنحاس باشا على أسنة الرماح البريطانية » وهذه المقولة بقدر ما هي اتهام واضح للنحاس باشا إلا أن النظرة الموضوعية لعمق الأحداث وتطورها تقتضى منا العودة مرة ثانية الى الأحداث التي وقعت مساء ٤ فبراير ، وبطرح كل الحلول على المؤتمر الذى عقد بقصر عابدين والذي اشترك فيه زعماء كل الاحزاب وروساء الحكومات فقد أجمعت الآراء على قبول الانذار البريطانى لكن كان الاختلاف فيما بينهم ، هل يشكل لنحاس حكومة وفدية خالصة أو حومة قومية من بين كل الاحزاب أو حكومة ادارية تكون مهمتها اجراء انتخابات نيابية يتولى الحكم على اثرها الحزب صاحب الاغلبية (٢٢) واجمعت كل الآراء بما فيهم الدكتور أحمد ماهر « زعيم الهيئة السعدية » على الموافقة على أى حل من الحلول المطروحة ما عدا أن يشكل الوفد وزارة وفدية خالصة ، وفي هذه الحالة فقط يكون الوفد قد قبل المجيء على أسنة الرماح البريطانية — على حد قول أحمد ماهر — أما أن يشكل النحاس حكومة سواء أكانت قومية أو ادارية على الرغم من أنه يعد تنفيذًا صريحًا للانذار إلا أنه من وجهة نظرهم « قادة الاحزاب » لا يعتبر تنفيذًا للانذار ويعتبر خروجًا عن دائرة التسلط البريطانى .

ويبدو أن حزب الهيئة السعدية قد عمل على استغلال أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ لا لأسباب وطنية ولا لأن كرامة مصر قد أهينت واستقلالها قد أهدر وإنما كانت الدوافع الحزبية والكراهية الشديدة التى يكنها الدكتور أحمد ماهر للنحاس باشا هى العامل الاول فى موقف الدكتور أحمد ماهر وحزبه من أحداث ٤ فبراير ، حيث اعتبرت كل الاحزاب (بما فيهم الهيئة السعدية) أن الوفد قد حكم على نفسه بالموت البطيء (٢٢) وحقا كانت فرصة مواتية لكل الاحزاب كى تنال من الوفد ومن شعبيته الكاسحة ومن تاريخه العريق فى قيادة النضال الوطنى ، والمهم أن الوفد قد اختار لنفسه هذا الطريق والذي يعد خطأ سياسيا كبيرا .

(٢٢) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الالهرام ١٨ ، ٢٥/٥/١٩٧٣م
مذكرات حسن يوسف ص ١٢٥ .
(٢٣) جريدة السياسة ١٠/٢/١٩٤٤ ، اخبار اليوم ٣ يناير ١٩٤٥ م .

وعلى الرغم من أن سياسة الحزب السعدى كانت تعنى التعاون مع الحليفة « بريطانيا » الى أقصى حد حتى وصل الامر الى الاصرار على اعلان الحرب من جانب مصر ضد ألمانيا الا أن الدكتور أحمد ماهر قد وصف ما حدث مساء ٤ فبراير في مذكرته التي قدمها الى السفير البريطانى « بأنه عدوان صارخ على استقلال مصر يتعارض صراحة مع نص المعاهدة (معاهدة ١٩٣٦) ويعرض العلاقات بين الدولتين لخطر بالغ (٢٤) .

ويبدو أن الدكتور أحمد ماهر قد اتخذ هذا الموقف وفقا لعدة عوامل أساسية :

أولا : أن هذا الموقف يعد تطييبا لخاطر الملك فاروق والذي كانت تربطه بالدكتور أحمد ماهر علاقات وطيدة .

ثانيا مواكبة لمشاعر الراى العام والذي صدم صدمة عنيفة من جراء ما حدث (٢٥) .

ثالثا : والاهم من كل ذلك أن السعديين كانوا يعتبرون أنفسهم ورثة سعد زغلول وأن ما حدث يعد فرصة أكيدة لكى يحتل السعديون مكانة كبيرة لدى الجماهير الساخطة على الوفد والاحتلال معا .

ونظرا لان رد الفعل كان عنيفا سواء لدى الراى العام أو لدى الاحزاب السياسية لذا فقد حرص السفير البريطانى على استقطاب الموقف عن طريق زعماء الاحزاب وكان الدكتور ماهر أول من عمل السفير على الاتصال به حيث بعث اليه السكرتير الشرقى للسفارة فى محاولة لارضاء الدكتور ماهر وحزبه وتشير الوثائق البريطانية الى موقف مغاير تماما للموقف الذى اعلنه الدكتور ماهر فبدلا من أن يمضى فى موقفه والذي يعنى أن بريطانيا قد انتهكت معاهدة ١٩٣٦ وارتكبت خطأ سياسيا لا يفتقر ، أخذ يتحدث فى لقائه مع السكرتير الشرقى للسفارة عن ارتباط مصر ببريطانيا وأهميته وسياسة حزبه فى اعلان الحرب ضد المحور والتأكيد على أن الفحاس باشا هو الذى ارتكب

(٢٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٥٢ من لامبسون الى ايدن

F. O. 371

٥ فبراير ١٩٤٢ م .

(٢٥) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة القاهرة ، أخبار

اليوم ١٩٤٦/٤/٦ م .

كل الخطأ حيث أهان بريطانيا في خطبة العامة ووافق مع الزعماء الآخرين في اجتماعات القصر (مساء ٤ فبراير) على أن ما تطلبه بريطانيا يعد تدخلا لا مبرر له ومع ذلك قبل الحكومة تأييده الحراب البريطانية (٢٦) .

وكان أحمد ماهر كان يلوم بريطانيا لا لأنها أهدرت استقلال مصر ، ولا لأن ما حدث يعوض العلاقات بين الدولتين للخطر ولكن لأن بريطانيا جاءت بالوفد هكذا يبدو التناقص الواضح بين ما أعلنه أحمد ماهر صراحة وبين ما صرح به للسكرتير الشرقي وأخذت السفارة البريطانية انطبعا بأن موقف الدكتور ماهر يعد مناورة موجهة الى النحاس أكثر من بريطانيا (٢٧) .

وعلى الرغم مما بذله السفير من محاولات لاقتناع الدكتور ماهر بالعدول عن سياسة مهاجمة الوفد الا أن المعارضة أخذت تضاعف من نشاطها على الرغم من الاحكام العرفية المفروضة على البلاد بهدف النيل من الوفد ، وأخذت تقارير الامن العام تلاحق المعارضة في كل مكان وخصوصا الهيئة السعدية حيث بدأت أكبر حركة اعتقالات في المدن والقرى بتهمة توزيع صور من الاحتجاج الذي قدمه أحمد ماهر الى السفير البريطاني (٢٨) .

وعلى ما يبدو فإن النحاس باشا قد انزعج انزعاجا شديدا بسبب الحملة المكثفة والتي يتزعمها السعديون لان حكومة الوفد كانت حريصة على اخفاء ما حدث في ٤ فبراير حيث امتنعت جميع الصحف عن الاشارة الى هذا الحادث ولو من بعيد الا أن أحد النواب قد فجر الموقف من خلال استجواب تقدم به الى رئيس الحكومة بخصوص حرية الصحافة ولماذا لم ينشر أى شيء عن أحداث ٤ فبراير (٢٩) .

(٢٦) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٥٣٥ من لامبسون الى ايدن ٩ فبراير ١٩٤٢ م . F.O. 371

(٢٧) نفس الوثيقة السابقة .

(٢٨) الأهرام ١٤/٢/١٩٧٥ م من تقارير الامن العام التي تسجل تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ م .

(٢٩) مضابط مجلس الشيوخ - الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢ هـ دور الانعقاد الثامن عشر ص ٣٧ قدم الاستجواب الشيخ عادل جبران:

ولما كان هذا الاستجواب يمثل احرارا واضحا لحكومة الوفد وان الاجابة عليه تعد اكثر احرارا للحكومة فقد اعتذر النخاس عن الاجابة بحجة ان فيها مساسا بسيادة العرش وهو ما يتعارض تماما مع الدستور (٢٠) .

ونظرا لان هذا الموقف يعد تناقضا واضحا في سياسة الحكومة فقد حرصت المعارضة على طرق العديد من الابواب التي تشير ولو من بعيد الى أحداث ٤ فبراير وشهدت قاعات مجلس الشيوخ العديد من المواقف التي تمكنت المعارضة بمقتضاها من احرار الحكومة (٢١) .

وعلى الرغم من الاحكام العرفية القاسية والرقابة الشديدة على الصحف والمطبوعات عموما الا ان الهيئة السعدية قد تمكنت من ان تنال من الوفد وأضعفت من شعبيته الى حد كبير نظرا لان الحكومة قد أخذت في تحرى الرغبات البريطانية بصورة قوبلت باستنكار واستياء شديدين من بعض الوفدين قبل غيرهم وبشهادة أحد الوفدين « لقد كان حكم الوفد أقرب الى الديكتاتورية منه الى النظام الديمقراطي السليم (٢٢) » .

ولسرفت الحكومة في تفسير « ضرورة الحرب » فاعتقلت اعدادا كبيرة من أعضاء الهيئة السعدية دون ان يكون لهم شأن في الاضرار بمجهود الحلفاء (٢٣) وتسأل أحد أعضاء مجلس الشيوخ : هل من حق الحاكم العسكري ان يعتقل ما يشاء بدون ذكر الاسباب ؟ وأضاف النائب قائلا : قد يكون ذلك مقبولا في بعض الظروف بحجة المحافظة على سلامة الدولة ، انهم ان يقول الحاكم العسكري عندما قبض على على ماهر بئسا انه يتمتع عن ذكر الاسباب لسلامة الدولة ، هذا مقبول لان على ماهر رجل متصل بشئون الدولة ولكن من غير المقبول ان يقبض على موظف في الدرجة الثامنة لتوزيع منشورات أو لاشتراكه في مظاهرة فاذا سئل الحاكم العسكري عن اسباب القبض أو الاعتقال امتنع عن ذكرها (٢٤) .

(٢٠) نفس المصدر السابق .

(٢١) نفس المصدر .

(٢٢) محمد زكي عبد القادر محنة الدستور ص ١٢٩ .

(٢٣) روز اليوسف ٢٥/٢/١٩٤٤ م .

(٢٤) مضابط مجلس الشيوخ - الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢ م -

دور الاعتقاد الثامن عشر ص ٣٦ ، ٣٧ .

وفي الوقت الذي أسرفت فيه الحكومة في تفسير « ضرورة الحرب » فإنها قد أسرفت أيضا في مكافأة انتصارها من الوفديين وأساعت الى الآخرين ممن ليسوا من انتصارها ولم يكن لها أن تحتج بأن الحكومات الاخرى تفعل ذلك حيث أن للوفد اعتبارا آخر لانه الحزب الذي يؤمن بالدستور وينادى بالديمقراطية ويستند الى قواعد جماهيرية كاسحة ، من هنا كان لزاما على الحكومة أن تسير في الحكم بالطريقة الديمقراطية ، واذا كان الحكم الدستوري أصلا له خصومه وله الاحزاب التي تضيق به فلم يكن من المعقول أن تتغاضى حكومة الوفد عن السلاح الذي تستغله بقية الاحزاب وتشهره في وجه الوفد حيث أنه من المؤكد أن السلطة ستزول يوما ما عن الوفد وستذهب أيضا الاحكام العرفية وتبقى الحقيقة التي سيعجز الوفد عن مواجهتها .

ومضى الحزب السعدى متضامنا مع غيره من أحزاب المعارضة في محاولة مستميتة لاجراج الحكومة حيث اجتمع المعارضون وكتبوا خطابا الى مصطفى النحاس يطلبون فيه التحقيق مع على ماهر (٣٥) .

وكان احمد ماهر صاحب فكره أن يكون للمعارضة رأى في الامور الخطيرة التي تتعرض لها مصر مثل محاولة اغراق الدلتا وتدمير آبار البترول وخطوط المواصلات بهدف اعاقه تقدم القوات الالمانية (٣٦) .

ولما كانت سياسة الهيئة السعدية هي كشف وتعرية حكومة الوفد بهدف التقليل من هيبتها لدى الراى العلم المصرى فقد قاد الدكتور احمد ماهر زعماء الاحزاب السياسية في اكبر مظاهرة سياسية توجّهت الى القرى المصرية بعد أن ثبت أنه لا جدوى من مواجهة الحكومة في القاهرة ولعل الهدف من وراء تلك المظاهرة السياسية هو اطلاق الراى العام على ما تفعله الحكومة ضد المصلحة القومية بدءا بالاستثناءات والاعتقالات واجراءات فصل الموظفين وانتهاء بأحداث ٤ فبراير . واختارت المعارضة مديرية المنوفية بالذات لكثرة ما فيها من متعلمين يسهل اقناعهم (٣٧) ، ويعلق أحد

(٣٥) آخر ساعة ٢٦ ابريل ١٩٤٢م نص عريضة للاحزاب حول اعتقال على ماهر .

(٣٦) مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس

١٩٤٢م .

(٣٧) نفس المصدر السابق .

زعماء الاحزاب على هذه الزيارة فيقول : « لقد عملت الحكومة على مضايقة الشخصيات التي استقبلتنا وانزلت يوم متاعب كثيرة ونكلت ببعض العمدة والمشايخ واعتقلت بعض الطلاب والفلاحين والمدرسين الالزامى » وأرجع صاحب هذه الرواية السبب في ذلك « الى أن احترام القانون لم يصبح في أخلاقنا ولم يستقر في ضمائرنا بل على العكس يرى الكثيرون من الحاكمين التحايل على القانون للتخلص من أحكامه ويعتبرون ذلك « شطارة » ويغضبون لها وقد يكون مرجع ذلك الى الاستعمار الذى حكم مصر ازمانا طويلة ، حيث غرض على المصريين أحكاما ظالمة بل بلغ منا الاغتياب بالتحايل على القانون أن أصبحنا نتحايل على أحكام الشريعة الاسلامية نفسها » (٢٨) .

ولعل الدكتور هيكل كان يشير الى فتوى وزير الاوقاف — حسين الجندى — فى وزارة النحاس حيث عقد الوزير اجتماعا حضره كثير من الفقهاء انتهى بفتوى كانت موضع سخرية وتعجب من جماهير الشعب وخلاصة الفتوى : « أن الملك فاروق ينحدر من الدوحة النبوية الشريفة عن طريق والدته الملكة نازلى حفيذة سليمان باشا الفرنسى « الكولونيل سيف سابقا » (٢٩) وقد يكون الكولونيل سيف بعد أن أسلم قد صلب اسلامه وأصبح من أكرم الناس عند الله لكن أن يكون من سلالة النبى عليه الصلاة والسلام فهذا هو العجب العجيب .

ويلاحظ أن جهود المعارضة قد تركزت كلها ضد حكومة الوفد فى شكل منسق وراحت تبث الدعايات والافتاويل بهدف كسب أرض جديدة على حساب الوفد وكأن القضية المصرية قد أصبحت قضية صراع بين الوفد واحزاب الاقلية بعيدا عن القضية الاساسية وهى الوجود البريطانى ، والملفت للنظر أيضا أن الحديث عن ٤ فبراير قد انصب على الوفد بعبءا من الخطر الحقيقى وهو الاحتلال البريطانى ومما يسترعى الانتباه أيضا

(٢٨) د . هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٢٩) مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس

ان الوفد لم يعالج تلك القضية (٤ فبراير) بذكاء وحنكة شديدين بل مضى
ليسلم لمعارضيه نقطة بعد أخرى ولعل أهمها تأثيرا على الوفد هي قضية
مكرم عبيد (٤٠) .

وبالرغم من أن السعديين كانوا يعتبرون مكرم عبيد وراء كل المشاكل
والانشقاقات التي أصابت الوفد بل وكان من بين أسباب خروج أحمد
ماهر والنقراشي من الوفد هو مكرم عبيد نفسه إلا أنه وبمجرد أن انفصل
مكرم عن الوفد حتى تلقفوه وصنعوا منه بطلا ووطنيا نزيها وعدوه ضحية
الانحرافات والسرقات التي ترعاها زوجة النحاس ومن ورائها أقاربها
وأصدقائها (٤١) .

وبمجرد خروج النحاس من الحكم — ٨ أكتوبر ١٩٤٤ م — شن
الدكتور أحمد ماهر حملة ضده متهما إياه بأنه كان يحكم مصر وفقا لاساليب
هتلر وموسليني محتما وراء برلمان جاء نتيجة انتخابات مزيفة (٤٢) .
وفي ٨ نوفمبر ١٩٤٤ م صدر مرسوم بقتون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٤ م
يقضى بإلغاء كافة الترقيات والعلاوات والمعاشات الاستثنائية التي تمت في
عهد الوزارة السابقة (٤٣) ، وأعيد الموظفون الذين عزلهم النحاس إلى
وظائفهم وأحيل إلى المعاش كل ما عرف عنه أنه كان ضليعا مع الوفد
ومن بين هؤلاء الدكتور طه حسين المستشار الفني لوزارة المعارف (٤٤) .

ولعل من أهم العوامل في تقوية الهيئة السعدية هو معاضدة
السيدة صفية زغلول « حرم سعد زغلول » لهذا الحزب وكراهيتها الشديدة
للنحاس ، وما يستوقف النظر أنها رفضت أن تهنيء النحاس عقب توليه

(٤٠) الحديث عن انشقاق مكرم عبيد أرجائه للفصل الخاص بسياسة
القصر على اعتبار أن خروج مكرم عبيد كان نتاجا لسياسة القصر
عقب ٤ فبراير .

(٤١) روز اليوسف ١٧ أبريل ١٩٤٤ م .

(٤٢) السياسة والاهرام ، الدستور أول نوفمبر ١٩٤٤ م .

(٤٣) الوقائع المصرية ١٤ نوفمبر ١٩٣٣ م ، الاهرام ١٣ نوفمبر —

١٩٤٤ م .

(٤٤) الوقائع المصرية ١٩ أكتوبر ١٩٤٤ م ، الاهرام ١٣ أكتوبر —

١٩٤٤ م .

وزارة ٤ فبراير عندما ذهب ليلتقى تهنئة أم المصريين « كما كان يطلق عليها »
 وقال الحاس وهو يقبل يدها : « جئنا لنتلقى من أم المصريين تهانينا » فقالت
 له : « أنا أعزيكم ولا أهنتكم » ليس خليفة سعد زغلول هو الذى يتولى
 الحكم على اسنة الرماح البريطانية « فقال الحاس : « نحن أنقذنا العرش »
 وأنقذنا الاستقلال » فقالت « لن تثبت الايام الا أن خليفة سعد تولى الحكم
 على دبابات الانجليز » (٤٥) .

ويبدو أن السيدة صفية زغلول كانت تناصر الدكتور أحمد ماهر على
 اعتبار أن الهيئة السعدية هي الرصيد الوطنى الباقي من تراث سعد
 زغلول ولذا فقد فتحت أمامهم النادى السعدى وراحت تستقبل أعضاء
 الهيئة السعدية وترودهم بنصائحها وحدث فى ذكرى سعد سنة ١٩٤٣ م
 أن هاجم الشباب الوفديون الشبان السعديين أثناء زيارتهم لبيت الامة .
 وراحوا يقولون فى مواجهة الدكتور أحمد ماهر : الحاس : الحاس . فما
 كان من الدكتور ماهر الا أن قال : انجليزى انجليزى . وردد السعديون
 هذا الهتاف فأرسلت الحكومة قوات البوليس واقتحموا بيت الامة وضربوا
 الشبان السعديين أمام أم المصريين (٤٦) من هنا كان اصرار أم المصريين على
 اعلان عدائها الصريح للحاس وحكومته وذلك من خلال المواقف التالية :

اولا : انها طلبت من الوفد ان يبحث عن مكان اخر غير بيت الامة
 للاجتماع .

ثانيا : انها ذهبت عقب ٤ فبراير الى القصر الملكى واعتذرت باسم
 سعد زغلول عما فعله خليفة سعد وقالت لحسين باشا (رئيس الديوان)
 « قل للملك انه ليس من مبادئ سعد أن يتولى الوفد الحكم على الدبابات
 وقد اختلف سعد كثيرا مع الملك فؤاد ولكنه لم يلجأ مرة واحدة للاجنبى وكان
 يقول : « الملك هو رأيتنا جميعا » وأضافت السيدة صفية زغلول « اننى منذ
 وم ٤ فبراير لا انام الليل واننى أعجب كيف ينام الرجال » (٤٧) .

(٤٥) اخبار اليوم ١٩ يناير ١٩٤٦ م .

(٤٦) المصدر السابق .

(٤٧) نفس المصدر السابق ، تقارير البوليس المخصوص محفظة رسم

١٨ وثائق عابدين وثيقة رقم ١٣ دار الوثائق القومية .

أما الوسائل التي اتبعها النحاس مع السيدة صفية زغلول فقد قاطع بيت الأمة ومنع جميع وزرائه من زيارتها وصدرت الأوامر إلى الرقابة بأن تحذف مقالات الثناء عليها أو حتى مجرد ذكر اسمها (٤٨) ويبدو أن النحاس قد حاول إعادة العلاقات مرة ثانية مع بيت الأمة فقد حاول عثمان مكرم أن يبذل الوساطة تمهيدا لعودة العلاقات إلا أن السيدة صفية زغلول أجابت بأنها لا تضع يدها في يد النحاس وإنما تغفر له أسأته لشخصها أما أسأته لمصر ولملك مصر فهي لا تستطيع أن تنساه « (٤٩) » .

ويبدو أن السيدة صفية زغلول قد تأثرت كثيرا من أحاديث الدكتور أحمد ماهر — ضد النحاس فقد كان الأول كثيرا التردد عليها وكانت تصرح دائما أن الوفد وزعامته قد خرجا على خط سعد زغلول وأن الباقي من رصيده هو أحمد ماهر وهيئته السيئة (٥٠) .

وعلى الرغم من كل هذا فقد كانت صفية زغلول تعتبر النحاس ضحية للعديد من الشخصيات التي زينت له ما صنع في ٤ فبراير وكانت تقول « اننى حزينه على النحاس الذى عرفته قبل ١٩٤٢ ولا أستطيع ان انسى انسه خدم مصر حتى ذلك الحين خدمات صادقة أما النحاس بعد ذلك « فمنه لله » (٥١) ولعل هذا يفسر لماذا لم يشترك النحاس في تشييع جنازة صفية زغلول .

وهكذا تجمعت كل انواع المعارضة لكى تتخذ من النحاس وحكومته هدفا حتى تنمو الاحقاد واضغائن ضد الوفد وحمل النواب السعديون حملة شديدة على الحكومة لدرجة أنهم طالبوا بالغاء ما جاء في معاهدة ١٩٣٦ مما يمس استقلال مصر (٥٢) وكان الزعماء السعديون أنفسهم لم يشتركوا في توقييع هذه المعاهدة بحكم أنهم كانوا اعضاء بارزين فى الوفد واصبح من الممكن

(٤٨) اخبار اليوم ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ / ١١ / ١٩٤٦ .

(٤٩) نفس المصدر .

(٥٠) الدستور اول نومبر ١٩٤٤ .

(٥١) اخبار اليوم ١٩ / ١١ / ١٩٤٦ .

حس ٣٣٧ . ٣١٨

(٥٢) مضبطة مجلس الشيوخ — الجلسة الاربعون ٢٨ ابريل ١٩٤٤

ان نسمع في مجلس الشيوخ أثناء مناقشات دارت حول وباء الكوليرا مثل هذه الكلمات التي يتمثل في سخريتها المرة ذلك العداء الشديد الذي يكنه الاعضاء السعديون ضد حكومة الوفد « ان مصر تعيش ساعات عصيبة لقد جاءتنا الملايا كما جاءتنا الحكومة الحالية مع هذا الفارق الوحيد وهو ان الملايا قد جاءتنا على متن الطائرة البريطانية كما جاءتنا الحكومة الحالية على ظهر دبابات بريطانيا العظمى (٥٣) وعلى الرغم من ان هذه الكلمات لم تشرها الصحف الا انه قد تذللها الناس واصبحت حديث رجل الشارع في مصر

وعبرما فلم يترك السعديون فرصة الا استغلوها بهدف زعزعة ثقة المصريين في الوفد وقيادته وما كانت مذكرة نوفمبر ١٩٤٣ الا انطلاقا من هذه السياسة تلك المذكرة التي قدمها المعارضون ومن بينهم الحزب السعدى الى قادة الدول الكبرى المجتمعون في القاهرة (تشرشل - روزفلت - شايانج كاي شك) شهبوا فيها بالوفد وسياسته وحددوا مطالب مصر في اربع نقاط اساسية :

- ١ - التسليم باستقلال مصر ورفع القيود التي اوجدتها المعاهدة وجلاء جميع القوات الاجنبية .
- ٢ - الاعتراف بحقوق مصر في السودان .
- ٣ - استرداد مصر كامل سيادتها على قناة السويس .
- ٤ - اشتراك مصر في مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة ذات سيادة .

وقد تضمنت المذكرة أيضا الشكوى من سوء استخدام الوزارة للاحكام العرفية والرقابة الصحفية (٥٤) وهذه المذكرة لا تختلف عن مذكرة الوفد والتي قدمها الى الحكومة البريطانية في ابريل ١٩٤٠ حيث ان كلا منهما تعد مذورة سياسية بهدف لفت نظر السياسة البريطانية الى ان المعارضة قد ملت الانتظار .

(٥٣) المصدر السابق ص ٣١٨ .

(٥٤) مذكرات حسن يوسف القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ص ١٦٧ الرافعي مرجع سبق ذكره ص ١٣٥ .

والمهم ان هذه المناورة البارعة لم تكن من اختراع المعارضة وانما كانت بدعوة من الملك فاروق (٥٥) وهذا ما يؤكد الدافع الحقيقى من وراء تلك المفكرة لو غيرها من المواقف العديدة والتي كان الهدف في مجملها تشوية صورة الوفد بدرجة تسمح للقصر بإقالته في الوقت المناسب وبلا أى ردود فعل شعبية أو بريطانية .

واستطيع ان اقول ان سياسة الهيئة السعدية لم تكن قائمة على أى اساس ديمقراطى او دستورى وان مبالغتها في فكرة الديمقراطية تتناقض تماما مع سياسة حكومات الاقلية والتي تراست الحكم بدا من يناير ١٩٣٨ وحتى ٤ فبراير وقد كانت الهيئة السعدية من بين الاحزاب التي اشتركت في الحكم على الرغم من مخالفة ذلك صراحة لنص الدستور الذي يخول لحزب الاغلبية حق تشكيل الحكومة الا ان احزاب الاقلية قد تمكنت من تزيف الانتخابات بالعديد من الوسائل وصادرت في ذلك حق الامة في اختيار مرشحها وللأسف فقد تعودت العديد من الحكومات على المضي في هذا الطريق الذي يعد انتهاكا صريحا لابطسح حقوق الانسان المصرى .

الاحرار الدستوريون :

وهم اول تجمع خرج على الوفد سنة ١٩٢٢ وتولوا الوزارة منفردين احيانا ومؤتلفين مع غيرهم احيانا اخرى وكانت اخر زارة لهم تلك التي تولوها عقب اقالة الوفد ١٩٣٧ واستمروا فيها حتى اغسطس ١٩٣٩ ولعل من اهم الاسباب التي دعت الى تأليف الحزب الدفاع عن الدستور والعمل على سرعة اصداره وتنفيذه والحفاظ على الحياة الدستورية وتأكيدا لاهمية الدستور عند مؤسسى الحزب نعتوا انفسهم باسمه (٥٦) .

واعتمد الحزب في تكوينه على طبقة كبار ملاك الاراضى الزراعية ذوي الثقافات الاجنبية وعلى ضوء برنامج الحزب يبدو الى حد كبير انه جاسا متفقا مع التكوين الاجتماعى والفكرى للاحرار الدستوريين .

(٥٥) مذكرات حسن يوسف ص ١٦٦ ، ذ.هيكمل مرجع سبق ذكره .
٢٦٤ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى روز اليوسف ١٦ اغسطس ١٩٨٢ .

(٥٦) د . احمد زكريا الشلق حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢
١٩٥٣ القاهرة ٨٢ ص ٢٤٩ .

وبالرغم من انهم يهدفون الى استقلال البلاد الا انهم يحرصون على مكاسبهم الاقتصادية والاجتماعية حيث نصت المادة السادسة من برنامج الحزب على ضرورة تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل على اساس من العدل (٥٧) .

والعدل مبدأ اخلاقي يفهم باكثر من زاوية حيث يفهمه الراسماليون بأنه الارتفاع بالمستوى الاجتماعى للعامل فى اطار النظام القائم ويفهمه الاشتراكيون على اختلاف درجاتهم بأنه تغيير فى اساس ملكية وسائل الانتاج ولذا فقد ظلت مبادئ هذا الحزب مصدر شك وريبة لدى قطاعات كبيرة من العمال المصريين لان الصفة الغالبة على هذا الحزب انه تجمع يعتمد على العصبية اكثر من اعتماده على مبادئ سياسية حيث ضم العائلات ذات العصبية الريفية ومن هنا كان اكثر الاحزاب تفككا وتعرضا للخلافات الشخصية حول زعامته (٥٨) .

ويلاحظ أن كل الاحزاب السياسية فيما عدا الحزب الوطنى انشطرت عن الوفد او صدرت عن اشخاص اصلا من انصار الوفد فلاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والهيئة السعدية والكتلة الوفدية كل هذه القوى تألفت من اشخاص انفصلوا عن الوفد فى هذا الوقت او ذاك .

وعلى الرغم من ان هذا الحزب يعد من اهم الاحزاب مطالبة بالدستور الا أنه ما ان تولى محمد محمود الحكومة (ديسمبر ١٩٣٧) حتى قامت حكومته بحركة تنقلات داخل الجهاز الادارى للدولة وشملت أيضا عمليات فصل واسعة النطاق للعناصر الوفدية واحلت الموالين لها محلهم ولعل هذا كن مقدمة لتزييف ارادة الامة حتى لقد شهد السفير البريطانى بأنه بات واضحا ان الانتخابات سوف « تزييف » بواسطة الحكومة (٥٩) .

(٥٧) قانون حزب الاحرار الدستوريين — القاهرة ١٩٤١ ص ١٩

(٥٨) مجلة آخر ساعة ٢٣/١١/١٩٤١ .

(٥٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٠١ من لامبسون الى ايدن ٨ فبراير ١٩٣٨ .

وبالفعل فقد بدأت الحكومة فى القيام بالعديد من الاجراءات التى تؤكد عزمها على تزييف ارادة الامة ولعل الخطوة الاولى فى تلك العملية هى اجراء الانتخابات على مرحلتين (الوجه القبلى فى يوم والوجه البحرى بعد ثمان واربعين ساعة) وتذرعت الحكومة بحجة الحفاظ على الامن والنظام وحتى يبدو هذا الاجراء وكأنه لا يتعارض مع الدستور فقد تم اصدار فتوى من قلم قضايا الحكومة بان هذا الاجراء لا يتناقض مع الدستور (٦٠) .

ولعل هذه هى المرة الاولى فى تاريخ الحدة النيابية المصرية التى تجرى فيها لانتخابات على مرحلتين بدلا من اجرائها فى يوم واحد كما كان متبعاً من قبل ولا يخفى نائب رئيس الاحرار الدستوريين الهدف الحقيقى من وراء هذا الاجراء حيث يقول : (لقد كان محمد محمود أكثر اطمئنانا الى الوجه القبلى فاذا جرت فيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الاغلبية الكبرى لانصار الحكومة اثر ذلك فى مجرى الانتخابات فى الوجه البحرى تأثرا كبيرا) (٦١) .

ولم تكف الحكومة بهذا الاجراء وانما اقدمت على تعديل الدوائر الانتخابية عن طريق فصل بعض المناطق او ضم مناطق اخرى بما يتفق ومصالح مرشحي الحكومة (٦٢) .

ومن المؤكد ان ما اقدمت عليه الحكومات من تعديل الدوائر الانتخابية ادى الى الاستهانة بالقانون واقتناع الاحزاب بإمكان تعديل تلك الدوائر على هواهم ولم تفرق الاحزاب بين المبادئ القومية الثابتة والمنافع الحزبية العاجلة ولعل ما اقدمت عليه حكومة ٤ فبراير من اعادة الدوائر الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٣٧ يعد مثلاً واضحاً لمدى الاستهانة بفكرة ثبات الدود الجغرافية بين الاقاليم (٦٣) .

(٦٠) صحيفة السياسة ٢٥ فبراير ١٩٣٨ .

(٦١) د . محمد حسين هيكى مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٧٢ .

(٦٢) المصدر السابق ، صحيفة المصرى ١٥ فبراير ١٩٣٨ .

(٦٣) مضابط مجلس النواب — دور الانعقاد العادى الاول ١٢ أغسطس ١٩٤٢٢ ص ١٣١٩

وهكذا سلخ الدستوريون في الحكم أكثر من عام ونصف ثم يقوموا
إلا بالأجراء التقليدي الذي تتبعه كل وزارة حزبية وهو سـن التوائين
والتشريعات بهدف التضييق على خصومها السياسيين .

ووفقا لهذا الاتجاه فقد أصدرت الحكومة مرسوما في ٨ مارس
١٩٣٨ م — بمنع قيام الجمعيات أو الجماعات التي لها صورة تشـكيلات
ثبته عسكرية « القمصان — الملونة » (٦٤) .

وسدو أن الملك فاروق كان قاسما مشتركا في حركة الصراع الدائريين
القوى السياسية المختلفة بهدف أن يكون للقصر موقف الريادة أو بالمعنى
المعارف عليه أن يكون فاروق هو المصدر الفعلي للسلطات وفي المباقل فلا مانع
من أن يتغاضى الملك عن أى تجاوزات تحدثها حكومات الاقلية حتى ولو كان
من بين هذه التجاوزات تزيف ارادة الامة .

ويمضى احد زعماء الاحرار الدستوريين في تصوير ما حدث عقب فوز
الدستوريين في انتخابات ١٩٣٨ فيقول « لقد كان من المتوقع الا يقبل الملك
استقالة الحكومة أو يكلف محمد محمود باعادة تأليفها لكن ما حدث أن
الوزارة قدمت استقالتها فاستبقاها الملك للبت فيها ومضت الايام ولم
يبت في أمر الاستقالة ولا في الوزارة الجديدة بل ان البرلمان افترض
وألقى محمد محمود خطاب العرش وأمر الوزارة مازال مطلقا وعندما صدر
الأمر لمحمد محمود بتأليف الوزارة قدم كشفا باسماء اعضائها فاستبقاه الملك
وطلب كشفا آخر وهكذا حتى قدم محمد محمود ثمانية كشوف (٦٥) .

ويبدو أن على ماهر (رئيس الديوان الملكي) قد لعب الدور الرئيسي
في افساد العلاقات بين القصر والاحرار الدستوريين ولعل الهدف هو أن
يكون كامل البندارى عضوا في الحكومة حتى ينقل للقصر ما يدور داخل
جلسات مجلس الوزراء (٦٦) .

(٦٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١٢ من لامبسون الى ايدن
F. O. 371

(٦٥) د . هيكل مرجع سبق ذكره ص ٧٨ ، السياسة الاول من اغسطس
١٩٣٨ ، مصر الفتاة ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٨ .

(٦٦) المصور ١٩٣٩/٤/١٤ بقلم فكرى اباطة ، مذكرات كريم ثـابت
صحيفة الجمهورية الاول من يوليو سنة ١٩٥٥ ، د . هيكل مرجع
سبق ذكره ص ٨٨

ولم تستطع حكومة محمد محمود أن تقف في وجه هيمنة القصر ومحاولاته المتكررة للنيل من استقلال الحكومة حتى وصل الأمر أن على ماهر قد تخطى عمل الحكومة وقام بتمثيل مصر في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن (مارس ١٩٣٩) على الرغم من أن محمد محمود كان حريصا على الذهاب الى هذا المؤتمر حتى يحظى ببعض الشعبية وخصوصا وأن هذا المؤتمر (المائدة المستديرة) سيناقش القضية الفلسطينية التي تحظى باهتمام بالغ من الشعب المصري ، وتشير الوثائق الأمريكية الى أن على ماهر كان حريصا على عدم حصول محمد محمود على تلك الشعبية (٦٧) .

ويضيف نائب رئيس الاحرار الدستوريين قائلا : « لقد كان محمد محمود يريد أن يسافر بنفسه الى هذا المؤتمر راجيا ان يكون له فخر المشاركة في تفريج أزمة العرب من اهل البلاد المقدسة وكان الرجل مفتبطا بما يرجو ان يقوم به من ذلك ايما اغتباط » (٦٨) .

واذا كان هذا الموقف يعد تصعيدا في الصراع بين القصر والحكومة فانه من ناحية اخرى يعتبر مخالفة صريحة لا بسط المبادئ الدستورية فلم يكن من الطبيعي أن يسافر رئيس الديوان في مهمة قد تقترب عليها مسئولية سياسة هي بلا شك من اختصاص الحكومة ، ولما كان على ماهر لم يحصل على تكليف رسمي من الحكومة (٦٩) حتى تتحمل مسئولية أعماله فان هذا الاجراء يعد مخالفة لا بسط القواعد الدستورية والتشريعية .

وكان الاجدر بحكومة محمد محمود ان تقدم استقالتها ولعلها بذلك قد تحظى بشعبية اكثر من اشتراكها في مؤتمر المائدة المستديرة وهي بذلك تضع فاروق وحاشيته في موقف غاية في الصعوبة الا ان الدستوريين قد قبلوا على أنفسهم أن يكونوا تابعين للقصر على اعتبار أنه مصدر السلطات الحقيقية وهم من هذه الناحية يتحملون القدر الأكبر في المسئولية .

والحقيقة انه لم تكن هناك ضرورة وطنية تستدعي قبول محمد محمود تشكيل الحكومة من البداية بعدما تأكد ان الهدف من اقالة حكومة الوفد هو المجيء بحكومات الاقلية التي لن تقف في وجه النفوذ المتنامي للقصر

(٦٧) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة ١٥٢٣ من برت فيش السيسى الخارجية الأمريكية ٤ فبراير سنة ١٩٣٩ . 307 - 110

(٦٨) د . هيك ج ٢ ص ١٥٥ ، مذكرات حسن يوسف ص ٣٩ .

(٦٩) المرجع السابق .

والغريب ان كثيرا من المشاكل التى دار حولها النزاع بين الحزب والقصر كانت بخصوص مسائل سبق ان وقع النزاع حولها من قبل بين حكومة الوفد والقصر ويومها وقف الاحرار لادستوريون الى جانب القصر ضد الوفد (٨٠) .

وكان على الاحرار الدستوريين ان يدفعوا ثمن عدوانهم على الدستور وكان الثمن غاليا حيث نقلت خيوط السلطة التى تبقت فى يد حكومتهم الى يد القصر وما ان حل عام ١٩٣٩ حتى كانت الحكومة قد وصلت الى نرجسة لم تعد متلك من السلطة الا ما تستمده من اقصر وأصبح دستور القصر هو دستور الحكومة (٧١) .

وظل الصراع قائما بين على ماهر ممثلا للقصر وبين محمد محمود الذى كان يصارع المرض حتى اضطر الى تقديم استقالته ولقد اختلفت الروايات حول ظروف الاستقالة فالبعض يعتقد بان تقديم الاستقالة قد تم بناء على اوامر القصر (٧٢) .

وبالبعض الآخر يعتقد ان محمد محمود قد ابلغ الملك برغبته فى الاستقالة بعد أن علم أن على ماهر يتصل ببعض الاشخاص ليعرض عليهم الاشتراك معه فى الوزارة الجديدة (٧٣) .

اما محمد محمود نفسه فيقول للسفير البريطانى غداة تقديم استقالته انه ليس من سبب سوى ظروفه الصحية (٧٤) واعتقد ان القصر هو الذى

(٧٠) د . عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٣٧ -

١٩٤٨ بيروت فى سنة ١٩٧٣ ص ٢٢٥ .

(٧١) مصر الفتاة ٨ ١٠ أغسطس ١٩٣٩ ، مذكرات كريم ثابت صحيفة الجمهورية ٢٥ يونية سنة ١٩٥٥ .

(٧٢) عبد الرحمن الرافعى مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٦٩ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٠٥ .

(٧٣) د . هيكى مرجع سبق ذكره ص ٢ ج ٢ ص ١٦٢ ، محمد التامى مرجع سبق ذكره ص ١٣٠ .

(٧٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١١ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٩ . F.O. 407 . 223

طلب من محمد محمود ان يقدم استقالته نظرا لان على ماهر كان حريصا على اقالة محمد محمود حتى تسند اليه رئاسة الحكومة ولما كانت العلاقة بين فاروق وعلى ماهر تتسم بالود المتبادل فمن الطبيعي ان يطلب فاروق من محمد محمود ان يقدم استقالته ومما يضاعف من هذا الاعتقاد ما تشير اليه الوثائق الامريكية من ان محمد محمود لم يعد موضع ثقة الملك فاروق بسبب مؤامرات على ماهر (٧٥) .

وسواء اكان القصر هو الذى اوعز الى محمد محمود بتقديم الاستقالة او ان محمد محمود هو الذى اقدم من نفسه على تقديم الاستقالة فالمحصلة واحدة وهو ان الاستقالة قد قبلت لان الحكومة لم تعد تحظى برضاء الملك .

وهكذا سلكت احزاب الاقلية طرقا لا تتفق مع الحياة الدستورية معتمدة على القصر الذى لم يتورع عن اقالة اية حكومة حينما يجسد أن الغرض من بقائها قد استنفذ وبخروج الدستوريين من الحكم انتقلوا الى صفوف المعارضة الا ان معارضتهم كانت دائما في اطار التعاون مع بريطانيا باعتبارها الدولة الحليفة ولقد ذكر السفير البريطانى : « ان الدكتور احمد ماهر يبدى قدرا كبيرا من التعاطف مع الدول الديمقراطية وأنه يرى ضرورة خلق روح الثقة بانجلترا واعطائها حقوقا اكثر مما ورد في معاهدة ١٩٣٦ وان الاحرار الدستوريين يشاركون الدكتور احمد ماهر في وجهة نظره تلك » (٧٦) .

وعلى ما يبدو فان موقف الاحرار الدستوريين لم يكن متفقا في اية قضية من القضايا القومية وانما كانت السمة البارزة لهذا الحزب هي الانقسام غيبيا كان رئيس الحزب موافقا على اعلان الاحكام العرفية كانت الغالبية العظمى ترى خلاف هذا الراى على اعتبار ان مصر لم تعان الحرب فضلا عن بعدها عن ميادينها ومن ثم فلا موجب لفرض

(٧٥) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٨٩ من برت فيش الى الخارجية الامريكية ٢٢ اغسطس ١٩٣٩ .

(٧٦) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٤٦ من لامبسون الى هاليفاكس ١٢ يناير سنة ١٩٤٠ .

هذا القانون المقيد للحرية وإذا كان الغرض من هذا القانون هو ضمان موقف مصر بجانب انجلترا ففى استطاعة الحكومة استصدار التشريعات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض ولقد صدرت تشريعات مشابهة تنطبق بالسفن والتموين والصحف واجهزة الاعلام وبعد مناقشة الموضوع داخل اجتماعات الحزب تمكن محمد محمود من ان يقنع الغالبية باهمية اعلان الاحكام العرفية بحجة ان الدستوريين لو كانوا شركاء فى الحكم لتضامنوا مع الوزارة فى هذا الاجراء وليس من الانصاف ان يكون للانسان فى الموضوع الواحد رايان متناقضان تبعا لوجوده فى الحكم او كونه فى المعارضة (٧٧) .

أما عن موقف السبعين من قضية دخول مصر الحرب ضد المانيا فلقد اختلفت وجهات النظر فبينما كان محمد محمود (رئيس الحزب) يرى ان افضل وسيلة لتدعيم الصداقة بين مصر وبريطانيا هو ان تعلن مصر الحرب ضد المحور (٧٨) كان نائب رئيس الحزب (الدكتور هيكل) وغالبية الحزب يؤيدون الاتجاه القائل بضرورة تجنب مصر ويلات الحرب (٧٩) .

وعندما تقدم الوفد بمذكرته الى السفير البريطانى - ابريل سنة ١٩٤٠ - تلك المذكرة التى وصفها السفير البريطانى بانها تعد تطرفا فى المطالب الوطنية بهدف ان يعيد الوفد هيئته وقدرته على خلق المتاعب وتعتبر نقطة تحول خطيرة فى العلاقات المصرية البريطانية (٨٠) وعلى الرغم من ان المطالب القومية التى دعت اليها تلك المذكرة كانت موضع رضاء وقبول من كل القوى السياسية الا ان محمد محمود (زعيم الدستوريين) ند وصفها بانها محاولة للحصول على شىء بالتهديد والابتزاز وانها ابعد ما تكون عن الحنكة السياسية (٨١) .

(٧٩) مذكرات حسن يوسف ص ١١٧ ، الدكتور هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص ١٩٧ .

(٨٠) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٣٢ من لامبسون الى هاليفاكس ٤ مايو ١٩٤٠ . F.O. 407. 224

(٨١) الاهرام ، السياسة ١٩٤٠/٨/٥ ، آخ سياسة

أما عن موقف الدستوريين من أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

فلقد انضم الدستوريون بكل قواهم الى القوى المناهضة للوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ ولا غرابة في ذلك فقد كانوا أول الخارجين على الوفد سنة ١٩٢٢ وكان العداء بينهما يتفاقم يوما بعد يوم . ولقد رأى الدستوريون في تلك الازمة تكوين وزارة ائتلافية برئاسة النحاس فهي تضمن اشترك الوفد وتحول دون انفراد به بالحكم كما يريد القصر وتنسجم مع ما للوفد من اقلية في البرلمان ، ولقد اعتبر الدكتور هيكل أن تأليف وزارة قومية برئاسة النحاس يعد حلا كريما للموقف ويجعل رفض الانذار مأمون العاقبة ويحافظ على استقلال مصر وسيانيتها (٨٢) وبعث محمد محمود رئيس الدستوريين رسالة احتجاج واستنكار للسفير البريطاني حملها « دسوقي اباطة » سكرتير عام الحزب الى « والتر سمارت » « السكرتير الشرقي للسفارة » وتضمنت تلك الرسالة العلاقة بين ما حدث في ٤ فبراير ومعاهدة ١٩٣٦ على اعتبار ان ما حدث يعد انتهاكا خطيرا لمعاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا (٨٣) .

ومن المؤكد ان بريطانيا كانت تقدر اهمية العلاقة الوطيدة مع الدستوريين لذلك اوفدت والتر سمارت « السكرتير الشرقي للسفارة » الى منزل الدكتور هيكل - رئيس الحزب بالنيابة - ليحمل اليه تحيات الحكومة البريطانية وتقديرها لسياسة الحزب ومواقفه في مناصرة الديمقراطية وما يلفت النظر ان الدكتور هيكل لا يثير موضوع ٤ فبراير كقضية خلاف مع بريطانيا وانما يطلب من السكرتير الشرقي « والتر سمارت » ان يتوسط بريطانيا لدى الوفد لتخصيص عدد من المقاعد للمعارضة ويحاول الدكتور هيكل ان يربط بين هذا المطلب وحادث ٤ فبراير بقوله : « لابد من تخصيص نسبة من الدوائر الانتخابية لأحزاب المعارضة والا ستفطر هذه الاحزاب الى مهاجمة الوفد على اعتبار انه جاء الى الحكم على اسنة الحزاب البريطانية (٨٤) .

(٨٢) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٢٨ - ٢٣٠ .

(٨٣) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٥٥٣ من لاميستون الى الخارجية البريطانية ٩ فبراير سنة ١٩٤٢ . F.O. 371 - 31268

(٨٤) المصدر السابق وثيقة رقم ١٥٣٦ ١٥ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون الى حكومته .

ومزيدا في ارضاء المعارضة فقد كتب السفير البريطانى الى حكومته بان توغز الى صحيفة التيمز والى الاذاعة البريطانية « ب.ب.سى » ليقدما تعليقا على عودة الوفد الى الحكم على اعتبار ان بريطانيا تتعاطف ايضا مع السعديين والاحرار الدستوريين لاخلاصهم لمعاهدة ١٩٣٦ ولتناصرتهم قضية الديمقراطية في العالم (٨٥) .

ويبدو ان السفارة البريطانية في محاولة منها لكسب ود المعارضة قد بذلت محاولات مع الوفد فيما يتعلق بتخصيص عدد من المقاعد البرلمانية للمعارضة الا ان حكومة الوفد اشترطت ان يعلن الدستوريون والسعديون ان مصطفى النحاس قد ادى خدمة جليلة للعرش وللبلاد بقبوله الوزارة في ٤ فبراير (٨٦) فاذا ما وافق الدستوريون والسعديون على هذا التصريح يمكن الدخول في مفاوضات عدد المقاعد التى يمكن ان تترك للمعارضة وابدى الدستوريون موافقتهم على الشرط السابق (٨٧) الا ان عدد المقاعد التى تترك للمعارضة كانت موضع خلاف حيث طلب الدستوريون ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب وتمسك الوفديون بنسبة ١٥٪ فقط .

وهكذا ابدى الدستوريون موافقتهم لأن يعلنوا ان مصطفى النحاس بقبوله الوزارة في ٤ فبراير قد ادى خدمة جليلة للبلاد على شرط ان يتنازل الوفد عن ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب والا فان عودة الوفد تعتبر على اسنة الحراب البريطانية .

وعندما فشلت المفاوضات قرر الدستوريون متضامنين مع باقى الاحزاب مقاطعة الانتخابات وهنا فان الامر يعد اكثر غرابة لان امتناعهم عن دخول الانتخابات لم يكن احتراما لمبدأ ولا احتجاجا على حادث وقع ولا ايمانا بعقيدة لانهم مستعدون كما رأينا لدخول الانتخابات على شرط الاتفاق على الدوائر .

(٨٥) محسن محمد . التاريخ السرى لمصر ص ٢٦٥ .

(٨٦) آخر ساعة ٢٢ فبراير ١٩٤٢ ، اخبار اليوم ١٣ فبراير ١٩٤٦ .

(٨٧) دار الوثائق القومية تقارير البوليس الاخصوس محفظة رقم ١٨ وثيقة رقم ٣ ، آخر ساعة ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ .

. وهكذا عادت نفس المناورات التي حدثت يوم ٤ فبراير يوم ان قالوا لمصطفى النحاس : اذا قبلت تشكيل وزارة قومية فان هذا يعد خروجاً من دائرة الانذار البريطانى « وعندما اصر النحاس على رفض الحكومة القومية قالوا له : « انك جئت على اسنة الحراب البريطانية واليوم يطلبون عددا من المقاعد فى مجلس النواب ويشهدون أن النحاس قد انتقد البلاد بقبوله الحكم واذا رفض قالوا لن ندخل مجلس النواب لانه امتداد للحكومة التى جاءت على اسنة الحراب البريطانية .

ومن هنا فقد اشترك الدستوريون مع باقى القوى المناهضة للوفد فى مقاطعة الانتخابات واخذوا يعتقدون الاجتماعات للتباحث فى كيفية مواجهة الوفد على اعتبار أن الوفد هو قضيتهم الاولى وجريا على سياسة النيل من الوفد فقد بعث الدكتور هيكى بكتاب الى الملك فاروق يتذمر فيه من الحكومة وسياستها واعتبارها الحكم مغنما وعاب عليها تأليفها لجنة لبحث تبعات مصر وقضايا ما بعد الحرب (٨٨) .

وظل رئيس الوزراء — مصطفى النحاس — هدفا لهجمات شديدة وجهتها اليه المعارضة مشيرة الى ظروف مجيئه الى الحكم ولم تقوان كل الاحزاب عن اللجوء الى أى الطرق مهما كانت بهدف النيل من الوفد وقيادته بما فى ذلك اللجوء الى قادة الحلفاء (٨٩) وتناسى الدستوريون انهم قد اخذوا على الوفد هذا المسلك فى مذكرة سنة ١٩٤٠ حينما تقدم الى السفير البريطانى بمطالب مصر حيث اعتبرها محمد محمود مسلكا غاية فى الانتهازية وطعنة فى ظهر الحليفة (٩٠) .

(٨٨) صحيفة السياسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٢ .

(٨٩) عبد الرحمن الراغى مرجع سبق ذكره ج٢ ص ١٣٥ — ١٣٦ ،
مذكرات حسن يوسف ص ١٦٦ .

(٩٠) صحيفة السياسة ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٠ .

ومرة ثانية يحاول الاعضاء الدستوريون في مجلس الشيوخ اثارة
مذكرة ١٩٤٠ م في محاولة لاحراج الحكومة على أساس أن ماكان يعتبره الوفد
مطلباً وطنياً سنة ١٩٤٠ قد أصبح أمراً منسياً عقب ٤ فبراير .

الا أن النحاس في محاولة منه لتبديد تلك الاتهامات قد اعلن ان المذكرة
بكل مطلب من المطالب الوطنية المدونة بها وفي مقدمتها الجلاء عن السودان
هى فخرنا ولا تزال هى نفس مطالبنا نعمل لها جهد امكاننا حتى يأذن الله
بتحقيقها أو نفنى دونها (٩٢) .

والحقيقة ان ما اعلنه النحاس والخاص بمذكرة ابريل ١٩٤٠ لم يقترن
بأية خطوة عملية وانما كان من قبيل الاستهلاك السياسى لرد الهجمات
المكررة التى نوجهها المعارضة بهدف النيل من الوقت والتقليل من ثوره
امام الراى العام .

واستطيع أن اقول ان الاحزاب المصرية قد اضاعت قدراً كبيراً من
جهداها فى قضايا تعد ثانوية بالنسبة للقضية الاولى وهى الاحتلال حيث لم
تشغل هذه القضية المكائنة اللائقة بها وبالتالى فان حكومة الوفد قد
انشغلت بالدفاع عن نفسها وسوق العديد من المبررات فى محاولة لاقتناع
الراى العام بسياستها .

وبالقدر الذى كانت تنشط به المعارضة كانت حكومة الوفد تندفع
للارتباط بالاحتلال وتلبية كل طلباته سواء اكان هذا نكايه فى المعارضة
أو خوفاً من تسلط الاحتلال ولذا فان الوفد يعد مسئولاً مسئولية مباشرة
عن العديد من التجاوزات التى وقعت طوال فترة بقائه فى الحكم حيث اتاح
لخصومه فرصة قوية لمعارضته حتى وصل الامر الى التشكيك فى
وطنيتيه (٩٢) .

(٩٢) مضابط مجلس الشيوخ — الجلسة الرابعة — دور الانعقاد
العادى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٢ ص ٩٠ .
(٩٣) المصدر السابق الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢ دور الانعقاد
الثامن عشر ص ٥١ .

وبدلاً من أن تقدم الحكومة على تبديد تلك المزايم راحت تضاعف من هذا الاعتقاد عن طريق الإجراءات الإدارية التي شملت نقل وفصل العديد من المديرين وكبار الموظفين بحجة أنهم يناصرون أحزاب الأقلية (٩٤) .

والواقع أن الرقابة على الصحف ومنع الاجتماعات العامة والاعتقالات السياسية قد مكن الوزارة من أن تطلق يدها أكثر مما فعلت الوزارات الوفدية في أي عهد مضى أو حتى وزارات الأقلية .

وعلا بقاتون للنفي الإداري باتت المعارضة تتوجس خوفاً من هذا السلاح الذي استعملته الحكومة أسوا استعمال وحتى دور الأحزاب خضعت لرقابة شديدة من جانب البوليس السياسي مما اضطر الغالبية الكبرى من أعضاء الأحزاب إلى الاعتكف في منازلهم خوفاً من الاعتقال (٩٥)

والحقيقة إن أحداً لا يستطيع أن يعنى سياسياً مصرياً من الاشتراك في إتاحة الفرصة للسفير البريطاني لانتهاك حرية مصر وكرامتها واستقلالها على النحو الذي حدث في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وزعماء الأحزاب كانوا يخشون دائماً أن يحل البرلمان الذي يضم نوابهم مما جعلهم يخشون الاحتكام من جديد إلى الانتخابات حرصاً على مكاسبهم وتأليف حكومة برئاسة النحاس قومية كانت أو إدارية أو وفدية لم يكن ليزيل آثار الإنذار البريطاني والمسئولية عن هذا الحادث قسمة بين القصر والزعماء والأحزاب والسفير البريطاني .

أما من منهم كانت مسئولية أثقل أو أخف فلا يغير من الحقيقة في شيء وكل الأحزاب كانت تقبل مبدأ التدخل البريطاني ولكن كل منهم يؤثر الزاوية التي تتفق مع مصلحته .

للفحاس يريد أن تكون الحكومة كلها وفدية لمصلحته ومصلحة حزبه وأحزاب الأقلية تريد أن تكون الحكومة ائتلافية حتى يكون لهم نصيب في الحكم والقصر مرغم تحت ضغط الانجليز ولكنه يكره النحاس ويود أن تكون الحكومة مؤلفة من جميع الأحزاب لكي تتاح له فرصة المؤامرة تأييداً لسلطته وانتقاماً من سلطة الوفد .

—————

(٩٤) الأهرام ١٩٧٥/٢/٢٤ من تقارير الأمن للحسام التي تسجل

تحرّكات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(٩٥) المصدر السابق .

ولم يعد الوفد ذلك الحزب الذى استطاع فى الماضى ان يحوز اجماع مصر فى ساعات الثورة العصبية فانشقاق العديد من أعضائه قد أدى الى تغيير ملامحه الاصلية وما حدث فى ٤ فبراير كان بمثابة الضربة القاتلة لنفوذه، لقد بعد به العهد عن ذلك الوقت الذى كان من الممكن (كما حدث سنة ١٩٣٥) ان نرى شابا اصيب بجرح قاتل اثناء احدى المظاهرات فيغمس منديلته فى دمه ليرسله - حبا وتقديرا - الى مصطفى النحاس قبل ان يلفظ آخر انفاسه (٩٦) .

لقد فقدت الجماهير المصرية حماسها الذى لم يعد يدفعها للموت فى سبيل الوفد ولذا فاننى أستطيع أن أقول أن ما حدث فى ٤ فبراير كان أهم الاحداث - واعظمها تأثيرا على شعبية الوفد .

الاخوان المسلمون :

وفى الوقت الذى كانت دعوة مصر الفتاة تنتشر وتجد الانتصار من بعض الشباب وتحظى بتأييد صريح او ضمنى من بعض رجال السراى والاحزاب كانت تجرى فى مصر دعوة اخرى تشابه دعوة مصر الفتاة من بعض الوجوه وتختلف عنها فى وجوه اخرى ولكن الدعوتين تتفقان من حيث انهما خروج على المألوف فى قيام الأحزاب فلم تكن الاوضاع الاقتصادية أو السياسية هى محق الارتكاز فى قيام الجماعتين وانما اتخذ كل منهما من الاسلام أساسا شاملا باعتبار أن الدعوة الاسلامية تجمع فى اطارها كل جوانب الحياة .

ولعل قيام جماعة الإخوان على هذا الاساس يعد من اهم العوامل فى شدة الاقبال عليها والاهتمام بها ولما كانت الدعوة ذات طابع دينى فقط فى بدايتها لذلك انضم اليها كثيرون من انصار مختلف الاحزاب القائمة حينئذ دون أن يجدوا فى الانضمام اليها والولاء لها ما يخالف أو يتعارض مع ولائهم لاحزابهم السياسية (٩٧) .

(٩٦) مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص ١٥١ .

(٩٧) لقاء مع فتحى رضوان فى منزله بمصر الجديدة ١٩٨٢/٨/٩ .

وقبل ان يعلن حسن البنا نزول الاخوان الى مجال العمل لسياسي فان مؤتمر الطلبة الاخوان بجمعية الشبان المسلمين (مارس ١٩٣٨) قد ابرز في قراراته الاهتمام بالجانب السياسي على اعتبار ان اهتمام المسلم بشئون بلده من اهم المبادئ التي تقوم عليها الدعوة الإسلامية وانحصار معنى الفكرة الإسلامية في حدود الواجبات الروحية امر يتنافى مع طبيعـة الاسلام (٩٨) .

وكان نزول حسن البنا الى ميدان العمل السياسي في مايو سنة ١٩٣٨ هو الانتقال الى المرحلة الثانية من مراحل الدعوة وكان المبدأ الاول من مبادئ هذه المرحلة ان الاسلام نظام شامل متكامل بذاته وهو السبيل النهائي للحياة بكافة نواحيها (٩٩) .

وفي العدد الاول من مجلة النذير يقول حسن البنا : ه انه منذ عشر سنوات بدأت دعوة الاخوان المسلمين خالصة لوجه الله مقتفية اثر الرسول الاعظم صلى اله عليه وسلم متخذة القرآن منهاجا ولم يشترك الاخوان في المنازعات الحزبية بل كرسوا جهدها في ميدان التربية وتغيير العرف العام وتطهير النفوس واذاعة مبادئ الحق والجهاد وقد نجحت الجماعة في ذلك واما اليوم فلن يكون ذلك وستخاصمون هؤلاء جميعا في الحكم وخارجه خصومة شديدة ان لم يستجيبوا لكم ويتخذوا تعاليم الاسلام منهاجا يسرون عليه ويعلمون به غاما ولاء واما عداا ولسنا في ذلك نخالف خطتنا او ننحرف عن طريقنا او نغير مسلكنا بالتدخل في السياسة كما يقول الذين لا يعلمون ولكننا ننتقل خطوة ثانية ولا ذنب لنا ان تكون السياسة جزءا من الدين وان يشمل الاسلام الحاكمين والمحكومين فليس في تعاليمه : اعط ما لقيصر ليقصر وما لله لله ولكن في تعاليمه : قيصر وما لقيصر لله الواحد القهار (١٠٠) .

(٩٨) صحيفة الضياء ٧ مارس ١٩٣٨ من قرارات مؤتمر الطلبة الاخوان.

(٩٩) حسن البنا مذكرات الدعوة والداعية الطبعة الثالثة بيروت ١٩٧٤ ص ٢٤٠

(١٠٠) صحيفة النذير العدد الاول أغسطس ١٩٣٨ ، الدعوة والداعية ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

وكان نزول حسن البنا الى ميدان العمل السياسى مثار اهتمام كل القوى السياسية فى مصر وخصوصا فى هذا الوقت بالذات (١٩٣٨) ففى هذا العام كان الملك قد اتم انتصاره على الوفد بينما انسلخ عن الوفد حزب السعديين كما اخذت جماعة مصر الفتاة تهاجم الوفد علنا وتتنكر للدستور والحياة النيابية والمناداة بفاروق خليفة للمسلمين فى الوقت الذى بدأت جماعة الاخوان فى التقرب من القصر حيث كان الاحتفال بذكرى جلوس فاروق على عرش مصر وتجمع الاخوان المسلمون فى ميدان عابدين وهم يرددون يمين الولاء التقليدى « نمنحك ولاعنا على كتاب الله وسنة رسوله »

ويبدو ان نزول الشيخ البنا الى ميدان العمل السياسى فى هذا الوقت بالذات كان موضع اهتمام ولوم شديدين حيث اعتقد البعض ان هذه الدعوة على علاقة بالفاشية والفازية بل وقد تجرأ البعض وشكك فى صدق هذه الدعوة مدعيا انها تشبه الى حد كبير الدعوة الفاشية فى ايطاليا والفازية فى المانيا (١٠٢) .

ومن الانصاف أن نقرر بعض العوامل التى قد تجدد مثل هذه الاتهامات وتوضح هوية الدعوة للاخوان ؟

أولا : ان علاقة حسن البنا بالقصر فى فترة بداية الدعوة لا تفسر على انها ولاء للنظام بقدر ما هى خطة مرحلية لخدمة قضية الدعوة فى مرحلتها الاولى .

ثانياً : ان اختيار سنة ١٩٣٨ بالذات بداية للمرحلة الثانية من مراحل الدعوة وهى مرحلة الاعلان عن الهوية السياسية للدعوة فمن البديهة ان اية دعوة تختار ما يناسبها من وقت للإعلان عن برامجها واهدافها على اعتبار أن الجماعة قد وصلت الى حالة تمكنها من الانتقال الى هذه المرحلة

(١٠١) د . عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ — ١٩٤٨ طبعة اولى بيروت ١٩٧٣ ص ٣١٦ .

(١٠٢) المرجع السابق ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، محمد زكى عبد القادر مجنة الدستور ص ٩٩ ، مفكرات كمال الدين رفعت ص ٣٣ ، د . رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية ص ١١٤ .

حيث كثرت شعبها وتعددت وسائلها وأصبح لها صحفها الناطقة باسمها (جريدة النذير) ، « مجلة النار » وأصبحت الدعوة تعم أرجاء مصر وخصوصا بين طبقة المثقفين الذين فقدوا كل ثقة في الأحزاب التقليدية القائمة .

وإذا كانت الدعوة قد ارتبطت بالقصر أو بحكومات الاقلية فلم يكن هذا ولاء للقصر أو للحكومات أو ثقة فيهم وإنما كان خدمة للقضية ذاتها فليس من المنطق ان تستعدى الحركة وهى ما تزال فى دورها الاول القصر والحكومات معا وهو ذكاء يحسد عليه الشيخ حسن البنا اما محاولة بعض المؤرخين الربط بين أمور لا علاقة بينها والقاء التهم بلا تحقيق أو تفسير علمى اعتمادا على نظريات مادية وخدمة لبعض القوى على حساب الأخرى فإن هذا يعد مناقضا للحقائق وبعدا عن الالتزام العلمى والموضوعى .

ثالثا : ان محاولة بعض المؤرخين (١٠٣) ايجاد نوع من الصلة بين جماعة الكشافة التابعة للاخوان وبين الفاشية هى محاولة لايجاد صلة بين اشياء لا علاقة بينها اطلاقا فلقد كان للوفد فرقته الخاصة به « القمصان الزرقاء » وقد كان لمصر الفتاة تنظيماتها ايضا « القمصان الخضراء » وإذا كانت فكرة « النظام والطاعة » من بين اركان الدعوة فأى دعوة مهما كانت لابد لها من اطار عام ينظمها ولا بد لها من قيادة مدربة واعية تكون موضع ثقة الجميع والالتزام بما تقره القيادة هو من أهم أركان أى عمل ناجح ولهذا فإن بعض الآراء العاقلة ترى ان الدعوة ليست لها اية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالدعوات فى الدول الغربية . (١٠٤)

ولعل ايدىولوجية الاخوان المسلمين تكاد تكون متقاربة من مدرسة المنار لصاحبها الشيخ رشيد رضا على الرغم من أن الشيخ البنا لم يشر الى تأثير هذه المدرسة فى نفسه وان اعترف بأنه حضر بعض مجالس رشيد رضا وأنه كان كثير المطالعة فى مجلة المنار كما أنه اعتزم فى إحدى المرات اصدار مجلة شهرية تشبها بالمنار (١٠٥) .

(١٠٣) د . عبد العظيم رمضان . تطور الحركة الوطنية ص ٣٠٧، ٣٠٨

(١٠٤) د . اسحاق موسى الحسينى . الاخوان المسلمون كبرى الحركات

الاسلامية فى العالم العربى بيروت سنة ١٩٥٥ ص ٢١ .

(١٠٥) حسن البنا الدعوة والداعية مرجع سبق ذكره ص ٤٩ .

وعلى ما يبدو فان هذه الدعوة قد حظيت بترحيب من القصر الذى كان حريصا على ادخال الجماعة ضمن الصراع التقليدى بين الوفد والقصر وكان الملك حريصا على أن يمسك بزمام الامور في يده وفي المقابل فقد حظى فاروق بتأييد الاخوان ولعل مرجع ذلك ما لمسوه من استعداد دينى عند الملك الشلب او ان مرحلة الدعوة كانت تقتضى هذا النهج التزاما بعدم توسيع دائرة الخلاف ، وفي الوقت الذى كان يشكك في هذه الدعوة (١٠٦) وقد يكون هذا التشكيك راجعا الى ما يعتقد به البعض من ان الاخوان قد قبلوا الدخول في دائرة الصراع بين الوفد والقصر (١٠٧) او ان الوفد قد لمس خطر الدعوة بسبب اتخاذها اطارا اسلاميا يدفعها الى الانتشار السريع على حساب جماهيرية الوفد ومهما كانت دوافع الخلاف فان جماعة الاخوان قد استطاعت وبذكاء شديد ان تستغل الصراع الدائر بين الوفد والقصر وان توطد علاقاتها بعلى ماهر الذى احتضن هذه الدعوة نكائية في الوفد ومن الثابت ان فترة تولى على ماهر الحكم تعتبر بداية انطلاقا جديدة لجماعة الاخوان (١٠٨) . حيث خاطب حسن البنا على ماهر صراحة برغبة الاخوان في تولى الشؤون الهامة في الجيش المرابط ووزارة الشؤون الاجتماعية (١٠٩) وهو ما يؤكد العلاقة الوطيدة بينهما .

وبالرغم من هذه العلاقة القوية فقد أعلن الشيخ البنا رأيه صراحة في موقف مصر من الحرب وقد سجل الموقف في رسالة بعث بها الى على ماهر يستنكر عزم الحكومة على اعلان الحرب بجانب بريطانيا مؤكدا استقلال مصر وفقا للقانون الدولى وانه ليس في معاهدة ١٩٣٦ ما يلزم مصر بدخول هذه الحرب وعليها الالتزام بمبدأ الحياد (١١٠) ولعل هذا الموقف ما يؤكد بان دعوة الشيخ البنا كان لها طابعها الخاص بها وان العلاقة مع على ماهر لم تكن الا وسيلة لخدمة القضية الاسلامية .

(١٠٦) صحيفة المصرى ١٩٣٨/٩/٣ .

(١٠٧) د . عبد العظيم رمضان مصدر سبق ذكره ص ٣١٠ .

(١٠٨) ريتشارد ميتشل ، الاخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان

القاهرة ١٩٧٧ ص ٥١ .

(١٠٩) حسن البنا الدعوة والداعية مرجع سبق ذكره ص ٢٦٢ .

(١١٠) المرجع السابق ص ٢٦١ — ٢٦٢ .

وخلال حكم وزارة على ماهر ثم وزارة حسن صبرى التى خلفتها (يونية - نوفمبر ١٩٤٠) طور الاخوان نظامهم وتضاعفت شعبيتهم وتعددت فسوق الكشافة التى تتبعهم وتشكل المجلس الاعلى للكشافة وترأسه حسن البنا نفسه وعين محمود لبيب مفتشاً عاماً لها (١١١) .

واثناء وزارة حسين سرى (نوفمبر ١٩٤٠ - { فبراير ١٩٤٢) صدر قرار من وزير المعارف بنقل الشيخ حسن البنا من القاهرة الى قنا ويعترف وزير المعارف بأن هذا النقل كان بايعاز من السفير البريطانى الذى طلب من رئيس الحكومة (حسين سرى) سرعة العمل على نقل الرجل لانه يعمل لحساب ايطاليا (١١٢) .

ومن المؤكد ان الحكومة البريطانية كانت تلصق تهمة العمل لحساب المحور على أى شخص يرى السفير من خلال عيونه المنتشرة بأنه لا يكن ولاء لبريطانيا وهذا السلاح الخطير راح ضحيته العديد من المصريين الشرفاء الذين كانوا يعتبرون بريطانيا دولة محتلة لوطنهم بصرف النظر عن الديمقراطية أو الفاشية ، فلقد كان لتطور الموقف العسكرى فى اوربا وانهيار فرنسا مما شجع فى مصر الميول التى كانت تتعاطف مع المحور شعبية كانت أم رسمية لا على اعتبار ان المحور صادق النية فيما يتعلق باحترام سلامة واستقلال مصر ولكن على اعتبار انه لن يكون احتلالاً أسوأ من الاحتلال البريطانى هذا من ناحية ومن ناحية اخرى كان هذا الميل يحمل فى طياته دوافع التشفى نحو حليف أكرهت مصر على محالفته ضد رغبة شعبها كما انه كان يتضمن فى الوقت نفسه معنى الاعجاب بالعسكرية الألمانية التى لا تقهر من جانب بعض قطاعات الراى العام المصرى وقادته بل وحتى الملك فاروق ذاته (١١٢) .

(١١١) محمد شوقى زكى . الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى القاهرة ١٩٥٤ ص ١٢٥ .

(١١٢) د . محمد حسين هيكى مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٠٨ .
(١١٣) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٢٠٧٦ من كيرك الى الخارجية الامريكية ٢٤ نوفمبر ١٩٤٢ . F.W. 862 - 20283/4

ويعلق وزير المعارف على نقل الشيخ حسن البنا بقوله : لقد أحدث نقل الشيخ البنا أثرا كبيرا لدى دوائر الحكومة وتعددت الرجاءات من النواب الدستوريين بشأن اعادته الى القاهرة واخيرا ابدى حسين سرى موافقته على اعادة حسن البنا الى القاهرة مرة ثانية (١١٤) ولعل حسين سرى قد استجاب لرجاء الاحرار الدستوريين خشية ان يزداد ضغط النواب وخصوصا وان احد اعضاء مجلس النواب قد تقدم بسؤال الى الحكومة حول المبررات التي اعتمدت عليها في نقل مدرس من القاهرة الى قنا (١١٥) .

وكان من الممكن ان تقع الحكومة في حرج شديد فليست لديها مبررات معقولة على اعتبار ان حسن البنا من اكمل المعلمين في حقل التربية والتعليم وان ما يقوم به من نشاط اسلامي يعد بعيدا عن نطاق عمله كمدرس في وزارة المعارف .

وبعودة حسن البنا مرة ثانية الى القاهرة فقد انتقلت حركة الاخوان الى مرحلة جديدة وهامة حيث قد استشعر قوته مما ضاعف من نشاطه وكان لهذا اكبر الأثر على دعوة الاخوان وانتشارها وكانت مصدر اعجاب قطاعات كبيرة من المصريين (١١٦) .

وبعودة الوفد الى الحكم في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وكسر شوكة القصر لم تنكر الجماعة لعلاقتها بالملك فاروق وانما احتفلت بعيد جلوسه على العرش (مايو ١٩٤٢) وشبهته جريدة النذير بالفاروق عمر بن الخطاب ولقبته بأمر المؤمنين (١١٧) ونشرت مجلة الاخوان المسلمين والتي اعيد

(١١٤) د . هيكل مرجع ذكره ح ٢ ص ٢٠٨ .

(١١٥) مضابط مجلس النواب — الجلسة الحادية والاربعين ١٩ ، ٢٠ ،

٢١ مايو سنة ١٩٤١ مجموعة مشابط دور الانعقاد الرابع ص ١١٣٢

قدم السؤال النائب محمد نصير .

(١١٦) مذكرات ابراهيم عبد الهادي روز اليوسف ٣٠ أغسطس ١٩٨٢ ،

لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٨/٩ .

(١١٧) النذير يناير ١٩٤٥ ، نفس المصدر ١٩٤٣/١/٢٣ .

اصدارها سنة ١٩٤٢ صورة الملك على غلاف عددها الاول (١١٨) ونشرت في عددها الثانى نبأ عن ذهاب وفد من الجماعة الى الملك على رأسه المرشد العام ليقدم العدد الاول من المجلة الى الملك فاروق (١١٩) .

ويبدو ان ردود الفعل لما وقع في ٤ فبراير لم يكن قويا لدى الاخوان على الرغم من بعض المظاهر التى ابرزت ولاء الجماعة للملك فاروق وقد يكون هذا الموقف بدافع عدم الاصطدام بالوفد وما يترتب على ذلك من حل الجماعة ومصادرة صحفها عملا بقانون الطوارئ وهذه سياسة بلا شك يحسد عليها المرشد العام للأخوان وهذا مما يضاعف من اعتقاد بأن ولاء الجماعة لم يكن خالصا للملك ولا لآى حزب سياسى وانما كانت الضرورة تقتضى التضامن مع هذه الجماعة أو غيرها ولو لفترة تكون بعدها جماعة الاخوان قادرة على الوقوف كقوة يعتد بها وهذا لن يتحقق الا اذا هادن الشيخ البنا كل القوى المؤثرة فى السياسة المصرية ولعل فاروق كان متفهما لهذا المعنى وتؤكد رواية أنور السادات عن يوسف رشاد الذى حاول افهام الملك بان ولاء البنا الى العرش ليس موضع شك وكان تعليق الملك على ذلك : - « لقد خدعك حسن البنا » (١٢٠) وجريا على سياسة بريطانيا عقب ٤ فبراير فى العمل على تهدئة الاعصاب الثائرة فقد تقابل كلايتون « وكيل المخابرات البريطانية » مع حسن البنا وتفاهما فى دوافع بريطانيا وراء ما حدث فى ٤ فبراير (١٢١) وحرصا من حسن البنا على تأكيد ان الاسلام دين ودولة فقد قرر الدخول فى - انتخابات سنة ١٩٤٢ هذا من جانب ومن جانب آخر فقد اراد ان يعطى لجماعته نوعا من الشرعية التى كانت تفتقدها حيث كانت عرضة للحل والمصادرة فى أى وقت وتحت أى ظروف .

(١١٨) الاخوان المسلمون ١٩٨٢/٨/٢٩ .

(١١٩) نفس المصدر ١٩٤٢/٩/١٣ .

(١٢٠) ريتشارد ميشيل مرجع سبق ذكره ص ٩٦ انور السادات صفحات مجهولة ص ٩٩ .

(١٢١) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ١٥٣٠ من كيرك الى الخارجية الأمريكية ٩ يونية سنة ١٩٤٢ . F.W. 862 - 20283/4

الا انه لم يكذب ذاع خبر ترشيح حسن البنا لعضوية النواب عن دائرة الاسماعيلية حتى اتصل به عبد الواحد الوكيل (صهر مصطفى 'لنحاس') وطلب منه الرجوع الى النحاس لى يكون على بينة من امر هذا الترشيح (١٢٢) .

وبعد بضعة ايام تلقى حسن البنا دعوة لمقابلة مصطفى النحاس حيث طلب اليه ان يتنازل عن الترشيح مقابل بعضا من الوعود من أهمها عدم التعرض لاعضاء الجماعة او لنشاطاتهم وعدم مراقبتهم او التضيق عليهم وقد لخص المرشد العام للأخوان أسباب تنازله فيما يأتى :

أولا : كسب ثقة النحاس باعتباره رئيس الحكومة وزعيم الاغلبية .
ثانيا : العمل على قيام الجماعة بأداء دورها وانتشارها في مختلف البلاد .

ثالثا : عدم الاطمئنان الى نتيجة الانتخابات خوفا من التلاعب وسيستغل الخصوم ذلك لتشويه سمعة الجماعة (١٢٤) .

ومن المؤكد ان تراجع حسن البنا عن الانتخابات قد اعطى هدنة للطرفين عبرت عنها صحيفة الأخوان بترحيبها بخطوات الحكومة لاهتمامها بمشروع فرض الزكاة ومشروع تحسين الصحة والقرار العسكرى الخاص بالغاء الدعارة (١٢٥) .

وفى الوقت الذى اتخذت فيه كل القوى السياسية موقفا عدائيا من الوفد بسبب احداث ٤ فبراير نجد ان وزيرا وغديا يقوم بزيارة المركز العام للأخوان مبديا استعداد الحكومة لتقديم كل الامكانيات خدمة للدعوة

(١٢٢) الاهرام ١٤/٢/١٩٧٥ من تقارير الامن العام التى تسجل تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير .

(١٢٣) نفس المصدر السابق .

(١٢٤) نفس المصدر وثيقة بتاريخ ٧/٤/١٩٥٢ حكمدارية بوليس الاسكندرية .

(١٢٥) الاخوان المسلمون ١٢/٩/١٩٤٢ ، الدعوة والداعية ص ١١٢ .

الاسلامية (١٢٦) ويلاحظ ان الوفد قد قدر اهمية جماعة الاخوان باعتبارها من اهم الدعوات التي كانت قادرة على التأثير في المجتمع المصرى ونظرا لهذه الاهمية فقد ترأس فؤاد سراج الدين وفدا ضم عبد الحميد عبد الحق وأحمد حمزة ومحمود سليمان غنام ومعهم مجموعة كبيرة من نواب الوفد وقاموا بزيارة لدار الاخوان مؤكدين على ان هذه الدعوة سوف يكون لها شأن كبير ووعد الجميع بتنفيذ مطالب الاخوان وتقديم قطعة ارض لبناء دار لهم ومدعمهم بالورق اللازم لاصدار صحفهم (١٢٧) وتعددت زيارة زعماء الوفد لشعب الاخوان ولعل الوفد كان يسلم بقوة الاخوان ومقدرتهم الفاتحة على التنظيم واثارة الشغب والاضطراب في وقت كان الوفد حريصا على ان يثبت لبريطانيا انه الوحيد القادر على استقرار الاوضاع وعودة الطمأنينة والهدوء الى المجتمع المصرى .

ومن المهم ان جماعة الأخوان قد استفادت من هذه العلاقة الطيبة مع الوفد حيث اعيد اصدار صحفها وتركت لهم الحرية في ممارسة انشطتهم حيث نحوا الاوضاع السياسية جانبا وبدأ الاهتمام بفكرة تطبيق الشريعة الاسلامية بمفهومها الشامل الكامل مما اثار عليها بعض الصحف متهمة اياها بالرجعية والجمود (١٢٨) .

ومما لا شك فيه ان ما وقع في ٤ فبراير قد افاد الاخوان بدرجسة كبيرة حيث انصرفت اليه جموع غفيرة من الوفديين احتجاجا على سياسة الرغد في ٤ فبراير (١٢٩) وبعد ان فقدوا الثقة في الزعامات التقليدية التي ارتضت نفسها ان تهادن الاحتلال وان تتساوم على المبادئ الوطنية مقابل العودة الى الحكم مهما كان الثمن ووجدت هذه الجموع في دعوة الأخوان ما يتفق وخلص المجتمع من كل تلك الشرور التي تحيق به .

وبالرغم من ان حكومة الوفد كانت تقدر خطورة هذه الدعوة واثرها على شعبية الوفد الا انه كان اختيارا لابد منه امام كل القوى التي اجتمعت وتناصرت بالرغم من افتراقها في المبدأ لكي تتخذ من الوفد هدفا تشهر في وجهه كل اسلحتها ولا ترضى عن سقوطه بديلا .

-
- (١٢٦) الاخوان المسلمون ١٩٤٢/١٠/٢٤ .
 (١٢٧) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ صحيفة الاخوان المسلمون ١٩٤٣/٦/١٢ .
 (١٢٨) آخر ساعة ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٢ .
 (١٢٩) د . محمد انيس ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسى ص ٧

للعلاقات الطيبة مع الوفد واصلوا انهم كانوا وما يزالون من أشد خصوم الوفد (١٣٠) وهذا الموقف يختلف عن موقفهم من الملك فاروق عقب ٤ فبراير حيث اعلنوا ولائهم للملك في أكثر من مناسبة وهذا الموقف بقدر ما يدل على ذكاء مطلق لحسن البنا إلا أنه يحمل قدرا كبيرا من الانتهازية حيث كان يدرك أن حكومة الوفد زائلة لا ريب في ذلك أما الملك فسيبقى دائما المصدر الفعلي لكل السلطات .

وبينما كل القوى السياسية قد انشغلت باحداث ٤ فبراير حيث أخذت منه مادة خصبة للمزايدة انصرف الإخوان المسلمون الى رفع شعارات تتعلق بالتشريع الاسلامي وجعل القرآن أساسا للتشريع (١٣١) .

وعلى ما يبدو فإن هذه الدعوة قد وجدت قبولا كبيرا لدى قطاعات عريضة من الشباب المثقف وخصوصا طلاب الأزهر . وتشير تقارير البوليس السياسي الى الدور الرائد الذي كان يضطلع به طلاب الأزهر وسط جماعة الإخوان حيث قام عدد من طلاب الأزهر يتقدمهم محمد الغزالي ، حفنى أبو زيد من كلية أصول الدين وهلال مصيلحي هلال من معهد القاهرة ، قاموا بتوجيه دعوة لطلبة الأزهر لعقد مؤتمر يمثل طلاب الأزهر عقب صلاة الجمعة ٣٠ يناير ١٩٤٢ بالجامع الأزهر والدعوة الى تكوين اتحاد اسلامي يقوم بالعمل على الاتصال بالجهات المسئولة بفرض جعل الشريعة الاسلامية هي أساس الحكم وهدد الطلاب بالاضراب عاما كاملا في سبيل تحقيق هذه الغاية (١٣٢) .

ومن المؤكد ان الدعوة لهذا المؤتمر قد وجدت قبولا هائلا لدى طلاب الأزهر حيث حضر المؤتمر حوالي ٣٠٠٠ طالب من مختلف الكليات والمعاهد الازهرية وافتتح المؤتمر عبد العزيز عبد الستار بكلية أصول الدين حيث القى كلمة قوية مطالبها السلطات المعنية بجعل التشريع الاسلامي أساسا لنظام الحكم في مصر .

والقى الطالب ابراهيم البسيونى من كلية اللغة العربية قصيدة طويلة مؤكدا نفس المطلب ثم تحدث ابراهيم الجندى من كلية الشريعة والطالب حمودة امام من اصول الدين ثم هلال مصيلحي وهكذا تعددت الكلمات وكلها تطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية وفي نهاية المؤتمر اتفق المؤتمرون على عدة قرارات من بينها :

(١٣٠) طارق البشرى الحركة السياسية في مصر ٤٥ — ١٩٥٢ القاهرة

١٩٧٣ ص ١٤٦

(١٣١) دار الوثائق القومية — تقارير البوليس السياسي محفوظة ١٣ وثيقة

٩ « سرى سياسى » .

(١٣٢) المصبر السابق .

١ - دعوة العلماء الى تكوين اتحاد ينادى بجعل القرآن اساسا للتشريع .

٢ - المطالبة بتأليف لجنة من كبار العلماء لتتولى صياغة ما ورد في القرآن من احكام تتفق والعصر الحديث (١٣٣) .

ويواصل طلبة الازهر الدعوة للعمل بالشرعية الاسلامية حيث اجتمع عدد هائل من طلبة الكليات الازهرية توجه لمقابلة رئيس الوزراء لعرض الفكرة الا انه لم يعط وعدا مؤكدا على اعتبار ان الوقت لا يسمح .

كما أن هذه الدعوة تتعارض مع ما للجانب من حقوق أقرها التشريع الوضعي واتفق المؤتمرون على أن تطبع المذكرة باللغة الفرنسية والانجليزية لتوزع على الجاليات الأجنبية ليعرفوا أحقية تلك المطالب التي لا تتعارض مع حقوقهم (١٣٤) .

وتشير الوثائق الامريكية الى الصلة بين النشاطات المكثفة داخل الازهر وحادث ٤ فبراير على اعتبار انها محاولة لمضاعفة مشاكل الحكومة ومحاولة احراجها في قضاياهم الغالبة العظمى من الشعب المصرى (١٣٥) .

ونظرا لأهمية الازهر وخطورته في الصراع الدائر فقد اتجهت أنظار النحاس منذ اليوم الاول لتوليهِ الوزارة (عقب ٤ فبراير) الى الحد من نفوذ القصر داخل الازهر مستندا في ذلك الى المبادئ الديمقراطية القائلة بأن الملك يملك ولا يحكم والى ما ورد في الدستور من أن رئيس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة بينما القصر من ناحيته يتمسك بسلطته المستمدة من الدستور أيضا فالملك هو الذى يعين الوزراء ويقيلمهم وهو الرئيس الاعلى وهو الذى يعين الرؤساء الدينين (١٣٦) .

وفىما يتعلق بالازهر فقد اتجهت الحكوم الى احتوائه باعتباره مؤسسة من مؤسسات الدولة واتخذت لهذا الغرض من الاجراءات ما يلى :

(١٣٣) المصدر السابق وثيقة ٢١٥ ، ٢١٨ « سرى سياسى »

(١٣٤) المصدر السابق وثيقة ٨٣ « سرى سياسى » الاول من مارس ١٩٤٢ .

(١٣٥) وثائق الخارجية املايكية وثيقة رقم ٣٣٠ من كرك الى الخارجية الامريكية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٤٢ . Boo. 24. 313

(١٣٦) مذكرات حسن يوسف القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢ ص ٢٣١ .

١ — انشأت في مجلس الوزراء ادارة للشئون الدينية وعينت الشيخ محمد البنا مديرا لها وكان معروفا بميوله الوفدية وبهذا أصبح ضابط اتصال بين النحاس باشا واصحاب المناصب القيادية في الازهر .

٢ — اعدت الوزارة مشروعا لتحسين حال العلماء والمدرسين والخارجين من الازهر ولكنها علقت تنفيذه على اخراج الشيخ المراغى من مشيخه الازهر .

٣ — شجعت الوزارة على اشغال الفرقة بين شيخ الازهر ومفتى الديار المصرية مما ترتب عليه اضطراب الدراسة في الكليات والمعاهد الدينية ووضعت العراقيل في سبيل الشيخ المراغى الى ان قدم استقالته ولكن الملك لم يقبلها (١٣٧) .

وفي الوقت الذى كانت حركة الاخوان تجد صداها لدى الكثرة من الشباب والطلاب (عقب ٤ فبراير) كان حسن البنا متفهما حالة الاستياء العامة لدى غالبية الشعب المصرى وخيبة الامل التى أوجدها الوفد بمسلكه فى ٤ فبراير ليستقطب لجهازه بعض ضباط الجيش من بينهم جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى الامر الذى قد اوحى لبعضهم بأن الوقت قد حان للتخلص من الاحتلال وضرب الجيش البريطانى المتقهقر غرب الاسكندرية (١٣٨) .

ويبدو ان المرشد العام للاخوان قد بدا فى هذه الفترة بالذات فى تكوين ما يسمى بالجهاز الخاص أو الجهاز السرى بهدف التخلص من الجيش البريطانى العائد من العلمين (١٣٩) .

الا ان هذه الخطوة لم يكتب لها النجاح نظرا لعيون الاحتلال المنتشرة فى كل مكان والخوف على الدعوة من جبروت الاحتلال الذى كان يرقب حركات كل القوى السياسية والدينية بدقة متناهية (١٤٠) .

وخلاصة القول ان الاخوان المسلمين لم تسهم كغيرها من القوى فى تهيئة المناخ الذى اوجد احداث ٤ فبراير وانما انشغلت بالعديد من القضايا ذات — الطابع الدينى بالاضافة الى تربية العديد من الكوادر التى

(١٣٧) المصدر السابق ص ٢٣٢ .

(١٣٨) ريتشارد ميشيل ، الاخوان المسلمون ص ٧٠ .

(١٣٩) نفس المرجع ص ٦٧ دى رفعت السعيد مرجع سبق ذكره ص ١٣٠ .

(١٤٠) د . اسحاق الحسينى مرجع سبق ذكره ص ٢٩٤ — ٢٥٠ .

اسهمت في نجاح تلك الدعوة دون الدخول في أى نوع من الصراع مع أية حكومة من الحكومات التى تعاقبت على مصر طوال الثلاثينات واوائل الاربعينات ولهذا فهى لا تتحمل اية مسئولية من هذه الناحية .

أما ردود فعل حادث ٤ فبراير على الاخوان فقد تجاوبوا بالقدر الذى يمكنهم من تحقيق غايتهم بصرف النظر عن الاثار السياسية التى ترتبت على هذا الحادث وهى امور فى مجملها تسجل للاخوان ولا تؤخذ عليهم فبينما انصرفت كل القوى للنيل من الوفد واستنفاد طاقاتهم فى صراع جزبى مرير انصرف الاخوان وبدقة متناهية الى تحقيق رسالتهم مستغلين كل الوسائل الممكنة .

وبحق فقد كان هذا الصراع المرير الذى احدثه ٤ فبراير بين كل القوى السياسية فى مصر فرصة استغلها الاخوان واستفادوا منها بقدر يحسدون عليه ووفقا لشهادة احد المعاصرين « لقد كان الاخوان اقوى قوة تلى الوفد لانهم كانوا يتمتعون بامرئين خطيرين جدا اولهما : التنظيم الشديد والدقة المتناهية ، وثانيهما : الطاعة للقيادة » . (١٤١)

مصر الفتاة :

تعد جماعة مصر الفتاة من اكثر الحركات السياسية التى اثرت فى المجتمع المصرى منذ الثلاثينات وحتى الخمسينات من هذا القرن بالرغم من ان البعض قد حاول التقليل من شأنها على اعتبار أنها صدى للقوى الفاشية والنازية (١٤٢) .

وهذه الاتهامات بالرغم من خطورتها الا انها لا تقيم دليلا ضد مصر الفتاة فهى حركة مصرية أصيلة نسبت فكرتها الحركات الاوربية وهى حركة قد نشأت من خلال الصراع الدائر ضد الاحتلال حيث الفاشية والنازية حركة استعمارية وليس جمال عبد الناصر واثور السادات الا أعضاء فى حركة مصر الفتاة (١٤٣) .

(١٤١) فتحى رضوان لقاء شخصى ١٩٨٢/٩/٨ مصر الجديدة — القاهرة

(١٤٢) د . رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ص ١٠٧

د . عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ —

١٩٤٨ ص ١٧٦ ، ١٧٧

(١٤٣) مجلة الهلال ابريل ١٩٨٢ من رد احمد حسين على الدكتور السيد

الشناوى .

ولعل مما يميز هذه الحركة عن غيرها من الاحزاب السياسية الاخرى انها بدأت بعيدة عن الوفد في الوقت الذى بدأ معظم السياسيين المصريين هيانهم في حظيرة الوفد حين كان يركب قمة الموجة الثورية ثم انشسقوا عليه (١٤٤) .

ولقد ظهرت هذه الفكرة فى العشرينات من هذا القرن من خلال المجلات المدرسية حيث توثقت اواصر الالفه بين عدد من طلاب المدارس الثانوية ، فالتفكير فى مصر الفتاة كان اقدم من ازدهار النازية والفاشية اللذان ظهرا فى الثلاثينيات من هذا القرن بل لقد هاجم أحمد حسين ايطاليا عند هجومها على الحبشة ووصفها بانها الدولة التى لا يعرفها الشرق الاطاغية جبارة فى طرابلس تقتل أبناءه وتستحل حرمااته وتستعمر أرضه (١٤٥) وفى عدد آخر من جريدة « الصرخة » نشرت مقالا هاجمت فيه موسليني بأنه آخر من يتحدث عن مصر فهو الذى اغتصب منا جفوب و الذى يتهيا فى اقرب فرصة لغزو مصر و الذى يقتل ابناء المسلمين فى طرابلس و الذى لا يمثل لنا شيئا ذا قيمة الا القتل والنهب (١٤٦) .

بل ان الحكومة الايطالية طلبت من وزارة الداخلية المصرية موافقتها على الشكل القانونى الذى يمكن السفارة الايطالية من رفع دعوى قضائية ضد أحمد حسين بسبب كتاباته العدائية ضد ايطاليا و التى اعتبرت عملا عدائيا ليس له ما يبرره وتحريضا على كراهيتها . (١٤٧)

ومن الملاحظ ان العلاقة بين مصر الفتاة والحركتين الفاشية والنازية فى كل من ايطاليا ومانيا لم تكن فى يوم ما علاقة مودة أو صداقة حتى يكون التأثير ايجابيا وعلى الرغم من ان العلاقة تبدو واهية اذا ما حاول المؤرخون اليساريون ايجاد رابطة من أى نوع الا اننا نعتقد ان ظاهرة الربط بين التيارات الاسلامية والنازية والفاشية هى محاولة داب عليها المؤرخون اليساريون انطلاقا من موقف واضح من كل التيارات الاسلامية وهذا مما يقلل من قيمة مثل هذه الدراسات ويفقدها أهم اركان البحث العلمى وهذه

(١٤٤) د . عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية مرجع مسبق ذكره ص ١٧٦

(١٤٥) الصرخة « صحيفة مصر الفتاة » ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣ .

(١٤٦) المصدر السابق ٧ اكتوبر ١٩٣٣ .

(١٤٧) مرافعات الرئيس أحمد حسين ص ١٢٨ .

التهمة قد سبق ان ساقها خصوم مصر الفتاة وخصوصا حزب الوفد حيث اعلن النحاس باشا من داخل مجلس النواب : ان احمد حسين وجماعته يعملون لحساب دولة اجنبية ضد مصلحة البلاد (١٤٨) .

ولعل هذا الاتهام قد اثار عددا من أعضاء مجلس النواب حيث طلبوا من الحكومة التحقيق في هذا الموضوع واثبات هذه التهمة حتى تكون درسا لغيرهم من الشباب وردعا لمن تسول له نفسه ان يقدم على مثل هذه التصرفات التى تتسم بالعمالة (١٤٩) .

ويبدو ان النحاس كان يهدف من وراء هذا التصريح الخطير الى الاساءة لجماعة مصر الفتاة بسبب رفضها لمعاهدة ١٩٣٦ ولان هذه الدعوة كانت تلقى ترحيبا عظيما من الشعب المصرى وخصوصا طلاب الجامعات والمدارس الثانوية ووفقا لسياسة النحاس فان هذا يتناقض مع ما للوفد من موقع الصدارة فى المجتمع المصرى وبالرغم من اصرار أعضاء مجلس النواب على اقامة الدليل على هذا الاتهام الذى ان صدق يكون كفيلا بالقضاء على مستقبل هذه الجماعة الا أن النحاس عجز على ان يقدم دليل مقنعا للنواب وبالتالي لم تجر تحقيقات قضائية ضد جماعة مصر الفتاة مما كان سببا فى تعاطف بعض النواب مع الجماعة وهذا مما يضاعف من اعتقادنا بان هذا الاتهام لم يكن قائما على اسس موضوعية .

وفى اكتوبر سنة ١٩٣٧ وامام المخاطر التى كان يواجهها الوفد سواء فى علاقاته مع القصر او بسبب انشقاق الوفد وخروج احمد ماهر والنقراشى رفع احمد حسين قضية ضد النحاس بصفته الشخصية وبصفته وزيرا للداخلية .

مطالبها بمبلغ عشرة الاف حنيه على سبيل التعويض بسبب الاضرار الادبية التى لحقت به والتى نتجت عن تصريحات النحاس فى مجلس النواب (١٥٠) وما لبث النحاس ان تقدم هو ايضا ببلاغ الى النائب العام يطلب فيه التحقيق مع احمد حسين بسبب علاقاته مع هيئات اجنبية (١٥١)

وبعرض الموضوع على القضاء حسم الموقف لصالح مصر الفتاة حيث لم يجد النائب العام ما يقيم دليلا على ما يزعمه النحاس وعلى حد تعبير صحيفة مصر الفتاة « ان النائب العام قد تغاضى عن بلاغ النحاس بعد ان رأى انه لا يستحق مجرد النظر اليه » (١٥٢)

(١٤٨) مضابط مجلس النواب دور الاعتقاد الاول العادى ٢٢ يونيه ١٩٣٦ ص ٩٦ .

(١٤٩) المصدر السابق ص ٩٧

رئيس قوط وزارة مصطفى النحاس (ديسمبر ١٩٣٧) والمجىء بوزارة محمد محمود والتي ضمت من بين وزرائها كامل البندارى صديق احمد حسين بالاضافة الى محمد محمود نفسه والذي كانت تربطه باحمد حسين علاقات وطيدة (١٥٣) .

دخلت جماعة مصر الفتاة الى دور جديد هيا لها مكانة مميزة وسط القوى السياسية المتصارعة .

ومن المؤكد ان فترة حكومة محمد محمود تمثل ذروة النجاح فى تاريخ مصر الفتاة حيث اطلق لها العنان فى ممارسة دعوتها سواء من خلال المؤتمرات والندوات العديدة التى حرصت الجماعة على اقامتها او من خلال صحفها ولعل هدف محمد محمود هو الحصول على قدر من الشعبية واستخدم الجماعة كوسيلة بقصد النيل من الوفد الد أعداء الحكومة القائمة .

ومن قمة النجاح الذى وصلت اليه الجماعة الى منحدر الضيق والاضطهاد ويرجع احمد حسين ذلك الى سببين : —

اولا : هو الشباب المتحمس الذى كان يتصرف من منطلق المثالية وغنى عن البيان ان وزارة محمد محمود كانت لا تحقق هذه المثالية مهاجمتها الجماعة واشتدت فى مهاجمتها واتخذت من شيخوخة محمد محمود واعتلال صحته نريعة للهجوم .

ثانيهما : لقد كانت محلات بيع الخمر منتشرة فدعوة « احمد حسين » الى مهاجمتها وتحطيمها وكان من اشهر هذه الاحداث انقضاء اسماعيل عاهر على مهاجمة « الكاب دور » فى الاسكندرية حيث وصلت المأساة الى ذروتها اذ تعرض لهم أحد الجلوس وكان موظفا كبيرا فاعتدوا عليه بالضرب حتى اصبح بين الموت والحياة واعتبر الانجليز ان عملية تحطيم الحانات من كبرى الكبائر فقرروا سحق مصر الفتاة سحقا حيث اعتقل العدد الاكبر من الجماعة ووجهت الى أحمد حسين تهمة قلب نظام الحكم (١٥٤) .

وبقدر العلاقة القوية بين مصر الفتاة وحكومة محمد محمود وبالرغم من النجاح والشهرة اللذين حققتهما الجماعة الا انها قد انحدرت الى الدرك الاسفل واعمل فيهما الاعتقام والاعتقال والاضطهاد .

(١٥٣) صحيفة الشعب ١٩٨٢/٥/٢٥ كيف اشركنى محمد محمود فى الحكم بطريقة غير رسمية بقلم احمد حسين .
(١٥٤) صحيفة الشعب ١٩٨٢/٥/٢٥ من مفكرات احمد حسين — رئيس مصر الفتاة .

ويبدو ان السلطات البريطانية كانت متيقظة تماما لحركة مصر الفتاة على اعتبار انها تندد بمعاهدة ١٩٣٦ وتصفها بمعاهدة « الخزي والعار » ناهيك عن محاولة الاعتداء على الاجانب ومهاجمة دور اللهو مما ضاعف من كراهية الاحتلال لمثل هذا النوع من النشاط ووفقا لرأى السفير البريطانى « ان مثل هذا النوع من الانشطة مما يسبب قلقا لدى الاجانب فى مصر » (١٥٥) وعلى الرغم من النجاح الذى حققته مصر الفتاة وانتشارها وسط قطاعات كبيرة من الشباب او انحدارها مرة ثانية بسبب موقفها من حكومة محمد محمود على اعتبار انها عجزت عن تحقيق اى نوع من الاصلاح الداخلى فان مصر الفتاة تعد على رأس القوى التى استهانت بالقيم الدستورية وساهمت بشكل أو بآخر فى خلق مناخ سياسى يفتقد الى الديمقراطية ، فليس من قبيل المصادفة ان يتقدم أحمد حسين ببلاغ الى النائب العام (اكتوبر ١٩٣٧) يطلب التحقيق فيما ورد من اتهامات وجهها اليه النحاس باشا (بالتخابر مع دولة اجنبية) بالرغم من مرور اكثر من عام على هذه التهمة وليس من قبيل المصادفة أيضا ان يتضامن أحمد حسين مع الخصومه كى يعملوا جميعا على اسقاط حكومة الوفد (١٥٦) . بل ويعتبر أحمد حسين ان اقالة الوفد هى البرنامج الوحيد الذى تتبناه الجماعة (١٥٧) .

واعتقد ان ما أقدم عليه الملك فاروق من اقالة الوفد (ديسمبر ١٩٣٧) تعد التدخل الفعلى سواء لما اصاب مصر من حالة عدم الاستقرار السياسى فى فترة اواخر الثلاثينات واولئل الاربعينيات أو لما وقع فى ٤ فبراير من أحداث تركت آثارا خطيرة على تاريخ مصر السياسى طوال فترة الحرب العالمية الثانية .

وتعددت أساليب المخطط الذى آمنت به مصر الفتاة والذى يعنى اقالة الوفد حيث رسمت الجماعة خطة بهدف النيل من الحكومة لا فى القاهرة وحدها بل فى القرى والمدن المصرية (١٥٨) .

(١٥٥) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٢٤٠ من لامبسون الى حكومته

الاول من فبراير ١٩٤٠ .

(١٥٦) صحيفة الضياء ١٣ ديسمبر ١٩٣٧ .

(١٥٧) الضياء ١٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

(١٥٨) المراجعة ١٣ ديسمبر ١٩٣٧ ، السياسة ١٥ ديسمبر ١٩٣٧ .

وكان خروج النقراشي واحمد ماهر من الوفد فرصة ثمينة استغلها احمد حسين للوقية بين صفوف الوفدين حيث استغل هذا الحادث اسوا استغلال وسواء اكان هذا في اطار سياسة عامة رسمتها احزاب الاقلية ام ان هذه السياسة كانت مسلكا خاصا بمصر الفتاة فانها تتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية على الرغم مما ساهم به الوفد من تصرفات تفتقد في معظمها الى الحنكة السياسية ووفقا لرأى احد زعماء الوفد « لقد كان فصل النقراشي واحمد ماهر وبكل المقاييس خطأ سياسيا كبيرا (١٥٩) » .

ولم يتورع احمد حسين في ان يتقدم بالتماس في اغسطس ١٩٣٧ الى الملك فاروق بطرد الوزارة بجحسة انها قد خالفت كل القوانين والاعراف (١٦٠) .

وبالرغم من ان نزاهة الوفد المالية حتى هذا التاريخ — كانت فوق كل الشبهات الا أن احمد حسين تقدم بالتماس الى الملك فاروق يشكك في ذمة النحاس ونزاهته المالية (١٦١) .

وهكذا ساهمت مصر الفتاة بتصيب لا بأس به من استعداد الملك ضد الحكومة الشرعية التي تمثل وبكل المقاييس الغالبية الفعلية من الشعب المصري وتناسى اصحاب هذه الدعوة بقصد او بغيره ان اقالة حكومة تتمتع بالغالبية العظمى في البرلمان وتلقى تأييدا كاسحا من الجماهير يعد بداية لسلسلة من المخاطر دفعت فاروق الى الاستهانة بالدستور والقانون ودفعت الوفد ايضا الى الاقدام على تصرفات لا تتفق بحال مع تاريخه الوطني العريق ودوره الرائد في قيادة الحركة الوطنية المصرية ويلاحظ ان السمة المميزة لتلك الجماعة هي التناقض في الرأي وافتقار الرؤية السياسية الثابتة حيث كانت الغالبية العظمى من اعضاء الجماعة من بين طلاب المدارس الثانوية والجامعات وحادثة السن والتحمس كلاهما شرط مطلوب في الايمان المطلق وتقبل النظريات التي تخاطب العواطف أكثر مما تخاطب العقول .

(١٥٩) فؤاد سراج الدين مقابلة شخصية ١٩٨٢/١١/٨ جاردن سيتي القاهرة .

(١٦٠) د. على شلبي جماعة مصر الفتاة ودورها في الحياة السياسية المصرية — القاهرة ١٩٨٢ ص ٣٩٧ .

(١٦١) صحيفة الثغر ١٦ سبتمبر ١٩٣٧ .

ومن بين القضايا التي ظهر فيها التناقض واضحاً اشتراك مصر في الحرب بجانب بريطانيا فعندما تأزم الموقف الدولي وبدأت نذر الحرب اخذ احمد حسين يدعو جميع الاحزاب وكل القوى السياسية الى التضامن في مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها مصر (١٦٢) وعندما تعقدت الاوضاع الدولية وبدأ واضحاً ان الحرب واقعة لا محالة اعلن الدكتور مصطفى الوكيل (نائب رئيس مصر الفتاة) ان التضحيات التي قدمتها الشعوب العربية والاسلامية لكل من انجلترا وفرنسا طوال السنوات الطويلة الماضية قد ذهبت هباءاً ولم نحصل في مقابل ذلك الا على كل ما يسيء الى وحدة واستقلال هذه الشعوب ولذلك فلن نقف الى جوار الحلفاء في الحرب (١٦٣) ويضيف احمد حسين قائلاً ان الجلاء عن الاراضي المصرية اذا انتهت الحرب هو ثمن وقوف مصر الى جانب انجلترا (١٦٤) .

ثم يتراجع احمد حسين عن هذا الموقف وبلا أي مبررات معقولة ليعلن ان علاقاتنا الوطيدة بالدولة الحليفة تلزمنا بالوقوف مع الحلفاء وعلان الحرب ضد النازية (١٦٥) ونشرت صحيفة مصر الفتاة سلسلة من المقالات تبرر اهمية دخول مصر الحرب على اعتبار ان بريطانيا تستقدر هذا الموقف من مصر ومن المؤكد ان النصر سيكون في جانب الحلفاء ولذا فإن الفرصة متاحة لكي تحصل مصر على استقلالها (١٦٦) .

وعندما تندلع الحرب بالفعل تتراجع مصر الفتاة عن موقفها السابق فيعلن احمد حسين ان موقف جماعته من قضية الحرب يتوقف على ان تعلن بريطانيا استقلال مصر استقلالاً عملياً وان تعترف بحقوقنا في السودان وحل قضية فلسطين جلاً مرضياً (١٦٧) .

(١٦٢) مصر الفتاة ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٩ هـ .

(١٦٣) نفس المصدر السابق اول مايو ١٩٣٩ .

(١٦٤) نفس المصدر ١٩ أغسطس ١٩٣٩ .

(١٦٥) المصدر السابق ٣١ اغسطس ١٩٣٩ .

(١٦٦) نفس المصدر ٢٦ اغسطس ١٩٣٩ .

(١٦٧) نفس المصدر ٢ سبتمبر ١٩٣٩ .

وعلى ضوء كل هذه التصريحات والبيانات المتناقضة فلم يكن لمصر الفتاة موقف محدد وإنما كان التردد أهم سمة لازمت تلك الجماعة على الرغم من أن أحمد حسين قد حاول أن يبرر هذا الموقف بقوله : «ان الانتصارات الكاسحة التي حققها الألمان اقتضت منا أن نعيد خطتنا حيث تحدثت مهمة مصر الفتاة بالثورة المسلحة على الانجليز وطردهم من مصر وقد قوى من فكرة الثورة المسلحة ضد الانجليز تلك الانتصارات الكاسحة التي احرزها هتلر في بادئ الأمر وكانت خطتنا ، ان وقت هجوم الألمان على الانجليز هي ساعة الصفر حيث نعلن الثورة المسلحة في كل أرجاء مصر (١٦٨) .

ووفقا لخطة الثورة والتي وضعها أحمد حسين وفتحى رضوان فإنها تقوم على احتلال عدد معين من القرى حول كل مركز ثم الزحف من القرى لاحتلال المراكز ومن المراكز الى عواصم المديرية على ان يكون ذلك مشفوعا بقطع السكك الحديدية والتليفونات والتلغرافات واعدت الخطة في شكل منشورات لا تفتح ولا يعرف محتواها الا بعد اعطاء كلمة السر وبدأت عملية جمع الاسلحة واستأجر الحزب عددا من المنازل لكي تكون مكائنا للأسلحة والمنشورات (١٦٩) الا أن عيون الاحتلال كانت ترقب كل حركة من حركات الحزب ويبدو أن الانجليز كانوا على علم بحقيقة الثورة التي يخطط لها أحمد حسين وفتحى رضوان الا أنهم كانوا ينتظرون اللحظة المناسبة الكفيلة بالقضاء على هذا الحزب واقتلاعه من جذوره ولمسل هذا يفسر اضطهاد بريطانيا لمصر الفتاة أكثر من غيرها من القوى الأخرى ولما كانت ثورة رشيد على الكيلاني في العراق وموقف مصر الفتاة المؤيد لها فقد بدأت سلطات الاحتلال تشدد في المطالبة باعتقال أحمد حسين ورجال حزبه بعد أن جاهرُوا بدعوتهم في أهمية الثورة ضد الانجليز كما فعل المصري (١٧٠) .

-
- (١٦٨) صحيفة الشعب من مذكرات أحمد حسين ١٩٨٢/٦/٢٢ .
 (١٦٩) لقاء مع فتحى رضوان سكرتير عام مصر الفتاة ومقتنذ ١٩٨٢/٨/٩ ،
 صحيفة الشعب ١٩٨٢/٦/٢٢ .
 (١٧٠) الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩ من مذكرات أحمد حسين ، مذكرات اللواء
 إبراهيم أمم رئيس البوليس السياسى صحيفة الجمهورية ١٧
 يناير ١٩٥٦ .

وهكذا صفت حركة مصر الفتاة وتمكن الاحتلال من تسديد ضربة قوية مكنته من اقتلاع هذا النبات الذى يعد نتاجا لتربية مصرية خالصة بالرغم من ظاهرة التردد والتي تبررها ثورة الشباب وحماسه وفى الوقت الذى وقعت فيه أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ كانت السجون المصرية تكثف بالمئات من أعضاء مصر الفتاة وعلى رأسهم أحمد حسين وفتحى رضوان ولذا فلم يكن وقع هذا الحادث عليهم الا بالقدر الذى تسمح به ظروف الاعتقال حيث تصور أحمد حسين ان النحاس قد انقذ مصر بقبوله تأليف الوزارة ويضيف أحمد حسين عن فكرياته فى تلك الفترة قائلا « لم نعلم بالملابسات التى صاحبت تشكيل وزارة ٤ فبراير وبدأ النحاس وكأنه المنقذ فاتفقنا أنا وزملائى ان نرسل له برقية تأييد ولم نكن ندرى اننا بذلك تصطدم مع عواطف الكثير من زملائنا والذين تركوا الحزب احتجاجا على هذا الموقف . (١٧١) » .

ويعلق فتحى رضوان على هذه الرواية قائلا : لقد بعث أحمد حسين ببرقية تأييد الى النحاس تحميه عوامل شخصية قد يكون الاعتقال من أهمها وليس صحيحا أنه قد استشار البعض أو أخذ رأينا فى ذلك (١٧٢) .

وبالرغم من المبررات التى يسوقها أحمد حسين والتى دفعتها الى ان يبعث الى النحاس مهنئا بما حدث على اعتبار ان حالة الاعتقال كانت حائلا دون معرفة ملابسات الموضوع الا أن نص البرقية يفيد خلاف ما فكره أحمد حسين « لقد منحتكم الامة ثقتها باعظم مما فعلت فى أى يوم ولن يكسبون هناك سوى شرذمة قليلة من الرجال الحسودين الحقودين الذين يشرعون فى دسائسهم وهؤلاء لن يكون لهم حظ قليل أو كثير .. لقد أصبحت اثق ثقة مطلقة فى ان مصلحة مصر ومستقبلها هو هدفكم فى كل ما تعملون او تقولون (١٧٣) » .

(١٧١) الشعب ١٩٨٢/٦/٦٩ من مذكرات أحمد حسين .

(١٧٢) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ .

(١٧٣) المصرى ٩ فبراير ١٩٤٢ ، الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩ .

والجدير بالملاحظة ان برقية احمد حسين تعد البرقية الاولى في تهنة النحاس فلم يحدث ان اقدمت اى قوة سياسية اخرى على اتخاذ هذا الموقف وانما كل الاتجاهات السياسية والحزبية قد استفكرت هذا الحادث من منطلق ان الوفد ضليع في تأمره مع الاحتلال .

ومن المؤكد ان احمد حسين قد مل امر الاعتقال معتقدا ان النحاس من الممكن ان يعيد النظر في امر اعتقاله واما القول بأنه لم يكن يعرف كل ملابسات الموضوع فلا يقيم دليلا على موقفه بدليل انه قد عرف فيما بعد ولم يقدم على ما يناقض موقفه السابق ومن البراهين التى تقوم دليلا على هذا الاعتقاد هو هروب احمد حسين من السجن ثم اتصاله بفؤاد سراج الدين الذى وعده بعدم العودة الى الاعتقال وبالفعل فقد وافق النحاس على الافراج عن احمد حسين بصفة خاصة (١٧٤) .

ويبدو ان احمد حسين قد عمل على الخروج من السجن بكل الوسائل الى درجة انه بعث برسالة الى مدير المخابرات بالجيش البريطانى « جنرال كلايتون » يقول فيها : عندما بدأت الحملة الانجليزية على ليبيا شعرت برغبة شديدة فى ان اكتب لك لاعرب لك عن تمنياتى الصادقة لنجاح هذه الحملة الا اننى توقفت خوفا من ان تقبر كتاباتى بأنها نوع من المراهنة او الرغبة فى ان يطلق سراحي الا ان توقف الممارك على حدود ليبيا دفعنى الى ان اكتب لك ، لقد كان رايى الذى بسطته لك منذ مقابلتنا الاولى وظللت متمسكا به ، ان مصلحة مصر الحاضرة والمستقبلية تقضى بضرورة تعاونها مع انجلترا تعاوننا على اوسع نطاق ممكن فان موقف مصر بعيدا عن هذا النزاع يعتبر موقفا شادا (١٧٥) .

ولعل هذا الموقف من زعيم مصر الفتاة يشير الى عدة اعتبارات هامة : —

أولا : ان رسالة احمد حسين الى النحاس عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ هى محاولة لجس نبضه ولعل احمد حسين قد اتخذ من صداقته

(١٧٤) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨ جاردن سيتى القاهرة .
(١٧٥) دار الوثائق القومية احد تقارير السرايات الملكية صورة طبق الاصل من خطاب احمد حسين الى كلايتون بتاريخ ١٩٤١/١٢/٧

لفؤاد سراج الدين (١٧٦) وسيلة من وسائل الضغط على النحاس، وهذا ما تحقق فعلا .

ثانيا : ان تاريخ الصراع الطويل بين حزب الوفد وجماعة مصر الفتاة والخلافات التي لم تتوقف بينهما كل هذا يدفعنا الى الاعتقاد بأن رسالة أحمد حسين الى النحاس تعد تراجعا أكيدا بسبب حالة الاعتقال .

ثالثا : ان رسالة أحمد حسين الى « كلايتون » مدير المخابرات البريطانية تعد تناقضا غريبا في سياسة أحمد حسين يؤكد من خلالها ايمانه العميق بقضية الحلفاء وهذا ما يتعارض تماما مع سياسته السابقة وهذا الموقف يعد تراجعا ليس له ما يبرره الا محاولة النظر في أمر الاعتقال وعلى الرغم من موقف مصر الفتاة من معاهدة ١٩٣٦ هذا الموقف الذي يتسم بالرفض الشديد الا أنه لا مانع لدى أحمد حسين من أن يعتبر بريطانيا دولة صديقة وحليفة وهو يشير من طرف خفي الى رغبته في الافراج عنه .

ولعل عددا كبيرا من أعضاء مصر الفتاة قد اعتبروا أن موقف أحمد حسين يعد تراجعا عن الخط الوطني الذي اتخذه الحزب لنفسه حيث تعرض الحزب لأول مرة الى انقسات خطيرة حيث اعتبر فتحى رضوان (سكرتير عام الحزب) أن ما حدث في ٤ فبراير يعد صدمة تجذبت بسببها المشاعر فلقد كان الاعتداء على الملك بهذه الصورة اعتداء على مصر كلها ولم يكن موقف أحمد حسين موقفا مسئولا (١٧٧) .

ومن هنا فقد تقدم فتحى رضوان باستقالته من الحزب احتجاجا على موقف أحمد حسين من احداث ٤ فبراير ونجح فتحى رضوان في اجتذاب عدد من الاعضاء الحائقين على سياسة أحمد حسين وكونوا اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى (١٧٨) .

محفظه ١٣ وثيقة رقم ٨ .

(١٧٦) الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩ من مذكرات أحمد حسين حيث اشار الى أن فؤاد سراج الدين كان زميلا له في الدراسة .

(١٧٧) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ .

(١٧٨) المصدر السابق ، اللواء الجديد ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

وهذه اللجنة لم تقم بأى دور ظاهر خلال سنوات الحرب اللهم الا بعض للنشاطات الصيرية التى يسيرد الحديث عنها فى موضع آخر من هذا البحث .

ومن المؤكد ان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ قد ترك اثرا على حزب مصر الفتاة يختلف تماما عن اثر نفس الحادث على بقية الاحزاب فبينما كل الاحزاب قد استمدت من أحداث ٤ فبراير قدرا كبيرا لشعبيتها على حساب الوفد الا أن مصر الفتاة قد انقسمت على نفسها مما حدا بالكثيرين من أعضائها الى البحث عن قوى أخرى بخلاف القوتان المتنازعتان .

ومنذ منتصف سنة ١٩٤١ فقد صدرت الاوامر باعتقال زعماء مصر الفتاة والغالبية العظمى من أعضائها وبذلك تجمد نشاطها تماما فلا حزب ولا أعضاء ولا صحيفة ولا نشاط من أى نوع خلال الفترة المتبقية من الحرب ويمكن ان نلخص بعض العوامل التى ادت الى اجهاض مصر الفتاة .

اولا : موقفها من ثورة رشيد على الكيلانى وما ترتب على ذلك من اعتقال معظم أعضائها .

ثانيا : عدم صلابه احمد حسين ومحاولة اتصاله بألد خصومه وهم الانجليز والوفديون مما ترك انطباعا سيئا لدى غالبية أعضاء الحزب .

ثالثا : موقف احمد حسين من أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وما ترتب على ذلك من خروج فتحى رضوان لكى يكون « اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى »

وعلى العموم فان العلاقة بين حادث ٤ فبراير وحزب مصر الفتاة لم تكن علاقة وطيدة نظرا لان الاحتلال قد تمكن من القضاء على الحزب فى منتصفه ١٩٤١ عن طريق الحديد من الاجراءات سواء بالنفى أو الاعتقال ولذا فان الاثر كان محدودا لدرجة كبيرة وعلى الرغم من كل ذلك فان عددا كبيرا من الشباب قد انتابته حالة عدم الثقة سواء فى مصر الفتاة أو فى غيرها من الاحزاب الأخرى ولذا فقد انصرفت أعداد هائلة للعمل فى تنظيمات سرية اعتقادا منهم بان الاغتيالات هى الطريق الوحيد لخلاص مصر من لوضائعها المتردية وهذا ما سنتناوله فى الدراسة التالية .

قوى أخرى لعبت دورا هاما في مجرى الاحداث :

بصدور الحديث عن القوى التي تآثرت بشكل أو بآخر باحداث ٤ فبراير يتصدر الحزب الوطنى مكانة هامة سواء في خلق المناخ الذى تمخضت عنه الاحداث أو في ردود الفعل التي نجمت عن الحادث بالرغم من أن مساهمة الحزب لم تكن تتناسب والمكانة الهامة التي كان يتبوأها في أوائل هذا القرن حيث كان يتصدر حركة الفضال الوطنى . إلا أن مواقف الحزب من القضايا الوطنية وتشدده بالمطالبة باحقية مصر في الحصول على استقلالها بلا قيد أو شرط وبعده عن أى نوع من أشكال المساومة وتمسكه بمبدأ « لا مفاوضات الا بعد الجلاء » كل تلك العوامل جعلت من الحزب الوطنى هدفا للاحتلال ثم كان موقفه من معاهدة ١٩٣٦ والتي اعتبرها حماية قاسية تجعل الاحتلال شرعيا وتؤيد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتمكن الانجليز من القسطنطينية على أرضنا وسمائنا . (١٧٩)

وبات الحزب هدفا للقوى التي ساهمت في مفاوضات ١٩٣٦ وموضع تهكم من رجالات الاحزاب والذين كانوا يعتبرون معاهدة ١٩٣٦ معاهدة الشرف والاستقلال في الوقت الذي تنكر لها الحزب الوطنى واعتبرها معاهدة الخزي والعار والاستسلام (١٨٠) .

وهذه السياسة المتشددة لا تتفق بحال مع ما ارتضاه حامقظ رمضان (رئيس الحزب الوطنى) من الاشتراك في حكومة محمد محمود سنة ١٩٢٨ ثم حكومة حسن صبرى سنة ١٩٤٠ حيث كان الاشتراك في هاتين الحكومتين يعد اعترافا ضمريا بمعاهدة ١٩٣٦ لا يتفق والسياسة العامة التي ارتضاها الحزب بالاضافة الى أن الاشتراك في هاتين الحكومتين يعد مساهمة أكيدة لضرب القوى الديمقراطية لان قبول العمل مع حكومات لا تستند الى أى قاعدة جماهيرية يعد خدعة أكيدة للقصر ورجالاته والذين افسدوا الحياة السياسية بتصرفاتهم الانانية وخلافاتهم الشخصية ولعل اشتراك الحزب الوطنى بماضيه الطويل وكفاحه المشرف يعد صدمة أكيدة قضت على البقية الباقية من نضال هذا الحزب . (١٨١)

(١٧٩) معاهدة ١٩٣٦ حماية قاسية - كتيب من نشرات اللجنة الادارية

للحزب الوطنى - القاهرة ١٩٣٦ ص ١ .

(١٨٠) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٩/٨ .

(١٨١) نفس المصدر للسابق .

والحقيقة انه على الرغم من عدم جاهزية الحزب في تلك الفترة - موضع البحث - الا ان بعضا من اعضائه امثال فكرى اباظة وعبد العزيز الصوفانى قد اثروا الحياة البرلمانية بمناقشاتهم الموضوعية وسلوكهم الحميد ولم تات مناسبة الا وكان لاعضاء الحزب الوطنى صوت مسموع منددين دائما بالسياسة الانجليزية وضرورة وضع حد للعلاقات المصرية البريطانية على ضوء الاعتداءات المتكررة والتي يرتكبها جيش الاحتلال جهارا نهارا ضد المواطنين المصريين وحمل فكرى اباظة حملة شديدة ضد المشروعات الاستعمارية الصناعية وحربية والتي وصفها بانها تهدف الى خدمة الاحتلال وضد مصالح البلاد (١٨٢) .

وفىما يتعلق بموقف الحزب سواء من اعلان الاحكام العرفية او من قضية دخول مصر الحرب بجانب بريطانيا فقد رفض أى شكل من اشكال المساعدة لبريطانيا على اعتبار ان مصر قد قدمت العديد من التضحيات طوال فترة الوجود البريطانى فى مصر ولم تحصل الا على الجحود والفكران (١٨٣) .

وبوقوع حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ اجتمع الحزب الوطنى برئاسة حافظ رمضان وأعد مذكرة مستفيضة عن مركز مصر السياسى واعتداء انجلترا المسلح على السيادة المصرية وعدم احترام حكومة النحاس لآى قانون أو دستور ولم تغفل الفكرة ان تندد بمعاهدة ١٩٣٦ باعتبار انها اساس كل بلاء وارسلت صور من هذه المذكرة الى الملك فاروق والى النحاس كما بعث بصور منها الى وزير امريكا المفوض فى القاهرة ووزير السويد والقائم على مصالح روسيا فى مصر (١٨٤) بل وقد حاول حافظ رمضان أن يقود حملة ضد معاهدة ١٩٣٦ للمطالبة بالغاءها نظرا للاعتداء الذى وقع من انجلترا على مصر - واستطاع الحزب الوطنى ممثلا فى رئيسه أن يحصل على توقيع الدكتور أحمد ماهر والشوربجى بك واسماعيل صدقى باشا الا أن الخطوة لم تنجح لأن البعض كحافظ عفيفى والشمسى باشا لم يقبلوا التوقيع على مثل هذه الوثيقة ولذا فقد اخفقت الفكرة (١٨٥) .

(١٨٢) مضابط مجلس النواب - دور الانعقاد العادى ٣ مارس ١٩٤٣

صفحة ٣١٨ .

(١٨٣) مضابط مجلس النواب مجموعة مضابط دور الانعقاد الاول - الجلسة

الثانية والثلاثون ١٩ اغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٨٣ .

(١٨٤) الامرام ١٤/٢/١٩٧٥ صور من تقارير الامن العام التى تسجل

تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(١٨٥) دارالوثائق القومية تقارير الامن العام حكمدارية بوليس مصر

١٦ ابريل ١٩٤٢م تقرير رقم ١٣ محفظة رقم ٣ .

وعلى ما يبدو غلن عددا كبيرا من أعضاء الحزب الوطنى وخصوصا من بين الشباب قد انخرطوا فى العمل السرى بعد ان فقدوا كل امل فى الاحزاب التقليدية تلك الاحزاب التى تسبح بحمد الاحتلال وتكيل له المذبح والصفاء .

من هنا فقد تصدر قطاع كبير من شباب الحزب الوطنى العمل السرى واتخذوا من الاغتيالات وسيلة لاجبار الاحتلال على الرضوخ لمطالبهم ولعل خطتهم كانت تقوم على اباداة مدرسة ثورة ١٩١٩ والتى وصفت بانها مدرسة المفاوضات والتخاذل (١٨٦) حيث كانت معاهدة ١٩٣٦ من وجهة نظرهم اعتراف واضح باشتراك بريطانيا فى حكم مصر ثم كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وعلى مرأى ومسمع من كل الاحزاب السياسية هو بداية تشكيل جماعة حسين توفيق والتى وضعت فى برنامجها اغتيال كل من ساهم فى احداث ٤ فبراير وفى مقدمتهم النحاس باشا ثم امين عثمان (٧٨١) .

ويعتقد حسين توفيق ان الوفد قد خان خيانة عظمى فى مسألة ٤ فبراير وان زعماء الاحزاب ليس فيهم نفع بل جميعهم قد اضرروا البلاد ضررا كبيرا (١٨٨) .

ووفق ما ذكره حسين توفيق فى قضية مقتل امين عثمان تبدو عبدة حقائق هامة : -

أولا : ان جماعة حسين توفيق كانت تسمى جماعة الشباب المجاهد .
ثانيا : ان هذه الجماعة قد تكونت عقب ٤ فبراير وكرد فعل لسياسة التواطؤ بين الوفد والانجليز .

ثالثا : ان هدف التنظيم هو اغتيال كل من ساهم فى صنع احداث ٤ فبراير بدءا بالسياسيين المصريين (١٨٩) .

ويبدو ان هناك علاقة وطيدة بين جماعة حسين توفيق والتنظيم الذى اعدده القصر والذى يسمى « بالتنظيم الحديدى » ، والذى كان من اهم اهدافه اغتيال كل صانعى ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث ذكر أحمد مرتضى المزاغى والذى شغل

(١٨٦) اسحاق الحسينى مرجع سبق ذكره ١٥١ - ١٥٢ ، الاصل -
١٩٥/٢/١٤ .

(١٨٧) لطفى عثمان - المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية للقاهرة ١٩٤٨ ص ٢١٨ .
(٢٨٨) نفس المرجع ص ٢ .
(١٨٩) المرجع السابق ، ٢٥ .

منصب وزير الداخلية عدة مرات وقبلها كان معيرا للامن العام وكان على علاقة وطيدة بالقصر : « ان الملك فاروق قد دفع مبالغ طائلة لاعداد هذا التنظيم بهدف اغتيال النحاس وامين عثمان وكل من ساهم في ٤ فبراير الا ان الملك قد فقد ثقته في هذا التنظيم بعد فشل محاولة قتل النحاس مرتين مما اضطره الى التفكير في اعداد تنظيم آخر يكون قادرا على اصطياد الرؤوس الكبيرة (١٩٠) »

وعلى ما يبدو فان مصرع امين عثمان (يناير سنة ١٩٤٦) هو العمل الوحيد الذى قام به هذا التنظيم (١٩١) وكانت الخطة تعنى مقتل امين عثمان ثم قتل النحاس اثناء سيره في جنازة امين عثمان .

ويؤكد احد زعماء التنظيم السرى والمتقنين الى الحزب الوطنى ان سعد كامل « ابن شقيقة فتحي رضوان » هو المدبر والمخطط للمجموعة التى اغتالت امين عثمان وان كل الاعضاء كانوا من الشباب المنتمين الى الحزب الوطنى (١٩٢) .

ووفق اعتقدى فان انتماء اعضاء التنظيم الى الحزب الوطنى لا ينفى علاقتهم بالقصر على اعتبار ان التنظيم كان يمر بمراحل مختلفة وان اعضاءه فى الغالب لم يكونوا على علم بان القصر وراء مخططهم حيث كانت الاتصالات تتم عن طريق شخص معين هو قمة التنظيم ولعله الدكتور يوسف رشاد (١٩٤) .

ويعتقد احد المعاصرين ان باقى التنظيمات المصرية لم تكن لا من حيث الكيف ولا الكم بالقدر الذى تتطلبه حالة البلاد والتنظيم الوحيد الذى كان فعالا هو تنظيم حسين توفيق والذى اعتمد على شخصية حسين توفيق فقط (١٩٥) .

(١٩٠) احمد مرتضى الراغى . غرائب من عهد فاروق - بيروت ١٩٧٦
صفحة ٦٨ .

(١٩١) نفس المرجع ص ٦٩ .

(١٩٢) المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية مرجع سبق ذكره ص ٢٠٠ .

(١٩٣) عبد العزيز على «التأثير الصامت للقاهرة ١٩٦٦ ص ١٩٥ .

(١٩٤) كان قمة التنظيم هو الدكتور يوسف رشاد وزوجته نهى رشاد

صديقة فاروق . احمد مرتضى الراغى مرجع سبق ذكره ص ٥٧ .

(١٩٥) لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة القاهرة .

وتشير الوثائق الامريكية الى العلاقة بين القصر والتنظيم الحديدي والذي امتد ليشمل عددا كبيرا من ضباط الجيش المصرى والذين يؤيدون الالمان بصورة مطلقة (١٩٦) وتشير لوثائق الامريكية أيضا الى أن عيون المخابرات البريطانية كانت متيقظة لمثل تلك الانشطة الضارة بقضية التحالف على اعتبار ان ضباط الجيش المصرى يخططون لشيء ما ولعل هذا الشيء هو اعلان ثورة عسكرية داخل الجيش او اغتيال ضباط الحلفاء في القاهرة وهذا مما ضاعف من قلق السفير البريطانى في القاهرة (١٩٧) .

وتعتبر قضية مصرع امين عثمان هي مفتاح الوصول الى هذه الجماعة وتعتبر المحاكمة في هذه القضية من المحاكمات التاريخية الهامة في تاريخ مصر السياسى حيث دار معظمها حول الكشف عن جذور حادث ٤ فبراير وان المتهمين جميعا قد ركزوا على هذا الحادث باعتباره دافعا وطنيا ، هو نفس الشيء الذى اعتمد عليه الدفاع على اعتبار ان الاعتداء على الملك وهو رمز البلاد يعتبر اعتداء على الوطن كله (١٩٨) .

وتشارك النيابة المتهمين في اعتبار حادث ٤ فبراير وصمة في جبين الامبراطورية البريطانية ودليلا على البربرية التى هوى اليها الانجليز في ذلك اليوم الاغبى (١٩) .

وعندما يسحب النائب العام « محمود منصور » الكلام السابق الذى اشار اليه « انور حبيب » وكيل النائب العام « يثور المتهمون ويصطلق حسين توفيق : عار عليك يا حضرة النائب العام ان تسحب هذا الكلام الوطنى وكن شجاعا ولا تخش شيئا » وقال : انور السادات انا افضل ان اشقق الف مرة على ان ارى النائب العام يتراجع ويقف هذا الموقف غير المشرف (٢٠٠) .

(١٩٦) وثائق الخارجية الامريكية ٩١ من كيرك الى الخارجية الامريكية ٢٢

مايو ١٩٤٢ . F.W. 862. 20.83. 4

(١٩٧) المصدر السابق نفسه .

(١٩٨) ملف قضية امين عثمان المجلد الاول ص ٧٥٤ دار القضاء العالى القاهرة .

(١٩٩) المصدر السابق نفسه .

(٢٠٠) لطفى عثمان (المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية ص

٢٠٨ - ٢٠٩

واستند المحامون في دفاعهم عن المتهمين الى ما نشرته الصحف عقب اقالة الوفد سنة ١٩٤٤ على اعتبار ان ما اقترفه يعد جرماً لا يغتفر ثم تناول الدفاع ايضا مسلك امين عثمان وتحيزه الواضح الى جانب الانجليز حيث شبه مصر في علاقاتها بانجلترا بالزواج الكاثوليكي ولذا فقد شبه مصر بامرأة وبريطانيا بالرجل (٢٠١) .

ولم تقتصر هيئة الدفاع عن تورط امين عثمان في حادث ٤ فبراير وانما امتد الحديث ليشمل موقفه ايضا من مفاوضات ١٩٣٦ حيث يؤكد على ما هو ان طلبات الانجليز كانت كثيرة ولما اشار على السفير البريطاني بهذه الملاحظة اجاب بان الذنب ليس ذنبه لان امين عثمان افهمه ان النحاس مساوم كثيرا ويحاول دائما ان ينتقص ٥٠٪ من طلبات الانجليز ولذا فقد تقدموا بطلبات مبالغ فيها (٢٠٢) .

ولقد اشارت تقارير البوليس السياسى الى صعود نجم امين عثمان اعتمادا على الانجليز ففى أحد التقارير ما يشير الى قرب تولى عثمان الوزارة كما يشيع هو ذلك ويقول ان معه من الوزراء الحاليين ما يؤيده فوجوده في رئاسة الوزارة عند اعتزال النحاس الحكم (٢٠٣) .

ومن غير شك فان هيئة المحكمة قد اكدت على تلك الدوافع السقي دفعت هؤلاء الشباب للاقدام على ما فعلوا اعتقادا منها بان مصر كلها تشاركهم في دوافعهم للوطنية الا انها - هيئة المحكمة - لا تقر مبدا القتل كوسيلة للوصول الى أى غرض مهما كان نبيلاً ولقد رأت المحكمة انه لا يرجى من مثل التهم ان يزن ويقدر عوامل الاستفزاز بل دعاها على انها خيانة للبلاد الى جانب تاريخ الاحتلال لمصر ، كلها عوامل راعتها المحكمة في الحكم على هؤلاء الشباب (٢٠٤) .

(٢٠١) الوفد المصرى ٨ فبراير سنة ١٩٤٠ من كلمة امين عثمان في حفل كلية فيكتوريا والذي حضره السفير البريطاني .

(٢٠٢) محسن محمد التاريخ المصرى لمصر ص ٧١ ، لطفى عثمان مرجع سبق ذكره ص ١٢٣ .

(٢٠٣) دار الوثائق القومية - تقارير البوليس السياسى محفوظة رقم ٤١٣ (سرى/بتون/وقم ١٩٤٠)

(٢٠٤) دار القضاء العالى ملف قضية امين عثمان المجلد الاول ص ٤٧٠ -

ومن المؤكد ان هؤلاء الشباب كانت تحركهم دوافع وطنية خالصة وبالرغم من اعتقادنا بان هذا التنظيم كان يعمل في فلك القصر ولاهداف خاصة من وجهة نظر السراى (٢٠٥) الا اننا نعتقد ان هؤلاء الشباب لم يكونوا على بينة من مخططات السراى وانما كان للدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص وزوجته (نهى) الدور الرئيسى فى استغلال هؤلاء الشباب وتوجيههم بما يتفق واغراض القصر وفى الوقت نفسه فليس هناك ما يثبت ادانة القصر وهذا ما حرص عليه فاروق جيدا .

والمؤكد ان احزاب الاقلية قد نجحت فى استغلال حادث ٤ فبراير والنيل من الوفد مما حدا بالكثيرين من اعضائه الى الانصراف عنه وكانت الفرصة مهيأة لظهور قوى أخرى احتلت حيزا هامشيا على مسرح الاحداث المصرية وتعنى قوى اليسار حيث الدعاية السوفيتية قد حققت قدرا كبيرا من النجاح وغالبا وبدون قصد فقد كان الامريكيون والبريطانيون يقومون بمهمة الدعاية للسوفيت والتأكيد على تطورهم العسكرى وتقدمهم الاجتماعى والاقتصادى وعللوا هذه الطفرة فى حياة المجتمع الروسى بالثورة الروسية التى تمكنت من استيعاب كل مشاكل المواطن الروسى (٢٠٦) .

ومن الطبيعى فى مثل هذه الظروف ان تنتشر وبسرعة الافكار الاشتراكية والماركسية وخصوصا بين الناقمين على النظام ولعل ظروف الحرب من العوامل التى ساعدت على ازدهار هذا النشاط حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية آخذة فى التدهور والقوة الشعبية الوحيدة القادرة على التأثير فى المجتمع المصرى (الوفد) بدأت تنهار عقب أحداث ٤ فبراير ووفقا لتهادة احد المعاصرين لقد كانت أحداث ٤ فبراير من اهم العوامل التى لفتت الانظار الى الافكار الماركسية والاشتراكية (٢٠٧) وفوق كل ذلك مراعاة بريطانيا لهذا لظروف التحالف مع الاتحاد السوفيتى حيث سمحت بممارسة هذا النوع من النشاط (٢٠) هذا بالإضافة الى الانتصارات الكاسحة التى حققها انسوفيت ضد قوات المحور واقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٤٢ كل ذلك ادى الى انتشار الماركسية فى مصر .

-
- (٢٠٥) احمد مرتضى المراغى مرجع سبق ذكره ص ٦٨ - ٧٠ .
 (٢٠٦) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٢٤١ من الخارجية الامريكية الى كيرك ستيفر الامريكى فى القاهرة ٤/١٠/١٩٤٣ .
 (٢٠٧) لقاء مع حسين الشافعى النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو حركة الضباط الاحرار ١١ أبريل ١٩٨٢ .
 (٢٠٨) د . عاصم الحسوقى مصر فى الحرب العالمية الثانية ص ٣٢٤ .

لثانية وانما ترجع جذورها الى نهاية العقد الثانى من القرن العشرين حيث نشأ الحزب الشيوعى المصرى الذى تمكن من ضم مجموعات من العمال الذين اسهموا فى ثورة ١٩١٩ (٢٠٩) الا ان ظروف الحرب وما ترتب عليها من علاقات شاذة خلفتها معاهدة ١٩٣٦ قد ساعد على خلق المناخ المناسب الذى ترعرت فيه تلك الافكار بشكل اقلق كل القوى السياسية الاخرى حيث تشكلت العديد من الخلايا حملت كل منها اسما مغايرا للآخر فهناك « اللجنة المركزية للمنظمة الشيوعية المصرية » والتي كانت تصدر نشرات الى الطبقة العاملة .. وأخرى تحمل اسم « منظمة المقاومة الشعبية » واقتصرت مهمتها على توزيع الكتب الشيوعية على الطلبة والعمال ثم « الحزب الشيوعى المصرى » والذى كان يتولى كتابة التقارير والنشرات وحفظها فى مكان سرى وهناك منظمة اخرى تحمل « حركة ديمقراطية تقدمية وطنية » وكان يختصر اسمها بكلمة « حدتو » ويرأسها صهيونيان احدهما مليونير يدعى « كوريل » والاخر يدعى « دويك » والاول كان ينفق بسخاء على منظمته ويعمل تحت ستار التجارة وكانت المهمة الحقيقية لهذه الجماعة امداد الصهيونية فى فلسطين بما تحتاج اليه من معلومات عن مصر ٢١٠ .

وفى سنة ١٩٤٢ تأسست « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » ولعمل اسمها كافة للدلالة على نوعية النشاط الذى اختاره مؤسسها « هنرى كورييل » وخلال احداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وبينما كانت القاهرة تموج بالمظاهرات قامت الحركة بطبع المنشورات باللغة العربية تقول فيها « لا تقتصروا ايها المصريون ان الالمان أفضل من الانجليز ويمضى « كورييل » فى روايته قائلا : وخرجت لاوزع هذه المنشورات انا وجورج بوانتيه وكان منظرا مضحكا اثنان من الأجناب يوزعان منشورات باللغة العربية وقد وزعنا ٤٠٠ نسخة من هذه المنشورات (٢١١) .

(٢٠٩) د . رفعت السعيد تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر القاهرة ١٩٧٥ ص ١٥٨ .

(٢١٠) احمد مرتضى الراغى مرجع سبق ذكره ص ٢٠ ، ٢١ .

(٢١١) د . رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ محضر

نقاش اجراه المؤلف مع هنرى كورييل فى باريس سنة ١٩٦٨ .

وقد اعتقل هنرى كوربيل سنة ١٩٤٢ ولودع في معتقل الزيتسون ويقول عن هذه الفترة : وفي المعتقل استندت فائدة كبرى حيث مارست احتكاكا مباشرا وجادا مع كثير من السياسيين هم في الاساس ابنساء البراجوازية الصغيرة وباختصار لقد اخذت في المعتقل حمام تمصير واحصت احصاسا عميقا ان البرجوازية الصغيرة تموج بحركة وطنية عارمة وانه يتمسك بالاستفادة منها (٢١٢) .

ويعتقد البعض ان هذا التنظيم كان اكثر التنظيمات اليسارية ارتباطا بالواقع المصرى حيث تشكل من الطلاب والمدرسين والعمال وغيرهم من قوى الاصول الصغيرة وكان لسلوب التجنيد يتم من خلال المصارك السياسية والاضطرابات (٢١٣) .

وتستهدف الحركة المصرية للتحرر الوطنى تكوين حزب شيوعى ، اصلاح زراعى ، وتنظيم الكفاح المشترك مع الشعب السودانى باعتبار ان وحدة وادى النيل قضية مصرية ووفقا لتقارير البوليس السياسى فقد كان هنرى كوربيل يدير احدى المكتبات بهدف الترويج للكتب الشيوعية (٢١٤) .

ومن خلال المكتبة استطاعت الحركة ان تجد صداها لدى الشباب خصوصا المتعطش للثقافة والمعرفة وتمكن هنرى كوربيل ان يضم عددا كبيرا من المصريين الناقمين على القوى السياسية التقليدية في مقدمتهم الوفند .

وعلى الرغم من ان الحركة المصرية للتحرر الوطنى كانت اقوى الحركات التى تشكلت عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الا ان هناك مجموعة اخرى تكونت عقب نفس الحادث وتسمى « منظمة القلعة » حيث قامت على اكتاف ثمانية اشخاص « خمسة من الطلاب الذين يدرسون في المدارس الثانوية وطالب ازهرى وحرفى » تأثروا بما حدث في ٤ فبراير تأثرا هز وجدان هذه المجموعة هذا عنيفا دفعهم الى البحث عن اتجاه جديد يخالف الاتجاهات التقليدية (٢١٥)

(٢١٢) المرجع السابق نفسه - د. عاصم محروس عبد المطسلب ، دور الطلاب في الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩ - ١٩٥٢ غير منشورة القاهرة ١٩٧٨ ص ٤٦١ .

(٢١٣) طارق البشرى . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٤٥٠ ص ٨٣ .

(٢١٤) د. وفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية مرجع سبق ذكره ص ٣٣١ .

(٢١٥) المرجع السابق ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

وبدأت هذه الخلية توسع نشاطها من خلال مجموع الشباب الساخط على الوفد عقب ٤ فبراير وحددت برنامجها في المطالبة بالاستقلال الوطنى والاستقلال الاقتصادى وعلى ضوء العديد من القراءات في الفكر الاشتراكي فقد تمخض نشاطها عن اقامة تفضيم شيوعى يستند الى برنامج شفقوى • ومبادئ غير منشورة ولم يكن لهذا التنظيم اجهزة فنية ولا مجلة سرية ورغم ذلك فقد واصل النمو معتمدا على الارض الخصبة التى مهدتها احداث الحرب والى جموع الشباب الذى تملكته الحيرة والقلق عقب ٤ فبراير •

ثم تمكن التنظيم من أن يضم اليه بعضا من ضباط القوات المسلحة في مقدمتهم « احمد حمروش » ورويدا رويدا بدأت الحركة تتسع وتجد لها انصارا بين طلاب الجامعات وعدد لا بأس به من العمال (٢١٦) •

وعموما فان عام ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ قد شهدا تكون العديد من المنظمات اليسارية في القاهرة والاسكندرية وتاريخ هذه الجماعات يكتنفه الغموض نظرا لتعقب البوليس لهم مما كان يدفعهم الى حرق اوراقهم ووثائقهم حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون الا أن الاسماء التى تسمت بها هذه الجماعات تشير الى أن عددها كان اكثر من عشرين جماعة تسمت كل منها باسم خاص وتباينت اسماء الدوريات والنشرات التى كانت تصدرها تبعاً لاهداف كلا منها واحتدم الصراع بينها من اجل اقامة حزب شيوعى مصرى حقيقى (٢١٧) •

وعلى ما يبدو فقد برزت الى الوجود اتجاهات سياسية احتلت مكانة لا بأس بها وسط العديد من القوى الاخرى وهذه الاتجاهات الجديدة اخذت مواقف متباينة فاذا كان البعض يتحالف مع محور ضد الانجليز بدعوى الوطنية واذا كان البعض الاخر يتحالف مع الانجليز ضد المحور بدعوى الديمقراطية فان الشيوعيين المصريين قد رفعوا شعارا مغايرا فهم ضد الفاشية وضد الاحتلال البريطانى لمصر ورفعوا شعارا ضد الفاشية ولكن ليس مع الانجليز • ولم يكن هذا هو التمايز الوحيد ففى مواجهة شعار اجمع عليه

(٢١٦) نفس المرجع السابق ص ٢٩٧ •

(٢١٧) د • رؤوف عباس • الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢

القاهرة ١٩٦٧ ص ٢٦٨ •

كل السياسة وهو وحدة وادى النيل رفع الشيوعيون شعارا « الاستقلال السياسى والاقتصاد والكفاح المشترك مع الشعب السودانى وحقه فى تقرير مصيره » (٢١٨) .

وتعمل قوات الاحتلال قد تغاضت عن النشاط الشيوعى فى مصر على أمل الاستفادة من تأثيرهم الفكرى والسياسى المناهض للفاشية ولأول مرة فى تاريخ الانتخابات البرلمانية المصرية (انتخابات ١٩٤٤ - شهدت الجلاء مرشحين يعلنون انهم يدخلون المعركة الانتخابية ويلصقون على الجدران اعلانات يقولون فيها - انتخبوا المرشح الاشتراكى الذى سيناضل فى سبيل الاشتراكية « وقد انتشرت هذه الاعلانات فى الاسكندرية بصفة خاصة حيث تقدم ثلاثة من العمال الى الانتخابات تؤيدهم طائفة كبيرة من سكان دوائريهم (٢١٩) .

وعلى ضوء هذه الدراسة يمكننا أن نذكر بعض النتائج الهامة : -

أولا : لم تكن الحركات الشيوعية فى مصر وليدة الحرب العالمية الثانية وإنما ترجع فى جفورها الى العشرينات من هذا القرن الا أن الحرب العالمية الثانية وما واكبها من تناقضات سياسية واجتماعية واقتصادية تعد انسب الفترات التى ساعدت على نمو هذا الاتجاه .

ثانيا : ان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ قد ساعد على نمو اكبر الحركات وأهمها بسبب الاعتماد على عنصر الشباب الساخط على القوى السياسيه التقليدية وبلا شك فان عنصر الشباب دائما يعد عامل قوة تدفع القوى التى يساندها الى أخذ مواقف أكثر تطرفا .

ثالثا : أن السياسة البريطانية فى مصر تعد المسئول الاول عن تفاقم هذه التنظيمات بسبب التحالف البريطانى الروسى وما لازم ذلك من لقامة العلاقات المصرية الروسية ولما كانت الحركات اليسارية تعلن دائما عن عدائها للمسافر ضد الفاشية والنازية فلقد كان لهذا وقعا طيبا لدى الدوائر البريطانية .

رابعا : ان ظهور الاتجاهات اليسارية عموما وفى هذه الفترة يعد تعبيرا اكيدا عن وجود خلل هائل فى كل مناحى الحياة المصرية الاقتصادية

(٢١٨) د . رفعت السعيد اليسار المصرى ص ٢٧٨ .

(٢١٩) السياسة ١٠/١٢/١٩٤٤ ، اخبار اليوم ١٧ - ١٢ - ١٩٤٤ .

اجتماعية وسياسية وبشكل مكن هذه الاتجاهات من أن تجد لها واقعا
وسط المجتمع المصرى .

خامسا : ان مجمل نشاط هذه التنظيمات وما استطاعت ان تقدمه للمجتمع
المصرى لم يتعد الفكر النظرى المنقول عن مؤلفات لينين - وماركس -
وستالين - وبعض المنشورات التى لا تخرج افكارها عن هذه المؤلفات .

سادسا : ان عددا من المنضمين الى هذه التنظيمات من المصريين المسلمين
قد بهرتهم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ولم يؤمنوا بالفكر المادى
حيث دعوا الى التمسك بتعاليم الاسلام مع اعتناقهم لفكرتى العمل
الاجتماعى والاقتصادى (٢) الا أن محاولة التوفيق بين بعض النظريات
الماركسية وبين اسلام لم تجد لها واقعا ملموسا بين الغالبية العظمى
من المسلمين .

الفصل الخامس

الجيش المصرى وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢م

✱ الجيش المصرى والحرب العالمية الثانية

✱ ردود فعل ٤ فبراير على الجيش

✱ حركة الضباط الاصرار

الجيش المصرى والحرب العالمية اثنائية :

لقد اصبح الجيش المصرى هو حجر الزاوية فى قضية الاستقلال وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ والتي نصت صراحة على أن خروج القوات البريطانية من مصر مرهونا ببلوغ الجيش المصرى درجة الاهلية اللازمة للدفاع عن قناة السويس (١) ولذا فلقد حرص الوفد على أن تكون هذه القوة الوطنية الغالية بعيدا عن سلطة القصر وتحكمه . ولعل عهد الدفاع الاعلى وهيئة أركان الجيش وبمقتضى هذا القانون فقد اصبح رئيس الوزراء رئيسا لمجلس الدفاع الاعلى ووزيرى الحرب والبحرية « نائبان للرئيس » وكل من وزير الاشغال ووزير المالية ووزير المواصلات ووكيل البحرية والبحرية ورئيس هيئة أركان حرب الجيش « أعضاء » (٢) . ولم تفكر أية اشارة الى الملك على الرغم من أن المادة ٤٦ من الدستور تقضى بأن الملك هو القائد الاعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعطى الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها الى البرلمان (٣) . ولعل هذا الاغفال المتعمد كان له أكبر الاثر على تفاقم الصراع بين القصر والوفد .

ولما كانت معاهدة ١٩٣٦ قد نصت صراحة على الغاء كافة القيود الموضوعة على عدد القوات المسلحة المصرية فان حكومة الوفد حرصا منها على اعداد جيش قوى فقد سعت الى توسيع القاعدة الاجتماعية للضباط الجدد وأمكن للوفد ولاول مرة أن يضم الى الجيش شبابا من أبناء الطبقات الفقيرة وليس من قبيل المصادفة أن يكون فى طليعة الضباط الاحرار . جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى وغيرهم ممن ينتمون الى الطبقات المتوسطة أو الفقيرة (٤) ولذا فان هذه السياسة تعد حسنة كبيرة تؤكد صدق الوفد على الارتفاع بتلك القيمة الوطنية الكبيرة حيث سهل نمو التحسرك الثورى فى صفوف القوات المسلحة وأمكن للجيش ولاول مرة منذ الثورة العربية بين أن يساهم بقدر كبير فى النشاط السياسى لمختلف القوى والاتجاهات والتي تعمل لصالح القضية الوطنية .

(١) د . عبد العزيز الشناوى ، د . جلال يحيى وثائق ونصوص فى التاريخ الحديث والمعاصر - المادة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ ص ٧٤٧ .

(٢) نص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ ملحق بمضبطة مجلس النواب المجلد الثانى دور الانعقاد العادى يونية ١٩٣٧ ص ٣٣١ .

(٣) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى مصدر سبق ذكره . صفحة ٢١٣ .

(٤) احمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو القاهرة ١٩٨١ ص ٢١٢ .

وجريد على سياسة ابعاد للجيش عن مؤامرات القصر ومساكنه ، ولما كان
يمين الجيش من أولى المسائل التي تحتاج الى تعديل لان سيفه اليمين قد
وضعت قبل الدستور ولذا فلم تشر اليه حيث تضمن : أقسم بالله أن أكون
خادما مخلصا للملك مطيعا لأوامره الكريمة « فرأى الوفد تعديل هذا اليمين بهذه
الصيغة : أقسم بالله العظيم وبشرفي العسكري أن أكون مخلصا للوطن ولحضرة
صاحب الجلالة وقائد قواتها الأعلى وأن أكون مطيعا للدستور ولقوانين الأمة
المصرية .. الخ (٥) .

وعلى ما يبدو فان الملك فاروق كان على علم بما يهدف اليه الوفد ، وقد
علقت صحيفة « البلاغ » على « يمين الجيش » في محاولة منها للوقعية بين
القصر والوفد فقالت : ان اتمام الدستور في اليمين يتضمن اتمام السياسة في
واجبات الجيش الذي تقتصر وظيفته فقط على الدفاع والطاعة فيما يصدر اليه
من الاوامر ، وليس من وظائفه اقامة نظام سياسي معين والمحافظة على
هذا النظام وحمايته (٦) .

ونظرا لاهمية الجيش وحرصا من الملك على أن يبقى تحت امرته بعيدا
عن أي منافسة فقد أعلن فاروق صراحة أنه لن يقبل تعديل اليمين بالشكل الذي
رأته الوزارة (٧) .

وكان من الصعب على الحكومة أن تتراجع عن موقفها وتمسكت
بالمشروع مما دفع فاروق الى إلغاء الحفل الذي كان معدا لكي يحلف الجيش
اليمين في اليوم الثاني لقولي الملك سلطته الدستورية وأن يؤدي وزير
الحربية اليمين بالفيلمة عن الجيش ولم يعجز فاروق عن توجيه الاشارة
الى الحكومة وذلك بدعوة جميع اضبباط العاملين على اختلاف رتبهم الى حفل
شاي بقصر عابدين حيث أعلن بصريح العبارة عدم اشتغال الجيش
بالسياسة (٨) .

وظل هذا الوضع مطلقا بين القصر والوفد حتى اقالة حكومة الوفد في
نهاية ١٩٣٧ ، ولم تستطع حكومة محمد محمود الا أن ترضخ لأوامر الملك لان
وجودها في الحكم مرتبط بالرضا الملكي ، وهكذا بقي يمين الجيش القديم
كما هو عليه .

(٥) الاهرام ، البلاغ ، المصرى ١٩٣٧/٧/٢٨ .

(٦) صحيفة البلاغ ١٩٣٧/٨/٥ .

(٧) نفس المرجع ١٩٣٧/٨/٨ .

(٨) الاهرام ، البلاغ ، السياسة ١٨ أغسطس ١٩٣٧ .

وبصدد هذه الازمة ورغبة من الوفد في أن يضمن ولاء الجيش الى الدستور والذي يعنى من وجهة نظرهم - الولااء للوفد - باعتباره حزب الاغلبية . فقد حرص النحاس على ان يقوم بالعديد من المحاولات بهدف الاتصال بالجيش لمعرفة هل يقف الى جانبه في موقفه من السراى (٩) .

ولعل من الامور الجديرة بالملاحظة ان حكومة الوفد حرصا منها على اهمية الجيش فقد عملت على تطويره سواء بزيادة عدده الى ثلاث فرق قوامها خمسون الف جندي أو باستخدام كل وسائل الدفاع الحديث أو بايفاد البعثات العسكرية الى انجلترا بهدف الارتقاء بمستوى الأداء (١٠) . وعلى ما يبدو فان تلك الآمال الكبيرة قد اصطدمت بالعديد من المؤثرات التي قد اعتقد الوفد ان معاهدة ١٩٣٦ قد وضعت حدا لها . واولى هذه المؤثرات هو القصر الذي لم يعجز عن اتخاذ الوسائل الكفيلة للحد من طموحات الوفد ، ثم البعثة العسكرية البريطانية التي كانت تمثل عقبة أكيدة في سبيل الارتقاء بمستوى الجيش حيث فرضت شكلا معيناً للتسليح وخصوصا بعض الاسلحة التي لم تجد المصانع البريطانية لها أسواقا أخرى غير مصر ، أو بوضع نظام معين للتدريب يمثل عقبة أكيدة نحو ارتقاء الجيش سواء من حيث الكيف أو الكم (١١) .

ولعل عودة عزيز المصري لكي يشغل منصب « مفتش عام الجيش » خلفا لسبنكس باشا (١١ يناير ١٩٣٨) هي محاولة حادة لخروج الجيش المصري من تحت الوصاية البريطانية الا ان البعثة العسكرية البريطانية كانت تمثل عقبة في سبيل أى محاولة ناجحة ولما كانت الحكومة المصرية قد تعاقبت على شراء سربين من طائرات القتال العسكرية من المصانع البريطانية فان الحكومة البريطانية قد عادت لتعتذر بحجة ان الحالة الدولية تنذر بالخطر وان مصانعها لا تستطيع في ذلك الوقت ان تكفى الجيش البريطاني حاجته من الطائرات (١٢) .

(٩) لقاء مع حسين الشافعى النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو

حركة الضباط الاحرار - الحقى ١١ ابريل ١٩٨٣ .

(١٠) الوفد المصري ٥ اكتوبر ١٩٣٨ .

(١١) لقاء مع حسين الشافعى ١١ ابريل ١٩٨٣ ، الوفد المصري ١٠ يونية

١٩٣٨ .

(١٢) الوفد المصري ٩ يناير ١٩٤٠ .

(١٣) الامرام ١٩٣٨/٦/٩ ، الوفد المصري ١٠ يونية ١٩٣٨ .

وعندما قرر مجلس الدفاع البدء في وضع الرسومات اللازمة لبناء نواة لاسطول بحرى مصرى فان البعثة العسكرية البريطانية قامت بوضع العديد من العقبات في سبيل تحقيق هذه الامنية الوطنية (١٤) .

ولعل عزيز المصرى قد قدر منذ توليه رئاسة أركان الجيش العقبات التى تضعها البعثة العسكرية البريطانية ولذا فقد طرق الابواب بما فيها الملك فاروق حيث التمس من جلالته . أن يستغل نفوذه كقائد أعلى للجيش في الاسراع نحو انشاء جيش قوى لان الحواث العالمية خطيرة واذا لم تلعب فيها مصر دورها بجدارة وكفاءة فقدت حقوقها في الاستقلال والعالم لا يقدر قيمة الامم الا بقيمة جيوشها (١٥) .

ومن المؤكد أن كل الحكومات المصرية كانت صانقة في عزمها على الارتفاع بمستوى الجيش المصرى وعملا بتلك السياسة فلقد أصدر على ماهر قرارا في ٣١ اغسطس ١٩٣٩ باسناد رئاسة أركان الجيش الى عزيز المصرى (١٦) ووفقا لرأى بعض المعاصرين فان هذا القرار كان له تكبير الاثر على معنويات الضباط والجنود حيث كان حافزا كى تتضافر الجهود لتحقيق الغاية الوطنية على اعتبار أن عزيز المصرى كان يمثل للضباط والجنود رمزا وطنيا كريما (١٧) الا أن البعثة العسكرية البريطانية كانت تتسكك دائما في نوايا عزيز المصرى متهمة اياه بانحيازه نحو المانيا نظرا لأنه قد درس الفنون العسكرية في المانيا وكان دائم الاعجاب بالعسكرية الالمانية وبمقدرة الالمان الفائقة على اعادة بناء جيشهم فلا عجب أن متلى نفس السفير البريطانى وأعوانه غضبا على عزيز المصرى (١٨) .

(١٤) الوفد المصرى ٢٥ فبراير ١٩٣٩ ، ٩ يناير ١٩٤٠ .

(١٥) د . محمد عبد الرحمن برج . عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية مركز الدراسات السياسية بالاهرام القاهرة سنة ١٩٨٠ ص ٢٩ ، ٥٠ .

(١٦) الوفد المصرى ، السياسة ، البلاغ الاول من سبتمبر ١٩٣٩ .

(١٧) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ ، لقاء مع حسين التماسقى

١١ ابريل ١٩٨٣ .

(١٨) د . هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ١٨٠ .

وتشير الوثائق البريطانية الى أن عزيز المصرى يمثل عقبة أكيدة فى العلاقات البريطانية المصرية وتنصح الحكومة البريطانية بطرده من رئاسة أركان الجيش حتى تتمكن البعثة العسكرية البريطانية من أن تؤدي دورها المنوط بها لأن عزيز مصرى دائم النقد لكل ما تنظمه البعثة على عمله ولأن اهانة البعثة أمر لا يمكن احتماله ، وتشير نفس الوثيقة الى ما يفهم من أن على ماهر قد قطع وعدا على نفسه بطرد عزيز المصرى اذا سبب نوعا من المصاعب سواء فى طريق البعثة العسكرية البريطانية أو مع القوات البريطانية . ووفق رأى السفير فان عزيز المصرى يعد احدى صنائع المانيا وهو يمثل امرا فى غاية الخطورة (١٩) .

والواقع أن هذا الاتهام لا يمثل قدرا من الحقيقة لان مصر ومانيا وجحقا نفسيهما تحاربان عدوا واحدا الامر الذى خلق بالطبع رابطة ما بينهما . بل ان بعض الضباط المصريين الذين كانت لهم اتصالات مع المانيا لم يكونوا موالين للنازية وانما كانوا مناهضين للبريطانية ، وأن بعض الضباط المصريين الذين كانوا يعملون لتحرير بلادهم لم يكونوا جميعا راغبين فى العون الالمانى ، فقد كان بعضهم من أمثال جمال عبد الناصر يخشون انهم بالحماس لهتلر لن يغطوا أكثر من أن يستبدلوا المحتل الالمانى بالمحتل البريطانى (٢٠) .

وبينما الخلافات قائمة بين البعثة العسكرية البريطانية ورئاسة أركان حرب الجيش المصرى . كان قائد القوات البريطانية (جنرال ولسون) حريصا على اقامة علاقات طيبة مع الجيش المصرى ، منه على تجنب أى خلافات مع القوات المصرية فقد اتبع طريقة عقد مؤتمر يومية يحضره بنفسه أو أحد كبار مساعديه مع كبار الضباط المصريين للاتفاق على الاجراءات اللازمة لتحقيق التعاون بين القوتين . وبهذه الطريقة تم حل العديد من المشاكل من غير الرجوع الى البعثة العسكرية أو الى السفير (٢١) .

(١٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٣ من لامبسون الى حكومته
٢٥ أغسطس ١٩٣٩ . F.O. 407. 225

(٢٠) محمد حسنين هيكل . عبد الناصر والعالم بيروت ١٩٧٢ ص ٤٣٠ .

(٢١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١٠٦٦ من لامبسون الى
حكومته ٢٩ أغسطس ١٩٣٩ . FO 407. 223

ومن غير شك فإن الجنرال ولسون كان يقدر أهمية التعاون بين الجيش البريطاني والجيش المصري وأهميته على استقرار الأوضاع في الجبهة الداخلية . وجريا على هذه السياسة فقد استن فكرة اشتراك الجيش المصري مع الجيش البريطاني في التدريبات وقيامهما بمناورات مشتركة واشترك الضباط المصريون كأعضاء فخريون في ميس الضباط الانجليز ولعل كل هذه العوامل قد قصد بها توثيق صلات التعاون والتفاهم بين الجيشين (٢٢) .

ولعل الجنرال ولسون كان يؤمن بمبدأ التعاون مع القوات المصرية اعتقادا منه بأن سياسة اللين والتفاهم من الممكن أن تؤدي الى تحقيق كل الرغبات البريطانية بلا أى تصادم أو خلافات (٢٣) . يؤكد هذا موقفه من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فقد علم به وهو في سوريا حيث يقول : لقد ذهلت وفزعت لاننى شعرت بأن كافة الجهود التى بذلتها في الايام الاولى للحرب بهدف اقامة علاقات طيبة مع المصريين وضمان تعاونهم قد تبددت وكان من الممكن أن يكون لهذا الحادث ردود فعل خطيرة داخل الجيش المصري بسبب ما يتمتع به فاروق من شعبية وخصوصا وسط الضباط الشبان النافعين على الوجود البريطاني في مصر (٢٤) .

ووفقا لهذا المبدأ فقد تمسك ولسون بوجهة نظره السابقة عندما أراد السفير البريطاني أن يعيد ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ حينما أراد فاروق أن يقبل وزارة الفحاس في أوائل ١٩٤٣ وكان من رأى وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الاوسط مستر كاييس ، النصيح بعدم اللجوء الى القوة خشية تدخل الجيش المصري أو اغضابه وقواته تعاون الحلفاء في منطقة القتال . وقال وزير الدولة : ان الرأى العام العالمى سوف يفتقد حمايتنا بقوة السلاح لوزارة تحوم حولها الشبهات ، وأنه يفضل تفحية الوزارة عن تنحية الملك فاروق (٢٥) .

(٢٢) الاصرام ١٩٣٩/٢/٣ .

(٢٣) دكتور المسدى وآخرون مرجع سبق ذكره ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٢٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١٠٦٦ من لامبسون الى الخارجية البريطانية ٢٥ فبراير ١٩٤٢ .

(٢٥) المصدر السابق وثيقة رقم ٧٤٥ ، ٧ مايو ١٩٤٣ .

وعلى الرغم من تلك النصائح إلا أن الحكومة البريطانية قد وافقت على اسداء النصيح للملك فاروق على اعتبار أن اخراج النحاس في الوقت الحاضر يعتبر عملا يتعارض مع مصلحة مصر ومصلحة المجهود الحربي . فاذا صمم الملك على اقالة الوزارة فان على السفير البريطاني أن يهدد باستعمال القوة العسكرية (٢٦) .

ورأى القادة العسكريون ضرورة الاستعداد لمواجهة رد للفعل لدى الجيش المصرى اذا ما دعا الحال الى استعمال القوة ضد الملك . فاذا ما اقتصر الامر على المقاطعة السلبية أو عدم التعاون فان فى استطاعة القوات البريطانية مواجهة الموقف أما اذا تطور الموقف الى عداء مباشر فان الامر يختلف لانه سوف يتطلب نزع سلاح القوات المصرية المسلحة (٢٧) .

ويبدو أن عزيز المصرى رئيس أركان الجيش ، كان متيقظا لما يدبره الانجليز من محاولات ابعاد الضباط الشبان من الحياة السياسية واعتقادا منه أن الانجليز هم الاعداء الحقيقيون وأن عدة البلاد فى التخلص منهم هم الضباط الشبان والجنود فقد اتخذ من السكنات حول القاهرة ومن مراكز الجنود مقرا لعملهم ومكتبه المعد له فى وزارة الحربية وبدا يبعث روح التضحية والفداء داخل صفوف الضباط الشبان (٢٨) وليس صحيحا أن عزيز المصرى قد عمل على اقامة تنظيم داخل الجيش وانما كانت الكلمة سلاحه اللاذع الذى كان يعتمد عليه حيث انتشرت روح عزيز المصرى وكلماته الصريحة فى المعسكرات وبين الضباط والجنود وكأنها الكهرباء (٢٩) .

ويتحدث أحد الضباط عن عزيز المصرى قائلا ٠٠٩ لقد كان للزيارات التى يقوم بها داخل الوحدات العسكرية أكبر الأثر فى نفسى فقد شاهدت بعينى هذه الشخصية الاسطورية التى شاركت فى الثورة التركية مع كمال اتاتورك. كما كان أحد مؤسسى جمعية الاتحاد والترقى وجمعية تحرير الامة العربية هذا الى جانب تاريخه الطويل الملىء بالكفاح وولعه بالثقافة والدعوة اليها (٣٠) .

(٢٦) المصدر السابق وثيقة رقم ٦٢٠ مايو ١٩٤٣ .

(٢٧) المصدر السابق .

(٢٨) فتحى رضوان لقاء شخصى ١٩٨٢/٨/٩ ، حسين الشافعى لقاء ١١

ابريل ١٩٨٣ .

(٢٩) المصدر السابق .

(٣٠) أنور السادات البحث عن الذات القاهرة ١٩٧٨ ص ٣١ .

ومن المؤكد أن بريطانيا قد اطلقتها تعيين عزيز المصرى رئيسا لاركان حرب الجيش بسبب طموحاته ومعلوماته العسكرية ومقدرته الفائقة على تنظيم واعداد الجيش وهذا ما يتعارض تماما مع استراتيجية بريطانيا فى مصر حيث يفقدها احدى حججها الهامة وهى مقدرة مصر على الدفاع عن نفسها وما يترتب على ذلك من جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وفوق كل ذلك فقد كانت الدوائر البريطانية على علم بالعلاقات الوطيدة التى تربط عزيز المصرى بالعديد من الشخصيات الالمانية وما كان يصرح به دائما من اعجابه الشديد بالعسكرية الالمانية . ولعل كل هذه العوامل قد جعلت السفير البريطانى يطلب من الملك ابعاد عزيز المصرى عن رئاسة اركان الجيش .

وتقوم فلسفة عزيز المصرى فى بناء الجيش على فكرة المشاركة الشعبية وخصوصا بعد أن تطورت احوال العالم ولم تعد للجيش عبارة عن وحدات متفرقة بل ويجب أن تكون الامة كلها حاملة السلاح ، ويتعذر على المرء ان يتصور أن الجيش يستطيع أن ينهض فى الميدان الا اذا عبثت قوة الامة بحيث يؤدى كل عضو فى المجتمع دوره على الوجه الاكمل ووفقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٩ فقد انشئت القوات المربطة بهدف اعداد مصر المستقلة لحمل رسالتها الجديدة بما يناسب العصر الحاضر وقد يخشى أن تعجز مصر عن القيام بواجب الدفاع عن النفس اذا هى ذهبت عذوب التقليد والنقل دون أن تراعى حالتها المادية وظروفها الاجتماعية ، والذي انتهى الرأى اليه هو انشاء قوات مرابطة تكون اولى وظائفها أن تعفى الجيش العامل من كثير من المسئوليات والواجبات المحلية فتزداد بذلك القوة المقاتلة التى يمكن استخدامها فى الميدان على أن ذلك ليس من شأنه أن يسقط عن القوات المربطة ما يجب أن تؤديه من ضريبة الدم فإن عليها واجب النجدة للجيش العامل فى الميدان وفوق كل ذلك فقد روى فى تكوينها عاملا فى تربية الخلق القوى (٣١) .

وعلى ما يبدو فان الدوائر البريطانية قد ازعجت بسبب تلك الطموحات التي يتسم بها عزيز المصري ولعل من أولى مهام البعثة العسكرية البريطانية الحيلولة دون الارتفاع بمستوى التبحر المصري بالرغم من أن وجودها كان بهدف الارتفاع بمستواه ولم تعجز البعثة العسكرية عن وضع العديد من العقبات التي تحول دون انطلاقة عزيز المصري لترقية الجيش ورفع كفاءته ولم تجد السلطات البريطانية ذريعة للنيل من عزيز المصري الا مسألة الميول الألمانية (٣٢) . وهذه حجة الصفت بالعديد من المصريين لا لأن لهم ميولا ألمانية وانما لان لهم ميولا عدائيا ضد بريطانيا . وبلا شك فان وقع خروج عزيز المصري من الجيش كان له أكبر الاثر على مشاعر الضباط الصغار الذين كانوا يعطون آمالا عريضة على شخصية عزيز المصري الا أنه قد تأكد لديهم أنه لا أمل في أى نوع من الاصلاح طالما بقى الاحتلال متذرا بدجة أوبلخسرى (٣٣) .

وتشير الوثائق الامريكية الى أن قرار الحكومة البريطانية بعزل عزيز المصري عن منصب رئيس اركان حرب الجيش قد سبب اضطرابا كبيرا لدى كل الدوائر السياسية والحزبية بل امتد الاثر الى السودان حيث انتشرت موجة من الاضطراب بين السودانيين الذين ضايقهم عزل عزيز المصري (٣٤) .

ووفقا للوثائق الامريكية أيضا فان رئيس الوزراء المصري (على ماهر) قد حاول نقل عزيز المصري لكي يتولى رئاسة الجيش المرابط الا أن السفير البريطاني قد طلب صراحة ابعاد عزيز المصري عن أى موقع سياسى أو عسكري (٣٥) .

(٣٢) وثائق الخارجية البريطانية بوقية رقم ٣٣ من لامبسون الى هاليفاكس ٢ اكتوبر ١٩٣٩ . F.O. 407 . 223

(٣٣) لقاء مع حسين الشافعى النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو حركة الضباط الاحرار - الحقى ١١ ابريل ١٩٤٣ .

(٣٤) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٢٠٢٢ من بورت فيش الى الخارجية الامريكية ١٤ مايو سنة ١٩٤٠ . 741 - 83 - 250

(٣٥) المصدر السابق وثيقة رقم ١٨ ١٩٧٢ ١٨ يناير ١٩٤٠ .

ووفق رواية بعض المؤرخين ، فان عزيز المصرى لم يكن يعمل لصالح
الامان لكنه كان يعتقد وهذه سذاجة سياسية منه أن الامان يستطيعون
مساعدته في تحرير مصر من الاحتلال البريطانى . ويعتقد نفس المؤرخ . أن
الهدف من محاولة هروب عزيز المصرى وصاحبيه (عبد المنعم عبد الرؤف
وحسين ذو الفقار) فقد كانت تراوده فكرة انشاء جيش التحرير د على غرار
ما فعل ديغول بعد سقوط فرنسا (٣٦) .

ومن الصعب أن نميل الى هذا الاستنتاج لان من أولى المهام التى يبدأ
بها أى قائد سواء فى الاعداد لثورة أو غير ذلك من وسائل الكفاح هو اعداد
تنظيم يعهد اليه بالقيام بتلك المهام وليس هناك ما يؤكد أن عزيز المصرى كان
صاحب تنظيم معين سواء داخل الجيش أو خارجه (٣٧) .

وعلى ما يبدو فان عزيز المصرى — وفق رواية أنور السادات — اتصل
بالضباط الاحرار وطلب مساعدتهم لتمكينه من السفر الى العراق حيث وصلتته
رسالة من الامان يطلبون فيها سفره لمعاونة رشيد على الكيلانى فى ثورته التى
قام بها فى العراق ضد الاحتلال البريطانى (٣٨) .

ومن المؤكد أن عزيز المصرى لم يحاول أن يقوم باعداد تنظيم سواء
داخل الجيش أو خارجه ولعل مرجع ذلك الى اعتماده على اتصاله المباشر
بالضباط وتكرار نصائحه لهم باعداد أنفسهم ثقافيا وفكريا وما يواكب ذلك
من يقظة قومية سوف تؤتى ثمارها حتى ولو على المدى الطويل . وعندما
عرض عليه أحد الضباط العمل على رأس التنظيم أبدى عزيز المصرى عدم
موافقته قائلا ؟ « أول درس أقوله لكم اعتمدوا على أنفسكم ولا تنتظروا أى رائد،
المبادأة يجب أن تأتى منكم أنتم — نابليون وصل الى رتبة جنرال وكان
زعيمًا (٣٩) . ولعل عزيز المصرى كان يعلم جيدا أن عيون الاحتلال ترقب

(٣٦) د . محمد أنيس دراسة عن ٤ فبراير ص ٤٥ .

(٣٧) لقاء مع فتحى رضوان « محامى عزيز المصرى فى قضية الهروب ، . .
١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة .

(٣٨) أنور السادات أسرار الثورة المصرية ص ٦١ ، ٦٢ ، لقاء مع
فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ ، طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر
١٩٤٨ — ١٩٥٢ ص ٤٦١ .

(٣٩) أنور السادات المرجع السابق ص ٦٢ .

كل خطواته وان قيامه باعداد تنظيم من نوع ما سوف يكون مصدر خطر حقيقى على الحركة الوطنية لدخل تنظيم واذا اقتصر دوره على النصائح العامة ونبث الروح الوطنية لدى الضباط الشباب .

والحقيقة ان موقف الجيش المصرى من بريطانيا ابان الحرب العالمية الثانية كان يتسم بنوع من التناقض حيث كان الضباط قوى الرقيب الكبيرة من أعوان الانجليز فى جمعتهم وكان الانجليز يحسنون الرأى فيهم حيث يشير ولسون (قائد القوات البريطانية) بالخدمات الجليلة التى اداها ابراهيم عطا الله (رئيس اركان حرب الجيش المصرى والذى حُف عِزِيز المصرى) ويرى أنه لو لا عطا الله لحدثت أحداث خطيرة وكبيرة داخل الجيش المصرى نتيجة حادث ٤ فبراير والميجور سانسوم رئيس المخابرات البريطانية (يذكر أن حجازى مدير المخابرات العسكرية كان متعاوناً مع السلطات البريطانية الى حدود كبير (٤٠) .

أما موقف الضباط الصغار والذين دخلوا الجيش بعد سنة ١٩٣٦ فقد كانوا بحكم اصولهم الاجتماعية عناصر وطنية شديدة الحماس لقضية وطنهم كارهون للاحتلال ولا يمكن ان تغفل تأثير عِزِيز المصرى على هؤلاء الشباب .

وما من شك فى ان حادث ٤ فبراير فى مصر وحركة رشيد الكيلانى فى العراق يعطيان أكبر الدلالات بالنسبة الى المستقبل حيث كان يعتقد الانجليز أن مصر والعراق دولتان متحالفتان مع انجلترا ضد دولتى المحور وأن القوات البريطانية لتي أسقطت ثورة رشيد الكيلانى وأرغمت ملك مصر على قبول النحاس رئيسا للوزارة قد ساندت « المخلصين » ضد الاقلييات ، « الخائنة » مستهدفة صائح العرب والمصريين والانجليز على قدم المساواة . والحقيقة أن العرب بوجه عام والمصريين بوجه خاص قد نظروا الى هاتين الحادثتين نظرة مخالفة . فقد رأوا فى الحرب العالمية نصالا بين الاستعماريين يبغي كل منها الاستحواذ على بلادهم واستغلال دواردها وقد وجد فى مصر معسكران يختلف كل منهما عن الآخر حول الوسائل لا الاهداف وكلاهما يبغي

تحقيق الاستقلال عن انجلترا . على حين أن أحد العسكريين كان يرى أن خير وسيلة لتحقيق هدفه هي التعاون مع انجلترا فان العسكري الآخر اختار التعاون مع دولتي المحور (٤١)، وبينما كان جمال عبد الناصر يقوم بحراسة مؤخرة القوات البريطانية في العلمين كان أنور السادات يتخابر لصالح الألمان ضد بريطانيا ولا يمكننا أن نتهم جمال عبد الناصر بأنه يناصر بريطانيا وفي الوقت نفسه فلا يمكن أن نتهم أنور السادات بالعمالة لألمانيا ، وببساطة شديدة فان كلا منهما يعتقد أنه يعمل لصالح بلاده .

وعندما تأكدت السلطات البريطانية أن هناك شعورا معاديا ضد الموجود البريطاني يعم الجيش المصري ولما كانت القوات المصرية تقوم بحراسة مؤخرة القوات البريطانية في الصحراء الغربية فقد صدرت الأوامر بالانسحاب هذه القوات وتسليم أسلحتها إلى القوات البريطانية (نوفمبر ١٩٤٠) إلا أن هذا التراجع ووجه بحركة تدهور واستنكار داخل الجيش المصري مما كان سببا في السماح للقوات المصرية بالانسحاب مع الاحتفاظ بأسلحتها (٤٢) .

ولقد راودت الضباط الشبان في ذلك الوقت فكرة القيام بثورة تستولي على طرق المواصلات وقطع دال خطوط الاتصال أمام القوات البريطانية والمطالبة بتسليم على ماهر زمام الحكم . إلا أن تنظيم الضباط لم يكن قد وصل إلى درجة تمكنه من الاقدام على هذه الخطوة حيث كان تجمع الضباط ما يزال في مرحلته الأولى . وإذا كانت الأهداف الوطنية قد تحددت فان الزعيم الذي يجب أن يجسد تلك الأهداف لم يكن قد ظهر بعد واقتصرت الخطة على جمع الرجال من قوى الضمائر الحية اعتقادا بأن أي عمل ناجح لابد من أن يبدأ بفكرة ناجحة أيضا (٤٣) .

(٤١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ص ٤٨ .

(٤٢) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ١٩٩٥ من كيرك إلى حكومته . ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠

، حسين الشافعي لقاء ١١ أبريل ١٩٤٣ .

(٤٣) نفس المصدر السابق .

وتأكدت المخابرات البريطانية أن هناك حركة استياء تعم الضباط لكن لم يكن هناك من الأدلة المادية ما يقوم دايلا على ادانتهم .

ولذا اقتصر بریطانيا على تنقلات الضباط وتشتييتهم بحيث يصعب ايجاد أى نوع من التفاهم بينهم (٤٤) ولعل هذا الاسلوب لم يقض على الحركة وانما كان عائقا أدى الى تأخيرها لسنوات ليست طويلة .

ردود فعل ٤ فبراير على الجيش :

في جميع الازمات التي موت بمصر كانت لالحكومة البريطانية تأخذ في الاعتبار موقف الجيش المصرى الى جانب موقف الرأى العام ، عندما طالبت بريطانيا مصر باعلان الحرب على دولتى المحور قالت أنها تقدر الاهمية البالغة للقوات المسلحة المصرية،وعندما نصحت بتغيير وزارة على ماهر على أن تجيء الوزارة الجديدة حائزة لولاء الجيش . وعند الاستعداد لمحاصرة قصر عابدين يوم ٤ فبراير احتفظت السلطات العسكرية بأسرار العملية الى ساعة الصفر واتخذت جميع الاحتياطات لكى لا يقع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية .

ولقد كان معظم الضباط يعقدون أمالا كبيرة على حزب الوفد باعتباره الحزب الذى قاد حركة الكفاح الشعبى ضد الاحتلال البريطانى والذى وقف فى صلابه وحزم ضد تسلط الملك فؤاد وعبثه بالدستور ، لكن ذلك الامل لم يلبث أن خبا عقب احداث ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث احدثت مظاهرة السفير البريطانى العسكرية ودعايات أحزاب الاقلية أكبر اساءة الى الوفد وأصبح هذا الحادث نقطة سوداء فى تاريخه يطعنه عن طريقها أعداؤه ويلطخون بها صفحة كفاحه . ولعل هذا قد احدث تحولا كبيرا فى مشاعر الضباط . أدى الى التفاهم حول الملك الذى نجح وقتئذ فى الظهور بصورة البطل المناضل الذى جابه وحده سيطرة الاحتلال علاوة على ما أحس به الضباط من شعور بالمهانة حيث اعتبروا عدوان على شرفهم العسكرى ، ولذا كانت النتيجة الحتمية هى ابتعاد الجيش عن الوفد (٤٥) .

(٤٤) نفس المصدر ، ، جورج فوشية ١٩٥٩/٢/١ .
(٥) جمال حماد عضو مجلس قيادة الثورة ، أطول يوم فى تاريخ مصر مجلة المصور ٢٣ يوليو ١٩٨٢ .

ويمكن معرفة انعكاسات ٤ فبراير على صفوف الضباط الصغار من خلال مراسلات جمال عبد الناصر في هذه الفترة ، وعقب وقوع الحادث كتب الى أحد أصدقائه قائلاً ؟ انى أشعر بخزى وعار شديدين لان جيشنا سكت على هذا الاعتداء وارتضاء ولكنى مسرور على كل حال لان ضباطنا كانوا يشغلون وقت فراغهم بالحديث عن المتع والسهرات ولكنهم بدأوا يتحدثون عن الانتقام والاثار ، ولو أن الانجليز قد أحسنوا أن بعض المصريين يتوون التضحية ويقابلون القوة بالقوة لانسحبوا كأي امرأة من العاهرات (٤٦) .

ومن المؤكد أن الانتقام والثأر الذى كان يعنيهما جمال عبد الناصر لم يكونا من أجل فاروق بل من أجل مصر على اعتبار أن الاعتداء على ملك مصر يعد اعتداء على السيادة المصرية ويلاحظ أن هذا المعنى لم يكن خافياً على السفير البريطانى والذى كتب الى حكومته يوم ١٠ فبراير قائلاً ؟ . أبلغنى الجنرال ستون « قائد القوات البريطانية فى القاهرة » أن حادث ٤ فبراير قد أحدث قدراً كبيراً من الاستياء فى الجيش المصرى لان الاعتقاد السائد لدى الضباط ان ثمة اهانة لحقت بمصر عن طريق فرض القوة على الملك (٤٧) .

ويبدو أن السلطات البريطانية كانت تقدر موقف الجيش المصرى وهو يفسر ليس فقط فى قطع الاتصال بين سكناً الجيش المصرى فى المأظة وبين قصر عابدين بل كذلك فى تحديد الاسلوب والتوقيت لعملية محاصرة قصر عابدين فمن الواضح أن السلطات البريطانية فى القاهرة كانت ترى اهمية قصوى فى اتمام العملية بسرعة وبشكل مباغت . ومن المؤكد أنه روعى عدم الاصطدام بالجيش ، ولعل هذا هو الذى تطلب أن تكون العملية على كل هذا القدر من السرية ، الى جانب السرعة والمباغته .

(٤٦) مذكرات كمال الدين رفعت : القاهرة ١٩٦٨ ص ١٥ ، المصور مجموعة فبراير ومارس ١٩٧٢ ، عبد المنعم شميمس الزعيم الثائر - سلسلة كتب سياسية عدد ١٢ ص ١٩ .

١٠ فبراير ١٩٤٢ .
(٤٧) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٣٢٥ من لامبسون الى هاليفاكس

لكن جانبا هاما من العملية كان الخوف من تحرك الجيش المصرى الذى سيلازمه بالضرورة ثورة وطنية شعبية قد يضطر الانجليز ازاءها ليس فقط الى ضرب حركة الجيش المصرى بل الى اعتبار مصر أرضا محتلة الامر الذى سيغير تماما من استراتيجيات القوات البريطانية فى المنطقة ويضعف من مشاكلها (٤٨) .

وفى الوقت الذى بدأ فيه الضباط يتناقضون فيما بينهم أحداث هذا اليوم وبناء على أوامر الحكيم العسكري العام ، امتدعت كل الصحف عن نشر ما يشير الى هذا الحادث وأمر من يعيد " إلا ان صحيفة المانشستر جارديان كتبت تقول : ان الضباط الشبان يعتقدون أن ما حدث كان إمتحانا لكرامتهم ولعزتهم الوطنية ونصحت الصحيفة الحكومة البريطانية بأن تعالج الموقف بسعة صدور وبروح جديدة يتفقان مع مقتضيات التحول الجديد فى الأفكار المصرية (٤٩) .

ولعل من الملاحظ أن الامر لم يقتصر على مجرد أحاديث يتناقضها الضباط بل تخطى الغضب مرحلة الاحساس الى اقدام على خطوات عملية حيث تقدم الضباط محمد نجيب (أول رئيس للجمهورية) باستقالته من الجيش بالرغم من علاقته الوطيدة بحزب الوفد حيث ذكر فى استقالته : حيث انى لم أستطع أن أحمى مليكى وقت الخطر فانى لاخلج من ارتداء بذلتى العسكرية والمسير بها بين المواطنين ولذا أقدم استقالتي (٥٠) .

وتحت ضغط الملك فاروق ونزولا على رأى العديد من الضباط اضطر محمد نجيب الى سحب استقالته (٥١) .

ووفقا للمصادر قريبة الصلة بالقصر فقد توجه وفد من ضابط القوات المسلحة الى قصر عابدين عابدين عقب وقوع الحادث وقابلوا رئيس الديوان (حسنين باشا) وأعربوا له عن استعدادهم للتأثر من المسئولين عن محاصرة

(٤٨) كمال الدين رفعت مرجع سبق ذكره ص ٣٥ ، محمد حسنين هيكل عبد الناصر والعالم ص ٣٨ ، د . محمد أنيس مرجع سبق ذكره ص ٤٠ .

(٤٩) نقلا من أخبار اليوم ٢٣/٢/١٩٤٦ .

(٥٠) محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ - القاهرة ١٩٧٥ ص ١٣ .

(٥١) نفس المرجع .

القصر بالدبابات ، وقد اثناهم رئيس الديوان عما يفكرون فيه وناشدهم الهدوء ، وقد قدر الملك هذا الشعور ولذا فقد حرص على أن يمضى يوم ٤ فبراير من كل عام مع الضباط في ناديه (٥٢) .

وتشير الوثائق الامريكية وفقا لمصادرهما الخاصة داخل الجيش الى أن نتائج ٤ فبراير قد احدثت ردود فعل متباينة ، فبينما يرى الضباط الكبار أن القضية تقتضى قدرا من التعقل في معالجتها الا أن الضباط الأصغار يحسون بمرارة شديدة ويعقدون العديد من الاجتماعات السرية داخل الوحدات وهو أمر يعد غاية في الخطورة (٥٣) .

وبلا شك فقد كان تأثير هذا الحادث على المصريين عموما وعلى الضباط على وجه الخصوص ساحقا ووفق العديد من الروايات فإن هذا الحادث كان له تأثير كهرباء وسط الضباط حيث قرر أحدهم (جمال عبد الناصر) ألا تتجرع بصر كأس الذل مرة أخرى بهذه الطريقة . ويرجع البعض بداية حركة الضباط الاحرار كحركة متكاملة الى اللحظة التي سددت فيها أول دبابات بريطانية مدفعها الى قصر عابدين فلم يعد للضباط من حديث سوى الحرية وكرامة بلادهم المطعونة وبدأ عبد الناصر يخطط لثورة ٢٣ يوليو (٥٤) .

وتكاد تجمع الاراء على ان ما حدث في ٤ فبراير كان هو الدافع الاقوى الى تحريك الثورة الوطنية داخل الجيش ، وبدأ قيام التنظيمات السرية بين الضباط والتي كان من بينها تنظيم الضباط الاحرار ، كما أن هذا الحادث يعد أقوى ضربة وقعت على رأس حزب الاغلبية الشعبية ، وكان فقدان حزب الوفد

(٥٢) مذكرات حسن يوسف ص ١٢٧ ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي

ص ١٩ ، ٢٠ .

(٥٣) وثائق ل خارجية الامريكية وثيقة رقم ٣٠٢ من كيرك الى حكومة ٢٠

فبراير ١٩٤٢ .

(٥٤) مذكرات كمال الدين رفعت مرجع سبق ذكره ص ٣٦ ، محمد حسنين

هيكل عبد الناصر والعالم ص ٢٨ .

لقوته وسلطاته الوطنية وزعامته الشخصية اكبر الاثر في اهتزاز النظام السياسى الذى كان يحكم مصر (٥٥) .

وأخذ الضباط يبحثون عن دافع يمارسون من خلاله نشاطهم الوطنى بعد أن فقدوا كل أمل فى الاحزاب التقليدية التى اهترأت بسبب خلافاتها المستمرة وصراها على الحكم ، ووجد الضباط ضالتهم فى الجماعات الجديدة والتى بدأت تأخذ لها موقعا على مسرح السياسة المصرية والتى كانت وقتئذ تحسول اجتذاب الجماهير بمبادئها المتطرفة سواء اليمينية أو اليسارية ، ولعل أشد الدعوات نجاحا فى اجتذاب الضباط هى جماعة الاخوان المسلمين فانها بتنظيمها الهرمى الذى يقف المرشد العام على قمته ، وبجناحها العسكرى الذى يضم العسكريين ، وبجهازها السرى للقيام بالعمليات الخاصة ، كل هذا وجد فيه الضباط شيئا غير بعيد عن النظام العسكرى الذى اعتادوه ، علاوة على أن الشيخ البنس كانت لديه مقدرة فائقة على اجتذاب الجماهير وعلى ضم الضباط الى الجماعة من خلال أحاديثه عن علاقة الدين بالوطن ، وكان فى مقدمة من انضم من الضباط الى الجماعة ثمانية من أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار وهم جمال عبد الناصر ، عبد المنعم عبد الرؤف ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، عبد اللطيف البغدادى ، حسن ابراهيم ، خالد محى الدين ، صلاح سالم (٥٦) .

ومن المؤكد أن مجموعة الضباط قد اكتسبت خبرة وأصبحت أكثر مقدرة على مزاولة نشاطها بعد لقائها بالشيخ البنا حيث قدمت لجنة الجنود الاحرار بالجيش ولاول مرة تقريرا الى الملك (ديسمبر ١٩٤٢) يعبر عن مدى تأثيرهم بفساد الحياة الاجتماعية والاخلاقية ، ومن ثورتهم على انتهاك الجنود البريطانيين لحرمة الفتاة المصرية بما يتناقض تماما مع الشريعة الاسلامية ، وطالبت اللجنة بعده مطالب كان من بينها ؟ .

(٥٥) احسان عبد القدوس ، ضمن مقدمة كتاب الدبابات حول القصر

لكمال عبد الرؤف ص ٤ ، جمال حماد المصور ٢٣ يوليو ١٩٨٢ .

(٥٦) احمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو ص ١١١ ، جمال حماد المصور ٢٣

يوليو ١٩٨٢ .

أولاً : بث الروح الوطنية بين أفراد الجيش المصرى ضد المحتل البريطانى

ثانياً : مقابلة الاعتداء بالاعتداء عملاً بالآية الكريمة « ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » .

ثالثاً : القبض على أى فتاة مصرية تسير مع أى جندي بريطانى .

رابعاً إلغاء معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها أساس كل الشرور التى لحقت بالوطن (٥٧)

وعلى الرغم من أن علاقة الضباط بالشيخ حسن البنا قد سبقت أحداث ٤ فبراير ، إلا أن هذا الحادث قد ضاعف من سخط الضباط على البريطانيين وزاد من حماسهم للثورة ودفعهم الى أن يعرضوا على الشيخ حسن البنا خطة ترمى الى ابادته للجيش البريطانى العائد من الطمين . إلا أن حسن البنا لم يكن يملك القوة الكافية لتنفيذ الخطة (٥٥) وقد يكون هذا من بين الاسباب التى دفعت الضباط الى الاعتماد على انفسهم بعيداً عن أى قوة أخرى .

ولم يقتصر عمل الضباط على محاولة التنسيق مع الاخوان المسلمين وإنما كانت فى مظاهرتهم التى قاموا بها الى قصر عابدين يوم ١١ فبراير ١٩٤٢ أكبر دليل على رفضهم واستنكارهم لما حدث حيث تجمع الضباط والجنود وساروا الى قصر عابدين وهم يهتفون بحياة الملك والوطن (٥٩) .

(٥٧) تقارير الامن العام - السرايات الملكية - محفظة ٢٤ تقرير بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٤٢ دار الوثائق القومية .

(٥٨) ريتشارد هيشيل ، الاخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان القاهرة ١٩٧٧ - ص ٦٢ ، أنور السادات ، أسرار الثورة المصرية ص ٩١ - ٩٣ .

(٥٩) د . محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٤٨ ، محسن محمد تاريخ مصر السرى ص ٢٣٧ ، مذكرات حسن يوسف ص ٢١٤ و ص ٢١٥ .

واجتمعت الجمعية العمومية للضباط بناديتهم في الزملاك ليتشاروا في الامر وليقرروا ماذا يفعلون ازاء تلك الامانة التي لحقت بالوطن وأسفرت مناقشتهم عن التوجه لسراى عابدين وتسجيل اسمائهم في سجل التشريفات اثباتا لولائهم للملك وتعبيرا عن مساندتهم له ، وفي أثناء الاجتماع تقدم عبد اللطيف البغدادى ، باقتراح عمل خلايا سرية من ضباط الجيش تكون مهمتها قتل كل سياسى ينحرف أو يخون البلاد ويهتف - البغدادى - بأنه كان متأثرا بما قرأه عن مثل تلك التنظيمات السرية التي كانت موجودة داخل الجيش اليابانى في ذلك الوقت ولكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض الشديد من الضباط ذوى الرتب الكبيرة (٦٠) . ومن المؤكد أن هذا الموقف من البغدادى لم يكن ينبع عن ادراك سياسى كامل لان الاعلان عن قيام تنظيم تقتصر مهمته على الاغتيالات السياسية أمر من السهل القضاء عليه لان مثل هذه الاعمال تقتضى قدرا كبيرا من السرية ودقة كاملة في التخطيط ولذا فان رفض الضباط الكبار لهذا الاقتراح يتسم بقدر كبير من التعقل .

ويمكننا القول . . أن حادث ٤ فبراير قد أثار حالة من الغليان الشديد داخل الجيش المصرى وتشير الوثائق البريطانية الى : أن عددا كبيرا من الضباط قد أخذوا مسألة ٤ فبراير على أنها اهانة خطيرة لحقت بالكرامات المصرية ، وبدأت العديد من التجمعات داخل الجيش بهدف القيام بمظاهرات معادية للسفارة البريطانية ، الا أن كبار الضباط قد استطاعوا السيطرة على الموقف وقرر - حمدى سيف النصر - نقل بعض الضباط الصغار من القاهرة الى بعض الاماكن النائية .

وتشير الوثائق البريطانية ايضا الى زعماء تلك الاضطرابات وهو (القائم مقام عقيد احمد فؤاد صادق) قائد الجيش المصرى فى حرب فلسطين) والثانى الاميرالاي محمد كامل الرحمانى « أول مدير للإذاعة بعد الثورة ، وثالث هو الاميرالاي حمدى طاهر (٦٢) .

(٦٠) مذكرات عبد اللطيف البغدادى ص ١٨ .

(٦١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٥٤٨ من لامبيسون لا

حكومته ١٨ مارس ١٩٤٢ .

ويبدو القلق واضحا من خلال ما كتبه العسكريون البريطانيون ووفق ما ذكره لورد ويلسون .^{٦٢} أن ردود الفعل التي أعقبت حادث ٤ فبراير تؤكد أن أوضاعنا العسكرية تتعرض لخطر أكيدة ولا بد من معالجة الموقف بأسرع ما يمكن (٦٢) .

وإل هذا الإحساس قد تملك الدوائر الأمريكية في القاهرة حيث يشير السفير في إحدى رسائله إلى حكومته قائلا : لقد أصبحت نصيحتي في سرية السفير البريطاني بأن هناك معلومات مؤكدة تشير إلى وجود مخطط داخل الجيش بهدف أحداث نشاطات تدميرية ضد الحلفاء وأن هذا الموقف جاء ردا على سياسة بريطانيا التي طالبا حذرها منها في ٤ فبراير ١٩٤٢ (٦٢) .

وهكذا كان حادث ٤ فبراير سببا كافيا لنمو المشاعر الثورية داخل الجيش وكان بداية انهيار الشعبية الكاسحة التي يتمتع بها حزب الوفد والذي كان يعد أمل الأمة المصرية في نظر الكثير من الضباط ، ولذا فانضى أمل أئى الراى للقائل بأن بداية التكوين الفطى لحركة الضباط الاحرار كان عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ (٦٤) . حيث بدأ عبد الناصر يضع أولى الخطوات الجسادة نحو إبراز التنظيم إلى واقع عملى ولم تخدعه الوعود الكاذبة التي كانت تطلقها بريطانيا من حين لآخر من أن مصر ستحصل على استقلالها عقب فتصار الحلفاء .

وتنبه لضباط الذين كانوا قبل عام ١٩٤٣ يعتمدون على ألمانيا لطرد انجلترا من مصر ، إلى أن قوة انجلترا ستظل قائمة بعد الحرب بفضل أمريكا وبينما دب الساسة المصريون إلى نجدة الحلفاء وراحوا يطالبون

(٦٢) د . أنيس مرجع سبق ذكره ص ٤١ .

(٦٣) وثائق الخارجية الأمريكية برقية رقم ٣٠٣ من كيرك إلى حكومته ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(٦٤) احسان عبد القدوس ضمن مقدمة « الدبابات حول القصر » كمال عبد الرؤف ص ٤ ، محمد حسنين هيكل عبد الناصر والعالم ص ٣٤ ، جورج فوشيه الهيئة العامة للاستعلامات نشرة ١٩٥٩/١٢/٣ .

بالاستقلال التام مكافأة لتعاونهم لم يستسلم العسكريون لقلك الوعود وانما بدأوا يعدون أنفسهم لتولى مقاليد البلاد بعد أن اهترأت أمامهم كل الأحزاب السياسية وراحت تتنافس وتتناحر ليس من أجل الوطن وانما خدمة وتملقا للمحتل .

وبصدد الحديث عن ٤ فبراير والجيش يتحدث جمال عبد الناصر فيقول :
عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ كان علينا أن نعمل عملا وطنيا وذهبنا الى عزيز المصري وكان معنى كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وطلبنا منه النصيحة . . فقال : الثورة ومن هنا كان الامل الذي صممنا عليه وتعامدنا على المضي من أجله الى آخر الطريق (١٥) .

ولما كان الاستياء موجها الى الوفد والانجليز معا فقد قام الفحاس باكبر حركة اعتقالات داخل الجيش وصفتها تقارير السفير الامريكى بأنها محاولة من الوفد لاحداث حالة من « التخويف » داخل القوات المسلحة المصرية (٦٦) .

ويبدو أن بعض الضباط قد خرجوا على التقاليد العسكرية المتبعة لدرجة أن الاميرالاي أحمد فؤاد صادق قد تقدم بعريضة اتهام ضد وزير الدفاع (حمدي سيف النصر) متهما اياه بما يأتي . . ؟

أولا : لقد حرصت جميع الحكومات على ابعاد الجيش عن السياسة وعدم الزج به في الحزبية ولكن سياسة وزير الدفاع دفعت بصولات الجيش الى دخول القادى السعدى والتحدث في السياسة بما أعزى ضباط الصف بالتمادى في هذا السبيل .

ثانيا : ان الحكومة قد استطاعت استقطاب بعض الضباط ضعاف النفوس وقربتهم ومنحتهم الامتيازات والعلاوات بالرغم من أنهم أقل كفاءة من زملائهم لا لشيء الا بهدف الزج بالجيش في السياسة .

(٦٥) من خطبة مجال عبد الناصر في عيد الثورة ٢٣ يوليو ١٩٦٢ ، الاهرام ،
الاخبار ٢٤ يوليو ١٩٦٢ .

(٦٦) وثائق الخارجية الامريكية تقرير رقم ٨٦٢ من كيرك الى حكومته بتاريخ ٢٩ يونية ١٩٤٢ .

ثالثا : لقد جرت التقاليد على عدم نقل كبار الضباط الحائزين على رتبة اللواء الا بعد موافقة القصر ولكن حمدي سيف النصر نقل محمد زكي الحكيم مدير الحدود وعلى حسنين الشريف مدير القرعة كلا منهما مكان الآخر دون الرجوع الى القصر .

رابعا : لقد عرض على الوزير كشفا بأسماء طائفة من الضباط طلب الانعام عليهم بنياشين بمناسبة عيد جاوس الملك (يوليو ١٩٤٢) ولكن الوزير اعترض على بعض الاسماء وانتهى الامر بحرمان الجيش من عطف الملك .

خامسا : انتخب الوزير نجله « فؤادى حمدي » للخدمة في ادارة الجيش على أن يظل في مركزه بسلاح الفرسان الملكي والغرض من ذلك هو الحصول على علاوة انتداب (١٧) .

ولعل حكومة النحاس في محاولة منها لتهدئة المشاعر الثائرة داخل الجيش قد وقعت في العديد من الاخطاء التي ضاعفت من حركة الاضطراب في صفوف القوات المسلحة ووفق المصادر البريطانية فان القصر كان وراء حركة التذمر في صفوف الجيش وان حكومة الوفد لم تستطع السيطرة الكاملة على الجيش ومن المؤكد أن القصر وراء كل هذه الاضطرابات وأن الضابط احمد فؤاد صادق لا يستطيع ان يستمر في حملته بدون مساعدة القصر (١٨) .

ومن المؤكد أن للنحاس باشا كان أشد ما يخشاه هو حدوث ردود فعل داخل الجيش تؤدي الى تقلص شعبيته وبدلا من أن يعالج الموقف بأعصاب هادئة الا أنه قد أقدم على اعتقال الضابط صاحب عريضة الاتهام (احمد فؤاد صادق) والبكباشي « محمد كامل الرحمانى » وبالرغم من أن الاول قد ساءت حالته الصحية لدرجة كبيرة وحدث له تسمم في الدم مما دفع الدكتور هيكل الى أن يثير قضيته في مجلس الشيوخ الا أن النحاس قد انبرى بدافع قائلا : ان حالة

(٦٧) تقارير الامن العام محفظة ٤٨ - السرايات الملكية تقرير بقاريخ ٨ اكتوبر ١٩٤٢ ، روز اليوسف ٩ اكتوبر ١٩٤٤ .

(٦٨) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٠٨٨ من لامبسون الى حكومته ١٩ سبتمبر ١٩٤٢ .

الضابط على خير ما يرام وليس هناك ما يستحق الاستجواب (٦٩) ، وقلتم في الوقت الذي قرر فيه الأطباء أن حالة المريض خطيرة ويجب نقله فسيورا من معتقل المنيا الى القاهرة للعلاج . ولما كان الدكتور هيكل يحتفظ بصوته بقرار الأطباء فقد ذهب إلى الاحكام العسكري « النحاس باشا » وقال له « لولا اننى أخشى تعريض حياة الضابط للخطر بإضاعة الوقت لاريت المجلس ما تحت يدي من الاستفادات الرسمية التى تنفى تصريحك » ذا ، فاستمعه النحاس حتى يقتل المريض إلى المستشفى بالقاهرة وأكته نقله بمستشفى الأحداث بالجيزة حيث بقى بها تسعة أشهر (٧٠) .

ولما أراد الضابط أن يكتب برقية تهنئة الى الملك بمناسبة عيد جلوسه رفضت الحكومة وبقى فؤاد صادق فى الاعتقال ثلاث عشر شهرا دون أن يصرف له ما يستحقه من المعاش مما اضطره الى كتابة برقية الى الحاكم العسكري يقول فيها « عندما اعتقل رفعتكم فى سيشل كان الانجليز يصرفون لك ماهية شهرية للانفاق على نفسك وأسرتك فأرجوا أن تعاملنى كما كان يعاملوك الانجليز أو أن تعاملنى كما تعامل أحمد حسين الذى تسكنه هو وعائلته فى منزله وتنفق عليه (٧١) .

وبقى هذان الضابطان مدة اعتقالهما (٢٣ شهرا) لا يصرفان عليهما واحدا . ومرض محمد كامل الرحمانى أيضا وبذلا من أن يفتقل إلى المستشفى أنزل فى معتقل الزيتون حيث بقى شهرين ثم أضرب عن الطعام والشراب حتى أوشك على الموت فنقلوه إلى مستشفى صيدناوى ليعالج (٧٢) .

(٦٩) مضابط مجلس الشيوخ الجلسة الخامسة عشرة أول ديسمبر ١٩٤٢ ص ١١٨ .

(٧٠) نفس المصدر السابق .

(٧١) مجلة روز اليوسف ٩ نوفمبر ١٩٤٤ من ذكريات اعتقال الأيراللى أحمد فؤاد صادق واليكباش محمد كامل الرحمانى .

(٧٢) مضابط مجلس النواب - الجلسة الثانية عشرة أول فبراير ١٩٤٣ - نور الانعقاد الثانى ص ٣٥٣ - ٣٦٤ .

وإذا كان هناك من ينفى عن النحاس مسئوليته في ٤ فبراير بحجة أنه لم يكن يعلم بنية الانجليز فان الاجراءات التعسفية التي لحقت ببعض ضباط القوات المسلحة المصرية من جراء سياسة النحاس تعد خطأ لا يغتفر . وفي الوقت الذي أقدمت عليه حكومة ٤ فبراير من اعتقال كل من تحوم حوله الشبهات من ضباط الجيش فقد أصدر الحاكم العسكري العام عفوا من عزيز المصري وصاحبيه — عبد النعم عبد الرؤف وحسين ذو الفقار — وأمل القصد من وراء هذا العفو كان ترضية الضباط لما كان يتمتع به عزيز المصري من شعبية واسعة وسط ضباط الجيش ومع أن هذا الاجراء قد استقبلته الجماهير استقبالا طيبا الا أنه افترق الى الشرعية حيث كانت اجراءات المحاكمة مازال مستمرة ولذا فقد كان هذا الاجراء موضع تساؤل داخل البرلمان وانبرى لنحاس مفنذا أمر العفو العام بحجة أن المحاكمة التي طالت شهورا قبل أن تبدأ في صميم التهمة والتي كانت مسرحا لكثير من التساورات السياسية التي لبست ثوب القانون ، وأن تلك المحاكمة قد شغلت الرأي العام أمدا طويلا ، وسياسة الوفد هي تهينة المشاعر من هنا كان قرار العفو العام (٧٢) أما عن الاضطرابات التي وقعت في سلاح الطيران عقب فبراير فيؤكد النحاس باشا عدم وجود أي نوع من العلاقة بينها وبين موضوع عزيز المصري ، وانما أرجع هذه الاضطرابات الى عوامل متصلة بالجاسوسية الألمانية وقت أن اشتد ضغط قوات المحور حتى وصلت الى العلمين في يولية ١٩٤٢ . فلقد اعتقد هؤلاء أن المغيرين على الابواب ، فأرادوا أن يثبتوا وجودهم فكان أن وقع حادث الضابط الطيار (٧ بولية ١٩٤٢) وحادث زميله « الصول » الطيار (٨ يولية ١٩٤٢) أي بعد وصول قوات المحور الى العلمين بأسبوع واحد ، ويؤكد النحاس أن لدى المحكمة من المعلومات ما يدل على أن الصول الذي هرب بطائرته كان يعمل لحساب المحور . وقد عثر على طائرته بمرسى مطروح (٧٤) .

ووفق مضابط مجلس النواب فقد تقدم النائب عبد السلام السافلى بـ
استجوابات ؟

أولا : موقف الحكومة من الاضطرابات التي وقعت داخل سلاح
الطيران .

ثانيا : اضطهاد الحكومة لضابطين من اكفأ الضباط — مؤاذ صادق —
كامل الرحمانى — وفصلهما ثم اعتقالهما بلا تحقيق بسبب ما أقدمتا عليهما
الضابطان من التقدم بشكوى الى رئيس الحكومة (٧٥) .

(٧٣) نفس المصدر السابق .

(٧٤) نفس المصدر .

(٧٥) أصدر السابق الجلسة الحادية عشرة أول فبراير ١٩٤٣ ص ٣٥٤ .

والغريب أن النحاس قد دافع عن سياسة الحكومة تجاه الجيش مؤكدا حرص الحكومة على أن يظل الجيش فوق الخصومات السياسية ويشير النحاس من طرف خفى الى وجود علاقة بين هذين الضابطين وبين القصر (وان لم يطن هذا صراحة) (٧٦) .

واذا كان هناك من ينفي عن النحاس مسئوليته في ٤ فبراير بحجة أنه لم يكن يعلم بنية الانجليز فان الاجراءات التعسفية التي لحقت ببعض ضباط القوات المسلحة المصرية من جراء سياسة النحاس تعد خطأ لا يغتفر . وفي الوقت الذي أقدمت عليه حكومة ٤ فبراير من اعتقال كل من تحوم حوله الشبهات من ضباط الجيش فقد أصدر الحاكم العسكري العام عفوا من عزيز المصري وصاحباه - عبد الماعم عبد الرؤف وحسين نو الفقار - ولعل القصد من وراء هذا العفو كان ترضية الضباط لما كان .

ومما يدل على موقف الجيش المصري من أحداث ٤ فبراير ما نشر في الاهرام (٧ فبراير ١٩٤٢) وهو كما يلي : « لقد تأجلت الحفلة التي كانت ستقام اليوم في نادى ضباط الجيش بالزمالك لتوديع الجنرال ستون الى موعد سيعين فيما بعد ، ولم تقم الحفلة . ولعل فيما حدث في ٤ فبراير كان من أهم العوامل التي دفعت حركة الضباط الى التنسيق مع المخابرات الألمانية ، حيث أرسل الالمان أحد جواسيسهم الى القاهرة ورأت لجنة الضباط الاحرار تكليف أنور لسادات وحسين عزت بالاتصال بالجاسوس الالماني (٧٧) .

ولعل الضباط قد راودتهم فكرة القيام بحركة عسكرية بهدف الانقضاض على القوات البريطانية العائدة من العلمين وخصوصا وأن الهزائم المتتالية التي كانت تلحقها قوات المحور بالخطاء على الجبهة الغربية في هذا الوقت شجعت الضباط على التفكير فيما هو أبعد من ذلك وهو إسقاط حكومة النحاس والمجنى ، بعلى ماهر رئيسا للحكومة (٧٨) .

(٧٦) اصدر السابق .

(٧٣) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ١٥ ، ١٦ .

(٧٤) تقارير السرايات الملكية محفظة ٤٨ تقرير بتاريخ ١٥ يونية ١٩٤٢ دار الوثائق القومية ، جورج فوشيه جمال عبد الناصر وصحة
نشرة ١٦٧١ ، ١٩٥٩/١١/٣ .

ويبدو أن الهزائم المتكررة لموات الحلفاء تد فتحت باب الامل أمام
الانجليز للتنبؤ بنصرتهم وخصوصا عندما سقط شطر كبير من الشرق الاقصى
في ايدي اليابان وكان الموقف في الصحراء الغربية غاية في التدهور حيث أخذ
روميل يتقدم في الاراضي المصرية ، وأخذت القيادة البريطانية تعد العدة
للاجلاء عن مصر وقامت بحرق أوراقها ووثائقها العسكرية وطلب السفير
البريطاني من الحكومة المصرية الاستعداد لمغادرة البلاد في أى وقت (٧٩) -

ومن المؤكد أن الضباط أرادوا أن يستغلوا تدهور الأوضاع العسكرية
لصالح القضية الوطنية الا أن عبد الناصر كان مترددا خشية أن يستبدل المحتل
الاماني بالمحتل البريطاني (٨٠) ووفق التنسيق القائم بين الضباط والاخوان
المسلمين فقد ذهب أنور السادات الى حسن البنا وأقضى اليه أن ساعة الصفر
قد حانت وأن الضباط قد قدارسوا الموقف بالتنسيق مع الالمان الا أن حسن
البنا لم ترد في الامر ثم قرر الانتظار لان الحرب لم تحسم
بعيند (٨١) .

وعلى ما يبدو فان ساعة الصفر كانت وقت دخول الالمان الاسكندرية
وبما أن هذا ثم يحدث فقد بدأ الضباط يتقدرون الموقف على ضوء التطورات
الجديدة والتي بدأت تشير الى تغيير الموقف العسكري لصالح الحلفاء
وعلى ضوء كل ما ذكرنا يمكننا أن نستخلص بعض النتائج ؟ .

أولا :

أن حادث ٤ فبراير قد أيقظ الشعور الوطني لدى الغالبية العظمى
من الشعب المصرى .

ثانيا :

أن حالة الغضب التى شملت الضباط لم تكن بسبب الاهانة التى
لحقت بشخص الملك وانما لان الملك هو رمز الامة واهانته تعد
اهانة لمصر كلها .

(٧٥) لقاء مع سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ .

(٧٦) محمد جسنين هيكل عبد الناصر والعائم ص ٣٤٠ .

(٧٧) أنور السادات البحث عن الذات ص ٤٣ ، جورج فوشيه نشره
١٩٥٩/١٢/٣ .

اسحاق الحسين مرجع سبق ذكره ص ٢٢٢ .

ثالثيا :

أن حداث ٤ فبراير يعد البداية العملية لتنظيم الضباط
الاحرار .

رابعيا :

لقد حاول الضباط التعاون مع كل القوى المادية لبريطانية سواء
الداخلية منها او الخارجية « المانيا » .

خامسا :

لقد كان هذا الحادث نهاية الشعبية التي كان يتمتع بها الوفا
داخل الجيش .

* * *

حركة الضباط الاحرار :

ان التاريخ لحركة الضباط الاحرار من المسائل التي تبدو في غاية الصعوبة
نظرا لعدم توفر لوثائق الرسمية التي تمكن الباحث من الوصول الى
الحقيقة من أقصر الطرق ، ومما يزيد الامر تعقيدا تضارب العديد من روايات
المعاصرين بما فيهم أعضاء حركة الضباط الاحرار . الا ان هذا التضارب
والاختلاف في الروايات لن يثنينا عن غايتنا ايمانا منا بأن القضايا كلما افترقت
الآراء والمذاهب حولها كلما بحت مهمة الباحث أكثر أهمية ، وعلى ضوء هذا
الاعتبار تبدو أهمية العودة الى معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها حدا فاصلا في تاريخ
الجيش المصري ، حيث أتاحت الفرصة ولاول مرة أمام الطبقات المتوسطة
والفقيرة للالتحاق بالكلية الحربية وشاعت الظروف أن ترسل مجموعة من
الضباط بعد تخرجها سنة ١٩٣٨ الى معسكر منقباد « في صعيد مصر » ،
ولعلها كانت فرصة ثمينة لكي يتحدثون ويتناقشون فيما بينهم حول اضطراب
الحالة السياسية في مصر وفي منقباد وضعت اللجنة الاولى في تنظيم الضباط
حيث تعاهدوا (جمال عبد الناصر وأنور السادات وزكريا محي الدين) على
العمل من أجل خلاص مصر من السيطرة البريطانية (٨٢) .

(٦٨) عبد اللطيف البغدادي مصدر سبق ذكره ص ١٥ ، أنور السادات
البحث عن الذات ص ٤٣ .

(٨٣) لقاء مع حسين الشافعي ١١ ابريل ١٩٨٣ البقي القاهرة ، مذكرات
كمال الدين رفعت مرجع سبق ذكره ص ١٤ ، ١٥ ، مذكرات عبد اللطيف
البغدادي مرجع سبق ذكره ص ١٣ ، جورج فوشيه ١٩٥٩/١٢/٢٠ -
الهيئة العامة للإستعلامات ص ٧٤٧ .

وفي الوقت الذي كانت فيه مصر تعج بالآلاف الحاشدة من جنود بريطانيا ومستعمراتها من شتى الملل والألوان ، الوافدون من مختلف أنحاء الامبراطورية تعرض الجيش المصرى لأبشع الاهانات من الجنود السكارى الذين كانوا يرتكبون الفظائع كل يوم في شوارع القاهرة والاسكندرية . كان الضباط الشبان يشاهدون هذه المناظر الاليمة ويرون بإعينهم اعتداءات الجنود البريطانيين على الاهالى وهم يكادون يتمزقون من الغيظ والغضب ولم يكن هذا هو مصدر ألمهم الوحيد وانما كانوا يعانون دليلاً الجيش من السيطرة البريطانية ممثلة في البعثة العسكرية البريطانية وعلى الرغم من ان قيادة الجيش المصرى كانت قد تمصرت عقب معاهدة ١٩٣٦ وتنطص الجيش من السردار الانجليزى الا أن السياسة البريطانية لم تتخل عن قبضتها الحديدية على الجيش من خلال البعثة العسكرية التي كانت تعمل في الظاهر على تطوير الجيش وتحديثه بينما كان هدفها الحقيقى هو العمل على اضعاف هذا الجيش والجيلولة دون تقدمه فقد كان بقاء الجيش البريطانى في مصر رهناً بعدم مقدرة الجيش المصرى على حماية قناة السويس (٨٤) .

ولعل كل هذه المؤثرات قد دفعت الضباط الشبان كى يتجهوا الى العمل السياسى بهدف تحرير مصر من لاحتلال ، كان هذا هو الاساس الذى تركزت عليه أفكار الضباط الوطنيين بعد أن تأكد لهم عملياً أن معاهدة ١٩٣٦ لن تؤد الى الاستقلال الحقيقى .

واذا كانت الاسس التى تجمع من حولها الضباط كانت كفيلاً بتعميق المفهوم القومى والوطنى لديهم انطلاقاً لتنظيم أنفسهم الا انفسا لا نستطيع أن نجزم بأن اللقاءات والمناقشات التى دارت في منقباد تعد البداية العملية للحركة وانما على ما نعتقد كانت « اللبنة » الاولى في وضع الاساس لانه من البديهيات أن كل الاعمال العظيمة تبدأ بفكرة ، وهكذا كان تولد بعض الضباط الشبان في منقباد هو بداية الفكرة وانطلاقاً من الفكرة التى وضعت تحت سفع

(٨٤) د . عبد العزيز الشناوى ، د . جلال يحيى وثائق نصوص التاريخ.

الحديث والمعاصر مادة ٨ من معاهدة ١٩٣٦ ص ٧٤٧ .

جبل تشریف فی منقباد كان على الاعضاء أن ينتشروا بأفكارهم ليس فقط داخل القوات المسلحة وإنما محاولة التنسيق مع القوى الدينية والسياسية خارج القوات المسلحة (٨٥) .

وحينما طلب عبد لناصر (١٩٣٩) نقله الى السودان بالكتيبة الثالثة مشاة كان يريد دراسة أحوال السودان الذى يحكمه حاكم انجليزى يمثل الحكم الثنائى (الانجليزى المصرى) بالاضافة الى العمل على نشر افكار الجماعة واجتذاب بعض الضباط الناقمين على الاحتلال (٨٦) .

وفى السودان قضى جمال عيد الناصر ثلاث سنوات عاد بعدها الى مصر ليواصل نشاطه وبسرعة ما أخذت حركة الضباط تتسع داخل الجيش وتضم الى صفوفها العناصر المخلصة الساخطة على الاوضاع السياسية الفاسدة وعلى قيادة الجيش المتعاونة مع قوات الاحتلال .

ونحن بصدد الحديث عن بداية حركة الضباط يجدر عدم اغفال ذكر عزيز المصرى حيث كان تعيينه فى منصب رئيس أركان حرب الجيش حافزا قويا لدى الضباط الشبان كى يضاعفوا من نشاطهم بالرغم من عدم وجود علاقة بينة وبين التنظيم الا أن أحاديثه مع الضباط والمرارة الشديدة التى كان يكتنحها للمحتل ونصائحه المتكررة باعتماد الضباط على أنفسهم وضرورة مواكبتهم للعلوم العسكرية المعاصرة كل هذه المعانى كانت حافزا قويا أمام الضباط (٨٧) .

(٨٥) مذكرات عبد اللطيف البغدادى ص ١٣ ، ١٤ ، مذكرات كمال الدين رفعت ص ١٤ ، جمال حماد المصور ١٣ أغسطس ١٩٨٢ .

(٨٦) كمال الدين رفعت ص ١٥ ، ١٦ ، د . أحمد فؤاد مصطفى العلاقات المصرية الانجليزية وأثرها فى تطور الحركة الوطنية ١٩٢٤ - ١٩٥٣ رسالة دكتوراه جامعة القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ٥٢٠ .

(٨٧) لوكاز هيرويز . المانيا الهتلرية والمشرق العربى ص ١٤٠ ، د . محمد عبد الرحمن برج عزيز المصرى ص ٥٦ ، أنور السادات البحث عن الذات ص ٥٤ .

وعلى الرغم من أن الاستاذ فتحى رضوان (بحكم صلاته الوثيقة بعزيز المصرى) ينفى قيام علاقة رسمية بين تنظيم الضباط وعزيز المصرى. إلا أنه يؤكد أن دوره كان دور الملم قد كانت أحاديثه مع الضباط عما فعله فى تركيا وفى تبنيّة للحركة العربية ودعوته الدائمة للمزيد من الثقافة والمعرفة كل هذه المعانى دفعت الشباب الى الاقدام على الاعمال الوطنية حيث قوى فيهم روح المغامرة فقد كان يحظى بحب الضباط وكانوا يعتبرونه رمزا للوطنية وهو من هذه الناحية يعد صاحب البذرة الاولى فى الثورة فقد كان دائم الحديث معهم عن المهانة التى يلحقها الاحتلال بالوطن وكان ينزع الخوف من قلوبهم (٨٨) .

وكما تعلق الضباط بالشباب بعزيز المصرى وهو على رأس الحيتس بحماسته ووطنيته كان ابعاده عن الجيش سنة ١٩٤٠ عن طريق الانجليز سببا فى أن يزداد ارتباط الضباط بشخصه وتعلقهم بأفكاره وسرعان ما أخذوا يسعون اليه فرادى وجماعات يستمعون اليه وهو يحدثهم عن أنفسهم باعتبارهم الوسيلة الوحيدة لخلاص مصر (٨٩) .

وعلى ما يبدو فان هذا التنظيم بقى حتى سنة ١٩٤٢ مفتقدا الى الهيكل التنظيمى وكل ما حدث أن جماعة من الضباط تجمعهم الصداقة تارة والزمالة فى الدراسة تارة اخرى ويربط الجميع شعور واحد هو كراهية الانجليز لذلك فقد اتسمت خططهم بالحماسة بعيدا عن الموضوعية ومن هنا كان رأى جمال عبد الناصر بأن العمل على قيام جهاز قوى لقيادة هذا التنظيم هو بداية الشرارة التى من الممكن أن تنطلق فى أى وقت (٩٠) .

(٨٨) لقاء مع فتحى رضوان ١٢ أغسطس .

(٨٥) من خطبة جمال عبد الناصر فى عيد ثورة ٢٣ يونيو ١٩٦٢ الاخبار والاهرام ٢٤ يوليو ١٩٦٢ ، جمال حماد الصور ١٣ أغسطس ١٩٨٢ .

(٩٠) د . أحمد فؤاد مصطفى مرجع سبق ذكره ص ٥٢٠ ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ١٢ ، انور السادات هذا عمك جمال . يا ولدى ص ٨٢ .

ووفقا لمعظم الروايات فان فكرة التنظيم قد بدأت في منقباد سنة ١٩٣٨ بما في ذلك رواية أنور السادات والتي ضمنها كتابه - أسرار الثورة المصرية - حيث يقول : تبدأ القصة بمجموعة من الملازمين الشبان اجتمعوا لخدمة معا في منقباد - وأخذت تلك المجموعة تلقف حول شاب من بينهم يمثل الشخصية الصعيدية وكان هذا الشاب هو جمال عبد الناصر الذي استحوذ بخصالة واتزانه على اعجاب واحترام زملائه . وأضحى بمثابة الرائد لهذه المجموعة حيث رسم لافرادها رسالتهم الكبرى في مقاومة الانجليز (٩١) .

ويبدو من حديث السادات أن هناك تنظيما قائما ولعل هذا واضحا من خلال لقاءات أنور السادات بالشيخ حسن البنا والفريق عزنر المصري حيث كان لقاءه بهما سنة ١٩٤٠ بصفته مندوبا عن تشكيل الضباط حيث يتحدث عن تعزيز المصري قائلا : لقد كان على أن أرجع الى التشكيل قبل المقابلة وكان على أن أعود اليهم بعد المقابلة ، فلا بد من الحذر لان أى شك بحسوم حولى قد يذهب بالتشكيل كله (٩٢) .

ووفق رواية أنور السادات أيضا وهو يتحدث عن لقاءه بحسن البنا « اننى لا أعمل وحدى بل ان هناك تشكيلا معيننا موجودا وأن البلاد لن تتخلص من الاستعمار الا بانقلاب عسكري يقوم به رجال الجيتس » (٩٢)

وهذا مما يضاعف من اعتقادنا بأن التشكيل كان قائما بالفعل وأن الاتصالات التى يقوم بها أنور السادات كانت بتكليف من الضباط الاحرار (٩٤) .

وعلى ما يبدو فان التنظيم سنة ١٩٤٢ كن قد وصل الى درجة متقدمة من التخطيط والتنظيم لان ردود الفعل التى أحدثها حصار الدبابات في ٤ فبراير ١٩٤٢ تؤكد هذا الاعتقاد سواء فيما قرره الاغضاء من اعلان ثورة عسكرية

(٩١) أنور السادات أسرار الثورة المصرية دار الهلال عدد ٧٦ ص ٥٧ ، ٥٨ .

(٩٢) نفس المرجع ص ٥٢ .

(٩٣) نفس المرجع ص ٥٢ ، ٥٣ .

(٩٤) مذكرات عبد اللطيف الجندائى مرجع سبق ذكره ص ١٢ ، جمال حسان

المصور ١٢/٨/١٩٨٢ .

بهدف إبادة القوّات البريطانية العائدة من العملية • أو مما اقترحه بعض الأعضاء من اغتيال كل الذين اشتركوا في مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ أو في محاولة التنسيق مع بعض القوى الأخرى مثل الإخوان المسلمين أو بعض اليساريين (٩٥) •

وعلى ضوء العديد من الروايات التي ذكرناها تبدو عدة أمور أشبه بالحقائق •
أولاً :

ان فكرة تنظيم الضباط الأحرار ترجع الى سنة ١٩٣٨ حيث تجمع الضباط الشبان في معسكر منقباد •

ثانياً :

لعل الفترة من سنة ١٩٣٨ وحتى سنة ١٩٤٢ تعد فترة اعداد وترتيب ولم ترق بالتنظيم الى شكله النهائي •

ثالثاً :

ان احداث ٤ فبراير وما صاحبها من ردود فعل عنيفة داخل الجيش تعد بمثابة المرحلة الثانية من التنظيم ولعلها مرحلة الاعداد وقيام التنظيم ببناء العديد من الخلايا داخل الجيش وخارجه (٩٦) •
واعتقد ان ما حدث في ٤ فبراير كان بداية الخطوات العملية حيث أقسم الضباط على الشار من الانجليز وليس من المعقول أن يقدموا على عمل خطير كهذا سواء بالثورة ضد الانجليز أو اغتيال كل من شارك في ٤ فبراير الا اذا وضعت الاسس الكفيلة ببناء هذا لتنظيم بناء اجيدا أو بمعنى آخر الوصول بالتنظيم الى مرحلته العملية وبصدد الحديث من الضباط الأحرار لابد من تناول كل الدراسات التي أعدت سواء ممن شاركوا في الاحداث أو من عاصروها على حد سواء • الا أن الامر يزداد غرابة وتبدو الامور أكثر تعقيدا حينما يناقش أنور السادات نفسه ففي كتابه « البحث عن الذات سنة ١٩٧٨ » نجده يضرب

(٩٥) عبد اللطيف البغدادى المرجع السابق ص ١٢ ، ١٣ ، أنور السادات اسرار الثورة المصرية ص ٦٦ ، ٦٧ اسحاق الحسيق مؤرخ جمع سبق ذكره ص ٢٢٢ •

(٩٦) أنور السادات هذا عمك جمال يا ولدى ص ٨٢ ، محمد حسنين هيكل مؤرخ سبق ذكره ص ٣٤٠ ، ريتشار وميشيل الإخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان القاهرة ١٩٧١ ص ٥٩ •

عرض الحائط بكل ما ذكره في كتابه « اسرار الثورة المصرية ، هذا عمك جمال يا ولدى » حيث يتحدث عن تنظيم مغاير تماما للتنظيم الذي تحدث عنه من قبل فيقول : لقد أنشأت سنة ١٩٣٩ أول تنظيم سرى من الضباط وكان من بين أعضائه عبد المنعم عبد الرؤف وعبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم وخالد محي الدين وأحمد مسعودي وحسن عزت والمشير أحمد اسماعيل (٩٧) ونظرا لاعتقال أنور السادات (أغسطس ١٩٤٢) فقد تسلم جمال عبد الناصر قيادة هذا التنظيم في أوائل سنة ١٩٤٣ عقب عودته من السودان (٩٨) . ولم يترك السادات أية فرصة كي يتجه بنا الظن الى أن التنظيم الذي يعنيه كان تنظيما تأخر خلاف الضباط الاحرار ولعل هذه المعلومات الجديدة والتي تضمنها كتاب البحث عن الذات تكشف لنا عن أمرين هامين ؟ .

أولهما : أن المؤسس الحقيقي لتنظيم الضباط الاحرار هو أنور السادات وليس جمال عبد الناصر .

ثانيهما : أن بداية التنظيم ترجع الى سنة ١٩٣٩ وليس الى سنة ١٩٢٨ كما ذكر معظم الضباط الاحرار .

ونظرا لاهمية تلك الرواية وخطورتها فلا بد من تحقيقها ودراستها دراسة موضوعية نظرا لما يترتب عليها من نتائج بالغة الخطورة وعلى ضوء ما ذكره الضباط الطيارين والذين ذكر السادات أسماءهم ضم تنظيمهم أنهم جميعا أنكروا انضمامهم في هذه الالوية الى أي تنظيم خلاف تنظيم الطيران (٩٩) .

فاذا كان السادات يعمل ضابطا في سلاح الإشارة فمن البديهي أن يتجه تفكيره الى زملاء السلاح الواحد بدلا من الاتجاه الى سلاح الطيران هذه واحدة أما الثانية فلقد ذكر السادات أن من بين الذين قام عليهم التنظيم هو الضابط

(٩٧) أنور السادات البحث عن الذات ص ٣٠ .

(٩٨) المرجع السابق .

(٩٩) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ٩ - ١٥ ، جمال حماد المصدر

١٣ أغسطس ١٩٨٢ ، حسين الشافعي لقاء شخصي ١١ ابريل

سنة ١٩٨٣ .

خالد محي الدين فاذا تغاضينا عن حقيقة صارخة وهي أنه عندما ذكر السادات اسمه ضمن تنظيم سنة ١٩٣٩ لم يكن قد تخرج بعد من الكلية الحربية فكيف نتغاضى عما ذكره خالد محي الدين نفسه من أن أول صلة له بأحداث السياسة كانت في صيف سنة ١٩٤٢ عندما عين حارسا على الطيار حسن عزت بعد اعتقاله مع السادات في ميس سلاح الفرسان في قضية الجاسوسيين الالمانيين في أغسطس ١٩٤٢ وأن حسن عزت هو أول من وجه اهتمامه الى السياسة (١٠٠) .

ومن المؤكد أن أنور السادات قد صدق نفسه ومضى في ذكر العديد من المغالطات التاريخية والتي تتناقض ومذكرات أعضاء الضباط الاحرار سواء منها ما نشر في عهد عبد الناصر أو بعد وفاته ، حيث حرص السادات على أن يؤكد في كتابه « البحث عن الذات » أن عودة عبد الناصر من السودان كانت في ديسمبر سنة ١٩٤٢ (١٠١) وربما لو ذكر السادات التاريخ الحقيقي لعودة عبد الناصر من السودان وهو نوفمبر ١٩٤١ لانتابت الناس الدهشة ولتساءلوا ؟ كيف لم تتم أية لقاءات بين عبد الناصر وزميله السادات في القاهرة عقب عودة الاول من السودان طوال المدة التي أمضاها في مصر قبل اعتقال السادات - من نوفمبر ١٩٤١ وفي أغسطس ١٩٤٢ - والسؤال الذي يعرض ، لماذا لم يدعوا السادات زميله وصديقه عبد الناصر الى الانضمام الى تنظيمه الذي أنشأه عام ١٩٣٩ بالرغم من أن جمال عبد الناصر قد خدم مع السادات عقب عودة الاول من السودان حيث أمضيا معا ما يقرب من تسعة أشهر من نوفمبر ١٩٤١ وحتى أغسطس ١٩٤٢ منها ستة أشهر قضاها عبد الناصر بالكتيبة الثالثة مشاة بمنشية البكرى بالقاهرة (١٠٢) . وكان السادات باعترافه يخدم في نفس الفترة كضابط اشارة بمنطقة الجبل الاصفر في القاهرة (١٠٣) .

وعلى ما اعتقد فلو أن السادات قد ذكر التاريخ الحقيقي لعودة عبد الناصر من السودان (نوفمبر ١٩٤١) لما استقامت القصة ولتساءل الناس أين كان

(١٠٠) المصدر السابق .

(١٠١) البحث عن الذات .

(١٠٢) ملف خدمة جمال عبد الناصر مجلة المصور ١٣ أغسطس ١٩٨٢ ،

الاهرام ٢٣ يوليو ١٩٥٧ .

(١٠٣) البحث عن الذات ص ٨٩ .

عبد الناصر طوال هذه الفترة الا ان اعتقال السادات في اغسطس ١٩٤٢ وعودة عبد الناصر من السودان في ديسمبر ١٩٤٢ وفقا لرواية السادات يثمنى مع ما نسجه عليه الخيال من قيادة الحركة الوطنية داخل الجيش والمسألة من وجهة نظره تستلزم تغييرا بسيطا في التاريخ ليصبح تاريخ عودة عبد الناصر من السودان ديسمبر ١٩٤٢ بدلا من نوفمبر ١٩٤١ وهكذا استقام الامر ليصبح التسلسل منطقيا ومقبولا . الا أنه يعد منطقيا من وجهة نظره فقط لأن الحقائق التاريخية تبقى ناصعة وأما الزبد فيذهب جفاء .

ولعل أنور السادات قد تناسى أنه قد ذكر في إحدى كتبه والتي نشرها في عهد عبد الناصر أن عودة الاخير من السودان كانت في نوفمبر سنة ١٩٤١ وفي مارس ١٩٤٢ انضم الى الكتبية الثالثة مشاة وفي نوفمبر سنة ١٩٤٢ اختير مدرسا في الكلية الحربية وهي الفترة التي قام فيها التنظيم بعمليات البغضاء العملية بعد ما تأكد للضابط أن الاحزاب السياسية قد اهترأت وعجزت عن تمثيل الشعب المصرى تمثيلا حقيقيا (١٠٤) .

وعلى ضوء العديد من الروايات فان التنظيم الذى أقيم سنة ١٩٣٩ داخل سلاح الطيران والذي أشار اليه السادات كان شعبة من ضمن عشرات الشعب التي انشئت داخل الجيش الا أن شهرة تنظيم الطيران ترجع الى بعض الاعمال الانتحارية التي أقدم عليها الطيارين ولعل أهمها ما اتفق عليه الاعضاء من جمع المعلومات والصور عن نشاط قوات الحلفاء في مصر وارسالها الى القيادة العسكرية الالمانية في مرسى مطروح (١٠٥) . حيث استقل أحد أفراد اللجنة وهو الضابط أحمد مسعود أبو على طائرة مقاتلة من النوع البريطانى ومعه حقيبة بها كل ما أمكن جمعه من معلومات واتجه بها نحو منطقة مرسى مطروح (الاثنين ٢٩ يونيو ١٩٤٢) والغالب أن طائرته قد اسقطت بواسطة الدفاع الجوى الالمانى لان نفس النوع من الطائرات كانت تستخدمه القوات البريطانية (١٠٢) .

(١٠٤) أنور السادات هذا عمك جمال يا ولدى ص ٨٢ ، ٨٥ ، عبد اللطيف

البغدادى ص ١٣ - ١٨ .

(١٠٥) لقاء مع حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية السابق الاثنين ١١

ابريل ١٩٨٣ .

(١٠٦) المصدر السابق ، مذكرات عبد اللطيف البغدادى ص ٢٢ ، ٢٣ .

ويضيف أحد أعضاء التنظيم قائلا : لقد كلف أحد الطيارين المصريين بالبحث عن الطائرة التي استقلها مسعودى ولكن بدلا من أن يعود هذا الزميل ففسد توجهه هو الآخر بطائرته نحو مرسى مطروح تاركا تشكيله ويبدو أن هذا التصرف قد كشف للمسئولين في البعثة العسكرية البريطانية الغرض من عملية مسعودى وأجروا تحقيقا ولكنهم لم يتوصلوا الى شيء يكشف أمر التنظيم الا أن عددا من أفراد سلاح الطيران قد أبعدوا عن الجيش اثر هذا الحادث (١٠٧) .

وتشير الوثائق الامريكية الى العلاقة بين حركة الاضطراب في الجيش المصرى والقصر على اعتبار أن ما أصاب فاروق في ٤ فبراير ١٩٤٢ قد أحدث حالة من الغليان الشديد في صفوف الضباط وتؤكد نفس الوثيقة وفقا لمصادر السفارة الامريكية أن هناك خططا محكمة ومتقنة لنشاطات تدميرية على النحو التالي .

أولا : نشر دعايات مضادة للانجليز ومؤيدة للامان وذلك للتقليل من حجم التعاون الممكن مع الجيش المصرى .

ثانيا : القيام بعمليات تخريب لوسائل الاتصال والمنشآت الحيوية الاخرى في وقت متزامن مع هجوم المانى ناجح صوب الاسكندرية .

ثالثا : جمع ونقل المعلومات للاعداء (١٠٨) .

ووفق مضابط مجلس النواب فان النحاس باشا قد اشار من طرف خفى الى أن القصر وراء تلك الاضطرابات التي تحدث سواء في سلاح الطيران أو في غيره من الأسلحة الاخرى (١٠٩) ، وهذا ما يؤكد العلاقة بين ما حدث في ٤ فبراير وحركة الضباط الاحرار ، ومن الملاحظ أن موقف الضباط في ذلك الوقت لم يكن

(١٠٧) المرجع السابق ص ٢٣ - ٢٤ .

(١٠٨) وثائق الخارجية الامريكية بزرعية رقم ٨٤١ من كتيك التي حكومتها ٢٥ مايو ١٩٤٢ .

(١٠٩) مضابط مجلس النواب الجلسة الحادية عشرة أول فبراير ١٩٤٣ دور الانعقاد الثانى ص ٢٥٠ - ٢٧٥ .

يحمل أى نوايا عدوانية تجاه فاروق والذي كان يحظى بشعبية جارفة وسط صفوف الضباط ولم يكن التفكير فى خطعه من بين المسائل التى كانت موضع تفكير لدى قوة سياسية أو عسكرية (١١٠) .

وإذا كانت حركة الضباط قد استمدت قوتها من أحداث ٤ فبراير وما صاحب ذلك من رضا فاروق على تلك الحركة إلا أن هذا لا يعنى أن الحركة كانت تعمل فى إطار مخططات القصر بدليل انها قد غيرت من استراتيجيتها عقب الحرب ووضعت فى اعتبارها التخلص من فاروق والاحتلال معا ولو كان فاروق على علم بسياستها لأمكنه التخلص منها ووأدها فى الوقت المناسب وهذا يدفعنا الى الإشارة الى « التنظيم الحيدى » والذي نشأ فى إطار القصر بهدف محدد وواضح وهو اغتيال كل من ساهم فى ٤ فبراير (١١١) وهذا التنظيم يختلف تماما عن تنظيم الضباط الاحرار على الرغم من أن بعض الضباط الاحرار كانوا يعملون ضمن هذا التنظيم اعتقادا منهم بأن لهدف واحد وهو التخلص من الانجليز والوفد معا (١١٢) .

ولعل هذا مما دفع السفير الامريكى الى أن يبعث الى حكومته قائلاً : ان الملك فاروق يلعب لعبة خطيرة ترتكز على ما يسمى (بالحرس الحيدى) المكون من بعض ضباط الجيش والحرس الخاص للملك فاروق وأن المخابرات البريطانية على بينة من أمر هذا التنظيم الذى قد يترتب عليه ابعاد فاروق عن مصر نهائياً (١١٢) .

وإذا كان تنظيم الضباط الاحرار لم يكن يحمل أى نوايا عدوانية الى فاروق حيث اقتصر تفكير الضباط خلال الحرب العالمية الثانية على الانتقام من الاحتلال البريطانى باعتباره حجر الزاوية فى حركة الاستقلال الوطنى . إلا أن تصرفات

(١١٠) فؤاد سراج الدين لقاء شخصى ١٢/١١/١٩٨٢ ، حسين الشافعى لقاء ١١ ابريل ١٩٨٣ .

(١١١) أحمد مرتضى الراغى مرجع سبق ذكره ص ٦٤ - ٦٨ .

(١١٢) حسين الشافعى ١١ ابريل ١٩٨٣ .

(١١٣) الوثائق الامريكية وثيقة رقم ٤٣٣ من كيرك الى حكومته ٢٩ يونية سنة ١٩٤٢ .

الملك فاروق فيما بعد وانغماسه في اللذات وانصرافه تماما عن صالح الشعب وقضايا العامة ثم ما أعقب ذلك من حرب فلسطين والتي استهلكت قدرا كبيرا من نشاط الضباط الاحرار حيث تأكد لهم من خلالها أنه لا فرق بين المحتل البريطاني والملك فاروق فكلاهما عدو حقيقى للشعب المصرى (١١٤) .

وقبل أن نخلص من تلك الدراسة فاننا نفوه الى عدة أمور هامة . . .

أولا : أن التأريخ للضباط الاحرار من بين الموضوعات التي تعرضت لحركة تزبيف ومزاجدة لان العديد من الكتابات التي تناولت هذا الموضوع لم بتجرد أصحابها من عاهل الرعية أو الرهبة في محاولة لظهار بطولات شخصية على حساب الحقائق التاريخية اعتمادا على عدم الافراج عن الوثائق الرسمية لثورة ٢٣ يوليو ولذا فاننا نعتقد أن الكلمة الاخيرة في هذا الموضوع لم تذكر بعد .

ثانيا : أن حركة الضباط الاحرار قد بدأت بفكرة راودت بعض الضباط الشبان في منقباد سنة ١٩٣٨ . حيث وضعت اللجنة الاولى في قيام هذا التنظيم وأن ما ذكر من قيام تنظيمات أخرى سواء في سلاح الطيران أو في غيره من الاسلحة كانت في اطار هذا التنظيم .

ثالثا : أن المرحلة الثانية من حركة الضباط قد بدأت عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث عاد عبد الناصر الى القاهرة ضمن الكتيبة الثالثة مشاة ولذا فان هذه الفترة تعد البداية العملية للتنظيم حيث بدأ ينتشر داخل وحدات القوات المسلحة المصرية (١١٥) .

رابعا : ان المرحلة الثالثة (وهى لا تدخل ضمن دراستنا) تبدأ من حرب فلسطين حيث تأكد للضباط أن الاصلاح لا بد وأن يكون شاملا وجامعا بهدف الاطاحة بكل الذين يعملون ضد مصر بما فيهم الملك ، فاروق نفسه .

(١١٤) محمد نجيب أول رئيس جمهورية مصرى - كلمتى للتاريخ ص ١٣ .

١٤ جمال حماد المصور ٢٠ أغسطس سنة ١٩٨٢ .

(١١٥) حسين الشافعى ١١ ابريل ١٩٨٣ لقاء شخصى - الدقى - القاهرة .

الفصل السادس

سياسة القصر عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م

- مسئولية القصر عن تفاقم الصراع بين مكرم عبيد والنحاس ..**
- سياسة فاروق تجاه الوفد ...**
- وزارة أحمد ماهر وانتقال الوفد الى جبهة المعارضة ..**

«سؤولية القصر عن تفاقم الصراع بين مكرم عبيد والنحاس :-

لم تكن القوى المناوئة للوفد بغافلة عن الظروف الصعبة التي احاطت بـ أحداث ٤ فبراير وردود الفعل التي واكبت تلك الأحداث . ومن هنا تعددت المؤامرات بهدف النيل من الوفد ولعل اخطر واقسى هذه المؤامرات هي تلك التي خرجت بانقسام مكرم عبيد باشا عن الوفد وما نلى ذلك من حملة تشهير واسعة انتهت بتجميع المثات من التهم باستغلال النعوذ والمحسوبية والفسساد ضد قيادات الوفد وضد الدوائر المقربة من النحاس وزوجته (١) وكان لابد لهذه الحملة من ان تترك أثرها على جماهيرية زعيم اكتسب أكبر قدر من زعامته الطاغية بسبب بساطته وترفعه عن الكسب الشخصي (٢) .

وكان من الصعب على دوائر القصر ان تتلقى هزائم ٤ فبراير دون ان تفكر في الانتقام من الوفد ومن زعميه مصطفى النحاس واختار القصر ميدانا جديدا للنيل من الوفد وهو الوقعة بين القطبين الكبيرين في الوفد وهما مصطفى النحاس ومكرم عبيد .

وبينما كانت البلاد ترقب بكل اهتمام تطورات الحرب على حدودها الغربية وتتوقع ما قد تسفر عنه من حوادث جسام كانت الوزارة تعاني في داخلها بؤادر انقسامات خطيرة بدأت تظهر آثارها في النصف الثاني من شهر مايو سنة ١٩٤٢ فلقد اعتقدت الجماهير ان مكرم عبيد (سكرتير الوفد ووزير المالية) هو محرك الوفد ومركز نشاطه وحركته الدائمة والقوة الدافعة في الانتخابات وفي غير الانتخابات من مظاهر النشاط الشعبي بل وزاد الاعتقاد انه هو الذى يحرك النحاس باشا في نشاطه السياسى الى اليمين والى اليسار بحكم اتصاله بعدد كبير من السياسة الانجليز وبحكم دراسته في اكسفورد واسفاره الكثيرة الى انجلترا وعلاقته الوطيدة برجال حزب العمال وعلى رأسهم رامزى ماكدونالد (رئيس حزب العمال) وقد كان النحاس يضاعف

(١) تقرير لجنة التحقيق في الوقع الماسة نزاهة الحكم في عهد الوزارة النحاسية « المطبعة الاميرية » القاهرة سنة ١٩٤٥ ص .

(٢) د . رنعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ص ٩٤ ، جلال الحمامسى معركة نزاهة الحكم ص ٤٠ .

«اعتاد الجماهير في مكرم عبيد وقوته بما سبغه عليه من اوصاف وما يظهره من ثقتته به ثقة لا حد لها وكان مكرم هو همزة الوصل بين النحاس والسفارة البريطانية مساء ٤ فبراير وهو الذي اشرف على صيغة الخطابين اللذين تبودلا بين النحاس والسفير البريطاني لتأليف الوزارة . (٢)

ووفق العديد من الروايات التي ادلى بها عدد كبير من المعاصرين فاننا نستطيع ان نجل اسباب الخلاف بين النحاس ومكرم عبيد فيما يأتي : -

أولا : - تلك الغيرة التي دبت بين مكرم عبيد وبين السيدة زينب الوكيل حرم النحاس ويقول السفير البريطاني « ان زوجة رئيس الوفد قد سعت ما وسعها الجهد الى استقلال زوجها عن الرجل الذي استمر لسنوات طويلة مستشاره الرئيسي والرئيس الحقيقي لحزب الوفد » (٤) وتعترف زينب الوكيل انها سعت الى استقلال زوجها عن الرجل الذي كان سببا في كل الانشقاقات التي اصابته الوفد وانها اقدمت على ذلك حرصا منها على مصلحة الوفد في المرتبة الاولى (٥) .

وعلى ما يبدو فان النحاس باشا كان مجالا للصراع بين السيدة زينب الوكيل وبين مكرم عبيد حيث نأى الاولى بدأت تمارس على زوجها نوعا من السيطرة فاصطدمت بذلك مع مكرم عبيد الذي كان يعمل هو الآخر على السيطرة على النحاس أو كان يسيطر عليه بالفعل ولذا فقد اعتقد البعض بان هذا النزاع يعد صراعا بين قوتين تحاول كل منهما السيطرة على شخصية أخرى ومن هنا فقد كان انقصار زينب الوكيل باعتبارها زوجة وعلى قدر كبير من الجمال واقرب إلى النحاس من مكرم عبيد (٦) .

(٣) د . محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٦٣ مذكرات حسين يوسف ص ١٤٤ ، ١٤٨ :

(٤) نقلا عن الدكتور يونان لبيب رزق . تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٤٩ .
(٥) لقاء شخصي مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ ، لقاء مع فتحي رضوان ١٠/٨/١٩٨٢ ، محمد التابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٣٤ .

(٦) دكتور هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، محمد التابعي

٢٢٢ مرجع سبق ذكره ص ٥٠ ، فتحي رضوان ٩/٨/١٩٨٢ ، جلال الدين الحمامصي ، حوار وراء الاسوار ص ٢٢٢ ، مذكرات حسين يوسف ص

واعتقد أن النحاس وقد تخطى الستين من عمره وأمام زوجة ماتزال في
في عقدها الثالث وعلى قدر كبير من الجمال والذكاء . لذا فقد تنازل عن أشياء
كثيرة تتعارض مع مصلحة الوفد وتتفق مع مطامع الزوجة الشابة الذكية والتي
اهتمت أولا وقبل كل شيء بأذونات التصدير والاستيراد وجمع الاموال عن طريق
ما يسمى « بجمعيات البر » بل وقد وصل الامر بتلك الزوجة ان يكون لها
النفوذ الاكبر في تصريف الامور الى الحد الذي يجعلها تقترح اسماء وزراء بل
وتعين هؤلاء الوزراء (٧) .

ثانيا : لقد بدأ منذ وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ظهور نجم جديد في
ساحة السياسة المصرية لم يكن له نشاط سياسي من قبل الا أن نجوميته قد
تألفت بسرعة استرعت انتباه الجميع ذلك هو محمد فؤاد سراج الدين حيث عين
وزيرا للزراعة في تلك الوزارة وهو لم يتجاوز الخامسة والثلاثين من عمره ثم عين
وزيرا للدخلية والمشتون الاجتماعية ثم سكرتيرا عاما للوفد عقب خروج مكرم
عبيد (٨) ولاشك ان ظهور فؤاد سراج الدين والثقة الكبيرة التي كان يحظى بها
من مصطفى النحاس وزوجته زينب الوكيل لاشك أن هذا العامل قد اضاف
عنصرا جديدا وهاما ضاعف من حدة الصراع (٩) ، بالرغم من تفصل فؤاد
سراج الدين من كونه قد شارك بأي جهد لاساءة العلاقات بين الرجلين الا ان
الخوف قد بدأ يتسرب الى قلب مكرم عبيد من هذا النجم الجديد الذي اخذ يستطع
في سماء الوفد (١٠) .

ثالثا : لقد عمل فاروق واحمد حسنين رئيس الديوان على توسيع شقة
الخلاف بين عناصر الوفد وذلك باستخدام وسيلة رخيصة وهي اغراء مكرم على
انه سيكون زعيم الامة ورئيس الوزراء المقبل وانه يستطيع ان يرث النحاس

(٧) فتحى رضوان لقاء شخصى ١٩٨٢/٩/٨ جلال الحماسى حوار وراء
الاسوار ص ٥٠ . ٥١ د . هيكى مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٦٦ ، محمد
التابعى مرجع سبق ذكره ص ٢٢٣ مذكرات حسن يوسف ص ١٥٠ .

(٨) مجلة روز اليوسف مذكرات ابراهيم عبد الهادى ٩ اغسطس سنة ١٩٨٢ .

(٩) المصدر السابق ، فتحى رضوان مقابلة شخصية ١٩٨٢/٨/١٠ .

(١٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ ، محمد التايى ص ٢٤٧ ،
د . مؤنان لجيب للوزارات المصرية ص ٢٤٨ .

الذى فقد قدرا كبيرا من شعبيته بعد ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ (١١) ووفق رأى النحاس فان كل الخلافات التى كانت بينه وبين مكرم كان من الممكن احتواؤها لولا احمد حسنين والذى عمل بمهارة على تنمية تلك الخلافات وتفاقمها لصالح القصر (١٢) .

ومن المؤكد ان القصر باختياره هذا المجال لكى يكون ميدانا للصراع يعد ذكاء من احمد حسنين والذى لعب دورا مائلا فى استغلال هذا الحادث بهدف النيل من الوفد لا حبا فى مكرم عبید ولا حرصا على مصلحة البلاد وانما ارضاء لشهوات القصر وانتقاما من مصطفى النحاس حيث اقسم احمد حسنين عقب ٤ فبراير ان يرد له الصاع صاعين (١٣) وهكذا واتته الفرصة وتمكن من النيل من الوفد وشعبيته حيث اخذ يعمل على توسيع شقة الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير المالية فرتب مقابلة لمكرم باشا مع الملك خرج بعدها ليقول لندوب الاهرام انه لقي من الملك فاروق « ارشادا نافعا واطلاعا واسعا ونظرة دقيقة وعميقة الى جوهر المسائل المعروضة رغم تباينها وبعد نواحيها » الى أن قال : « ولم البث طويلا حتى ادركت ان ملكنا الشاب قد ملك زمام الامور بفضل ما اوتى من رجولة وخبرة متنوعة ، قلما أتاحت لك من الملوك » (١٤) .

ومع هذا الوصف الذى سجله مكرم عبید يختلف تمام الاختلاف عن الصورة التى رسمها النحاس ومكرم عن الملك للسفير البريطانى منذ سنة ١٩٣٧ وعندمما تخرج الموقف فى فبراير سنة ١٩٤٢ .

ويقدم محمد التابعى شهادته فى هذا الصدد وهو واحد ممن اتصلوا باحمد حسنين فيقول : « لم يكن احمد حسنين سبب الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتير الوفد ولكنه كان احد الذين عملوا بمهارة على توسيع شقة الخلاف » (١٥) .

(١١) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ ، فتحى رضوان لقاء شخصى . ١٠/٨/١٩٨٢ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى روز اليوسف ١٦ أغسطس سنة ١٩٨٢ .

(١٢) من حديث النحاس مع محمد التابعى اسرار السياسة والسياسة ص . ٢٤١ - ٢٤٢ .

(١٣) المرجع السابق

(١٤) الاهرام ١٣ مارس ١٩٤٢ ، مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ١٤١ .

(١٥) محمد التابعى اسرار السياسة والسياسة ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

ومع اعتقادنا بأن شخصية زينب الوكيل و ظهور نجم فؤاد سراج الدين كانا من بين الاسباب التي ادت الى القطيعة بين مكرم والنحاس الا ان هذين العاملين كان من الممكن التغلب عليها لولا أن القصر قد لعب الدور الهام والاساسى وخصوصا وان الموضوعات التي طرحها مكرم عبید والتي اراد ان يتخذها سلاحا للتشهير بالنحاس واقاربه سواء في مسألة الاستثناءات أو في ادونات التصدير والاستيراد كل هذه العوامل لم تكن جديدة سواء في سياسة أو في سياسة غيره من الاحزاب وأن كل الاحزاب المصرية كانت تلجأ الى هذه الوسيلة لتدعيم انصارها وهذه السياسة لم يسبق لمكرم عبید أن اعترض عليها (١٦) .

وهنا يبدو السبب الثالث والهام وهو دور القصر وخصوصا احمد حسنين والذي أحس بمرارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ولذا فقد رسم سياسته على استخدام مكرم عبید بمهارة فائقة حتى يقوض حزب الوفد من الداخل ، من ثم يمكنه الاجهاز على النحاس في الوقت المناسب . واعتقد أن هذا هو العامل الحقيقي وراء القطيعة بين الرجلين ومما يؤكد وجهة نظرنا تلك ان مقابلة مكرم عبید للملك فاروق كانت في ١٢ مارس ١٩٤٢ ولم يمض على احداث ٤ فبراير اكثر من شهر ٠٠ وحتى يبدو هذا الحكم اكثر موضوعية فلا بد من تتبع مراحل الصراع بين النحاس ومكرم ، والترقب الذي كان باديا على القصر حتى تمكن من الانقضاض في الوقت المناسب ، وعلى ضوء شهادة احمد حسنين (رئيس الديوان) والذي صرح قائلا « رغبة منى في تصفية الجو بين الملك والوزارة سبعت عند الملك حتى وافق على مقابلة مكرم عبید وامين عثمان ٠٠ لاننا جميعا كنا نعرف ان مكرم هو زراع النحاس اليميني ومستشاره في الشؤون الداخلية والمالية ٠٠ . وان امين عثمان هو زراعه اليسرى ومستشاره في الشؤون الخارجية ، فكان من المرغوب فيه والحالة هذه ان نوثق علاقتنا بهذين الزراعين أو بالرجلين المقربين الى رئيس الحكومة هكذا طلبت من مكرم باشا ان يلتبس بمقابلة الملك لسبب ما ،

واقترح مكرم أن أعداد أوراق النقد الجديدة تقتصر أن يعرض الرسم الجديد على جلالة الملك قبل النسخة في طبعه وتمت المقابلة واستطاع مكرم أن يحظى بعطف الملك (١٧) .

اذن فان احمد حسنين السياسى الداهية يزعم انه سعى لدى فاروق حتى اقنعه بالموافقة على مقابلة مكرم عبيد رغبة منه في تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الوفد وفاروق وهذا ما قاله أو زعمه احمد حسنين .

ولعل غرض حسنين كان ابعد ما يكون عن الصفاء والوثام حيث كان الهدف الاول لرئيس الديوان ان يوقع بين النحاس ومكرم من جانب وبين امين عثمان والنحاس من جانب آخر أو بعبارة اخرى ان ينتزع من رئيس الوفد زراعيه الاثنين اللذين يستند اليهما في ادارة شئون البلاد الداخلية والخارجية .

وبالذات من انتصار يمحو عار هزيمة ٤ فبراير يوم ان ينجح حسنين في ضم مكرم وامين عثمان الى معسكر القصر ولعل هذا هو الغرض الحقيقى من هذه الخطوة والتي جمع فيها بين فاروق ومكرم عبيد ، ولو كان احمد حسنين صادقاً في نيته لعمل على ان يكون هذا اللقاء مع النحاس باشا نفسه باعتباره رئيس الحزب ورئيس الحكومة وبالفعل صدق قول مصطفى النحاس حيث أعلن عند سماعه بنياً هذا اللقاء ، ان الغرض من هذا اللقاء هو التفرقة بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، (١٨) .

وكان هذا هو الفصل الاول حيث مضت الحوادث بعد ذلك سريعة متعاقبة فلقد خرج مكرم من مقابلة فاروق مغتبطاً مسروراً واملى تصريحاً على الصحف يحمل كثيراً من كلمات الثناء على الملك وعلى حد قوله : « لقد أتيت لى أن أعرف الرجل الملك فكان الرجل في رجولته لا يقل جلاله عن الملك في مملكته (١٩) ومما

(١٧) ضمن حديث احمد حسنين مع محمد التابعى ، اسرار السياسة والسياسة ص ٢١٨ ، روز اليوسف ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٤ .

(١٨) لقاء شخصى مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سىيى القاهرة ، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص ٢١٩ .

(١٩) الاهرام ، المصرى ١٣ مارس ١٩٤٢ ، السياسة ١٥ مارس ١٩٤٢ .

يضاعف من اعتقادنا بأن ما حدث كان مؤامرة نصبها احمد حسنين لمصطفى النحاس ومكرم عبيد فلم تكن العادة قد جرت وقتئذ على أن يخرج الوزير من لقاء الملك ويصف المقابلة في مقال ينشر في الصحف مما ادى الى التصادم بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، الا ان عقلاء الوفد قد سعوا الى ترضية النحاس ومحاولة اقناعه بصدق نية مكرم عبيد الا أن مكرم على ما يبدو كان عازما على المضي الى آخر الطريق (٢٠) .

وجاءت الازمة الفاصلة في موضوع الاستثناءات اذ طلب النحاس باشا ترقبات استثنائية لثلاثة من العاملين معه في وزارة الداخلية وأحيل الطلب الى اللجنة المالية برئاسة مكرم باشا فرفضته بحجة ان تلك الترقيات لا تتفق والقواعد المعمول بها في وزارة المالية زيادة على ما فيها من اجحساف بحقوق الموظفين الذين يراد تخطى دورهم في الترقية علما بان الكثيرين منهم اقدم من الموظفين المطلوب ترقية استثنائية علاوة على انهم اكفاء وممتازون في عملهم فاذا ما انفرد بالاستثناء فئة من الموظفين فسيسود التذمر نفوس الآخرين وينخفض تبعاً لذلك مستوى العمل في المصالح والدواوين ومما لبثت اللجنة في مذكرتها ان يوصد باب الاستثناء حتى تنجلي الحالة المالية المترتبة على الحرب والتي زادت من اعباء الميزانية وان تلتزم الوزارات والمصالح حدود القانون (٢١) .

وفي اجتماع مجلس الوزراء في ٢١ مايو صمم النحاس باشا على طلبه ووافقه جميع الوزراء ماعدا وزير المالية (مكرم عبيد) ونشرت احدى الصحف مذكرة اللجنة المالية بمنع الاستثناءات بين الموظفين (٢٢) وبهذا اصبح معروفا ان الخلاف بين النحاس ومكرم قد بلغ مداه .

(٢٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١١/١٢/١٩٨٢ ، محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص ١٣١ - ١٣٢ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٤١ .

(٢١) ملحق بمضبطة مجلس النواب . دور الانعقاد العاشر الاول ١٨ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٥٥ - ١٥٠٠ .

(٢٢) الاهرام ١٤ ابرام ١٩٤٢ سنة ١٩٤٢ .

وبالرغم من ان مذكرة اللجنة المالية قد بنت رفضها على العديد من المبررات الشرعية وانتقانونية الا ان هذا المسلك يعد حديدا أو غريبا على مكرم عبيد وهو الذى انبرى الى الدفاع عن الاستثناءات التى اقدمت عليها حكومة الوفد سنة ١٩٣٧ وكانت له وجهات نظر اعتمدت فى اساسها على ان الوفدين قد اضطهدوا فى ظل وزارات الاقلية (٢٣) .

وكان قرار مجلس الوزراء بعدم الاخذ بوجهة نظر اللجنة المالية (٢٤) ضاربا عرض الحائط بما ورد فى المذكرة بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير حيث أعلن النحاس عدم امكانه التعاون مع مكرم وطلب منه ان يستقيل من الوزارة فرفض مما اضطر النحاس الى ان يتقدم الى الملك باستقالة الوزارة كلها وعهد اليه الملك بتأليفها من جديد فالفها دون مكرم عبيد (٢٥) .

والسؤال الذى يخرض نفسه فى هذا الصدد ما الذى دعا الى استقالة الوزارة الم يكن بالامكان اقالة مكرم دون استقالة الوزارة كلها ؟ والحقيقة ان الذى يملك اقالة الوزارة أو وزير فيها هو الملك فقط ولما كان مكرم عبيد قد رفض تقديم استقالته وان اية محاولة لاستصدار قرار باقالة وزير المالية قد تبوء بالاخفاق سواء العلاقة الجديدة بين مكرم والقصر أو بسبب سوء علاقة القصر بالنحاس فلم يكن امام النحاس من سبيل سوى تقديم استقالة وزارته واعادة تشكيلها بدون وزير المالية ولهذا الموقف سابقة فى تاريخ الوزارات المصرية ولو أن الوضع فى الحالتين جد مختلف .

ففى سبتمبر ١٩٢٥ طلب رئيس الوزراء بالنيابة (يحيى ابراهيم) استصدار مرسوم باقالة عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية اذ ذاك ووافق الملك فؤاد على الطلب فورا لان عبد العزيز فهمى كان قد امتنع عن تنفيذ

(٢٣) المصرى والجهاد ١١/١١/١٩٣٧ ، والاهرام ٢٤ - ١١ - ١٩٣٧ ، المقطم ١٩٣٧/١١/٢٥ .

(٢٤) المصرى والاهرام ٢٢ مايو سنة ١٩٤٢ اخر ساعة ٣١ مايو سنة ١٩٤٢ .

(٢٥) فؤاد سراج الدين لقاء شخصى ٨ ، ١٢ / ١١ / ١٩٨٢ .

رغبة الملك في عزل الشيخ على عبد الرازق (القاضي بالمحاكم الشرعية) بسبب كتابه « الاسلام واصول الحكم » ، أما في حالة مكرم عبيد فان الملك كان راضيا عنه تمام الرضا بل ان القصر كان يساند مكرم في تحديه للنحاس باشا .

ويبدو سؤال مثير ، هل كان النحاس على ثقة من ان الملك سيعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة ، وخصوصا وان العلاقات بينهما كانت قد وصلت الى درجة القطيعة ، وان النحاس كان على يقين من ان القصر وراء الانسلاخ الاخير في الوفد (٢٧) .

لعل هذا الاحساس قد راود النحاس باشا ولذا فقد حرص على ان يثبت في كتاب الاستقالة انها بسبب الخلاف بينه وبين وزير ماليته اذ قال : « نظرا لما قام بيني وبين حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا من خلاف جوهري ظال امدته وتعددت مظاهره وتعذر علاجه بالرغم مما بذلته من الجهود ، ولما كان هذا الخلاف قد ادى الى استحالة استمرار التعاون بيننا فانى اتسرف بان ارفع الى جلالكم استقالة الوزارة (٢٨) » .

وعلى ما يبدو ايضا فان النحاس كان واثقا من ان الملك سيعهد اليه بتأليف الوزارة لان احداث ٤ فبراير كانت ما تزال عالقة في ذهن فاروق حيث لم يمض عليها اربعة اشهر ومن السذاجة المطلقة ان يعيد الملك التجربة مرة ثانية وخصوصا ون الاسباب التي من اجلها عاد الوفد لم تختلف كثيرا ولعل في هذا الموقف ازال للملك فاروق مما ضاعف من حدة الصراع بين الثرتين .

ومما يضاعف من اعتقادي ان النحاس عندما قرر نزع النقرashi من الوزارة في صيف سنة ١٩٣٧ فانه تربيت الى ان حانت الفرصة في ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ بمناسبة تولى الملك سلطته الدستورية حيث تقضى التقاعد

(٢٦) مذكرات حسن يوسف . القصر ودوره في السياسة المصرية سنة ١٩٤٢ - ١٩٥٢ ص ١٤١ .

(٢٧) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨ .

(٢٨) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص ١٤٢ ، عبد الرحمن الرافعي في أغقاب الثورة ج ٣ ص ١٢٠ .

الدستورية أن تقدم الوزارة استقالتها ويعهد الملك إلى رئيس الحكومة بتشكيل وزارة جديدة وهكذا تمكن النحاس من اخراج النقراشي وثلاثة وزراء آخرين (محمد صفوت ومحمود غالب على فهمي) بلا أى مصادمات مع القصر اما هذه المرة فالموقف مختلف الى حد كبير والصراع قد تفاقم بين القطبين الوفديين .

وبخروج مكرم من الوزارة قررت الهيئة الوفدية فصله من منصبه (سكرته . عام الوفد) بعد ان ظل يتمتع بهذا المنصب خمس عشرة سنة متوالية وكذلك قرر الوفد حرمانه من عضوية الحزب بعد ان كان من اهم اعضاء الحزب ولم يبق لمكرم من المناصب سوى عضوية البرلمان والذي اتخذه اساسا لحملة

ضارية ضد النحاس حيث كثرت الاستجابات التي قدمها مكرم حتى وصلت الى ثمانية استجابات دارت في معظمها على ان النحاس قد فرط في حقوق الامة وجامل الانجليز الى حد الاغفاء عن مطالباتهم بتنفيذ مواد المعاهدة وسكوت النحاس عن وضع مصر في موضع البلاد المحمية والسماح لأشخاص معينين بتصدير المواد الأولية وسياسة الوزارة فيما يختص بالحریات العامة (٢٩) .

وتحت عنوان - حارس الهيكل بالامس يريد ان يهدمه اليوم على ساكنيه كتب محمد التابعي يقول : « لقد قال مكرم يوم ان اختلف مع النحاس ان اسباب الخلاف هي الاستثناءات والسكر والزيت . . الخ ولم يقل شيئا عن الخيانة والتفريط في حقوق البلاد . هل كان التفريط وممالة الانجليز موجودة يومها أو غير موجودة واذا كانت موجودة فلماذا سكوت الفارس الهمام ولماذا لم ينشرها يومها بين ما نشره على الناس أم تراها لم توجد الا منذ خروج سعادته فقط من الوزارة وكأنما سعادته يريد ان يقول ان وجوده في الوفد كان الضمان الشافي لوجود الوطنية في صدر النحاس فلما خرج سعادته ضاع الضمان (٢٠) .

(٢٩) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد الاول ١٨ أغسطس ١٩٤٢ ص

١٤٥٥ - ١٦٠٠ .

(٣٠) آخر ساعة ٢٣ أغسطس ١٩٤٢ مقال بقلم محمد التابعي .

ومن غير شك فقد كان خروج مكرم عبيد يعد الضربة الثانية التي لحقت بالوفد بعد ما اصابه من الضربة الاولى في ٤ فبراير ، فلقد شن مكرم عبيد حملة ضارية ضد النحاس ضمنها ما سمي « بالكتاب الاسود » وقد امتلأ بالعديد من المطاعن التي تنال من رئيس الحكومة ومن زوجته السيدة زينب الوكيل .

وتشير مذكرات السفير البريطاني الى مسئولية القصر عن اصدار الكتاب الاسود وان غاروقا هو الذى اوحى لمكرم عبيد وشجعه على نشر هذا الكتاب حتى يتخلص من عدوه الاول وهو النحاس وبعد لك يتفرغ للتخلص من الثانى وهو السفير البريطانى (١٢) .

ولا شك ان الوفد قد تأثر كثيرا بسبب خروج مكرم عبيد وتعددت وجوه معاناة مصطفى النحاس بسبب ما حظى به مكرم من تأييد منقطع النظر وخصوصا وسط قطاعات الشباب والمثقفين منهم على وجه الخصوص (٢٢) ولم يكن هذا التأييد على ما نعتقد لشخص مكرم عبيد بقدر ما كان لسوء تصرف الحكومة انوفدية واندفاعها في سياسة حزبية وضغطها على الحريات الى حد الاعتقال ومصادرة الآراء المعارضة .

ولقد دفع الخوف من تأثير اخراج مكرم عبيد على التأييد القبطى للوفد الى تعيين قبطى آخر مكانه في وزارة المالية وهو كامل صدقى والذى وصفته الدوائر البريطانية بأنه كان يفتقد الى الكفاءة وكان بمثابة عقبة في حسن ادارة الامور بسبب تصرفاته الصغيرة مما دفع النحاس الى التفكير في فصله الا انه امتنع عن ذلك مخافة اثاره الاقباط ضد الوفد (١) .

(٣١) الدبابات حول القصر - مذكرات اللورد كيلرن عن ٤ فبراير اعداد وترجمة كمال عبد الرؤف ص ١٠٣ - ١٥٥ .

(٣٢) محمد زكى عبد القادر - محنة الدستور ص ١٣١ ومكرات ابراهيم عبد الهادى روز اليوسف ١٦ اغسطس ١٩٨٢ ، مكرات حسن يوسف مرجع سبق ذكره ص ١٤٣ ، د . يونان لبيب رزق . تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٥١ .

(٣٣) نقلا عن الدكتور يونان لبيب رزق تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٥١ .

وبلا شك فإن سياسة النحاس تجاه خروج مكرم عبيد من الوفد قد اتسمت بعدم الصواب والبعد عن الشرعية حيث لجأ الوفد الى اساليب ديكتاتورية كان من بينها فصل عشرة من اعضاء مجلس النواب من الموالين لمكرم عبيد بحجة انهم لم يكونوا قد بلغوا السن القانونية يوم انتخابهم ، ومن العجيب أن هؤلاء الاعضاء قد أقر المجلس نيابتهم من قبل حينما تقدم عدد من المعارضين للحكومة بطعون ضد هؤلاء النواب بسبب أنهم لم يبلغوا السن القانونية الا أن المجلس قد اقر نيابتهم مؤكداً على انهم قد استوفوا كل الشروط القانونية (٢) ولم تمض ايام حتى كان الكتاب الاسود قد أثار في البلاد كلها ضجة كبيرة مع ان الرقابة الصحفية قد منعت الاشارة اليه حتى كان الناس من كل الاحزاب يبذلون الجهد للحصول على نسخة منه ولم يقف الامر على حدود مصر بل بدأت الصحف البريطانية تتحدث عنه مما ضاعف من مشاكل الحكومة بسبب هذه الحملة العنيفة التي وجهت اليها والتي تشعر ان لبعض المقامات يدا فيها (٢٥) .

وفي محاولة لتبديد الاثر الذي احدثه مكرم وكتابه فلقد وضعت الحكومة خطة بان اوحث الى رجال حزبها في كل من البرلمان والشيوخ لكي يتقدموا بأسئلة عن الوقائع التي وردت في الكتاب الاسود واخذ الوزراء يجيبون على هذه الاسئلة بتفسير بعض الوقائع تفسيراً يتسم بالغموض وعدم الموضوعية في بعض الاحيان وباللجوء الى العموميات في احيان كثيرة ولما كانت اللائحة في كلا المجلسين « النواب والشيوخ » لا تجيز لغير مقدم السؤال بالتعليق فقد بذلت محاولات من قبل المعارضة للتعليق أو للاستفسار الا ان كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل وكثيراً ما كان التعليق من قبل مقدم السؤال بالشكر أو بتجريح واضح الكتاب الاسود والتشكيك في وطنيته (٢٦) مما دفع مكرم الى أن يتقدم باستجواب الى مجلس النواب طالبا من رئيس الحكومة اجابة محددة عن الموضوعات الآتية : -

(٣٤) الحلبة الثالثة والثلاثون من مضابط مجلس النواب مجموعة دور

الانعقاد الثاني ٢٧ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ١١١٩ ، د . محمد حسين هيكل

مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٧٦ .

(٣٥) د . هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٧٣ مذكرات ابراهيم عبد الهادي

روز اليوسف ١٦ اغسطس ١٩٨٢ ، جلال الحمامصي حوار وراء الاسوار

ص ٥١ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٤٤ .

(٣٦) مضابط مجلس النواب الجلسة الثلاثون ١٩ ابريل ١٩٤٣ ص ١٢١٧ ،

نفس المصدر الجلسة السابعة والاربعون ١٩ ابريل ١٩٤٣ ص ١٢٢١ .

أولاً : استناد رئيس الوزراء في تصريحه على مجلس النواب الى رسالة من وزير الخارجية البريطانية .

ثانياً : اجراءات الوزارة ازاء سياسة تجنّب البلاد ويلات الحرب .

ثالثاً : بقاء الموظفين الانجليز في البوليس المصرى .

رابعاً : السماح لاشخاص معينين بتصدير بعض المواد الاولى .

خامساً : سياسة الوزارة فيما يختص بالحريات العامة (٢٧) .

وبلغ من ان نقاط الاستجواب كانت محددة وواضحة الا ان رئيس الحكومة قد اتبى يكيل الاتهامات ضد صاحب الكتاب الاسود متهما ايها بالخيانة والخروج على خط الجماعة ونظرا لحالة الغضب التى سيطرت على رئيس الحكومة من خلال اجابات طويلة فقد افترقت ردوده الموضوعية بتناولها القضايا بشكل يخرجها من دائرة الشك الى دائرة اليقين وفقا لقول مكرم عبيد (٢٨) .

وفي محاولة من القصر لاستثمار الموقف لصالحه فقد ذهب أحمد حسنين الى السفير البريطانى وحذّثه في شأن الكتاب الاسود معربا عن رأيه بان البيانات المدعمة بالوثائق تكفى للحكم على تصرفات رئيس الوزراء ولكن السفير ارتأى اما تقديم الاتهامات الى القضاء واما مناقشتها بالطريق الدستورية في البرلمان (٢٩) . وعلى الرغم من أن أحمد حسنين قد استوثق من موقف الحكومة البريطانية والتي رأت اعطاء فرصة للتخاس للدفاع عن نفسه امام القضاء او باجراء استفتاء عام فان حسنين قد اشار الى ان التهم الموجهة الى رئيس الحكومة اذا لم تثبت براءته منها فان اللوم سوف يوجه بطريقة غير مباشرة الى السفارة البريطانية لانها تحتضن وزارة فاسدة (٤٠) .

ويبدو ان القصر قد فضل ان يمارس نوعا آخر من الضغط على الحكومة البريطانية وذلك لمزيد من اخراج الحكومة حيث بدأ نشاط المعارضة باجتماع

(٢٧) نفس المصدر السابق .

(٢٨) الجلسة الثلاثون المصدر السابق ١٩ ابريل ١٩٤٣ ص ١٢١٧ .

(٢٩) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ١٤٣ .

(٤٠) مذكرات حسن يوسف ص ١٤٢ .

ويبدو أن القصر قد فضل أن يمارس نوعاً آخر من الضغط على الحكومة حيث بدأ نشاط المعارضة بإجتماع عقده اسماعيل صدقي في داره دعا اليه كبار السياسيين لتنظيم حركة المعارضة من خلال التنسيق مع كل القوى الحزبية بهدف الضغط على الحكومة البريطانية وبعد ان اتضح ان الانجليز مارسوا ضغطاً شديداً على القصر لكي يوافق على مناقشة الكتاب الاسود تحت قبة البرلمان عاد زعماء المعارضة الى الاجتماع وطلبوا مقابلة السفير البريطاني ولما اعتذر السفير عن عدم مقابلتهم ارسنوا اليه مذكرة قالوا فيها انهم مع اخلاصهم للمعاهدة فانهم يحتجون على تدخل انجلترا في شئون مصر الداخلية بعد ان ابتعد خطر الحرب عن اراضيها (٤١) .

وسعيًا وراء ايجاد جو من الود بين القصر والانجليز اعز حسنين باشا الى الملك ان يضع قصر رأس التين تحت تصرف السلطات البريطانية بمناسبة زيارة « دوق جلوسستر » لـ مصر وان تتبرع الخاصة الملكية بمبالغ للترفيه عن الجنود البريطانيين والأمريكيين لدرجة أن إحدى الصحف اليومية قالت : ان القصر يتنافس مع الحكومة على كسب صداقة الحلفاء (٤٢) .

وعلى الرغم من ان كل خطط القصر لم تؤت ثمارها في اقالة الحكومة وان السفير مصمم على مساندة الحكومة الى النهاية الا ان القصر قد تمكن من ان يوجد في الوفد حالة من عدم التوازن وفقدان الرؤيا الصائبة لذا فقد اتسمت سياسته بالارتجالية وعدم الموضوعية في كثير من القضايا القومية والوطنية مما دفع المعارضة الى الانقضاض على هذا الهرم الشامخ والذي بدأ يتساقط امام أول عاصفة رعديّة نظمها القصر بمهارة فائقة ولولا معارضة بريطانيا لتمكن فاروق من ان يقتلع الوزارة الوفدية وهي في شهورها الاولى واذا كان فاروق قد عجز على اقالة الوزارة وهي في تلك الازمة الا انه قد تمكن من النيل منها وتشويه صورتها امام الرأي العام ، فلقد كانت المحسوبيات واذونات التصدير حديث رجل الشارع العادي وعلى هذا استطيع ان يقول اذا كان حادث ٤ فبراير قد ادى الى فقدان ثقة الجماهير في الوفد فان الكتاب الاسود وما ترتب عليه كان بداية انصراف الناس عن الوفد وخصوصا الشباب المثقف والذي بدأ يبحث عن قوى اخرى يعبر من خلالها عن ذاته بعد ان فقد ثقته في حزب الوفد وهكذا كان الشباب دائما ضحية لمحترفي السياسة .

(٤١) ارجع السابق ص ١٤٥ .

(٤٢) الاهرام ١٨ ابريل ١٩٤٣ ، آخر ساعة الاول من ابريل ١٩٤٤ .

ولم يقف امر الكتاب الاسود عند الاستجواب والرد عليه بل رأى النحاس ان ما اقدم عليه مكرم يعد هرطقة لا يجوز معها ان يبقى عضوا بمجلس النواب لذلك تقدم النائب الوفدى عمر عمر باقتراح جاء فيه : ان مكرم عبيد قد اتى بما صلب امر منكر يتعارض مع كرامة النيابة عن الامة لذلك يجب فصله من مجلس النواب واسقاط صفة النيابة عنه وعلى الرغم من المبررات القانونية التى اوردتها النائب عبد السلام الشاذلى فى محاولة مسميتة لتبديد هذا الاقتراح الا أن رئيس المجلس قد اخذ رأى بالمناداة بالاسم واسفر عن ٢٠٨ موافقون .

١٧ غير موافقين (٤٢) .

واذا كان الوفد قد حاول ان يجد مبررا معقولا حين اقدم على اعتقال على ماهر داخل مجلس الشيوخ بحجة أنه يعمل لصالح المحور الا أن ما أقدمت عليه حكومة الوفد من فصل مكرم عبيد ثم اعتقاله قد افتقدت الى اية مبررات معقولة ولم يعد امام رأى العام اى شك فى ان الدوافع الحزبية هي الاساس فى أى اجراء اتخذ ضد مكرم عبيد وبدلا من ان يكسب الوفد ارضا جديدة من تحت اقدام المعارضة فقد اضحى مكرم عبيد امام رأى العام شـهيد الديمقراطية ومدافعا عن الحرية ضد الاستبداد والمحسوبية والفساد وكل ما يناهض مبدأى الحق والعدل .

ولم يعجز الحاكم العسكرى العام (مصطفى النحاس) عن ذكر بعض المبررات التى سوغت له الاقدام على هذا العمل الذى يفتقد الى أى منطق أو قانون فلقد جاء فى المذكرة التى نشرت بمناسبة هذا الاعتقال ان مكرم عبيد دأب على عقد اجتماعات سياسية متكررة فى مكتبة وفى منزله تلقى فيها منه ومن بعض انصاره خطب مثيرة ومخلّة بالنظام ومهددة للامن العام وانه كان من نتائج الاجتماع الذى عقده بمنزله اخيرا ان ألف نفر ممن حضروا ذلك الاجتماع مظاهرات مرت ببض الطرقات العامة وهتف المتظاهرون بهتافات تحث على الثورة وجاء فى المذكرة ايضا ان مكوم عبيد عمد الى توزيع نشرات مطبوعة فى انحاء البلاد وقد تم ضبط عدة الاف من هذه النشرات (٤٤) ويبدو من المذكرة ان مبررات

(٤٣) الجلسة السابعة والاربعون من مضابط مجلس النواب ١٢ ، ١٣ يوليو

١٩٤٣ دور الانعقاد الثانى من ٢١١٩ الى ٢١٣٠ .

(٤٤) المصرى والاهرام ١٦ مايو سنة ١٩٤٤ روز اليوسف ١٧ مايو

سنة ١٩٤٤ .

الاعتقال قد اعتمدت على ان مكرم عبيد قد لجأ الى عقد اجتماعات سياسية في مكتبه وفي منزله. على الرغم من انه كان يترأس حزبا قائما فعلا « الكتلة الوفدية » ومن حقه طبقا للقانون والدستور ان يمارس نشاطه الحزبي كغيره من الاحزاب أما عن المظاهرات التي ساقتها المذكرة كمبرر للاعتقال فكان على الحكومة أن تقدم على اعتقال زعماء تلك المظاهرة وبلا شك فلم يكن مكرم عبيد من بينهم اما عن النشرات التي توزع في البلاد فهي النشرات التي تصل الى اعضاء الكتلة الوفدية في الأقاليم وهي وسيلة شرعية معترف بها حتى في ظل قانون الطوارئ بل هي القناة لربط اعضاء الكتلة في القرى والمدن بإدارة الحزب في القاهرة وعلى ما اعتقد فان ما اقدمت عليه الحكومة الوفدية من اعتقال مكرم عبيد يعد تجاوزا خطيرا دفع الرأي العام الى أن يتعاطف مع مكرم عبيد .

وباعتراف أحد زعماء الوفد والشخصية الاولى بعد النحاس (فؤاد سراج الدين) حيث أعلن صراحة أن فصل مكرم عبيد من الوفد ثم اعتقاله يعد خطأ سياسيا كبيرا (٤٥) .

وبالرغم من ان الحكومة قد سلكت في موضوع الكتاب الاسود مسلكا يبدو في ظاهره الديمقراطية حيث نوقش الموضوع داخل مجلس النواب والشيوخ الا أن المعارضة البرلمانية داخل المجلس كانت تود ان تستدرج الحكومة الى ان تتولى النيابة امر التحقيق وان يعترض على تحقيق النيابة بحجة أن مكرم نائب يتمتع بالحصانة البرلمانية لأن الاغلبية الوفدية داخل مجلس النواب كفيلة بان ترفع عنه هذه الحصانة (٤٦) وفي محاولة من المعارضة لاقتناع الحكومة بوجهة نظرها فقد اعتمدت في مطلبها على العديد من الحيثيات القانونية على اعتبار ان المادة ٦٦ من الدستور أعطت مجلس النواب حق الاتهام ومجلس الاحكام حق المحاكمة ولكنها تركت حق التحقيق مباحا لاطهار الحقيقة فلقاضى التحقيق ان يحقق وكذلك لوكيل النيابة ولكنه ليس لاحدهما ان يتهم ، ولما سئل مقسم الاقتراح (عبد الرحمن الرافعى) عن مصير التحقيق قال : ان نتيجة تقدم الى مجلس النواب ليجد نفسه امام رسمية في محاضر التحقيق (٤٧) .

-
- (٤٥) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سيتى القاهرة .
 (٤٦) د . ميكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٨٣ ، الاهرام ٢٩/٤/١٩٤٣ .
 (٤٧) البطسة القائمة والملاحون من مضابط مجلس الشيوخ . دور الانقضاء الثالث ٢٢/٤/١٩٤٣ ص ١٣١٨ ، الاهرام ٢٣ - ٤ - ١٩٤٣ .

ويبدو ان هدف المعارضة في اسناد امر التحقيق الى جهة قضائية محايدة كان بسبب عدم الثقة فيما تقدمه الحكومة داخل المجلسين (النواب والشيوخ) من اجابات تستند الى بيانات غير دقيقة وليس من حق اعضاء المجلس الاعتراض الا على ضوء ما تقره لائحة البرلمان والتي اعطت حق المناقشة لتقديم الاستجواب فقط بينما اسناد امر التحقيق الى جهة قضائية محايدة يوفر على البرلمان العديد من الجهد حيث تقدم نتائج التحقيق مستوفاة لكل الاركان القانونية . ولو كانت الوزارة حريصة على نتائج سليمة في التحقيق لدفعت بالقضية برمتها الى القضاء الذي يعد طرفا محايدا تماما .

وفي محاولة من النحاس لتبديد هذا المطلب فقد انبرى للرد معتمدا على دستورية الاقتراح بحجة ان المادة ١٠٧ من الدستور تنص على ان لكل من اعضاء البرلمان ان يسأل الوزراء ويستجوبهم على الوجه المبين في اللائحة وأن المادة ١٠٨ نصت على ان لكل مجلس حق اجراء التحقيق ليستنير في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه وورودها على هذا النحو يحدد الفرض المقصود بالاستنارة في الاسئلة والاستجابات وان من حق المجلس تشكيل لجنة تتولى التحقيق وعلى ضوء التقرير الذي تعدّه تآك اللجنة فان للمجلس الحق في اصدار ما يشاء من قرارات اما من اسناد امر التحقيق الى القضاء فانه يكون تحقيقا افلاطونيا لان النتيجة اما ان تكون حفظ القضية أو تقرير ان هناك مسؤولية وفي هذه الحالة الاخيرة يكون للمحقق ان يقدم المسألة الى المحكمة أو غيرها وهذا امر خارج عن اختصاصه ولا يمكن للبرلمان ان يكون تابعا لأي جهة أخرى مهما كان وضعها لان البرلمان لا يلتزم الا بما يجريه هو في حدود اختصاصه (٤٨) وبالرغم من مبررات النحاس الا ان الامر كان من الممكن علاجه بان يتولى القضاء التحقيق وما يتوصل اليه من نتائج تكون موضع الزام للجميع اما ان يكون المتهم قاضيا في نفس الوقت فهذا يتعارض مع اَبسط المبادئ الدستورية

ووفق ما ورد من أسئلة واستجابات داخل المجلسين - النواب والشيوخ - فإن الاغلبية الوفدية لم تتنازل عن وجهة نظرها ورفضت ان يقوم بامر التحقيق الا اللجان البرلمانية وهى بلا شك لجان رشديه خالصة وهكذا اصبح القاضى خصما وكانت النتيجة التصفيق الحاد على نزاهة الحكم وان النحاس وزوجته وكبار مستشاريه فوق مستوى الشبهات (٤٩) .

ولعل ما توصل اليه التحقيق من نتائج كانت موضع مناقشات بين فاروق والسفير البريطانى حيث تقدم الملك بمذكرة الى السفير يتسكك فيها من اجراءات التحقيق وان افضل طريقة هى ان يطرح النحاس القضية على الشعب لمعرفة مدى ثقته فى الحكومة الحاضرة وبما ان الحكومة التى سرف نقوم باهر الاستفتاء ستزيفه لصالحها فمن الافضل قيام حكومة محايدة يعقبها اجراء انتخابات نزيهة (٥٠) .

وعلى ما يبدو فان الحكومة البريطانية قد تأثرت بالدعايات التى احدثها مكرم عبيد وحملت مراسلات وزارة الخارجية البريطانية الى اللورد كيلرن استطلاع وجهة النظر المصرية على ضوء التطورات الجديدة وتقويض السفير فى اعطاء الملك الضوء الاخضر لاقالة الحكومة اذا ما اصبحت لا تتمتع برضاء الشعب المصرى الا ان السفير البريطانى ابدى بعض التحفظات على اعتبار ان اقالة الوفد فى مثل تلك الظروف يعد تشجيعا للملك وهو موقف يتعارض مع مصالح بريطانيا فى هذا الوقت بالذات (٥١) .

وعلى ضوء كل ما سبق يمكننا ان نستخلص بعض النتائج الهامة : -

أولا : ان ما أصاب الوفد من انقسامات بعد خروج مكرم عبيد يعد نقاجا طبيعيا لسياسة القصر والتى نتجت عن أحداث ٤ فبراير .

(٤٩) مضابط مجلس النواب الجلسة الثانية والاربعون دور الانعقاد العادى

١٩٤٣/٤/٢٣ ص ٣١٣ ، الاهرام ، المصرى الاول من مايو ١٩٤٣ .

(٥٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٦٢٤ من كيلرن الى حكومته

١٩٤٣ / ٤ / ٢٥

(٥١) المصدر السابق وثيقة ٦٤٨ من كيلرن الى حكومته ٢٨ / ٤ / ١٩٤٣

ثانيا : بالرغم من التقليل في حجم العناصر الوفدية التي ناصرت مكرم عبيد الا ان الوفد قد تأثر كثيرا من حدوث عذا الانفصال (٥٢) وواجهه العديد من المشاكل التي كان من اهمها اهتزاز ثقة الناس في نزاهة النحاس والتي كانت سمة من سمات حكمة طوال العهود السابقة .

ثالثا : ان خروج مكرم عبيد قد أغرى أحزاب الاقلية لكي تتجه الى التنسيق مع بعضها بهدف القضاء نهائيا على الوفد الذي قاد حركة النضال الوطنى اكثر من عشرين عاما .

رابعا : لقد كان خروج مكرم عبيد من اهم العوامل التي أغرت حكومة الوفد على المضى في العديد من التجاوزات التي تناهض الديمقراطية والتي كانت سمة من سمات الوفد طوال فترات نضاله الطويل .

سياسة فاروق تجاه الوفد :

لقد سعى فاروق ورجله الاول أحمد حسنين (رئيس لـديوان) على استغلال كل الفرص الممكنة لرد الاعانة التي . لحقت بهما حينما ولى النحاس الحكم ضد ارادتهما وبتأييد من السفارة البريطانية في ٤ فبراير ١٩٤٢ .

واذا كان القصر قد اقدم على اقالة الوفد سنة ١٩٣٧ ولم يجد مايجول بينه وبين حكم البلاد نحو اربع سنوات ببرلمان وحكومات لاتستند الى أى قاعدة جماهيرية فان القصر عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ كان اشد شوقا لكي يكرر هذه الاقالة واذا كانت العلاقات في ديسمبر ١٩٣٧ قد ساءت بين القصر والوفد فانهما اليوم (١٩٤٢) اكثر سوءا بل وصلت الى حد القطيعة وتبادل اقسى الاتهامات (٥٢)

وقبل ان نستعرض سياسة فاروق تجاه الوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ يجدر ان نسجل بعض الاسباب الموضوعية لكراهية الملك فاروق للنحاس باشا . . .

(٥٢) فؤاد سراج الدين لقاء شخص ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سیتی القاهرة
(٥٣) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥ ، مذكرات حسـز يوسف ص ١٥١ ، محمد زكى عبد القادر ، محنة الدستور ص ١٣٧ .

أولا : لقد كان فاروق دائم الاستماع الى احاديث مستشاريه وخصوصا على ماهر واحمد حسنين عن العلاقات بين النحاس باشا والملك فؤاد تلك اللاعقات التى اتسمت بالعديد من المصادمات فى محاولة من الوفد لانتزاع أكبر قدر ممكن من الحقوق الدستورية التى تعد من صميم اختصاص القصر ، وهكذا صور له مستشاروه أن الوفد كان دائم الاعتداء على حقوق الملك الدستورية وان الخلاف بينهما ليس من باب توضيح الحقوق الدستورية لكل من القوتين المتصارعتين وانما من باب ان الامة مصدر السلطان وان الملك يجب ان يبقى بعيدا عن الحكم ويترك الامر لحكومة الاغلبية عملا بمبدأ ان الملك يملك ولا يحكم (٥٤) .

ثانيا : ان موقف الوفد فى ٤ فبراير قد افقد القصر كل صوابه وبات مؤكدا ان الوفد لم يعد يكن أى نوع من الولاء للقصر حيث كان واضحا ان المجيء بالوفد كان ضد رغبة القصر وعذا مما ضاعف من حدة الصراع بين الطرفين مما نتج عنه العديد من الدوايا العدوانية لكل من الطرفين تجاه الآخر .

ثالثا : لقد كان النحاس يتعامل مع فاروق من منطلق انه « ولد صغير » يفتقد الى الخبرة والتجربة وان الميول الاستبدادية هى من اهم السمات التى حصل عليها « الولد الصغير » من الوالد « الملك فؤاد » وكانت هذه الاتهامات تصل الى الملك فاروق عن طريق العديد من عناصر السوء (٥٥) .

رابعا : لقد كان فاروق يعتقد ان للنحاس مطامع خفية لا تصل عند حد رئاسة الحكومة وانما يمنى نفسه بان يكون اول رئيس للجمهورية المصرية وعلى ضوء هذا الاعتقاد كان ينظر اليه كخطر يهدد العرش ويعترف فاروق صراحة بعد أن نجا من حادث القصاصين : « لما كنت أقرب الى الموت منى الحياة كان اكثر ما يؤلمنى اننى قد اموت والنحاس فى رئاسة الوزارة مما يمكنه من الوصول الى غايته من اقرب الطرق » (٥٦) .

(٥٤) صلاح الشاهد ذكرياتى فى عهدين القاهرة ١٩٧٦ ص ٣٥ ، مذكرات

كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥ .

(٥٥) صلاح الشاهد المرجع السابق ص ٣٥ ، مذكرات كريم ثابت ، المرجع

السابق ، مذكرات حسن يوسف ص ١٦٢ .

(٥٦) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥ .

وبالرغم من ان الوفد ينفي تماما ما اشيع من أمر التفكير في عزل فاروق على اعتبار ان اعلان الجمهورية لم يكن موضع تفكير لدى الدوائر السياسية في الوفد (٥٧) الا ان احد المعاصرين يعترف صراحة بهذا الموضوع حيث يقول : « لقد ظهر ان الملك وحاشيته سائرون في سياسة غير وطنية .. ورأى كبار الوفديين عزل الملك عن العرش وتم عرض الامر على مجلس الوزراء الذى أقر هذا الاتجاه وعهد الى احمد نجيب الهلالي بان يصوغ بأسلوبه الدقيق مبررات خلع الملك فأعد بيانا وسلمه الى محمود سليمان غنام » وزير التجارة الذى ذهب الى مكتبه واخذ في تبيض مسودة نجيب باشا ولما انتهى من ذلك ذهب الى منزل النحاس حيث كان الوزراء لا يزالون موجودين وتم توقيعهم جميعا على البيان كقرار صادر من مجلس الوزراء (سنة ١٩٤٣) .

ويعترف صاحب هذه الرواية ان هذا الاجراء كان رد فعل لسياسة الملك الذى اخذ يعد فرقا خاصة من ضباط الجيش بهدف الاعتداء على النحاس باشا ووزرائه انتقاما لقبولهم وزارة ٤ فبراير (٥٨) .

وعلى الرغم من أن صاحب هذه الرواية لم يقدم تبريرا لتراجع الوفد عن المضي في تنفيذ مخططاته الا اننى اعتقد ان الوفد قد اراد ان يقوم بمناورة لارهاب الملك حتى يثنيه عن تصرفاته التى اتسمت بالعداء الواضح تجاه النحاس ووزرائه حيث نجح فروق في النيل من الوفد سواء بانفصال مكرم عبيد (الذراع اليمنى للنحاس) أو باقامة التنظيمات شبه العسكرية واهمها - التنظيم الحديدي - الذى اعده الملك بهدف اغتيال كل من ساهم في احداث ٤ فبراير أو قبل الحكم في ظل ٤ فبراير (٥٩) .

(٥٧) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سیتی القاهرة .

(٥٨) مذكرات صلاح الشاهد ص ٣٥ ، ٣٦ ، فتحى رضوان لقاء شخصى ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة - القاهرة .

(٥٩) احمد مرتضى المراغى مرجع سبق ذكره ص ٥٧ - ٦٧ .

وعى ضوء ما أعتقد فإن مجلس الوزراء الوفدى قد اقدم على هذه الخطوة كدفع لمحاولة الاعتداء على النحاس وامام العديد من المؤثرات العدائية تجاه الوفد الا ان مزيدا من التفكير والتروى اعتمادا على ان فكرة خلع الملك وعلان الجمهورية لم تكن من بين الافكار التى يتقبلها الشعب المصرى وقتئذ حيث كان الملك مايزال يحظى بشعبية كبيرة سواء وسط الجماهير أو داخل الجيش المصرى . . على ضوء كل هذه الاعتبارات فلقد كان على النحاس ان يعيد النظر فى هذا القرار الخطير والذى لا يضمن عواقبه ، واعتمادا على أن بريطانيا كانت تهدف من عودة الوفد فى ٤ فبراير الى استقرار الاحوال داخل مصر واقدام الوفد على هذه الخطوة الثورية بتعارض تماما مع استراتيجية بريطانيا فى المنطقة حيث كانت الحرب ما تزال دائرة على الجبهة المصرية وكانت قوات الحلفاء ما تزال تتلقى العديد من الضربات العنيفة من قوات المحور فليس من المنطقى والحالة هكذا ان تشجع الحكومة المصرية على سياستها هذه حتى ولو كان فى نية بريطانيا التخلص من فاروق فقد كان عليها ان تفتظر الوقت المناسب سواء فيما يتعلق بسير الحرب أو فى تهيئة النفوس المصرية لتقبل مثل هذه الافكار الجديدة .

وتعددت مظاهر الخلاف بين الملك والوزارة فى العديد من المناهات مما أتاح لفاروق العديد من المبررات التى تمكنه من التخلص من الوزارة واقالتها الا أن السفير البريطانى « كيارن » ظل واقفا امام محاولات الملك بحجة ان ظروف الحرب لا تقتضى الاقدام على مثل هذه الخطوة (٦٠) .

ولا شك ان كل طرف قد اصطنع لنفسه من الوسائل ما تمكنه من بلوغ اهدافه وبدأ هذا فى العديد من الازمات التى كان من بينها : -

١ - لقد حضر الملك الاحتفال بليلة القدر فى مسجد الفتح وحضر الحفل مصطفى النحاس وبعد ان انتهى الشيخ عبد الله عفيفى من القاء خطبته دعا للملك وللمؤمنين جميعا والتفت الملك الى النحاس وسأله عن رأيه فى الخطبة فأجاب بأن الخطيب لم يدعو فى خطبته لحكومة الشعب ولا لزعيم لشعب وهناتفت الملك الى أحمد حسن نين (رئيس الديوان الملكى) وطلب اليه ان يبحث فى المراجع الرسمية فان وجد سابقة دعا فيها خطباء المساجد لرئيس الحكومة فمن حق النحاس ان تجاب رغبته وفى المساء اتصل صبرى ابو علم « وزير العدل »

(٦٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية ٣١٢ من الخارجية البريطانية

الى كيلرن ١٢ ابريل ١٩٤٢ .

باحمد حسنين وأخبره أن النحاس سيستقيل ان لم تسو مسألة الدعاء له في المساجد ووفق نفس المرجع فان النحاس خشى اذا أقدم على الاستقالة ان تقبل فوراً مما اضطره اخيراً ان يتصل باحمد حسنين ويبلغه اعتذاره (٦١) .

٢ — لقد استقر الرأي على الاحتفال بالعيد الالفى للأزهر ووضع برنامج الاحتفال بمعرفة الملك شخصياً وكان القائم على تنفيذه هو الشيخ المراغى شيخ الأزهر الا ان مصطفى النحاس كان يود ان يكون الاحتفال تحت اشراف الحكومة على اعتبار ان الاحتفال سيكون شعبياً ودينياً واحس النحاس ان اسمه لن يكون فى الاحتفال وان رجال الأزهر لن يذيعوا ان جوهر الصقلى كان وفدياً ومن هنا فقد عمل النحاس على عرقلة الاحتفال او منعه ان استطاع وبالفعل لم يعمل الاحتفال (٦٢) .

٣ — بحلول موسم صيف ١٩٤٣ بدأت الوزارة فى الانتقال الى الاسكندرية . وكانت القاعدة المرعية فى جميع العهود ان يقرر الملك موعد الانتقال الرسمى الى المصيف وكان هذا التصرف من جانب الوزارة مظهراً من مظاهر التحدى للقصر وكان رد الفعل ان القصر اقام حفلاً للطلبة المتفوقين دعا اليه نحو ٤٥٠ طالباً من الجامعات والمدارس ثم تبع ذلك حفل آخر للطلبة الغرباء ولم يدع القصر الى هاتين الحفلات احد من الوزراء (٦٢) .

٤ — لقد أعد انحاس باشا علماً مصرياً على سارية عالية فى اعلا مكان من منزله وكان غذا العلم يرفع بمجرد دخوله الى منزله ويظل مرتفعاً طالما بقى داخل قصره حتى اذا ما خرج نكس العلم ويظل منكساً الى ان يعود النحاس الى قصره وكانت عملية رفع وتنكيس العلم تصحبها تحية عسكرية تقوم بها قوة من سلاح حرس الوزارات تحيى الزعيم عند الدخول

(٦١) مجلة روز اليوسف ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، آخر ساعة أول اكتوبر ١٩٤٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٩ - ١٤٠ .

(٦٢) مجلة روز اليوسف ٢ نوفمبر ١٩٤٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٩ - ١٤٠ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية سنة ١٩٥٥ .

(٦٣) مذكرات حسن يوسف ص ١٥٩ .

وعند الخروج وعلم فاروق بموضوع العلم حيث كان من المعلوم ان العلم لا يرفع ولا ينكس الا لرمز الدولة وهو الملك وصدرت التعليمات من القصر برفع العلم فوراً وعدم تكرار هذا التقليد الذي يفتقد الى أى سند قانونى (٦٤) .

وعلى الرغم من ان معظم المصادمات كانت من باب تصيد المواقف حيث كانت فى مجملها خلافات شكلية اكثر منها موضوعية الا انها كانت مقدمة للعديد من المحاولات من جانب القصر بهدف اقالة الحكومة ، ففي أعقاب أزمة الكتاب الاسود تقدم احمد حسنين رئيس الديوان « باستقالته من منصبه (١٤ ابريل ١٩٤٢) بحجة أن استمرار الوفد فى الوزارة بعد ان ثبت فسادة سوف يؤدى الى كراهية الشعب للنحاس مما سيجعل مركزه مستحيلا وقد ادرك « كيلرن » ما وراء هذه الحركة المسرحية ومن ثم سعى الى ابطال مفعولها (٦٥) .

وعلى ضوء تعليمات الخارجية البريطانية الى سفيرها فى القاهرة فقد طلب السفير من الملك مزيدا من ضبط النفس محذرا من الاقدام على اية خطوة متهورة قد تكون لها عواقب ليست فى الحسبان (٦٦) وبالطبع فان « التهور » الذى تعنيه لندن هو اقالة الوفد واما العواقب التى ليست فى الحسبان فهى تذكير الملك بما يشبه ٤ فبراير او يزيد .

وعلى كل فان محاولات احمد حسنين لم تتوقف فقد جعل همه أن يظهر الملك بمظهر الرجل الوطنى وان يظهر حكومة الوفد بمظهر المتساعل فى حقوق الوطن المعتمد على تأييد البريطانيين وفى الوقت نفسه ادار أحمد حسنين حملة دعائية واسعة لصالح فاروق وجعله يغشى المساجد ولما اصيب فى حادث القصاصين اتخذوا فرصة لاستدراج العطف على الملك الجريح

(٦٤) روز اليوسف ٢ نوفمبر ١٩٤٤ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥ .

(٦٥) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٥٢٧٠ ابريل ١٩٤٤ من كيلرن الى حكومته .

(٦٦) المصدر السابق برقية رقم ٢٠٧ من كيلرن الى حكومته ٢٥ فبراير .

الذى يقاوم الطغيان البريطانى وجعل من يوم عودته الى القاهرة مظاهرة شعبية كبيرة وكان واضحا ان كل هذه الحركات مما يضايق الحكم — ومة ويخرجها ثم انها تعد تعبيرا عن التأييد الذى يحظى به الملك لدى غالبية الشعب المصرى (٦٧) .

ويبدو ان أحمد حسنين قد تصور ان محاولاته المتكررة باظهار الملك فى صورة « الملك المتدين » و « الملك الصالح » قد تؤدي الى اتفاف الشعب حول فاروق وانصرافهم عن الوفد وهو ما يتعارض مع سياسة الوفد باعتباره حزب الامة المصرية كلها وحتى لا يتهم القصر بانه لا يحس بمعاناة الجماهير فقد فتحت ابواب قصر عابدين امام العمال حيث دعوا الى مآدب لهم وقيام فاروق شخصا بترحيبه بهم ولم يكتف الملك بهذا بل تعتمد على ان يضى يوم ذكرى حلف اليمين الدستورية (٢٩ يوليو ١٩٣٧) بين عمال المحلة الكبرى متفقدا احوالهم الصحية والاجتماعية حتى اذا دخل السراى المقام لاستقباله قال : « انى ارى حولى اصحاب رؤوس الاموال التى انشأت هذه المصانع ولكنى لا ارى حولى احدا من اصحاب السواعد الذين قامت هذه المصانع على سواعدهم . وكثيرا ما رددت فى خطبته مؤكدا على حقوق العمال وقد ترأس بنفسه المجلس الاعلى لمحاربة الجهل والفقر والمرض لدرجة ان « كيلرن » كان ينقد هذه السياسة معتقدا انها تقلل من هيبة الملك (٦٨) .

وعلى ما اعتقد فان كل هذه المحاولات التى كان يقوم بها الملك لم تكن خالصة لوجه الله وانما كانت بهدف كسب ارض جديدة من تحت اقدام الوفد وعو مانجح فيه فاروق الى حد كبير حيث ان العمال كانوا يعدون الغالبية العظمى لحزب الوفد وعلى ما اعتقد ايضا فان انتقادات السفير البريطانى « كيلرن » للملك فاروق بحجة ان سياسته تجاه العمال تقلل من هيبة هو استنتاج لا يتسم بقدر من الموضوعية ولعل السفير كان يهدف من وراء هذه النصيحة الى ان يظل فاروق بعيدا عن اهم قطاع يمثل عامل ضغط هام فى مجرى الاحداث المصرية .

(٦٧) محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص ٢٨ ، مذكرات حسين يوسف ص ١٦٨ . روز اليوسف ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

(٦٨) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٤ يوليو سنة ١٩٥٥ ، د . يونسان لبيب رزق مرجع سبق ذكره ص ٤٥٤ ، اخبار اليوم ٦/٤/١٩٤٦ .

ولم تتوقف سياسة القصر بهدف النيل من الفحاس وحكومته بل بدا ذلك النشاط المتزايد الذى شهدته الشهور الباقية من عام ١٩٤٣ من تنظيم العمال والطلاب تحت راية القصر من خلال الاجتماعات المتكررة التى كان يعقدها احمد حسنين مع زعماء تلك الطوائف لدرجة انه تمكن من ان يقنعهم بان الذخائن مضممة على سلب الملك سلطاته وعلى وضع نفسه على رأس الدولة بدلا من ان يقنع بدوره فى رعاية الحزب السياسى ورئاسة الوزراء (٦٩) .

وبسجل اللورد كيلرن ان الملك فاروق قد حقق شعبية كبيرة على الوفد وخصوصا وسط الطبقات العاملة وان عددا كبيرا من طلاب الجامعات اخذ فى التحول من الوفد الى الملك وببستشهد السفير بتلك المظاهرات المستمرة التى قام بها الطلاب والعمال عندما اصيب الملك فى حادث القصاصين (نوفمبر ١٩٤٣) (٧٠) .

وفى الوقت الذى كان يقوم فيه القصر بالعديد من المناورات لاضعاف الحكومة والتقليل من هيبتها ، نستطيع ان نقرر ان معظم تلك المناورات قد حققت قدرا كبيرا من النجاح ولم يقتصر الامر على مناورات القصر بل تعدى ذلك الى احزاب الاقلية التى انتشرت فى القرى والمدن المصرية لعقد العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والتى انصبت فى مجملها على النيل من الوفد (٧١) مما يجعلنا نعتقد ان كل احزاب المعارضة كانت تعمل من خلال تنسيق أعداء احمد حسنين باسم القصر الملكى .

(٦٩) مذكرات كريم ثابت المصدر السابق واخبار اليوم المصدر السابق .

(٧٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٨٣٠ ٢٨ نوفمبر ١٩٤٣ من كيلرن الى حكومته .

(٧١) روز اليوسف ٩ اغسطس ١٩٨٢ مذكرات ابراهيم عبد الهادى ، روز اليوسف ٢ مارس ١٩٤٤ ، اخبار اليوم ٦/٤/١٩٤٦ .

ونظرا لاهمية الجيش في حسم أى نوع من الصراع السياسى فقد بدأ الملك يتقرب الى الضباط حيث حرص على أدائه لصلاة الجمعة فى مسجد ناروق بالمناخنة وتكررت هذه الزيارة ثلاث مرات فى الفترة من ١٣ فبراير ١٩٤٢ وحتى ٢٥ فبراير وفى كل مرة كان الضباط يهتفون « يعيش الملك قائدنا الاعلى » ، « الجيش فداء الملك » (٧٢) .

وعلى ما يبدو فان احمد حسنين قد استطاع ان يفتح ناروق بأن الرشد اضحى قوة هزيلة فقدت مكانتها لدى معظم الجماهير المصرية ولم يعد يمثل واقعا ملموسا وسط الجماهير ، ومزيذا من احراج الوفد واعترافا من القصر بان الوفد لم يعد يمثل الامة المصرية فلقد دعا الملك زعماء المعارضة وطلب منهم التقدم بمطالب مصر الى القادة الكبار (نوفمبر ١٩٤٢) فى مؤتمرهم المنعقد فى القاهرة (تشرشل روزفلت ، شاينج كاي شك) (٧٣) .

ويعترف احد زعماء الاحزاب المصرية بان هذه اللفتة الملكية كان لها مغزاها فالطبيعى ان تقوم الوزارة بهذا السعى فهؤلاء الكبار ضيوفها وهى اقدر من المعارضة على الاتصال بهم والتحدث اليهم وهى مطالبة بحكم مركزها بان تتولى هذا الامر ومن خصائص الملك الدستورية ان يلفت نظر رئيس وزرائه الى هذا الامر فاختصاص الملك رجال المعارضة بهذا الامر الحيوى له مغزاه البين على ان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بقى عميق الاثر فى نفسه (٧٤) .

وعلى ما اعتقد فان تعليمات الملك الى زعماء المعارضة لى يتقدموا بمطالب مصر الى القادة الكبار لم يكن يهدف تقرير احقية مصر فى الاستقلال عقب الحرب بقدر ما كان يهدف الى احراج الحكومة واظهارها سواء امام القادة الكبار أو امام الشعب بمظهر الحكومة عاجزة عن تحقيق امانى الشعب المصرى ولعل هذا ما يبدو واضحا من خلال الحاح الملك بعزل حكومة النحاس باعتبارها عقبة فى سبيل تحقيق الامانى الوطنية للشعب المصرى .

(٧٢) اخبار اليوم ٦/٤/١٩٤٦ ، روز اليوسف ٢ مارس ١٩٤٤ ، مذكرات حسين يوسف ص ٢١٤ .

(٧٣) د . هيكل مرجع سبق ذكره ج ١ ص ٢٧٥ ، عبد الرحمن الرافعى فى عقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ١٢٥ ، محمد زكى عبد النادر مذحة الدستور صفحة ١٣٨ .

(٧٤) د . هيكل ج ٢ ص ٢٧٥ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢

ويلاحظ ان المذكرة التى تقدم بها زعماء المعارضة (٢١ نوفمبر ١٩٤٣) كانت على غرار مذكرة مماثلة قدمها الوفد فى ٢١ ابريل سنة ١٩٤٠ الى الحكومة البريطانية ولعل هاتين المذكرتين لم تكونا سوى مناورة لا تعبر عن حقيقة أو موقف جاد فقد قدم الوفد مذكرته كيدا للوزارة القسائمة حينئذ وقدمت المعارضة مذكرتها كيدا لوزارة الوفد بدليل ان الوفد حينما ولى الحكم لم يقدم على اى اجراء عملى لتنفيذ ما جاء فى مذكرته وكذلك كان موقف احزاب المعارضة فانها حينما وليت الحكم بعد ذلك باقل من عام تناسلت كل ما طالبت به فى مذكرتها .

وفى الوقت الذى كان فيه فاروق يبذل كل جهد ممكن سواء فى تشويه صورة الوفد والنبل من مكانته أو فى محاولاته المتكررة لطرد الحكومة كانت هناك محاولات اخرى تأخذ طابعا سريا ونعنى بها محاولة اعداد تنظيم سرى بهدف اغتيال كل من ساهم فى صنع ٤ فبراير ١٩٤٢ وعلى راسهم النحاس باشا وامين عثمان (٧٥) .

لقد وصلت العلاقات بين الفصر والحكومة الى ابعد مدا وخصوصا بعد انتشار الملاريا فى مديرتى قنا واسوان مع نهاية عام ١٩٤٣ وبداية عام ١٩٤٤ وزيادة المجاعة وكثرة الوفيات فى تلك المناطق وفشلت جهود الوزارة فى اتخاذ الاجراءات المناسبة مما حدا بالقصر لى يستخدم هذا الفشل كورقة ضد الوفد وتراعى للملك ان يقوم برحلة خاصة الى الصعيد ومع أنه استقبل النحاس باسا يوم ٧ فبراير فانه لم يخبره بما يفكر فيه من زيارة المديرين المنكسوبة (٧٦) .

(٧٤) د . ديكال ج ٢ ص ٢٧٥ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجسلة

روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ .

(٧٥) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٨٣٩ من كيرك الى الخارجية

الامريكية ٢٩ يونية ١٩٤٢

، احمد مرتضى الراغى مرجع سبق ذكره ص ٦٤ .

(٧٦) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ١٦٧ .

وفي صباح الخميس ١٠ فبراير سافر الملك (عشية عيد ميلاده) حيث أحيطت تلك الزملاء بالعديد من مظاهر العطف الملكي على الفلاحين النكودين وقد اشار فاروق في احاديثه الى أهل النوبة بما يفهم من ان الحكومة قد اعملت اهمالا كبيرا في السيطرة على كل تلك المشاكل (٧٧) .

وكان لتلك الزيارة اثرها في تنبيه الازدهان الى خطورة الموقف حدثت جرت في الاسبوع الاخير من فبراير مناقشات حامية في البرلمان حول نقص المواد الغذائية وانتشار الملاريا وعند القى النحاس بياننا استغرق أربع ساعات دافع فيه عن سياسة حكومته وانحى باللائمة على الوزارات السابقة لانها اعاققت مشروع تغطية خزان اسوان ثم القى المسئولية على كبار الملك في الوجه القبلي لانهم يعطون اجورا غير مجزية للعمال الزراعيين (٧٨) ولعل النحاس كان يقصد القاء التبعة على الملك فاروق شخصيا لانه من المعروف ان الخاصة الملكية لها تفتيش واسعة في تلك المناطق ولم يكتف النحاس بذلك بل القى بياننا نشر في كل الصحف الوفدية وبعض صحف المعارضة مؤكدا على ان ابناء الصعيد في حالة جيدة وانهم سعداء بادارة الحكومة (٧٩) .

وامعانا في تجسيم المنافسة بين الملك والنحاس قام الاخير في ١٣ مارس بزيارة اسبوط والمنيا واصطحب معه وزراء الاشغال والعدل والمعارف والداخلية والصحة والاعواقف واعلن عن زيارته الى قنا واسوان بعد قليل وتمت الرحلة خلال مارس ١٩٤٤ حيث افتتح النحاس عددا من المنشآت والساحات الشعبية واطلق عليها « مؤسسة مصطفى النحاس » وفي الخطب القى القاها الوزراء في تلك المناسبة ركزوا على أن الحكومة تعمل الكثير لابناء الصعيد بينما القصر لا يعمل شيئا (٨٠) .

(٧٧) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥ مذكرات حسن

يوسف ص ١٦٨ ، الاهرام ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ فبراير سنة ١٩٤٤ .

(٧٩) الاهرام ٢٨ فبراير ١٩٤٤ . المصري والسياسي ٢٨ فبراير ١٩٤٤ .

(٨٠) الوفد المصري ، الاهرام ١٣ مارس ١٩٤٤ مذكرات حسن يوسف صفحة ١٦٨ .

وبالرغم من أن زيارة فروق لتلك المناطق والتصرّيات التي أدلى بها تعدّ احراجا اكبدا للحكومة الا أنه لم يكتف بذلك بل استدعى رئيس الوزراء كما اجتمع بوزراء الداخلية والشئون الاجتماعية والاوقاف والتموين والصحة ولفت أنظارهم الى سوء حالة التغذية والتدوين وانعدام الرعاية الصحية في المناطق التي زارها (٨١) .

ويبدو ان فاروق قد حاول استثمار الموقف بهدف اقالة الوزارة واستدعى السفير البريطاني وابلغه بنيته بحجة ان الامة لم تعد تنظر باحترام كاف للعرش وان البلاد لا تحتل ملكين « ورد السفير مداعبا » ان ملكا واحدا يكفيها (٨٢) . وبالرغم من الاتفاق الذي تم بين الرجلين على انتظار رد لندن الا أن فاروق حاول ان يضع السفير البريطاني امام الامر الواقع واصدر امرا ملكيا باقالة الوزارة الا أن السفير كان متيقظا وتمكن من الضغط على فاروق وطلب منه انتظار رد تشرشل الذي جمع وزارة الحرب لبحث المسألة وجاء قرار الحكومة البريطانية والذي تم ابلاغه الى القصر وفحواة : ان مجلس الحرب يرى أن رغبة الملك في اقالة حكومة يتهتم رئيسها بأغلبية كبيرة في البرلمان الذي لارال أمامه ثلاث سنوات أخرى يعد عملا محفوفا بالمخاطر (٨٣) .

وبعثت الحكومة البريطانية برسول يستطلع الموقف السياسي في مصر وفد حضر مستر « سكريفتر » رئيس ادارة الشرق الاوسط بوزارة الخارجية البريطانية واجتمع أكثر من مرة بحسنين باشا « رئيس الديوان » كما اجتمع بعدد من زعماء المعارضة وخلص الى ان الشكوى من الوزارة القائمة تنحصر في أمرين :

أولهما :

شدة الرقابة على الصحف .

(٨١) البلاغ الاول من مارس ١٩٤٤ .

(٨٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٠٣ من كيلرن الى حكومته ١٢ ابريل سنة ١٩٤٤ .

(٨٣) المصدر السابق برقية رقم ٣ من الخارجية البريطانية الى كيلرن ٢١ ابريل ١٩٤٤ .

ثانيهما :

كثرة الاعتقالات السياسية • وكان من رأى السفير البريطانى ان بعض الاعتقالات يتم لاغراض حزبية ولهذا فقد اقترح تأليف لجنة برئاسة أمين عثمان لمراجعة كشوف المعتقلين وتوضيح أسباب اعتقالهم وعلى سبيل التقدير قال مستر « سكريفتر » انه علم من مصدر ثقة ان النحاس أمر باعتقال الطاهى الخصوصى لانه وضع فى الحساء كمية من البصل اكثر من اللازم (٨٤) •

ووفقا لأحد المصادر وثيقة الصلة بالقصر الملكى فان أحمد حسنين فى حديثه مع « سكريفتر » قد انحى باللائمة على بريطانيا لانها تنهسك بوزارة قصر فى شئون التموين وان اهالى الصعيد قد يقومون بثوره كالتى حدثت فى سنة ١٩١٩ وان الوفد اذا دخل انتخابات جديدة فانه لن يفوز بأكثر من ٣٠٪ من الاصوات (٨٥) •

ولعل النحاس باشا قد قرر خطورة المحاولات التى يبذلها القصر بهدف الاطاحة بوزارة ٤ فبراير لذا فقد ذهب الى السفير البريطانى معاتبا اياه قائلا : « لقد بذلت قصارى جهدى لكى أبدا مفيدا فى تلبية مطالبكم سواء بتأمين قواتكم أو بتوفير المواد الغذائية للقوات المحاربة واعتلقت غير المرغوب فيهم من الشخصيات العامة كل هذا وصل بى الى موقف اتهمت فيه بأنى افعل ما يريد الانجليز لابقى فى الحكم واخيرا وبعد كل ذلك احس أنكم بدأت تتخلون عني ويشير النحاس من طرف خفى أنه على استعداد لالغاء الاحكام العرفية والغاء الرقابة والاعتقال والعودة الى المحاكم العادية ويعلق السفير البريطانى على حديث النحاس بقوله : « ان البريطانيين معتادون على تحمل قدر من اللوم لا يستحقونه ، على مسئوليات تعد من صميم عمل الحكومة المصرية ويضيف السفير فى برقيته قائلا : ان النحاس اصبح يدرك بصورة متزايدة المشاعر المعادية ضده بسبب عيوبه ومطاردته لخصومه السياسيين

(٨٤) وثائق الخارجية البريطانية تقرير رقم ١٣ من « سكريفتر » الى

حكومته ٢٥ ابريل ١٩٤٤ •

(٨٥) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ١٧٢ •

بحجة تسيء الى بريطانيا قبل أن تسيء الى الوفد وعموما فإن الوفد بكل عيوبه لا يزال افضل ما نعتمد عليه (٨٦) .

واذا كان هدف بريطانيا من عودة الوفد في ٤ فبراير هو استقرار الاوضاع المصرية بالاضافة الى توظيف كل الامكانيات المصرية لخدمة لقضية الحلفاء بما يضمن أمن القوات البريطانية المحاربة وتأمين ظهرها فان هذه البرقية تضاعف من قناعتنا بأن بريطانيا كانت تهدف أيضا بعودة الوفد الى اهتزاز ثقة الجماهير في عذا البناء الشامخ « الوفد » حتى اذا ما انقضت الجماهير من حوله فلا مانع من اعطاء الضوء الاخضر للملك لكي يقيسه . لكن اقالته هذه المرة ستكون اسوأ اقالة حيث شاخ وهرم وفقد القدرة على التأثير واصبح تاربخا فقط لا يحمل نبضا صادقا ولعل فاروق كان مدركا عذا المعنى واثقا من محاولاته ولذا فقد سعى جاهدا لمقابلة « كيرك » السفير الامريكى فى القاهرة طالبا منه التوسط لدى الحكومة البريطانية فى محاولة لاقتناعها بفكرة عزل النحاس وحكودته . ووفقا لتعبير « كيرك » : « فان الملك عاقد العزم على انهاء الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء بالقوة حتى ولو كلمه ذلك اعتزال العرش والاقامة فى المنفى . ويضيف السفير الامريكى : « ان الخلاف بين فاروق والنحاس من الممكن ان تكون له عواقب وخيمة على منطقة الشرق الاوسط كلها . الا أن السفير الامريكى لم يقطع على نفسه وعدا على اعتبار ان هذه المسألة تدور فى اطار العلاقات البريطانية المصرية (١) » .

ولعل السفير الامريكى لم يحاول ان يقطع على نفسه وعدا قد يورط الولايات المتحدة الامريكية فى أمر يعد من اخص خصائص الحكومة البريطانية اعتمادا على ان فاروق لا يساوى خلافا بين الولايات المتحدة وحلفائها . ولهذا فقد امتنع « كيرك » عن التوسط فى حسم هذا الخلاف وعلى

(٨٦) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٧٣ من كيلرن الى حكومته ٢٠ ابريل ١٩٤٤ .

(١) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٣٣ من كيرك الى حكومته الاول من مايو سنة ١٩٤٣ .

ما اعتقد ايضا فان امتناع السفير الامريكى عن التدخل قد يكون راجعا الى ان الولايات المتحدة الامريكية قد بدأت تدرك ان الامبراطورية البريطانية قد شاخت وان مصيرها الى زوال . والنظرة الموضوعية تقتضى التعقل بعيدا عن التدخل فى صراعات قد تحدث آثارا ضارة للمصالح الامريكية المنتظرة .

وعلى - ما اعتقد فان قضية التغيير التى كان يعتبرها فاروق قضيته الاولى والاخيرة كانت اشد ما تكون ارتباطا بانتصار الحلفاء فى الحرب ومع نهاية ١٩٤٤ حيث كان الامريكان والانجليز قد نزلوا فرنسا وبدأوا يطون الالمان عنها وكان الروس من ناحيتهم قد قاوموا الالمان فى - ستالينجراد - مقاومة اضطرتهم الى التراجع واتاحت للروس أن يتقدموا الى بروسيا الشرقية وكانت بوادر نصر الحلفاء تتبدى فى الافق نصرا حاسما بغير شرط ولا قيد وادرك البريطانيون وفقا لسياستهم التقليدية انه لم يتبق لهم فى مصر حاجة لليد الحديدية التى جعلوا النحاس وسيلتها منذ ان فرضوه على الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وادرك احمد حسنين ان الفرصة مواتية لاقالة مصطفى النحاس وادرك فاروق ان احمد حسنين هو الرجل الذى من الممكن ان تقبله بريطانيا بديلا عن الوفد بعد ان استنفذت كل الوسائل المتاحة امام القصر الا أن بريطانيا كانت تدرك جيدا أن أحمد حسنين على الرغم من صداقته لبريطانيا الا أنه ليس بالرجل المنتظر (٨٨) .

والسؤال الذى يحتاج الى اجابة : لماذا اعتقد فاروق أن أحمد حسنين هو البديل المناسب عن الوفد على الرغم من ان استمراره فى منصب رئيس الديوان يعد صمام أمن لفاروق ؟ . وتأسيسا على العديد من القرائن التى تفسرها العديد من البديهييات فاننى أعتقد أن محاولة القصر اقالة النحاس هذا الرجل الذى استطاع ان يثبت الطمأنينة فى نفوس الساسة الانجليز منذ

(٨٨) مذكرات ابراهيم عبد الهادى روز اليوسف ٢٣ اغسطس ١٩٨٢ ، محمد التابعى اسرار الساسة والسياسة ص ١٢٤ .

ولى الحكم فى ٤ فبراير ولعل هذا الاعتبار الذى استباحته من اجله بريطانيا كل القوانين والمعاهدات لا يمكن ان تقبل تغييره ولكن من الممكن ان تعيد تفكيرها اذا وجد على رأس الحكومة ما يستطيع أن يؤمن مصالح بريطانيا واختيار احمد حسنين هذا الرجل الذى اجمع كل السياسة الانجليز على أنه لا يضم أى نوايا عدوانية تجاه الانجليز به اعرف من صداقته للعديد من الشخصيات البريطانية وبمعنى اكثر وضوحا لقد استطاع القصر ان يقدم البديل عن الوفد وعن النحاس ، أما الاعتقاد بان الوفد يستند الى قاعدة شعبية كبيرة تؤمن بالنحاس ولا ترضى عنه بديلا اعتقد ان القصر قد قدر الانهيار الذى لحق بالوفد سواء بعد ٤ فبراير أو عقب خروج مكرم عبيد ولذا فلم تعد لبريطانيا حجة من ان الوفد يستند الى اغلبيه شعبية .

الا أن بريطانيا على ما يبدو لم تكن على استعداد لاجراء أى نوع من التغيير نظرا لان الحرب سواء فى الجبهة الافريقية (شمال افريقيا) أو فى جبهات أوربا كانت تمر بآدق واططر المراحل وعلى حد تعبير السننفر البريطانى : « سيظل السوط معلقا على الحائط ليراه الملك بين وقت وآخر » (٨٩) .

وبالفرد الذى كانت فيه بريطانيا تحاول حماية الوفد من الاقالة كان النحاس يلقى بكل ثقله فى جانب السفير البريطانى ايمانا منه بأن بقاءه فى الحكم لا يستند الى الاغلبية ولا لغيرها من الاعتبارات وانما يستند الى ما يقدمه الوفد للانجليز ولذا فقد القى النحاس بكل ثقله فى جانب الدليفة غير مدرك لابعاد السياسة البريطانية التى ستتخلى عنه حتما فى الوقت المناسب .

ووفق العديد من المخططات التى كان يقوم بها القصر فانه لم يفقد الامل فى الاطاحة بالحكومة بل جعلها مبدأ استراتيجيا فى سياسته وحتما سيكون

(٨٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٠١ من كيلرن الى حكومته

من تحقيق اغراضه وعلى حد تعبير احمد حسنين : صبرا يا مولانا فالشباك قد اعدت ، (٩٠) .

ولعل فاروق كان مقدرا طبيعة الموقف الدولى وكان يلتبس النهاية التى تمكنه من تحقيق رغبته بعد ان طال صبره ما يقرب من ثلاثة أعوام حتى كان يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ١٩٤٤ فقد بعث كبير الامناء الى النحاس طبقا للعادة المرعية يخبره بأن جلالة الملك سوف يؤدي صلاة لاجمعة فى مسجد عمرو بن العاص . ولكن الاخطار لم يتضمن دعوة رئيس الوزراء الى مصاحبة الملك طبقا لما جرت عليه التقاليد ولما سأل النحاس قال له كبير الامناء أن حسنين باشا رئيس الديوان هو الذى سيصحب الملك فى موكبه (٩١) .

ويبدو ان هذا القرار جاء ردا على تحدى النحاس باشا للملك اذ لم يحضر ولم يعتذر عن عدم قبول الدعوة الى مأدبة الافطار التى أقامها الملك يوم ٢٥ أغسطس لسفراء الدول العربية (٩٢) .

وبينما موكب الملك يمر لاداء صلاة الجمعة لاحظ الملك بعض اللافتات وقد كتب عليها « يحيا الملك مع النحاس » وكان اقتران اسم الملك باسم النحاس سببا لاصدار الاوامر من الملك الى مدير الامن العام « محمود غزالى بك » بنزع اللافتات ونفذ الامر على الفور وفى اليوم التالى نشرت الصحف قرارا من وزير الداخلية بايقاف مدير الامن العام عن العمل (٩٣) .

واثار هذا القرار حفيظة الملك الذى صمم بدوره على بقاء مدير الامن العام فى منصبه واتصل حسنين باشا بمستر (الان ترنس شون) القائم بأعمال السفارة البريطانية وابلغه انه لا يعتزم اتخاذ أى اجراء متسرع ضد الوزارة

(٩٠) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٧ يونية ١٩٥٥ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٨٥ .

(٩١) مذكرات حسن يوسف ص ١٨٥ .

(٩٢) المرجع السابق نفسه .

(٩٣) الامرام ، المصرى ، السياسة ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .

ولكنه حفاظا لكرامة الملك يجب ان يعود محمود غزالي الى منصبه وبادر به ستر
شون بارسال خطاب الى النحاس قال فيه ان انجلترا ما زالت تبدي اهتماما
كبيرا بتأمين مصر باعتبارها قاعدة للعمليات الحربية وانها ترغب في تجنب اية
اجراءات قد تؤثر في سير المجهود الحربى (٩٤) .

وبدا واضحا انه لابد من تنازل احد الفريقين حتى تمر تلك الازمة الا ان
كل منهما قد تطلع الى دار السفارة البريطانية باعتبارها المصدر الفعلى
لحكم البلاد وغاب عن النحاس ان الموقف هذه المرة تحكمه اعتبارات دولية
جديدة فلقد كانت الأوضاع الدولية توشك في نهاية الحرب لصالح الحلفاء
في الوقت الذى كان فيه اللورد كيلرن صاحب احدث ٤ فبراير العسكرية
غائبا عن مصر في رحلة صيد الى جنوب افريقيا وعلى ما اعتقد فان غياب
لم يكن من قبيل المصادفة وحتى لو كان موجودا فلن يغير من الامر شئ لان
السياسة البريطانية لا تقوم على اعتبارات شخصية وانما تعتمد على
اعتبارات موضوعية لعل في مقدمتها التخلي عن اليد الحديدية حتى يتطلع
الشعب المصرى الى أمل جديد مما يخفف من حدة العداء التقليدى بين المصريين
والانجليز ثم ان الرجل موضع الخلاف « محمود غزالي » كان موضع اهتمام
الدوائر البريطانية وكان اختياره لهذا المنصب بناء على تعليمات الحكومة
البريطانية (٩٥) .

ولما كانت حجة انجلترا في التمسك بوزارة الوفد انها ما زالت تحتل
الاجلبية بين مجاهير الشعب وانها تتعاون بصدق مع الحليفة في سبيل
المجهود الحربى أما وقد انحصر خطر الحرب عن مصر نهائيا وتوالت
انتصارات الحلفاء بحيث اخذوا يستعدون لعقد مؤتمر السلام ، فقد تغير
الموقف تماما .

(٩٤) مذكرات حسن يوسف ص ١٨٦ ، مذكرات اللواء ابراهيم امام مدير
البوليس السياسى الجمهورية ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ .

(٩٥) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٦ من « شون » القوائم
بالاعمال الى حكومته ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .

وعلى ما أعتقد فإن الوفد لم يدرك أن المجيء بحكومته كان لأهداف بريطانية بحتة حيث حصلت بريطانيا من مصر على كل ما ممكن أن تقدمه الدول المحاربة .

أما القول بأن بريطانيا قد ساهمت في عودة الوفد لأسباب ديمقراطية بحتة (٩٦) فهو قول لا يستند على أى دليل مادي أو عقلي واعتقد أن بريطانيا كانت عازمة على اقالة الوفد حتى ولو لم تحدث مشكلة غزالي بك والا كيف نفسر ذهاب السفير البريطانى الى جنوب افريقيا في رحلة صيد والحرب لم تنته بعد وجيوش الحلفاء في القاهرة وباقي العواصم المصرية تقرب من المائة وخمسون الفا أو يزيد وما يترب على ذلك من مشاكل تستلزم بالضرورة بقاء الرجل الذى يطلق السوط على الحائط لكي يرهب به كل من تصور له نفسه الخروج على رغبة الحكومة البريطانية .

وعلى ضوء كل الاعتبارات السابقة حمل المستر شون القائم باممال السفير قرار الحكومة البريطانية الى القصر وكان نصه : ان حكومة صاحب الجلالة لا تريد ان تتدخل في هذا الخلاف الداخلى (٩٧) ومن المؤكد ان الحكومة البريطانية كانت تعنى حرية القصر في اقالة الوزارة اعتقادا من الحكومة البريطانية بان القصر لن يفوت هذه الفرصة .

ووفق احد المصادر قريبة الصلة من القصر الملكى فان الفحاس بعد ان أدرك حقيقة السياسة البريطانية كان يستعد لمواجهة القصر والانجليز معا وذلك بتقديم استقالته بدعوى ان الانجليز لا يستجيبون للمطالب الوطنية وانهم يتدخلون في شئون مصر الداخلية (٩٨) .

وواقع الامر أن الفحاس قد اشار في احدى خطبه الى ضرورة تعديل المعاهدة كما اشار الى ضرورة صيانة حقوق مصر في السودان (٩٩) الا أن

-
- (٩٦) فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٢ / ١١ / ١٩٨٢ جاردن سيقى - القاهرة .
 (٩٧) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٦ من الخارجية البريطانية الى مستر شون ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .
 (٩٨) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ١٨٦ .
 (٩٩) الاهرام والمصرى ٢٧ اغسطس ١٩٤٤ .

السفارة البريطانية قد ادركت أهمية الموقف الذى من الممكن ان يحدث لو أقدم النحاس على تقديم استقالته ولذا فقد بادرت باعطاء الضوء الاخضر حتى يتمكن القصر من تحقيق أمنيته التى يسعى الى بلوغها منذ ثلاث سنوات .

ولما كانت مناقشات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاتحاد العربى تسير قدما نحو النجاح وتحدد يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ موعدا لانتهائها وتقرر الاحتفال بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية يوم ٧ أكتوبر فكان على النحاس ان يتريث حتى يتم هذا العمل المجيد وبعدها يقدم استقاله مستندا الى اسباب وطنية ومن جانب القصر كان الموقف يقتضى التريث ايضا لان اقالة الوزارة وهى بصدد توقيع ميثاق الجامعة العربية قد يفسر بان فاروق يعترض على قيام للوحدة العربية وهو الحريص على أن تكون له زعامتها ولهذا فقد التزم الطرفان جنب الترقب ولا انتظار .

وفي صباح الاحد ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ذهب حسن يوسف «وكيل الديوان» حاملا قرار اقالة حكومة ٤ فبراير والتي ورد ذكرها على النحو التالى : لما كنت حريصا على ان تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق احكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأينا ان تقيسكم من منصبكم .. الخ (١٠٠) .

وزارة احمد ماهر وانتقال الوفد الى جبهة المعارضة :

وفي نفس اليوم الذى وجه فيه الملك امر الاقالة الى النحاس (٨ أكتوبر ١٩٤٤) (١٠١) وجه أمر تأليف الوزارة الى أحمد ماهر وكان من المتوقع أن يكون أحمد حسنين هو الرئيس الجديد الا أن الموقف كانت تحكمه عدة عوامل موضوعية تفسرها القرائن الآتية :

(١٠٠) مذكرات حسن يوسف ص ١٩٠ ، الاهرام ، السياسة ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

(١٠١) الوقائع ، الاهرام والسياسة ٩ أكتوبر .

أولاً : لعل أحمد حسنين قد فضل ان يدع لغيره مواجهة المتغيرات الجديدة وخصوصا وأنه كان دائم التصريح عن محاولاته المستمرة بهدف اصلاح الصراع الذى وقع فى العلاقات بين القصر والوفد نتيجة لحداث ٤ فبراير وحتى فى اشد مراحل الصراع بين الملك والنحاس عقب اقالة مكرم عبيد كان أحمد حسنين يلعب دوره وبذكاء شديد محاولا اقناع الوفد بان رئاسة ديوان القصر تسعى لوجود نوع من التفاهم بين القصر والوفد (١٠٢) . وعلى حد تعبير أحد المعاصرين : « لقد كان أحمد حسنين داهية سياسية يصعب فهمها » (١٠٣) وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات فان أحمد حسنين لم يكن من السذاجة لدرجة أنه يوافق على رئاسة الحكومة حتى لا يتهم بانه كان وراء كل ما حدث من خلافات بين القصر والوفد ، بالرغم من أننا على درجة كبيرة من القناعة التى تجعلنا نقرر بأن أحمد حسنين يعد العامل الثانى فى تصدع العلاقات بين القصر والوفد بعد العمل الاول وهو حادث ٤ فبراير .

ثانياً : لقد كانت سياسة القصر قائمة على مبدأ تدمير الوفد والتجاوز عن فكرة الدستور أو القانون واحمد حسنين بما عرف عنه من نكاء وحيلة لا يمكن ان يكون كبش الفداء حيث تعود دائما ان يعمل من خلف الستار وكان اختيار أحمد ماهر ليس من قبيل المصادفة بل لما عرف عنه من كراهية شديدة للنحاس تؤهله أن يكون الزراع التى تمكن القصر من اقتلاع عروش الوفد .

ثالثاً : ان منصب رئيس الديوان لا يقل اهمية عن منصب رئيس الحكومة علاوة على ن منصب رئيس الديوان يتسم بالثبات والاستقرار بعد مشاحنات الاحزاب بل غالبا ما كانت الاحزاب تلجأ الى رئيس الديوان لحسم أى نوع

(١٠٢) محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص ٣٠٢ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٥ يونية ١٩٥٥ ، محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص ١٤١ ، مذكرات حسن يوسف ٢٤٢ .

(١٠٣) فتحى رضوان لقاء شخصى ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة - القاهرة ، محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص ١٤١ مذكرات كمال الدين رفعت ص ٢ .

من الخلافات التي تقع سواء بين الاحزاب وبعضها أو بين الاحزاب والملك وما كان لاحمد حسنين وهو في موقع الاختيار ان يقبل عن منصب رئيس الديوان بديلا وخصوصا في تلك الفترة التي تستلزم وفقا لسياسة القصص العديدة من الاجراءات التي لا تتفق مع مبدأ الدستور أو القانون .

وعلى الرغم من اعترافنا صراحة بان الوفد قد تجاوز في تصرفاته الى درجة لا تتفق وتاريخ هذا البناء الشامخ واذا كان الدستور قد أعطى الملك حرية اقالة الحكومة باعتباره حقا مقرر في الدستور الا أن هذا الحق ليس مطلقا بل مقيدا بشرط الا تنتقل السلطة من الشعب الى الملك بل لابد من العودة الى الامة باعتبارها مصدر السلطات واستطلاع رأيها من خلال انتخابات حرة يتبين منها الرأي الصحيح للشعب الا أن احزاب الاقلية مجتمعة ما عدا الحزب الوطني كانت تسبح بحمد الملك وتقبله مصدرا لكل السلطات ولم يتورع رئيس الحكومة الجديدة من ان يتهم النحاس صراحة بأنه كان أسوأ الديكتاتوريين ، وأنه كان يحكم مصر بأساليب هتلر وموسليني (١٠٥) .

ووصلت الحملة على الوفد ذروتها حينما تقرر تشكيل لجنة تحقيق يرأسها مكرم عبيد لتقدم تقريرا عن أعمال الفساد والمحسوبية المنسوبتان الى النحاس ووزرائه واقاربه (١٠٦) ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل أصدر الملك مرسوما بقانون هذا نصه :

مادة ١ : تبطل فيما يتطرق بالدرجة والماهية جميع التعيينات الاستثنائية في المدة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ وحتى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وكذلك جميع التعيينات التي تمت في المدة المذكورة ولا يسرى الحكم السابق على التعيينات التي صدر بها مرسوم أو أمر ملكي .

(١٠٤) لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٨/٩ .

(١٠٥) الاهرام ، الكتلة ، الدستور ١٠ أكتوبر ١٩٤٤ مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(١٠٦) الاهرام ، الكتلة ١٥/١٠/١٩٤٤ .

مادة ٢ : يبطل بالنسبة لأرباب المعاشات أيضا ويسرى المعاش على أساس الأهلية التي تستحق طبقا لتلك الأحكام مع ادخال المادة التي تكون قد اضيفت في حسابات المعاشات على الا تتجاوز عامان (١٠٧) .

وعلى ضوء المذكرة التفسيرية للقانون السابق فان الامر يبدو أكثر غرابة حيث ابانت المذكرة العلة القانونية في بطلان العلاوات والترقيات والتعيينات على اعتبار أنه لم يقصد في مجموعها تحقيق المصلحة العامة وانما كان الباعث اليها هو محاباة ذوى القربى وارضاء الشهوات السياسية على حساب المصلحة العامة (١٠٨) .

ولعل من البديهيات ان كل الحكومات التي تعاقبت على حكم مصر في الفترة من ١٩٣٧ - ١٩٤٥ قد اتخذت من الاستثناءات والمحسوبيات وسيلة لتدعيم مكانتها وسلطانها تشهده في وجه معارضيه سواء لصالح انصارها أو في النيل من معارضيه حتى باتت فكرة « الاستثناءات » وكأنها ظاهرة طبيعية في الحياة السياسية المصرية وفي الوقت الذي كانت تلجأ فيه الحكومة « أية حكومة » الى التشهير بفكرة الاستثناءات تكون هي أكثر الحكومات عملا بتلك السياسة وغالبا ما كانت تلجأ الحكومات الى تبرير هذا السلوك (١٠٩) ولم تعد المبررات التي تسوغها للاقدام على هذا السلوك الذي استقر في المجتمع المصرى واصبح سمة مميزة في تاريخ كل الوزارات المصرية المتعاقبة .

ولعل هذا السلوك قد خلق روح التذمر بين الموظفين فشاع الحقد وعت الخيرة وفترت همة الموظفين عن العمل وانصرف البعض للبحث عن وساطة

(١٠٧) الوقائع المصرية والاهرام ١٩٤٤/١١/٩ .

(١٠٨) مجموعة القوانين والمراسيم الصادرة عام ١٩٤٤ ص ٣ ، كتيب طبعة ١٩٤٧ المطابع الاميرية - القاهرة .

(١٠٩) مضابط مجلس الشيوخ دور الانعقاد السابع عشر الجلسة السادسة عشرة ٥ مايو سنة ١٩٤٢ ص ٢١٥ ، الاهرام ١٩٣٧/١١/٩ ، الوفد المصرى ١٩٣٧/١١/٢٧ دفاع مكرم عبيد عن الاستثناءات .

تشفع لهم عند القائمين بالحكم بل وعمت روح النفاق والتملق وهماقتان الظاهرتان قد استشرقتا في دماء المجتمع المصرى وكنتهما علامة مميزة لتلك الفترة .

والملاحظ على حكومة احمد ماهر انها تألفت من جميع الاحزاب المصرية فيما عدا الوفد ولم تشمل احدا من المستقلين ولعل الهدف من وراء ذلك ان تكون الحكومة الجديدة بديلا مناسباً عن الوفد ويبدو هذا من اقتراح الملك فاروق يتساوى عدد المرشحين لمجلس لنواب من بين الاحزاب الاربعة المشتركة في الحكم (١١٠) (الهيئة السعدية ، الاحرار الدستوريون ، الحزب الوطنى ، الكتلة الوفدية) .

ولعل فاروق كان يهدف من اقتراحه ايجاد نوع من التعادل بين الاحزاب المشتركة في الحكم مما لا يرجح كفة على اخرى وبالقالي يتمكن الملك من توجيه السياسة العامة باعتباره صاحب الفضل الاول في المجيء باحزاب الاقلية الى الحكم .

الا ان الدكتور احمد ماهر لم يوافق على هذه الفكرة على اعتبار ان مشورة الملك تسوى بين جميع الاحزاب في عدد الاعضاء بالرغم من ان بعض الاحزاب مثل الكتلة الوفدية والحزب الوطنى ليس لديهم من المرشحين ما يمكنهم من النجاح في الانتخابات الاعددا يسيرا وفضلا عن ذلك فان احمد ماهر لا يريد ان يجعل مركزه رهنا برضاء هذا الحزب أو غضب داك عليه ولا بد له من عدد مناسب من الاعضاء يستطيع الاطمئنان الى تأييده لبقاء الوزارة واستمرارها (١١١) .

ويعترف أحد زعماء الهيئة السعدية أن الدكتور احمد ماهر قد اعترض على فكرة التساوى بين الاحزاب بسبب سياسة القصر التى تريد ان تبسط نفوذها وسيطرتها التامة على الحكومة عن طريق تمزيق الاحزاب وخلق

(١١٠) د . هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٩٤ ، مذكرات ابراهيم

عبد الهادى ، روز اليوسف ٢٣ اغسطس سنة ١٩٨٢ .

(١١١) د . هيكل ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ابراهيم عبد الهادى المصدر السابق

- حسن يوسف ص ٥٠٧ .

حزازات بل وعداوات صريحة بين بعضهم البعض لتضرب هذا بذاك الى آخر سياسة « فرق تسد » وان خطة احمد ماهر كانت قائمة على فكرة جمع الشمل ودمج الاحزاب كلها في كتلة واحدة تواجه القصر والاسـستـعمار .
معا (١١٢) .

وعلى ما اعتقد فان هذه الرواية لا تحمل قدرا كبيرا من الحقيقة
للاسباب الآتية : —

١ - ان اعتراض الدكتور ماهر وفق رواية الدكتور هيكل (١١٢) لم يكن بسبب القصر وانما لحاجة الدكتور ماهر الى قاعدة برلمانية تساند الحكومة في سياستها حتى لا تفشل الحكومة بحجة فشل الائتلاف .

٢ - اذا كان اعتراض الدكتور ماهر على مبدأ التساوى بين الاحزاب في الانتخابات المقترحة فكيف يمكن اقرار فكرة الدمج التي تعتمد أولا وقبل كل شيء على انكار الذاتية والموافقة على قبول الهوية العامة التي ترضاها جميع الاحزاب الا اذا كان صاحب هذه الرواية يقصد ان تندمج كل الاحزاب « ما عدا الوفد » تحت مبادئ الهيئة السعدية وهو ما لا نعتقد بصحته اطلاقا .

٣ - ان المساوىء التي كان يتسم بها القصر لم تكن حديث الاحزاب المعارضة في تلك الفترة وانما كانت جميعها تسبح بحمد القصر وتود لو انتزعت من الحقوق الدستورية لصالح القصر ثمنا لبقائها في الحكم .

ونظرا لان كل القوى المناوئة للوفد وعلى رأسها القصر كانت ما تزال تتن من الضربات الشديدة التي تلقتها من الوفد فقد اتفق الجميع على تأليف لجنة تسمى « لجنة الترشيح للانتخابات » وتكونت من الاحزاب الاربعة المشتركة في الوزارة وتم الاتفاق على تقسيم الدوائر الى طائفتين : دوائر مغلقة ودوائر مفتوحة اما الدوائر المغلقة فهي التي تتفق الاحزاب الاربعة

(١١٢) مذكرات ابراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف ٩ اغسطس
سنة ١٩٨٢ .

(١١٣) د . هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

على ترشيح شخص بذاته في كل دائرة منها اما الدوائر المفتوحة فهي التي تركت ليرشح فيها كل حزب ما يشاء . . . وانما قصد بهذا التقسيم أن يترك لكل حزب فرصة النجاح بالعدد الذي يختاره ممن يستطيعون النجاح في هذه الدوائر المفتوحة (١١٤) .

وهكذا وزعت الادوار وقسمت الدوائر وكان الوفد لم يعد له أى تأثير أو وجود في الحياة السياسية المصرية وبينما الدكتور ماهر قد وجه كلمته المشهورة الى النحاس في اجتماع قصر عابدين مساء ٤ فبراير - لقد قبلت المجيء يا نحاس باشا على اسنة الحراب البريطانية - ماذا يمكن ان نفسير مجيء الدكتور ماهر الى الحكم على اسنة حراب القصر وتواطؤ الاحزاب التي تفتقد الى الجماهيرية الفعلية ، لقد بات واضحا وفقا لسياسة القصر ان الهدف الاساسي من المجيء بحكومة احمد ماهر هو المزيد من التشهير بالوفد والتنكيل بزعمائه والنيل منه بل وضربه الضربة القاضية ان أمكن الا ان الحوادث قد كذبت ظن الدكتور ماهر فبينما كان الوفد قد خسر اكثر من نصف انصاره في آخر حكمه اذا باقائه بهذه الصورة يبدو - ان خطأ أو صوابا - شهيدا واذا بالناس يتأولون سبب اقالته كل حسب اتجنأه ولكن كل سبب قيل أو انصرف اليه الخاطر لم يكن في صالح الوزارة الجديدة بسبب تواطؤها الواضح مع القصر وبعدها عن مبدأ الديمقراطية (١١٥) .

ثم كانت انتخابات مجلس النواب والتي تشبه الى حد كبير انتخابات ١٩٣٨ والتي أجرتها حكومة محمد محمود حيث عدلت الدوائر الانتخابية من جديد وتم نقل أو فصل العديد من مديري الاقاليم وبات واضحا ان الانتخابات ستزيف لذا كان قرار الوفد بمقاطعة الانتخابات (١١٦) .

(١٤٤) د . هيكل ج ٢ ص ٢٦٩ ، الاهرام ١٥/١٠/١٩٤٤ ، الكتلة

٢٣ - ١٠ - ١٩٤٤ السياسة ١٨/١٠/١٩٤٤ .

(١١٥) لقاء مع فتحي رضوان ٩/٨/١٩٨٢ ، محمد زكى عبد القادر محنة

الدستور ص ١٤٤ .

(١١٦) فؤاد سراج الدين لقاء شخصي ٨/١١/١٩٨٢ .

ويرجع احد المعاصرين عدم دخول الوفد في انتخابات ١٩٤٤ الى شعور الوفديين بانهم فقدوا ثقة غالبية الشعب بسبب مساوئ حكومة ٤ فبراير وطغيانها وتصرفاتها المنافية للعدل والاستقامة والنزاهة من هنا فقد آثروا الامتناع عن دخول الانتخابات سترا لفشلهم المرتقب ولكي ينسى الناس مع الزمن سيئاتهم لعلمهم في بلد كل شيء فيه ينسى بعد حين (١١٧) .

ولعل الوفد قد ارتضى ان يبقى بعيدا عن مسرح السياسة وسواء أكان هذا ايمانا منه بان ارادة الامة ستزيف أو لاعتقاده بان الوفديين فقدوا ثقة غالبية الشعب الا أن هذا الموقف يعد نكاء سياسيا مـأهرا فلقد ضاعف من الاعتقاد القائل بان الوفد يعد شهيد الديمقراطية ولان السياسة التي سارعت عليها احزاب الاقلية « المشتركة في الحكم » والتجاوزات العديدة التي احدثتها والاضطهادات الواضحة التي لقيها الوفديون كل هذه الامور قد اعادت الى الوفد بعضا من مكانته التي فقدوها وسط الجماهير ولعل من الصعب تحقيق هذه المكاسب لو ارتضى الوفد الدخول في عملية الانتخابات في وقت يعلم ان ارادة القصر قد اجمعت على سقوطه فلم يكن من المقبول ان يكذب القصر نفسه حيث كان قرار اقالة الوفد « لما كنت حريصا على ان تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق احكام الدستور وتسوى بين المصريين جميعا في الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأينا أن نقبلكم من منصبتكم » (١١٨) .

فليس من المعقول وقد لقر الملك حقيقة مؤكدة من وجهة نظيره « وهي أن الوفد لم يعد يحظى بالاجماع الشعبى » لافتقاده الى الاسباب التي ورت في قرار الاقالة وليس من المعقول ان يكذب القصر نفسه ويحظى الوفد بالاغلبية البرلمانية أى أن كل العوامل قد اجمعت على سقوط الوفد لذا فقد ارتضى الوفد لنفسه موقفا يتفق ومصلحته الفعلية وهو عدم دخول الانتخابات .

(١١٧) عبد الرحمن الرافعى في اعقاب الثورة ج ٣ ص ١٤٦ .

(١١٨) الوقائع ، الاهرام ٩ اكتوبر ١٩٤٤ .

وكان مطلوباً ان يشمل التغيير مجلس الشيوخ وفقاً لمواد الدستور
التنافسية، بذلك (١١٩) وتمكن الدكتور احمد ماهر من استصدار مرسوم بالغاء
التجديد النصفى الذى اقره الوفد سنة ١٩٤٢ والعودة الى تعيينات سرى باشا
سنة ١٩٤١ وظل الوفد يرفض التطورات الا أنه لم يكن ساكناً والاسهم توجه
اليه من كل صوب بل انه قد استطاع ان يحرك بعض قواعده وخصوصاً
الطلاب الا أن حركة الوفد هذه المرة لم تكن بالاتساع الذى تخشاه
الحكومة (١٢٠) وتمكن الدكتور ماهر بحكم خبرته القديمة وحنكته السياسية
ان يتصدى لتيار مظاهرات الطلاب الوفديين وان يضعف من فاعليتها حيث
قام بنفسه بالذهاب الى جامعة فؤاد الاول واجرى حواراً ديمقراطياً مع
زعماء الطلاب تمكن من اقناعهم بالعدول عن تظاهريهم (١٢١) .

وبالرغم من ان النية كانت متجهة ليس فقط الى محاكمة الوزراء
الوفديين وانما الى محاكمة النحاس باشا نفسه الا أن الحكومة البريطانية
اعتقاداً منها بأن التجاوزات التى أتى بها النحاس فى مجملها أتت بناء على
نسائج الدولة الحبيبة لذا نفذ الى السفير بكل ثقله منعاً لمحاكمة النحاس (١٢٢)

وعلى ما اعتقد فان تدخل السفير البريطانى ليحول دون محاكمة النحاس
لم يكن بهدف الاخلاص للوفد بقدر ما هو حماية للمصالح البريطانية على
اعتبار ان بريطانيا تعد شريكاً متضامناً مع النحاس فى كل التجاوزات التى
احدثها لذا فقد تدخلت الحكومة البريطانية التى لم تجد صعوبة فى اقناع
الدكتور ماهر الا أن المحاكمة قد شملت عدداً من اقارب ومحاسيب النحاس

(١١٩) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/١١/٩ .

(١٢٠) هارسييل كولومب تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ مرجع سبق ذكره
صفحة ٢٦٢ .

(١٢١) الاهرام ، الكتلة ، السياسية ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

(١٢٢) د . يونان لبيب رزق تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٦٦ ، لطفي
عثمان المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية ص ١٥٠ — ١٥١ ،
كمال عبد الرؤف مذكرات لورد كيلرن (الدبابات حول القصر) .
صفحة ١٢٤ .

حيث حكمت محكمة القاهرة العسكرية على كل من احمد الوكيل « شقيق حرم النحاس » بالحبس مع الشغل سنة وتغريمه خمسمائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ الحكم (١٢٣) .

ويلاحظ على سياسة حكومة احمد ماهر انها اعطت قدرا كبيرا من اهتمامها لمطاردة الوفد وتعقب اتباعه سواء بالفصل أو النقل وبقيت الأوضاع السياسية والاقتصادية كما هي سواء فيما يتعلق بالاحكام العرفية التي ظلت مضروبة على البلاد وبقيت الرقابة الصحفية على الصحف والمطبوعات وذهبت هباء الصيحات المتكررة والتي كان يطلقها اعضاء هذه الوزارة حينما كانوا في المعارضة من وجوب الغاء الاحكام العرفية وما يتبعها من اجراءات استثنائية الا أن الحرية قد مورست من جانب واحد وهو الهجوم على الوفد ومحاولة النيل منه .

ولعل من اهم الموضوعات التي واجهتها حكومة الدكتور احمد ماهر قضية دخول مصر الحرب حيث ظلت منذ قيام الحرب العالمية الثانية - سبتمبر ١٩٣٩ - دولة غير محاربة على الرغم من انها قد قدمت للحلفاء سواء في شكل مساعدات اقتصادية أو في استغلال موقع مصر كخط مواجهة ضد الالمان في الجبهة الافريقية ما يمكننا من القول بان مصر قد قدمت من الامكانيات مالا يقل عن الاشتراك الفعلي في الحرب .

وحرصت كل الحكومات المتعاقبة على سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب الا أن رئيس الوزراء الدكتور احمد ماهر اتجه تفكيره الى احياء هذه الفكرة من جديد واخذ يعدد المزايا التي ستحصل عليها مصر من جراء دخولها الحرب وعلى حد قوله : « أن ما يصيب الدول من الحياة أو الموت انما يقدر بمقدار نصيبها من الدفاع عن نفسها والتضحية في سبيل هذا الدفاع (١٢٤) .

(١٢٣) السياسة ، الكتلة ٤/٤/١٩٤٥ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف ٢٣ أغسطس ١٩٨٢ .

(١٢٤) مضابط مجلس الشيوخ دور انعقاد ٧ أكتوبر ١٩٤٠ ص ٢٣٦ من خطاب احمد ماهر في مجلس الشيوخ .

وتمشيا مع الدعوة التي اطلقها الدكتور احمد ماهر اضافت احدى الصحف التي تعبر عن وجهة نظر بعض الاحزاب داخل الحكومة : ان اعلان مصر الحرب لن يقدم شيئا سوى تأكيد الوضع القائم .

واخذت نفس الصحيفة في تفنيد الاشاعات القائلة بان مصر ستتقدم المال والرجال بسبب ذلك ورأت أن مصر قد خرجت بثلاث فوائد من وراء دخولها الحرب فهي دعوت مركزها الدولي أنها لم تعد مقيدة بالمحددات السياسية للعلاقات مع بريطانيا ثم أنها من ناحية ثالثة ستعطى مصر حقا شرعيا يمكنها من الاشتراك في مؤتمر السلام الذي ستدعى اليه كل الدول المحاربة (١٢٥) .

وشاركت — السياسة — لسان حال الاحرار الدستوريين في نفس الحملة حيث رأت أن اشتراك مصر في مؤتمر السلام أمل يراود كل القوى الوطنية وعلى الراى العام ان يتفهم حقيقة تلك الدعوة التي تتفق ومصالح مصر الحقيقية (١٢٦) وقامت العديد من الصحف التي تناصر الحكومة بالدعوة الى نفس الفكرة (١٢٧) .

ويعتقد بعض المعاصرين أن الدكتور احمد ماهر قد تلقى من الحكومة الامريكية أن دول الحلفاء (أمريكا انجلترا فرنسا الصين ، روسيا) وكان يعبر عن رؤسائها يومئذ بالخمس الكبار ستعقد مؤتمرا بسان فرانسيسكو في ابريل ١٩٤٥ لانشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الامم وان الدول التي تشترك في هذه المنظمة يجب أن تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل اول مارس ١٩٤٥ .

وعلى ما يبدو فان الدكتور احمد ماهر قد اتخذ من مؤتمر سان فرانسيسكو ذريعة لاقحام مصر في بوتقة الصراع الدولي بالرغم من أن الحرب قد أوشكت

(١٢٥) الكتلة الوفدية ١٩٤٥/٢/٢٤ .

(١٢٦) السياسة ١٩٤٥/٢/٢٨ .

(١٢٧) اخبار اليوم ١٩٤٥/٢/٢٤ .

(١٢٨) مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف اعداد اغسطس

١٩٨٢ ، مذكرات الدكتور هيكمل ج ٢ ص ٣٠٢ .

على الانتهاء وتقرر مصيرها لصالح الحلفاء ولم يكن أمام أحمد ماهر وحكومته إلا الاستجابة لطلب تقدم به السفير البريطاني في منتصف فبراير سنة ١٩٤٥ بإعلان مصر دولة محاربة إذا رغبت في الاستمتاع بعضوية مؤتمر سان فرانسيسكو (١٢٩) ولقد احدثت هذه السياسة ردود فعل متباينة لدى جميع المصريين على اختلاف اتجاهاتهم فبينما السعديون وعلى رأسهم الدكتور أحمد ماهر كانوا يرون أن تتخذ الحكومة قرار دخول الحرب دون استشارة البرلمان • فقد صمم مكرم عبيد وحزب الكتلة على أن يكون اتخاذ القرار من خلال البرلمان (١٣٠) أما الحزب الوطني والذي كان يمثل حافض رمضان داخل الوزارة فقد اعتنق مبدأ المعارضة وقدم استقالته احتجاجا على تلك السياسة لولا أن تدخل فاروق شخصيا وأقنعه بسحب استقالته (١٣١) •

أما الدكتور هيكل زعيم الاحرار الدستوريين فقد وافق على فكرة دخول مصر الحرب اعتقادا منه بأن هذه الخطوة ستمكن مصر من الدخول في الحلبة الدولية وخروجها من الدائرة الثنائية التي تحصر علاقاتها الدولية في حدود ما بينها وبين انجلترا (١٣٢) •

أما الوفد فقد رفض هذا الموضوع واخذ على الحكومة تهورها وعدم اهتمامها بمصالح مصر وطالب الوفد من خلال بيان وزعه على كل الاحزاب والشخصيات العامة والهيئات السياسية والبرلمانية طالبا من كل

(١٢٩) وثائق الخارجية بالبريطانية برقية رقم ٣٤٨ من كيلرن الى حكومته ١٥ فبراير ١٩٤٥ •

(١٣٠) الكتلة الوفدية ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ ، الاهرام ١٨ ، ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ م •

د • يونان مرجع سبق ذكره ص ١٦٩ •

(١٣١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣٠٤ من كيرك الى حكومته ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ •

(١٣٢) السياسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٥ د • هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٣٠٣ •

مصرى غيور على وطنه أن يحارب قضية دخول مصر الحرب بكل ما أوتى من قوة (١٣٣) •

ومن المؤكد أن الوفد قد استغل دعوة الحكومة لدخول مصر الحرب واستثمرها لصالحه وعلى ما يبدو فإنه قد حقق قدرا كبيرا من النجاح نظرا لان غالبية الشعب المصرى كانت لا تؤيد هذه الفكرة وان تعاطف بعض الجماهير مع قضية الحلفاء لم يكن الا بالقدر الذى يتفق والمصالح الحقيقية لتلك الجماهير ونظرا للآثار التى لحقت بالمجتمع المصرى من جراء التعاون المخلت مع قضية الحلفاء فان فكره السير فى هذا الطريق أبعد من ذلك كانت لا تجد لها صدى لدى الغالبية العظمى من الشعب المصرى •

ولقد اخطأ الدكتور ماهر عندما نفى عن الاستعمار البريطانى اغراضه الاقتصادية وأخطأ أيضا حينما اعتبر دخول مصر الحرب هو العامل الوحيد الذى يؤهلها للحصول على استقلالها بعد الحرب وحين قرر أن عدم اعلان الحرب يعطى انجلترا الحق فى ابقاء قواتها فى الاراضى المصرية لحماية مصر وحماية مصالح بريطانيا (١٣٤) فلقد ذهب الدكتور ماهر فى ذاك الى ما لم يكن فى وسع انجلترا أن تعلنه صراحة لأن حق مصر فى لاستقلال والجلء حق طبيعى لا يتعلق بمصالح بريطانيا وبتضاعف خطأ الدكتور أحمد ماهر اذا ادركنا أنه كان يعرف أن رأى العام المصرى لا يؤيد فكرة دخول مصر الحرب واذا ادركنا أيضا أن قرار دخول مصر الحرب وخصوصا بعد أن حسمت الحرب لصالح الحلفاء كان لا يتفق والكرامة المصرية •• ووفقا لكل هذه الاعتبارات فاننى اعتقد أن سياسة الدكتور ماهر تجاه هذه القضية الشائكة تعد خطأ سياسيا كبيرا دفع أحمد ماهر حياته ثمنا لما اعتقد أنه فى صالح مصر •

ومن خلال هذا الجو المشحون بالمحاذير القى رئيس الوزراء أحمد ماهر مساء السبت ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وفى جلسة سرية لمجلس النواب قرار دخول مصر الحرب ضد اليابان والمانيا وأشار رئيس الحكومة الى أن مصر

(١٣٣) الوفد المصرى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٥ •

(١٣٤) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد العادى الاول جلسة افتتاح

المؤتمر البرلمانى ١٨ يناير ١٩٤٥ ص ١٨ •

سوف تحقق باعلانها الحرب هدفها في أن تجعل صوتها مسموعا دفاعا عن حقوقها ومصالحها الوطنية وأشار الى أن دولا أخرى مثل العراق وإيران قد أعلنتا الحرب دون أن تقدم أى معونة مادية وأن السفير البريطانى قد بلغه أن حكومته راضية تماما عن الدور الذى لعبته مصر فى الحرب وانها حرة فى اعلان الحرب حتى تتمكن من الاشتراك فى مؤتمر السلام (١٩٥٠) .

وعلى الرغم من عدم ايماننا بالعنف كوسيلة لتحقيق اهداف سياسية الا أن الدكتور ماهر وحكومته يعدان مسئولان عما حدث بسبب الخروج على القواعد الدستورية والانحفاع فى تيارات من الحكم لا تتفق ومصالح مصر الحقيقية فى وقت كان الشعب المصرى يعلق آملا كبيرا على لانتهااء الحرب ويعتقد أن من حقه طبقا للمبادئ التى أعلنها « فرنكلين روزفلت » رئيس الولايات المتحدة الامريكية وسماها الحريات الاربع أن تتبوأ مصر مكانتها اللائقة بها بعد ما تحمل المصريون من تضحيات وما قاموا به من مجهود كان له اثر كبير فى كسب الحرب وكان من الاولى أن يتمسك الدكتور ماهر بحق مصر فى أن تتبوأ مكانتها الدولية بعيدا عن فكرة دخول الحرب ولعل لديه من الاسباب والمبررات يمكنه من اقناع الدول الكبرى بفكرته الا أنه قد اختار الطريق الذى دفع ثمنه غاليا .

وفى ساعة متأخرة من الليلة التى قتل فيها الدكتور أحمد ماهر تم تأليف وزارة محمود فهمى النقراشى (٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥) وقد ألفها من أعضاء وزارة أحمد ماهر دون تغيير أو تبديل وتولى النقراشى الرئاسة والداخلية

(١٣٥) الأهرام أخبار اليوم ١ السياسة ، الكتلة أول مارس ١٩٤٥ .

(١٣٩) لقد حكم على محمود العيسوى بالاعدام شنقا ونفذ الحكم فى

١٨/٩/١٩٤٥م بعد أن قال كلمته المشهورة « أنا لا يهمنى الا حكمكم

التاريخ وارجو من الصحفيين الا يشوهوا سمعتى كما شوهوا القضية

وكلمتى لهم « الا تفتروا على ميت » .

(١٣٧) أخبار اليوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ ، الأهرام والكتلة ، السياسة

نفس التاريخ .

والخارجية وفي ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ انعقد البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ واقترح المجلسان قيام حالة الحرب ضد ألمانيا واليابان وإيطاليا (١٣٧) .

ولقد أراد الوفد أن يفتتح فرصة إعلان الحرب ضد المحور وإن يقوم بمناورة سياسية تشبه مناورته التي قام بها في أول أبريل ١٩٤١ إذ قدم الوفد مذكرة للسفير البريطاني تتضمن نفس المطالب التي تقدم بها في أبريل سنة ١٩٤١ والتي كانت تدور حول المطالبة بالبقاء التام وقيام الوحدة بين مصر والسودان (١٣٨) إلا أن الرأي العام قد فقد ثقته في الوفد ومناوراته واخذت الجماهير تبحث عن زعامة جديدة وأخذ الوعي القومي يتسرب إلى صفوف المثقفين على أسس واضحة وازدادت الروح القومية تطرفاً واكتسبت شعوراً بالعداء للأجانب واخذ الطلبة والعمال يلتفون حول مبادئ وفلسفات جديدة اعتقاداً منهم بأن القوى لتقليدية مداهنت ولم تعد تعبر عن الروح الوطنية المعاصرة .

وفي ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا وفي أغسطس من تلك السنة استسلمت اليابان وبذلك انتهت الحرب العالمية الثانية بعد خمس سنوات وثمانية أشهر وستة أيام (١٣٩) .

وبالرغم من أن العديد من الصحف حاولت أن تضلل الرأي العام المصري على اعتبار أن حادث الاغتيال ظاهرة عادية لا تستحق كل هذا الاهتمام وانها تحدث في كل المجتمعات (١٤٠) إلا أن هذا الحكم يفتقد إلى الموضوعية وعدم الإدراك الفعلي لطبيعة المرحلة التي كانت تمر بها البلاد فلقد احدثت الحرب العالمية الثانية حالة من الحضور الذهني داخل المجتمع المصري حيث اتسعت قاعدة العمال والطلاب والموظفين واصحاب المهن الحرة وقد واكب هذا جموع المصريين المهتمين بالسياسة والمشتغلين بها ومن خلال التصور الحقيقي

(١٣٨) شهدى عطية الشافعى — الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٢٦

ص ١٠٤ .

(١٣٩) جى ديبورين الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية

تعريب خيرى حماد ص ٤٣٩ القاهرة ١٩٦٧ .

(١٤٠) السياسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٥ ، الكتلة ٣ مارس سنة ١٩٤٥ .

لواقع المجتمع المصرى فى تلك الفترة وعلى ضوء الرؤيا الموضوعية يمكننا القول ان سلوك الاحزاب المصرية وتسابقها الواضح فى التملق للمحتسل والمزايدات العديدة التى احدثتها احزاب المعارضة عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ كل هذه المواقف قد احدثت صدمة اليمه داخل المجتمع المصرى وخصوصا لدى الشباب وليس من قبيل المصادفة ان يكون الشباب فى طليعة القوى التى تقدم على حوادث الاغتيال السياسى بدأ بقضية بطرس غالى سنة ١٨١٠ والتى اضطلع بها ابراهيم الوردانى « ٢١ سنة » ومرورا بقضية امين عثمان والتى اضطلع بها ايضا حسن توفيق « ٢٠ سنة » وانتهاء بقضية الدكتور احمد ماهر والتى نفذها محمود العيسوى « ٢٢ سنة » .

لقد كان من المتوقع ان يتقدم الدكتور احمد ماهر عقب رئاسته للحكومة بالمطالبة بتحديد شكل الوجود البريطانى فى مصر والمطالبة بجلاء القوات البريطانية والاعتراف بحق مصر فى السودان فلم يكن الموقف يتحمل مزيدا من المهاترات وبدلا من ان تتقدم الحكومة بتلك المطالب راح رئيسها يشيد بالعلاقات المصرية البريطانية حتى صرح لندوب مجلة وكالة الانباء الفرنسية انه لا يمكن السير فى اية سياسة مصرية معقولة الا بالتفاهم مع الامة البريطانية العظيمة التى تفاخر مصر بانها حليفة لها ويبرر الدكتور احمد ماهر المخالفات التى احدثها الوجود البريطانى على الارض المصرية قائلا : ان الاخطاء التى ارتكبت هنا وهناك لم يكن فى الامكان اجتنابها ويجب الا تترك أى اثر او مرارة فى النفوس . . . وتعلق وكالة الانباء الفرنسية على تصريحات الدكتور ماهر قائلا : لقد افضى رئيس الوزراء بهذه التصريحات بينما كان المستر ايدن وزير الخارجية البريطانية فى القاهرة وهذا مما يكسبها اهمية خاصة (١٤١) .

وكان طبيعيا ان تفقد الاحزاب المصرية اهميتها حيث لم تعد تعبر عن واقع المجتمع المصرى الجديد الذى صنعتها احداث الحرب مما ادى الى نمو مريع للتنظيمات السياسية العقائدية - الاخوان - الشيوعيون - مصر

الفتاة — ولعل اساليب هذه التنظيمات تختلف كثيرا عن اساليب الاحزاب التقليدية حيث اصطبغت الاساليب الجديدة بصبغة من العنف كانت وراء الكثير من اسباب الاضطراب خلال تلك الفترة .

وحرصا من حكومه النقراشى على تهدئة المشاعر الثائرة ونظرا لعدم وجود حجة موضوعية تسوقها للبقاء على الاحكام العرفية فاضطرت لرفع الرقابة على الصحف والغاء الاحكام العرفية فى اكتوبر سنة ١٩٤٥ (١٤٢) .

وبرفع الرقابة على الصحف والغاء الاحكام العرفية اخذت العديد من الصحف تتربص بالحكومة وتطلق على النقراشى التعليقات اللاذعة كما حدث عندما اسمته — رجل الوقت المناسب — تعليقا على تصريح له بأنه ينتظر الوقت المناسب للتقدم بمطالب مصر الوطنية وعندما اطلقت عليه « أبو خطوة » ردا على قوله بأنه قد اتخذ خطوة فى سبيل تحقيق الامانى الوطنية (١٤٣) .

وأمام الضغط الشديد الذى واجهته حكومة النقراشى سواء بسبب استقالة حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ووزير العدل من الوزارة فى ديسمبر سنة ١٩٤٥م احتجاجا على اتجاه الوزارة الى المفاوضات قبل الجلاء بما يناقض مبدأ الحزب العتيد أو بسبب مماثلة الحكومة البريطانية فى الرد على المذكرة التى قدمتها الحكومة المصرية (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥) تطلب فتح باب المفاوضات . وأمام العديد من الضغوط التى واجهتها الحكومة وعدم استطاعتها التقدم خطوة ترضى الرغبات الوطنية وانتشرت بين الناس عبارة « سياسة الصمت » ولم يجد النقراشى قولا يردده الا أنه ينتظر الوقت المناسب مما ضاعف من احراج الحكومة وعجل باستقالة مكرم عبيد والكتلة الوفدية ١٤ فبراير سنة ١٩٤٦ (١٤٤) مما عجل بانتهاء الائتلاف الوزارى عموما .

(١٤٢) أخبار اليوم ، الاهرام ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

(١٤٣) طارق البشرى الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢
 ص ٢٣ .

(١٤٤) أخبار اليوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٦ ، الكتلة الوفدية ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ .

الفصل السابع

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل حكومة ٤ فبراير

- السياسة الزراعية والتمويلية
- الصناعة والتجارة واخضاعهما لخدمة الحلفاء •
- المتغيرات الاجتماعية في ظل الحرب

الاضاع الاقتصادية والاجتماعية فى ظل حكومة ٤ فبراير :

أولا : السياسة الزراعية والتنمية :

لقد شاعت الظروف أن تذلع الحرب العالمية الثانية ومصر مكبلة بمعاهدة ١٩٣٦ تلك المعاهدة التى ألزمت مصر بإعلان الأحكام العرفية وهكذا منحت الفرصة لكى تطلق بريطانيا يدها ليس فقط فى الشؤون السياسية بل فى الشؤون الاقتصادية أيضا وإخضاع اقتصاد مصر لخدمة الجيوش المتحالفة وقد تمثل ذلك بصورة واضحة فى السياسة الزراعية التى ألزمت بها الحكومات المصرية طوال فترة الحرب .

ولعل الحكومة البريطانية كانت مقدرة أهمية الاقتصاد الزراعى المصرى وضرورة توجيهه لسد العجز الواضح فى المواد الغذائية بسبب صعوبة النقل البحرى (١) .

ولاشك أن حالة الحرب وسيطرة الدول المحاربة على البحار قد جعلت مصر فى عزلة اقتصادية عن العالم ولم تستطع تصريف حاصلاتها وخصوصا القطن إلا إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأصبح الانجليز يتحكمون فى سعر القطن والحاصلات الزراعية الأخرى ففى عام ١٩٤٠ اشتروا القطن المصرى بسعر ٢٠ ريالاً للقنطار بينما كان يباع فى الأسواق الأجنبية بخمسة وثلاثين ريالاً (٢) .

وبالرغم من أهمية إخضاع السياسة الزراعية المصرية لخدمة أغراض بريطانيا زمن الحرب إلا أن وجهة النظر البريطانية اعتبرت أن تردى الحالة الزراعية فى مصر يعد تأكيداً لدعايات المحور تلك التى تحاول اقناع المصريين بأن سبب شقائهم هم البريطانيون والذين ينتهزون فرصة الحرب ويتحكمون

(١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٣٦٢ من لامبسون إلى هالدكس ٨ نوفمبر ١٩٣٩ .

(٢) الوفد المصرى ١٢ أغسطس ١٩٤١ ، عبد الرحمن الرافعى مصر المجاهدة فى العصر الحديث ص ٤٧ .

فى أسعار القطن طبقا لمصالحهم الخاصة ، ويضيف السفير البريطانى فى تقريره أنه لابد من دحض هذه المقولة العدائية والتي لن تتحقق الا بشراء القطن المصرى بأسعار أكثر ارتفاعا من الاسعار الحالية ، لان المسألة ليست 'اقتصادية بحتة ، بل هى ضرورة سياسية ، ومن باب العدل أن نعترف بأن الحرب قد جذبت الشقاء على الشعب المصرى ومن الخطر أن نترك المصريين تحت شعور الاحساس بالظلم وخصوصا وأن مايردده رجل الشارع العادى يتفق بصورة كبيرة مع ما يردده الاعداء(٣) وبدلا من أن تسعى بريطانيا لكسب ود المصريين عن طريق حل المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الحروب الا أنها قد عملت على تأليف لجنة تسمى باللجنة البريطانية المصرية احتكرت كل محصول القطن خلال سنوات الحرب ومنعت التنافس على شرائه وباتت أى دولة تريد شراء أى كمية من القطن المصرى لا تأتى الى السوق المصرية بل تشتري ماقر يده عن طريق هذه اللجنة وخسرت البلاد من جراء ذلك العديد من ملايين الجنيهات ، وثقة من بريطانيا فى أن مصر لن تتمكن من ايجاد سوق عالمى لتصريف انتاجها بسبب التكتلات الدولية الناجمة عن الحرب فقد تحكمتم فى سوق القطن المصرى بلا أى منافسة وعجزت الحكومة المصرية عن ايجاد سوق بديل لهذا المحصول الذى يعد عمود الاقتصاد للشعب المصرى(٤) .

ووفقا لحاجة بريطانيا الى الحاصلات الزراعية أكثر من حاجتها الى القطن فقد أخطرت الحكومة المصرية سنة ١٩٤١ أذها غير مستعدة لشراء أكثر من نصف المحصول الجيد وبنفس أسعار العام السابق ، ولما كانت الحكومة المصرية قد قررت رفع سعر القطن بمقدار ريالين للقنطار فانها قد تحملت وحدها هذا النرق عن المحصول كله كما كان عليها ان تشتري النصف الباقي من المحصول ولم تجد وسيلة لذلك سوى اصدار قرض قدره ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات طرحته على دفعتين(٥) . ومن الطريف أن

(٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٣٦٢ من لامبسون الى

هاليناكس ٨ نوفمبر ١٩٣٩ .

(٤) مضابط مجلس الشيوخ - دور الانعقاد السادس عشر جلسة ٨ سبتمبر

١٩٤١ من خطاب يوسف الجندى ص ٨٢٢ ، مضابط النواب جلسة

١٧ يولية ١٩٤٥ ملحق رقم ١٠٨ تحت عنوان : آثار الحرب فى

حياتنا الاقتصادية ص ٣٢٠ .

(٥) د. عبد المنعم فوزى . مذكرات فى تطور مصر الاقتصادية والمالى

ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

الصحف البريطانية قد حاولت تبرير فرص هذا السعر المنخفض بحجة أن رفع أسعار القطن لا يفيد سوى حفنة من الباشوات مما أثار قلق هؤلاء الباشوات بحيث انبرت صحيفة الوفد المصرى قائلة : (لمصلحة من يريدون بذور الشقاق بين هذه الطبقات واحداث مشكلة اجتماعية من أعقد المشكلات التى أفلقت بال أمم كثيرة ومصر بقيت ناجية منها الى الآن بفضل الله) (٦) ويبدو أن غالبية أعضاء مجلس الشيوخ - وهم من الباشوات - وقد ضايقهم هذا القول لدرجة أن أحدهم قد اتهم الانجليز صراحة بأذهم لا يتأثرون الا بمصلحتهم . وأن سياستهم فى شراء القطن لا تقوم فقط على تحقيق مصالحهم وإنما على سياسة « افقار الشعوب المحكومة » (٧) .

ويبدو أن حكومة الوفد (٤ فبراير ١٩٤٢) رأت أنه من الضرورى احداث تغيير فى المساحة المنزعة قطناً وضرورة التوسع فى انتاج الحبوب والغلال وصدر أمر عسكرى فى سبتمبر ١٩٤٢ يقضى بتحديد مساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من الاراضى الواقعة فى شمال الدلتا ، ٦٠٪ من بقية مناطق القطر وقد قرر مجلس الوزراء منع زراعة القطن فى مديرتى القليوبية والمنوفية وبعض مناطق مديريات الشرقية والدقهلية والغربية وبعض المناطق فى مديرتى أسيوط وجرجا شرق النيل ، وزيادة المساحة المنزعة ذرة بنوعيهما (العويجة والشامية) وكذلك زيادة المساحة المنزعة أرزا (٨) وحددت الكمية المنزعة قطناً عن الموسم الزراعى ١٩٤٢/١٩٤٣ بحوالى ٧٠٠.٠٠٠ فدان بدلاً من ١٧٥٠.٠٠٠ عن الاعوام السابقة (٩) .

وكان من المتوقع أن تبادر بريطانيا الى شراء كميات القطن المصرى والذي كان يصدر الى بلاد الاعداء فتحمى أسعاره من الهبوط وتبرهن على تقديرها للمحالفة وما تؤديه مصر من خدمات - ولكن بريطانيا وبيوت المال

(٦) الوفد المصرى ٢٣/٨/١٩٤١ .

(٧) مضابط مجلس الشيوخ - دور انعقاد السادس عشر ١٩٤١/٩/٨ ص ٨٢٤ ملحق بمضبطة مجلس النواب - الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨ يولية ١٩٤٢ ص ١١٣٥ ، الوفد المصرى ٣ مارس ١٩٤٢ .

(٩) المصرى ٣ مارس ١٩٤٢ ، من بيان عبد السلام فهمى جمعة وزير الزراعة .

فيها آثرت أن تنتهز الفرصة للكسب غير المشروع على حساب مصر وفرض سياسات معينة على البلاد ولم يقتصر النهب البريطاني على محصول القطن بل تعداه إلى المحاصيل الغذائية كالارز والقمح والذرة حيث فقدت مصر أسواقها في الخارج وتحولت مصر من دولة مصدرة إلى دولة تقاسى عجزاً رهيباً في جميع المواد الغذائية (١٠) .

وفي الوقت الذي صارت فيه البلاد نهبا لبريطانيا وحلفائها وبالرغم من الانخفاض في أسعار القطن المصرى انخفاضا ملحوظا فقد ارتفعت أسعار باقى المواد الغذائية وأهمها القمح ولذا فقد بادر مجلس النواب بتشكيل لجنة « شئون القطن والمحاصيل الزراعية » وخرجت اللجنة بالعديد من التوصيات التى تعبر عن سوء الاحوال الاقتصادية عموما حيث اعتبرت اللجنة فى إحدى توصياتها « أن ربح الزراع يقدر بقيمة التبن فقط » (١١) وعلى حد قول أحد الاعضاء تعليقا على هذه الحقيقة الخطيرة « لقد كانت اللجنة مسرفة جدا فى تقديرها لأن ارتفاع أسعار السماد وفرض الضريبة الجديدة على الارض الزراعية يحرم الفلاح حتى من قيمة التبن » (١٢) .

ويمضى التقدير ليعكس وبصورة أكيدة تدهور الحياة الاقتصادية حيث كان ثمن ضريبة الارز فى الاعوام السابقة ثمانية جنيهات فأصبح ثلاثة عشر جنيها كذلك استيلاء الحكومة على البذرة بثمن قدره ٨٥ قرشا وأخذت تبنيها بسعر ١١٠ قروش فارتفع تبعا لذلك ثمن الزيت و ثمن الكسب ثم أن وزارة المواصلات رفعت أجر النقل وتضع اللجنة يدها على خطورة الحالة بقولها : ان رفع سعر أى محصول يتبعه حتما رفع المحاصيل الاخرى وتبعاً لذلك فان موجة الغلاء ستستمر فى الارتفاع الأمر الذى يحدث اضطرابا وتقلقا فى أجور العمال والموظفين والمستخدمين وأصحاب الايراد المحدود ويخل بالميزانية

(١٠) مضبطة مجلس النواب الجلسة ١٩٣٨ سبتمبر ١٩٤٢ دور الانعقاد

العادى الاول ص ١٧٠٥ - ١٧٠٨ .

(١١) الجلسة السادسة والاربعون - المصدر السابق ١٤ ، ١٥ ، ١٦

يونية ١٩٤٣ ص ١٩٤٥ .

(١٢) المصدر السابق نفسه من حديث النائب جلال حسين .

العامه (١٣) . ووفقا لتدهور الحياة الاقتصادية في مصر عموما وفي القرية المصرية على وجه الخصوص فلقد تردت حياة الفلاح المصرى عموما وعامل اليومية على وجه الخصوص حيث انخفضت أسعار العمال الزراعيين الى حد يصعب على العامل أن يوفر قوت يومه فما بالنا بضرورات الحياة من ملابس وخلافه (١٤) .

ومما يلفت النظر في دراسة السياسة الزراعية في تلك الفترة بروز أسلوب جديد من الاستغلال يعد سببا في القاء عبء الازمة على صغار الزراعيين وهو أسلوب المضاربة بالاراضى الزراعية حيث كان استئجار الاراضى الزراعية ثم اعادة تأجيرها أكثر ربحا بالنسبة لكبار ملاك الاراضى في مصر وارتفع عدد المستأجرين الى مليونى شخص (١٥) وشهدت مداولات مجلس النواب والشيوخ العديد من الاسباب التى أدت الى تفاقم الاوضاع بهذا الشكل (١٦) .

ويبدو أن حكومة ٤ فبراير قد عجزت عن مواجهة تلك الحالة المتردية مما دعاها الى اشراك الحكومة البريطانية في وضع حلول عملية لتلك الحالة حيث شكلت لجنة انجيزية مصرية بناء على اقتراح السفير البريطانى وكانت مهمة تلك اللجنة شراء القمح بسعر ثلاثة جنيهات للاردب ثم بيعه للجمهور بنصف هذا المبلغ عن طريق البطاقات التى أعدت لهذا الغرض (١٧) الا أن كل تلك الحلول لم تحقق الغرض منها نظرا لاعتماد جيوش الحلفاء في أوقات كثيرة على الحاصلات الزراعية المصرية وأيضا بسبب نقص السماد لعدم امكانية الاستيراد بسبب ظروف الحرب ، وحدد العجز في كميات الحبوب عموما

(١٣) المصدر السابق الجلسة السادسة والاربعون ٢١ يونية ١٩٤٣ ص ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .

(١٤) د. جما الدين محمد سعيد . التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمى ص ١٢٨ .

(١٥) د. رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية ص ٣٤ .

(١٦) مضبطة مجلس النواب الجلسة السادسة والاربعون ٢١ يونية ١٩٤٣ ص ١٩٤٧ .

(١٧) المصدر السابق لجلسة الثامنة ١٢ يناير ١٩٤٣ - دور الانعقاد الثانى ص ٢٦٤ المصرى اول فبراير ١٩٤٣ .

بمليونين وثلاثمائة ألف أردب من القمح والذرة والارز وعلى الرغم من تخفيض نسبة زراعة القطن في شمال الدلتا الى ٢٧٪ وجنوب الدلتا والوجه القبلى بنسبة ٢٣٪ ، ولو أضيفت مساحة ٨٨ ألف فدان وهى الارض التى تزرع بالحياض وممنوع زراعة القطن فيها فاذا أضيفت كل هذه المساحات الى نسبة ٦٠٪ من الارض الزراعية المعدة لزراعة القمح فان نسبة الاراضى الزراعية المعدة لزراعة الحبوب تقدر بأكثر من ٨٥٪ من قيمة الارض الزراعية عموماً (١٨) .

وبصدد مواجهة النقص الواضح من المواد الغذائية فقد وافق مجلس النواب على عتماد مبلغ ٢٥١ر٨٨٤ر١٢ جنيها من فائض ميزانية ١٩٤١ - ١٩٤٢ لسد الخسارة في عمليات التسليف على القمح وتصديره والتموين لعام ١٩٤٣ ، ١٨٤٤٨ر٢١٨ر١ لسد العاز في محصول الذرة (١٩) .

وعلى ضوء مهام الحاكم العسكرى لعام فلقد صدر الامر العسكرى الآتى :

مادة ١ : يحظر حتى نهاية أغسطس ١٩٤٢ اجراء أى بيع للقمح من موسم عام ١٩٤٢ ويثبثنى من ذلك عقود البيع الصادرة للحكومة .

مادة ٢ : تلغى بحكم القانون عقود القمح المبرمة من ٧ ابريل الى صدور هذا الامر والمنصبة على مقادير من القمح غير واجبة التسليم الى الحكومة ويجب على المشتريين أو غيرهم من الحائزين خلال شهر من تاريخ صدور هذا الامر أن يسلموا الى الحكومة مقادير موضوع التعاقد المشار اليها في الفقرة السابقة بثمن قدره ٣٠٠ قرش للاردب من قيمة القمح الهندى ، ٢٨٥ قرش للاردب من القمح البلدى .

مادة ٣ : يحظر نقل القمح خرج حدود المديرية الموجود فيها قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين .

(١٨) المصرى أول فبراير ١٩٤٣ .

(١٩) مشروع قانون ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨ يولية ١٩٤٢ أنظر ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشر سنة ١٩٤٣ ص ٦١٧ ، ص ١٠٩٠ .

مادة ٤ : كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر وبغرامة من ٥٠ الى ٥٠٠ جنيه وفي جميع الحالات يضبط ويصادر القمح موضوع المخالفة .

مادة ٥ : يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة وبغرامة من ٥٠ الى ٥٠٠ جنيه كل من اشترك كبائع أو وسيط .

مادة ٦ : تصرف مكافأة مالية لكل شخص يقوم بضبط أو تسهيل ضبط ومصادره ومقادير القمح موضوع الجرائم (٢٠) .

ويبدو من الامر العسكرى السابق أن الحاكم العسكرى العام (رئيس الوزراء) قد استخدم سلطانه الى أبعد حد فلم تقتصر مهامه على أمر الاعتقال والنفي والمصادرة للصحف بل تعداه ليشمل الاوضاع الاقتصادية التى تتعلق بشكل أو بآخر بقضية الحلفاء وعلى الرغم مما أصاب البلاد بسبب ارتباطها بالحلفاء الا أن بريطانيا لم تقدم أية معونة أو حتى تدفع ثمن ما تشتريه مما أدى الى ارتفاع رهيب فى قيمة الحاصلات الزراعية وصل فى السوق السوداء الى عشر أضعاف السعر الحقيقى (٢١) .

ولقد حدد حجم ما تصرفه الجيوش المتحالفة داخل الاراضى المصرية بمبلغ ستة وثلاثين مليوناً من الجنيهات كل عام لا تدفع منها مليماً واحداً والمسألة تمضى هكذا فانجلترا تريد أن تحول مئلاً عشرة أو خمسة ملايين من الجنيهات الى جنودها فى مصر . انها تقول لبنك انجلترا ضع تحت تصرف البنك الاهلى المصرى خمسة ملايين من الجنيهات لحساب الجيش البريطانى فيرسل البنك الى فرع الاصدار فى القاهرة برقية يطلب فيها اصدار بنكوت مصرى بخمسة ملايين جنيه مقابل شراء سندات على الخزانة البريطانية قصيرة الاجل بنفس القيمة بفائدة تقل عن ١٪ ومدتها تقل عن ستة أشهر فالبنك الاهلى يشتري فى لندن هذه السندات ويصدر بقيمتها فى مصر أوراق بنكوت يسامونها الى الضباط نهم والحالة هذه لا يدفعون مالا أو بضاعة ولكنهم يقدموا

(٢٠) المصرى ٢٣ مايو ١٩٤٢ ، السياسة ٢٤ مايو ١٩٤٢ .

(٢١) د. محمد بهى الدين بركات . صفحات من التاريخ ص ٤٥ دار الهلا

كمبيالات وفي مقابل الكمبيالات تعطيهم مصر عملة متداولة فيؤجر البيت الذي كان ايجاره خمسة أو عشرة جنيهات بخمسين أو مائة ويشترى المواد الغذائية بأثمان مرتفعة ثم يأتى المستهلك المصرى فلا يجد شيئاً بالسعر الذى حددته الحكومة ولذا فقد اقترح حلاً لهذه المشاكل ما يأتى :

١ - فصل الجنيه المصرى عن الجنيه الانجليزى •

٢ - أن تبحث انجلترا عن مصدر لمعيشة جنودها غير مصر •

٣ - ترك الاستيراد حراً (٢٢) •

ووفق اعتقادى فان حكومة الوفد قد عجزت طوال عام ١٩٤٢ عن ايجاد حلول عملية للخروج من أزمة المواد الغذائية ومع مطلع عام ١٩٤٣ أصدر وزير التموين بياناً بشئون الحاصلات الزراعية قال فيه : « لقد مرت البلاد بظروف قاسية كانت البلاد فيها على شفا مجاعة وكانت القاهرة وباقي المديرية تقترب قوتها يوماً بيوم ، بل كان الكثيرون يبيتون على الطوى فى انتظار الرغبة المرتجى فى الصباح المبكر (٢٣) » •

وبصدد الحد من تفاقم أزمة الخبز فقد أصدرت حكومة الوفد تشريعاً يحدد « الرغبة لقانونى » الذى ثمنه ٦ مليمات ووزنه ٧٥ جرام ويحتوى على ١٥٪ دقيق مخلوط من القمح ، ١٥٪ دقيق أرز ثم مالبث أن تغيرت النسب الى ٥٠٪ قمح ، ٢٥٪ من دقيق الذرة ، ٢٥ من دقيق الارز وبذلك اختفى الرغبة الابيض من الحياة اليومية للمستهلك المصرى (٢٤) •

ولما كانت المشاكل الاقتصادية قد امتدت لتشمل كل المواد الغذائية تقريباً فقد أصدر الحاكم العسكرى العام أمراً هذا نصه :

مادة ١ : لا يجوز بعد ظهر الاحد وحتى صباح الاربعاء أن تذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل ولا يجوز ذبح الحيوانات فى الايام الاخرى من

(٢٢) د محمد بهى الدين بركات المرجع السابق ص ٤٦ •

(٢٣) المصرى ٧ يناير ١٩٤٣ من بيان وزير التموين •

(٢٤) مضبطة مجلس النواب — الجلسة الثامنة ١٢ يناير ١٩٤٣ — نور

الانعقاد الثانى ص ٢٦٤ •

الاسبوع الا بمقدار كمية من اللحم تساوى المتوسط اليومي لذبائح
السلخانة أو المكان الذى يقوم مقامها فى الاسبوع المقابل له من
سنة ١٩٤٠ ناقصا ١٠٪ .

مادة ٢ : يتولى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة للقرارات الصادرة بتنفيذ
هذا الامر رجال الضببطة القضائية .

مادة ٣ : يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التى تصدر تنفيذا لهذا الامر
بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهاً
الى خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم باغلاق المحل
الذى وقعت فيه الذبيحة لمدة ثمانية أيام وفى حالة العودة يكون
الاعلاق من خمسة عشر يوماً الى شهر (٢٥) ويبدو أن كل ما يتعلق
بالانتاج الزراعى قد مثل مشكلة استعصى على الحكومة حلها بما
فى ذلك السكر حيث استولت الحكومة على مقادير السكر المخزون لدى
الشركة العامة لمصانع السكر وبناء على قرار الحاكم العسكرى
العام تلتزم لشركة العامة لمصانع السكر بتسليم كل ما تنتجه الى
الحكومة وتظل شروط الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والشركة نافذة
المفعول حتى ترى الحكومة أن المشكلة قد انتهت بالفعل (٢٦) .

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية فى محاولة منها لتبديد حالة
الشعور بالغضب والتى سيطرت على الشعب المصرى فقد أصدرت بياناً نشرته
معظم الصحف المصرية يحمل حملة شديدة على الدعايات التى يشنها الاعداء
من أن وجود القوات المتحالفة هى سبب نقص الغذاء فى مصر وشمل البيان
ما يفيد من أنه لا علاقة بين الازمة الغذائية المتردية فى مصر والقوات المحاربة
مؤكداً على أن الحكومة البريطانية قد قامت بتقديم العديد من المواد الغذائية
الى الحكومة المصرية (٢٧) .

(٢٥) الاهرام ، المصرى ، السياسة ١١ فبراير ١٩٤٣ نص الامر العسكرى
الصادر من الحاكم العام بخصوص الحد من استهلاك اللحوم .

(٢٦) الاهرام ، المصرى ٤ يونية ١٩٤٢ نص بيان الحاكم العسكرى العام
بالاستيلاء على السكر .

(٢٧) الاهرام ، المصرى ٢١ فبراير ١٩٤٢ .

وتبدو المغالطات واضحة في بيان الحكومة البريطانية واذا تفاضينا عن حقيقة مؤكدة وهى أن مصر كانت تصدر فائضا من احتياجاتها الغذائية قبل الحرب يقدر بعدة ملايين من الجنيهات بخلاف القطن الذى يمثل صلب الاقتصاد المصرى اذا تفاضينا عن كل ذلك وتركنا الارقام لتتق بمداولها حيث بلغت الارصدة الاسترلينية المستحقة الدفع على الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٥ (بعد انتهاء الحرب) أربعمائة وخمسين مليوناً من الجنيهات وهذه الارصدة كلها نظير مواد غذائية وقطنية ومرتببات حصلت عليها القوات البريطانية (٢٨) وكانت سببا من أسباب التضخم وهبوط القيمة الشرائية للنقد مما أدى الى الغلاء الفاحش فى الاسعار وارتفاع تكاليف المعيشة حيث بلغ هذا الارتفاع رقما قياسيا كبيرا اذ وصلت فى أواخر الحرب الى ٣٥٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب مع أنها لم تزد فى إنجلترا عن ١٣٥ فى المائة وفى الولايات المتحدة عن ١٤٥ فى المائة فى حين أن مصر كانت تنتج حاجاتها من المواد الغذائية والبلاد التى تنتج هذه الحاجات كجنوب أفريقيا وأستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ فى المائة (٢٩) .

وعلى الرغم مما وصلت اليه الحالة الرأىية والتموينية عموما وذلك بسبب تجنيد كل امكانيات مصر لخدمة الحليفة الا أن السياسة الحزبية التى اتسم بها حكم الوفد بدأ من سنة ١٩٤٢ وحتى سنة ١٩٤٤ قد مكنت العديد من المضاربين وتجار السوق السوداء وسماسرة الحروب من السيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد المصرى وذلك عن طريق أذونات الاستيراد التى كانت مصدر ثراء لا قارب وأصهار النحاس باشا ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل امتد الى البسطاء من الفلاحين حيث قام الوسطاء بالتحكم فى محصول البطاطس وقيامهم بدور الوسيط لتموين الجيوش البريطانية من هذا محصول النعام مما تسبب فى هبوط سعره (٣٠) ولم يقتصر الامر على محصول البطاطس بل تعداه الى القمح حيث كان من اختصاص وزير التموين الموافقة على أية

(٢٨) مضبطة مجلس النواب — الجلسة الثانية — دورالانعقاد غير العادى

١٠ أكتوبر ١٩٤٥ ص ٣٤ .

(٢٩) مجلة روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ، الرافعى مصر المجاهدة

فى العصر الحديث ص ٤٧ .

كميه سواء للافراد أو للهيئات ، ويبدو أن حكومة الوفد قد جرت في سياستها
التمويلية على اصلاح ما أفسده حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ولعل الاستجواب الذى تقدم به النائب أبو المجد محمد الناظر (عن
دائرة قنا) قد كشف العديد من الجوانب الهامة حول هذا الموضوع حيث
يضيف قائلا :

« ان مديرية قنا تصرف مائة أردب من القمح شهريا لاحمد عبود باشا
بناحية أرمنت بدعوى تموين المستخدمين وتصرف المديرية أيضا ثلاثمائة
أردب فمحا شهريا لمصنع السكر بأرمنت بدعوى تموين العمال (٣١) .

وعلى ضوء المناقشات الحامية التى دارت فى مجلس النواب أمكننا
الوصول الى عدة اعتبارات تؤكد السياسة الحزبية التى سارت عليها الحكومة
ومن أهمها :

أولا : أن تفتيش عبود باشا قد قام ب زراعة مساحات طائلة من القمح أنتجت
٤٠٠ أردب وقد لجأ وكيل عبود باشا الى حيلة : وهى أنه ادعى أن
ما أنتجه التفتيش من القمح لا يتعدى الحاجة الى التقاوى وبذلك
فوت على الحكومة الحصول على حصتها التى تقدر ٢٤٠ أردب
ثم حصل التفتيش فيما بعد على حصته من التقاوى من
بنك التسليف .

ثانيا : ان الحصة التى تصرف لدائرة عبود باشا ولمصنع السكر تقدر بربع
تموين مركز الاقصر البالغ عدد سكانه ١٧٥ ألف .

ثالثا : ان العاملين بمصنع السكر ودائرة عبود باشا يحصلون على

(٣٠) مضبطة مجلس الشيوخ - الجلسة الحادية والاربعون -
٢ سبتمبر ١٩٤٢ ص ١٩٤٢ .

(٣١) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثامنة ١٢ يناير ١٩٤٣ ص ٢٦٤
(الاستجواب مقدم الى وزير التموين من النائب أبو المجد محمد
الناظر) .

مستحققاتهم من القمح كغيرهم من المواطنين بواسطة البطاقات التى أعدت لهذا الغرض (٣٢) .

ولعل بعض الاعضاء المعارضون للحكومة داخل مجلس النواب قد طلبوا من وزير التموين وضع ضوابط موضوعية يتم على أساسها توزيع الحاصلات الغذائية الا أن الغالبية الوفدية قد صادرت هذا الاقتراح بحجة أن مديريات مصر تختلف عن بعضها فى أمور جوهرية وما يصلح فى الوجه البحرى قد لا يصلح فى الوجه القبلى (٣٣) . ويبدو بطلان حجة الحكومة اذا ما وضعنا فى الاعتبار حاجة جميع المواطنين سواء فى الوجه القبلى أو البحرى الى المواد التموينية وأن الهدف من الاقتراح الذى تقدمت به المعارضة لا يمكن أن يعترض عليه الا المعارضون والمستبعدون من النظام القائم .

وشهدت لقرية المصرية فقيرات عسيبة بسبب قلة انتاجية محصول القطن بسبب انخفاض سعره واستيلاء الحكومة على المحاصيل الزراعية مما أدى الى ارتفاع سعرها فقد كان على الفلاح الصغير أن يشتري ما يسد رمق أسرته من السوق السوداء والذي وصل سعر أردب القمح فيه على سبيل المثال عشرة جنيهاً فى حين أن الحكومة كانت تستولى عليه بثلاثة جنيهاً فقط وقس على ذلك باقى المواد الغذائية الأخرى ومن الواضح أن الحكومة أحست بخرج شديد أمام تلك الحالة المتردية ولذا فقد تقدمت بمشروع تجميد الاقساط المتأخرة والمستحقة للبنك الزراعى المصرى والبنك العقارى المصرى وبنك الاراضى المصرى لغاية آخر ديسمبر ١٩٤٢ (٣٤) .

ولعل الهدف من هذا القانون على ما يبدو كان بسبب ما تفشى فى البلاد

(٣٢) المصدر السابق ص ٢٦٥ وما بعده .

(٣٣) نفس المصدر السابق من حديث وكيل وزارة التموين .

(٣٤) ملحق بمضبطة مجلس النواب - الجلسة السابعة ٥ ، ٦ ، ١١ يناير ١٩٤٣ ص ٢٠٤ .

الزراعية لصالح المرابين وأغلبهم من عملاء الاقطاعيين والباشوات مما سـ
بضياح الملكيات الصغيرة (٣٥)

وبصدد دراسة الملكيات الزراعية وتطورها تبدو عدة حقائق غاية في
الخطورة من أهمها :

أولا : أن كبار الملاك (أى الذين يملكون ٥٠ فدانا فأكثر) وعددهم ١٢٠١٨
يملكون ٢٥٠٨٢٨٦ فدانا أما بقية السكان وعددهم ما يقرب من
١٥ مليون فلا يملكون شيئا (٣٦) .

ثانيا : أن مقدار الاراضى التى يملكها كبار الملاك كانت فى زيادة مستمرة
وهذه الزيادة لا يمكن أن تكون الا على حساب صغار الملاك الذين
يفقدون أملاكهم ، ووفق الاحصاءات الرسمية فلقد كان كبار الملاك
يملكون فى سنة ١٩٣٩ - ٢٤٨١٢٥٠ فدانا ، وفى سنة ١٩٤٠ -
٢٤٩٦٥٤٦ فدانا ، وفى سنة ١٩٤١ - ٢٥٠٨٢٨٦ فدانا و فى نفس
الوقت قل عددهم من ١٢٢٤٨ فى سنة ١٩٣٩ الى ١٢٠١٨ فى سنة
١٩٤١ (٣٤) .

ولو استمر الحال على تلك الطريقة فقد تصل النتيجة الى أن يملك
الف مالك مثلا الاكثرية الساحقة لاراضى القطر .

ثالثا : لقد انخفض سعر الفدان من الاراضى الزراعية الى قيمة النصف
تقريبا على نظيره قبل سنة ١٩٣٨ (٣٨) ولذا فقد شهدت الفترة من
١٩٣٩ وحتى أوائل ١٩٤٤ أكبر تحول فى شكل الملكيات الزراعية
وكانت جميع هذه التحولات تتم لصالح كبار الملاك الذين كانوا فى
الغالب لا يقطنون القرية وانما كانوا يمارسون دورا اقتصاديا خطيرا
عن طريق وكلائهم فى القرية .

(٣٥) مجلة روز اليوسف ٩ مارس ١٩٤٤ ، السياسة ١٥ مارس ١٩٤٣ .

(٣٦) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد التاسع عشر - ملحق
رقم ٥٩ ص ١٦٨ ، ١٦٩ (مذكرة تفسيرية بالقانون) .

(٣٧) المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٥٩ ص ٢٦٩ المصدر السابق .

(٣٨) روز اليوسف ١٦ مارس ١٩٤٥ .

ونظرا لأن الظاهرة كانت صارخة بسبب ما يمكن أن يترتب عليها من هزات عنيفة حيث أن الحروب الكبرى يتبعها دائما نشاط زائد في السعى الى عدالة التوزيع للثروات وعدالة الاستمتاع بالحياة ولم تكن ظهور الشيوعية عقب الحرب العالمية الاولى في دولة تبلغ مساحتها سدس مساحة العالم من قبيل المصادفة . لذا كان لزاما أن يعاد النظر في الفروق الطبقية الشاسعة داخل المجتمع المصرى . ومن هنا فقد تقدم النائب محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ بمشروع قانون يحظر شراء الاراضى على الذين زيد أملاكهم على خمسين فدانا (٣٩) ويبدو أن هذه لم تكن المرة الاولى التى يتقدم فيها بعض النواب بطلب تحديد الملكية الزراعية حيث سبقتها دعوى عبد الرحمن عزام سنة ١٩٢٤ حينما تقدم للبرلمان طالبا تحديد الملكية بمائة فدان للشخص الواحد (٤٠) .

وعلى الرغم من أهمية هذا المشروع وما يترتب عليه من استقرار الحياة الاقتصادية الا أن القانون في صورته النهائية قد خلا من المحتوى الاجتماعى لصالح السواد الاعظم من الشعب ويبدو هذا واضحا من خلال مواده .

مادة ١ : كل شخص يملك خمسين فدانا أو أكثر من الاراضى الزراعية لا يجوز أن ينتقل الى ملكيته أرض زراعية جديدة وكل عقد يؤدي الى ذلك يعد باطلا .

مادة ٢ : لا يسرى حكم المادة السابقة على الاراضى الزراعية التى تؤول الى الافراد بطريقة الميراث .

مادة ٣ : لا يجوز الوقف فيما لا يزيد على الخمسين فدانا للشخص الواحد اذا لم يكن وارثا ، فاذا كان وارثا فلا يجوز أن يزيد ما يوقف عليه عن حصته الشرعية أو خمسين فدانا أيهما أكثر .

(٣٩) المصدر السابق ، روز اليوسف ٩ مارس ١٩٤٤ .

(٤٠) عبد الرحمن عزام ، أول أمين عام للجامعة العربية وحيد الدالى .
الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام ص ١١٧ مؤسسة روز اليوسف
القاهرة ١٩٨٢ .

مادة ٤ : يثبتنى من أحكام هذا القانون أطيان الحكومة والاراضى غير المستصلحة والتي لا تدفع عنها ضريبة أطيان .

مادة ٥ : على وزير المالية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه (٤١) .

وأعتقد أن هذا القانون لم يحقق أى نوع من التغيير فى شكل الملكيات الزراعية حيث كان من السهل التحايل على هذا القانون وشراء الاراضى بأسماء الابناء والاقارب وبمقارنة شكل الملكيات عقب صدور هذا القانون بنظائرها قبل صدوره يبدو أنه لم يحقق الغرض الذى أنشئ من أجله وهو الحد من ضياع الملكيات الزراعية الصغيرة لصالح كبار الملاك ومن الواضح أن انتشار الملكيات الصغيرة يؤدى بدوره الى انتشار التعاون الزراعى الذى لم يقدر له فى مصر أى نجاح فى الفترة موضع البحث .

ووفق اعتقادى فان المحافظة على الملكيات الصغيرة مرتبط أشد الارتباط بالاستقلال الحقيقى حيث أن الاستقلال الاقتصادى وتعميق الشعور بالانتماء وكرامة الافراد التى يتكون من مجموعها كرامة الوطن كل هذه الامور تعد جذورا أكيدة للاستقلال السياسى وكلما ارتفع مستوى المعيشة للافراد زادت بلاشك قوة الامة وحيويتها .

ثانيا : الصناعة والتجارة واخضاعها لخدمة الحلفاء :

لقد كانت الحرب العالمية الثانية فرصة للمزيد من النمو الصناعى حيث أخذت الصناعة المصرية تنتعش انتعاشا حقيقيا وخصوصا بعد اشتراك ايطاليا الى جانب ألمانيا فى الحرب فقد ترتب على هذا اغلاق البحر المتوسط أمام حركة التجارة ومن ثم اعتمدت كافة الصناعات على المواد المحلية سواء منها ما كان خاصا بمصانع الحلفاء أو ما كان خاصا بلنشاط الرأسمالى الوطنى ، فخلال الحرب قد نمت الصناعة بمعدل ٥٠٪ سنويا وزاد انتاج

(٤١) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ — دور الانعقاد التاسع عشر — ملحق رقم ٥٩ نص القانون ص ١٦٨ .

صناعة النسيج بمعدل ١٤ر٥٪ في العام الواحد ووصل انتاج الصناعة عموما من أربعة ملايين سنة ١٩٣٩ الى ثلاثة وعشرون مليونا سنة ١٩٤٣ (٤٢) .

وعلى ضوء النمو الصناعى الذى شهدته البلاد خلال الحرب العالمية الثانية فلقد ازداد انسحاب المصانع الصغيرة من حلبة المنافسة ونقص عدد المصانع الصغيرة التى تقل قيمة انتاجها السنوى عن ٥٠٠ جنيه من ٩٤و٩٪ الى ٣٧ر٧٪ بينما ارتفع عدد المصانع التى يزيد انتاجها عن ١٠٠٠ جنيه من ١٥ر٧٪ الى ٢٢ر٧٪ (٤٣) .

وعلى الرغم من هذا النمو الصناعى وما ترتب عليه من ارتفاع فى متوسط دخل العامل الا أن هذا الارتفاع لم يكن يمثل القيمة الفعلية لارتفاع الحاجيات المعيشية فلقد وصل متوسط دخل العامل شهريا ٢٩٣ قرشا فى حين أن أردب القمح قد وصل سعره فى السوق الى ما يقرب من عشر جنيهات (٤٤) .

ومن المعتقد أن حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ لم تدرك الدلالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تركتها آثار الحرب حيث زادت الهوة بين الاغنياء والفقراء ففيمابين عامى ١٩٤٠ - ١٩٤٤ ارتفع عدد أصحاب الملايين فى مصر من ٥٠ الى ٤٠٠ وزادت الودائع فى البنوك من ٤٥ الى ١٢٠ مليون من الجنيهات (٤٥) .

وعلى الرغم من زيادة أصحاب الملايين وارتفاع حجم الودائع فى البنوك الا أن هاتان الظاهرتان لم يواكبهما نموا ملحوظا فى الاقتصاد الانتاجى ففى عام ١٩٤٢ أغلق ما يزيد على ١١٠ر٠٠٠ نول من أنوال النسيج بسبب

(٤٢) مضبطة مجلس النواب - الجلسة ٤٨ - ١٤ يوليو ١٩٤٣ مجموعة دور الانعقاد الثانى ص ٢٣١٧ ، محمود حسين الصراع الطبقي فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٧٠ ص ٦٤ ، د. رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية ص ٤٨ .

(٤٣) د. مال الدين سعيد ، التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى ص ١٣٠ ، ملحق اقتصادى بالاهرام عدد ١٣ مارس ١٩٤٥ .

(٤٤) مضبطة مجلس النواب - الجلسة المائة والاربعون ١٤ يوليو ١٩٤٣ - دور الانعقاد الثانى ص ٢٣١٧ .

(٤٥) د. عمر عبد العزيز ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر القاهرة ١٩٨٠ ص ٥١٤ .

عدم قدرة هذه المصانع الصغيرة على المنافسة وعجزت الحكومة عن ايجاد حل لهذه المشكلة ولما تقدم النائب محمد الفرنوائى عضو مجلس النواب بسؤال الى وزير التموين بخصوص الآثار التى نجمت عن الحرب فيما يتعلق بمصانع الغزل وما تحصل عليه القوات لبريطانية وهل هناك علاقة بين ما تحصل عليه القوات البريطانية والحالة المتردية لمصانع الغزل الصغيرة : لجأ وزير التموين الى الغموض فى اجابته ملقيا بالمسئولية على الوزارات التى تعاقبت على الحكم منذ قيام الحرب وعلى حد قوله : فان السياسات الخاطئة التى سارت عليها الحكومات السابقة هى التى أوصلت البلاد الى هذه الحالة (٤٦) .

وبينما طرأ تحسن واضح على بعض الصناعات الاخرى مثل المواد الكيماوية وصناعة أوانى التعبئة وصناعة البطاريات الكهربائية وتعليب الخضروات وصناعة المطاط فقد تعرضت صناعة الحرير الصناعى للتدهور لعدم وجود المواد الأولية وكادت تغلق المصانع لولا تدخل الحكومة وتقديم بعض المعونات لها (٤٧) .

أما باقى الصناعات التى كانت مرتبطة بحاجة الحلفاء فقد كانت فى نمو وازدياد مستمر فلقد زاد اذتاج صناعة الجبن من ٥٠ ، ١٠٠ طن فى العام فى الفترة قبل الحرب الى ١٨٠٠ طن عام ١٩٤٣ وزادت صناعة تجفيف الخضر والفاكهة من لا شئ تقريبا الى ١٧٠٠ طن فى المتوسط وبلغ انتاج صناعة النشا وهى احدى الصناعات التى أوجدتها الحرب ٧٥٠٠ طن سنويا كما زاد انتاج صناعة الاسمنت من ٣٦٥ طن قبل الحرب الى ٤٢٠٠٠ طن بعد الحرب (٤٨) .

وعلى ضوء الاعتبارات العديدة التى اقتضتها ظروف الحرب فقد كان من الطبيعى أن يواكب هذا كله نموا ملحوظا فى الصناعة حتى يمكن استيعاب

(٤٦) مضابط مجلس النواب الجلسة التاسعة ٢٠ يناير ١٩٤٣ ص ٢٨٨ ،

الجلسة الآمنة والاربعون ١٤ يولية ١٩٤٣ ص ٢٣١٧ .

(٤٧) مصر الصناعية ابريل ١٩٤٢ - تقرير اتحاد الصناعات المصرية عن عام ١٩٤٢ .

(٤٨) جمال سعيد ، تطور مصر الاقصادى منذ الكساد العالمى ص ٩٤ .

حاجة السوق من الانتاج والاستهلاك فأخذ عدد المصانع في الازدياد حتى بلغ عام ١٩٤٤ — ١٢٩٢٢٠ مصنعا بلغ عدد المشتغلين فيهم ٤٥٧٩٥٤ (٤٩) .
ويلاحظ تركيز الانتاج الصناعى فى يد قلة من الرأسماليين المصريين بعد أن انعدمت المنافسة بينهم وبين أصحاب المصانع الصغيرة ، وتفسيرا لهذه الظاهرة التى تركت بعدا اجتماعيا خطيرا على المجتمع المصرى خلال تلك الفترة فمن الممكن ردها الى عدة أسباب :

أولا : لقد ظهرت سياسة الاحتكار فى أشكال متعددة ولفئة ارتبطت مصالحها ببعض العناصر التى كانت قريبة من الحكومة وما كان انشقاق مكرم عبيد عن الوفد سنة ١٩٤٢ الا دليلا على وجود العديد من أشكال الاحتكار .

ثانيا : لقد اعتمد حزب الوفد بدأ من سنة ١٩٤٢ على بعض العناصر الرأسمالية التى تمثل ثقلا هاما داخل المجتمع المصرى وكان من الصعب على هذه العناصر أن تتجامل مصالحها الاقتصادية بل على العكس فقد اتخذت من موقعها الجديد داخل الهيئة الحاكمة فرصة للحصول على العديد من التسهيلات سواء فى شكل أذونات تصدير واستيراد أو إعانات كانت تخصصها الحكومة لبعض الصناعات التى على وشك الانهيار .

ثالثا : ارتباط عدد كبير من الرأسماليين بمصالح الاحتلال الذى سهل لهم فى مناسبات عديدة الحصول على بعض الامتيازات التى عجز أصحاب المصانع الصغيرة من الحصول عليها ، وأمام اختفاء المنافسة الأجنبية وازدياد الطلب على الانتاج المحلى وحاجة جيوش الحلفاء الى العديد من المواد الصناعية فقد انتعشت الصناعة عموما وانعكس ذلك على ميزانيات الشركات المنتجة ومقدار الارباح التى تحصل عليها .

(٤٩) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ أغسطس ١٩٤٤ دور الانعقاد

ووفقا لما أقره مجلس الشيوخ فإن وزارة التجارة والصناعة قد عنيت بكافة الأساليب التي من شأنها الأخذ بيد الصناعات المحلية وتنشيطها والعمل على إنشاء بنك صناعي تقتصر مهمته على دعم الصناعات المحلية وتشجيعها (٥٠) .

ومن الملاحظ أن الرأسماليين المصريين قد نشطوا نشاطا ملحوظا وغامروا في تمويل أنواع من الصناعات التي اقتضتها ظروف الحرب مثل صناعة الكيماويات وإنتاج الحرير الصناعي وصناعة الملبات الغذائية وغير ذلك من الصناعات التي تخدم جيوش الاحتلال وبلغ عدد الشركات المساهمة التي أنشئت خصيصا لهذا الغرض ٣٧٥ شركة مساهمة بلغ رأسمالها في مجموعة ٧٨ مليون جنيه منها شركة مصرية الجنسية بلغ رأسمالها في مجمله ٦٩ مليون جنيه (٥١) .

ولاشك أن نجاح هؤلاء المغامرين لم يكن مرده الى كفاءة خارقة أو موهبة متميزة وإنما مرده الى تأثير هذه النخبة في نظام الحكم والتمتع بالحماية الجمركية اذا ما هددت صناعاتهم من المنافسة الأجنبية ، ولذا فقد تميزت الرأسمالية المصرية بخصائص معينة : أهمها انها لم تتجه الى التخصص في مجالات اقتصادية معينة وإنما كان فريق كبير منها يجمع بين المجالات الثلاثة تارة ، صناعة ، مال رغبة في الكسب السريع الميسور وامتلاك حرية الحركة التي تمكنه من تحقيق أكبر عائد من الربح في أقل وقت ممكن (٥٢) .

وبعد هذا العرض يتبين أن الحرب العالمية الثانية قد أفادت الرأسمالية المصرية فائدة عظيمة في تدعيم مركزها المالي وقوتها الاقتصادية وقد ظهر ذلك عند انتهاء الحرب حيث تراكمت رؤوس أموال ضخمة في أيدي هذه

(٥٠) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ رقم ٣٩ دور الانعقاد التاسع عشر ٩ أغسطس ص ١١٠ .

(٥١) عاصم الدسوقي . مصر في الحرب العالمية الثانية ١٨٨ .

(٥٢) د. حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ص ٤٣٧ مطبعة الحلبي القاهرة ١٩٦٢ .

الطبقة جعلت منها قوة اقتصادية واجتماعية هامة (٥٢) . وبرزت في محيط الرأسمالية الوطنية مجموعة كبيرة من أسماء الباشوات والبكوات الذين جمعوا بين الاقتصاد والسياسة ومن أبرز هؤلاء حافظ عفيفى باشا الذى كان عضواً في مجلس ادارة ٣٣ شركة ، عبد المقصود أحمد بك الذى كان عضواً في مجلس ادارة شركة ثم أحمد فرغلى باشا الذى كان عضواً في مجلس ادارة ٢٧ شركة ، اسماعيل صدقى الذى كان عضواً في مجلس ادارة تسع شركات ، أما أحمد زيور باشا فقد كان عضواً في مجلس ادارة ست شركات (٥٤) .

ويلاحظ حافظ عفيفى باشا من خلال احصاء رسمى بأن — أربعة ملايين شخص من سكان مصر يعيش الفرد منهم بايراد يقل عن جنيه واحد في الشهر أى بنحو ثلاثة قروش في اليوم . ويلاحظ أيضاً أن الضرائب غير المباشرة التى يقع عبئها على الطبقات الفقيرة تمثل ٧٥٪ من الايرادات العامة وأن مرتبات الموظفين ومعاشاتهم تستنفذ ٤١٪ من اجمالى مصروفات الدولة (٥٥) .

وتعرضت البلاد لحالة من النهب لصالح البريطانيين وبعض الرأسماليين المصريين وعلى سبيل المثال فان السلطات البريطانية استغلت فرصة ربط الجنيه المصرى بكتلة الاسترليني ولجأت الى اصدار سندات على الخزانة البريطانية واستخدامها كغطاء مالى لما يصدر من أوراق نقد مصرية تتسلمها السلطات البريطانية لتشتري بها كل ما تربد من السوق المصرية وتسدد بها أجور جنود الاحتلال والعاملين في المعسكرات ، وقد أدى ذلك ، بطبيعة الحال الى تزايد شديد في كمية الصادر من النقد الورقى (٥٦) .

وكذلك فان مصلحة الجمارك أعفت السلطات البريطانية في مصر من ضرائب مستحقة على السلع المستوردة طيلة مدة الحرب بلغت قيمتها ٦١٧٧٢٧٩٠ جنيهاً مصرية أما مجموع الضرائب التى تنازلت الحكومة

(٥٣) د. عبد العظيم رمضان . الصراع بين الطبقات في مصر ١٨٢٧ -

١٩٥٢ ص ١١٠ بيروت ١٩٧٨ .

(٥٤) المرجع السابق ص ١١٥ .

(٥٥) حافظ عفيفى ، على هامش السياسة المصرية ص ١٦٥ .

(٥٦) راشد البرادى ، محمد حمزة عليش التطور الاقتصادى في مصر

في العصر الحديث ص ٢٨٢ .

المصرية عن تحصيلها من البضائع المصدرة فبلغت مبيعاتها ٢٢٩ر١٨٨ر١٠ جنيهها (٥٧) وكان من الطبيعي أن يواكب كل هذا ارتفاعا ملحوظا في الاسعار ونقصا أكيد في الدخل القومى للبلاد بدا هذا واضحا في عدم مقدرة الحكومة على استيعاب الكم الهائل من المشاكل الاقتصادية الناتجة عن الحرب .

وعلى الرغم من أن معاهدة ١٩٣٦ قد وضعت شكلا واضحا للعلاقات بين مصر وبريطانيا الا أن الفترة من ١٩٤٢ وحتى ١٩٤٥ قد شهدت تجاوزا أكيدا لبنود المعاهدة وتحولت مصر الى ضيعة بريطانية بدا هذا واضحا من تطويع الاقتصاد المصرى بما يهدف الى خدمة جيوش الحلفاء ، وفوضت الحكومة البريطانية اللورد كيلرن فى عقد الاتفاقات وابرام المعاهدات التجارية مع الحكومة المصرية (٥٨) وعلى ضوء الاتفاقات التجارية التى أقرها مجلس الوزراء المصرى بجلسته المنعقدة فى ٢٣ فبراير ١٩٤٢ فقد اقتضت بنود المعاهدات على ما تورده الحكومة المصرية لجيوش الحلفاء من مواد تموينية وصناعية دون التعرض لحاجة السوق المصرية للبضائع والمنتجات البريطانية (٥٩) .

ولذا فاننا نعتقد أن هذا النوع من الاتفاقات لم يراع فيه مصالح مصر الاقتصادية لأنه كان يلزم الحكومة المصرية بامداد جيوش الحلفاء بأوراق النقد المصرية التى يتعامل بها جيش الاحتلال فى شراء حاجياته المعيشية من المواد التموينية المصرية المخصصة أصلا للشعب المصرى ولم يراع الجانب المصرى فى هذا الاتفاق الازمات التموينية الحادة التى أحدثت خللا ملحوظا فى الاقتصاد المصرى وزيادة فى الخضاع الاقتصاد المصرى لكى يخدم جيوش الحلفاء فقد اخترعت الحكومة البريطانية ما يسمى بمركز تموين الشرق الاوسط والذى كان يهدف فى ظاهره الى تنشيط التجارة بين دول الشرق

(٥٧) د. رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ص ٥١ .

(٥٨) صحيفة المصرى ٣ مارس ١٩٤٢ .

(٥٩) المصدر السابق ٢٥ فبراير ١٩٤٢ .

الايوسط اثناء الحرب الا أنه كان يهدف في باطنه الى امداد جيوش الحلفاء بالمواد الغذائية والتموينية التي يصعب استيرادها من بريطانيا زمن الحرب (٦٠) ووفق هذه الحقيقة فأننى لا أتفق مع الرأى القائل : بأن هذا المكتب قد حقق نجاحا لا يستهان به في تنشيط التجارة بين دول الشرق الاوسط اثناء الحرب ويعتقد صاحب هذا الرأى أن الروابط التاريخية بين الدول العربية كانت مشلولة في زمن السلم وأن هذا المكتب قد أذشأ بعض الصناعات التي لم تكن موجودة وزاد الانتاج المحلى واستغنى عن السلع المستوردة وقام المكتب بالقضاء على الاحتكارات والتخزين والمضاربة في المواد الغذائية (٦١) .

وعلى ضوء الظروف الاقتصادية الناجمة عن الحرب فان هذا المكتب قد أحدث نوعا من التوازن في العلاقات التجارية الا أن هذا التوازن لم يكن لمصالح المصريين بقدر ما كان يهدف الى امداد الجيوش البريطانية بالمواد التموينية التي تمثل الدافع الحقيقي من وراء انشاء هذا المكتب ولعل هذه كانت بداية استعمال اصطلاح كلمة الشرق الاوسط كاصطلاح سياسى عندها اعتبر الشرق الاوسط وحدة واحدة من حيث حاجاته ومن حيث تنمية امكاناته وعقدت العديد من المؤتمرات التي تمخضت عن هذا المكتب وكافت في معظمها ذات طابع اقتصادى تجارى (٦٢) .

وإذا كان لهذا المكتب من فضل فانه قد لفت نظر الدول العربية الى أهمية التخطيط والتعاون في القضايا الاقتصادية بين الاقطار العربية وعلى ضوء المصالح البريطانية فان أى تعاون أو تقارب بين الدول العربية أو أى تنسيق في سياسة بريطانيا مع الدول العربية سيعود حتما بالفائدة على قضية الحلفاء وعلى سلامة جويشهم المحاربة في المنطقة وبذلك تحصل بريطانيا على تأييد الدول العربية مجتمعة من خلال التنسيق الاقتصادى الذى كان يحمل بعدا سياسيا أكيدا .

(٦٠) مضابط مجلس النواب - الجلسة السابعة والاربعون ٣ يولية ١٩٤٤ ص ١٩٨٥ .

(٦١) أحمد طرين . الوحدة العربية ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٦٢) الاهرام ٢٣/١١/١٩٤٣ .

واذا كانت بريطانيا قد تمكنت من اخضاع الاقتصاد الزراعى والصناعى لخدمة أهدافها فانها لم تعدم الوسائل التى مكنتها من اخضاع الجانب التجارى أيضا ليس برسم سياسته فقط وانما عن طريق السيطرة الفعلية حيث استحدث ما يسمى « بالغرفة التجارية المصرية البريطانية لتنمية العلاقات بين الحليفتين » (٦٣) .

وعلا بمفهوم القائمين على الغرفة التجارية المصرية البريطانية فقد شارك الاعضاء البريطانيون فى وضع السياسات التموينية والتجارية للحكومة المصرية وعلى حد قول أحد مؤسسى هذه الغرفة « ان العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا وتنميتها كفيل بجعل علاقة البلدان وصادقتهما وطيدة (٦٤) وفى اجتماع الغرفة التجارية بلندن فى ١٩٤٢/١١/٨ أعلن حسن فشت باشا أن الميزانية التجارية بين مصر وبريطانيا الآن فى مصلحة مصر وذلك للقيود المفروضة على الصادرات البريطانية لظروف الحرب ولأن عددا كبيرا من القوات يقيم فى مصر . ومما جاء فى التقرير الذى قدمه المجلس عن أعمال الغرفة : أن صادرات بريطانيا الى مصر هبطت بمقدار ٤٨٪ فى عام ١٩٣٨ (٦٥) .

وعموما فإن بريطانيا كانت تهدف من اقامة سواء مركز تموين الشرق الاوسط أو الغرفة التجارية المصرية البريطانية الى امداد القوات المحاربة فى الشرق بالمواد التموينية والغذائية ومن هنا فقد تأثرت تجارة مصر الخارجية بسبب الصعوبات الشديدة سواء بسبب تعذر وسائل النقل البحرى أو بسبب الالتزامات التى فرضتها المعاهدات المصرية البريطانية وكان من الضرورى هبوط حجم التجارة الخارجية هبوطا محسوسا إذ بلغت قيمته الصادرات عام ١٩٤٢ — ١٩٢٩.٠٠٠ ر ١٩٢٩.٠٠٠ جنيها مصرية مقابل ٢٢٦١٢.٠٠٠ ر ١٩٤٢ جنيها مصرية فى سنة ١٩٤١ أى عجز قدره ٣٣٣٢.٠٠ ر ١٩٤١ نيه (٦٦) .

(٦٣) المصرى ٣ مارس ١٩٤٢ .

(٦٤) للسياسة ١٠/١٢/١٩٤٤ .

(٦٥) الاهرام ٩/١١/١٩٤٤ (دراسة عن حجم العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا) .

(٦٦) مضبطة مجلس النواب — الجلسة السابعة عشر ١٦ مارس ١٩٤٣

ص ٨٦٥ (ملحق تحت عنوان التجارة الخارجية) .

أما تجارة الواردات فقد نشطت في النصف الاول من ١٩٤٢ ثم عادت الى الهبوط على أثر الرقابة عليها في البلاد المصدرة وقلة وسائل النقل وقد بلغت جملة الواردات ١٢ر٥٥٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٢مقابل ١٣٧ر٢٣٠٠٠ سنة ١٩٤١ أى بزيادة قدرها ٢٢ر٣٧٥٠٠٠ وبذلك أصبح العجز الظاهر في الميدان التجارى ٣٦ر٢٢٢٠٠٠ جنيها مصريا (٦٧) .

على أن هذا العجز في الميزان التجارى لا يمثل الحقيقة لاعتبارين هامين :

اولهما : أن ما اشترته الحكومة البريطانية من القطن منفردة أو باشتراكها مع الحكومة المصرية لم يتم تصديره بأكمله وان كان ثمنه قد دفع فعلا للبائعين ولو ان هذا القطن صدر بالفعل لأضيف الى قيمة الصادرات ولظهر الميزان التجارى على حقيقته ، ومن الصعب ان لم يكن من المتعذر حصر كميات هذا القطن بمختلف أنواعها ورتبها وتقدير ثمنها تقديرا حقيقيا لما تتطلبه هذه العملية من دقة التفاصيل وتعدد الارقام .

ثانيهما : أن بعض الاصناف المستوردة كانت مشاعا بين الاستهلاك المحلى واستهلاك قوات الحليفة المرابطة في مصر أى أن مجموع ثمنها موزع بين هذين المستوردين الرئيسيين فدفعت مصر ثمن نصيبها منها أما نصيب القوات المرابطة في مصر فدفع من أموال غير مصرية ودفع خارج مصر .

وعلى ما يبدو فان الحكومة المصرية لم تتمكن نظرا للاعتبارين السابقين من تحديد حجم الميزان التجارى بالمعنى الصحيح اعتقادا منها بأن بقاء بعض المشاكل التجارية وعلى رأسها مشكلة القطن المصرى تحول بين الحكومة وبين حقيقة الميزان التجارى (٦٨) .

والملاحظ أن عمليات الاستيراد قد واجهت العديد من الصعوبات مما

(٦٧) نفس المصدر السابق .

(٦٨) نفس المصدر السابق ص ٦٨٦ .

اضطرر الحكومة البريطانية الى ابلاغ السلطات المصرية عدم الترخيص بتصدير وشحن البضائع الى بلاد الشرق الاوسط ومن بينها مصر ما لم تصلها توصية من مندوبها في مركز تموين الشرق الاوسط الذي اجتمعت لديه المعلومات الخاصة بوسائل الشحن والمقادير التي يمكن تصديرها من المناطق المختلفة (٦٩) ونظرا للهزات الاقتصادية العديدة التي لحقت بالاقتصاد المصري طوال فترة الحرب لذا فقد اتسم الميزان التجاري بالعجز الدائم واستمر والذي وصل في مجموعه الى ما يقرب من مائة مليون جنيه مصري (أوائل ١٩٤٤) (٧٠) .

وعلى ضوء كل ما سبق فان مصر وان لم تعلن الحرب على ايطاليا وألمانيا الا في فبراير ١٩٤٥ فانها قد ساهمت بنصيب كبير في العمليات الحربية مما كان له الاثر البالغ في انتصار بريطانيا وحلفائها على المحور حيث كان تموين جيوش الحلفاء من المواد الغذائية والصناعية وقد أخضعت مصر انتاجها الزراعي والصناعي والتجاري لمقتضيات هذا التموين ، وليس خافيا أن تموين الجيوش من أهم أسباب ثباتها وقوتها ، وقد بذلت مصر في هذا السبيل تضحيات جسيمة ، اذ كان تموين الحلفاء دون مقابل بل كان بطريق التسليف الذي نشأت عنه مشكلة الارصدة الاسترلينية والتي سبق الحديث عنها في موضع آخر من هذه الدراسة .

التغيرات الاجتماعية في ظل الحرب :

ان ما حدث مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ من ارباب الملك فاروق لم يكن الغاية من سياسة الحكومة البريطانية وانما كان وسيلة لاختضاع مصر سياسيا واقتصاديا خدمة لقضية الحلفاء ومن هنا لا يمكن الفصل بين ما حدث في ٢ فبراير وأوضاع مصر الاقتصادية وبالتالي لا يمكن الفصل بين تردى

(٦٩) مضبطة مجلس النواب ١٦ مارس ١٩٤٣ ملحق يحمل رقم ١٤ - الجلسة السابعة عشر ص ٧١١٧ ، الاهرام ، السياسة ٢٥/١١/١٩٤٣ (٧٠) تقرير لجنة المالية عن ميزانية ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد العادي ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ - ٩ أغسطس ١٩٤٤ ص ٣٠١ .

الأحوال الاقتصادية والحياة الاجتماعية على اعتبار أن الأوضاع الاجتماعية هي المقياس الفعلى لقوة الاقتصاد أو ضعفه في بلد ما ومن هنا فإن الأمرين (الاقتصادى والاجتماعى) نتاج فعلى للحياة السياسية .

وإذا كانت مصر قد أعلنت الأحكام العرفية منذ بداية الحرب وبدأ هذا واضحا في العديد من القرارات الاستثنائية فإن ما ترتب على هذا الاجراء السياسى من ردود فعل داخل المجتمع المصرى يعد بعدا اجتماعيا واضحا حيث عاشت الجماعير في حالة أثبه بالمأساة وبدأ هذا في العديد من أشكال القلق النفسى وانتشر الهمس بين أوساط المصريين البسطاء بأن أركان الحرب البريطانية قد اقترحت على الحكومة المصرية ارسال جيش من المقطوعين لخوض غمار الحرب على الجبهة الاوربية كما تردد في ريف مصر بأن الدواب والمواشى سوف تصادر وأن مديرى المديرىات المصريين سوف يستبدل بهم ضباط انجليز (٧١) . وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد حاولت في العديد من المناسبات أن تكذب هذه الدعايات الا أنها لم تستطع بأى حال أن تقلل من حجم الكراهية الشديدة التى يكنها المصريون للاحتلال البريطانى .

وضاعف من حجم هذه الكراهية تصرفات ضباط وجنود جيش الاحتلال التى تتناقض مع عادات وتقالييد الشعب المصرى سواء وهم في الشوارع والطرق وبعضهم في حالة سكر وتعددت حالات الاعتداء على الفتيات المصريات وفي كل الأحوال عجزت الحكومة المصرية عن محاكمة المتهمين بدرجة أن المعاهدات بين مصر وبقية دول الحلفاء كافية لمحاكمتهم (٧٢) .

وتعددت حالات اعتداء الجنود الانجليز على بعض الفتيات المصريات وصلت بعض الأحيان الى حد هتك العرض (٧٢) . وفي كل الحالات كانت الحكومة المصرية لا تملك الا أن ترفع الامر الى هيئة أركان حرب الجيش

(٧١) مارسيل كولومب تطور مصر ١٩٢٤ ص ١١٨ ، مجلة روز اليوسف

١٢ يولية ١٩٤٤ ، د. محمود متولى مرجع سابق ذكره ص ١٧١ .

(٧٢) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ - دور الانعقاد التاسع عشر ص ١٧١

(٧٣) ملحق رقم ١ مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشر ١٦ مارس

١٩٤٣ وحتى ٩ أغسطس ١٩٤٤ . عريضة تحمل رقم ٢٣٣٣ ص ٢٩٥

البريطاني (٧٤) مما يعد من وجهة نظرنا اعتداء صارخا على استقلال مصر وشرفها .

وتعددت حالات الاعتداء من بعض جنود الحلفاء على بعض المصريين واكتظت أقسام البويس بالعديد من الشكاوى (٧٥) ووقفت السلطات المصرية عاجزة عن منع تكرار مثل تلك الاعتداءات ، ونظرا لتغلغل الوحدات العسكرية داخل القرى والمدن المصرية وما يترتب على ذلك من وقوع العديد من المشاكل فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال الى رئيس الحكومة عن مدا امكانية نقل تلك الوحدات بعيدا عن الاحياء السكنية (٧٦) ، ونظرا لعدم قدرة الحكومة على اتخاذ قرار في مثل تلك الحالات فقد تفرعت بظروف الحرب بسبب مسائل الاعداد والتموين وغير ذلك وعلى حد تعبير رئيس الوزراء : ان الشعب المصرى قد ضحى بالكثير وبمزيد من الصبر ستفى بريطانيا بكل مطالبنا (٧٧) . وعلى ضوء تطور العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب فقد ثبت عكس هذا الاعتقاد وبدا واضحا أن معاهدة ١٩٣٦ كانت ترضية للزعامات المصرية لم يترتب عليها أى نوع من الاستقلال بل استباحة بريطانيا لنفسها كل موارد الحياة المصرية مما مرتب عليه بالضرورة احداث خلل فى الاقتصاد المصرى لازمة بالضرورة عدم تناسب الخدمات العامة مع لانتاج نثار اشرافنا من المتاعب الاجتماعية وعلى حد تعبير وزير المالية فى بيانه أمام مجلس النواب حيث قال : ان للحرب أثرا أشد وأخطر ولعل أخطر الشر فيه أنه يؤدى الى تضخم خلقى حيث يسرى التضخم من مرافق الناس الى أخلاق الناس ومن قيم المال الى قيم الرجال حيث تتضخم المطامع والشكايات ويندفع البعض مخاطرا ، مغامرا ، مقامرا ويبدو ذلك فى التهرب والتهرب

(٧٤) مجموعة ملاحق مجلس الشيوخ عن الفترة من ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ وحتى أغسطس ١٩٤٤ . عريضة تحمل رقم ٢٣٣٣ ص ٢٩٥ .

(٧٥) مضبطة مجلس النواب - الجلسة السادسة والاربعون ٢٨ يونية ١٩٤٤ ص ١٩٥٤ الكتلة أول فبراير ١٩٤٤ .

(٧٦) المصدر السابق - مجموعة مضابط دور الانعقاد الثانى . الجلسة الثامنة ٢٣ ديسمبر ١٩٤٣ ص ٣٥٥ .

(٧٧) المصدر السابق ص ٢٥٨ .

واستغلال ضعف الضعفاء وحاجة الفقراء وهكذا ينزلق الضعفاء سعيا وراء الربح الحرام لا يعنيه في ذلك الا أن تتضخم بطونهم ولو جرد الفقير من الطعام ، ولما كان هذا التضخم الخلقى مرتبطا بالتضخم النقدي ونتيجة حتمية له فالتفاعل بينهما شديد كل يفعل فعله في الآخر (٧٨) .

وقد يتصور البعض أن الحرب قد أحدثت تقدما في شتى المجالات الاقتصادية (٧٩) الا أن ما ترتب على تلك الحرب من تناقضات اجتماعية وبلورة (ما يسمى) بالصراع الطبقي لأول مرة في تاريخ مصر يعد أمرا خطيرا وذلك لازدياد حدة الفوارق بين من يملكون ومن لا يملكون الى جانب موجة الغلاء وارتفاع الاسعار وحدة التضخم ومن هنا فقد اهتزت المبادئ الاخلاقية .

ويعتقد البعض أن تردى الاوضاع الاجتماعية في القرى المصرية كان بسبب المعتقدات الاستسلامية التي أفلح كبار الملاك في نشرها باسم الدين وبواسطتها استطاع كبار الملاك اخضاع الفلاحين لنفوذهم الاقتصادي والاجتماعي (٨٠) الا أننا لا يمكننا أن نقبل هذا الرأي بأن الغالبية العظمى من الفلاحين كاد أن يقتلها البؤس والفقر الا أن مرد ذلك لم يكن بسبب المعتقدات الاستسلامية التي أفلح كبار الملاك في نشرها باسم الدين (كما يعتقد صاحب هذه الرواية) وإنما كان بسبب السياسات الخاطئة للحكومة المصرية والتي أهملت في برامجها الذهوى بحالة الفلاح المصرى والارتفاع بمستواه الاجتماعى ويلاحظ أن كل الاحزاب المصرية قد افتقرت الى البرنامج الاجتماعى الذى يستهدف رفع مستوى الفلاح المصرى وكل الاحزاب المصرية تقريبا بما فيها حزب الوفد قد اهتمت بالبيانات الانشائية بعيدا عن الواقع العملى ووضع الخطط والبرامج

(٧٨) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الخامسة ٢٧ ابريل - ٤ مايو

سنة ١٩٤٢ من بيان وزير المالية مكرم عبيد ص ١٠٠ .

(٧٩) د. عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الطبقات في مصر ١٨٢٧ -

١٩٥٢ ص ١٠٧ بيروت ١٩٧٨ .

(٨٠) المرجع السابق ص ١٨٠ .

التي تستهدف الارتفاع بمستوى القرية المصرية ووفق الوثائق الرسمية فقد وصل متوسط الدخل القومى تسعة جنيهاً للفرد سنوياً (٨١) .

وعلى الرغم من أن بعض الحكومات قد وضعت يدها على أساس المشكلة حيث أوضحت الحكومة فى إحدى تقاريرها أهمية التضامن الاجتماعى بين أبناء الوطن على اعتبار أنه لا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا بتحقيق العدالة الاجتماعية برفع مستوى الحياة العامة لطائفة كبيرة من أبناء هذا الوطن تئن تحت أثقال الفقر والمرض والجهل ولا بد من تكاتف كل الجهود إلى علاج هذه الأدواء الثلاثة والعمل على خلق طبقة من صغار الملاك تحيا حياة إنسانية فى المستوى الأدنى الذى تراه البلدان المتقدمة أقل ما يجب أن يبلغه واحد من أبنائها (٨٢) إلا أنه لم تبذل أى مجهود عملية لتحقيق هذه الغاية مما يجعلنا نعتقد أن هذا الإعلان كان مجرد المزايدة بهدف إرضاء تلك الطبقات المعتمدة .

وتجددت تلك المحاولة مرة ثانية حيث تقدم أحد النواب بسؤال إلى الحكومة حول الأحوال الاجتماعية السيئة التى يحيها معظم الفلاحين المصريين وما هى جهود الحكومة فى هذا الصدد . وفى هذه المرة أيضاً لم تقدم الحكومة على إجراءات عملية وإنما كل ما فعلته هو وعود طالما تتبدد بمجرد انتهاء الدورة البرلمانية (٨٣) ولم تقتصر سوء الأحوال عموماً على الفلاح وإنما شملت أيضاً الطبقة العاملة حيث ظهرت العديد من التحقيقات الصحفية عن سوء مستوى العامل وضرورة العمل على رفع مستواه . وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات الصناعية قد حققت ربحاً كبيراً خلال سنوات الحرب وصل فى بعض الحالات إلى عشرة أمثال رأس المال المستثمر (٨٤) .

(٨١) ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة الثانية والثلاثين ١٣ مارس ١٩٤٠ ص ١٠٠٧ .

(٨٢) ملحق بمضبطة مجلس النواب — الجلسة الثانية والثلاثين ١٣ مارس ١٩٤٠ ص ١٠٠٧ .

(٨٣) المصدر السابق الجلسة الثامنة عشرة ٣ مارس ١٩٤١ ص ٤٧٦ .

مقدم السؤال النائب مصطفى العسال .

(٨٤) السياسة ، الكتلة ٢٨ فبراير ١٩٤٣ .

الا أن دخل العامل المصرى قد ارتبط بالارتفاع المستمر بالمواد التموينية الاساسية ومن خلال الجدول التالى يمكن معرفة مستوى الحياة التى يحياها العامل المصرى .

اسم الشركة	ايراداتها فى عام ١٩٤٢	متوسط أجر العامل فى اليوم
شركة السكر	٤٣١ر٢٥٥	١٧ قرش
شركة الترام	٢٦٠١ر١٣٤	١٢ قرش
شركة الور	٦٨ر٩٢٠	٨ قروش
شركة الاسمنت	١٩٤٥ر٢٣٧	١٤ قرش
شركة المياه	١١٢٥ر٦٧١	١٢ قرش
شبكة استخراج الفوسفات	٤٣٠ر٠٠٠	١٤ قرش
شركة زيت البترول	٤٥١ر٩١٣	١٠ قروش
شركة أتوبيس القاهرة	٧٠ر٠٧٣	١٢ قرش
شركة البيرة	٧٠٣ر٢٢٥	٨ قروش
شركة جناكليس	٢٨٣ر٤١٤	١٢ قرش

ويلاحظ أننا اذا وضعنا فى الاعتبار أجرة العمال الدائمين ومعظمهم يعملون أسرا لا يقل عدد أفراد الواحد منها على ثلاثة ، كما أغفلنا طبقة العمال الذهورات - الذين صدر من أجهم الامر العسكرى الذى حدد خمسة قروش كحد أدنى لأجورهم وكانوا قبل ذلك يتقاضون أجرا يوميا يتراوح بين قرشين وأربعة ، على ضوء كل ذلك يتبين مدى الغبن الذى يقع على عاتق الطبقة العاملة والتى تعتبر عصب الحياة الاقتصادية .

وعند فحص طلاب الجامعة وهم من وسط يمثل طبقات الشعب العليا - لم يوجد من بينهم من يصلح للخدمة العسكرية سوى نسبة لا تزيد على السدس أما خمسة الاسداس الأخرى فهم غير صالحين جثمانيا للخدمة العسكرية وأما باقى طبقات الشعب فان الامراض كانت تفتك بهم - بنسب لا تتفق والحياة الآدمية فقد بلغ عدد المصابين بالرمم الحبيبي ١٤ر٥٠٠ر٠٠٠ أى بنسبة ٩٠٪

من عدد السكان وعدد المصابين بالبهارسيا ١٢٠٠٠٠٠ ر ١٢٠٠٠٠٠ أى بنسبة ٧٥٪
من السكان وعدد المصابين بالديدان المعوية الاخرى ٨٠٠٠٠٠ ر ٨٠٠٠٠٠ أى بنسبة
٥٠٪ من السكان (٨٦) .

ومن خلال بحث أعده الدكتور عبد الواحد الوكيل وهو حجة في شئون
الصحة العامة حيث قال :

« اذا جمعنا أمراض المصريين لوجدنا جملتها أكثر من خمسين مليوناً أى
أنها تكفى لاصابة شعب من خمسين مليون نفس بحيث يصيب كل شخص
منهم مرض واحد فاذا وزعناها على المصريين أصاب كل شخص في المتوسط
ثلاثة أمراض في وقت واحد (٨٧) .

وتناولت إحدى الصحف العلاقة بين انخفاض أجور العمال وحالة
التسول التي انتشرت في أنحاء القطر وأرجعت السبب في انتشار جماعة
المتسولين الذين يلجأون الى الاستجداء عن طريق السواعد المشوهة والارجل
المبتورة الى الغلاء المستمر في وسائل الحياة اليومية وعدم الربط بين هذا
الارتفاع والاجور مما أدى الى ترك العمل وتفضيل حياة التسول (٨٨) .

ونظرا لسوء التغذية وظهور ما يشبه المجاعة في بعض مناطق القطر
المصرى فقد انتشرت العديد من الامراض وخصوصا مرض الملاريا والذي بدا
بصورة واضحة في مناطق الجنوب وخصوصا في بلاد النوبة وبعض مناطق
مديريتى قنا وجرجا بدأت في أكتوبر ١٩٤٢ ولأن الحكومة كانت تعلم جيدا
أن سوء التغذية قد لعب دورا كبيرا في حدوث المرض فقد أقرت الحكومة مبلغ
٤٣٠٠ جنيه لتوزيع الاغذية على فقراء المناطق الموبوءة بحيث نال كل فقير
مريض كيلة من الاذرة العويجة وأقنة من زيت بذرة القططن ونصف
أوقية سكر (٨٩) .

(٨٦) د. محمد بهي الدين بركات . صفحات من التاريخ ص ٤٠ دار الهلال
سنة ١٩٦١ .

(٨٧) المرجع السابق ص ٤٠ ، ٤١ .

(٨٨) جريدة السياسة ١٩٤٤/٥/٥ .

(٨٩) ملحق رقم ٢ مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشر

١٦ مارس ١٩٤٣ ص ٩٣٩ ، المصرى ٢٠ مارس ١٩٤٣ .

ويبدو أن الحكومة لم تكن في حالة تمكنها من القضاء على هذا المرض الذى بدأ ينتشر في معظم مناطق جنوب مصر ولا أدل على ذلك من أن المبالغ التى خصصت لهذا الغرض لم تكن كافية للحد من هذا الوباء اللعين فقد اعتمدت الحكومة مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه لمقاومة البعوض ، ٣٠٠ جنيه ، ٢٣٣ مليما لوضع خطة واقية لمقاومة الملاريا (٩٠) .

وفي منتصف سنة ١٩٤٣ أصيب بهذا المرض أكثر السكان حتى لم ينج منه أحد في بعض المناطق وتعذر على وزارة الصحة تحديد عدد المرضى على وجه الدقة وارتفعت نسبة الوفيات ارتفاعا يتباين تبعا للحالة الاقتصادية والاجتماعية من مسكن وملبس وغذاء ووصلت نسبة الوفيات الى ٢٠٪ في بعض المناطق ، ١٠٪ في مناطق أخرى (٩١) .

وعلى الرغم من أن وزارة الصحة قد أصدرت بيانا أرجعت فيه سبب ظهور وباء الملاريا الى سوء التغذية وانتشار الباعوض الا أن الاستاذ الرافعى قد أرجع سبب هذا الوباء الى دخول بعوضة (انجانبيا) من إنجلترا الى السودان قبل الحرب ، فلما استند الفئال سنة ١٩٤٢ كانت رطة البعوض الابيض المتوسط غير مألوفة فكانت الطائرات البريطانية التى تقصد مواقع الجيش الثامن بشمال أفريقيا تسلك طريق غرب أفريقيا - الخرطوم - وادى حلفا - القاهرة ، ولم تكن السلطات البريطانية فى السودان بتطهير الطائرات التى تقصد وادى حلفا فمصر ومن هنا تسربت بعوضة « الجامبيا » الى النوبة ومنها انتشرت بواسطة القطارات ووسائل الاتصال الى المديريات الجنوبية (٩٢) .

وأيا كانت الاسباب التى أدت الى ظهور الوباء الا أن الحكومة المصرية لم تعط لهذا الوضع أهمية تتناسب وخطورة الموقف ويبدو هذا من

(٩٠) المصدر السابق ص ٩٤٠ .

(٩١) مجلة الصحة العامة اعداد وزارة الصحة المصرية لعام ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ص ١١٣ ، السياسة ، ١٦/١٢/١٩٤٤ .

(٩٢) عبد الرحمن الرافعى - فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ١١٢ .

المبالغ الضئيلة جدا والتي اعتمدت لهذا الغرض ومن هنا فقد استفحل الامر وتفشى الوباء وتسبب في وفاة ٢٠٤١٦ (٩٣) ولم تتمكن الحكومة من اسئال هذا الوباء الا فـ، فبراير ١٩٤٥ على عهد وزارة أحمد ماهر .

أما مرض التيفوس فقد ارتفعت حالات الإصابة به أيضا ووفق بيان وزير الصحة : لقد زادت الإصابة بمرض التيفوس هذا العام (١٩٤٢) عن مثلهـا في الاعوام السابقة اذ المعـروف أن إصابات هذا المرض تكثر في مثل هذه لازمات وكان أشدها خطورة في مديريات الوجه البحري وبعض مناطق الوجه القبلي مما تسبب في وفاة خمسة أطباء وهم يؤدون واجبهم ، وعندما طلب بعض أعضاء مجلس النواب احصائية بعدد الوفيات التي حدثت بسبب هذا المرض أبدى الوزير عدم امكانية حصر حالات الوفاة في الوقت الحاضر (٩٤) الا أن بعض الصحف قد نشرت حصرا مبدئيا بعدد الوفيات التي راحت ضحية هذا المرض والذي بلغ على حد قولها ١٢٠٠٠ حالة خلال عام ١٩٤٢ فقط (٩٥) .

ولعل أهم الآثار الاجتماعية وأخطرها والتي كانت نتاجا طبيعيا لاختلاط المصريين بالاجانب « الازياء العامة » وخصوصا لدى السيدات والفتيات فأول مرة في تاريخ مصر تخرج الفتاة المصرية وهي متبرجة ووصل الامر الى حد ظهور المرأة المصرية شبه عارية على الشواطىء وفي الاندية العامة (٩٦) ، ولذا فقد تقدم النائب محمد قرنى بك باقتراح يقضى بالزام المرأة المصرية بارتداء الزى الذى يتناسب والسلوك الاجتماعى (٩٧) .

(٩٣) مجلة الصحة العامة مصدر سبق ذكره ص١٤ ، الرافعى المرجع السابق ص١١٣ السياسة ١٦/١٢/١٩٤٤ .

(٩٤) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثامنة والثلاثون ١٩ أغسطس ١٩٤٢ ص١٤٨٥ .

(٩٥) الاهرام ١٨ نوفمبر ١٩٤٢ .

(٩٦) السياسة ٢٣/٣/١٩٤٣ .

(٩٧) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثلاثون ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ص١٣٨٠ .

وعلى الرغم من اعتراض بعض النواب بحجة أن هذا الاقتراح غير جدير بالنظر لتعارضه مع الحرية الشخصية المكفولة في المادة الرابعة من الدستور علاوة على أنه لا يتمشى من الروح الاجتماعية الحديثة (٩٨) .

وبعرض هذا الاقتراح على مجلس النواب والشيوخ فقد حظى بالاغلبية ولذا فقد صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٢ ويقضى في مادته الاولى بأن كل سيدة مصرية بلغت من العمر ست عشرة سنة يجب أن يكون لباسها الخارجى فى الطرقات والاماكن العامة والشواطىء ساترا لاعضاء الجسم ماعدا الوجه والكفين بحيث تكون مرسلّة الى الكفين واصله الى الكعبين ، وألا تكون اللباس محددة لاعضاء الجسم .

وقضت المادة الثانية : بأنه لا يجوز لسيدة مصرية بلغت العمر المخصوص عليه بالمادة الاولى أن تشاهد فى الطرق أو الاماكن العامة وهى مخاصرة رجلا أو معه على أى حال منافية للاداب ، كما لا يجوز أن تخالط الرجال فى الاستحمام أو ترى على الشواطىء بلباس البحر .

المادة الثالثة : كل سيدة ارتكبت محظورا مما نص عليه فى هذا القانون تعاقب بانذارها أو ولى أمرها وإذا تكرر منها نفس الامر يتم تعزيرها للمرة الثانية فاذا لم ترتدع يحكم عليها بغرامة قدرها عشرون جنيها أو الحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا (٩٩) .

ووفق المذكرة الايضاحية التى تقدم بها النائب محمد قرنى والخاصة بهذا القانون فقد بنى الاقتراح على العديد من المبررات التى كانت سببا فى استصدار قانون بهذا الشأن حيث اعتمد النائب مذكرته على بعض الحقائق التى ينكرها الاسلام وتتناهى مع طبيعة المرأة المصرية ومن أهمها :

(٩٨) المصدر السابق .

(٩٩) قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٢ ملحق بمضبطة مجلس النواب جلسة ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٣٨١ ، الاهرام أول سبتمبر ١٩٤٢ .

- ١ - ظهور المرأة المصرية وهى متبرجة متشبهه بالمرأة الاجنبية فى مصر -
 - ٢ - ظهور المرأة المصرية وهى برفقة جنود وضباط جيش الاحتلال وهى فى حالة منافية للاداب العامة .
 - ٣ - أن كل الشرائع الالهية حتمت بالنص الصريح على النساء أن يدينن عليهن من جلابيبهن وألا يبدن زينتهن الا لبعولتهن ٠٠٠ الخ (١٠٠) .
- ... ووجه هذا الاقتراح ببعض الانتقادات على اعتبار أن الحياة الاجتماعية قد تطعت شوطا بعيدا فيما يختص بالازياء ومن العبث الرجوع بالازياء بعد هذا التقدم الى الوراء (١٠١) .
- وكان تناول قضية الازياء فرصة لبعض النواب لكى يتحدثوا عن الجرائم الاخلاقية التى ترتكب جهارا نهارا بلا رادع أو قانون حيث لا يعاقب القانون الفتاة البالغة ستة عشرة عاما اذا ارتكبت الجريمة مع شاب تزيد سنه عن الثمانية عشرة عاما (١٠٢) .
- وعلى الرغم من صور هذا القانون الا أن المرأة المصرية قد تأثرت كثيرا بسبب الحروب وما نتج عنها من سوء الاوضاع الاقتصادية ، ووفق دراسة أعدتها مجلة « كورونيت » حيث أرسلت أحد مراسليها الى القاهرة ليكتب لها عن المرأة المصرية والحرب فكتب يقول : حقا لقد تأثرت حياة البعض من الحرب الى أقصى حد ٠٠٠ وياله من تأثر نشأ عنه انقلاب خطير فى حياة بعض المصريات وعلى ضوء تلك الدراسة التى أجرى بسببها العديد من اللقاءات الشخصية مع بعض النسوة اللاتى اخترن مهنة البغاء وأختار مراسل تلك الصحيفة بعض النماذج الآتية :

(١٠٠) المذكرة الايضاحية للقانون السابق ملحق بمضبطة مجلس النواب
- المصدر السابق ص ١٤٢٦ .

(١٠١) من كلمة النائب أحمد الحضرى معترضا على الاقتراح (مضبطة مجلس النواب الجلسة الثلاثون - ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٠٦ .

(١٠٢) المصدر السابق من كلمة النائب عبده البرتقائى .

١ - اللقاء الاول مع فتاة تعمل في كبريه « الاكسلسيور » في الاسكندرية واسمها كيكى ويضيف مراسل المجلة أن كيكى هذه كان اسمها « عائشة » وكانت تعيش في قرية في أعماق الريف المصرى وتحدثت معها طويلا وسألتها كيف حدث هذا الانقلاب في حياتها وكيف أصبح شكلها هكذا وكيف أصبحت تتكلم الانجليزية وبسؤالها عن كل ذلك أجابت : اسألوا الحرب لأنها هى السبب ؟

٢ - واختر مراسل المجلة امرأة أخرى كانت تعمل خادمة في إحدى البيوتات الراقية ووجدت نفسها بلا مقدمات تقع فريسة للاغراءات الشديدة من جنود وضباط الحلفاء ولم تستطع أن تقاوم الكافيار والشامبانيا .

٢ - أما النموذج الثالث : فقد كان لفتاة يبدو عليها الجمال الشرقى وبالطبع لم تذكر اسمها الحقيقى حيث اختارت لنفسها اسما جديدا « شوشو » وتؤكد تلك الفتاة أنها تنتمى الى إحدى البيوتات الراقية وقد وقعت في حب أحد الضباط الانجليز الذين يعملون ضمن الوحدات المتمركزة في القاهرة وبعد أن مكنته من نفسها بعد أن وعدها بالزواج فقد تم نقله الى الفرقة الاولى في الصحراء الغربية حيث لقي حتفه واختارت تلك الفتاة طريق البغاء سترا لفضيحتها وسط أهلها (١٠٢) .

وعلى الرغم من اعتمادنا بأن هذا الاثر السيئ لم يشمل الا عددا محدودا من الفتيات المصريات الا أننا لا يمكن أن نغفل هذا الجانب لأهميته الخطيرة بتباطئه الاكيد بتردى الاحوال الاقتصادية وخصوصا في مدينة سكندرية التى تعرضت لقصف الالمان واستشهاد الآلاف من الرجال نساء اختارت بعضهن حياة الليل بعد أن فقدت زوجها (١٠٤) .

وعلى الجانب الآخر فقد أعطت الحرب للمرأة المصرية بعضا من الحرية ضهن قد اشترك في الحياة العامة وتعرض البعض للاعتقال (١٠٥) . ويعد

(١٠٣) دراسة عن المرأة المصرية والحرب وأعدتها مجلة « كورونيت » ونشرتها روز اليوسف ١٢ يولية ١٩٤٤ .
(١٠٤) روز اليوسف ١٩ يولية ١٩٤٤ .

اعتقال السيدة/نبوية مسى لأسباب سياسة انقلابا خطيرا في حياة المرأة المصرية وتعدد محاكمتها أمام المحكمة العسكرية فرصة استغلقتها المرأة لكي تطالب بمزيد من الحقوق العامة وفي مقدمة تلك الحقوق حق المرأة في اقامة حزب نسائي حيث صرحت الاستاذة مفيدة عبد الرحمن بأن فكرة اقامة حزب نسائي قد راودت الكثيرات من النساء المتعلمات وفي مقدمتهن السيدة نعمت راشد ، عطيات الشافعى ، زينب لبيب وبدأت أولى جلسات الهيئة التأسيسية للحزب في أول فبراير ١٩٤٤ ودار الحديث عما يلزم الحزب من مطبوعات وقانون الحزب وغير ذلك من الاجراءات (١٠٦) .

الا أن تلك التجربة على ما يبدو لم تحظ بالنجاح حيث فصل بعضهن الاشتراك في الاحزاب التقليدية حتى لا يتهمن بالتعصب من جانب الرجال (١٠٧) . ووصل الامر الى أن بعض النسوة كفاطمة اليوسف بدأت تحت الفتيات المصريات على الاضراب عن الزواج وخصوصا العاملات منهن بحجة أن المرأة التي قد يضطرها عملها الى التغيب عن منزلها معظم ساعات اليوم لتعود مرضاها كطبيبة أو لتعد قضاياها كمحامية أو لتشرف على مجلتها كصحيفة لا يمكن أن توفق بين عملها ومنزلها ثم أضافت قائلة : أطالبكن يا حضرات الزميلات الناشئات الثائرات وأنصحكن بعدم الزواج اذا أردتن المجد والعمل ، تزوجن الثورة على أنانية الرجل وغروره (١٠٨) .

ويلاحظ أن قضية المرأة قد شغلت حيزا كبيرا في ضمير المجتمع المصرى فى تلك الفترة وليس من قبيل المصادفة أن تظهر تلك الدعوات الغريبة والجديدة على المجتمع المصرى وانما كان للآثار التى تركتها الحرب اكبر الاثر فى تمرد المرأة المصرية وظهور تلك الدعوات التى تعد خروجا صارخا على تقاليد وعادات المجتمع المصرى ، ولم تتوقف مطالب المرأة عند هذا الحد بل تبنت احدى المجلات الدعوة الى حق المرأة فى دخول الازهر وأجرت المجلة عدة لقاءات

(١٠٥) المصدر السابق ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤ ، السياسة ٢٥ أكتوبر ١٩٤٤

(١٠٦) المصرى أول مارس ١٩٤٤ ، السياسة ٢٣ فبراير ١٩٤٤ ،

روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٤ .

(١٠٧) روز لليوسف ٣ مارس ١٩٤٤ .

(١٠٨) روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٢ .

مع بعض الشخصيات العامة حول حق المرأة فى دخول الازهر وفيما بهى آراء طائفة من هؤلاء :

توفيق الحكيم : اذا قبلت المرأة أن تلبس عمامة وجبة وكاكولة وقفطانا فأنا لا مانع عندي من التحاقها بالازهر وأرى أن أنسب كلية لها هى كلية الشريعة حتى يمكن أن تتخرج محامية شرعية أو قاضية شرعية حيث تكون أجدر بفهم المرأة ومعرفة نسئونها ويضيف توفيق الحكيم بأسلوب تهكمى الا ترى أن المرأة قد بالغت فى مطالبها لدرجة أن تطالب بدخول الازهر .

أما الاستاذ زهير صبرى فقد أيد حق المرأة فى أن تدخل الازهر باعتباره معهدا للعلم أما الدكتور زكى مبارك : فقد قال أننى من أشد المؤيدين بفتح أبواب الازهر أمام الجنس اللطيف .

أما فاطمة اليوسف فقد قالت : لقد عشت عمرى مدافعة عن حقوق المرأة ولاشك أننى أؤيد دخولها الازهر (١٠٩) .

وخلصة القو أن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) قد تركت آثارها فى كل نواحي الحياة المصرية ، سواء أكانت تلك الآثار بالإيجاب أو بالسلب ، حيث قد أحدثت ردود فعل عنيفة لأنها حدثت طفرة واحدة سواء فى المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية وما نوره من أمثلة هو من باب الاستدلال وليس من باب الحصر .

ويبدو أن حكومة الوفد قد قدرت خطورة الآثار الناتجة عن الحرب فيما يتعلق بانحراف الاخلاقيات ولذا فقد أصدر الحاكم العسكرى أمرا بالغاء البغاء الا أنه قد استثنى من هذا القرار عواصم المحافظات والمدريات (١١٠) .

ولذا فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال الى رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى العام عن عدد بيوت الدعارة التى أغلقت فى جميع

(١٠٩) المصدر السابق ١٥ يونية ١٩٤٤ .

(١١٠) الاهرام . المصرى ، السياسة ١٣ ابريل سنة ١٩٤٢ (أمر عسكرى رقم ٣٤٧) .

أنحاء القطر وما الذى فعلته الحكومة لهؤلاء البغايا كى يصلن الى سبيل الاستقامة ولكى تكون الاسرة المصرية محفوظة فلا يصل اليها شر * (١١١) .

ولقد أجابت الحكومة بأنه تم اغلاق ٤٠٧ من بيوت العاهرات فى جميع أنحاء البلاد تنفيذا للامر العسكرى رقم ٢٤٧ الصادر فى ١١ ابريل ١٩٤٢ ، وقد أرسلت وزارة الشئون الاجتماعية الى كل مديرية بكتاب تطلب موافاتها ببعض التفاصيل عما تعتزم المديرية اتخاذه من الاجراءات بالنسبة للبغايا اللاتى ستغلق بيوتهن ، وقد اقترحت بعض المديريات تخصيص مكان لايواء البغايا تحت اشرف البوليس وتزويدهن بالمال من مجلس المديرية أو المجلس البلدى حتى يتزوجن أو يجدن عملا شريفا (١١٢) ، ولقد اقترحت الحكومة بناء على رغبات مديري المديريات تاليف لجنة من وزارتى الداخلية والصحة للنظر فى الطرق التى تسهل للمديريات تنفيذ الامر العسكرى المذكور والتى تكفل النتيجة المنشودة من الغناء البغاء وحماية الناس مما ينجم عنه من ضرر * (١١٣) .

ويلاحظ أن الحكومة قد حرصت على اصدار القرارات ذات الطابع الجماهيرى حرصا منها على أن يسترد الوفد بعضا من الارض التى فقدوها عقب ٤ فبراير ، وانطلاقا من هذا المفهوم فقد أصدر الحاكم العسكرى العام قرارا بالغاء المراهقات على سباق الخيل (١١٤) ، ويلاحظ أن حيثيات القرار لم ترجعه الحكومة الى أسباب اسلامية وانما الى منافاته للاخلاق النتيجة المنشودة من الغناء البغاء وحماية الناس مما ينجم عنه من ضرر * (١١٥) .

ولما كانت الحركة العمالية قد اهتزت ثققتها فى الوفد بسبب العديد من الاحداث التى لا تتفق وشعبية الوفد فقد حرصت الحكومة على كسب هذا القطاع الجماهيرى الهام ولذا فقد أصدر النحاس باشا قرارا عم جميع

(١١١) مضبطة مجلس النواب - الجلسة السابعة عشرة - دور الانعقاد العادى الاول - ٢٩ من يونيه ١٩٤٢ ص ٦١٧ ، ٦١٨ .

(١١٢) نص خطابى مدير الغربية والفيوم الى وزير الشئون الاجتماعيا ملحق بمضبطة النواب الجلسة السابعة عشرة يونيه ١٩٤٢ ص ١٥٠ .

(١١٣) مضبطة مجلس النواب - جلسه السابعة عشرة ٢٩ يونيه ١٩٤٢ ص ٦١٨ .

(١١٤) المصدر السابق ص ٦١٧ .

قطاعات الدولة سواء أكانت قطاعات صناعية أو زراعية يقضى بجعل الحد الأدنى لأجر العامل في اليوم الواحد خمسة قروش (١١٥) .

ولما كانت الحكومات التي تعاقبت على الحكم بدأ من سنة ١٩٣٦ قد حرصت على كسب ود العمال لأسباب سياسية وحزبية فقد حرصت حكومة الوفد بدأ من ١٩٣٦ على إقامة نقابة للعمال ترعى مصالحهم إلا أن هذا المشروع قد تعثر إصداره بالرغم من تشكيل لجنة لوضع مذكرة تفصيلية بالمشروع وبدأ من حكومة محمود ١٩٣٨ وحتى حكومة حسين سرى قبيل حادث ٤ فبراير فقد حرصت كل الحكومات على النظر والتفكير في مشروع تلك النقابة إلا أنه لم تكن هناك خطوات جادة للخروج بهذا المشروع الى حيز الوجود حتى كانت حكومة ٤ فبراير حيث صدرت العديد من التشريعات العمالية كان أبرزها قانون الاعتراف بالنقابات العمالية (٢١٦) . ثم أعقب ذلك قانون التأمين الإجبارى ضد حوادث العمل وقانون عقد العمل الفردى وقانون مكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب (٢١٧) .

أما القانون الخاص بالاعتراف بالنقابات فقد نص في مادته الأولى على جديد كلمة عمال . وهم الذين يقومون بتأدية عمل دائر اجر مادى سواء أكان هذا العمل ماديا أو عقليا وسواء أكان صاحب العمل شخصا حقيقيا أو معنويا أما في مادته الثانية فقد حدد الأشخاص الذين لا يندرجون تحت تلك النقابة وهم :

- ١ - موظفو الحكومة ومجالس المديریات والمجالس البلدية والمحلية والقروية وعمال الجيش والبوليس .
- ب - عمال الزراعة .

(١١٥) المصرى ، الاهرام ٦ مارس ١٩٤٢ .

(١١٦) نص القانون ملحق بمضبطة مجلس النواب - الجلسة السادسة والعشرون - مجموعة مضابط دور لانتقاد الاول ٣ ، ٤ ، ٥ أغسطس ١٩٤٢ ص ١١٠٢ - ١١٠٥ .

(١١٧) الاهرام ، المصرى ٦/٩/١٩٤٢ ، الاهرام ١٣/١٠/١٩٤٢ ، فؤاد سراج الدين ، لماذا الحزب الجديد ص ٥٨ .

ج - الوكلاء المفوضون الذين يمثلون أصحاب العمال .

د - المرضى وعمال المستشفيات على أن لهؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال ان ينشئوا لهم جمعيات ترعى مصالحهم المشتركة (٢١٨) .

وهكذا تم التمييز بين العمال الذين لهم حق تأليف النقابات وغيرهم بناء على رغبة الحكومة لأن بعض الاعضاء داخل مجلس النواب والشيوخ كانوا يطالبون بحرمان عمال البيوتات (الخدم) من حق تأليف النقابات بحجة أنه ليس من المعقول أن تتدخل النقابة في العلاقة بين الخادم ومخدومه وقد يلجأ الخدم الى إعلان الاضراب وهذا لا يتفق مع العلاقات العائلية والعادات الشرقية ، وأن السبب الذي يدعو عمال الصناعة والتجارة الى تأليف النقابات هو حاجتهم الى الاستقرار النفسى وحمايتهم من أصحاب العمل مع مراعاة أن عمال المصانع والشركات أرفع في مستواهم الاجتماعى من الخدم والطهاة والسائقين . وحرصا من الحكومة على ضمان حق الخدم ومن شاكلهم أضافت الحكومة اقتراحا يقضى بالاعتراف لهم بحق الدخول فى النقابة بشرط ألا تتدخل النقابة فى العلاقة بين الخادم ومخدومه ، ولذا فأننا نعتقد أن النقابة قد فقدت أهميتها بالنسبة لتلك الطبقة كما أن الحكومة قد جردتهم من أهم حق من الحقوق النقابية وهو الاضراب « حيث لا يجوز لهم الاضراب واذا قرروا الاضراب وجب حل لنقاباتهم » (١١٩) .

ووفق مضابط مجلس النواب فقد تمسكت الحكومة بحق العمال الخصوصيون (الخدم - السائقون - وغيرهم) فى الاشتراك فى النقابة على الرغم من أن الاغلبية البرلمانية كانت تميل الى خروجهم من النقابة وهذه نقطة تسجل للوفد وأوزير الشئون الاجتماعية عبد الحميد عبد الحق الذى فجع بمهارة فى اقناع الاعضاء بأن هذا التمييز يعد مخالفا للدستور ولذا فالحكومة لا يمكنها الفصل بين العمال بغض النظر عن نوعية العمل ، ومما

(١١٨) القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ملحق بمضبطة مجلس النواب - الجلسة

السادسة والعشرون ٣ ، ٤ ، ٥ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٢٠٢ .

(١١٩) مضابط مجلس النواب - الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨ يولية

١٩٤٢ ص ١١٤٥ ، الجلسة ٢٦ ص ١٢٠٦ - ١٢١٥ .

يؤخذ على هذا المشروع أنه جرد النقابة من حق ممارسة النشاط السياسى والدينى (١٢٠) • على اعتبار أن مثل تلك النشاطات لا تدخل فى الغرض الذى أنشئت من أجله النقابة ، كما أنها حرمت عمال الزراعة من الاشتراك فى تلك النقابة على اعتبار أن من حقهم تكوين نقابة خاصة بهم وكان الاولى عدم التفرقة بين العمال الصناعىون والزراعيون ومن هنا فقد فشل العمال لزراعيون فى اقامة نقابة ترعى مصالحهم وتحميهم من بطش أصحاب العمل وفى الوقت الذى قطعت فيه نقابات العمال شوطا كبيرا فى رفع مستوى العمال وحماية حقوقهم كان العمال الزراعيون يعيشون فى ظروف اجتماعية لا تتفق بأى حال وأحياء الأدمية ويعتقد بعض المؤرخين المعاصرين أن حرمان عمال الزراعة من حق تكوين النقابات هو خوف أعضاء مجلس النواب والشيوخ من أن عمال الزراعة قد يعمدون الى الاضراب مما يشل حركة الاقتصاد ويكون مصدر خطر على البلاد وكذلك يسرى الخوف من أن تكون النقابات سبيلا لتسرب المبادئ الشيوعية داخل الريف مما يؤدى الى اثاره النزاع بين الملاك ومزريعيهم (١٢١) • وهذا الرأى يحمل قدرا كبيرا من الحقيقة على الرغم من أن الاعضاء البرلمانيون (وهم من كبار الملاك) لم يعلنوا هذا صراحة •

لقد كان قانون الاعتراف بالنقابات مخيبا لآمال العمال حيث خضعت النقابات لرقابة البوليس وفرض عليها ضرورة ابلاغه عن الاجتماعات التى تزمع النقابة عقدها قبل موعدها بوقت كاف ، كما نص القانون على أن من حق الحكومة حل النقابة اذا رأت السلطة أنها انحرفت عن الغرض الذى اقيمت من أجله ولهذا فاننا نعتقد أن الدافع وراء اهتمام الحكومة باقامة نقابة شرعية للعمال كان دافعا حزبيا فى الدرجة الاولى •

واستكمالا للمامح التشريعية العمالى فقد أصدرت الحكومة قانونا بتحديد ساعات العمل ، حيث نصت المادة السادسة من هذا القانون على أن مدة العمل الفعلية ثمانى ساعات فى اليوم أو ثمانية وأربعون ساعة فى الاسبوع ، ومدة العمل ليلا ست ساعات ، ونصت المادة السابعة على أن العمل سبع ساعات

(١٢٠) المصدر السابق •

(١٢١) د • رؤوف عباس • الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢

ص ١٦٦ •

في اليوم في الاعمال الخطرة بالصحة وخمس ساعات اذا كان العمل ليلا .
وقد حدد القانون الاعمال الخطرة أو المضرّة بالصحة فيما يأتي :

- ا - أعمال المناجم والمحاج
- ب - صناعة المواد الكيماوية والمواد القابلة للانفجار والغازية .
- ج - صناعة المواد السامة أو المضرّة بالصحة .
- د - شحن وتفريغ الحبوب والمواد الغذائية (١٢٢) .

وعلى الرغم من القيود التي فرضت على النشاط النقابي الا أنه قد خطا خطوات هامة مع نهاية سنة ١٩٤٥ حيث كان الاتحاد الدولي لنقابات العمال قد دعا اتحادات العمال أن يرسلوا مندوبيهم في المؤتمر المزمع اقامته في باريس وسافر من مصر وفدان يمثلان اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصري ، ومؤتمر نقابات القطر المصري وأمكن توحيد الوفدين في وفد واحد حيث نوقشت مشاكل الاجور والبطالة وطرد القوات الاجنبية من وادي النيل وأثر الاستعمار البريطاني على تأخر الصناعة وتفاقم المشكلة الزراعية وتقييد الحريات واستطاع الوفد المصري أن يحصل من المؤتمر على قرار يندد بالاستعمار في مصر (١٢٣) .

ومع الاقتراب من نهاية الحرب بدت مشكلة عمالية ذات نتائج اجتماعية خطيرة فلقد نشأت السلطة العسكرية البريطانية أثناء الحرب العديد من المصانع التي تخدم أغراض الحرب ولما كانت على وشك الانتهاء منها فان ألوفاً من العمال الذين يعملون في هذه المصانع سوف يتعطّلون عن العمل وسوف يترتب على ذلك العديد من الآثار الاجتماعية الخطيرة ولذا فقد اقترحت الحكومة المصرية شراء تلك المصانع وقبلت بريطانيا هذا الرأي مع تحفظ واحد وهو أن يكون للسلطات البريطانية حق نقل بعض المصانع التي يقتضى نقلها الى الشرق الاقصى (١٢٤) (حيث كانت الحرب مازال مستمرة) .

(١٢٢) نص قانون تحديد ساعات العمل ، ملحق بمضبطة مجلس النواب
الجلسة الثلاثون ٧ أغسطس ص ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ .
(١٢٣) شهدى عطية الشافعى - الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٢ ص ٢٢٥
(١٢٤) د. ميكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٩٩ .

وبصرف النظر عن المبلغ الذى قدرته الحكومة البريطانية ثمننا لتلك المصانع أما كان لبريطانيا أن تتنازل لمصر عن تلك المصانع بلا مقابل : وهل كل التضحيات التى قدمتها مصر لبريطانيا خلال لحرب لا تعد ثمننا باهظا لتلك المصانع الصغيرة ؟

ولعل أخطر الآثار الناجمة من الحرب تلك الحركات التبشيرية التى أخذت تفسد وسط صفوف المصريين وفى التجمعات الجماهيرية وخصوصا وسط المرضى فى المستشفيات ولقد أغفلت السلطات البريطانية أعينها عن تلك المهام الخطيرة فى الوقت الذى كانت السلطات البريطانية ترصد كل حركة فى المجتمع مما يجعلنا نعتقد بأن هذه الانشطة كانت تدور فى اطار السياسة البريطانية .

ولعل هذا النوع من النشاط قد بدأ بصورة أكثر وضوحا داخل المدارس الاجنبية حتى كان يفرض على الطلاب حضور الندوات التى تعقد لهذا الغرض وهطالبة الطلاب باعداد بعض البحوث عن موضوعات ذات صبغة تبشيرية مثل سماحة المسيحية وغير ذلك من الموضوعات (١٢٥) . ومما يلفت النظر انتشار الجماعات التبشيرية وتعدد مسمياتها وكنها تحمل أسماء ذات طابع دينى مثل جماعة مساعدة الايتام ، وجماعة أصدقاء المرضى وغير ذلك من المسميات ولقد نجحت تقارير البوليس السياسى فى رصد تحركات معظم تلك الجماعات وخصوصا علاقتهم بسفارات دول الحلفاء فى القاهرة حيث كان زعماء تلك الجماعات يترددون على سفارات فرنسا ، وأمريكا وانجلترا وخصوصا فى غير أوقات العمل الرسمية (١٢٦) مما يزيدنا اعتقادا بأن هذا النوع من النشاط يعد جزءا من مهام سفراء دول الحلفاء فى القاهرة وفى الوقت الذى كان الوفد يتتبع الخصوم السياسيين ويزج بهم فى السجون بلا تحقيق أو مساءلة أغضت الحكومة أعينها عن هذا النشاط الخبيث ومما يضاعف من مسئولية الحكومة أنها كانت على بينة من كل تلك التحركات مما اضطر أحد أعضاء مجلس النواب الى التقدم بسؤال الى وزير الداخلية حول ما تقوم به

(١٢٥) تقارير لبوليس السياسى ، محفظة ٤٣ ملف ١ - ١٣ وثيقة

رقم ٨٨ بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٣ .

(١٢٦) المصدر السابق وثيقة ١٣٣ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٤٣ .

مستشفى هرمل بالتبشير بين المرضى من الفقراء المسلمين . ولعل أخطر ما في الامر أن الحكومة لم تكذب هذا الخبر وإنما أعلن وزير الداخلية بأن الوزارة ستخطر ادارة المستشفى بضرورة ابطال هذا النوع من النشاط (١٢٧) .

ويبدو أن طلبة الازهر كانوا من أولى القوى التى قدرت خطورة الامر ولذا فقد تقدم بعض الطلاب بعريضة الى رئيس مجلس الوزراء يلفتون نظره الى خطورة الدعايات التى تقوم بها بعض الجماعات وخصوصا وسط المدارس والمستشفيات وطالبت العريضة بفرض التعليم الدينى فى المدارس وخصوصا المدارس الاجنبية (١٢٨) .

والملاحظ أن الحكومة لم تقدر خطورة الامر حيث لم تتخذ أى نوع من الاجراءات ضد تلك الجماعات ومن الصعب الحصول على احصائية تحدد حجم الانجازات التى قاهت بها تلك الجماعات نظرا للطابع السرى الذى كان مفروضا على هذا النوع من النشاط ولذا فمن الصعب الحكم على النتائج التى حققتها تلك الجماعات .

الا أن ما نستطيع أن نجزم به هو مسئولية الحكومة المصرية رتغافها عن خطورة الامر وبلا أى مساءلة .

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا أن نطرح تساؤلا : ما هى العلاقة بين كل ما تقدم وحادث ٤ فبراير ونتائجه السياسية .

ولابد من تقرير حقيقة تاريخية : ان ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ من ارهاب الملك فاروق وكل من تسول له نفسه الخروج من دائرة لنفوذ البريطانى لم يكن هدفا بريطانيا وإنما يعد وسيلة لاختضاع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا لخدمة الدول المتحالفة .

(١٢٧) مضبطة مجلس النواب الجلسة الثانية والثلاثون ١٩ أغسطس

١٩٤٢ — قدم السؤال النائب عبد الحميد الرمالى — ص ١٤٨٧ .

(١٢٨) تقارير البوليس السياسى (مصدر سبق ذكره) وثيقة ١١٥

(سرى) .

وبلا شك فقد نجحت السياسة البريطانية في تحقيق أغراضها حيث خضع الاقتصاد المصرى لصالح الدول الحليفة .

أما من الناحية السياسية فإن تطبيق الاحكام العرفية فى مصر فى الوقت الذى لم تتمكن السلطات البريطانية من تطبيقه فى بريطانيا ذاتها يعد نجاحا باهرا من وجهة النظر البريطانية ، وأيضا من لى ناحية العسكرية حيث قدمت الامكانات المصرية لخدمة القوات المحاربة ومن هنا فقد عاشت مصر وكأنها دولة محاربة فى الدرجة الاولى .

ولا يمكن الفصل بين كل ما تقدم والمتغيرات الاجتماعية ، وليس من قبيل المصادفة على سبيل المثال أن تقدم حكومة ٤ فبراير على إصدار العديد من التشريعات ذات الصبغة الاجتماعية مثل قانون النقابات ، وتحديد ساعات العمل وغير ذلك من القوانين التى سبق الحديث عنها الا لى تقلل من حجم الآثار التى تركها هذا الحادث وسط صفوف الشعب المصرى ولذا فإنه لا يمكن الفصل بين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأن تلك المظاهر الثلاثة تعد نتاجا مؤكدا لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ...



الفصل الثامن

- العلاقة المصرية البريطانية على ضوء المتغيرات الجديدة

- الأطماع البريطانية في مصر بعد ٤ فبراير ١٩٤٢

- سياسة بريطانيا •

- سياسة بريطانيا العربية •

الأطماع البريطانية في مصر بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ :

إذا كانت معاهدة ١٩٣٦ قد وضعت شكلا محددا للعلاقات المصرية البريطانية فان قيام الحرب العالمية الثانية يعد - من وجهة النظر البريطانية - مبررا معقولا للخروج على تلك المعاهدة ووقوع العديد من التجاوزات التي أحدثتها بريطانيا بحجة « داعى الحرب » وبكل المقاييس فان ما حدث في ٤ فبراير يعد انتهاكا قانونيا لنصوص المعاهدة وتدخل في عمل يعد من أخص شئون السيادة المصرية التي قررتها المعاهدة (١) .

وعلى ضوء كل ما حدث في ٤ فبراير فقد تخطت العلاقات المصرية البريطانية مرحلة الرجوع الى نصوص المعاهدة والثوب الى مرحلة جديدة تعد في الدبلوماسية المعاصرة : شكلا من أشكال التسلط السياسى ، والذي ترتب عليه بالضرورة انتهاكا اقتصاديا وعسكريا وأخلاقيا .

والغريب في الامر أن حكومة ٤ فبراير ظلت تسوق العديد من المبررات ليس دفاعا عن سياستها فقط وانما للدفاع أيضا عن سياسة بريطانيا بحجة « تأمين الديمقراطية » (٢) وتناست الحكومة أن الاحتلال البريطانى لمصر منذ ١٨٨٢ يعد انتهاكا صارخا لمبدأ الديمقراطية وأى وعود سوف تقدمها بريطانيا تعد هن باب السراب الذى لا وجود له ، وتمكنت السياسة البريطانية من أن أن تطبق على مقدرات الشعب المصرى وتوجه لاقتصاد المصرى ليخدم أهداف الحرب مما دعا اقتصاديا بارزا كالدكتور عبد الجليل العمرى أن يقول فى وصف الحالة : لقد كان الاقتصاد المصرى كبقرة ترعى فى أرض مصر ولكن ضروعها كانت تحلب خارجها (٣) . وهذا ما يضاعف من اعتقادى بأن ما حدث في ٤ فبراير لم يكن هدفا بريطانيا وانما كان وسيلة لاختضاع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا بهدف خدمة الحلفاء .

-
- (١) محمد عبد القادر : محنة الدستور ص ١٠٤ مرجع سبق ذكره .
 (٢) مضابط مجلس النواب - الجلسة الرابعة والاربعون ٣١ مايو - أول يونية ١٩٤٣ - دور الانعقاد الثانى ص ١٨٥٠ ، ١٨٥٦ .
 (٣) محمد حسنين هيكل : مصر لا لعبد الناصر الطبعة الثانية بيروت ١٩٨٢ ص ٩ .

ولعل السياسة البريطانية كانت تدرك جيدا ما أصاب الوفد من جراء ٤ فبراير ولذا فقد حرصت على أن تعمق هذا المفهوم لدى الجماهير الوفدية الكاسحة ، وليس من قبيل المصادفة أن ينعم على السفير البريطاني بلقب « لورد » عقب ٤ فبراير وأن يذهب النحاس باشا مهنئا حيث استعرض مع السفير قوات من الجيش البريطاني في ميدان الاسماعيلية (٤) .

ويبدو أن النحاس قد أراد أن يناور مناورة سياسية للفت نظر الرأي العام حيث تحدث شفويا مع السفير البريطاني حول اشراك مصر في مفاوضات الصلح ، على الرغم من أن مصير الحرب لم يكن قد تقرر بعد الا أن الحكومة البريطانية لم تجد ما يحول دون اشراك مصر في جميع المفاوضات التي تمس مصالحها بالاضافة الى أن الحكومة البريطانية لن تتدخل أثناء هذه المفاوضات في مناقشة أى شيء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأي مع الحكومة المصرية (٥) .

ووفقا للمعنى السابق فإن الحكومة البريطانية ستبذل كل معاونتها ليتحقق لمصر أن تمثل على قدم المساواة بين جميع مفاوضات الصلح التي تمس مصالح مصر مباشرة فالقيد ينصب على مصالح مصر المباشرة أى أنه فيما عدا مصالح مصر المباشرة لا تسعى بريطانيا حيث لا يكون هناك مبرر لكي يكون لمصر مكان في هذا المؤتمر ، وتفسيرا لهذا النص فإنه من المفترض ضمنا أن يتعرض المؤتمر لمصالح مصر غير المباشرة من غير أن تكون مصر موجودة ، وأكبر مثل على هذا هو قضية السودان ، فوفقا للمبدأ السابق فإن السودان يعتبر قضية مصرية غير مباشرة ولذا ستكون بريطانيا طرفا عن مصر في تلك القضية وهو ما يتعارض تماما مع حق مصر السياسى في السودان .

أما القول : بأن حكومة جلاله الملك لن تدخل في أثناء هذه المفاوضات في مناقشة أى شيء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأي مع الحكومة

(٤) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ١١٣ ،

١١٥ ، الدستور المصرى ١٥ يناير ١٩٤٣ .

(٥) مضبطة مجلس الشيوخ : الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادى

الثامن عشر ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ ص ١٣ ، ١٤ .

المصرية . فان هذا النص لا يتفق ومصالح مصر الوطنية لأن مصر اما أن تكون وصلت الى أن تمثل في المؤتمر وهي بذلك موجودة باعتبارها عضواً فيه وهذا يمكنها من التحدث عن نفسها وابداء آرائها والدفاع عن مصالحها . واما أن تكون فشلت المساعي لاشراك مصر في المؤتمر وهنا يكون النص غاية في الخطورة لأن معناه أن بريطانيا تستبجح لنفسها أن تتحدث عن مصر وأن تتفاوض عن مصالحها المباشرة ، ومصر تقبل ذلك وتكتفى بمجرد أخذ رأيها خارج المؤتمر الامر الذي دعا أحد أعضاء مجلس الشيوخ البارزين الى القول : ان كان للحماية الخارجية معنى ، فحدثوني ، ما هو هذا المعنى اذا لم يكن أن دولة تتحدث عن أخرى وتقضى في صوالحها (٦) .

ومزيديا من احراج الحكومة فقد أجمعت المعارضة على أن مطالب مصر واضحة لا غموض فيها ولا تحتاج الى مؤتمرات لحلها وهي : الجلاء عن مصر والسودان وبذلك نكون قد قطعنا خطوات كبيرة لتحقيق مصالح مصر (٧) .

وعلى الرغم من أن مصر كانت تقطع الى اليوم الذي تتحرر فيه من قيود التبعية البريطانية الا أن حكومة الوفد قد سعت لاستقدام بعض الخبراء الانجليز في مجال الاقتصاد مما كان سببا في تفاقم حالة القلق لدى المصريين وخصوصا وأن مصر في تلك الفترة كان لديها المجلس الاقتصادي الاعلى وهو هيئة رسمية تضم مجموعة من الخبراء الممتازين في المسائل المالية والاقتصادية ولدى مصر أيضا اللجنة المالية بوزارة المالية ، واللجنة المالية في مجلس النواب ومثلها في مجلس الشيوخ ولدى مصر أيضا طبقة عظيمة من رجال المال والاعمال الذين يتولون فعلا مشروعات ومؤسسات مالية واقتصادية فهذه الهيئات وكل تلك المؤسسات سواء كانت رسمية أم غير رسمية ألا يوجد فيها من يصلح بأن تسترشد به الحكومة ؟ (٨) .

(٦) مضبطة الشيوخ — الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢

ص ٥٢ ، ٥٣ من كلمة الشيخ بهي الدين بركات .

(٧) المصدر السابق ص ٥٤ ، محمد بهي الدين بركات : صفحات من

تاريخ القاهرة سنة ١٩٦١ ص ١٥١ .

(٨) المصدر السابق الجلسة الخامسة والاربعون ١٥ يولية ١٩٤٣

ص ٨٦٩ من كلمة الشيخ عبد الرحمن الرافعي .

وهذا ما يدعونا الى القول بأن ادخال خبراء انجليز بحجة اصلاح الخلل في الاقتصاد المصرى يعد سياسة بريطانية قصد بها تطويع لاقتصاد المصرى وتوجيهه بما يحقق المصالح البريطانية حيث تشير مذكرات رئيس البوليس السياسى الى تعدد المطالب البريطانية وتنوعها فى كل مرافق الحياة المصرية وكانت كل الطلبات تجمع فى مكتب رئيس الحكومة حيث يصدر أوامره الى كل الهيئات ووضع الاهتمام البريطانى وفى كثير من الاحيان كانت تصدر الاوامر من النحاس باشا تليفونيا حتى لا يقع فى حرج اذا ما بعث بالذاكرة البريطانية (٩) .

وعلى الرغم من التحالف القائم بين بريطانيا وأمريكا وحصول الاخيرة على قدر من الامتيازات التى تتمتع بها بريطانيا داخل الاراضى المصرية الا أن السفير الامريكى (كيرك) قد طلب من ايدن وبطريقة ودية محاولة كسب ود الملك فاروق وترضية خاطره بسبب ما لحقه من جراء ٤ فبراير وأضاف السفير الاهريكى بأن المعاملة الخسنة التى اختص بها الدبلوماسيون البريطانيون الخديو عباس حلمى لم تسفر الا عن تحويئه الا كاره لكل ما هو بريطانى ، وعلى حد تعبير السفير الاهريكى : أن الصراع الدائر بين بريطانيا والملك فاروق يجعلنا نسير على الحبال بصورة خيالية لطيفة (١٠) .

ولعل الحكومة البريطانية فى محاولة منها للوقية بين الشعب المصرى والملك فاروق فقد أشادت من خلال البيانات التى صدرت بصفة رسمية من الخارجية البريطانية بالروح المعنوية العالية ورباطة الجأش التى يبديها المصريون وخصوصا فى الاوقات العصيبة (١١) . وفى الوقت نفسه فقد شككت فى نوايا القصر عن اعتبار أنه يأخذ موقفا مناهضا للشعب المصرى من خلال تأييده الواضح للمحور (١٢) .

(٩) مذكرات اللواء ابراهيم أمام رئيس البوليس السياسى الجمهورية
١٦ يناير ١٩٥٦ .

(١٠) الوثائق الامريكية برقية رقم ٣٤٤ من كبرك الى حكومة ١٣ ابريل
١٩٤٣ .

(١١) الاهرام ، المصرى ١١ يناير ١٩٤٣ .

(١٢) محسن محمد التاريخ السرى لمصر ص ٤١٠ .

وأخذت الصحافة البريطانية تشيد بأهمية الدور المصرى حيث كتبت « التايمز ٢٠ أغسطس ١٩٤٢ » تقول : ان كثيرا من الناس لا يدركون مبلغ ما تدين به الجيوش البريطانية فى مصر للحكومة المصرية فقد وضعت موانئ البلاد ومطاراتها وطرقها وكل مرافقها تحت تصرف الجيوش المتحالفة ، وقال المستر تشرشل حين مر بالقاهرة فى رحلته الاخيرة : ان مصر ولو أنها كانت لاتزال بلدا محايدا فليس من الحق مطلقا أن يقال أنها لم تقم بدور مهم ومشرف لا فى دفاعها عن نفسها فحسب بل فى الصراع العالمى الذى أخذ الآن يتقدم تقسما عظيما نحو نهايته (١٣) .

وبالرغم من كل التصريحات التى أطلقها الساسة الانجليز والتى تشيد بموقف مصر وشجاعة حكومتها الا أن بريطانيا لم تقدم بديلا مرضيا لحل القضية الوطنية التى بددتها أحداث الحرب ولم تفقد الحكومة المصرية الوسيلة التقليدية فى الاشادة بمبدأ الديمقراطية التى تحارب من أجلها الدول المتحالفة ضد الفاشية والنازية (١٤) .

ولعل ما تعرضت له مصر منذ سنة ١٨٨٢ ما يقف دليلا على عدم صدق بريطانيا بصرف النظر عن مبدأ الديمقراطية أو الفاشية . ومبالغة من الحكومة المصرية فى صدق نواياها تجاه بريطانيا فقد زج بالعديد من المصريين فى غياهب السجون وبلا أى محاكمة ولعل هذا فى حد ذاته يعد تناقضا صريحا لفكرة الديمقراطية وعملا بمبدأ الديكتاتورية ولذا فاننى أعتقد أن كل التصريحات التى أطلقتها الدوائر البريطانية كانت من باب ترضية خاطر المصريين ويبدو فما أعلنه المستر تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا) ما يؤكد وجهة نظرنا حيث أعلن : أننا مسئولون طيلة الحرب عن المحافظة على العلاقات الطيبة مع الدولة المصرية التى وقيناها شر اعتداء القوات الايطالية والالمانية (١٥) .

(١٣) عبد الرحمن الرافعى : مرجع سبق ذكره ج٣ ص ١٣٢ .

(١٤) الوفد المصرى ١٤/١١/١٩٤٢ ، ٩/١٢/١٩٤٢ .

(١٥) مجلة روز اليوسف ١١/٥/١٩٤٤ .

وهذا التصريح يتناقض بشكل واضح مع ما سبق أن أعلنه قشربل مرارا وهو يثنى على موقف مصر أيام العلمين ، ذلك الموقف الرائع الذى لولاه لتغير مصير الحرب وتبدو تلك المناظرات فى بيان قشربل لأن لك الحرب التى كانت تخوضها انجلترا فى الصحراء الغربية لم تكن من أجل مصر بدليل بيانات الشكر التى بعث بها عدد كبير من الساسة الانجليز والقى تشيد برباطة جأش المصريين ، فليس من المعقول أن يتولى رجل الدفاع فى بيتك ثم يشكرك لأنك أمّنت له مؤخرته ولو أنه كان يدافع عنك لما رضى بأقل من وقوفك الى الى جانبه ؟ ولكن كان يدافع عن نفسه وهو فى بيتك وكان من واجبه أن يشكرك لأنك ساعدته وأمنته (١٦) . فانجلترا لم تكن تدافع عن مصر وانما كانت تدافع عن امبراطوريتها ، ومصر تستحق الشكر لانها جعلت هذا الدفاع ممكنا بتركها أرضها وكافة مواصلاتها وتقديمها قوت يومها الى قوات الحلفاء ولم يكن هذا ممكنا الا اذا كانت هناك حكومة مصرية تتخذها بريطانيا وسيلة لتحقيق كل أغراضها ولذا فان ما حدث فى ٤ فبراير ليس أمرا عاديا وانما كان استراتيجية بريطانية واضحة المعالم والاهداف .

ويعلق الدكتور أحمد ماهر على البيان السابق للمستتر قشربل قائلا :
افنى لا أجد مسوغا لأن يمتن على مصر لوقايتها، من اعتداء المحور لان المعاهدة المصرية البريطانية تحتم أن تشترك معنا بريطانيا فى صد الهجوم الذى يشن علينا . أما فى هذه الحالة التى لم تكن طرفا فيها فلم تكن مصر الا ميدان حرب بين بريطانيا والمحور (١٧) .

وقد علق أحد زعماء الاحزاب السياسية المعارضة بقوله : ان تصريح المستتر قشربل مسألة معروفة فى السياسة البريطانية التى كثيرا ما تلجأ الى هذه الوسيلة لاغراض سياسية ترمى اليها (١٨) .

(١٦) من بيان أحمد ماهر ردا على ما أعلن قشربل : بمجلة روز اليوسف
١٩٤٤/٥/١١ .

(١٧) مضابط مجلس لشيوخ — الجلسة الرابعة والاربعون ٨ مايو
سنة ١٩٤٤ ص ٣١٨ ، ٣١٩ ، روز اليوسف ١٩٤٤/٥/١١ .

(١٨) مضابط الشيوخ المصدر السابق — من كلمة حافظ رمضاء رئيس
الحزب الوطنى .

ولعل الغرض من اعلان تشرشل أن يقلل من الاتار السياسية التي نطمح اليها مصر مقابل وقوفها بجانب الحلفاء .

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا القول : لقد كان التدخل البريطانى السافر فى ٤ فبراير ١٩٤٢ فرصة لكى تحقق بريطانيا كل أغراضها بما يؤدى الى استقرار الاوضاع المصرية بهدف تطويع الاقتصاد لمصرى لخدمة الحلفاء .

وقد نجح لامبسون فى تحقيق كل الاغراض أعظم نجاح كما أن ما حدث فى ٤ فبراير أتاح للنحاس الفرصة لكى يحد من سطوة القصر وهيئته وهذا مما ضاعف من حدة الصراع القائم بين القوتين ، ولا يتورع النحاس من أن يقدم نقدا مريرا للملك طالبا اياه بتغيير موقفه تجاه الحلفاء . وأضاف النحاس أنه مصمم مادام رئيسا للوزراء على أن تكون مصر قاعدة آمنة مستقرة حتى يتمكن الحلفاء من تحقيق النصر مما أثار هذا الحماس سخرية الملك فاروق الذى أعلن أن بريطانيا لن تقف دائما الى جانب النحاس فلقد خذلته سنة ١٩٣٧ . وبما أن حديث فاروق كان يحمل قدرا كبيرا من الحقيقة فلقد أجاب النحاس بأنه لا يعبأ بما يفعله البريطانيون سواء أيدوه أم خذلوه وأنه يلتزم فقط بالمعاهدة وأن مهمته بسيطة للغاية وهى الحفاظ على الديمقراطية وهنا يثور الملك متهما النحاس صراحة بأنه يتخذ من الديمقراطية وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية للغاية (١٩) .

ويبدو أن الانتصارات التي أحرزها الحلفاء وعلى كل جبهات الحرب كانت سببا كافيا لكى يبدى الملك قدرا من التعاطف مع قضية الحلفاء ولعل أحمد حسنين « رئيس الديوان » قد لعب دورا هاما فى اقناع الملك بوجهة النظر تلك حتى يبدو أمام بريطانيا كأنه بديل معقول عن الوفد (٢٠) .

ولعل القصر قد قطع شوطا كبيرا فى اتناع بريطانيا بالعدول عن سياستها التي تهدف الى مناصرة الوفد الى أقصى حد ممكن ، وبالرغم من أن الوفد قد استنزف كل امكانياته منذ ٤ فبراير الا أن الحكومة البريطانية اعتقادات

(١٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٧٢ من لامبسون الى حكومته ٥ مارس ١٩٤٣ .

(٢٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سيتى للقاهرة

منها بأن لوفد قد جيء به لاداء مهمة محددة فلا بد من استثمار فترة حكمه الى أقصى حد ممكن .

وتشير الوثائق الاريكية الى أن بريطانيا قد نجحت الى حد كبير في استثمار حكومة ٤ فبراير سواء في الاوضاع السياسية أو لاةقتصادية ويشير نفس المصدر الى أن شعورا وطنيا قويا يسود البلاد وقد يجد ٤٢ متنفسا بشكل أو آخر قبل مرور وقت طويل على اعتبار أن الحكومة الحالية غير قادرة على التوفيق بكفاءة بين المطالب البريطانية والقلاقل الداخلية التي تسود البلاد (٢١) .

ولعل حكومة ٤ فبراير قد أدركت ألعيب السياسة البريطانية وخصوصا بعد انتصارات العلمين ونزول القوات الامريكية في شمال أفريقيا حيث ساد الاعتقاد بأن خط الحرب قد ابتعد عن مصر الى غير رجعة مما دفع النحاس الى أن يصرح بمطالب مصر القومية مؤكدا على ضرورة الاستقلال وبذل أعظم اهتمام لحماية المصالح الوطنية الا أنه قد اعترف بأن انجلترا لم تقصر في أى وقت من الاوقات ممها كان عصيبا في مراعاة أقصى احترام لاستقلال مصر بحمايتها (٢٢) .

والملاحظ على تصريح النحاس أنه أراد ان يقطع على المعارضة ما تدعيه نفسها من الزعامة الوطنية ولعله كان يهدف أيضا الى أن يذكر بريطانيا بأن لوفد مايزل القوة السياسية القادرة عن التأثير في المجتمع المصرى .

وفي الوقت نفسه فان اعلانه عن الاستقلال لم يكن واضحا بل اتسم بالزيادة حيث اعترف بأن بريطانيا قد احترمت استقلال مصر وبذلت أعظم اهتمام لحمايتها ، ولو كان النحاس صادق النية لتقدم رسميا بطلب الجلاء لذا فاننا نعتقد أن ما أعلنه النحاس لم يكن الا من باب تهدئة المشاعر الملتهبة قطع الطريق على أحزاب المعارضة والتي نجحت في استثمار حادث ٤ فبراير نظم نجاح .

(٢١) وثائق الخارجية الامريكية تقرر برقم ٤٨٣ من كيرك الى حكومته

٣ سبتمبر ١٩٤٣ .

(٢٢) المصرى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٣ .

وعلى ما يبدو فإن الحكومة البريطانية قد أخذت من الحرب العالمية الثانية فرصة لمزيد من السيطرة على مصر وبدأ واضحا أهمية الدور الذى لعبته مصر من خلال لصراع العالمى سواء سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا فلم يكن من المعقول أن تقبل بريطانيا الخروج من مصر طواعية ولعل احدى الصحف البريطانية أدركت هذا المعنى قائلة : ان المهمة الشاقة لتى تواجه بريطانيا حاليا هى صيانة المصالح الجوهرية لتى أخفتها أمانة فى عنقها لحساب الامبراطورية البريطانية غير أن لاحوال قد تبدلت تبديلا تاما ولذا فإن العودة الى النظام الذى كان قائما قبل لحرب هو أضمن الطرق (٢٢) .

وبالرغم من تعدد العوامل الموضوعية التى أوصلت مصر الى هذه الدرجة من التردى الا أن حادث ٤ فبراير وما ترتب عليه من أحداث يعد الاساس الذى تفجرت منه قضية الصراع والذى حمل بعدا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وقد يبدو أن موقف الوفد يعد غريبا بعض الشئ حيث اتسم موقفه بالسلبية الا أن هذا الموقف لا يصعب تفسيره وانما هو يتطابق الى حد كبير مع الظروف الموضوعية والتى اتت بالوفد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ويتطابق أيضا مع تركيب الوفد الاجتماعى وتكوينه السياسى فبعد أن كان الوفد قائما على أساس الطبقة الوسطى بدأ كبار الملاك وأصحاب رؤوس الاموال الكبيرة يحكمون قبضتهم على سياسة الوفد وبلاشك فإن أول ما تهتم به تلك الطبقة هو حماية مصالحها بصرف النظر عن القضية القومية ولذا فقد اتسمت سياسة الوفد طوال وجوده فى الحكم عقب ٤ فبراير بنوع من المهادنة ، أما طبقة العمال والفلاحين والطبقة الوسطى فلم يكن فى استطاعة تلك الطبقات أن توجه سياسة الوفد العامة ، ولعل السبب فى هذا هو ما أصاب تلك الطبقات من انقسامات وما ترتب على ذلك من اختلافات بسبب تباين وجهات النظر حول ما حدث فى ٤ فبراير وما ترتب على ذلك من انقسام الوفد وخروج مكرم عبيد .

وليس فى موقف الوفد مع كل هذه التناقضات غرابة فهو لم يكن حزبا عقائديا صلبا كما ينبغى أن تكون الاحزاب بل تنقابه من الانتهازية الطاحنة بين أعضائه المتناقضين مع أنفسهم والتى أفقدته مع ظروف الحكم فى ٤ فبراير

رصيدا كبيرا من التأييد الشعبى وجعلته متخلفا عن جماهير الشعب المصرى لعجزه عن فهم المضدود الاجتماعى للثورة (٢٤) .

ومن العوامل الموضوعية التى ضاعفت من شعبية الوفد فى البداية أنه تأسس فى ظل الصراع الأذتر ضد الاحتلال مما أكسبه مقدرًا هائلًا من الشعبية الا أن معاهدة ١٩٣٦ وما ترتب عليها من سياسة المهادنة ومحاولة الوصول الى الحكم بكل الوسائل بما فى ذلك الاستعانة بالمحتل لتحقيق هذا الغرض من أهم العوامل التى أدت الى انصراف الجماهير عن تلك المؤسسة السياسية الوطنية .

وما أن أقيل الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ حتى عاد الى موقفه التقليدى وهو معارضة السياسة الانجليزية مما أفقده القدرة على التأثير فى المجتمع ولا تقويع احدى الصحف الوفدية فتزعم أن « الآن » هو وقت المطالبة بتحقيق الامانى الوطنية ، وتضيف نفس الصحيفة اذا كانت بريطانيا قد شغلت فى الماضى بمسائل الحرب شغلا حال دون أن توجه اهتمامها الى المسائل المعلقة بينها وبين مصر فان اهتمامها بمسائل السلم كمسائل بولونيا ويوغسلافيا وغيرهما يجعلنا نعتقد أن فى امكانها أن تجد الوقت الكافى للنظر فى مطالبنا وفى امانينا القومية (٢٥) .

والسؤال الذى يفرض نفسه : هل لم تكن بريطانيا تهتم بمسائل مثل بولونيا ويوغسلافيا وغيرهما من فبراير ١٩٤٢ وحتى اقالة الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤ ؟ ولذا فاننا نعجب لمواقف الوفد حينما يكون خارج الحكم وترك هذه الغيرة فى أكفان النسيان حينما يكون داخل الحكم .

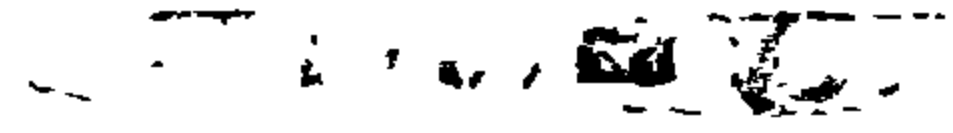
وتبدو تلك الملاحظة ليس على الوفد فقط وانما على غيره من الاحزاب التى تتولى الحكم ، حيث تتسابق الى التسبيح بحمد لاحتلال والتقرب اليه أما التى خارج نطاق الحكم فدورها التقليدى هو المزايدة وشن الحملات ضد

(٢٤) د.عاصم الدسوقي : مصر فى الحرب العالمية الثانية ص ١٤١ .

(٢٥) صحيفة لمصرى ١٩٤٥/٣/٨ .

الاحتلال ، ولعل في حديث الدكتور أحمد ماهر ما يقوم دليلا على هذا الاعتقاد فلقد نشرت كل الصحف بيانا خطيرا لرئيس الحكومة حول العلاقات المصرية البريطانية قال فيه : اننى أصرح بأنه اذا ما ترك الامر لنا فاننا لن نختار حليفا أو صديقا الا انجلترا ، أقر ذلك لان مصالحنا الحقيقية تتفق تماما مع ما تتطلبه انجلترا من مصر وهو حماية قناة السويس وطريقها الى الشرق ، وهذا هو كل ما تريده مصر ، ولذلك لا أجد غضاضة في أن أقول ان سياستنا قائمة على التمسك بصداقة انجلترا والاعتماد عليها (٢٦) .

ومن المؤكد أن هذا التحول الغريب في سياسة الدكتور ماهر يعد تناقضا واضحا في بديهات السياسة عدها بعض أعضاء مجلس النواب تراجعا واضحا في سياسة الدكتور ماهر لأن مصر قد بذلك كل ما في استطاعتها وعلى بريطانيا أن تثبت حسن نواياها ، وأن رئيس الحكومة أحمد ماهر طالما اعترض على مسلك انجلترا مصر فما هو المقابل الذى اضطر رئيس الحكومة الى العدول عن رأيه لسابق (٢٧) .



وجريا على سياسة الزايدة فقد تقدم الوفد بمذكرة للسفير البريطانى ، يولية ١٩٤٥) على غرار المفكرة التى قدمها الوفد (١٩٤٠) وهى تتناول المسائل القائمة بين انجلترا ومصر وأهمها مستقبل السودان وطلب الجلاء العسكرى عن مصر (٢٨) .

ولعل انتهاء الحرب العالمية الثانية قد ضاعف من ثقل التبعة الملقاة على كاهل الحكومة المصرية وخصوصا بعد أن ابتعدت الخساطر عن مصر والتى كانت تعتبرها بريطانيا ذريعة تحول دون الحديث عن أى مطالب وطنية . ووفقا لاهمية تلك القضية فقد تقدم أعضاء مجلس النواب المصرى الى رئيس

(٢٦) السياسة الكتلة المصرى ، الدستور ١٩٤٥/٢/٨ .

(٢٧) مضابط مجلس النواب - دور الانعقاد الرابع - ٧ فبراير ١٩٤٥ ص ٣٣٠ .

(٢٨) د أحمد عبد الرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ص ٨٣ .

الوزراء بخصص موقف الحكومة ازاء تعديل معاهدة ١٩٣٦ وعن الخطوات التى اتخذتها فى هذا السبيل (٢٩) .

ويعد تصريح محمود فهمى النقراش فى هذا الصدد أول تصريح من مسئول رسمى يلخص مطالب مصر القومية حيث أعلن ان لم يعد هناك أى سبب يحول دون جلاء القوات الاجنبية عن مصر ، وأن وحدة وادى النيل بمصره وسودانه تتفق وصميم رغبات أبناء الوادى جميعا (٣٠) .

وبالرغم من أهمية هذا التصريح الا أنه لم تواكبه أية خطوة عملية لتحقيق هذا الغرض مما حدا ببعض أعضاء مجلس النواب الى اتهام الحكومة صراحة بالتقصير لأنها لم تفتح بريطانيا فى أمر تعديل المعاهدة وتساءل أحد النواب : هل قام الجانب البريطانى بتنفيذ ما قيده به المعاهدة من قيود ضئيلة الى جانب المكسب الضخم الذى حصل عليه ؟ لم نر الى الآن رئيسا واحدا من رؤساء الحكومات جابه رأى العام بأمر تتدخل لانجليز فى شئوننا الداخلية واذا أردتم أمثلة على هذا التدخل فلعل أبرزها جميعا هو ذلك الحادث الذى روع البلاد يوم أن ذهبت الدبابات الانجليزية الى أعز مكان عند المصريين كى تقدم انذار غاشما (٣١) .

ولعل طرح قضية لعلاقات المصرية البريطانية للمناقشة أمام البرلمان المصرى قد فجرت قدرا كبيرا من الغضب داخل انفوس الاعضاء ويبدو أنها كانت فرصة للنيل من معاهدة ١٩٣٦ على اعتبار أن المتحمسين لها قد اعتقدوا أنها ستحول دون تدخل بريطانيا فى الشئون المصرية (٣٢) .

الا أن الواقع العملى قد أكد عكس هذا المفهوم حيث تدخلت السلطات البريطانية فى سن العديد من التشريعات التى تتعلق بالجيش والاقتصاد وتعيين الوزراء أو اقالتهم ولعل أهم التشريعات التى تدخلت فيها السياسة

(٢٩) مضابط مجلس النواب - الجلسة الرابعة والثلاثون ٦ ، ٧ أغسطس

١٩٤٥ ص ١٦٢ دقدم السؤال النائب نور الدين طراف .

(٣٠) نفس المصدر السابق ص ١٦٢٥ .

(٣١) نفس المصدر ص ١٦٢٦ .

(٣٢) المصرى ٢٠/١٠/١٩٣٧ .

لإسياسة لبريطانية أن لا سفير البريطانى قد حال دون صدور قانون محاكمة الوزراء وهو الذى حال أيضا دون صدور قانون التجنيد الاجبارى وهو الذى لم يوافق على قانون اجبار الشركات على استعمال اللغة العربية (٣٣) .

وتبدو الامور أكثر غرابة اذا ما علمنا أن مصر قد انضمت الى اتفاقية التعمير (١٩٤٣) وبمقتضاها تساهم مصر بـ ١٪ من دخلها القومى للمساهمة فى اعادة تعمير الدول التى دمرها الحرب (٣٤) .

وبالرغم من التضحيات التى قدمها الشعب المصرى طوال سنوات الحرب الا أن السياسة البريطانية الماكرة أخذت تسوف وتماطل وعلى الفور برزت المسألة الوطنية على سطح الحياة السياسية فى مصر ولم يمض وقت طريل حتى أدركت الجماهير المصرية أن حكومة النقرشى تسوف وانتشرت بين الناس عبارة « سياسة الصمت » التى تتبعها الحكومة ولما تحرك النقرشى لم يجد قولا يردده الا أنه ينتظر « الوقت المناسب » فأطلقت عليه الجماهير والصحف « رجل الوقت المناسب » (٣٥) وزادت لهجة المطالبة وانتشر السخط وبدأت المظاهرات الشعبية تملأ الشوارع وترددت هتافات عدائية ضد الاحتلال والحكومة . وما ضائف من احراج الحكومة ودفعها الى التحرك ضمن حدود غير مجدية حيث أرسلت الى الحكومة البريطانية مذكرة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ ذكرت فيها أن انتصار الحلفاء فى الحرب يجعل الكثير من أحكام معاهدة ١٩٣٦ لا مبرر لها ثم ذكرت أن وجود القوات الاجنبية فى مصر يجرح الكرامة الوطنية ولا يستطيع الشعب المصرى الا أن يفسره بأنه دليل محسوس على الريبة ، وأن لحكومة البريطانية ذاتها لا تجد مبررا لها ثم طالبت المذكرة فى نهايتها بتحديد موعد قريب لكى يذهب وفد مصرى الى لندن للمفاوضة فى اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ (٣٦) .

(٣٣) مضابط مجلس النواب - الجلسة الرابعة والثلاثون ٧ أغسطس ١٩٤٥ ص ١٩٣٨ .

(٣٤) المصدر السابق - الجلسة الثالثة - دور الانعقاد غير العادى ١٥ أكتوبر ١٩٤٥ ص ٥٤ .

(٣٥) المصرى والكتلة ، اللواء الجديد ٢ نوفمبر ١٩٤٥ .

(٣٦) نص المذكرة : الاهرام ، المصرى ، السياسة ٢٣ ديسمبر ١٩٤٥ .

وتلكا الرد البريطانى أكثر من شهر ثم جاء فى ٢ يناير ١٩٤٦ ليقول :
ان المبادئ الاساسية التى قاها عليها المعاهدة البريطانية المصرية سلبية فى
جوهرها وأن سياسة حكومة جلالة الملك أن تدعم بروح الصراحة والود
والتعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الامم البريطانية والامبراطورية
فى أثناء الحرب ٠٠٠ وأضاف الرد البريطانى أن الحكومة البريطانية
لديها الاستعداد لاعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة على ضوء
تجاربها المشتركة (٢٧) .

وعلى أثر اذاعة مذكرة الحكومة البريطانية تبين للرأى العام مبلغ سوء
نية الانجليز نحو مصر واصرارهم على ابقاء معاهدة ١٩٣٦ كأساس للعلاقات
بين بلدين ، وكان انتهاء الحرب العالمية الثانية والتضحيات الباهظة التى
قدمها الشعب المصرى ، وعلان ميثاق الاطلنطى ، والحريات الاربع والمبادئ
الحديثة التى قررها ميثاق الامم المتحدة كل أولئك لم يغير من سياسة الانجليز
الاستعمارية حيال مصر وهنا تدخل الحركة الوطنية المصرية دورا جديدا وهاما
يتفق وأهمية تلك المرحلة الراهنة .

سياسة بريطانيا العربية :

ولقد كان من بين الدوافع التى حدثت ببريطانيا الى ارتكاب حادث
٤ فبراير ١٩٤٢ هو رغبتها فى فرض حكومة مصرية تتمتع بثقتها وخصوصا
عندما تدهور موقف بريطانيا العسكرى فى ميادين أوروبا والشرق الاوسط ،
ونظرا لأهمية موقع مصر الاستراتيجى باعتبارها من أهم قواعد بريطانيا
العسكرى فى الشرق الاوسط ، وفى الوقت الذى كانت بريطانيا تفكر فى اعداد
خطتها II بعد الحرب ولما كان أساس هذه الخطة يدور حول أحكام سيطرتها
على الشرق الاوسط الذى صار مركز الثقل فى السياسة العالمية ، كان من
الضرورى لبريطانيا أن تطمئن الى اخلاص الحكومة القائمة فى مصر
حتى يمكن أن تتعاون معها فى تنفيذ هذه الخطة .

(٢٧) مضابط مجلس النواب - مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثانى

ونشرت احدى الصحف البريطانية فصلا تحت عنوان « اعادة بناء الشرق الاوسط » أشارت فيه الى أن حماية المصالح الجوهرية في الشرق الاوسط ضرورة بريطانية تحتمها حاجة الامبراطورية ، والامل الوحيد في نجاح تلك الفكرة هو انشاء هيئة سياسية مستقرة الدعائم في الشرق الاوسط ، تكون مهمتها لتعاون على صيانة المصالح البريطانية ، وليست هناك وسيلة مختصرة توصلنا الى اعادة بناء الشرق الاوسط الا اذا عولجت أسباب القلق وعدم الاستقرار (٣٨) .

ولعل هذا التصور الذي أشارت اليه الصحيفة البريطانية قد سبق العديد من الدراسات البريطانية وأخذت السياسة لبريطانيا تعمل على تنفيذ خطتها مدفوعة في ذلك أولا وقبل كل شيء الى تحقيق مصالحها الخاصة وليس من قبيل المصادفة عودة النحاس باشا الى الحكم في ٤ فبراير وقيام نوري السعيد في الحكم بالعراق في أكتوبر ١٩٤١ عقب تمكن بريطانيا من اخماد ثورة رشيد على الكيلاني ، ولا عجب أن يكون النحاس ونوري السعيد الداعيين الرئيسيين للوحدة العربية فقد حصل كل منهما على منصبه نتيجة التدخل البريطاني وكان كلاهما طموحا في أن يرفع من مركزه بالحصول على شهرة عن طريق اتخاذ سياسة في مجال أوسع وعالي ذلك كان من المناسب أن يعتقد كلا منهما فكرة الوحدة العربية التي يرجع الالهام بها الى بريطانيا (٣٩) .

ولما كانت بريطانيا قد اختارت مصر لتكون محور هذه السياسة لذا كان من الضروري وجود حكومة مصرية محالفة لبريطانيا ، ولعل رغبة بريطانيا في تحقيق هذه السياسة قد تطابقت الى حد كبير مع مصالح الوفد والذي كان يسعى الى تحقيق انجاز عربي يعوض بعضا من شعبيته التي افقدها عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ وقد شهدت فترة ما بين الحربين تفتحا في الوعي العربي ونضجا سياسيا كبيرا أدى الى قيام عدة ثورات تنادى في مختلف البلاد

(٣٨) السياسة المصرية. الاول من ديسمبر ١٩٤٤ نقلا عن صحيفة « التيمس » البريطانية .

(٣٩) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص ١٩٥ ، أحمد طربين : الوحدة المصرية ص ٢٥٠ .

العربية بالاستقلال (٤٠) ، وتعلن سخطها على الاستعمار ومحاولات تقسيم الامة العربية وخاصة عقب معاهدة لوزان ١٩٢٣ والتي قررت توزيع الممتلكات العثمانية العربية بين مناطق نفوذ فرنسية وأخرى بريطانية ، وتعد قضية فلسطين محور العديد من اللقاءات والثورات لتي أتاححت الفرصة لتجسيد وحدة مصير الامة العربية . وتبادل الرأي في المصالح المشتركة وأهمية العمل العربى الموحد وزاد لشعور بالروح لقومية عند اندلاع الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩) مما دفع البعض الى التفكير فى اقامة نوع من الاتحاد بين الشعوب العربية فى الوقت الذى كان العالم العربى يشهد دعايات دول المحور بتأييد الالمانى العربية فى التحرر من لآنفوذ الاجنبى . وتصريحات الحلفاء المضادة التى تبشر العرب بتحقيق آمالهم فى قيام وحدة أوثق بين شعوبهم (٤١) .

ولعل كل هذه الاحداث قد دفعت بريطانيا الى أن تصدر فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ على لسان وزير خارجيتها أنطونى ايدن تصريحاً تعلن فيه تأييدها لالمانى بعض المفكرين العرب فى قيام وحدة بين شعوبهم ، وأنها لذلك ستؤيد تأييدا كاملا أى مشروع ينال اجماع العرب فى هذا الشأن (٤٢) .

وعلى أثر هذا التصريح نشطت الصحف المصرية والبريطانية الى نشر العديد من المقالات والآراء الداعية لاقامة اتحاد فيدرالى عربى شبيه بنظام الولايات المتحدة الامريكية (٤٣) .

(٤٠) أهمها على سبيل المثال ثورة مصر الشعبية سنة ١٩١٩ ، وثورة العراق سنة ١٩٢٠ ، وثورة سوريا ولبنان سنة ١٩٢٥ وثورة فلسطين الاولى سنة ١٩٢٠ ثم ثورتها . الثانية ١٩٣٦ ، ثورة المغرب ضد الظلم الفرنسى والاسبانى وثورة ليبيا ضد الاستعمار الايطالى ١٩٢٣ .

(٤١) لوكاز هيرزويز المانيا الهتيرية والمشرق العربى ص٢٤٤ د٠ مفيد شهاب : المنظمات الدولية القاهرة ١٩٧٦ ص٤١٧ .

(٤٢) مارسيل كولومب : مرجع سبق ذكره ص٢١٢ ، د٠ مفيد شهاب . المنظمات الدولية ص٤١٧ مذكرات حسن يونس ص١٩٥ .

(٤٣) الاهرام الاول من يونية ١٩٤١ ، المصرى والسياسة ٢ يونية ١٩٤١

ويبدو أن بريطانيا كانت تهدف من وراء هذا التصريح الى عدة أمور من أهمها :

أولاً : القضاء على ما بقى لتركيا من نفوذ من منطقة لشرق الاوسط .

ثانياً : أن تتزعم بريطانيا حركة الوحدة العربية من خلال القاهرة أو بغداد وكانت تطمح في أن يتزعم نوري السعيد الوحدة العربية .

ثالثاً : امتصاص غضب الامة العربية عن طريق بعض الوعود التي تتفق الى حد كبير مع آماني العرب ويلاحظ أن اهتمام بريطانيا بفكرة الجامعة العربية قد سبقتها عدة دعوات من بعض المفكرين لعرب وكان الهدف من وراء مثل ذلك الدعوات ايجاد جبهة متحدة ومترابطة ضد خطر الصهيونية في فلسطين (٤٤٢) وعندما وجدت بريطانيا أن مصالحها تتطابق مع تلك الدعوة فانها لم تفعل سوى أن جعلت سياستها تتفق مع الرغبة العربية ، فلقد كان الشغل الاول لبريطانيا في تلك الفترة هو أن تسترد تعاطف العرب في وقت كانت توشك كل الدول العربية على أن تنفض يدها من سيرها في فلك بريطانيا حين كانت ثورة العراق قد أخمعت وكانت القوات الالمانية على أبواب مصر تهددها وتنشر الرعب والقلق في نفوس الكثيرين وكانت الدعاية الالمانية في أوج عظمتها ، ومن هنا كانت السياسة البريطانية تبحث عن فكرة جديدة لتجمع بها شمل العرب ولعلها قد وجدت في فكرة الجامعة العربية ما يتفق ومصالحها الاستراتيجية .

وليس هناك ما يؤكد بأن فكرة لجامعة العربية قد حققت أطماع بريطانيا بل ثمة دلائل تشير عكس ذلك الامر الذي دعا أول أمين للجامعة العربية (عبد الرحيم عزام) الى الاعتراف بأن فكرة الجامعة العربية قد خرجت من لذهن حيث كان البريطانيون يريدونها أداة تعمل في خدمة مصالحهم

(٤٤) الاهرام الاول من ديسمبر ١٩٣٩ ، مرسيل كولومب : مرجع سبق ذكره ص ٢١١ .

الاستعمارية الا أننا قد نجحنا برغم كل الدسائس والمؤامرات في أن تصبح الجامعة العربية أداة تعمل في خدمة العرب (٤٥) .

وعلى الرغم من التصريح الذى ألقى به أنطونى ايدان (مايو ١٩٤١) وما واكبه من ردود فعل لدى الساسة والمفكرين العرب الا أن الفكرة لم تخرج الى حيز التنفيذ الا في ٢٤ فبراير ١٩٤٣ أى بعد عام كامل من المجيء بحكومة ٤ فبر اير وبعد أن تاکدت بريطانيا من أن نوري السعيد لا يحظى بقدر من الشعبية وسط العالم العربى وأن النحاس قد تمكن من السيطرة على الموقف وخصوصا بعد أن بدت قضية الصراع الدولى وكأنها مسألة وقت فقط وانفتح باب الامل أمام الحلفاء .

وفي ٢٤ من فبراير ١٩٤٣ أكد « أنطونى ايدن » أمام مجلس العموم البريطانى مرة أخرى أن دولته تنظر بعين العطف الى أى حركة تعزز الروابط الاقتصادية والثقافية بل والسياسية بين العرب وأن الخطوة الاولى لتحقيق أى مشروع في هذا الشأن يجب أن تصدر عن العرب أنفسهم (٤٦) .

واذا كان تأييدا بريطانيا وهى الدولة الاستعمارية ، لقيام اتحاد بين الدو العربية ، يبدو غريبا ، فلاشك أنها قامت بهذه الخطوة ادراكا منها للتطور التاريخى الحتمى للأمة العربية ، وفى محاولة منها لارضاء العرب وكسب ودهم من ناحية وعلى أمل السيطرة على مثل هذا الاتحاد أو توجيهه مستقلا من ناحية أخرى .

ولم يمض أكثر من شهر على تصريح « ايدن » حتى تقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ المصرى بسؤال الى رئيس الحكومة عن موقف الحكومة المصرية من تصريح وزير خارجية بريطانيا بخصوص اتحاد الامة العربية . وتقدم وزير العدل « محمد صبرى أبو علم » بالنيابة عن رئيس الوزراء

(٤٥) مفكرات عبد الرحمن عزام أول أمين لجامعة الدول العربية الطبعة الاولى القاهرة ١٩٧٧ ص ١٣ .

(٤٦) المرجع السابق ص ١٤ ، د. أحمد فؤاد مصطفى : العلاقات المصرية الانجليزية ١٩١٤ - ١٩٥٣ . رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ٢٥٧ ، د. مفيد شهاب الممظلات الدولية ص ٤١٧ ، مفكرات حسن يونس ص ١٩٥ .

ليست بتصريح أشار فيه : أنه منذ أن أعلن المستر ايدن تصريحه قامت الحكومة المصرية بالتفكير في الموضوع طويلا وراة أن الطريقة المثلى التى يمكن أن تصل الى غاية مرضية هى أن تتناول الحكومات العربية هذا الموضوع وأن تخطو خطوات رسمية فى هذا السبيل : وتفكر الحكومة المصرية فى أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل لاستطلاع آراء الحكومات العربية ثم الدعوة لعقد مؤتمر فى القاهرة تدعى اليه كل الزعامات العربية لاكمال بحث الموضوع (٤٧) .

ولما كانت الحكومة البريطانية حريصة على أن يكون لها السبق فى تلك المبادرة فقد أبلغت سفيرها فى القاهرة « اللورد كيارن » تطلب اليه أن يتحدث مع النحاس باشا وأن يحثه على بذل جهد أكبر فى هذا الموضوع : وكذلك أرسلت برقيات مماثلة الى ممثلى بريطانيا فى كل العواصم العربية (٤٨) .

وعلى ضوء كل ما تقدم فان بريطانيا قد اختارت مصر لتكون محور هذه السياسية على اعتبار أن وجود حكومة مصرية صديقة لبريطانيا سوف يترتب عليه نتائج هامة بالنسبة للمصالح البريطانية ولعل عقد المعاهدة المصرية ١٩٣٦ كان أساسا لمحاولة العمل المشترك بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى حل القضايا العربية المختلفة وخصوصا بعد المجيء بالوفد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ لأن بريطانيا كانت تعلم أن سياستها العربية اذا رسمت بالاتفاق والتفاهم مع حكومة صديقة فسوف تحظى رضا وقبولا أكثر ليس فى مصر وحدها وانما فى كل الاقطار العربية لاسيما اذا كانت هذه الحكومة تتمتع بثقة الدول العربية كلها وهى أوفرها نصيبا فى مضمار التقدم والثروة (٤٩) .

وبالرغم من أن فكرة الجامعة العربية قد خرجت من لندن وبشهادة

(٤٧) مضابط مجلس الشيوخ — الجلسة العشرون ٣٠ مارس ١٩٤٣ ص ٣٤٥ .

(٤٨) مذكرات عبد الرحمن عزام أول رئيس لجامعة الدول العربية ص ١٤ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/٨٢ .

(٤٩) مذكرات عبد الرحمن عزام ص ١٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٩٦ ، د. مفيد شهاب ص ٤١٧ د. أحمد عبد الرحيم مصطفى . مرجع سبق ذكره ص ٤٩ ، أحمد طربين الوحدة العربية ص ٢٥٠ .

النحاس باشا نفسه (٥٠) الا أنه وجد أخيراً من ينفي هذه الحقيقة اعتقاداً منه بأن بريطانيا لم يكن من مصلحتها جمع كلمة العرب في صعيد واحد ولأن الجامعة العربية ستكون قوة متحدة في مواجهة الأطماع البريطانية في المنطقة وهذا ما يتناقض بالضرورة مع مصالح بريطانيا (٥١) .

وعلى الرغم من أهمية هذا الرأي الا أن التفسير العظمى وفق تطور الأحداث السياسية يحتم علينا عدم لآخذ بظواهر الأمور ، وانطلاقاً من هذه المقولة المتواضعة فأننى لا أميل الى الرأي السابق لأن بريطانيا اذا كانت تقدر خطورة جمع العرب فى هيئة واحدة فان الاخطر من ذلك هى حالة الاستياء العام والتي كانت منتشرة فى كل الاقطار العربية وخصوصاً فى مصر والعراق . وتصورت الحكومة البريطانية أن مجرد التلويح بمثل هذه الفكرة سيقطل من حجم الكراهية الشديدة ضد بريطانيا والتي تعم أقطار الوطن العربى ، ولما كانت الحكومة البريطانية تعلم جيداً أن الهيمنة العسكرية التى فرضتها على معظم أقطار الوطن العربى لم تتناسب والمرحلة الجديدة فكان من الضرورى التفكير فى وضع سياسة جديدة تتفق وما أحدثته الحرب من أفكار وآمال جديدة وبدلاً من أن تشتت بريطانيا جهودها مع العديد من الحكومات العربية فان الوضع الجديد سيمكنها من تحقيق أهدافها لكن بشكل جديد وبأسلوب جديد بأسلوب مغاير الى حد كبير للأساليب البريطانية السابقة واذا كانت جامعة الدول العربية قد نفضت يدها من التبعية البريطانية بعد ذلك فى محاولة لخلق شخصية مستقلة تتفق مع مصالح كل الاقطار العربية فان هذا لا ينفى أن بريطانيا كانت صاحبة الفكرة الاولى منذ البداية .

ووفقاً للمصالح البريطانية والتي كانت تمثل المعيار الاول فى السياسة البريطانية فان هناك العديد من الاعتبارات التى دفعت السياسة البريطانية الى المضي فى هذا الاتجاه ففى عام ١٩٤٢ بدأ أول نوع من التحالف بين الحركة الصهيونية والولايات المتحدة الامريكية ودعمت شركات النفط الامريكية

(٥٠) مضابط مجلس الشيوخ — الجلسة العشرون ٣٠ مارس ١٩٤٣

ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٥١) لقاء شخصى مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ جازن سبتى

القاهرة .

ودعمت شركات النفط الامريكية مراكزها في السعودية كما كانت بريطانيا تقدر خطورة الوجود السوفيتي وخصوصا في ايران ولم يعد الموقف في الشرق الاوسط يتشكل وفقا للصراع بين المعسكر الفاشي وأعدائه وانما وفقا لتضارب المصالح بين الثلاثة الكبار - أمريكا ، بريطانيا ، الاتحاد السوفيتي - وفي ظل الموقف الجديد قام البريطانيون بمحاولات لانشاء كتلة عربية موجهة ضد الاتحاد السوفيتي من الناحيتين السياسية والعسكرية وضد الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية (٥٢) .

ولعل هذا المعنى لم يكن خافيا على السياسة الامريكية. حيث أشار السفير الامريكي في إحدى برقيات الى حكومته من أن المخابرات البريطانية تتابع كل أعمالنا في محاولة منها للوقوف على أدق المطومات التي تتعلق بالعلاقات الامريكية العربية (٥٣) .

وليس من قبيل المصادفة أن تتدخل بريطانيا بكل ثقلها لانهاء الوجود الفرنسي في كل من سوريا ولبنان وانما لكي يتم لها السيطرة السياسية والاقتصادية على هذين القطرين وفقا للسياسة البريطانية الجديدة في إطار الجامعة العربية ولعل في وجود مصطفى النحاس ، ونوري السعيد ، والامير عبد الله مما يساعد بريطانيا على تحقيق أغراضها الاستراتيجية .

ويبدو أن بريطانيا قد تأكدت من أهمية التضامن العربي بعد نجاح فكرة مركز تموين الشرق الاوسط في السنوات الاولى من الحرب حيث كان لبريطانيا السيطرة الكاملة على هذا المركز وتمكنت من تطويع اقتصاد العالم العربي لخدمة الحلفاء (٥٤) .

لكل هذه الاعتبارات السابقة كان يصعب على لحكومة البريطانية ان تحقق أهدافها لو لم يكن على رأس الحكومة المصرية شخصية مثل مصطفى

(٥٢) لوكازهيرزويز : ألمانيا الهتلرية والشرق العربي ص ٤٠١ .

(٥٣) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٢٢٥ من كيرك الى حكومته

(٥٤) لوكازهيرزويز . لألمانيا الهتلرية والشرق العربي ص ٤٠١ .

النحاس والذي يستند الى قاعدة جماهيرية تمثل غالبية الشعب المصري ، ولما كانت مصر بمثابة العمود الفقري في خطط بريطانيا السياسية والعسكرية والاقتصادية في هذه الفترة فكان من الضروري قيام حكومة وطنية في مصر تستطيع أن تعتمد عليها بريطانيا وتحظى بمساعدتها ومن أجل ذلك أجبر السفير البريطاني الملك فاروق في ٤ فبراير ١٩٤٢ كي يأتي بحكومة الوفد الى دست الحكم كما أشرنا فقد كان مركز بريطانيا في ميدان الشرق الاوسط يواجه عواصف سياسية وعسكرية في وقت عمت الازمة الاقتصادية الخانقة بلدان الشرق الاوسط وساهمت في احراج مركز بريطانيا واذا أضيفت هذه الازمة الثقيلة الى الاعباء السياسية والعسكرية اتضح لنا عمق الهوة التي انحدر اليها مركز بريطانيا وبلغ حاجتها الى حليف ومعين يخفف عنها أعباءها المتباينة بهدف تنسيق سياستها في الشرق الاوسط بحيث تتعامل مع دول المنطقة من مركز واحد وان لم يستطيع هذا الحليف أن يحارب الى جانبها فلا أقل من أن تأمن جانبه (٥٥) .

ويبدو أن الملك عبد العزيز آل سعود كان من المعارضين لفكرة الجامعة العربية منذ البداية ، حيث كان يعتقد أن اقتراح مستر ايدن بانشاء هذه الجامعة يثير الشك في نوايا الانجليز (٥٦) .

وتشير الوثائق الامريكية الى أن الحكومة البريطانية قد بذلت قدرا كبيرا لاقتناع العامل السعودي بالعدول عن رأيه وخصوصا أن الامام يحيى حميد الدين و ملك اليمن ، قد التزم بالخط السياسي الذي يبيده العامل السعودي (٥٧) .

واعتقد أن محاولات النحاس باشا لاقتناع الملك عبد العزيز آل سعود

(٥٥) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٤٤ من كيرك الى حكومته
٢٧ سبتمبر ١٩٤١

(٥٦) مذكرات سعد ارهن عزام مرجع سبق ذكره ص ٢١٣ .

(٥٧) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٣٣١ من كيرك الى حكومته
١٧ مارس ١٩٤٣

بفكرة الجامعة العربية (٥٨) . كانت في اطار المحاولات البريطانية المبذولة حتى تأتي الفكرة وكأنها مبادرة عربية خالصة .

واستنادا على ثقة بريطانيا في النحاس باشا فقد كثف من ذشاطه لتبديد المخاوف التي أبداهما العامل السعودي عن طريق اقتناع الملوك والرؤساء العرب بهذه الفكرة وكان من الطبيعي أن يثير هذا النشاط مخاوف الفرنسيين الذين كانوا على علم بمحاولات بريطانيا انشاء حلف عربي اشغاية عنه في رأى فرنسا سلخ سوريا ولبنان عن نطاق الادارة الفرنسية (٥٩) .

ووفقا لسياسة النحاس باشا تجاه الجامعة العربية فاننا نعتقد أنه كان من الاولى على الحكومة المصرية أن تطلب من بريطانيا تحديد موقفها من الاحتلال العسكري لمصر وضرورة وجود ضمانات كافية تلزم بريطانيا بالخروج من الاراضي المصرية عقب انتهاء الحرب مقابل التعاون معها في سياستها العربية ، فلو أن النحاس قد عمل على توحيد الصفوف في مصر لاستطاع بتغيير شك أن يخدم البلاد أعظم خدمة ولخدمت مصر القضايا العربية في سائر الاقطار بأكثر مما أفادتها الجامعة العربية . غير أن النحاس قد وقف موقفا سلبيا من بريطانيا فيما يتعلق بالمطالب المصرية ، فضلا عن أنه ذهب في مساعدتها خلال الحرب إلى أبعد مدى كما أنه ذهب في سياسته الحزبية الى درجة أدت الى زيادة الانقسام والفرقة بين القوى الوطنية المصرية مما فوت فرصة قيام جبهة مصرية متحدة ، ولعل للنحاس ظل يحمل لبريطانيا دينا كبيرا في عنقه طوقته به للسياسة البريطانية منذ فبراير ١٩٤٢ ، وفي الوقت الذي كان يبذل من الساعي لحصول كل من سوريا ولبنان على استقلالهما كانت مصر تعاني أشد القوانين العسكرية وأقساها مما يجعلنا نعتقد بأن محاولات النحاس لحصول سوريا ولبنان على استقلالهما لم يكن بهدف خدمة القضية العربية بقدر ما كان للسياسة البريطانية الماكرة لان سلخ سوريا ولبنان عن الإدارة الفرنسية ودخولهما في حلف عربي ما يتيح لبريطانيا تحقيق غرضين

(٥٨) مذكرات عبد الرحمن عزام مرجع سبق ذكره ص ٢١٣ أحمد طربين
الوحدة العربية ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٥٩) أحمد عزه دروزة : الوحدة العربية بيروت ١٩٥٧ ص ١٢٧ .

لوائحها : خروج فرنسا من الشرق الاوسط نهائيا وهو أمل طالما رواد السياسة البريطانية .

ثانيهما : أن دخول سوريا ولبنان في حلف مع بقية الاقطار العربية يربطهما بعجلة السياسة البريطانية (٦٠) .

وفي يولية ١٩٤٣ اتخذت مصر المبادرة العملية ببدأ المباحثات لاولى وجاء الى القاهرة كل من نوري السعيد رئيس وزراء العراق وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء الاردن والشيخ يوسف ياسين ممثل المملكة السعودية وسعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان والسيد حسين الكبيس مفوض اليمن واستمرت المباحثات حتى فبراير ١٩٤٤ وكانت مباحثات مضمينة بسبب الخلافات العديدة وتباين وجهات النظر بين الدول العربية ، وكانت العراق

كل من سوريا ولبنان وشرق الاردن في دولة واحدة ، وأن تشكل هذه الدولة الجديدة مع العراق اتحادا فيدراليا تستطيع بقية الدول العربية أن تنضم اليه فيما بعد ، لكن هذا المشروع قد اصطدم بمعارضة علنية من جانب كل من مصر والسعودية على اعتبار أن أى مشروع لا يحظى بموافقة مصر ولا يخلع عايتها الزعامة العربية فسوف يحكم عليه بالفشل (٦١) .

ولذا فقد فشل كل من مشروع سوريا الكبرى الذى خطط له الملك عبد الله أثناء الحرب ومشروع الهلال الخصيب الذى خطط له نوري السعيد وكان كلا المشروعين يهدفان الى توحيد آسيا العربية باستثناء شبه الجزيرة العربية بالاضافة الى استبعادها لمصر ومحاولتها عزلها عن التيارات السياسية في المشرق العربى ، وبعد العديد من المفاوضات (التى تخرج عن موضوع دراستنا) تمكنت اللجنة التحضيرية من توقيع ما عرف « ببروتوكول الاسكندرية ، اكتوبر ١٩٤٤ (٦٢) .

(٦٠) مارسيل لوكومب مرجع سبق ذكره ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٦١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : مرجع سبق ذكره ص ٤٩ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٩٧ .

(٦٢) أحمد الشقيرى ، مترى متى : الاهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية ببيروت ١٩٥٣ ص ٢٣ .

وهكذا تشكلت الجامعة العربية والتي عملت بريطانيا على اخراجها الى حيز الوجود والتي كانت من صنع السياسة البريطانية (٦٢) .

ويبدو أن مشروع جامعة الدول العربية كان يختلف تماما عن تلك الفكرة التي جاء بها نوري السعيد والتي لم تكن تتطابق الى حد كبير مع المصالح البريطانية ، لان مشروع الجامعة العربية والذي وافقت عليه بريطانيا قد ضم مصر بطريقة مباشرة بعكس مشروع نوري السعيد والذي تركها خارج المشروع وترك لها حرية الدخول من عدمه ولعل هذا لا يتفق مع الخطة البريطانية الراهية الى جعل مصر محور هذه الفكرة بثقلها السياسي والاقتصادي والبشري والجغرافي والتاريخي الخ .

وهذا ما يجعلنا نعتقد بأن كلا من المشروعين كان نوعا من الصراع بين مصر ولعراق على زعامة الامة العربية . بالاضافة الى أن المشروع الذي وافقت عليه بريطانيا بل وابتكرته (الجامعة العربية) بضم أكبر عدد ممكن من دول هذه المنطقة ، وهكذا نجحت بريطانيا في تحقيق سياستها العربية كما نجحت في تحقيق الاهداف التي رمت اليها من وراء أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ على اعتبار أن المجيء بحكومة وفدية يعد ضرورة بريطانية بهدف تفسير بنود

معاهدة ١٩٣٦ بما يتفق مع المصالح البريطانية . وعلى ضوء كل ما تقدم تبدو الظروف والملايسات التي دفعت الحكومة البريطانية كي تضرب بمعاهدة ١٩٣٦ عرض الحائط وأن تتدخل تدخلا سافرا في السياسة الداخلية المصرية وعلى ما أعتقد فان بريطانيا لم تغامر بسمعتها في ٤ فبراير جزافا أو لمجرد ارضاء الوفد لان قيام حكومة وفدية أو غيرها لا يعنى بريطانيا في شيء بقدر عنايتها بمآربها وأهدافها طبقا للاستراتيجية التي اختطتها لنفسها ليس في مصر فقط وانما في منطقة الشرق الاوسط كلها ولذا فاننا نعتقد أن عودة الوفد في ٤ فبراير كان جزءا من خطة بريطانية مرسومة محددة المعالم واضحة الاهداف .

(٦٢) عبد الرحمن عزام — مرجع سبق ذكره ص ٢٦٢ ، مارسيل كولومب : مرجع سبق ذكره ص ١٨٠ .

الختاتمة

يصعب على الباحث في مجال الدراسات الانسانية عموما أن يحدد النتائج التي توصل اليها بشكل قاطع وقد يكون ذلك راجعا الى أن قضية الدراسات الانسانية عموما والدراسات التاريخية على وجه الخصوص تعنى تقويم مسلوك الانسان ورصد حركته ايجابيا وسلبا ، ولما كانت عملية التقويم عذمة لا تحكمها قوانين طبيعية وانما تخضع في مجملها الى اجتهادات شخصية اعتمادا على الوسائل المتاحة من وثائق ودراسات وغير ذلك ومهما حاول الباحث أن يجتهد الا أن الحقيقة دائما تظل نسبية ، ولذا فان القيمة الحقيقية لا تبدو من خلال النتائج فقط ، وانما من خلال الوسيلة التي استخدمها الباحث ، وطريقة استخدامها .

ولما كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ يقع في اطار العلاقات المصرية البريطانية تلك العلاقة التي تستند على معاهدة ١٩٣٦م والتي بمقتضاها حصلت مصر على قدر من حريتها واستقلالها الا أن بريطانيا لم تكن خالصة النية ولعلها قد أرادت أن تهدىء من روع المصريين في وقت بدأت فيه العلاقات الدولية تنذر بمخاطر حرب توشك أن تقع .

واعتمادا على المقولة القائلة بأن معاهدة ١٩٣٦م هي معاهدة الشرف والاستقلال الا أن العلاقات المصرية البريطانية عقب توقيع تلك المعاهدة لم يطرأ عليها قدر يذكر من التغيير ، فلقد حرصت بريطانيا على أن تتدخل في شئون السياسة المصرية كما كان يحدث قبل توقيع المعاهدة الا أن تدخلها أصبح مستترا الى حد كبير ، ولم يحدث منذ توقيع المعاهدة وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢م أن كانت الادارة المصرية حرة طليقة من التبعية البريطانية ، حتى في أخص القضايا التي أقرتها المعاهدة .

واذا كان من أولى المسائل التي أقرها الدستور هو حق الملك في اختيار رؤسائه حكومته الا أن الحكومة البريطانية لم تسلم مطلقا بهذا الحق وانما حرصت على أن يؤخذ رأيها عند اختيار كل حكومة جديدة ولعل هذه كانت بدلية المصالحات بين الملك فاروق والانجليز .

وعموما فلقد بقى الوجود البريطانى قائما فى كل شئون السياسة المصرية ولم يسمح للادارة المصرية أن تمارس حقها الا بالقدر الذى لا يتعارض مع النفوذ البريطانى ، والغريب فى الامر أن الحكومات المصرية كانت تدرك هذه الحقيقة الا أن أحدا لم يجرؤ على التصريح بها علانية .

ويبدو أن قيام الحرب العالمية الثانية كان حدا فاصلا بين التدخل لبريطانى المستتر والتدخل العلنى ، وأستطيع أن أقول أنه منذ قيام الحرب والانتصارات الكاسحة التى حققها الجيش الالمانى فى أوروبا فقد تضاعف الوجود البريطانى فى شئون السياسة المصرية بقدر أكبر مما كان عليه الحال قبل توقيع معاهدة ١٩٣٦م .

واذا كان موقف مصر من قضية الصراع الدولى كان غير واضح الا أن معاهدة ١٩٣٦م كانت تضع مصر موضع الحليف لبريطانيا على الرغم من أن مصر لم تعلن الحرب رسميا ضد الالمان ، وشهدت أروقة البرلمان المصرى مناقشات فقهية جادة حول دخول مصر الحرب أو عدم دخولها .

والحقيقة أن الملك فاروق كان صاحب سياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، وعلى الرغم من أنه لم يعطن هذا صراحة الا أنه اتخذ من حكومة على ماهر وسيلة للتمسك بهذه السياسة ولقد كانت بريطانيا تدرك هذه الحقيقة ولذا فقد تضاعف العداء بينها وبين الملك فاروق .

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد أدركت أن اعلان مصر الحرب لن يكون له تأثير كبير من حيث المساهمة فى العمليات العسكرية ، وأن بقاء مصر دولة غير محاربة يمكنها من حرية الحركة ويجنبها غارات المحور ويجعلها قاعدة مركزية لتموين جيوش الحلفاء ولذا فقد حرصت بريطانيا على أن تبقى مصر بعيدا عن حلبة الصراع الدولى .

واذا كان بعض الزعماء المصريين أمثال أحمد ماهر قد حرصوا على دخول مصر الحرب ايمانا بقضية الديمقراطية ووقوفا بجانب الحليفة وقت شهدتها الا أن هذه الرغبة كانت مرتبطة الى حد كبير بسير المعارك الحربية فمثلا كان فشل المانيا فى غزو بريطانيا وانتصارات ويفل فى الصحراء الغربية ونجاح

حملة الحبشة سببا قويا في تخفيف حدة التوتر السياسى خلال شتاء ١٩٤٠م - ١٩٤١م وجاء انتصار الالمان فى البلقان فى ربيع ١٩٤١م ليعيد التوازن للموقف حيث تأرجح مرة أخرى باحتلال بريطانيا لاراضى سوريا والعراق .

واذا كان الموقف قد انتهى الى اعتناق مبدأ « تجنب مصر ويلات الحرب » الا أن أجهزة المخابرات البريطانية قد توصلت الى أن فاروق وعلى ماهر على اتصالات سرية بهتلر ، ولعل هذه المعلومات كانت سببا كافيا لكى تتجاوز بريطانيا حدود معاهدة ١٩٣٦م ، وفى الوقت نفسه فقد سجلت العديد من تقارير استطلاع الرأى بأن الشعب المصرى يتعاطف مع الالمان نكاية فى الانجليز فى الوقت الذى حققت فيه القوات الالمانية انتصارات ساحقة على الجبهتين الاوربية والافريقية .

وعلى ضوء كل لاعتبارات السابقة يمكننا أن نخلص الى بعض النتائج التى قد ارتبطت الى حد كبير ببعضها البعض : —

أولا : لقد بدأت بريطانيا تعيد النظر فى علاقتها بالقصر بعد أن توصل السفير البريطانى الى فكرة التقليل من حجم القصر عن طريق خروج على ماهر من رئاسة الحكومة ، وعلى الرغم من أن « لامبسون » قد طلب من فاروق صراحة أبعاد على ماهر من رئاسة الحكومة الا أن الملك أخذ يراوغ ويماطل وخاصة بعد تدهور الموقف العسكرى فى أوربا وعقب انهيار فرنسا الامر الذى شجع فى مصر الميول التى كانت تتعاطف مع المحور ، شعبية كانت أم رسمية ، لا على اعتبار أن المحور صادق النية فيما يتعلق باحترام سلامة واستقلال مصر ولكن على اعتبار أنه لن يكون احتلالا أسوأ من الاحتلال البريطانى ، الذى عانت منه مصر ما يزيد على نصف قرن ولعل هذا الميل كان يحمل فى طياته دوافع التشفى نحو حليف أكرهت مصر على محالفته ضد رغبة شعبها ، كما أنه كان يتضمن فى الوقت نفسه معنى الاعجاب بالعسكرية الالمانية التى لا تقهر من جانب بعض قطاعات الرأى العام المصرى وقادته بل وحتى الملك فاروق ذاته واذا كان الملك فاروق قد بعث الى ملك انجلترا يشكو من التعسف والتشدد الذى يمارسه « لامبسون » فى مصر . الا أن رسالة فاروق الى ملك انجلترا لم تكن لتحدث أثرا على اعتبار أن الحكومة

البريطانية هي المسئولة عن القرار الذى أخفته وأبلغته بدورها الى لامبسون فى القاهرة والذى يعنى : اذا لم يستجب فاروق لمطالبنا ويبعد على ماهر عن رئاسة الحكومة فان فاروق يجب أن يتنازل عن العرش على أن لا يترك طليقا وانما يوضع تحت الرقابة المشددة حتى لا يلجأ الى ايطاليا ليطلب بعرشه .

ومن الواضح أن حرص بريطانيا على خروج على ماهر لم يكن بسبب احجامة عن اعلان الحرب اذ أن الانجليز قد انتهوا الى الموافقة على تخاذ مصر موقف الدولة غير المحاربة .

ولعل السبب فى اخراج على ماهر هو انعدام الثقة بينه وبين الانجليز بسبب تشييعه للمحور وأنه كان يظاهر الملك فى الاستخفاف بقوات الحلفاء والاشادة بانتصارات الالمان .

ثانيا : أن ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ م لم يكن سياسة بريطانية خالصة ووفقا للوثائق البريطانية التى أشارت الى أن أطرافا مصرية مثل حسين سرى وأمين عثمان قد شهد القضية منذ بدايتها ، بل ان حسين سرى هو الذى أشار على السفير البريطانى « بتخويف » فاروق .

أما فيما يتعلق بمسئولية الوفد فلم يكن غريبا ولا مستهجنا أن يكون للحكومة البريطانية رأى فى اختيار رؤساء الحكومات المصرية على الرغم من أن معاهدة ١٩٣٦م لم تشر الى هذا صراحة أو ضمنا ، وكان من الطبيعى جدا أن تلجأ احدى القوى الى دار السفارة البريطانية فى محاولة لاسناد الحكم اليها .

وقد تمكنت من تحقيق تلك القضية وكانت مسئولية الوفد من هذه الناحية واضحة تماما . أما الغريب فى الامر فهو شكل هذا التدخل والطريقة التى استخدمتها بريطانيا ، وأعتقد أننى قد تمكنت من كشف الجوانب الحقيقية حول عملية الحصار سواء ما يتطرق منها بحصار القصر واجبار فاروق على التنازل وفى حالة رفض فاروق فان على القوات البريطانية أن تتعامل مع الموقف على ضوء الخطة التى وضعها المجلس العسكرى الاعلى والتى

تعنى ذلك المطارات المصرية. العسكرية وتدمير كل الطرق المؤدية الى القاهرة ثم القبض على فاروق ونقله الى احدى سفن الاسطول البريطانى حتى يتقرر مصيره. ومن قبل، الحكومة البريطانية والجميد فى الامر. أيضا، أن بريطانيا فكرت فى الغاء النظام الملكى فى مصر وبعثت الى سفيرها فى القاهرة لى يستطلع الامر فيما اذا كان من الممكن قيام نظام جمهورى شريطة أن يحظى بموافقة الرأى العام المصرى .

ثالثا : أن الطريقة. التى. عاد بها الوفد فى ٤ فبراير كانت سببا كافيا لى. تمارس. بيوطنيا. سياستها فى. مصر بالطريقة التى تراها حيث تحول حزب الفضال الوطنى إلى أداة تمارس. بريطانيا من خلالها كل ما ترى أنه يدعم موقفها فى الحرب ، ولعل من أخطر الامور محاولة بريطانيا تدمير آبار البترول المصرية وشبكة الطرق والمواصلات واغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط فى محاولة لاعاقه. تقدم للقوات الالمانية التى بدت على مشارف الاسكندرية ، وعلى الرغم من أن النحاس قد رفض كل هذه المطالب. الا أن رفضه لم يكن كافيا لاعاقه بريطانيا عما اعتزمت أن تقدم عليه .

واذا كانت مصر لم تعلن الحرب رسميا ضد قوات المحور الا أن السياسة التى اتبعتها حكومة الوفد كانت كافية من الناحية العملية حيث تم تطويع مصر سياسيا واقتصاديا خدمة لجبهة الحلفاء وعاش الشعب المصرى أسوأ فترات حياته ، واذا كان الانجليز قد تجاوزوا كل حد معقول مساء ٤ فبراير الا أن ما أقدمت عليه حكومة الوفد يعد من أخطر التجاوزات التى مارسها حكومة وطنية بدأ بقضية الاعتقالات وانتهاء بالمحسوبيات .

رابعا : ان أحزاب الاقلية قد لعبت دورا خطيرا سواء بالنظر للمقدمات التى ساهمت فى صنع ٤ فبراير أو النتائج التى ترتبت عليه .

ولقد كانت اقالة الوفد (ديسمبر ١٩٣٧) واسناد الحكم إلى لحزاب لا تتمتع بقدر كاف من الشعبية. سببا كافيا لتبديد فكرة الديمقراطية ، وبدأ بحكومة محمد محمود (يناير ١٩٣٨) وانتهاء بحكومة حسين سرى (١٩٤٢) فقد عاشت مصر خلال هذه الفترة فى ظل حكومات لا تتمتع بقدر من الشعبية مما خلق جوا من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسى وشهدت

القاهرة وبعض العواصم الأخرى العديد من المظاهرات التي انطلقت وهي تردد هتافات عدائية ضد بريطانيا وعجزت الحكومة المصرية (وزارة حسين سرى) على السيطرة على الموقف تماما مما دفع حسين سرى الى أن يطلب من السفير البريطاني العمل على عودة الوفد باعتباره القوة الوحيدة القادرة على إعادة الاستقرار الى الحياة المصرية .

وفي محاولة من أحزاب الاقلية لاستثمار حادث ٤ فبراير بهدف التقليل من هيبة الوفد وتبديد شعبيته فقد بذلت محاولات مضنية لتعريف الراى العام المصرى بما حدث مساء ٤ فبراير على الرغم من أن زمعاء الاقلية الذين اجتمعوا مع الملك فاروق يومى ٣ ، ٤ فبراير يتحملون قدرا كبيرا من المسئولية بسبب نصائحهم التي افترقت في مجملها الى أى وازع وطنى .

ويبدو من المقابلات التي جرت بين الملك والنحاس وغيره من الزعماء السياسيين وبين لامبسون وأمين عثمان ، أن الخلاف كان ينحصر على توعية الوزارة الجديدة وكيفية تشكيلها ، هل تكون قومية أو ائتلافية ، حزبية أم محايدة . . . وأعتقد أن كل هذه الخلافات لا ترقى الى حجم الازمة التي انتهت اليها لأن القضية كانت نوعا من الصراع على السلطة بين قوتين متعارضتين . الاولى تمثل حزب الاغلبية يساعده الانجليز والثانية تقوم على أحزاب الاقلية يساندها القصر .

خامسا : فى جميع الازمات التي مرت بمصر كانت الحكومة البريطانية

تقدر أهمية الجيش المصرى ، فعندما طالبت باعلان مصر لحرب على ألمانيا قالت أنها تقدر الأهمية البالغة للقوات المسلحة المصرية ، وعندما طلبت من فاروق عزل على ماهر حرصت على أن تجيء الوزارة الجديدة حائزة لولاء الجيش وعند الاستعداد لمحاصرة قصر اعبدين مساء ٤ فبراير وضعت خطة عسكرية لمواجهة أى رد فعل قد يحدث من الجيش المصرى واحتفظت بالخابرات العسكرية البريطانية بأسرار العملية الى ساعة الصفر واتخذت جميع الاحتياطات لكيلا يقع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية . وإذا كان الجيش المصرى قد فوجئ بأحداث ٤ فبراير الا أن ردود الفعل التي واكبت تلك

الاحداث قد تركت قدرا كبيرا من الغضب على اعتبار أن الاعتداء على ملك مصر يعد اعتداء على كرامة مصر وشرفها .

ولذا فقد شهدت تلك الفترة المولد الحقيقي لحركة الضباط الاحرار .

سادسا : لقد كان فاروق يقدر حجم الصدمة التي أصابته في ٤ فبراير وكان يدرك جيدا حجم المسئولية التي يتحملها النحاس ، لذا فقد ضاعف القصر من نشاطه بهدف النيل من الوفد وزعامته ولعل من أولى المحاولات التي نجح فيها القصر الى حد كبير تلك المحاولة التي تهدف الى تقويض الوفد من الداخل . وبذلت محاولات على درجة كبيرة من الذكاء انتهت بانشقاق مكرم عبيد ولعل فاروق لم يكتف بتلك المحاولة وانما عمل على انشاء تنظيم سرى بهدف اغتيال كل من ساهم في أحداث ٤ فبراير ، ولقد نجح التنظيم في اغتيال أمين عثمان الا أنه قد فشل ثلاث مرات في محاولة اغتيال النحاس باشا .

ولم يتوان فاروق في بذل كل المحاولات بهدف اقالة حكومة الوفد . ويوم أن تمكن من تحقيق تلك الامنية فانه قد استسلم تماما لبريطانيا ، ولذا فاننى أعتقد أن ما حدث في ٤ فبراير بعد نقطة تحول خطيرة في سلوك الملك الشاب وخصوصا في علاقاته مع بريطانيا .

سابعا : لعل من أخطر النتائج التي ترتبت على حادث ٤ فبراير هو ظهور العديد من الاتجاهات السياسية والتي اتخذت من العنف وسيلة لتحقيق أغرضها وخصوصا بعد أن اهترأت الاحزاب التقليدية واختارت طريق الاستسلام والمهادنة وما حدث في ٤ فبراير كان محك اختبار عملى أفقد الجماهير قدرا من ثقتها ليس في حزب الوفد فقط وانما في غيره من الاحزاب ، ولذا فقد شهدت تلك لفترة أكبر موجة من العنف السياسى .

ثامنا : أن ما حدث في ٤ فبراير لم يكن هدفا بريطانيا خالصا وانما كان وسيلة لتطويع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكرية بهدف خدمة القوات المتحالفة واذا كانت أحداث ٤ فبراير تعتبر أحداثا سياسية خالصة الا أن مصر قد شهدت أزمة اقتصادية حادة حيث عملت الحكومة المصرية على أن

توفر التموين اللازم للجيش المأجور بأرضها ، واستطاعت ذلك على حساب ارتفاع الاسعار ومعاناة الشعب حيث لجأت الحكومة الى خلط القمح بينما كان الخبز الابيض يقدم للجيش الاجنبية واستدعى ذلك تعديل النظام الاقتصادى المصرى وتغيير الدورة الزراعية وتحقيق المطالب البريطانية على ما عداها من الطلبات ، وقد واكب سوء الاوضاع الاقتصادية تدهور واضح فى الحياة الاجتماعية بأشكالها المختلفة بدأ بقضية المرأة وانتهاء بتردى الاحوال الصحية .

وهكذا تحملت مصر كثيرا من التضحيات بسبب الحرب ولم يكن موقفها هذا يرجع فقط الى نصوص معاهدة ١٩٣٦ أو الى الشعور بمناصرة الديمقراطية ضد الفاشية والنازية ولكن كان يدفعها لهذا الموقف شعور آخر وهو أن تنال شيئا من تقدير بريطانيا يكون من نتائج إعادة النظر فى العلاقات بين الدولتين بصورة تخفف كثيرا من غلواء وقيود معاهدة ١٩٣٦ .

تاسعا : لقد كانت أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ نقطة تحول خطيرة فى شكل العلاقات المصرية البريطانية فلم تعد معاهدة ١٩٣٦ تمثل اطارا مرضيا لبريطانيا لأن قضية الصراع الدولى قد فرضت على أى معاهدة أو تفاهق وأصبحت مصر فى ظل حكومة ٤ فبراير ضيعة بريطانيا تمارس بريطانيا من خلالها كل ما ترى أنه يدعم قضية الحرب . وفى الوقت نفسه فإن الحكومة المصرية اعتقادا منها بأن بريطانيا ستقدر تضحياتها فإنها كانت تطمح الى قدر أكبر من الاستقلال يتناسب وخطورة تلك التضحيات . ويبدو أن الوفد قد حصل على وفد شخصى بالنظر فى تلك القضية عقب انتهاء الحرب وفى محاولة من جانب بريطانيا لتبديد هذا الوعد فقد أعطت الضوء الأخضر للملك فاروق لى يقبل الحكومة الوفدية (أكتوبر ١٩٤٤) .

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد حرصت على اقالة الوفد قبل أن يسترد قدرا يتناسب وحجم التضحيات الباهظة التى قدمها ثمنا لعودته الى الحكم فى ٤ فبراير فعلى الرغم من انتهائية الوفد الا أنه كان مصدر قلق أمام السياسة البريطانية لفترة ابعاده عن الحكم . أما وقد تحقق الغرض من عودته وحسنت قضية الحرب فلا مانع من ارضاء فاروق واجابته الى مطلبه الذى حرص على تحقيقه وفى الوقت ذاته فقد تمكنت بريطانيا من تبديد شعبية هذا الحزب الذى كان دوما مصدرا للقلق والاضطرابات وهكذا استندف الوفد بلا مقابل . . واستندفت مصر أيضا بلا مقابل . ونجحت بريطانيا فى ترويض فاروق حتى استسلم أخيرا وأصبح انجليزيا أكثر من الانجليز .

المصادر والمراجع

أولا - وثائق عربية غير منشورة :

١ - مجموعة تقارير الا من العام والبوليس السياسى وتحمل عناوين :
تقارير سياسية - تقارير الامن العام - مسائل سياسية - وقد اطلعت على
سبع محافظ وهى مودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة .

ثانيا - وثائق انجليزية غير منشورة :

وهى عبارة عن وثائق وزارة الخارجية البريطانية المعروفة باسم
مصورة على ميكروفيلم من دار الوثائق العامة بلندن وقد تم الاستعانة
بالمجموعات الآتية :-

No	Date
F.O. 407/210	July-Dec. 1939
F.O. 407/221	Jan-June. 1937
F.O. 407/221	July-Dec. 1937
F.O. 407/222	Jan.-June 1938
F.O. 407/222	July-Dec. 1938
F.O. 407/223	Jan -June 1939
F.O. 407/223	July-Dec 1939
F.O. 407/225	Jan.-Dec. 1941
F.O. 407/224	Jan.-Dec. 1940

ثم مجموعة F. O. 371 وقد استغدت منها بالارقام والسنوات التالية :

F.O. 371/31569	1942
F.O. 371/41334	1943
F.O. 371/45916	1944
F.O. 371/45916	1945

ثالثا - وثائق امريكية غير منشورة :

No	Date
740.00/1138	Apr, 25, 1939
740.00/1138	May, 3, 1939
740.00/1138	Sep, 2, 1939

No	Date
470.00/11 European	Oct, 1, 1939
883.W.103	Sept, 25, 1939
883.OO/1080	Aug, 23, 1939
883.OO/1066	Apr, 11, 1939
883.OO/1085	Oct, 3, 1939
865 C. 20/43	May, 6, 1939
740, Coll European	Jul, 9, 1940
741.83/263	Oct, 19, 1940
740.001 European	Jun, 3, 1940
741.83/263	March, 12, 1940
740.001 European	Aug, 19, 1940
740.001 European	Sept, 25, 1940
740.001 European	Sept, 3, 1940
741.83/247	March, 21, 1940
883.20/114	Apr, 1, 1940
741.83/255	Jun, 22, 1940
740.001 European	Mar, 20, 1940
740.001 European	Oct, 18, 1940
740.001 European	July, 2, 1940
741.83.251	May, 17, 1940
741.83.250	Apr, 23, 1940
741.83.224	Mar, 20, 1940
741.83/248	Apr, 4, 1940
741.83/246	Mar, 9, 1940
741.83/252	May, 23, 1940
883.OO/1209	Aug, 25, 1941
88.3.001, Farouk	Mar, 14, 1941
F.W. 883.00	Apr, 2, 1941
F.W. 883.00	Mar, 23, 1941
F.W. 883.00	Mar, 20, 1941
F.W. 883.00	Mar, 21, 1941
F.W. 862.20283	Jun, 30, 1942
740.001.2601 C.	Dec, 1, 1942
F.W. 862.20283	Jun, 15, 1942
800.24/1303	Oct, 14, 1943

رابعاً - وثائق عربية منشورة :

- ١ - مضابط مجلس النواب عن الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٤٥ وتضم عشرة مجلدات .
- ٢ - مضابط مجلس الشيوخ عن الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٤٥ وتضم تسعة مجلدات .
- ٣ - الملف للسرى لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ - الاهرام مايو ١٩٧٣ .
- ٤ - تقرير لجنة التحقيق الوزارية في الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم في عهد لوزارة النحاسية . القاهرة ١٩٤٥ .
- ٥ - القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (الكتاب الابيض) المطابع الاميرية القاهرة ١٩٤٥ .
- ٦ - وثائق ونصوص في تاريخ مصر الحديث والمعاصر اعداد : الدكتور عبد العزيز الشناوى ، جلال يحيى ، القاهرة ١٩٦٩ .

خامساً - مقابلات شخصية :

- ١ - لقاء مع فتحى رضوان فى منزله بمصر الجديدة بتاريخ ١٩٨٢/٩/٨ .
- ٢ - لقاء مع فؤاد سراج فى منزله بجاردن سيتى بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٢، ٨ .
- ٣ - لقاء مع حسين الشافعى فى منزله بالدقى بتاريخ ١٩٨٣/٤/١١ .
- ٤ - لقاء مع كامل زهير الصحفى بنقابة الصحفيين ١٩٨٣/٤/٤ .

سادساً - مذكرات منشورة :

- ١ - ابراهيم امام (رئيس البوليس السياسى) صحيفة الجمهورية يناير ١٩٥٦ .
- ٢ - اسماعيل صدقى (مذكراتى) دار الهلال القاهرة ١٩٥٥ .
- ٣ - أنور السادات : صفحات مجهولة ، كتب الجميع نوفمبر ١٩٥٤ القاهرة .

- ٤ — أنور السادات : البحث عن الذات القاهرة ١٩٧٨ الطبعة الثانية .
- ٥ — حسن البنا : مفكرات الدعوة والداعية — الطبعة الثالثة بيروت ١٩٧٤ .
- ٦ — حسن يوسف (وكيل الديوان الملكي) القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ — ١٩٥٢ القاهرة ١٩٨٢ .
- صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدي . الطبعة الثانية القاهرة ١٩٧٦ .
- ٨ — صليب سلمي : ذكريات سياسية للقاهرة ١٩٥٢ .
- ٩ — عبد الرحمن عزام : الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام القاهرة ١٩٨٢ .
- ١٠ — عبد العزيز : الثائر الصامت . القاهرة ١٩٧٨ .
- ١١ — عبد الرحمن الرافعي : مذكراتي . دار الهلال للقاهرة ١٩٥٤ .
- ١٢ — عبد اللطيف البغدادي (مذكراتي) ج١ القاهرة ١٩٧٧ .
- ١٣ — كريم ثابت : أسرار السياسة المصرية . صحيفة الجمهورية يونيو ١٩٥٥ .
- ١٤ — كمال الدين رفعت : مذكرات كمال الدين رفعت . القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٥ — محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج٢ القاهرة ١٩٥٣ .
- ١٦ — محمد نجيب (أول رئيس للجمهورية) كلمتي للتاريخ القاهرة ١٩٨١ .
- ١٧ — محمد التابعي : أسرار السياسة المصرية القاهرة ١٩٧٢ .
- ١٨ — محمد بهي الدين بركات : سبعون يوما في وصاية العرش المصور ٢٩ يوليو — ١١ أغسطس ١٩٧٧ .
- ١٩ — مكرم عبيد (مذكراتي) صحيفة الكتلة أكتوبر ١٩٤٨ .
- ٢٠ — محمد تركي عبد القادر : أقلام على الطريق القاهرة ١٩٦٧ .

٢١ — ونستون تشرشل (مفكراتى) ترجمة محمد شلبى القاهرة ١٩٧٠

سابعاً — المؤلفات والدراسات :

١ — أحمد طربين : الوحدة العربية ١٩١٦ — ١٩٤٥ القاهرة ١٩٥٧ .

٢ — أحمد مرتضى المراغى : غرائب من عهد فاروق بيروت ١٩٧٦ .

٣ — أحمد زكريا شلق : حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ — ١٩٥٣
القاهرة ١٩٨٢ .

٤ — أنور السادات : هذا عمك جمال يا ولدى القاهرة ١٩٥٥ .

٥ — ا.ج.ب تايلور : أصول الحرب العالمية الثانية ترجمة مصطفى
خميس القاهرة ١٩٧١ .

٦ — جمال سليم : البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٠ — ١٩٥٢
القاهرة ١٩٧٥ .

٧ — جمال سليم : قراءات جديدة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ القاهرة
١٩٧٥ .

٨ — جلال الدين الحمامسى : حوار وراء الاسوار الطبعة الرابعة
القاهرة ١٩٧٦ .

٩ — جلال الدين الحمامسى : معركة نزلة الحكم فبراير ١٩٤٢ —
يوليو ١٩٤٤ القاهرة ١٩٥٧ .

١٠ — جورج : موجز تاريخ الشرق الاوسط ترجمة عمر الاسكندرانى
القاهرة ١٩٥٧ .

١١ — جى ديپورين : الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر
السوفيتية - ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٦٨ .

١٢ — جان ليجول : مصر والحرب العالمية الثانية . ترجمة عبد الرحمن
فهمى القاهرة ١٩٥٠ .

١٣ — رفعت السعيد : الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ — ١٩٤٨
القاهرة ١٩٧٧ .

- ١٤ — رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية في مصر القاهرة ١٩٧٦ .
- ١٥ — رؤف عباس : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ — القاهرة ١٩٧٦
- ١٦ — زكريا سليمان بيومي : الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية ١٩٢٨ ١٩٤٨ القاهرة ١٩٧٩ .
- ١٧ — زكريا سليمان بيومي : الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية ١٩١٢ — ١٩٥٣ القاهرة ١٩٨١ .
- ١٨ — شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٨٢ — ١٩٥٦ القاهرة ١٩٥٧ .
- ١٩ — صبحى وحيدة : في أصول المسألة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ .
- ٢٠ — صلاح العقاد : العرب والحرب العالمية الثانية القاهرة ١٩٦٦ .
- ٢١ — صلاح عيسى : محاكمة فؤاد سراج الدين . القاهرة ١٩٨٢ .
- ٢٢ — عاصم الدسوقي : كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى ١٩١٤ — ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٥ .
- ٢٣ — عاصم الدسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٦ .
- ٢٤ — عصم محروس عبد المطلب : دور الطلبة المصريين في الحركة الوطنية ١٩١٩ — ١٩٥٢ دكتوراة غير منشورة . — كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٨ .
- ٢٥ — عبد الخالق لاشين : أضواء على مواقف وازارة على مهر دراسة بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عدد (٢٤) ١٩٧٧
- ٢٦ — عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ج٣ القاهرة ١٩٥١ .
- ٢٧ — عبد العزيز الرافعى : الديمقراطية والاحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة ١٨٧٥ — ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٧ .

- ٢٨ — عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ —
١٩٤٨ / القاهرة ١٩٧٣ .
- ٢٩ — عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ —
١٩٣٩ بيروت ١٩٧٩ .
- ٣٠ — عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر ١٩٣٧ — ١٩٥٢
بيروت ١٩٧٨ .
- ٣١ — على شلبي : مصر الفتاة ودورها في المجتمع ١٩٣٧ — ١٩٤٤
القاهرة ١٩٨٢ .
- ٣٢ — على شلبي ، مصطفى النحاس جبر ، الانقلابات الدستورية في
مصر ١٩٣١ — ١٩٣٦ القاهرة ١٩٨١ .
- ٣٣ — كريم ثابت : الملك فاروق ملك النهضة القاهرة ١٩٤٤ .
- ٣٤ — كمال عبد الرؤف : الدبابات حول القصر (بدون تاريخ)
القاهرة .
- ٣٥ — لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية
القاهرة ١٩٤٨ .
- ٣٦ — لوكان هيرزويز : المانيا الهتلرية والمشرق العربي ترجمة أحمد
عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٦٨ .
- ٣٧ — مارسيل كولب : تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ ترجمة زهير
الشايب القاهرة ١٩٧٢ .
- ٣٨ — مجيد خدوري : عرب معاصرون . بيروت ١٩٧٣ .
- ٣٩ — محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٤٠ — محسن محمد : عندما يموت الملك القاهرة ١٩٨٠ .
- ٤١ — محمد أنيس : ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسى القاهرة ١٩٧٢ .
- ٤٢ — محمد بهى الدين بركات : صفحات من التاريخ القاهرة ١٩٦١ .
- ٤٣ — محمد جمال المسدى ، يوانان لبيب ، عبد العظيم رمضان ، مصر
والحرب العالمية الثانية . القاهرة ١٩٧٨ .

- ٤٤ — محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم ، بيروت ١٩٧٢
الطبعة الثانية .
- ٤٥ — محمد زكى عبد.القادر : محنة الدستور ، القاهرة ١٩٥٥ .
- ٤٦ — محمد فريد حشيش : حزب الوفد ١٩٣٦ — ١٩٥٢ ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٠ .
- ٤٧ — محمد رشدي : التطور الاقتصادي في مصر ج٢ القاهرة ١٩٧٢ .
- ٤٨ — محمد عبد الرحمن برج : عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية القاهرة ١٩٨٠ .
- ٤٩ — محمد صبيح : كفاح شعب مصر القاهرة ١٩٦٦ .
- ٥١ — محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، دراستها من الوجهة العملية . القاهرة ١٩٣٦ .
- ٥٢ — محمود متولى : تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية القاهرة ١٩٧٧ .
- ٥٤ — مفيد محمود شهاب : المناظرة الدولية الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٧٦ .
- ٥٥ — يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادى النيل بين لاوحدة وتغيير الواقع الاستعماري ١٩٣٦ — ١٩٤٦ القاهرة ١٩٧٥ .
- ٥٦ — يونان لبيب رزق : السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ — ١٩٣٦ القاهرة ١٩٧٤ .
- ٥٧ — يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٩٣٨ — ١٩٥٣ القاهرة ١٩٧٥ .
- ٥٨ — يونان لبيب رزق : الوفد والكتاب الاسود للقاهرة ١٩٧٨ .
- ٥٩ — يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٧ .

ثامنا — الدوريات :

- ١ — الامرام ١٩٣٦ — ١٩٤٥ .
- ٢ — السياسة ١٩٣٦ — ١٩٤٥ (يومية وأسبوعية) .
- ٣ — أخبار اليوم ١٩٤٤ — ١٩٤٥ .
- ٤ — ابن مصر ١٩٤٣ .
- ٦ — الوقائع المصرية ١٩٣٦ — ١٩٤٥ .
- ٧ — البلاغ ١٩٣٦ — ١٩٣٨ .
- ٨ — الدستور ١٩٣٨ — ١٩٤٥ .
- ٩ — الوفد المصرى ١٩٣٧ — ١٩٤٥ .
- ١٠ — الشعب ١٩٨٢ .
- ١١ — المصرى ١٩٣٦ — ١٩٤٥ .
- ١٢ — الجمهورية يونية — يولية ١٩٥٥ ، يناير ١٩٥٦ .
- ١٣ — الاخوان المسلمون ١٩٤٢ — ١٩٤٥ .
- ١٣ — الاخوان المسلمون ١٩٤٢ — ١٩٤٥ .
- ١٤ — آخر ساعة المصورة ١٩٣٨ — ١٩٤٤ .
- ١٥ — روز اليوسف ١٩٣٨ — ١٩٤٥ .
- ١٦ — الكتلة ١٩٤٣ — ١٩٤٥ .
- ١٧ — مصر الفتاة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ .
- ١٨ — المصور ١٩٤١ — ١٩٤٣ .
- ١٩ — النفير ١٩٣٨ — ١٩٣٩ .

القهرس

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم :	٣ - ١
المقدمة	٧ - ١

تمهيد

« العلاقات المصرية البريطانية عقب معاهدة ١٩٣٦ م »	٢١ - ٧١
١ - تقييم معاهدة سنة ١٩٣٦ م	٢٢ - ٤١
٢ - موقف بريطانيا من الصراع بين الوفد والكهرس	٤١ - ٥٩
٣ - الوجود البريطاني في السياسة المصرية	
فيمبر سنة ١٩٣٧ - يونية ١٩٤٠	٥٨ - ٧١

الفصل الاول

« (جذور حادث ٤ فبراير ١٩٤٢) »

١ - سياسة تجفيف مصر ويلات الحرب	٧٢ - ٩٢
٢ - بريطانيا تستنفذ أغراضها من وزارتي	
حسن صبرى وحسين سرى	٩٣ - ١٣٦
(أ) وزارة حسن صبرى	٩٣ - ١٠٤
(ب) وزارة حسين سرى	١٠٤ - ١١١
٣ - تعطش الوفد الى الحكم	١١١ - ١٢٤
٤ - قطع العلاقات المصرية مع حكومة فيثى	١٢٤ - ١٣٦

الفصل الثانى

« وقائع ٤ فبراير »

١ - شكل التدخل البريطانى	١٣٨ - ١٤٨
٢ - الدبابات البريطانية حول القصر	١٥٤ - ١٦٣
٣ - مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير	١٧٣ - ١٨٨

۱۲۲۰۳/۱۱

